وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

التخصص: اقتصاد واحصاء تطبيقي

العنوان:

دراسة قياسية لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

من إعداد:

عائشة عميش

نوقشت يوم 2017/05/18 امام اللجنة المكونة من:

أ.د. بن علي بلعزوز	أستاذ	جامعة الشلف	رئيس
أ.د. عمر صخري	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مقرر
أ.د. أحمد لهبيبات	أستاذ	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	ممتحن
أ.د. عبد الكريم البشير	أستاذ	جامعة الشلف	ممتحن
د. جلول بن عناية	أستاذ محاضر –أ–	جامعة خميس مليانة	ممتحن
د. إبراهيم شريفي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشلف	ممتحن

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الأصفهاني

"رأيت انه لا يكتب إنسان كتابا في يومه

إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدم هذا

لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من

الإهداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على اشرف خلق الله نبينا محمد عليه الصلاة وأزكى السلام وعلى اله وصحبه أجمعين

إلى أعظم هبة من الله سبحانه وتعالى أدام الله عليهما الصحة والعافية:

أبي العزيز: منبع طموحي واهتمامي بالدراسة والبحث العلمي

أمي الغالية: التي تحيطني بدعائها الصالح وتسدد من خطايا

عذرا لأني تركتما تنتظران هذا العمل طويلا

إلى كل من له حق علي...

زوجي محمد وتوأمي قرة عيني: عبد النور وآلاء،

ارجوا ان تسمحوا وتتفهموا تقصيري نحوكم

طيلة انشغالي بهذا العمل

إخوتي: محمد، طيب، فاطمة، أمينة، حسين وأسامة

إلى روح أخي الشهيد اسكنه الله فسيح جنانه إبراهيـــــــــــــــــم

إلى عائلة زوجي اعترافا بالجميل

تعجز كل الكلمات عن تقدير حبي لأسرتي التي انعم الله علي بها ودون مساعدتهم وتفهمهم لي ما كنت أنهيت الرسالة

إلى كل من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون شعورهم بذلك

فلهم منا كل الشكر والتقدير.

الطالبة

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي الذي اصطفى

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلاّ بِاللّهِ عليهِ تَوَكلْتُ وَإِليهِ أُنِيبُ﴾" (سورة هود، الآية ﴿88﴾)

لا يسعني بعد أن وفقني الله لإتمام هذه الأطروحة إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان بالجميل لكل من ساهم في انجاز هذا العمل ، كما أتقدم بشكري الخاص وامتناني وعظيم تقديري لمن غمرني بالفضل وأرشدني بالنصح وتفضل بقبول الإشراف على الأطروحة **أ.د/ عمر صخري أستاذ بجامعة الجزائر،** وذلك لما قدمه لي من علم ووقت وجهد ساهم في إثراء هذا العمل البحثي، كما أتمنى من الله أن أكون عند حسن ظنه وتقديره.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأعضاء لجنة المناقشة

كل باسمه على تفضلهم بقراءة بحثي وتعبهم فيه وتصويبه من الخلل والزلل، وعلى إثراء هذه الدراسة بملاحظاتهم القيمة.

هذا وأتقدم بجزيل الشكر لكل أعضاء هيئة التدريس والإدارة بدون استثناء بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف–.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

"كن عالما..فان لم تستطع فكن متعلما..فان لم تستطع فأحب العلماء..

فان لم تستطع فلا تبغضهم"

المحتوى	الصفحة
الإهداء	I
شكر وتقدير	II
فهرس المحتويات	(III – V)
قائمة الجداول	(VI – VIII)
قائمة الأشكال	(IX – X)
قائمة الملاحق	XI
مقدمة (أ–س)	
الفصل الأول: *الإطار النظري والفكري للاستثمار الأجنبي المباشر*	
تمهيد:	2
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	3
المطلب الأول : عموميات حول الاستثمار	3
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	8
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته	25
المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	37
المطلب الثالث: خصائص ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	44
المطلب الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة	48
المبحث الثالث: تحليل حجم وجغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا	53
المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر	53
المطلب الثاني: الاتجاهات المعاصرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم	58
المطلب الثالث: حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية	68
خلاصة الفصل الأول	72
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
تمهيد	74
المبحث الأول: الإطار التنظيمي لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر	75
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر	75
المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر	82
المطلب الثالث: الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	86

المبحث الثاني: تحليل المناخ الاستثماري في الاقتصاد الجزائري 89
المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الجزائري 90
المطلب الثاني: تقييم الاستثمار في الجزائر.....95
المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....110
المبحث الثالث: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....123
المطلب الأول: حجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة **1970–2014**.....123
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم الدول المستثمرة فيها في الجزائر.....128
المطلب الثالث: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....133
خلاصة الفصل الثاني: 136
الفصل الثالث: الطرح النظري للتشغيل، البطالة وسوق العمل
تمهيد: 138
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل، العمل والبطالة.....139
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل.....139
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول العمل وسوق العمل.....145
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول البطالة.....152
المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتشغيل والبطالة.....159
المطلب الأول: المنظور التقليدي للتشغيل والبطالة.....159
المطلب الثاني: المنظور الحديث للتشغيل والبطالة.....166
المطلب الثالث: رؤية الفكر الاقتصادي لمعالجة البطالة.....173
المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة، التضخم والنمو – تحليل منحنى فيليبس وعلاقة اوكن–.....179
المطلب الأول: العلاقة بين البطالة والتضخم – منحنى فيليبس–.....180
المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي –قانون اوكن.....185
خلاصة الفصل الثالث: 190
الفصل الرابع: *تحليل واقع التشغيل والبطالة في الجزائر*
تمهيد: 192
المبحث الأول: تشخيص وضعية التشغيل في الجزائر.....193
المطلب الأول: المحطات الهامة للتشغيل في الجزائر.....193
المطلب الثاني: تشخيص هيكل سوق العمل في الجزائر.....198
المطلب الثالث: خصائص التشغيل في الجزائر.....208
المبحث الثاني: تشخيص الفجوة ما بين العرض والطلب على العمل في الجزائر.....213
المطلب الأول: الاتجاه العام للبطالة في الجزائر.....213
المطلب الثاني: هيكل البطالة في الجزائر.....216

المطلب الثالث: أنواع البطالة المتواجدة في الجزائر.....224
المبحث الثالث: آليات وأجهزة مواجهة البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر.....227
المطلب الأول: ترقية التشغيل عن طريق تنمية روح المبادرة المقاولاتية 228
المطلب الثاني: دعم الشغل المأجور 232
المطلب الثالث: سياسة التشغيل في الجزائر بين الأبعاد والتحديات وعوامل التفعيل.....238
خلاصة الفصل الرابع: 244
الفصل الخامس: قياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر
تمهيد: 246
المبحث الأول: تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل في الجزائر.....247
المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.....247
المطلب الثاني: الأثر الغير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل.....251
المطلب الثالث: نظرة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب شغل في الجزائر.....254
المبحث الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل.....261
المطلب الأول: مفهوم معطيات البانل وأهميتها.....261
المطلب الثاني: اختبار التشخيص وتقديم النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل.....263
المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة وعلاقة التكامل المشترك لمعطيات البانل 273
المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر باستخدام معطيات بانل.....277
المطلب الأول: إجراءات ومنهجية الدراسة.....278
المطلب الثاني: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج.....282
المطلب الثالث: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك لنماذج بانل.....295
خلاصة الفصل الخامس.....299
خاتمة 300
قائمة المراجع.....311
الملاحق.....331

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر	14
(02-01)	العوامل المؤثرة في الأعمال والاستثمارات الأجنبية حسب روبوك وسيموندس	34
(03-01)	أشكال اختراق الأسواق الأجنبية حسب النظرية الانتقائية	36
(04-01)	دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	45
(05-01)	تطور قيمة عمليات الاندماج والتملك ومدى مساهمتها في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2005 – 2014)	64
(06-01)	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005 – 2013	67
(07-01)	حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من إجمالي تدفقات العالم والدول النامية	69
(08-01)	حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من إجمالي تدفقات العالم والدول النامية	70
(01-02)	الحد الأدنى للمساهمات الخاصة	80
(02-02)	الاتفاقيات الثنائية للاستثمار التي عقدتها الجزائر حتى نهاية جوان 2013	89
(03-02)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1989–1993)	92
(04-02)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1994–1998)	93
(05-02)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2001– 2004	94
(06-02)	ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانات خلال الفترة 2000–2010	101
(07-02)	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2005–2015	102
(08-02)	المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال سنتي 2014–2015	104
(09-02)	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال سنتي 2014 و 2015	105
(10-02)	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة 2010–2014	106
(11-02)	وضع الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية 2010 – 2012	107
(12-02)	نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002–2015	129
(13-02)	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق خلال الفترة 2002–2014	131
(01-03)	العناصر التي تندرج ضمن القوى العاملة والتي تقع خارجها	155
(02-03)	حالات البطالة حسب نظرية الاختلال	168
(01-04)	تطور معدلي نمو السكان والخصوبة في الجزائر خلال الفترة (1985–2014)	199
(02-04)	تطور معدل النشاط في الجزائر خلال الفترة 2004–2014	201

(03-04)	تطور التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001–2014)	203
(04-04)	تطور التشغيل حسب الحالة المهنية للفترة (2001–سبتمبر 2014)	206
(05-04)	التوزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2013	207
(06-04)	توزيع السكان المشتغلين بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2004–2014)	209
(07-04)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل خلال الفترة (2001–2012)	210
(08-04)	مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001–2014)	212
(09-04)	تطور حجم وحصة البطالة بين الذكور والإناث خلال الفترة (2004–سبتمبر 2014)	217
(10-04)	توزيع البطالين حسب المدة الزمنية	220
(11-04)	توزيع البطالين في الجزائر حسب حالة التعطل	223
(12-04)	عدد الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني	236
(01-05)	حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1993–2001)	255
(02-05)	توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1993/11/13 إلى غاية 2001/12/31	256
(03-05)	حجم العمالة المستحدثة في كل من المشاريع المحلية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002–2015)	257
(04-05)	توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2002–2015	258
(05-05)	الكثافة الرأسمالية بمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الوطني والقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002–2015)	259
(06-05)	توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم خلال الفترة (2002–2015)	260
(07-05)	تطور عرض العمل من طرف المؤسسات الأجنبية خلال الفترة (2000–2005)	261
(08-05)	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	281
(09-05)	نتائج اختبار التشخيص لـ Hsiao (1986)	284
(10-05)	نتائج تقدير النموذج الساكن لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عل التشغيل	285
(11-05)	نتائج اختبار شاو (test de Chow)	286
(12-05)	نتائج اختبار *Hausman*	287
(13-05)	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (القطاعات)	288
(14-05)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للأفراد	291

(05-15)	اثر الأفراد (القطاعات)	291
(05-16)	تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)	292
(05-17)	اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن (السنوات)	293
(05-18)	اثر الزمن (السنوات)	294
(05-19)	نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى	295
(05-20)	نتائج اختبارات جذر الوحدة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	296
(05-21)	نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك لـــــ ***Pedroni***	297
(05-22)	نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك لـــ **Kao**	298

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	دورة حياة المنتج	30
(02-01)	أشكال تدويل الشركات متعددة الجنسية لأنشطتها خارج حدود الدولة الأم	35
(03-01)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم خلال الفترة (2000–2014)	60
(04-01)	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم خلال الفترة (2000 – 2014)	62
(05-01)	عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود حسب القطاعات لسنتي 2013 – 2014	66
(01-02)	مكونات المناخ الاستثماري	97
(02-02)	الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015	98
(03-02)	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	99
(04-02)	تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011–2015	103
(05-02)	تطور مؤشر الاستقرار السياسي للجزائر مقارنة مع قطر خلال الفترة 2002–2014	116
(06-02)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1970–1988	124
(07-02)	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1989–2014	126
(08-02)	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر (1996–2014)	134
(09-02)	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1996–2013)	135
(01-03)	التركيب السكاني وحالة التشغيل	140
(02-03)	منحنى الطلب على العمل	148
(03-03)	منحنى عرض العمل	150
(04-03)	توازن سوق العمل	152
(05-03)	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	161
(06-03)	نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسيكية	162
(07-03)	منحنى توازن سوق العمل عند كينز	164
(08-03)	البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال	169
(09-03)	البطالة الكينزية وفقا لنظرية الاختلال	170
(10-03)	علاقة التفاعل بين كل من البطالة، التضخم والناتج المحلي الإجمالي	180
(11-03)	منحنى فيليبس الأصلي	181
(12-03)	منحنى فيليبس المعدل	183
(13-03)	علاقة اوكن للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947–1957)	186
(01-04)	عدد مناصب الشغل التي تم خلقها قبل فترة الإصلاحات (1967–1989)	196

(02-04)	توزيع المجتمع الجزائري لشهر سبتمبر 2014	200
(03-04)	نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2001–2014)	203
(04-04)	تطور التشغيل حسب الحالة المهنية	206
(05-04)	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2013	207
(06-04)	تطور معدل البطالة بين الذكور والإناث خلال الفترة (2004–سبتمبر 2014)	218
(07-04)	توزيع البطالة حسب الفئات العمرية خلال الفترة (2004 – سبتمبر 2014)	219
(08-04)	توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي لشهر سبتمبر 2014	221
(09-04)	الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة	228
(01-05)	مراحل اختبار *Hsiao* للتجانس	264

الرقم	رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(01)		لمحة عن بعض الإحصائيات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	332
	(01)	أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر	332
	(02)	الدول العربية الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية حسب القطاع والنشاط الاقتصادي	332
	(03)	الاتفاقيات الثنائية العربية المصادق عليها من طرف الحكومة الجزائرية حتى نهاية **2010**	333
	(04)	أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي **2011** وديسمبر **2015**	334
	(05)	أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي **2011** وديسمبر **2015**	334
	(06)	ابرز معوقات الاستثمار في البلدان العربية حسب الدول لسنة **2012**	335
(02)		التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة باللوغاريتم	336
(03)		نتائج تقديرات النماذج الثلاثة لبانل الساكن	337
	(01)	نتائج تقدير النموذج التجميعي	337
	(02)	نتائج اختبار تجانس التباين	337
	(03)	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (نموذج الأثر الثابت للأفراد)	338
	(04)	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)	338
	(05)	نتائج تقدير نموذج التاثيرات العشوائية (الاثر العشوائي للافراد)	339
	(06)	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي للزمن	339
(04)		اختبار التكامل المتزامن لـــــ ***pedroni***	340
	(01)	النموذج الأول: اختبار التكامل المتزامن لـــــ **pedroni** بوجود الثابت	340
	(02)	النموذج الثاني: اختبار التكامل المتزامن لـــــ **pedroni** بوجود الاتجاه والثابت	340
	(03)	النموذج الثالث: اختبار التكامل المتزامن لـــــ **pedroni** بدون اتجاه ولا ثابت	341

مقدمة

شهدت فترة أواخر السبعينات انتشارا واسعا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أضحى أحد أهم مصادر التدفقات الرأسمالية، بعد أن تغيرت آراء الدول اتجاهه بسبب فشل النموذج التنموي المعتمد على الاستدانة الخارجية، التي أثقلت كاهل أغلبية الدول خاصة دول العالم الثالث المعتمدة في تمويل سياساتها التنموية على الاقتراض من المؤسسات المالية الخارجية، بحيث تراكمت الديون إلى أن أصبحت تشكل عبئا على الاقتصاد الوطني، التي لم تجد حلا للخروج من حالة الركود الاقتصادي سوى الاستثمار في دول متوفرة على مناخ مناسب لكلاهما، إضافة إلى ذلك اتساع أنشطة بعض الشركات الكبرى في هذه الفترة تزامنا مع بروز ظاهرة العولمة التي تهدف إلى إقامة سوق عالمية حرة بلا قيود ولا حدود مع ضمان الانتقال الحر للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال.

إن سعي الدول المضيفة (لاسيما النامية منها) لاستقطاب رؤوس الأموال الضرورية لتمويل التنمية ومعالجة مظاهر الضعف في اقتصادياتها يقابله سعي الدولة الأم (أكثرها الدول المتقدمة) من خلال شركاتها إلى إيجاد أسواق تستثمر فيها فوائضها المالية سواء في صورة استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، ولهذا احتل الاستثمار الأجنبي المباشر حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين الاقتصاديين وصانعي السياسات الاقتصادية في مختلف بلدان العالم للوصول إلى فهم أبعاده وأنماطه ومحدداته وتأثيراته.

بالرغم من الاختلاف الدائر حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وحول الأطراف المستفيدة منه وأهميته بالنسبة للشركات المستثمرة إلا أنها تسعى إليه جاهدة، ويظهر ذلك من خلال التوسع والانتشار الهائل لأنشطتها، وللدول المضيفة من خلال جملة التسهيلات والإعفاءات المقدمة والتنافس لاستقطابه، باعتباره إحدى القنوات الهامة لانتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية وتخفيض معدل البطالة ودعم قدراتها التصديرية وربطها بشبكات الإنتاج والتوزيع العالمية وبالتالي تحسين كفاءتها الاقتصادية.

يعد هدف زيادة التشغيل وتحسين نوعيته ذات أولوية كبيرة لدى صانعي السياسات في مختلف دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تهدد الكيان الاقتصادي المحلي، تزامنا مع الارتفاع السريع للكثافة السكانية وبالتالي زيادة الفئة النشيطة أي زيادة عرض العمل، الذي لا يمكن أن تستوعبه المؤسسات المحلية لوحدها لذا تلجا لمساعد متمثل في المستثمر الأجنبي للمساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل وخاصة ذوي الشهادات، تلك الفئة المتعلمة التي أثقل كاهلها شبح البطالة، حيث تعتبر هذه الأخيرة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية ينجم من ظهورها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع.

وان كانت مشكلة البطالة مشكلة عالمية، إلا أنها تأخذ منحى آخر في الجزائر، فهي تمثل الخطر الحقيقي من حيث إهدار قيمة العنصر البشري باعتباره أهم روافد العملية التنموية في الاقتصاد الجزائري في ظل شح الموارد المالية التي تعاني منها وسوء الرشادة في استخدام الموجود منها، لذا كان لزاما عليها البحث عن الحل والمساعد له للخروج من هذه الأزمة، ولعل أهمها التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر إذ تعد الجزائر احد الدول التي غيرت نظرتها له متأثرة

بالتحولات التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية، إضافة إلى إدراكها إلى انه يعد الأفضل والأقل مخاطرة مقارنة مع الأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال الأجنبي، خاصة بالنظر إلى الآثار التي يخلفها دخوله على اقتصادها، ولتحقيقه للعديد من المزايا ومن أهمها معالجة مشكلة البطالة والعمل على استحداث مناصب شغل جديدة مع المحافظة على المناصب القائمة، وما ينجر عنه من توفير الجو الملائم للعامل وتأهيله وتدريبه على الآلات والتكنولوجيا الحديثة، لاسيما إذا كان مكملا لنشاط مختلف القطاعات الحيوية كالصناعة والزراعة والسياحة، لذا عملت على تهيئة مناخ استثماري مناسب من خلال تجسيد مختلف الإصلاحات الاقتصادية لتكييف اقتصادها مع هذه التحولات، ومن ثم الانفتاح أكثر على العالم الخارجي بهدف تسهيل دخول المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

ورغم سعي الجزائر إلى جذب الاستثمار الأجنبي إليها من خلال وضع إطار قانوني لتشجيع المستثمر الأجنبي، متضمن عدة إعفاءات جمركية ومنح امتيازات سخية ومتتالية وخصخصة مختلف القطاعات الإستراتيجية، مع تعديل وتطوير القوانين لتلائم متطلبات رؤوس الأموال الأجنبية، ابتداءً بقانون رقم 63-277 ثم تلته بعدها عدة قوانين إلا أنها لم تأتي بنتائج ملموسة إلى غاية صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي احدث حركة وقفزة نوعية في مجال الاستثمار الأجنبي تزامنا مع جملة الإصلاحات التنموية التي مست مختلف القطاعات، وتبعه قانون 01-03 * إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مازال محدودا مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات وقياسا لحاجة الجزائر للموارد الأجنبية ومقارنة مع تدفقات هذا النوع من الاستثمار نحو الدول النامية الأكثر جذبا له.

في ضوء ما سبق، سوف يركز هذا البحث على احد أهم نتائج العولمة وهو الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره فيما يتعلق بظاهرة التشغيل بالجزائر كبلد مضيف، ولاسيما في ظل الاختلاف السائد بين المفكرين الاقتصاديين بشان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، حيث أن معظم الدراسات التطبيقية التي تناولت قضية التشغيل أو الحد من البطالة الناتج عن هذا النوع من الاستثمار، جاءت متناقضة بين مؤيد ومعارض، فهناك من يرى أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور ايجابي في النهوض بمستويات التشغيل من خلال خلق فرص عمل أو الاحتفاظ بالفرص القائمة وهذا التأثير يكون إما مباشرة من خلال حجم وشكل الدخول إلى السوق واتجاهات الاستثمار ودوافعه، وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة، وتوطن الاستثمار، وإما غير مباشر من خلال تأثير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مختلف جوانب الاقتصاد مثل الاستثمار المحلي، النمو، زيادة الإيرادات واحتدام المنافسة التي يفرضها دخوله إلى البلد المضيف، في حين أن هناك من يرى أن دخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر سلبا على التشغيل، خاصة أن المتعارف عليه أن الشركات متعددة الجنسيات تعمل في الأنشطة كثيفة رأس المال، مما يؤدي إلى إحلال الآلة مكان العمالة البشرية، إضافة إلى عدم قدرة المستثمر المحلي على الصمود أمام المستثمر الأجنبي نتيجة التفاوت الواضح بين الإمكانيات المادية والبشرية، مما يؤدي إلى غلق عدة مؤسسات محلية وبالتالي تسريح عدد من العمال، هذا من جهة ومن جهة أخرى لو نظرنا إلى التحفيزات المتمثلة في جملة الإعفاءات المقدمة نرى أنها تعيق زيادة الإيرادات من العملة

*- لمزيد من المعلومات حول أهم ما جاءت به هذه القوانين من مزايا وتحفيزات وتسهيلات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر انظر المطلب الأول من المبحث الأول في الفصل الثالث.

الأجنبية، ومزال الاختلاف قائما ومستمرا حول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل بالدول المضيفة عامة وبالجزائر خاصة، هذه الأخيرة التي عملت على استقطابه من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية والمؤسساتية آملة في الاستفادة من المميزات التي يحظى بها.

إشكالية البحث

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر؟

للاجابة على السؤال الرئيسي نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم وما هي مكانة كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في ظل النظريات الاقتصادية المختلفة؟
- هل يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر ملائما ومحفزا لجذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، وهل يختلف من قطاع لآخر؟

فرضيات البحث

تقوم الدراسة على اختبار مجموعة من الفروضيات، تتمثل في:

- تعتبر الإمكانيات والمؤهلات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة عاملا مهما يعكس المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم والمستوى الذي يوافق مؤهلاتها.
- لقد تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلق فرص عمل جديدة في الجزائر.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، وذلك سواء بصورة مباشرة من خلال إقامة مشروعات استثمارية جديدة، أو بصورة غير مباشرة من خلال العلاقات التشابكية التي تربط هذا الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية ذات الطابع المحلي.
- يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل حسب نوع القطاع.
- وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

أهمية البحث

تستمد أهمية هذه الدراسة من كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل احد أهم المتغيرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما انه الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع الأشكال الأخرى للتدفقات الرأسمالية، خاصة أن معظم الدول الباحثة عن هذا النوع من الاستثمار تعاني من فجوة ادخارية مستمرة، علما أن وظيفته لا تقتصر على سد هذه الفجوة فقط بل يمتد أيضا لما يحمله في طياته من نقل للتكنولوجيا لاسيما الحديثة منها والاهم من ذلك توفير فرص عمل جديدة للمواطنين المحليين مع تدريبهم وتكوينهم حسب طبيعة النشاط الممارس.

على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتتناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر باعتبار الاستثمار احد أهم متغيرات النمو، واحد المحددات التي تهم كل فرد مهما كانت صفته، إضافة إلى الرغبة في استكمال لما أتت به الدراسات السابقة خصت الجزائر وبلدان أخرى وفترات زمنية مختلفة لتكون إحدى الدراسات التي تحاول الكشف عن أثر هذا النوع من الاستثمارات على هذا التشغيل، خاصة في ظل التنافس القوي الذي نشب بين مختلف دول العالم في الوقت الراهن على جذب هذا النوع من الاستثمار نحوها تزامنا مع ارتفاع معدلات البطالة، كما يتوقع أن يزداد عرض العمالة في المستقبل بصورة كبيرة تماشيا مع معدلات النمو السكاني الحالية ودخول عمالة جديدة بمختلف تركيباتها إلى سوق العمل، لذا بات من الضروري أن تدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الاستثمار المحلي لسد الفجوة واستيعاب هؤلاء العمال.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الأساسيات والأطر الفكرية والنظرية للاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل من خلال ما تناوله مختلف المفكرين الاقتصاديين.
- تحليل قدرات وإمكانيات الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1962-2015)، من خلال سرد أهم القوانين وأنظمة تشجيع الاستثمار وما يعتريها من نواقص وانتقادات، إضافة إلى إظهار حجم الاستثمار الوارد والصادر من الجزائر.
- تحديد الوضع الحالي لسوق العمل الجزائري من خلال التعرف على مؤشرات جانب الطلب والعرض ومؤشرات البطالة، بالإضافة إلى التطرق إلى السياسات المتخذة من الطرف الدولة لتقليص معدلات البطالة، مع التعرف على طبيعة الفجوة بين الطلب والعرض.
- قياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل من خلال استخدام أسلوب التحليل القياسي في هذه الدراسة معتمدين على نموذج معطيات بانل، مترافقا مع أسلوب التحليل الوصفي، الأمر الذي يمكن أن يكون له اثر مفيد في التحليل الاقتصادي ورسم السياسات الملائمة، والاهم من ذلك إيجاد علاقة إحصائية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر.
- إبراز مدى أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي وكذا دور نماذج الاقتصاد القياسي في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية ونوع العلاقة فيما بينها –علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتشغيل-.
- الخروج باقتراحات لعلاج مشكلة البطالة واستحداث فرص للتشغيل في الجزائر، وتقديم مجموعة من التوصيات لحل مشكلة البطالة ولزيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

أسباب اختيار موضوع البحث:

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع:

- النقاش القائم بين مختلف المفكرين الاقتصاديين حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في خلق فرص عمل بالدولة المضيفة له.
- تجربة الاقتصاد الجزائري وانتهاجها لسياسة الباب المفتوح تعد حديثة نوعا ما، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات متعددة بشأنه مما دفعنا إلى تناول جانب مهم واهو مدى تأثيره على التشغيل في الجزائر خلال فترة زمنية انتعش فيها الاستثمار خارج قطاع المحروقات.
- قلة الدراسات القياسية حول هذا الموضوع باللغة العربية.
- محاولة منا الإسهام في إثراء المواضيع المتعلقة بالسياسات الاقتصادية ودور التدفقات الرأسمالية في تنمية اقتصا الدول المضيفة لها.
- أمام الإقبال المتزايد للبلدان على الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف مستوياتهم متقدمة كانت أو نامية ومدى إدراكها لأهميته في تحسين الوضع الاقتصادي لها، وجدنا حاجة ماسة إلى ضرورة القيام بدراسة تهدف إلى إظهار النتائج المترتبة عن استقطاب هذا النوع من الاستثمار على احد جوانب الاقتصاد وهو التشغيل باعتباره الهدف الرئيسي والغاية المرجوة من أي سياسة لأي دولة لأنه يمس الفرد ويحدد مستوى معيشته وقدرته الشرائية.
- الميل والانجذاب نحو المواضيع التي تتعلق أو تدور حول الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على اقتصاديات الدول المضيفة.
- معظم الدراسات التي اهتمت بمعالجة مشكلة البطالة ركزت على الحلول المرتبطة بجانب العرض، ورغم أهميتها إلا أنها جميعها إجراءات طويلة المدى، في حين أن سياسات الاستثمار الخاصة بتفعيل الطلب على العمل يكون تأثيرها في الغالب متوسط وقصير الأجل.

الإطار الزماني والمكاني

لقد شملت الدراسة دولة الجزائر مركزين على القطاعات الاقتصادية الأربعة (زراعة، صناعة، بناء والأشغال العمومية والتجارة)، خلال الفترة (1996-2014) باعتبار هذه الفترة التي انتعش فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وبدأت كميته في الازدياد خارج قطاع المحروقات، أما قبل هذه الفترة فكما هو معلوم للجميع فكانت كميته لا تكاد تذكر وكان حكرا على قطاع واحد فقط وظلت جهود الجزائر مجرد حبر على ورق في شكل قوانين وبنود ساعية لجذبه في شكلها رافضة له في طياتها.

منهجية البحث:

وصولا لأهداف الدراسة وتحقيقا لأهميتها تم اعتماد منهجين متكاملين في البحث العلمي:

المنهج الاستنباطي من خلال استعمال أدوات الوصف والتحليل باستعراض أهم التعريفات والنظريات المتعلقة بمتغيري الدراسة ألا وهما الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل والمنهج الاستقرائي من خلال أداة القياس بطرح أهم الإحصائيات المتعلقة بتطور هذين المتغيرين وكذا استخدام الأسلوب الكمي في التحليل من خلال بناء نموذج قياسي

لقياس وتحليل وتقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1996-2014)، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 لقياس هذه العلاقة.

الدراسات السابقة

هناك العديد من البحوث والدراسات التي تناولت جوانب متعددة من موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه موضوعا ذو أهمية خاصة للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وهناك من ربطته بمتغيرات اقتصادية مختلفة في العديد من الدول، كما أن هناك دراسات تطرقت لموضوع التشغيل والبطالة وقد تم ربطها هي الأخرى بعدة متغيرات، وفيما يلي محاولة لاستعراض أهم تلك الدراسات والتي لها علاقة بموضوع دراستنا:

1- كما أشار كل من Robert and Gordon (1995) في دراستهما التي تحمل عنوان: (Foreign Direct Investment and Relative Wages: Evidence From Mexico's Maquiladoras) في مقالتهما التي نشرت في مجلة الاقتصاد الدولي (journal of International Economics)، العدد 42، 1997، إلى اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور النسبية في المكسيك، وذلك في ضوء ما واجهته من تفاوت في معدلات الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة خلال فترة الثمانينات، وقد توصلا إلى أن تدفقات هذا الاستثمار تعد من أهم العوامل التي أسهمت في مثل هذا التفاوت، نظرا لدورها الهام في زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالمكسيك ومنها زيادة أجورهم بالمقارنة بالعمالة غير الماهرة، وقد أشارت أيضا إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1983-1989) ارتفعت من 478 مليون دولار إلى 3635 مليون دولار، ترتب عنها زيادة في فرص العمل من 150.9 ألف فرصة إلى 460.3 ألف فرصة عمل، وقد صاحب النمو في الوظائف ارتفاع في مستويات الأجور بهذه الوظائف.

2- في دراسة قامت بها Sanjaya Lall (1995)، (Employment and Foreign Investment; policy options for developing countries)، ضمن مقال نشر في international labour review كان الهدف من ورائها تحليل مدى تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة باقتصاديات الدول النامية، وقد اعتمدت على مجموعة من المحددات المأثرة على العمالة بشكل مباشر وغير مباشر، وتوصلت إلى الدور الهام للسياسات الاقتصادية للدول المضيفة، كما أشارت إلى نجاح تجربة دول شرق آسيا في تعظيم المنافع المرتبطة بهذا الاستثمار، حيث استطاعت هذه الدول أن توجه سياستها الاقتصادية نحو مزيد من إجراءات تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، مما ساعدها على تقوية مركزه التنافسي في جذبه، علاوة على ذلك فقد شكلت العمالة المدربة الوفيرة بها الحافز الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الاعتماد بالدرجة الأولى على تنمية الصناعات كثيفة العمل، كم أشارت الدراسة إلى نجاح تجربة دول شرق آسيا في تعظيم المنافع المرتبطة بتدفقات هذا الاستثمار أين شكلت العمالة المدربة الوفيرة بها الحافز الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- كاميليا عبد الحليم احمد (2003)، رسالة ماجستير بعنوان (اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، حيث قامت بتقدير دالة الطلب على العمالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى خلال الفترة (1975-1999)، للتعرف على معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على إجمالي العمالة المحلية على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات المختلفة، وقد تم التوصل إلى النتيجة التالية: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا ايجابيا ومعنويا على الطلب على العمالة على المستوى الوطني، وأيضا على مستوى كل من قطاع الصناعة والخدمات، أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد لوحظ غياب التأثير حيث كانت العلاقة غير معنوية ومرد ذلك انخفاض حجم تدفقات FDI بهذا القطاع مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما تم التوصل إلى أن قطاع الصناعة يعد من أفضل القطاعات الاقتصادية التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير فرص عمل أكثر بمصر.

4- سيد علي صغيري (2008) رسالة ماجستير بعنوان (دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الاستثمار على سوق العمل –حالة الجزائر: 1970-2005-) جامعة الجزائر، حيث حاولت هذه الدراسة قياس العلاقة بين الاستثمار وسوق العمل، وهل يعتبر حلا للحد من مشكلة البطالة في الجزائر، معتمدا على طرق التحليل المعطيات وخاصة طريقة المركبات الرئيسية، وقد توصل الطالب إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي من جهة، وعرض العمل من جهة أخرى، كما توصل إلى انعدام علاقة الارتباط بين الاستثمار والطلب على العمل، وهذا مفاده أن الاستثمار لم يتمكن من الوصول إلى المستوى الذي يقلص الطلب على العمل، في حين سجلت علاقة عكسية بين التشغيل وبين معدل البطالة.

5- عبد الباسط عبد الله عثامنة وبشير خليفة الزغبي (2009)، مقال بعنوان (العلاقة بين الاستثمار والتشغيل في الأردن، دراسة تحليلية قياسية (1973-2005))، نشر في مجلة الدراسات (العلوم الإدارية) بالجامعة الأردنية، هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى قياس مدى مساهمة تسارع الاستثمارات التي سهدتها الأردن في تعزيز مستوى التشغيل، لذا تم بناء نموذجين قياسيين، الأول نموذج قياسي كلي للاقتصاد الأردني شمل جانبي العرض والطلب على العمالة الوطنية والعمالة الوافدة، أما الثاني فهو نموذج انحدار ديناميكي، وقد تم التوصل إلى أن متوسط المدة الزمنية الكفيلة بظهور آثار الاستثمار على التشغيل في الأردن فاق السنتين في كل الأحوال، وعلى هذا الأساس أوصى الباحثان بضرورة المضي قدما في الإجراءات الحكومية الرامية لرفع تكلفة العامل الوافد، مع دعم قطاعات المحلية أكثر لدعم النمو وبالتالي استحداث فرص أكثر.

6- أميرة عباس (2011)، رسالة ماجستير بعنوان (دراسة قياسية لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في الجزائر، 1974-2007)، قسم العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، أوضحت هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على مستوى التشغيل، ولكنه يؤثر بشكل

ضعيف على الإنتاجية المتوسطة للعمل و لا على الأجور، وقد أرجعت ذلك لقصر الفترة الزمنية، باعتبار فترة التسعينات فترة كان من الصعب الاستثمار فيها، تزامنا مع عدم استقرار القوانين والتراجع عن بعض الامتيازات الممنوحة في السابق، وتأخر الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إضافة إلى تذمر المسؤولين من تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج دون وجود نتائج فعلية لاستثماراتهم، هذا دون أن ننسى اهتمام الأجانب بقطاع المحروقات الذي يتميز بكثافة رأس المال وليس العمالة.

7- مي محسن مبروك إبراهيم (2012)، رسالة ماجستير بعنوان (اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة (1991-2008))،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة حلوان، كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو اختبار اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التشغيل في قطاع الاتصالات عن طريق دراسة عينة من الشركات الأجنبية المستثمرة بهذا القطاع في مصر ورصد إمكانيتها في توفير فرص عمل جديدة، حيث تمكنت هذه الشركات بتوفير نحو 20681 فرصة عمل مباشرة، هذا إلى جانب العديد من فرص العمل الغير مباشرة، من خلال ما يربطها بعلاقات تشابكية مع غيرها من الشركات الأخرى، كما أثبتت الدراسة أن الشركات الأجنبية تهتم بشكل بالغ بتطوير مهارات العاملين عندها، وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية للعاملين وإرسالهم لحضور ندوات ودورات تدريبية خارج البلاد، الأمر الذي تعجز الشركات المحلية على القيام به.

8- عز الدين القينعي (2013)، أطروحة دكتوراه بعنوان، (اثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017)، في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف- (الجزائر)، حاول من خلالها معرفة كيف تساهم السياسة الاستثمارية في توفير مناصب الشغل في الجزائر، من خلال تحليل وتشخيص تطور الاستثمارات ووضعية التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، مع تقييم دور الاستثمار العام والخاص (الوطني والأجنبي) في استيعاب العمالة وإمكانية استحداث فرص شغل جديدة، مع استعراض مساهمة بعض المتغيرات الاقتصادية (الإصلاحات الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الإنفاق الحكومي، إنتاجية العمل) في خلف فرص عمل، وقد توصل إلى عدة نتائج كان أهمها: أن الاستثمار لا يعد المحدد الوحيد للتشغيل على مستوى الاقتصاد، فثمة محددات أخرى متنوعة وان التشغيل أصبح في غالب الأحيان يضفي عليه الطابع المؤقت، كما أكدت الدراسة القياسية أن التغير الكلي في التشغيل راجع للاستثمار الكلي وإنتاجية العمل بنسبة 97.89%.

9- محمد دحماني ادريوش (2013)، أطروحة دكتوراه بعنوان (إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل) في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-، تناول الباحث دراسة تطور التشغيل والبطالة في الاقتصاد الجزائري، حيث قام بمحاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر للفترة 1980-2010، مستخدما اختبار السببية، وقد هدف إلى عرض المنهجية من خلال قياس أهم متغيرات سوق العمل

ومقارنتها مع المعايير التي تضعها منظمة العمل الدولية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها أن النمو الاقتصادي الحقيقي المسجل في الجزائر يتسم بالتقلب، كما أن سياسة الإنعاش الاقتصادي التي وضعتها الجزائر ابتداء من سنة 2000 لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه.

10- وسام عمر كامل العماوي (2013)، مذكرة ماجستير بعنوان:"دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية"، في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، حاول الباحث من خلالها الوقوف على واقع الاستثمارات العربية البينية وحجمها والعقبات المانعة والأساليب المشجعة لجذب رؤوس الأموال العربية، إضافة إلى تحليل واقع أسواق العمل العربية وتطورها التاريخي وأسباب البطالة التي بلغ معدلها في دول الحالة 13.9%، تصدرت فلسطين المعدل بـــــ31.2%، وجاءت السعودية بأقل معدل قدر بـــــ5.13%، كما تطرق إلى وأثارها واهم السبل المنتهجة لمحاربتها، وسعت إلى قياس دور هذا النوع من الاستثمارات في توسيع سوق العمل خلال فترة الدراسة (1995-2011)، في حين توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين كل من متغير الاستثمارات العربية البينية المباشرة ومتغير معدل البطالة في دول الحالة التي تم دراستها.

11- كما أن دراسة عماد الدين احمد المصبح ومحمد عبد الكريم المرعي (2014) المعنونة بـــــــ (العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011)، مقال نشر في مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، أشارت إلى تحديد العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في الدول العربية وتقدير الدالة المعبرة عن هذه العلاقة، حيث تم استخدام بيانات عن ست دول (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، سوريا وتونس) التي توفرت عنها بيانات مكتملة خلال فترة الدراسة، وقد تم الاستناد في تقدير النموذج على أسلوب تقدير البيانات المجمعة Pooled Data وقد تم الاعتماد على سبع متغيرات حيث كان معدل نمو العمالة كمتغير تابع و معدل التضخم، معدل نمو التكوين الرأسمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح التجاري، معدل نمو الأجور وأخيرا نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن أهم المتغيرات التي فسرت الطلب على العمل في هذه الدول كان التضخم، فيما لم يكن لأي من المتغيرات الأخرى الداخلة في الدراسة معنوية إحصائية من خلال اختبار t، وقد أوضحت هذه النتائج أن منحنى فيليبس صالح في حالة هذه الدول من اجل تفسير التغير في الطلب على العمالة، حيث كانت إشارة متغير التضخم عبر ست نماذج موجبة، ما يعني أن زيادة معدل التضخم سوف يؤدي إلى تحسين فرص التشغيل في الدول العربية، كما بينت النتائج أن معدل النمو الاقتصادي الأمثل قد بلغ 5.93% كما بلغ معدل التضخم الأمثل 18.63 % وأن تجاوز معدل انفتاح تجاري عن 81.49 % سوف يكون له تأثير سلبي على الطلب على العمالة في الدول العربية.

في ضوء اطلاعنا على الدراسات السابقة تبين لنا بان جميعها ذات قيمة علمية عالية، وقد تم الاستفادة منها في تحديد متغيرات النموذج القياسي للدراسة، إضافة إلى إرشادنا إلى الطرق المناسبة للدراسة، هذا مع توضيح بعض الأمور المتعلقة بالخلفية النظرية والتطبيقية عن موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر.

غير انه في واقع الأمر هناك اختلاف، إذ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة على حد علم الباحث هو:

1- اختلاف الفترة الزمنية للدراسة خاصة تلك المتعلقة بالقياس.
2- الاعتماد على معطيات بانل في التقدير، هذه الأخيرة التي تضفي اتساعا في عدد المشاهدات وبالتالي دقة في النتائج.
3- قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في كل القطاعات الاقتصادية وبالتالي معرفة أيها كان أكثر استهدافا ورغبة من طرف المستثمر الأجنبي وأيها يستطيع أن يوفر فرصا أكثر للتشغيل دون غيره.
4- اعتبارها من الدراسات القياسية القليلة – على حد علمنا- التي تبحث في قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، إذ أن هناك بعض الأبحاث التي طبقت على دول أخرى وكانت معظمها دول أجنبية.

صعوبات البحث:

في إطار إعداد هذا البحث واجهتنا عدة صعوبات، خاصة فيما يتلق بالمعطيات الإحصائية التي اتصفت بالندرة خاصة المتعلقة بالقطاعات وان وجدت فهي متضاربة في القيمة في اغلب الأحيان، على عكس كثرة المراجع والمصادر وتكرارها بشكل واضح فيما يخص الجزء النظري لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، وقلتها وان لم نقل ندرتها –على حسب اطلاعنا- فيما يخص الربط أو تحليل العلاقة بينهما سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

إن كثرة المتغيرات المؤثرة على التشغيل تجعل الباحث مضطرا لاختيار البعض منها والأكثر أهمية، لدراستها عن كثب لان الإلمام بها في دراسة واحدة أمر بالغ الصعوبة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اعتمادنا على القطاعات كان عائقا إذ أن الإحصائيات الموزعة قطاعيا قليلة جدا وإمكانية الحصول عليها صعبة، إضافة إلى طبيعة النموذج المستعمل وهو نموذج معطيات بانل يفترض أن يكون عدد المتغيرات محدودا حيث أن نموذج التأثيرات العشوائية يشترط أن يكون عدد المقدرات اقل من عدد المقاطع أو المفردات، وبحكم اعتمادنا لأربع قطاعات كان لابد من اخذ ثلاث متغيرات مستقلة فقط.

هيكل البحث وتقسيماته

في سبيل تحقيق أهداف الدراسة وللمحافظة على التسلسل المنطقي في طرح الأفكار، قمنا بالاعتماد على خمسة فصول رئيسية توجناها بمقدمة عامة، وتضمن كل فصل جانبا من جوانب الدراسة وذلك على النحو التالي:

- حيث نستعرض في الفصل الأول الإطار النظري والفكري للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال الإشارة إلى ماهيته، نظرياته ومحدداته، وقد تم بعدها عرض وتحليل تطوراته عالميا وعربيا.

- أما الفصل الثاني فقد ركزنا فيه على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال إظهار الإطار التنظيمي للبيئة الاستثمارية واهم الحوافز والضمانات المقدمة لاستقطابه، مع تبيان مقومات المناخ الاستثمارية واهم معوقاته التي انعكست على التدفقات الاستثمارية الواردة إليها مع محاولة تحليل حجمها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي والأهمية النسبية التي خلفها هذا التدفق.
- تعرض الفصل الثالث للطرح النظري للتشغيل، البطالة وسوق العمل، من خلال سرد ابرز المفاهيم المتعلقة بالتشغيل العمل، سوق العمل والبطالة، لنتطرق بعدها إلى تفسير التشغيل والبطالة من المنظور التقليد والحديث وكيفية معالجة البطالة من وجهة الفكر الاقتصادي، ليتم بعدها تقديم العلاقة بين البطالة والتضخم –منحنى فيليبس- والبطالة والنمو الاقتصادي –علاقة اوكن-
- في حين تطرقنا في الفصل الرابع إلى تحليل واقع التشغيل والبطالة في الجزائر، من خلال تشخيص وضعيتهما واهم خصائصهما، مع تقديم جملة من الآليات والأجهزة المكلفة بمواجهة البطالة والخالقة لفرص عمل جديدة.
- وأخيرا الفصل الخامس الذي استعرض وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل من الناحية القياسية وتقدير وتفسير النتائج المتوصل إليه، وذلك من خلال تقييم دوره في توفير فرص عمل جديدة، كما تم استعراض الإطار القياسي المتبع والمتمثل في التحليل النظري لأهم نماذج بانل، ثم عرض خطوات تقدير العلاقة من اجل قياس اثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل خلال الفترة 1996-2014.

وانهينا الدراسة بخاتمة عامة تتخللها مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري والفكري

للاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة، تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، كما انه يعد مصدرا من مصادر التمويل الخارجي الطويل الأجل، نظرا لما أسهمت به هذه الشركات في تدويل العملية الإنتاجية على المستوى العالمي، والذي أدى بدوره إلى زيادة الاندماج الاقتصادي العالمي، كما عرف تدفقه تطورا مذهلا في السنوات الأخيرة نتيجة عولمة النشاط الاقتصادي بالتوازي مع تطور الأفكار الرأسمالية وسيطرتها على العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها المحرك الرئيسي للعولمة في إعادة هيكلة الإنتاج العالمي والتجارة الدولية وعملية نقل رأس المال والتكنولوجيا، خاصة في ظل تزايد عمليات التحرر المالي وتوسع التكتلات الاقتصادية والإقليمية وانفتاح الأسواق العالمية وانتشار عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، ومن ثم فأن فكر العولمة أخذ يطغى على أهم المراكز الاقتصادية العالمية ويفرض وجوده ولو بالقوة على معظم دول العالم، كل هذه التغيرات جعلت من ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من الظواهر المهمة والبارزة في الاقتصاد العالمي.

في هذا الفصل سنحاول تحديد الإطار النظري والفكري لهذه الظاهرة ومعرفة أهم مضامينها، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

المبحث الثالث: تحليل حجم وجغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أثار تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر خلافا وجدلا كبيرا في الكتابات الاقتصادية المختلفة والمتعلقة بهذه الظاهرة و لم يتم الاتفاق أو القبول بتعريف عام لحد الآن، إذ تعددت التعاريف وتنوعت تبعا للأهمية والانتشار السريع لهذه الظاهرة، لكن الأهم أنه مهما تعددت التعاريف واختلفت في الصياغة إلا أن المصب واحد، كما لا يمكن تجاهل أهميته بالنسبة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول لاسيما النامية منها وخاصة تلك التي تعاني من قصور مواردها المحلية.

ولتحديد جوهر الاستثمار الأجنبي المباشر تطلب الأمر التعرف أولا على مفهوم الاستثمار بشكل عام للإلمام بكل الجوانب المحيطة به، وإدراك جوهره الأساسي، باعتباره الركيزة الأساسية لتنمية اقتصاد أي دولة ولأنه عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا كان من الضروري أن نعرج قليلا على موضوع الاستثمار من خلال سرد عموميات حوله وحول المناخ الاستثماري ليكون أول مطلب في هذا المبحث، ثم توجهنا إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أشكاله المختلفة.

المطلب الأول : عموميات حول الاستثمار*

عند محاولة الاقتراب من مفهوم الاستثمار كمصطلح علمي وعملي فإن الأمر يحتاج إلى سرد أو الكشف عن العديد من المفاهيم المرتبطة به، وذلك لترسيخ الفكرة وتعميق هذا المفهوم وإدراك كل الجوانب المتعلقة به.

أولا: تعريف الاستثمار

يمكن الإشارة هنا على سبيل الذكر بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار كالآتي:

- هو: "تخفيض رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية" [1].
- يعد الاستثمار ذلك: "الجزء المستقطع من الدخل والمستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال".[2]
- كما يمكن تعريفه على أنه "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة**) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها ".[3]

---

* تجدر الإشارة إلى أن ثمة فرق ما بين مفهوم الاستثمار والمضاربة والمقامرة حيث ينطوي مفهوم الاستثمار على تحقيق عائد من خلال تشغيل الأصول المقتناة أو استغلالها، في حين ينطوي مفهوم المضاربة على تحقيق العائد من عملية شراء تلك الأصول أو بيعها مستفيدا من تقلبات الأسعار بين وقت وآخر، وأما المقامرة فتقوم على أساس توقعات وقوع أحداث معينة واحتمالاته ومن ثمة توافق النتائج الكلية مع توقعاتها.

[1] - هناء عبد الغفار **"الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية - الصين نموذجا-"**، منشورات بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2002، ص13.

[2] - طارق الحاج، **"علم الاقتصاد ونظرياته"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 123.

** يقصد بالطاقة الإنتاجية: السلع الإنتاجية أي سلع لا تشبع أغراض الاستهلاك، بل تساهم في إنتاج غيرها من السلع أو الخدمات وتسمى هذه السلع أيضا " السلع الرأسمالية "، أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه في أي عملية إنتاجية.

[3] - حسين عمر، **"الاستثمار والعولمة"**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 37.

- يقصد بالاستثمار: "زيادة أو إضافة جديدة في ثروة المجتمع* مثل إقامة المصانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشروعات التي تعد تكثيرا للرصيد الاقتصادي للمجتمع"[1].
- وهو أيضا: "خلق أصول رأسمالية جديدة تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني أو للمشروع على مستوى الوحدة الاقتصادية الواحدة، وهو يمثل في معنى من معانيه تيار إضافي من السلع الإنتاجية التي تساهم في إنتاج السلع الاستهلاكية"[2].
- كما يرى البعض أن الاستثمار هو: "ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى في المستقبل"، أو أن الاستثمار هو تلك "العملية الإنتاجية التي توجه فيها جزءا من الدخل إلى إنتاج سلع رأسمالية"[3].
- وعرف كيتز الاستثمار بأنه: "زيادة في المعدات الرأسمالية، حيث أن هذه الزيادة تحصل على رأس المال الثابت ورأس المال الدائر أو رأس المال السائل، والبعض يعتبره كأنه رأس المال الثابت وفي المحاسبة الوطنية، الاستثمارات الإجمالية للمجتمع تعتمد على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت شاملة المخزون ورصيد التغيرات الخارجية لرؤوس الأموال".[4]
- كما أنه عبارة عن: "عملية إنشاء وإيجاد السلع الإنتاجية من أجل تحسين القدرات الإنتاجية في السلع والخدمات أو تحسين ظروف العمل والمعيشة" [5].
- والاستثمار هو: "قبول التضحية بجزء من الاستهلاك الآني (الأكيد) في سبيل الحصول على خدمة أو ربح مستقبلي (غير أكيد) يفوق قيمة الجزء المتخلى عنه في الحاضر"[6].

من خلال جملة التعاريف المختلفة باختلاف روادها والمذكورة أعلاه يمكن استخلاص أن الاستثمار هو: كل نشاط يتم فيه التضحية أو التخلي عن جزء من الدخل سواء المدخر أو المخصص للاستهلاك بهدف خلق أصول جديدة تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق الربح مع احتمال التعرض للمخاطر.

---

* حيث أن الاقتصاديين لا يدرجون التصرفات المتعلقة باستقبال الملكية في الاستثمار، لأن نقل الملكية - مبنى أو متجر أو منشأة - من شخص لآخر لا يترتب عليها إضافة جديدة إلى أصول المجتمع، فتضل ثابتة لم يطرأ عليها أي زيادة، إذ كل ما حدث هو تغيير في شخص المالك.

[1]- محمد غانم، **"الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011 ص 33.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **"مبادئ وسياسات الاستثمار"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص21.

[3]- محيي محمد مسعد، **"الاستثمار والأزمة المالية العالمية، (دراسة تحليلية ومقارنة تطبيقية)"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص15.

[4]- الوليد صالح عبد العزيز، **"دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة"**، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص 32 .

[5]- Gautier François , **"analyse macro-économique "**.85 p1982, paris ,

[6]- Jean charlhall , **"choix des investissements dans l'entreprise"**.45 p1973, paris, ,

ثانيا: عناصر الاستثمار: تتمثل عناصر الاستثمار فيما يلي:[1]

1- المساهمة l'appart:

يقدم المستثمر "عطاءا" أو "مساهمة" نقداً أو عينا ماديا أو غير مادي، وقد يكون المصدر (المستثمر) إما شخصا طبيعيا وإما معنوياً، خاصا أو عاما.

2- نية الحصول على الربح : le but lucratif

إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح وفوائد وإلا فلا تعد العملية استثمارا.

3- المجازفة أو المخاطرة: le risque

إن نية الحصول على الربح لا تعني بداهة التحقيق الفعلي لذلك الربح، فالمساهمة مخاطر بها (مجازف بها)، وقد يحقق المستثمر أرباحا كبيرة أو صغيرة وقد يتحمل قدرا من الخسارة مناسبا لقيمة مساهمته.

4- عامل الزمن (المدة) le temps

إن المستثمر ينتظر بطبيعة الحال مدة كي يرى ثمرة استثماره، فهو لا يحقق الربح فوراً بشكل عام، ذلك أن مسار الإنتاج الذي ترتبط به القيمة المستحدثة من عملية الاستثمار يستغرق وقتا، ولعل هذا هو أهم ما يميز عملية الاستثمار عن عملية البيع.

ثالثا: أهداف الاستثمار وأهميته

سوف نحاول في هذا الجزء تسليط الضوء على جوانب الاستثمار من خلال إدراج أهدافه وأهميته في جذب المستثمر سواء كان محلي أو أجنبي.

1-أهداف الاستثمار:

بالعودة إلى مفهوم الاستثمار الذي ذكرناه في الفقرة السابقة، فإننا نلاحظ أن المستثمر يسعى من خلال هذه العملية إلى تحقيق عدة أهداف تخدمه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي معا، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1- تحقيق العائد الملائم:

فهدف المستثمر من توظيف أمواله هو تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، لأن أي مستثمر يهدف من استثماره إلى تحقيق الربح، ما عدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية [2].

[1]- عبد المجيد قدي، **" الاستثمارات الدولية – التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص-ص 11 – 12.

[2]- طاهر حيدر حردان، **"مبادئ الاستثمار"** ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 05 .

2-2- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)

وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته (ثرواته) مع مرور الزمن * بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق.

إن ثمة مقولة يتداولها عامة الناس تقول بأن "صاحب المال جبان" بمعنى صاحب المال يخاف على أمواله، فهو يريد أن تبقى أمواله بدون نقصان، قد تبدو هذه المقولة على درجة من البساطة إلا أن فيها الكثير من المصداقية، فلا شك أن كل مستثمر يهتم بالحفاظ على رأس ماله بالدرجة الأولى من خلال البحث عن المشاريع التي يطمئن فيها على هذا المبلغ ويختار واحدا أو أكثر من المشاريع.[1]

2-3- استمرارية الدخل وزيادته:

يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق ويقلل من المخاطر ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.

2-4- ضمان السيولة اللازمة:

يقصد بضمان السيولة للمستثمر أن يتوفر بحوزته قيمة نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم، وإذا تعمقنا أكثر في حالة الاستثمار والحديث عن مشروع ما فإن السيولة لهذا المشروع هي قدرته على الدفع أو قدرته على سداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول ** نقدية بدون خسارة من أجل تجنب المشاكل الناجمة عن عدم السداد.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الاقتصاديين اختلفوا حول مفهوم السيولة فيما إذا كانت تمثل هدف أم وسيلة لتحقيق الهدف، أو أنها قيد على تحقيق الأهداف المتمثلة في تحقيق الأرباح وتعظيم الأملاك والقيمة السوقية للمنشأة وهنا نشير إلى أن السيولة النقدية تمثل هدفا تكتيكيا وقصير الأجل للمستثمر، وفي الوقت نفسه قيدا على تحقيق الهدف الإستراتيجي[2].

3 - أهمية الاستثمار:

باعتبار الاستثمار وسيلة ضرورية لتحقيق عملية التنمية الشاملة فإن له أهمية على المستثمر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا وتتجلى هذه الأهمية في: [3]

---

* إن الحديث عن المحافظة على رأس المال يقودنا إلى الإشارة إلى أن قيمة النقود تتناقص مع الزمن، وعلى هذا فإن استفادة من رأس المال تقتضي هنا أن يتم أخذ القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار لأن إعادة مبلغ 10000 دينار بعد ثلاثة سنوات لا يعني أن هذا المبلغ مساوي للمبلغ المستثمر عند بدء الاستثمار، ولذا ينبغي إعادة مبلغ أكبر من المبلغ المذكور، (لمزيد من المعلومات أنظر في ذلك: مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **"أسس الاستثمار"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص - ص 12 ، 13).

[1]- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، **"أسس الاستثمار"**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008، ص 12.

** في مجال الحديث عن الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية، يتم التمييز ما بين:

1- الأصول السائلة من الدرجة الأولى، مثل: الصندوق، الودائع الجارية لدى البنوك إضافة إلى الحسابات لدى البريد.

2- الأصول السائلة من الدرجة الثانية: مثل الأوراق المالية والذمم المدينة

3- الأصول السائلة من الدرجة الثالثة: مثل المخزون والبضاعة في الطريق .

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 15.

[3]- ماجد أحمد عطا الله، **"إدارة الاستثمار"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 13.

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.
- إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة ومحاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف.
- المساهمة في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن أي مشروع يتطلب أو يصاحبه إقامة بناء أو شق طريق أو إقامة جسر أو حديقة ... الخ.
- المساهمة في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين، الإداريين والعمالة الماهرة.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

رابعا: أنواع الاستثمار

مهما اختلفت التعاريف المقدمة للاستثمار فإنه تم تقسيمه لعدة أنواع حسب عدة معايير، رغم اختلاف تسميتها من كاتب لآخر، إلا أننا سوف نركز على تصنيفين فقط لارتباطهما بموضوع البحث، وهما كالأتي:

1- تصنيف على أساس الزمن (المدة)

هذا التصنيف يسمح بالتمييز بين ثلاثة أنواع: [1]

1-1- استثمار قصير الأجل:

هذا الاستثمار لا يستغرق أكثر من سنة ويصب في مجالات ومشروعات تسعى إلى العائد والربح السريع وهي تشمل الودائع، الأوراق المالية والتسهيلات وهي أقل خطورة من الاستثمارات طويلة الأجل.

1-2- استثمار متوسط الأجل:

وهو الاستثمار الذي يكون أكثر من سنة وحتى خمسة سنوات وأحيانا سبعة سنوات وبالتالي فهو لا يسعى إلى العائد السريع ولديه خاصية التجدد والقدرة على الاستثمار بعد ذلك، ومخاطره ليست كبيرة.

1-3- استثمار طويل الأجل

ويعبر عن كل الاستثمارات التي تزيد عن خمسة سنوات، فهو يسعى إلى تحقيق عائد على المدى الطويل ويتميز بأنه يتحمل المخاطر ولا يتعجل الربح وقابل للاستمرار عبر الزمن، كما أن هذا النوع يتطلب حجما أكبر من الأموال المستثمرة واحترافية في إدارتها وتشغيلها، وتكمن مخاطر الاستثمار فيها إلى مخاطر عدم التأكد الذي يفرضه

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ص 49.

الزمن الطويل للاستثمار، بالإضافة إلى المخاطر القطرية (الدولة التي تستثمر فيها) أو مخاطر دولية بالنسبة للاستثمارات الخارجية مثل عدم الاستقرار السياسي أو القرارات والإجراءات السيادية التي تفرض عليها.[1]

2-تصنيف على أساس الموقع الجغرافي (حسب جنسية الاستثمار)

نميز هنا ثلاثة أنواع كالآتي:

2-1- استثمار وطني:

هي الاستثمارات التي لا تنتقل فيها قيم مادية أو معنوية عبر الحدود، فالمستثمر وطني، والمشروع الاستثماري وطني، ورأس المال وطني، ويتم داخل الوطن. [2]

2-2- استثمار أجنبي:*

هو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات التي تتمتع بالجنسية الأجنبية [3]، وهو أيضا كل استثمار ينجز خارج الوطن الأصلي له، أي أنه يعتمد في تمويله على رؤوس أموال أجنبية، وينقسم هذا الاستثمار بدوره إلى نوعين هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار المحفظة) **.

3-3- الاستثمار المشترك:[4]

وهو الاستثمار الذي يجمع بين رؤوس الأموال المحلية ورؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد بات من المؤكد أن عصرنا الحالي يتسم بالانفتاح وعولمة الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال عنصرين أساسيين إذ يتمثل العنصر الأول في تحرير تجارة السلع والخدمات، والذي يرتكز على الانفتاح على التجارة الخارجية، أما العنصر الثاني فيتمثل في حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، والذي يرتكز بشكل خاص على انتقال رأس المال من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها قديمة بمفهومها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، حيث تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم (حركة رأس المال)، وخلال العقود الأولى من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الأولى وفي ضل ما يدعى بقاعدة الذهب، أين تحكم في حركة رأس المال ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وقد سادت تلك الفترة العديد من المفاهيم الغير واضحة، إذ كان يعرف بالاستثمار الدولي حتى عام 1930، في هذه السنة أطلق عليه لأول مرة مصطلح الاستثمار المباشر، في حين استمر الخلط بين ما يعرف اليوم

---

[1]- حامد العربي الحضيري، **"تقيم الاستثمارات"**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص - ص 47-48 .

[2]- عبد الله عبد الكريم عبد الله، **"ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات الغربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص19.

* سوف يتم التطرق إلى هذا النوع بالتفصيل في المطلب الموالي.

[3]-United nations "**economic and social commission of western Asia, ESCWA :comparative study of national strategies and polices with regard to foreign direct investment in the escwa region**", new Yourk ,October 2001, p :03

** لا نرى أنه من الداعي تقديم تعريف لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، كون أن النوع الأول هو المحور الأساسي في بحثنا و هو ما سنتناوله بالتفصيل في المطالب الموالية، كما قمنا بتعريف النوع الثاني و بينا الفرق بينهما.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي) حتى عام 1968 عندما تم التمييز بين المفهومين [1].

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه "استخدام رأس المال في أنشطة اقتصادية خارج الحدود السياسية للدولة"، وهو أيضا عبارة عن "الاستثمارات الناشئة عبر الحدود نتيجة انتقال رأس المال الاستثماري والموارد الاقتصادية بين مختلف الدول *، ويكون تمويلها كاملا أو جزءاً منه برأس مال أجنبي، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال المستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك الاستثمارات"[2]، أو أنه "توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية" [3] .

ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي كظاهرة تتم بين الدول المصدرة والدول المضيفة على نوعين رئيسين من التدفقات عبر الحدود الدولية على مستوى العالم هي: الاستثمار الأجنبي المباشر كمكون رئيسي للعولمة الإنتاجية والاستثمار الأجنبي غير المباشر كمكون رئيسي للعولمة المالية، ويطلق على النوع الثاني اسم الاستثمار في المحفظة (Porte feuille)أو الاستثمار في الأوراق المالية**، ويقصد به "امتلاك الأفراد أو المؤسسات غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية، وذلك دون أن يقوم هؤلاء الأفراد بممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع، ولكن لهم الحق في الحصول على عائد الأسهم والسندات المملوكة"، هذا ويعتبر استثمار قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر ولذلك يسمى بالنقود الساخنة hot money 4، ويتميز هذا الشكل من الاستثمار بأن دور المستثمر الأجنبي يقتصر فيه على مجرد تقديم رأس المال إلى جهة معينة في الدولة المضيفة لتقوم هي بهذا الاستثمار دون أن تكون له أية سيطرة أو رقابة على المشروع وهو يأخذ في الغالب

---

[1] - زاد شكور صالح **"الاستثمار الأجنبي، سبل استقطابه وتسوية منازعاته"**، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011، ص 17.

* إذ ليست كل عملية انتقال لرأس المال عبر الأقاليم الدولية المختلفة تعد استثمار أجنبي، فتحويل لأموال العاملين بالخارج هي عملية تحويل دخول محققة لوطنيين موجودين في دول أخرى، فرغم أنها حركة لرأس المال، إلا أنها لا تعد استثمار أجنبي، كما أن دفع الديون والتعويضات من جانب اقتصاد ما إلى اقتصاد آخر لا تعد استثمار أجنبي، وإنما المقصود بالاستثمار الأجنبي هو خروج رأس المال المملوك لاقتصاد ما، سواء مملوك للأفراد أو المشروعات أو للدولة، للتوظيف في اقتصاد دولة أخرى بغرض تحقيق العائد(الربح)، لمزيد من التفاصيل أنظر: نشأت علي عبد العال" **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 198 وما بعدها

[2]- إيمان مودع، **"أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007)"**، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك (الأردن)، دفعة جويلية 2010، ص 13.

[3]- محمد غانم، مرجع سبق ذكره، ص 47، نقلا عن: محمد شفيق، **"المشروع ذو القوميات المتعددة من الناحية القانونية"**، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الأول والثاني، 1977، ص 238 .

** تشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار:

الأسهم: هو عبارة عن صك يؤكد لحامله ملكية حصته في رأس مال الشركة تعادل المبلغ الذي دفعه، وتحدد القيمة الاسمية للسهم وتدرج على وجه الصك وتسجل في دفاتر الشركة، وعلى هذا فإن القيمة الاسمية للسهم تعادل قيمته في دفاتر الشركة غير أن القيمة الدفترية للسهم تتغير في المدى الطويل إذ تعادل القيمة الاسمية للسهم مضافا إليها الأرباح المحتجزة أثناء حياة الشركة.

السندات: هي عقد أو اتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض المستثمر الجهة المصدرة مبلغا من المال لمدة محدودة وبسعر فائدة معين و يختلف السند عن القرض لأنه قابل للتداول حيث يمكن بيعه وهو بذلك يحتفظ بسيولة عالية لحامله.

صناديق الاستثمار: يعتبر من أدوات الاستثمار التي توفر الفرصة للأشخاص الذين لا يملكون القدرة على إدارة استثماراتهم بصورة مباشرة للمشاركة في الأسواق العالمية والمحلية، وعند شراء وحدة في الصندوق يحدد المستثمر طريقة حصوله على العائد وهي إما بصورة منظمة (مرة أو مرتين في العام) أو إعادة تدوير هذا العائد واستثماره في الصندوق.

[4]- عصام عمر مندور، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"**، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 12.

صورة قروض تقدمها الهيئات الخاصة والأفراد، أو صورة شراء الأسهم والسندات الدولية طويلة الأجل، ولا يترتب على هذا الاستثمار نقل المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة إلى الدولة المضيفة.[1]

من خلال جملة التعاريف المذكورة أعلاه، يمكننا استخلاص تعريف للاستثمار الأجنبي غير المباشر كالتالي: هو تملك المستثمر لبعض الأوراق المالية بمختلف أشكالها مقابل الحصول على عائد أو أرباح دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في الإدارة والتنظيم وهو استثمار قصير الأجل.

ثانيا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يعد في غاية الصعوبة، وإنه لحد الآن يعد من المواضيع التي تدور حولها حلقات جدل ونقاش بين رجال الاقتصاد ورجال المال من جهة وبين المنظمات الدولية من جهة أخرى.

إذ يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر: "السماح للمستثمرين من خارج الدولة تملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة ".[2]

ويعرف أيضا بأنه: "انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة"[3]

كما أنه "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للمستثمر الأجنبي في مشروع استثماري سواء كان لغايات البيع أو التصنيع أو التسويق أو الإنتاج أو أي نشاط إنتاجي خدمي آخر". [4]

وهو "ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة، وهو يشمل ملكية المستثمر الأجنبي كجزء أو كل المشروع فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك أو سيطرته الكاملة على المشروع وتحويل موارد مالية وتكنولوجية وخبرة فنية وهو ينطوي على مدة ذات آجال طويلة نسبيا ".[5]

ويقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، تلك "الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة".[6]

---

[1]- بشار محمد الأسعد، **"عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة (ماهيتها – القانون الواجب التطبيق عليها- وسائل تسوية منازعاتها)"**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص - ص 39، 40.

[2]- فريد النجار، **"الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي"**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 24.

[3]- حسين عبد المطلب الأسرج، **"إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر"**، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة، مصر، العدد 213، أوت 2005، ص 8.

[4]- عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الاستثمار الدولي"** المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991، ص - ص 360-361.

[5]- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **"مقدمة في المالية الدولية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 162.

[6]- نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **"الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2007، ص 31.

كما أنه عبارة عن: "حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة"[1].

ويعرف كل من *HESS &ROSS* الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه عبارة عن: "إنشاء مشروعات جديدة في الدولة المضيفة، أو الإضافة إلى رصيد الآلات والمعدات بواسطة المستثمرين الأجانب، أو شراء المستثمرين الأجانب للشركات المحلية في الدول المضيفة (غالبا ما تكون 10% أو أكثر من أصول الشركة ليعتبر استثمار أجنبي مباشر)".[2]

بينما يرى *BERTNARD ROYMOND* أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، خاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء المؤسسة".[3]

حسب البنك الدولي (*LA BANK MONDIAL*) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة تأثير في إدارة هذا الأصل" [4].

أما صندوق النقد الدولي (FMI) * فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "حصول مستثمر مقيم في اقتصاد ما على حصة ثابتة في مشروع في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمشروع، حيث تعطى له –أي المستثمر الحق– في المشاركة في إدارة المشروع، ويسمى هذا المستثمر بالمستثمر المباشر ** ويسمى المشروع بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر"[5]

وحسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (*OCDE*) *** فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "الذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت".[6]

وقد عرفته الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد" (*UNCTAD*)**** بأنه "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف)، بحيث تعكس هذه العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها من بلد الأم أو المضيف، وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا "[7].

---

[1]- أميرة حسب الله محمد، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 19.

[2]- HESS.p. and c.Ross, « **Economic development: theories, Evidence and policies** », the Dryden press, Harcourt brace collage publishers, USA, (1997) , p 490.

[3]- Bertnard Raymond, « **Economie Financière internationale** », édition p.u.f.,paris 1979 p 49.

[4] -Wilson, N et J, cacho , « **relation entre l'investissement direct étranger ,les échanges et la politique commerciale** » document de travail de L'OCDE sur la politique commerciale , n 50 , édition OCDE, 2007. P 63.

* - **FMI** : le Fond Monétaire International

** قد يكون المستثمر المباشر فرد أو مؤسسة خاصة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد أو مؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو وكالات حكومية أو مؤسسات لإدارة أموال الشركات، أو مؤسسات استثمار ائتماني أو غيرها من المنظمات والتي تحوز جزءا من ملكية مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (IDE) في دولة خلاف دولة إقامة المستثمر المباشر لا تقل عن 10% .

[5]- صندوق النقد الدولي**"دليل ميزان المدفوعات"**، الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة 359، 1993، ص 86

*** - **OCDE** : Organisation de Coopération et de Développement Économique.

[6] - Bertrant Bellon et ridaha Gouia, « **investissement directs étranger et développement industrielle méditerranéen**», édition Economica, paris, 1998, p3.

**** **-UNCTAD** : United Nations Conference on Trade And Development.

[7] UNCTAD, world investment, report 2005,"**Transnational Corporation and internationalization of R &D**", UN, new Yourk, 2005, p 297.

أما محاسبي ميزان المدفوعات فيرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو "كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية، شرط أن يحصل المقيم (الدولة المضيفة) على اكبر حصة (الأغلبية) في المشروع بينما حصة المستثمر الأجنبي (الدولة الأم) تختلف نسبتها من بلد لأخر، وتكتفي حيازة 10% أو أكثر من رأسمال المؤسسة لكي يكون الاستثمار مباشرا "[1].

ويعرف من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه "نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر*) في اقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين الطرفين، فضلا عن تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"[2]، وتتمثل المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:[3]

- رأس مال حقوق الملكية: ويشمل حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة.
- العوائد المعاد استثمارها: وتشمل نصيب المستثمر المباشر من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة كالأرباح، ونصيبه في عائدات الفروع الغير محولة إليه، بحيث تعامل هذه العوائد المعاد استثمارها على أنها تدفقات جديدة**.
- رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين بين المستثمر المباشر والمؤسسات التابعة، ويشمل هذا البند اقتراض وإقراض الأموال.

على ضوء التعاريف السابقة الذكر، سنحاول صياغة تعريف عام، فنقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يقوم به شخص طبيعي أو معنوي في بلد غير البلد الذي يقيم فيه، باستعمال كل قدراته العلمية (الخبرة، الكفاءة، المهارة...الخ) والمالية (رؤوس الأموال، التكنولوجيا...الخ) في إنشاء مشروع يسيطر عليه بالكامل، أو مشاركته للمستثمر الوطني في مشروع قائم بحصة معينة (10% أو أكثر) تعطيه حق الإدارة والرقابة، كما يعد استثمارا طويل الأجل، مما يجعله الأكثر جذبا وقابلية من طرف معظم الدول.

والجدير بالذكر أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتم عبر الشركات المتعددة الجنسيات بسبب ملكيتها المالية الكبيرة، مما يجعلها بحالة استثمار مستمر ويعطيها المرونة في التوسع بأعمالها بالخارج ،إضافة لمعرفتها بالأسواق واحتكارها التكنولوجي، وسهولة حصولها على التمويل اللازم، مما يخفض التكلفة الكلية للإنتاج.

---

[1] - Lindert Peter, Thomas, A, Pugel," Economie international", 10 ieme édition, Economica, 1996, p 822.

* مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر: هي مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة ، يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد ما 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية – في حالة المؤسسة المساهمة – أو ما يعادل ذلك – في حالة المؤسسة غير المساهمة – وهي ثلاثة أنواع: **المؤسسات التابعة أو المنتسبة؛** ويملك فيها المستثمر غير المقيم أكثر من 50 % من الأسهم العادية أو القوة التصويتية للمؤسسة، وله الحق بتشكيل أو تغيير أعضاء مجلس إدارتها، **المؤسسات الزميلة**: وهي التي يملك فيها المستثمر غي المقيم (10 – 50 %) من الأسهم العادية أو القوة التصويتية، **الفروع**: وهي مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة مملوكة بالكامل أو بالشراكة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع طرف ثالث غير مقيم.

[2] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **"مناخ الاستثمار في الدول العربية -مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**، التقرير السنوي 2015، الكويت،2015، ص 20.

[3] - UNCTAD, World Investment Report 2007 (WIR2007), **"Transnational Corporations: Extractive Industries and Development"**, New York, 2007, PP 245-246.

** مثلت الأرباح المعاد استثمارها ما يعادل 61% من المكونات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2012، بعدما كانت في حدود 30% سنة 2007، لمزيد من المعلومات انظر: UNCTAD, World Investment Report 2013, **"Global Value Chains: Investment and Trade for Development"**, New York 2013, p 07.

ثالثا: التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

على ضوء التعاريف السابقة لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر تجدر بنا التفرقة بين هذين النوعين لفك اللبس والخلط بينهما، إذ يكمن معيار التمييز بين ما هو مباشر وما هو غير مباشر من الاستثمار في مسالة التحكم الفعلي أو المراقبة الفعلية * (*contrôle effectif*) في الشركة[1].

وعليه يعد معيار الإشراف والرقابة هو الحد الفاصل بين هذين النوعين، وهو الحد الأدنى من رأس المال الواجب على المستثمر الأجنبي امتلاكه عند مساهمته في المشروع الاستثماري، والذي على أساسه تمنح له السلطة الكافية للإشراف والمراقبة لمختلف القرارات الفعلية التي يتم اتخاذها، وبالتالي يكون مسئولا عن الأرباح والخسائر، كما أن هذه النسبة تختلف من بلد لآخر، ففي ألمانيا إذا زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي عن 25% اعتبر الاستثمار مباشرا، في حين تقدر في بريطانيا بـــــــ 20%، وهي نفس النسبة المعتمدة في فرنسا إلى غاية 1992/12/31 قبل أن تعتمد على نسبة 10% والمعتمدة أيضا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي[2].

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينفذ عن طريق شركات بينما يمكن أن ينفذ الاستثمار الأجنبي غير المباشر في محافظ الأوراق المالية من خلال شركات أو مستثمرين أفراد[3] .

وإذا اتفقنا على أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتركز في تلك الأسواق من خلال حركة الأوراق المالية عبر البورصات العالمية، فان هذا الاستثمار هو الأخطر من الاستثمار المباشر،لأنه يتميز بحركة دائمة وسريعة، تتم في لمح البصر من خلال الجوانب الآلية وشبكة المعلومات الدولية، مما يجعله ينتقل بسرعة نحو أنشطة أخرى وأسواق أخرى في ظل درجة مرونة عالية، ولعل تجربة جنوب شرق آسيا 1997 خير دليل على ذلك، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر المصدر الرئيسي لحدوث الأزمات المالية (أزمات العولمة المالية) ويكفي أن نتذكر أزمة المكسيك (1994) وأزمة البرازيل وروسيا (1999) وأزمة الأرجنتين (2001) وأخيرا الأزمة المصرفية: أزمة الرهن العقاري الأمريكية التي انفجرت في 15 سبتمبر 2008 [4] واستمرت تداعياتها عدة سنين.

والجدول الموالي يلخص أهم نقاط التشابه والاختلاف بين هذين النوعين من الاستثمار :

---

* تتحدد عملية التحكم (أو المراقبة) بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة، وهذا المقدار يتغير وفق القوانين المختلفة للدول، فقد يتمثل في أغلبية رأسمال، وهي مساهمة تعطي لصاحبها القدرة على الإشراف على الشركة (أي التحكم فيها)، إلا أن بعض العمليات قد تعتبر استثمارا مباشرا رغم أنها لا تتعلق بالمساهمة المادية الفعلية في موضوع الاستثمار، كما هو الشأن بالنسبة لمنح قرض طويل الأجل أو ضمان للشركة، إذا كانت أهمية ذلك القرض أو الضمان معتبرة، بحيث ينظر إلى المانح على انه يتحمل مسؤولية تمويل الكيان القانوني للاستثمار المعني: لمزيد من التفاصيل انظر: Carreau D, Flory Th, Juillard,P, " droit international économique " Paris, 3ieme édition 1990, p56.

[1] - عبد العزيز قادري، **"الاستثمارات الدولية -التحكيم التجاري الدولي، ضمان الاستثمارات-"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص 26.

[2] - شلغوم، عميروش محند، **"دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية"**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012، ص 21.

[3] - عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 481 وما بعدها.

الجدول رقم (01 –01): المقارنة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
– استثمار طويل الأجل	– استثمار قصير الأجل
– يهدف إلى الحصول على الأرباح من خلال الإنتاج	– يهدف إلى الحصول على الأرباح من خلال المضاربة
– ينطوي على اكتساب حق الرقابة	– لا ينطوي على اكتساب حق الرقابة
– امتلاك كلي أو جزئي للمؤسسة	– ملكية جزئية عن طريق شراء الأسهم والسندات
– مسؤول عن الخسائر والأرباح والمخاطر	– لا يتحمل المخاطر والخسائر الخاصة بالمؤسسة
– الحق في إدارة المؤسسة	– ليس له الحق في الإدارة
– يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال	– يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال
– يتضمن نقل المعرفة والتكنولوجيا	– لا يتضمن نقل المعرفة والتكنولوجيا
– يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	– يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي
– درجات التقلب والخطورة اقل	– درجات التقلب والخطورة اكبر
– يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي	– لا تنتج عنه زيادة حقيقة في إنتاج السلع والخدمات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الإدارة والاستثمار**" منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 175.
- إيمان موذع، مرجع سبق ذكره، ص17.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال تتصف بالتباين والتعدد والاختلاف تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الاستثمار، هذا التنوع ينجم عنه تباين في اختيارات وتفضيلات كل من الدول المضيفة من ناحية والمستثمر الأجنبي من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من الاستثمارات[1].

ويمكن إرجاع هذا التباين في الاختيارات والتفضيلات إلى عدة عوامل نذكر أهمها[2]:

- ✓اختلاف البنى الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية المطبقة في الدول المضيفة، والأهداف التي يسعى لاجتذابها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓اختلاف خصائص الشركات المتعددة الجنسية أو التي ترغب في إنشاء استثمار مباشر مثل: حجم الشركة، أنواع المنتجات أو الخدمات الذي تقدمه ومجالات النشاط الاقتصادي وأهداف الشركة...الخ.
- ✓خصائص المجال الاقتصادي الذي يمارس فيه المستثمر الأجنبي نشاطه ودرجة المنافسة في السوق.
- ✓عوامل ترتبط بالتكاليف المتوقعة، ومتطلبات الاستثمار المالية والتقنية والفنية والأرباح المنشودة والمخاطر التجارية وغير التجارية.

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"إدارة الأعمال الدولية"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1995، ص 18.
[2] - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 36.

في الواقع، لا يوجد اتفاق موحد حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للاقتصاديين، لذا سنحاول التمييز بين الأشكال المختلفة من خلال عدة معايير كالأتي:

أولا: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض الذي يسعى إليه المستثمر الأجنبي

حسب هذا المعيار يتم تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأشكال التالية:

1 – الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

يتمثل في قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية بالدول النامية، وخاصة في مجال البترول والغاز، إذ تحصل الشركة الأجنبية على نسبة من الإنتاج لفترة زمنية* تحددها شروط التعاقد بينها وبين الدول المضيفة[1].

هذا النوع هو الغالب في الدول النامية، حيث يسعى المستثمر للاستفادة من مزايا تلك الدول، كما يشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطية[2].

كان الظهور الأول لهذا النوع من الاستثمار عندما قامت الشركات الأجنبية باستغلال الموارد الخام المكتشفة في مستعمرات الدول الصناعية في آسيا وإفريقيا، لكنها اكتسبت سمعة سيئة وذلك لقيامها بالنهب المنظم لثروات الشعوب المستعمرة، وفي فترات لاحقة بدأت تظهر الشركات الكبرى التي تسعى إلى استقطاب استثماراتها في التنقيب عن النفط واستخراجه وتصفيته وتصديره[3].

2 – الاستثمار الباحث عن الأسواق

لقد ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، وهو يهدف إلى تجاوز القيود المفروضة في البلد المضيف على الواردات وتكلفة النقل المرتفعة إلى الدول المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

في هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات، وإنما له آثار ايجابية مباشرة على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة، ومن شان هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار[4].

---

* تمتد مدة العقد لتصل إلى 35 عاما على الرغم من أن العمر الافتراضي للآبار قد لا يصل لتلك المدة، وهو ما يدل على أن الدولة المستثمرة أو الشركة الأجنبية تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة من هذا النشاط.

[1] - إيهاب إبراهيم محمد، **"انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (دراسة قياسية)"**، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

[2] - حسين كريم حمزة، **"العولمة المالية والنمو الاقتصادي"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 74.

[3] - ماهر كنج ومروان عوض،**"المالية الدولية – العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 54.

[4] - محمد صالح القريشي، **"المالية الدولية"**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 170.

3 – الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية، كما يهدف المستثمر الأجنبي من وراء هذا النوع من الاستثمار إلى الاستفادة من الفوارق النسبية في تكاليف الإنتاج بين الدول كتكلفة العمل، كما دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض شركاتها إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية[1].

في هذا الشكل تتمكن الشركات متعددة الجنسية من تحويل جزء من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي بينهما، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نتيجة افتقارها إلى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسيات، وثمة صورة أخرى من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته، إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالي فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة مع الشركات متعددة الجنسيات بتصنيع سلعة تكملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق، ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار هو أن صادرات هذه السلعة إلى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية[2].

4 – الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية

يرتبط هذا النوع من الاستثمار بعمليات الاندماج والتملك التي تتم عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة، إذ يهدف المستثمر الأجنبي من ورائه إلى تعزيز مكانته العالمية عن طريق حصوله على الخبرات العلمية والعملية والتقنية للشركات التي يتم شراؤها بكل قدراتها المختلفة[3].

يعتبر هذا النوع من الاستثمار ذو اثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما انه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار[4].

ثانيا: تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الملكية

هذا التصنيف هو الأكثر انتشارا، لكونه يضم تحت جناحيه مختلف التقسيمات الأخرى، كما انه يعتمد في تقسيمه على أهم عنصر وهو الملكية، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث توزيع ملكية الاستثمارات الأجنبية ومدى مساهمة ومشاركة القطاع الوطني في ملكيتها وإدارتها إلى:

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية"**، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، 1999، ص 5.
[2] - حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سبق ذكره، ص - ص 14- 15.
[3] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "ضمان الاستثمار"، العدد الفصلي 4، ديسمبر 2007، ص 12.
[4] - حسين عبد المطلب الاسرج، نفس المرجع السابق، ص 15.

1 – الاستثمار المشترك أو الاستثمار الثنائي (*Joint Venture*)

يرى كولدي (*Kolde*) أن الاستثمار المشترك هو "احد مشروعات الأعمال الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع والعلامات التجارية...الخ"[1].

أما تيربسترا (*Terpstra*) فيرى أن الاستثمار المشترك هو "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية، ويكون احد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه"[2].

بينما يقترح ليفنجستون (*Livingston*) في هذا الشأن انه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي أو وطني (سواء كان شركة وطنية قائمة أو غير ذلك)، للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فان هذا يعتبر استثمارا مشتركا، وهذا النوع من الاستثمار يعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبي المشاركة في إدارة المشروع[3].

ويعرف أيضا بأنه: "مشاركة المستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه (المستثمر المحلي)"[4].

وقد برزت أهمية المشروعات المشتركة بصورة واضحة عندما بدأت البلدان النامية بتأميم صناعاتها وبالذات الصناعة النفطية خلال عقد السبعينات، حيث وجدت نفسها متعثرة في تسيير المشروعات المؤممة لافتقارها للإمكانيات الإدارية والتقنية والاستثمارية الكافية، إضافة إلى أن معظم المشروعات المشتركة التي أقيمت في الدول النامية قد تكونت تحت ضغط وجود تشريعات حكومية تضع حدود معينة على ملكية الشركات الأجنبية بها، كما أن احتياج احد الأطراف لخبرات ومهارات الطرف الآخر يشكل سببا آخر، وكذلك من ضمن الأسباب هو حاجة احد الأطراف لمساهمات مالية غير قادرة على توفيرها من خلال رأس المال المتوفر لديه[5].

ويتخذ هذا النوع من الاستثمار عدة أشكال كالأتي:[6]

1 – شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي): وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات الاستثمارية المشتركة إلى عمليات التأميم الجزئي، التي قامت بها كثير من حكومات البلدان النامية والتي حصلت على استقلالها حديثا.

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"السياسات والأشكال المختلفة للاستمارات الأجنبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 15.
[2] - عبد السلام أبو قحف، **"الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 15,
[3] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 326.
[4] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[5] - عمر هاشم محمد صدقة، **"ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008، ص 12.
[6] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص - ص 39 – 40.

2 – شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص: وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة لالتزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها في السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطني.

3 – شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام والخاص: وقد ينشأ هذا النوع من المشروعات المشتركة نتيجة للتأميم الجزئي مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطني إلى القطاع الخاص الوطني، وتجدر الإشارة إلى أن المشروعات المشتركة تعد الأكثر جاذبية في الدول النامية لسببين هما:[1]

- تخلي الشريك الأجنبي عن خبراته وزبائنه في المشروع.
- إكساب الشريك المحلي والمضيف الخبرات والمهارات اللازمة لممارسة وتسيير المشروع الاستثماري.

من خلال التعريفات السابقة الذكر المختلفة في شكلها والمتجانسة في مضمونها للاستثمار المشترك، يمكن القول أن هذا الأخير ينطوي على الجوانب التالية:[2]

- ✓ اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين احدهما وطني والأخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف.
- ✓ الطرف الوطني يمكن أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ✓ قيام احد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.
- ✓ المشاركة بين طرفين مختلفين احدهما أجنبي والآخر وطني (محلي) لا تقتصر فقط على تقديم حصة في رأس المال وإنما يمكن أن تكون في شكل تقديم الخبرة والمعرفة، العمل أو التكنولوجيا أو السوق.
- ✓ في جميع الحالات السابقة لابد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة

لهذا النوع من الاستثمارات عدة **مزايا** – إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته – تجسده وتجعله أكثر قبولا واستوعابا من قبل معظم الدول المستقبلة، تتمثل أهمها فيما يلي:[3]

* أن رأس المال الأجنبي لن ينفرد وحده باتخاذ قرارات الإدارة والتشغيل، لان ملكية العنصر الوطني في رأسمال الشركة تعطيه حق الاشتراك في الإدارة والاطلاع على كافة القرارات في الشركة، فيكسب بذلك المستثمر الوطني خبرة إدارية وفنية في مختلف المجالات.
* عدم قيام الدولة الأم باتخاذ الشركات الأجنبية مركزا لتجسس وتجميع المعلومات الإستراتيجية.

[1] - إبراهيم الأخرس، **"دور الشركات عابرة القارات في الصين - تنمية اقتصادية أم استعمار وتبعية-"**، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012، ص 245.

[2] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، نفس المرج السابق، ص-ص 326–327.

[3] - صفوت احمد عبد الحفيظ، **"دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص"**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 44.

* تضمن الدولة المضيفة بمشاركة العنصر الوطني في الإدارة عدم اتخاذ الشركة قرارات سرية تضر بمصالحها الاقتصادية.
* يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف، ويؤدي إلى فتح آفاق أمام المستثمر الوطني للاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأساليب الإدارية والفنية الحديثة[1].
* مبدأ المشاركة يحقق الاستمرارية في الإنتاج، حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي، عكس الملكية التامة أو الكاملة، فقد تعني تصفية المشروع تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة[2].
* تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.

رغم كل هذه المزايا التي تجعله أكثر قبولا وجذبا في معظم الدول النامية إلا انه في نفس الوقت لا يخلو من **العيوب** والتي تتجلى أهمها فيما يلي:

* حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة طرف وطني في الاستثمار.
* نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، الذي يؤدي إلى صغر حجم المشروع، مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل إسهامات هذا المشروع في تحقيق الأهداف الخاصة للدولة، والمتمثلة في زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات وزيادة تدفق العملات الأجنبية[3].
* لجوء الشريك الأجنبي إلى استخدام التكنولوجيا كثيفة رأس المال بما يتعارض مع سياسة الدولة المضيفة في استخدام عنصر العمل لتقليل حجم البطالة، إضافة إلى المغالاة في رفع أسعار السلع الخاصة بالشركة خلافا لما يرغبه الشريك المحلي[4].

مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للمستثمر الأجنبي

توجد عدة **مزايا** لهذا النوع من الاستثمار يستفيد منها المستثمر الأجنبي وهي كآلاتي:[5]

* تكفل صيغة المشاركة للمستثمر الأجنبي قدرا من الطمأنينة على المشروع الاستثماري الذي يشارك فيه، لان حكومة الدولة المضيفة بدأت تنظر إليه على انه معاون وشريك وليس أجنبيا مستغلا.
* صيغة المشاركة تمكن المستثمر الأجنبي من الحصول على مزايا وتسهيلات بخلاف لو كان يسيطر على المشروع بمفرده، من ذلك تسهيل التعامل مع الأجهزة الحكومية وإدارتها المتخصصة أو ذات الصلة بمجال وبالتالي التخفيف من مشاكل البيروقراطية.

[1] - عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره، ص 14.
[2] - زينب حسين عوض الله، **"الاقتصاد الدولي- العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية -"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 224.
[3] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارية الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص - ص 328 – 329.
[4] - إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص 247.
[5] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 43.

أما عبد السلام أبو قحف فيرى أن المزايا تتمثل في:

* أن هذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى تقليل المخاطر السياسية* التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المالية التي قد يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة لمشاركته في المشروع.
* قد يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا.
* يعتبر هذا النوع من الاستثمار أفضل الأشكال التي تحقق للشركة الأجنبية قدرا مقبولا من الأرباح، إضافة إلى التحكم والرقابة على أنشطتها، خصوصا في حالة وجود قيود وعوائق على تملك المشروع تملكا كاملا خاصة في بعض المجالات كالزراعة والبترول والتعدين...الخ.
* يساعد هذا النوع من الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المحلي، وإنشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم.
* يساعد الاستثمار المشترك البلد الأجنبي على حل بعض المشاكل الاجتماعية المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، الإنسانية والثقافية، إضافة إلى مساعدته في عملية التمويل من خلال تسهيل عملية القروض المحلية أو حصوله على المواد الأولية اللازمة للمشروع.

أما فيما يخص **عيوب** هذا النوع من الاستثمار من وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن إيجازها فيما يلي:[1]

* انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع، وعلى تحقيق الأهداف المرجوة منه.
* احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني والأجنبي) خاصة فيما يخص تحديد نسبة معينة للمساهمة برأسمال المشروع، وهذا قد لا يتفق وأهداف المستثمر الأجنبي، خاصة تلك الأهداف المرتبطة بالرقابة على النشاط وحقه في الإدارة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الانجاز الوظيفي للمشروع.
* قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهو ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي.
* عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

---

* تعتبر المخاطر السياسية جزء أو نوع من المخاطر التجارية وهي تلك الإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطات العامة في الدولة المضيفة للاستثمار سواء بطريق مباشر – كنزع الملكية والمصادرة والتأميم – أو غير مباشر – كفرض ضرائب أو رسوم خاصة على الشركات الأجنبية وإعفاء الشركات الوطنية من تلك الضرائب أو الرسوم، أو تشجيع مقاطعة الشركات الأجنبية – ويكون من شانها حرمان المستثمر الأجنبي من حقوقه وسلطاته الجوهرية على الاستثمار ومنافعه، ويرجع السبب الأساسي في هذه المخاطر السياسية إلى تعارض الأهداف بين الاستثمارات الأجنبية وبين أهداف الإدارة العليا وتطلعات وسياسات الدول المضيفة، لمزيد من التفاصيل راجع: عمر هاشم محمد صدقة، **"ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 32 وما بعدها.

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص - ص 331 – 332.

* يحتاج إلى رأس مال كبر نسبيا.

2 – الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (*owned forgien investment*)

بموجب هذا النوع من الاستثمار تقوم الجهة الناقلة للاستثمار (المستثمر الأجنبي) بكامل العملية الاستثمارية في البلد المضيف حتى المباشرة بالإنتاج والتسويق دون أي مشاركة من الطرف المحلي[1].

كما يعني هذا النوع من الاستثمار احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق إدارته والتحكم في كل عملياته[2].

وهو أيضا؛ "ذلك الاستثمار الذي يقوم من خلاله المستثمر الأجنبي بإنشاء مشروع استثماري بغض النظر عن نشاطه الإنتاجي أو الخدمي في الدولة المستقبلة دون مشاركة الأخيرة في ملكية المشروع"[3].

ازدادت الأهمية النسبية لهذا النوع من الاستثمارات بشكل واضح منذ عقد السبعينات، بعد أن كانت الدول النامية تنفر في الماضي من هذا النوع من الاستثمارات وتنظر إليه نظرة الشك والريبة، والتي ترجع في الأصل إلى أسباب تاريخية، حيث كانت ترى أن هذه الاستثمارات تسبب في ربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تبعيتها لها، وكان ذلك السبب في تخلفها، وعلى الرغم من صحة ذلك إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات إلى التزايد بشكل واضح[4].

في حين نجد أن الاستثمار المملوك بالكامل هو الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، نجد ترددا كبيرا (بل في معظم الأحيان رفض مطلق) من طرف الدول النامية المضيفة بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى مساوئ الاحتكار للأسواق المحلية، إلا أن العولمة وما قد كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود حولت الدول النامية إلى حالة من التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيها لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جاذبا بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات[5].

في المقابل نجد أن هناك بعض الدول النامية منها دول جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان) وأمريكا اللاتينية (البرازيل، المكسيك وغيرها) وحتى في إفريقيا، تمنح فرصا لهذه الشركات بتملك فروعها تملكا كاملا للمشروع كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي[6].

---

[1] - حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 75.

[2] - عطية عبد الحليم صقر، **"الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998، ص 14.

[3] - عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 487.

[4] - محمد غانم، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[5] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 474.

[6] - محمود عبد الفضيل، **"العرب والتجربة الأسيوية، الدروس المستفادة "**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص-ص 65 – 67 (بتصرف)

وتجدر الإشارة أن المستثمر الأجنبي يحصل على الملكية الكاملة للمشروع في البلد المضيف بأحد الطرق التالية[1]:

- بناء أو إقامة مشروع جديد تماما.
- شراء مشروع قائم بالفعل.
- شراء شركة توزيع في البلد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل، ويجرى ذلك إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في هذا البلد.

نفس الشيء فإن لهذا الاستثمار عدة مزايا للمستثمر الأجنبي وكذلك للبلد المضيف وعدة عيوب لكليهما نوجزها فيما يلي:[2]

مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل بالنسبة للدول المضيفة:

تتمثل **المزايا** فيما يلي:

* زيادة حجم تدفقات النقد (رأس المال الأجنبي) إلى الدول المضيفة.
* كبر حجم المشروع قد يؤدي إلى المساهمة الجيدة في إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة.
* تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال احتمال وجود فائض التصدير أو تقليل الواردات.
* المشروعات المملوكة بالكامل تتسم عادة بالكبر أو الضخامة في الحجم، إذا ما قورن مع المشروعات المشتركة.
* استعمال تكنولوجيا متطورة، تتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة.
* يترتب عنه خلق فرص للعمل سواء في مراحل بناء المشروع المبدئية أو حتى في مراحل التشغيل.

أما **عيوب** الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي فتكمن في:

أن معظم الدول المضيفة تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سلبية على المستوى المحلي والدولي، خاصة في حالة تعارض في المصالح بينها وبين الشركات الأجنبية.

مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

من خلال عرضنا لهذا النوع من الاستثمارات يتضح لنا انه يتميز بعدة **مزايا** تخدم المستثمر الأجنبي، ندرج أهمها فيما يلي:[3]

* توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية، إنتاجية، مالية...الخ).
* يساهم التملك المطلق للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات.

---

[1] - طاهر مرسي عطية، **"إدارة الأعمال الدولية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص - ص 169 – 170.

[2] - عبد السلام أبو قحف، **"الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**، مرجع سبق ذكره، ص 17. أو أنظر: عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص - ص 334 – 335.

[3] - عبد السلام أبو قحف، **"الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**، مرجع سبق ذكره، ص 18. أو أنظر: عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية "**، مرجع سبق ذكره، ص - ص 335 – 336.

* كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها، وذلك لتمتع الشركات متعددة الجنسيات بقدر كبير من رؤوس الأموال، والتكنولوجيا المتطورة، إضافة إلى انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
* تسهيل مهمة الشركات متعددة الجنسيات باكتسابها ثقة الدول المضيفة، وإعطائها صورة جيدة ومقبولة، مما يمكنها من الحصول على تسهيلات وضمانات مختلفة وضرورية للحصول على مستلزمات المشروع من مواد خام محلية كانت أو مستوردة، وإزالة الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها.

أما فيما يخص **العيوب** المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظره يمكن إدراجه كآلاتي:

* قلق الشركات الأجنبية الدائم من الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير، الناجمة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي أو الحروب الأهلية في الدول المضيفة خاصة النامية منها.
* يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالنوع الأول.
* تحمل كل ما ينتج عن المشروع من خسائر فادحة لوحده كالإفلاس أو نقل المشروع.

بالموازاة مع الأشكال السابقة هناك تصنيفات أخرى لم تدرج تحت أي معيار محدد، لكنها نالت حيزا لا باس به إذ تعد من أهم أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي مكملة للتصنيف الثاني وتتمثل في:

1 – مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)* ، ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (لتكن سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة منها: كبر حجم السوق، انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كالعمالة و المواد الخام[1].

وفي معظم الأحيان، خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ و التجهيزات الرأسمالية** في مقابل عائد مادي يتفق عليه.

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي، ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين للاستثمار على مشروعات التجميع سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني[2].

---

* للإشارة فانه إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بأخر في مشروع الاستثمار فان هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج والتي تم التطرق إليها مسبقا في أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر (مثل عقود التصنيع وعقود الإنتاج).

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية"**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

** التجهيزات الرأسمالية مدفوعة الثمن بواسطة الطرف الوطني الذي يتحمل كافة تكاليف تشييد المشروع، وبالتالي لا تدخل تكلفة هذه التجهيزات تحت بند الأتعاب التي يتقاضاها الطرف الأجنبي في مقابل تقديم الخبرة الفنية والإدارية...الخ

[2] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص - ص 336 – 337.

2 – الاستثمار في المناطق الحرة Free Zones *

وتسمى المناطق الحرة هنا بجذر الاستثمار الأجنبي، حيث يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له، تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة[1]، كما تعتبر المناطق الحرة من أهم صور الاستثمار الأجنبي المباشر في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية[2].

ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي ولاسيما المباشر ومنح حرية اكبر للتملك وتحويل الأموال والأرباح لخارج الدولة المضيفة، كما يتم تقديم تسهيلات وحوافز مختلفة لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة، وتعمل على تشجيع إقامة الصناعات التصديرية.

3 – الشركات متعددة الجنسيات**

تعتبر هذه الشركات من أهم الأشكال التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي من ابرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة[3].

تمثل المشروعات متعددة الجنسية ظاهرة جديدة في العلاقات الدولية، وقد بزغت هذه الظاهرة في النصف الثاني من القرن العشرين ***، ويمكن تعريف هذا النوع من الشركات على انه: "كيان اقتصادي له مركزا رئيسا (أو أكثر) يملك تسهيلات في الخارج في دولتين على الأقل غير الدولة الأم، ويعمل في مجال من المجالات الاقتصادية أو أكثر، تربط بينهما إستراتيجية واحدة، يتولى بوضعها ومتابعة تنفيذها الإدارة في المركز الرئيسي (أو المراكز الرئيسية) والتي يشترك فيها أفراد من جنسيات مختلفة، وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم، وتنظر إلى العالم بأسره عل انه

---

* تعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها إداريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 475.

[2] - بن علي بلعزوز، احمد مداني، **"دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، - دراسة حالة للمنطقة الحرة بلارة – "**، الملتقى الدولي، "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13 – 14 نوفمبر 2006، ص 02.

** يعتبر مصطلح الشركة متعددة الجنسيات من أكثر المصطلحات الاقتصادية حداثة، حيث استخدم هذا المصطلح لأول مرة في الدراسة التي قدمهاDavid. E. Lilienthal (الذي كان مدير الهيئة وادى تنسى في عهد روزفلت ثم مدير للجنة الطاقة الذرية في عهد ترومان، ثم مدير مؤسسة الموارد والتنمية التابعة ل The International Banking House of Lazard Frères إلى معهد كارنيجمي في عام 1960، وتجدر الإشارة إلى أن هناك خلاف بين الكتاب حول المسميات المختلفة الدالة على اصطلاح الشركات متعددة الجنسية (Multinational corporation)، ففي مجال تحديد تسمية الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ذهب بعض الكتاب إلى استخدام اصطلاح الشركات دولية النشاط أو الشركات الدولية(corporations international)، في حين أطلق عليها فريق ثاني الشركات عابرة القارة وأطلق عليها فريق ثالث الشركات عبر الوطنية(Transnational corporation)، وأطلق عليها فريق رابع الشركات فوق القومية (Supranational Corporation)، واستعمل فريق خامس مصطلح الشركات العالمية (Global Corporations)، وبالغ البعض حينما أطلق عليها الشركات الكونية (Cosmo corps)، لمزيد من المعلومات انظر: نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص - ص 43 – 44.

[3] - ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 103.

*** لقد كانت بداية ظهور هذه الشركات على المستوى العالمي على يد الشركات الأمريكية الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، عن طريق إنشاء فروع تابعة لها في كندا ودول غرب أوروبا في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة، راجع في ذلك: عبد المعز عبد الغفار نجم، **"مشكلات وأساليب تنظيم المشروعات متعددة الجنسية"**، مجلة الدراسات القانونية، العدد التاسع، جوان 1987، ص 86 وما بعدها.

سوقا واحدا لا يوجد فيه حدود دولية سواء عند الحصول على الموارد أو عند تخصيصها لتحقيق هدف الكيان كله في تعظيم الربح على المستوى الدولي "[1].

المبحث الثاني: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

لقد اهتم العديد من الاقتصاديين والمفكرين بتحديد النظريات التي تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا توالت نظريات اقتصادية لإعطاء فكرة عن الأسباب الكامنة وراء ظهور هذا النوع من الاستثمارات، فاختلفت الآراء والمبررات باختلاف الزمان والرواد سواء تعلق الأمر بالدولة الأم أو بالدولة المضيفة.

ونظرا لأدراك معظم الدول -إن لم نقل كلها- لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وبالذات للدول النامية، أصبح من الضروري معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في استقطابه، إذ أن المسالة التي تثير الاهتمام الآن لم تعد ما إذا كان عليها السماح بدخول رأس المال الأجنبي إلى داخل البلاد أم لا، بل أصبحت تتعلق بكيفية اجتذاب هذه الأموال من خلال مجموعة من العوامل التي يجب توفرها في الدولة لكي تكون قبلة ونقطة جذب للمستثمر الأجنبي، وهو ما يطلق عليه محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

على هذا الأساس سوف نحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات والتفسيرات التقليدية والحديثة التي عملت على تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والفرضيات التي تم الاعتماد عليها مع أهم الانتقادات التي وجهت لكل نظرية، إضافة إلى سرد جملة من المحددات والدوافع من ورائها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي تفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يمكن إدراجها في نوعين، إذ أن النوع الأول هو الذي يفترض وجود أسواق منافسة كاملة تدخل ضمن التفسير التقليدي، في حين اعتمد النوع الثاني على النظريات الحديثة والذي يستند إلى الأسواق ذات المنافسة غير الكاملة.

أولا: التفسير التقليدي

هناك عدة نظريات تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أننا سنركز على أهمها كالأتي:

1- النظرية الكلاسيكية

لقد نشأت هذه النظرية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في انجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت بها في ذلك الوقت على أساس تعاليم مذهب التجاريين[2]، كما ينطلق رواد هذه النظرية من فرضية أن السوق كاملة والمنافسة تامة ولا وجود لتدخل الدولة، كما انه لا وجود للحدود الجغرافية ضد رأس المال وعناصر الإنتاج [3]، إضافة إلى أن التحليل الكلاسيكي

[1] - عبد العزيز النجار، **"الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات"**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 57.
[2] - محمد زكي شافعي، **"مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر، ص 45.
[3] - جيل برتان، **"الاستثمار الدولي"**، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1982، ص 07.

استند على عدة فرضيات أهمها الملكية الخاصة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط [1].

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات وليست على الدولة المضيفة [2] فهي تأخذ أكثر مما تعطي، ومن أهم رواد هذه النظرية، ادم سميث، دافيد ريكاردو، جون ستوارت ميل وغيرهم من المفكرين الذين حاولوا إيجاد تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يرى "دافيد ريكاردو" أن انتقال رأس المال يكون من البلد الأكثر غنى إلى الذي تكون إنتاجية رأس المال فيه أقل، أي إلى البلد الأكثر فقرا، والذي تكون فيه الحاجة إلى إنتاجية رأس المال أعلى، وتستمر هذه الحركة إلى النقطة التي تصبح فيها إنتاجية الوحدة الأخيرة من رأس المال (إنتاجيتها الحدية) متساوية في البلدين عندها تتوقف الحركة حتى يظهر فرق جديد في العوائد.

رغم أن هذه النظرية استطاعت أن تفسر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر نوعا ما، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات والتي تتمثل أهمها فيما يلي:[3]

أ- اعتمادها على الميزة النسبية لانتقال السلع بين الدول، وبالتالي فهي لغت إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول، مع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يضم في انتقاله كل العوامل خاصة رأس المال.

ب- الطابع السكوني الذي تميزت به، بحيث تم اعتبار أن الميزة النسبية ثابتة، والواقع اثبت عكس ذلك.

ت- الغموض الذي سادها، حيث أنها لم توضح أسباب اختلاف هذه الميزة بين مختلف الدول، كما أنها لم تتمكن من تقدير نسبة التبادل.

ث- إن هذه النظرية لم تميز في تحليلها بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر.

2-نظرية التحركات الدولية لرأس المال (النظرية النيوكلاسيكية)

يعتبر أولين (*Ohlin,1933*) أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فان رأس المال سينتقل بحرية من سوق لأخر [4].

كما أكد المفكر كند لبرجر (*C- Kindleberger*) أن سعر الفائدة هو عائد رأس المال في أي دولة، لذلك يعتبر التباين المسجل في أسعار الفائدة بين دولتين المحرك الوحيد لانتقال رأس المال بينهما، فينتقل بذلك هذا الأخير من دولة ذات سعر الفائدة المنخفض إلى الدول ذات سعر الفائدة المرتفع، لكن هذه النظرية لا تصلح لتفسير الاستثمار المباشر بل تصلح لتفسير الاستثمار الأجنبي غير المباشر، لذاك قام *G.Raggazi* بتطوير الأعمال السابقة وتوصل إلى أن

---

[1] - مدحت القريشي، **"التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"**، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 55.

[2] - عبد السلام أبو قحف، **"نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1991، ص 14.

[3] - فارس فضيل، **"أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية"**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، غير منشورة، مارس 2004، ص 66.

[4] - رضا عبد السلام، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر"**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص 38.

اتخاذ قرار تجسيد مشروع استثمار مباشر خارج حدود الدولة الأم يعتمد على مقدار الربح المتوقع (العائد) من العملية الاستثمارية وليس سعر الفائدة، والذي يجب أن يكون اكبر من المحقق في الدولة الأم نفسها، كما يجب أن يكون اكبر من الربح الذي تحققه الشركات المحلية [1].

لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها:[2]

أ- هذه النظرية تصلح لتفسير تدفق الاستثمار في الأوراق المالية فقط وتعجز عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- أن هذه النظرية بنيت على افتراض المنافسة الكاملة وهو افتراض غير واقعي.

ت- تعتمد النظرية لتفسير تحركات رأس المال على سعر الفائدة والربح فقط ولا تفسر كيف نشأت الاستثمارات.

ث- أهملت هذه النظرية عامل المخاطرة، وعدم توافر المعلومات وتكاليف تحويل رؤوس الأموال.

ج- لم تستطع النظرية تفسير وجود استثمارات أمريكية مباشرة في أوروبا وفي نفس الوقت استثمارات أوروبية مباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس النشاط الاستثماري.

ح- عامل الربحية طبقا لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ القرار للاستثمار في الخارج، فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق[3].

ثانيا – التفسير الحديث

هذه النظرية مبنية على افتراض أساسي مفاده أن طرفي الاستثمار (الشركة المستثمرة، البلد المضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، وكلاهما يعتمد ويستفيد من الآخر لتحقيق الأهداف التي يحددها هو، ولكن حجم العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف على السياسات والاستراتيجيات وممارسات كل طرف.

هناك عدة نظريات تدخل صمن هذا التفسير، تتمثل أهمها في:

1- نظرية عدم كمال السوق

لقد تم صياغة هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي "ستيفن هايمر" (*Stephane Hymer*) في سنة 1960، محاولا تفسير كيفية قيام الشركات بالاستثمار في الخارج في ظل عدم كمال السوق.

تستند هذه النظرية إلى افتراض قد يكون واقعي إلى حد كبير وهو أن السوق في الدول النامية هي سوق ناقصة، لا تسود فيها المنافسة التامة أو الكاملة وبالذات في جانب العرض[4]، لذلك فهي تفترض عدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية [5].

وفي هذا الشأن يرى هود وينج (*N.Hood and S.Young*) انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث

---

[1] - شلغوم، عميروش محند، مرجع سبق ذكره، ص - ص 44، 45.

[2] - إيهاب إبراهيم محمد، **"انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (دراسة قياسية)"**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة علمية ربع سنوية تصدر عن كلية التجارة –عين شمس-، العدد الأول، المجلد الأول، جانفي 2011، ص 188.

[3] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] - فليح حسن خلف، **"التمويل الدولي"**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 182.

[5] - سامي احمد غنيم، **"الاستثمار الدولي وسلوك منظومة الاقتصاد العربي معضلة الاختيار –إقترابات الامثلية –"**، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 60.

توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع أو الخدمات المقدمة وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق[1]، ومن هذا المنطلق تفترض هذه النظرية وجود علاقة عكسية بين المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه الاستثمارات إلى هذه الأسواق، كما تفترض أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوى لدى الشركات الأجنبية المستثمرة، وهو ما يشكل الدافع الأساسي لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة[2].

وحسب نظرية عدم كمال الأسواق، فان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة يعتمد على وجود العوامل التالية:[3]

* تفوق الشركات متعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.
* توافرها على المهارات الإدارية والتسويقية والإنتاجية أكثر من مثيلاتها في الشركات الوطنية.
* وجود اختلافات جوهرية بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات الوطنية.
* ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة من طرف الدول المضيفة، مما يقف عائقا أمام تصدير منتجات تلك الشركات من الدولة الأم إلى الدول المضيفة.

لكنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات رغم اقترابها من التفسير المنطقي، نلخص أهمها فيما يلي:

أ- تفترض هذه النظرية معرفة الشركات متعددة الجنسيات لجميع فرص الاستثمار في الخارج، وهذا غير ممكن من الناحية العلمية[4].

ب- إن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير مثلا [5].

ت- تجاهل هذه النظرية لأهمية المزايا المكانية للدول المضيفة كسبب هام لتوطن الاستثمار الأجنبي فيها [6].

2- نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية فان ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتوائم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، ومن ناحية أخرى أن نجاح الشركات

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره ص 64.
[2] - نشأت علي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 216.
[3] - منور اوسرير ونذير عليان، **"حوافز الاستثمار الخاص المباشر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي 2005، ص 109.
[4] - عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 398.
[5] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص - ص 69 – 70.
[6] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة[1].

ويقصد بالحماية "الممارسة الوقائية التي تقوم بها شركات الاستثمار لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكار الجديدة في مجالات الإنتاج والتسويق وغيرها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى وذلك لأطول فترة زمنية ممكنة" [2].

لقد ظهرت هذه النظرية لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة إلى أسواق الدول المضيفة، وذلك عن طريق إجراءات وقائية حتى لا تتسرب عن طريق الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص أو الإنتاج، وحتى تتمكن الشركات متعددة الجنسيات من كسر حدة الإجراءات الوقائية من قبل الدولة المضيفة [3]، وإجبارها على فتح قنوات الاستثمار المباشر داخل أراضيها من خلال تغيير قوانين الاستثمار، وهذا ما حصل بالضبط في اغلب البلدان العربية عندما شرعت بإعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي وإلغاء القوانين المقيدة لحركة رأس المال الأجنبي [4].

في حين يرى هود وينج (*Hood & Young*)[5] ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأصول المعرفة أو الخبرة و التكنولوجيا...الخ، والتي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديرها أو بيعها لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها، ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية...الخ.

كما يجب على الشركة متعددة الجنسيات أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن، هذا التفوق الذي يكون عادة متمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية [6].

لقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات عديدة تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- أن هناك ضوابط لحماية براءات الاختراع محليا ودوليا، لذا ليست هناك حاجة إلى الإجراءات الوقائية التي يمارسها المستثمر الأجنبي [7].

ب- تركز هذه النظرية بصورة مباشرة على دوافع الشركات متعددة الجنسيات وضرورة أن تكون عملية اتخاذ القرارات داخليا (داخل الدولة الأم)، وبذلك فهي تعطي اهتماما اقل إلى الإجراءات، الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدولة المضيفة، والممارسات الفعلية الحالية أو المتوقعة للشركات الأجنبية[8].

---

[1] - عبد السلام عبد قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

[2] - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[3] - سامي احمد غنيم، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[4] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[5] - عبد السلام أبو قحف، **"التسويق الدولي"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 83.

[6] - N.Hood and S.Young, "**the economics of multinational enterprise**", Essex, U.K, Longman Group Lid, 1982, p 56.

[7] - سامي احمد غنيم، عبد الدايم احمد الشويطر، **"التأصيل التنظيري للاستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية (دراسة مقارنة)"**، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص - ص 66 – 67.

[8] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

3- نظرية دورة حياة المنتج (*La théorie du cycle de vie de produit*)

جاءت هذه النظرية على يد العالم الاقتصادي الأمريكي ريموند فرنون (*Raymond Vernon*) عام 1966، الذي حاول من خلال نظريته تفسير سلوك الاستثمارات الأمريكية في دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والمجسدة في الصناعات التحويلية، وقد استطاعت هذه النظرية أن تعطي تفسيرا لأسباب انتشار الاستثمارات الأجنبية عبر العالم، وفي الدول النامية بصفة خاصة، ويوضح هذا النموذج بصفة أساسية العلاقة بين المبيعات من المنتج كل فترة: سنة، شهر ...الخ وعمر هذا المنتج [1].

كما أن هذه النظرية تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم [2].

وتقوم هذه النظرية في ظل اقتصاد ديناميكي تسوده المنافسة[3]، مبدأها الأساسي هو أن أي سلعة من السلع تمر بمراحل عمرية مختلفة من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) [4] كما هو واضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01 – 01): دورة حياة المنتج

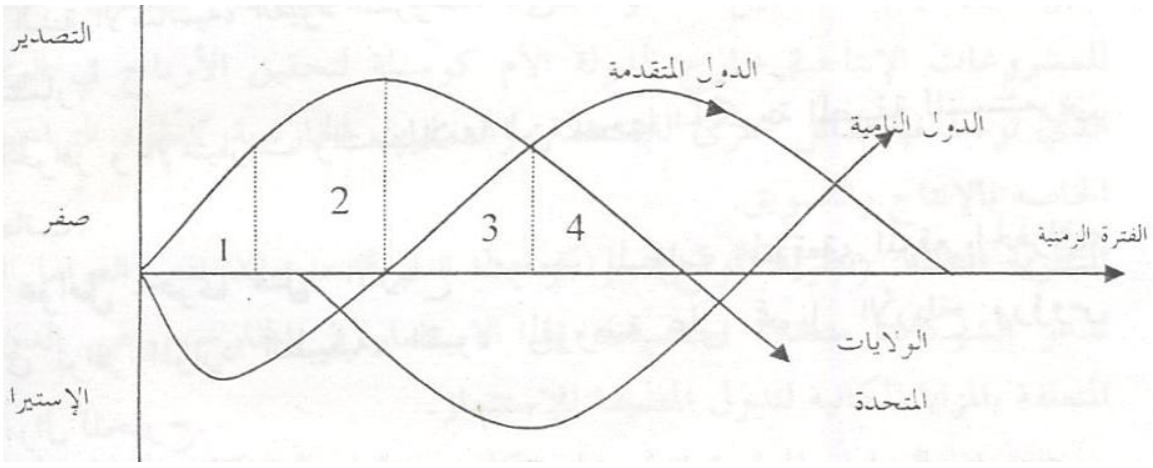

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**" مرجع سبق ذكره ص401.

من خلال الشكل يتضح لنا أن المنتج يمر بأربعة مراحل كالأتي:

[1] - زينب حسين عوض الله، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.
[2] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص 73.
[3] - صديق محمد عفيفي، **"التسويق الدولي – نظم التصدير والاستيراد –"**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة العاشرة، 2002، ص 313.
[4] - علي عباس، **"إدارة الأعمال الدولية -الإطار العام-"**، دار الهدى للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 165.

المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد (مرحلة النشوء):

وهي تتم غالبا إن لم يكن دائما في الدول المتقدمة[1]، أين نجد أن الدولة المخترعة (الولايات المتحدة الأمريكية مثلا) تتمتع بكل الشروط اللازمة للاختراع من تكنولوجيا عالية ويد عاملة ماهرة ومؤهلة وأبحاث متطورة...الخ (جانب العرض)، كما أن لديها عددا كبيرا من المستهلكين ذوي الدخول المرتفعة والأذواق العالية، مما يسمح باختيار المنتوج الجديد في الدولة الأم (جانب الطلب) [2].

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقوم الشركة في هذه المرحلة بحملة دعائية وإعلامية مكثفة، بهدف خلق حالة من الولاء للعلامة التجارية، ويكون المنتج الجديد مرتفع السعر، ولا يتم تسويقه إلا في الأسواق المحلية[3] ولا يشتريه إلا أصحاب الدخول المرتفعة، كما يكون حجم الإنتاج من هذا المنتج يفوق مستوى الطلب المحلي، مما يستدعي ضرورة البحث عن الأسواق الخارجية من خلال تصدير كميات منه إلى دول متقدمة أخرى ذات أذواق وقدرات شرائية متشابهة.

المرحلة الثانية (مرحلة النمو والتصدير) وهي مرحلة التوسع الحقيقي أو الانتشار

في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة، ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي مما يعني زيادة حجم الإنتاج والاستهلاك في البلد المخترع وحتى في البلدان المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة الأرباح في أسرع وقت مع انخفاض التكاليف وبالتالي انخفاض الأسعار.

كما أن المنافسة تكون على أشدها لان التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتج الجديد تصبح شائعة نسبيا واقل تكلفة للمنافسين، مما يدفع بالشركة إلى إقامة وحدات استثمار مباشر في الدول المستوردة لغرض السيطرة على أسواقها ومنع المنافسين من دخولها، كما تبدأ الدول المتقدمة غير الدولة صاحبة الاختراع بالبحث عن هذا المنتج كي تستطيع إنتاجه عوض استيراده، إضافة إلى تمكن بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراده.

المرحلة الثالثة (مرحلة النضج)

في هذه المرحلة تكون الدول المتقدمة قد توصلت إلى عملية إنتاج هذا المنتج وبالتالي تتوقف كليا عن عملية استيراده من الدولة الأم، نظرا لامتلاكها للمعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاجه، لذا تعمل على توفيره محليا وتصديره إلى خارج البلاد، الأمر الذي يؤدي إلى المنافسة الشديدة بين الدولة المخترعة والبلدان المتقدمة، خاصة في ظل زيادة الطلب على هذا المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة.

ونتيجة لهذه المنافسة يشهد المنتج عملية نمو سريعة والطلب عليه يصير أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض

---

[1] - سامي سلامة نعمان، **"الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية"**، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، 2008، ص89.

[2] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3] - عبد السلام أبو قحف، **"نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية[1]، وخاصة وبكميات اكبر للدول النامية، حتى يصل إلى ذوي الدخول المتوسطة، وفي هذه المرحلة تبدأ الدولة المخترعة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى تصل إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات، فتقوم بتغيير إستراتيجيتها من التركيز على الجودة فقط إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة، وهنا تفقد التكنولوجيا دورها كمحدد للميزة التنافسية للدولة المخترعة وتحل محلها وفرة عوامل الإنتاج وانخفاض تكلفتها وخاصة عنصر العمل.

المرحلة الرابعة (مرحلة التشبع)

في هذه المرحلة تشيع التكنولوجيا في كافة الدول، فتنخفض الصادرات في الدول المخترعة، نظرا لشدة المنافسة حتى يكون المنتج أكثر كثافة لاستخدام عنصر العمل غير الماهر، فتتجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول الأقل نمو، والتي تعرف وفرة كبيرة من هذا العنصر[2]، مما يؤدي بالدولة صاحبة الاختراع إلى نقل إنتاجها والتوطين في الدول النامية، أو منح تراخيص الإنتاج...الخ، وتستمر في ذلك إلى غاية أن تتمكن الدول النامية من إنتاجه بتكاليف منخفضة نسبيا، هذه العملية تؤدي إلى انخفاض صادرات الدول المخترعة، ونفس الشيء بالنسبة للدول المتقدمة، فيزداد الإنتاج المحلي في الدول النامية حتى تتمكن هي الأخرى من تصديره.

إن الواقع العملي والممارسات الفعلية يؤيدان ما جاءت به هذه النظرية، وهي حالات ليست بقليلة، ومن ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحاسبات الآلية منها بشكل خاص [3] .

وعموما تأخذ دورة حياة المنتج عدة أشكال وأحجام، فبعض المنتجات يصيبها الفشل بعد تقديمها إلى السوق مباشرة، وبعضها يعيش لفترة قصيرة، كما هو الحال بالنسبة للموضات، وهناك منتجات أخرى تمتد حياتها لعدة قرون كالقهوة، أو على الأقل لعشرات السنين، كما أن هناك منتجات في الأسواق منذ عدة سنوات كالمنظفات الصناعية[4].

رغم أن هذه النظرية ساهمت بشكل كبير في تفسير حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وإدخالها أو اعتمادها على عدة عوامل كالوقت والعامل الجغرافي، والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالاستثمار في الدولة غير الدولة الأم، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي وجهت إليها والمتمثلة في:

* فشل هذه النظرية في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير، وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات وجودة معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم[5].

---

[1] - وهبي غربال، **"الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي"**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، "التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية " القاهرة، 25-27 مارس 1976، ص 39.

[2] - محمد قويدري، **"تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 -2005، ص 59.

[3] - فليح خلف، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[4] - زينب حسين عوض الله، **"العلاقات الاقتصادية الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[5] - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 51.

* من الصعب تعميم تطبيق هذه النظرية على كل المنتجات بفرضياتها السابقة، حيث توجد بعض المنتجات والتي يطلق عليها اسم سلع التفاخر، إذ يصعب على دول أخرى – غير صاحبة الاختراع – تقليدها أو إنتاجها بسهولة مثل سيارات الروز رويس[1] .
* عدم اهتمام النظرية بالاستثمارات في المنتوجات الموجودة سابقا في الأسواق، وفسرت فقط الاستثمار في المنتجات الجديدة، كما أنها ركزت فقط على المنتجات الصناعية وأهملت البقية (المنتجات الزراعية والخدمية).
* أشارت هذه النظرية إلى أن الشركات متعددة الجنسيات غالبا ما تستخدم تقنية اقل من مستوى التقنيات المستخدمة في البلد الأم في مراحل ما بعد المرحلة الأولى، بينما أثبتت البحوث التجريبية إلى أن هذه الشركات كثيرا ما تستخدم المستوى التقني نفسه في المشروعات التابعة لها في الخارج [2].
* على الرغم من أن الميزة التكنولوجية هي أساس هذه النظرية وهي المسؤولة عن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها ليست هي الدافع لهذا النوع من الاستثمار من خلال دورة حياة المنتج، وذلك لان الاستثمار المباشر لا يتم إلا في المرحلة الثانية والثالثة، أي بعد أن تفقد الدولة الميزة النسبية التكنولوجية وتصبح هذه التكنولوجيا متاحة لدى دول أخرى غير الدولة صاحبة الاختراع.

4- نظرية الموقع

يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدولة المضيفة، أي بالمتغيرات المحيطة في الدولة المضيفة [3]، أو بمعنى آخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدولة المستقبلة للاستثمار.

أو كما يرى باري (*Parry*) أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة والتي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، ويضيف دنينج (*Dunning*) أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق[4].

وتحدد نظرية الموقع العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضيفة بما يلي:[5]

- العوامل التسويقية والسوق: مثل القرب من المواد الخام والأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور مدى توافر رؤوس الأموال ومدى انخفاض تكاليف النقل.
- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريفة الجمركية والقيود المفروضة على التصدير والاستيراد.

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي "**، مرجع سبق ذكره، ص 402.
[2] - محمد السيد سعيد، **"الشركات عبر القومية ومستقبل القومية"**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1986، ص 26.
[3] - نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 170.
[4] - عبد السلام أبو قحف، **"الاقتصاديات والاستثمارات الدولية"**، مرجع سبق ذكره، ص 78.
[5] - نشأت علي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 220.

- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: مثل الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب.
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التجنب / التهرب الضريبي...الخ.

من أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها أهملت في تحليلها للمزايا التي تتمتع بها الشركات والتي تعتبر من العوامل الأساسية المحددة لتوجهها للاستثمار في الخارج.

5- نظرية الموقع المعدلة

تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الموقع السالفة الذكر وتتشابه معها في عدة جوانب غير انه تم تطويرها وتعديلها بإدخال بعض العوامل أو المحددات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويعود الفضل في تقديم هذه النظرية إلى كل من روبوك (*R.H.Robock*) وسيموندس (*K.Simmonds*)، حيث افترضا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01 – 02): العوامل المؤثرة في الأعمال والاستثمارات الأجنبية حسب روبوك وسيموندس

العوامل الشرطية	أمثلة
أ / خصائص المنتج / السلعة	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية...الخ
ب / الخصائص المميزة للدولة المضيفة	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية والاقتصادية.
ج / العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل و الاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد...الخ
العوامل الدافعة	**أمثلة**
أ / الخصائص المميزة للشركة	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة
ب / المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...الخ
العوامل الحاكمة	**أمثلة**
أ / الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين و اللوائح الإدارية، نظم الإدارة والتوظيف وسياسات الاستثمار أو الحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.
ب / الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين و اللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج، الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، المبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، مرجع سبق ذكره، ص – ص 405 – 406.

6- النظرية الانتقائية (*Le paradigme éclectique*)

يرجع الفضل في هذه النظرية إلى العالم الاقتصادي جون دنينج (*John Dunning*)، الذي اعتمد المنهج الانتقائي، إذ قام بانتقاء عدة أفكار في مجالات متعددة وتجميعها في نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية.

حيث يرى دنينج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر دالة في ثلاثة متغيرات هي:[1]

1. امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل لمواجهة المنشات المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
3. أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

في إطار توفر هذه الشروط كلها أو بعضها فان الشركات متعددة الجنسيات تعمل على توسيع نشاطها في الخارج من خلال المفاضلة ما بين القيام بذلك بنفسها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو التصدير وما بين اتفاقيات التعاقد كعقود التراخيص، وكل ذلك في إطار إستراتيجية كلية تهدف من ورائها إلى تعظيم أرباحها، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01 –02): أشكال تدويل الشركات متعددة الجنسية لأنشطتها خارج حدود الدولة الأم

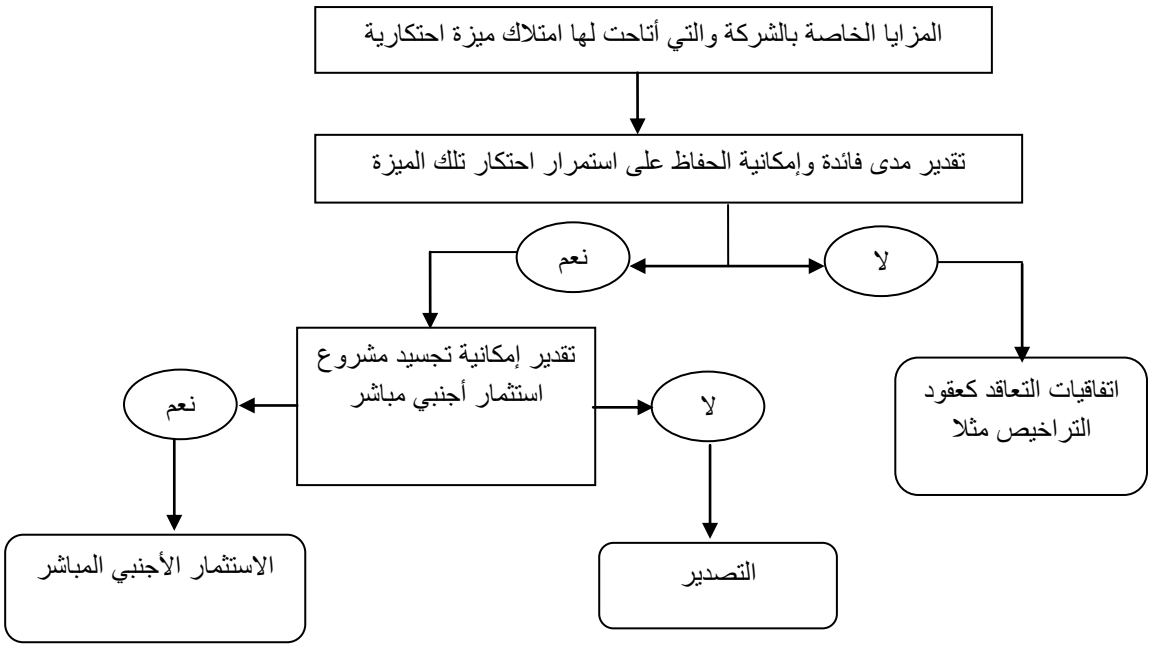

المصدر: عميروش محند شلغوم، مرجع سبق ذكره، ص 52، نقلا عن

Eric Jasmin; "**nouvelle économie et FMN$_s$, le paradigme éclectique** "ceim Montreal, Avril 2003,p15

[1] - عمر صقر، **"العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص - ص 49 – 50.

ولتحديد الصيغة الواجب اتخاذها من طرف الشركات متعددة الجنسيات، قام دنينج بصياغة ما يعرف بنموذج OLI* ، بين من خلاله أن محددات توطن الشركات في الخارج مرهونة بتوفر ثلاث مزايا كالأتي:[1]

1 – مميزات الملكية ***O**wnership advantages*

وهي عبارة عن المميزات والقدرات التي تستمدها الشركة مما تملكه من أصول مادية ومعنوية خاصة بها، والتي تمدها بالميزة التنافسية وتؤهلها للنجاح في خلق مكانة لها بالأسواق التي تعمل بها.

2 – مميزات الموقع ***L**ocation advantages*

وهي عبارة عن المميزات التي تحصل الشركات العالمية من خلال عملها في الدول، إذ تبدأ هذه الشركات بالبحث عن أحسن موقع لتوطين أنشطتها خارج حدود الدولة الأم بناء على عدة متغيرات كانخفاض الأجور، القرب من الأسواق، انخفاض الضرائب، القرب من مراكز الأبحاث والجامعات للاستفادة منها، عنصر المخاطرة...الخ، وهي في مجملها تشكل ما يعرف بمناخ الاستثمار.

بناءا على الشكل السابق يمكن القول: أن الشركات متعددة الجنسيات تحدد الشكل الذي يتم به اختراق الأسواق حسب توفر هذه المزايا كلها أو بعضها، والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (01 –03): أشكال اختراق الأسواق الأجنبية حسب النظرية الانتقائية

أشكال دخول الأسواق	مميزات الملكية	مميزات الموقع	مميزات التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	+	+	+
التصدير	+	–	+
اتفاقيات التعاقد	+	–	–

المصدر: خليل، خليل محمد، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية**"، مجلة مصر المعاصرة، العددان 427، 428، 1995، ص 140.

(+) تدل على توفر الميزة، (–) تدل على عدم توفر الميزة

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مميزات الملكية تعد شرط أساسي وضروري في كل من أشكال اختراق الأسواق الأجنبية ولابد من توفر المزايا الثلاثة حتى يتم الاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا انعدمت إحداها فان التصدير أو اتفاقيات التعاقد هو الحل الأمثل.

رغم تميز هذه النظرية عن غيرها من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر بإدماجها للمزايا المكانية للدولة المضيفة مع المزايا الاحتكارية التي تمتلكها الشركة الأم إلا أن ربطها لزيادة التدفقات الاستثمارية الواردة بالمزايا المكانية الأحسن والمتمثلة في انخفاض الأجور وتكاليف عوامل الإنتاج يتناقض مع التدفقات الاستثمارية الكبيرة في الدول المتقدمة، إضافة إلى أنها لم تفسر سبب ظهور شركات متعددة الجنسيات من الدول النامية والتي لا تمتلك نفس المزايا الاحتكارية وانتشارها في الدول المتقدمة.

* OLI : **O**wnership advantages, **L**ocation advantages, **I**nternalization specific advantages.

[1] - سامي سلامة نعمان، مرجع سبق ذكره، ص - ص 94 – 97 (بتصرف).

أن تتوفر الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية.

من خلال عرض هذه النظريات نجد انه من الصعوبة أن نقرر أي نظرية ملائمة لتحديد قرار الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اختلاف الأسس التي بنيت عليها هذه النظريات، ولأنها جاءت في مراحل زمنية مختلفة، إضافة إلى تباين الظروف والمتغيرات لكل بلد من البلدان المضيفة إلا أن النظرية الانتقائية تعتبر من أكثر النظريات التي لاقت قبولا في تفسير هذا النوع من الاستثمار.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة بشكل عام في البحث عن دراسة العوامل التي تدفع الشركات الأجنبية أو المستثمر الأجنبي على الاستثمار في دولة ما دون غيرها، ليقوم بإنتاج نفس المنتج أو منتج جديد في السوق المحلي للدولة الأم[1] .

يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل وثيق بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل مثل هذا النوع من التدفقات المالية، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال انتظار قدوم مستثمرين أجانب أو وطنيين كانوا ما لم تتوفر بعض العوامل التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار لتشكل ما يسمى بمناخ الاستثمار، وتتمثل هذه العوامل في جملة من المحددات تتمثل فيما يلي:

أولا: المحددات الاقتصادية

تحتل المحددات الاقتصادية أهمية كبيرة في اختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني وتتمثل في:

1- حجم السوق ومعدل نموه

يعد حجم السوق العامل الأكثر أهمية في مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتوجات الشركات متعددة الجنسيات وخدماتها، لكن في الواقع لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو حجم السوق، الذي يؤدي إلى المزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، إضافة إلى نوعية السوق، حيث أن المستثمرون الأجانب يكونوا أكثر انجذابا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة، والتي تتيح فرص جديدة للاستثمار، وهذا ما ميز أسواق دول جنوب شرق آسيا وجعلها من بين الدول الأكثر استقطابا له.

2- درجة الانفتاح على العالم الخارجي

يميل الاستثمار الأجنبي إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والتي تتميز بعدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج بما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وعدم وجود أية اختلالات في الأسواق، بمعنى انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد الوطني

[1] - جمال عطية عبيد، **"تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري- "**، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، أطروحة دكتوراه غيرة منشورة، القاهرة، 2002، ص 48.

(اقتصاد الدولة المضيفة) جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر[1]، وفي سبيل التعرف على درجة الانفتاح يمكن الاستعانة ببعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس سلوك الاقتصاد عن الفترة السابقة ولفترات قادمة، والتي تتمثل في نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الوطني، ودرجة تركز الصادرات، بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية [2]، كما يمكن أن نقول بان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يعد مؤشرا هاما لدرجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي[3].

3- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني احد المحددات الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك انه كلما كان المركز التنافسي في حالة تحسن كلما كان ذلك مدعاة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات، إذ كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد المحلي، وهناك أيضا الرقم القياسي لأسعار الصادرات فكلما اتجه إلى الانخفاض كلما دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد المحلي في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[4].

4- القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني

إن وجود هذه الاستثمارات واستمرارها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد الوطني وكفاءته والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تتخذه الإدارة الاقتصادية من سياسات لمواجهة ذلك، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيمة الاحتياطات من النقد الأجنبي ومعدلات التغير بها، ونسبة الدين الخارجي وخدمته إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ هناك علاقة عكسية بينها وبين جاذبية الاقتصاد للاستثمار [5]، بالإضافة إلى ذلك هناك مؤشر آخر لتقييم كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني وهو عدد شهور تغطية الواردات، فكلما كان عدد الشهور كبير، كلما دل ذلك على كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[6].

5- الاستقرار الاقتصادي وقوة الاقتصاد الوطني

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة للاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات تعد من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، كما انه معلوم أن الدول تتفاوت في قوة اقتصادياتها، ولقياس هذه القوة الاقتصادية نعتمد على عدة معايير:

---

[1] - فريد احمد قبلان، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات – دراسة مقارنة : كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين"** ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 23.

[2] - مصطفى محمد عز العرب، **"الاستثمارات الأجنبية – دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي"**، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988، ص - ص 4 -6، (بتصرف).

[3] - كامليا عبد الحليم احمد، **"اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر"**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان ، القاهرة، مصر، 2003، ص 45.

[4] - فريد احمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5] - نفس المرجع السابق، ص 26.

[6] - مصطفى محمد عز العرب، مرجع سبق ذكره، ص 7.

5-1- أسعار الصرف*

فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية فان العملة المحلية تنخفض قيمتها وتصبح المنتجات المحلية ارخص نسبيا في الأسواق الخارجية وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي تصبح ارخص نسبيا في الأسواق الأجنبية وانخفاض وارداتها التي أصبحت اغلي في الأسواق المحلية وهذا بدوره يحفز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح[1]، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على تدفق هذا الاستثمار من ناحيتين هما:[2]

الأولى: تتعلق بانخفاض في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية في الدول المضيفة، مما يترتب عليه انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع، وهذا ما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثماراته المباشرة في الدولة المضيفة.

الثانية: وتتمثل في مدى استقرار سعر الصرف في الدولة المضيفة، حيث يؤدي ذلك إلى استقرار حصيلة أرباح المشروعات عند تحويلها للخارج، ويحفز ذلك تدفق الاستثمارات الأجنبية، أو يحدث العكس في حالة عدم استقرار أسعار الصرف.

5-2-معدلات التضخم **

يعد هذا المؤشر من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن معدلات التضخم العالية تعكس حالة اللاستقرارية في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل وهذه الحالة تخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فان التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لان التكاليف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد [3]، بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على اتجاهات نمط الاستثمار، حيث يتجه المستثمر إلى الأنشطة قصيرة الأجل، ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر [4].

وعليه يعد التضخم مؤشرا على ضعف الاقتصاد، إذ هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وتدفق رأس المال الأجنبي، حيث هناك دراسات عديدة أثبتت بان الدول التي تتمكن من تقييد التضخم فيها على أن لا تتجاوز معدلاته (20%) تحقق نجاحا ملحوظا في جذب الاستثمار الأجنبي [5]، وذلك لان للتضخم تأثير مباشر على حجم الأرباح، وبالتالي على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة [6].

* **سعر الصرف**: هو السعر الذي يتم عند مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي، وسعر الصرف الحقيقي هو سعر البضائع الأجنبية بالعملة المحلية (وهذا ما يساوي أسعار الصرف الأجنبية مضروبة بسعر البضائع الأجنبية)، والتي يتم تقسيمها على سعر البضائع المحلية بالعملة الوطنية.

[1] - مفيد ذنون يوسف، دينا احمد عمر، **"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة"**، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء، العدد الخامس عشر 2006، ص 101.

[2] - فريد احمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 48.

** يقصد **بالتضخم** الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض كلي.

[3] - مفيد ذنون يونس، دينا احمد عمر، نفس المرجع السابق، ص 101.

[4] - فريد احمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[5] - عمر محمد صقر، **"العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول شمال إفريقيا"**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001، ص 53.

[6] - عبد السلام أبو قحف، **"مقدمة في إدارة الأعمال الدولية"**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 1998، ص 76.

وفي حالة التضخم المرتفع عادة ما ينتهي الأمر إلى حالة من الركود الاقتصادي، خاصة عند قيام الدولة المضيفة بفرض برامج طارئة في محاولة السيطرة على هذا التضخم، كما حدث في البرازيل في السبعينات التي أسفر عنها خسائر مادية فادحة تحملتها العديد من الشركات الأجنبية[1].

5-3-سعر الفائدة

شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينات وطبقا للنظرية الكينزية والنيوكلاسيكية أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع على زيادة الإنفاق الاستثماري، غير انه بعد الدراسات التي قام بها كل من *Show & Mchinnon* عام 1973 أصبح تحديد أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات عالية نسبيا متعارفا عليه في السياسة التي يوصي بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين للدول النامية، إذ حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الأسعار المرتفعة ستؤدي من ناحية إلى تشجيع المدخرات ومن ناحية أخرى إلى التوظيف الكفء لهذه المدخرات على أساس أن هذه المنافسة التي تؤدي في النهاية إلى سيادة الاستثمارات الأكثر كفاءة وربحية [2]، وعليه فرؤوس الأموال تتجه أينما كانت أسعار الفائدة مرتفعة والعكس صحيح.

6- البنية الأساسية (التحتية)

إن البنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشركة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات الأجنبية[3].

تعد البنية التحتية محددا تقليديا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ، سكك الحديد وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها، بما يضمن تسهيل مهمة المستثمر الأجنبي وتقليل التكاليف الثانوية أو التكميلية للمشروع الاستثماري، أما جانب الاتصالات فلابد من توفير قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات بما يضمن الاتصال الدائم للشركات متعددة الجنسيات مع كل فروعها[4].

7- توفر الأيدي العاملة ومستويات الأجور المنخفضة

إن توفر الأيدي العاملة الرخيصة يعد دافع للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يسعى المستثمر الأجنبي للوصول إلى الأيدي العاملة التي تكون كلفتها اقل وذلك يحدث عادة في القطاعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عالي، ويعد هذا المحدد من المحددات التي جذبت المستثمر الأجنبي إلى الدول النامية خاصة حيث توجد كثافة الأيدي العاملة غير الماهرة وانعدام التنظيمات النقابية أو القانونية التي ترفع من الأجور[5]، إلا أن الاستثمار في الدول المتقدمة يعتمد على هذا المحدد لكن من زاوية أخرى، إذ يرتكز على مهارة وكفاءة الأيدي العاملة وليس العدد (النوع وليس الكم) حيث تمتلك هذه الدول -المتقدمة- العمل الماهر اللازم للإنتاج في الصناعات التي تتطلب المهارة

[1] - بدون مؤلف، **"الاستثمارات الأجنبية المباشرة"**، من إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الطبعة الأولى، 2004، ص 31.
[2] - سامية عمار، **"محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري"**، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العددان 453، 454، جانفي / افريل، 1999، ص - ص 75 – 76,
[3] - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[4] - ناجي بن حسين، **"تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر"**، مجلة علوم الإنسانية، سبتمبر، العدد 24، 2005، ص 05.
[5] - UNCTAD, world Investment Report 1998: "Trends and Determinant overview", New York and Geneva, 1998, p108.

والكفاءة دون الحاجة إلى صرف مبالغ طائلة وإضاعة وقت كبير على عمليات التدريب والتأهيل وبالتالي تكون التكاليف النهائية اقل ومستوى الأرباح أعلى مما لو أقيم في دولة نامية، أو اخذ الأيدي المدربة الأجنبية وتشغيلها في الدول المضيفة.

8- وفرة الموارد الطبيعية

تعد وفرة الموارد الطبيعية في البلد المضيف من العوامل المهمة التي تساعد في توطين الاستثمارات الأجنبية بها، إذ نلاحظ أن المستثمر الأجنبي في بحث مستمر عن المورد الذي ينقصه والموجود في بلد آخر، لذا يسعى الحصول عليه واستغلاله من خلال خلق مشاريع استثمارية بهذا البلد وبالتالي الاستفادة المباشرة من الموارد الطبيعية المتاحة بشكل قانوني وودي.

9- الحوافز المالية والتمويلية

تعد هذه الحوافز إحدى العوامل الرئيسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما أنها تلعب دورا محددا في عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما عندما تمنح هذه الحوافز لتغطي النقص الناجم عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة، وهي تتمثل في حوافز مالية وتمويلية:

9-1-الحوافز المالية

تتمثل أساسا في الحوافز الضريبية، وهي تتخذ أشكالا متعددة منها: الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى[1].

تحرص بعض الدول على تقديم عروض ضريبية للمستثمرين الأجانب بهدف تحسين جاذبيتها للاستثمارات مقارنة بالدول المنافسة لها من خلال سياسة الإعفاءات الضريبية، وقد خلصت دراسة قامت بها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى الحقائق التالية:[2]

- يبحث المستثمر عن الربح بشرط أن لا يتحمل في الدولة المضيفة عبئا ضريبيا زائدا عما هو مسموح بخصمه من ضرائب في دولته.
- لا تهم المستثمر القوي الإعفاءات بقدر ما تهمه معقولية النظام الضريبي، وحتى البنك الدولي غير راضي عن سياسة الإعفاءات الضريبية ولا يرى فيها الوسيلة الأنجع لتشجيع الاستثمارات.

وباعتبار أن الحوافز الضريبية تمثل تنازل من جانب الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقا لقانون معين، وفي ضوء اعتبارات اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة فانه ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة وبالتالي انخفاض الموارد المحلية، وعليه فانه من الخطأ افتراض أن التعدد والتنوع في الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والوطنية، أو جعل الدولة المضيفة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، غير انه إذا استغلت هذه الحوافز بشكل عقلاني ورشيد، فان من شانها أن تساعد في إصلاح

[1] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] - رسلان خضور، **"سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية (النموذج السوري)"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 06، 1996، ص 110.

الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية، كما تعمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء.

9-2-الحوافز التمويلية[1]

تتمثل الأنواع الأساسية من هذه الحوافز في الإعانات الحكومية المباشرة، التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، الإنتاج، تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين حكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر، مثل مخاطر تغير أسعار الصرف، أو المخاطر غير التجارية* مثلك التأميم والمصادرة**.

ثانيا: المحددات السياسية

تلعب العوامل السياسية دورا لا يمكن الاستهانة به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمرين الأجانب لا يقبلون المخاطرة بأموالهم أو خبرتهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن، فراس المال يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكن أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات المختلفة، لذا فكلما كان الواقع السياسي مستقرا كلما كانت فرص الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال بين الدول كبيرة ويسيرة[2].

وفي هذا الشأن ورد في إحدى دراسات البنك الدولي والتي شملت 400 شركة لـــــ 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية، وجد أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسة تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في هذه البلدان، لذلك فان مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم والمصادرة والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي تؤثر قرار الاستثمار[3].

إضافة إلى الناحية الأمنية، فنوع النظام السياسي المتبع في البلد المضيف له دور فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا أسلوب التعامل مع الموظفين، إذ في بعض الدول نجد توفر الأمن السياسي إلا انه من جانب آخر يسعى بعض المسؤولين على مستويات أخرى إلى عرقلة هذا الاستثمار من خلال العوائق البيروقراطية والقيام بالإضرابات أو أشكال مختلفة من التمرد والعصيان مما يعيق حركة الاستثمار ويصبح حاجزا أمام دخول رؤوس الأموال إلى داخل البلدان المضيفة.

---

[1] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

* تنشأ المخاطر غير التجارية للمشروع الاستثماري نتيجة الإجراءات التي تتخذها الدول المضيفة عادة، وهي مخاطر متعلقة بالأوضاع والظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن ثم فهذه المخاطر تخرج عن إرادة المستثمر وبالتالي لا يمكن تجنب آثارها وتأثيرها على المشروع الاستثماري.

** يقصد **بالتأميم:** نقل ملكية المشروع بصفة نهائية إلى ملكية الدولة لاستثماره فيما يحقق الصالح العام، ويكون ذلك مقابل تعويض لأصحاب هذا المشروع، أما **المصادرة** فهي نقل ملكية شخص ما لأمواله كلها أو جزء منها رغما عنه ودون مقابل إلى ملكية الدولة (عقوبة مالية تفرضها الدولة)، لمزيد من المعلومات، أنظر: سامي احمد غنيم، **"عناصر الإستراتيجية اللازمة لضمانات مشروع الاستثمار"**، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005، ص 150 وما بعدها و 170 وما بعدها.

[2] - دريد محمود السامرائي، **"الاستثمار الأجنبي -المعوقات والضمانات القانونية-"**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، مارس 2006، ص - ص 82 – 83.

[3] - احمد زكريا صيام، **"آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة (الأردن كنموذج)"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005، ص - ص 93 -94.

ثالثا: المحددات القانونية والتشريعية

تتمثل العوامل القانونية في:[1]

* الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، خاصة القواعد التي تسمح بدخول الاستثمارات، وتحديد الشكل القانوني الذي يجب أن تتخذه، والقطاعات المسموح بالاستثمار فيها.
* الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية والتي تشمل الحماية ضد المخاطر السياسية كالتأميم ونزع الملكية والمصادرة والتجميد والحماية ضد المخاطر الناجمة عن الحروب والاضطرابات الداخلية، وكذلك الحماية ضد مخاطر عدم تحويل الأرباح والأصل الرأسمالي.
* الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين التي تحكم الاستثمارات الأجنبية، ودرجة الكفاءة (أو التأخير والتعقيد) في التطبيق، وكيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشا بين المستثمرين والجهات الحكومية، ذلك أن من أكثر الأشياء التي تجعل المستثمر يحجم عن استثمار أمواله في دولة ما هو عدم توافر حماية كافية في القانون أو الواقع لحقوق الملكية وللعقود، والإسراف في التعقيدات الإدارية، والتباطؤ الشديد في إجراءات التقاضي.

لذا فوجود إطار تشريعي وتنظيمي ملائم يعد من الاعتبارات الهامة عند تقرير المستثمر لأهلية موقع ما للاستثمار، هذا الإطار الذي من شانه نزع اللبس وتوضيح كل الأمور للمستثمرين، وحماية مصالحهم مما يضمن نزاهة العمل وسهولة سيره داخل سوق البلد المضيف، ولكن لكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلابد من توفر عدة مقومات من أهمها:[2]

* وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى، وأن يكون موافقا للقواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لتدعيم وحماية المستثمر.
* وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر كالتأميم، المصادرة، ونزع الملكية، كما تكفل له حرية تحويل الأرباح للخارج، وحرية دخول رأس المال وخروجه، فضلا عن أهمية وجود نظام يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية.
* وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشا بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بكفاءة عالية وصرامة متناهية.

كل هذه المقومات تسمح بخلق إطار تشريعي كفء يضمن للمستثمر الأجنبي الثقة الكبيرة في البلد المستهدف، فكلما كان النظام القانوني والإداري واضحا وعادلا محاربا لتفشي البيروقراطية، مساعدا لتوفير المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر وتوفيرها بشكل تفصيلي ودقيق وفي الوقت المناسب كلما أدى إلى زيادة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص - ص 91 – 92.
[2] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

رابعا: محددات أخرى

إضافة إلى التصنيفات السابقة الذكر يمكن أن نضيف بعض العوامل التي تؤثر على عملية الاستثمار الأجنبي المباشر كالموقع الجغرافي الذي يعتبر عاملا مهما في جذب هذا النوع من الاستثمارات، إذ من شانه أن يوفر تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف وكذلك تكون هناك دراية مسبقة بالسوق المحلي من طرف المستثمر الأجنبي بحكم الجوار، إضافة إلى التشريعات والقوانين وكل ما يتعلق ويؤثر في المشروع أو القرار الاستثماري، كما يمكن إضافة المحدد الثقافي والاجتماعي والذي يركز على السياسات التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل، الوعي الصحي والبيئي والفارق الثقافي بين البلد المضيف والدولة الأم دون أن ننسى طبعا العادات والتقاليد.

المطلب الثالث: خصائص ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الاستثمارات الأجنبية المباشرة مكانة كبيرة في التحليل الاقتصادي الحديث، حيث استولت على اهتمام الكثير من الاقتصاديين، الخبراء ورجال الأعمال ليتغير الاعتقاد الذي كان سائدا في الدول النامية، حيث كانت ترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ما هو إلا شكل من أشكال الاستعمار في حلته القانونية، إذ يعد وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات، ولكن الفترة الحالية أثبتت أن معظم الدول لاسيما النامية منها بذلت كل جهودها في سبيل جذبه باتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها، وذلك لشعورها وإدراكها بدوره الايجابي في تطوير اقتصادياتها المحلية من خلال جملة الخصائص التي يتميز بها إضافة إلى انه يعود بالطرفين بالمنفعة دون أن ننفي أن له بالمقابل سلبيات يمكن حدوثها، رغم أن لهذا الاستثمار تكلفة يتحملها الطرفين إلا أن لكل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة دوافع تجعلها مرحبة له ومشجعة للقيام بتجسيده.

في هذا المطلب سيتم استعراض الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خصائصه، دوافعه، مزاياه، عيوبه.

أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر خصائصه تميزه عن باقي تدفقات رؤوس الأموال ووسائل التمويل الأجنبية الأخرى، تتمثل أهمها فيما يلي:

* يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار مقارنة بالأشكال الأخرى لتدفقات رأس المال مثل استثمارات الحافظة والتدفقات قصيرة الأجل لرأس المال وحتى القروض[1].
* إن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يجلب رؤوس الأموال فحسب، بل يجلب معه التكنولوجيا، الخبرة، المعرفة المهنية والتنظيمية والأيدي العاملة الماهرة المدربة، إضافة إلى تعلم سبل الوصول إلى الأسواق ومعرفة مكوناته ووضعيته.

[1]- احمد جاد كمالي، **"نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر"**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر، جوان، 2004، ص 6.

* الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج حيث يقوم باستغلال الموارد المتاحة، إذ لا يقدم المستثمر الأجنبي على الاستثمار إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله الفنية المتاحة في الدول المضيفة[1].
* يتخذ نشاطه شكل شركة فرعية قائمة أو إقامة مؤسسة جديدة، بالإضافة إلى ملكية المشروع الاستثماري من قبل الطرف الأجنبي والتي تكون إما مطلقة أو مشتركة، وطرفيها إما شخص طبيعي أو معنوي شرط أن يكون احدهما على الأقل أجنبي.
* يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها اكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر، والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.
* يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[2].

ثانيا: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تتأرجح دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر بين تلك التي يطمح المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها وتلك التي يطمع البلد المضيف الوصول إليها والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-04) : دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدولة المضيفة
– البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة أو بدون ضرائب. – تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب المحلي بإنشاء فروع في الدول المضيفة. – التخلص من تكنولوجيا متقادمة – التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم. – البحث عن أسواق جديدة. – اختبار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدول المضيفة في التجارب المعملية. – البحث عن أرباح ضخمة. – التخلص من مخلفات الإنتاج بالدولة المضيفة. – الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة. – استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة. – الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الممنوحة من ضرائب ورسوم. – استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا. – اعتبارات إستراتيجية أخرى.	– تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد. – الحصول على التكنولوجيا المتقدمة. – تطوير الإدارة المحلية. – المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية. – توظيف عوامل الإنتاج المحلية. – إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. – زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة – إنشاء صناعات جديدة – التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتأمين والمصارف. – تحسين المركز التنافسي للدولة.

المصدر: فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[1] - إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم، **"المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر – دراسة قياسية مقارنة مع (تركيا – الصين) خلال الفترة 1992 – 2007 "**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2011، ص.
[2] - ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 104.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن لكل طرف من أطراف الاستثمار الأجنبي المباشر دوافع قد تتوافق أو تتعارض مع أهداف الطرف الأخر.

ثالثا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد أصبحت ظاهرة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية، حيث تتنافس مختلف الدول النامية منها والمتقدمة في جذب أعلى نسبة ممكنة وقد اشتدت هذه المنافسة خلال العقد الماضي، حيث انخفض العداء اتجاه هذا النوع من التدفقات المالية في معظم دول العالم نتيجة لإدراكهم للآثار الايجابية التي يحققها، خصوصا بعد التجربة المذهلة التي نجحت في العديد من دول جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك انه يخلو من العيوب، إذ ثم سلبيات جمة يمكن أن تصادف الدول أثناء قيامها أو تلقيها لهذا النوع من الاستثمارات.

1- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

في هذه النقطة سنتعرض بشيء من الإيضاح لمزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الدولة المصدرة والدولة المضيفة له.

1-1 بالنسبة للدول المضيفة:

- تنمية الملكية الوطنية وإيجاد طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.
- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.
- تصريف الإنتاج وتوسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى وجلب العملة الصعبة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة للدول النامية.
- خلق فرص ومناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليص من حد البطالة.
- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق منافع اجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتحديد ووصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والكهرباء.
- استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية تحفيز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم وطاقاتهم الإنتاجية.
- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا والفعالية الاقتصادية مما يؤدي إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات التسيير الفعال.

1-2 بالنسبة للدول المصدرة له: هناك عدة مزايا تتمثل في:

- دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
- الحاجة الملحة لزيادة الادخار من اجل الزيادة في رؤوس الأموال الضخمة التي سيتم توجيهها من طرف الدول القائمة به للتوسع أكثر في استثماراتها المباشرة لتحقيق التراكم الرأسمالي.

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 426.

- يسمح بتحسين ميزان مدفوعات الدول المصدرة على المدى المتوسط والطويل.
- استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية.
- استغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.
- استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.
- الحصول على الامتيازات المغرية التي تقدمها الدول المضيفة كالامتيازات الضريبية والجمركية، وإمكانية الحصول على إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك الموارد الأولية أو في شكل قروض ميسرة.

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

كما أن لهذا الاستثمار ايجابيات فان له عدة سلبيات تعيق الدولة المضيفة والدولة المصدرة له وهي كالأتي:

2-1 بالنسبة للدول المضيفة:

- عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المحلية إلى الخارج بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطات العملات الأجنبية أحيانا، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح، وذلك يعود إلى الامتيازات التي تمنحها الدولة المضيفة لإغراء الشركات الأجنبية.
- تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التجارة وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى ويعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وحرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلاءم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.
- خطر المراقبة الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى؛ الاجتماعية والثقافية وربما السياسية.

2-2 بالنسبة للدول المصدرة له: تتمثل السلبيات فيما يلي:

- التأثير السلبي على ميزان المدفوعات من جراء خروج رؤوس الأموال من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة.
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند دخول الأرباح منها وإلى الدول المصدرة الأصلية.
- الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية؛ كعمليات المصادرة، التأميم والتي تنجم عن فعل عدم الاستقرار السياسي، أو السياسة المعادية في الدول المضيفة له.

المطلب الرابع: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة*

إن محاولة تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة تعد مسالة مثيرة للنقاش بين معارض ومؤيد لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، ولكل مبرراته، ومن واقع الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة فانه من الخطأ تعميم أي رأي سواء كان مؤيد أو معارض في مدى إسهام الاستثمارات الأجنبية وفعاليتها حيث أن:

- بعض هذه الآثار قد تكون ايجابية في دولة وسلبية في أخرى ونفس الشيء بالنسبة لنوع المشروع حتى وإن كان في الدولة نفسها.
- أسلوب قياس عوائد تلك الاستثمارات يختلف من دولة إلى أخرى ومن مشروع إلى آخر، كما أن هناك صعوبة في قياس بعض المتغيرات النوعية كميا رغم أهميتها في تقييم الاستثمار.
- أولويات التنمية –والتي على ضوئها يتم تحديد أهداف تلك الاستثمارات ومن ثم تقييم نتائجها– تختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، ورغم كل هذه الصعوبات إلا انه يمكن إجراء تقييم لبعض الآثار المترتبة عن هذه الاستثمارات كالأتي:

أولا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها: "مجموعة المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل وظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية"[1]، أو بصفة عامة ومختصرة تعرف التكنولوجيا على أنها: "فن وعلم ** الصنعة" وذلك بما تحتويه وما تتطلبه من دراسات، بحوث، مهارات وخبرات لازمة للتطبيق في مجال أو مجموعة من المجالات المختلفة[2].

وتذهب الآراء إلى أن المهارة القائمة وتطويرها يمثل الجزء الديناميكي الذي يوصف بالتكنولوجيا، أما التقنية فيعبر عنها بالطرق المستخدمة في شتى المجالات.

تقوم الاستثمارات الأجنبية بدور مهم في نقل التكنولوجيا *** المتقدمة والعصرية إلى الدول النامية مع تدريب الكوادر الوطنية على استخدامها، إضافة إلى تقديم الخبرة والمعرفة الفنية، ويتم ذلك عن طريق اتفاقات المعونة الفنية

---

* تجدر الإشارة إلى أن هناك اثر للاستثمار الأجنبي المباشر على متغير العمالة، إلا أننا لم نقم بإدراجه في هذه النقطة باعتباره جوهر موضوع دراستنا، لذا تطرقنا إلى هذه العلاقة بشيء من التفصيل في المطلب الأول والثاني في المبحث الأول من الفصل الخامس.

[1] - محمد ادم، **"التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة التنمية"**، مجلة النبأ، العدد 22 بيروت، 2000، ص 01.

** وللإشارة لابد من التفرقة مابين التكنولوجيا والتقنية والعلم، حيث أن التقنية هي: "مجموعة من الأساليب والوسائل التي تستخدم لحل المشكلات الانتقائية والاجتماعية، كما تعرف على أنها الأساليب التي تستخدم لحل كل المشاكل على اختلاف أشكالها وينظر البعض لها باعتبارها محصلة أو نتاج عدد من العناصر (المواد الأولية، تراكم المعرفة الإدارية، الظروف الاقتصادية والاجتماعية...الخ)، لمزيد من المعلومات انظر: علي محمد منصور، **"مبادئ الإدارة"**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 283، أما الفرق بين العلم والتكنولوجيا فيبينه الباحث الهندي (ايتمارايم) بقوله: "التكنولوجيا هي معرفة الوسيلة والعلم معرفة العلة، فالعلم ينتج المعرفة أما التكنولوجيا فتساعد على إنتاج الثروة"، لمزيد من المعلومات انظر: محمد ادم، **"التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة الإنسان والتنمية"**، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.annabaa.org/aba44/taknal-ogi:htm، تم الاطلاع يوم 2013/02/20.

[2] - عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 445.

*** المقصود بنقل التكنولوجيا هو "نقل المعرفة المنهجية لصنع منتج ما أو تطبيقه بطريقة ما، أو تقديم خدمة ما، وليس مجرد إقامة مصنع أو بيع أو تأجير للسلع"، كما أن هناك فرق بين مفهومي نقل التكنولوجيا (أي استقدامها من دولة إلى دولة أخرى) وخلق التكنولوجيا، إذ تعني هذه الأخيرة الابتكار والإنتاج للتكنولوجيا ذاتها، وهو ليس مشكلة تنموية وليس في مقدور الدول النامية ومعظم الدول المتقدمة القيام بذلك. لمزيد من المعلومات انظر سعد طه علام، **" التنمية والدولة"**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، مصر، 2003، ص 129.

بين الدول النامية والدول المتقدمة، كما أن الاستثمارات قد تحمل معها مستوى مقدم من التكنولوجيا يمكن للدول النامية من الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، ونقل التكنولوجيا قد يتم بصورة مباشرة، وذلك عندما ترخص الشركات الأجنبية للشركات المحلية باستخدام التكنولوجيا الخاصة بها، أو بصورة غير مباشرة من خلال التعاملات المشتركة بين الشركات الأجنبية والمحلية، كما أن الشركات المحلية قد تجد نفسها تحت ضغط المنافسة المفروضة عليها من قبل الشركات الأجنبية مجبرة على تطوير قدراتها الإنتاجية[1].

والجدير بالذكر أن عملية انتقال التكنولوجيا من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة تتم من خلال عدة طرق؛ تتمثل أبرزها في مختلف أشكال التدويل والتعاون الاقتصادي، والواردات من السلع الوسيطية والإنتاجية أو الرأسمالية، إضافة إلى مختلف التراخيص الممنوحة من قبل الشركات الأجنبية لصالح الشركات المحلية، براءات الاختراع العلامات التجارية، وأيضا من خلال أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر المختلفة، إذ يعد هذا الأخير انجح السبل وأهمها وذلك للأسباب التالية:

* أن التكنولوجيا الجديدة قد لا تكون متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارفها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة ومصداقية من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات[2].
* يساعد الاستثمار المباشر على عملية الاحتكاك بين فروع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية، مما يخلق جوا من المنافسة التي تكون عاملا محفزا لانتشار التكنولوجيا واستوعابها وتبنيها من مختلف الدول المضيفة.
* كما يساهم هذا النوع من الاستثمار في تدريب العمالة، وإجراء دورات تربصية على التكنولوجيا، مما يسرع في عملية استوعابهم لها وفهمهم لآلياتها، حيث لا يمكن للشركات المحلية، خصوصا في الدول النامية تحقيق ذلك بكفاءة عالية، وفي مدة محدودة لوحدها بسبب فجوتها التكنولوجية.

كل هذه الأسباب تؤكد أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثرا ايجابيا على تحسين الوضع التكنولوجي في الدول المضيفة، من خلال استيعاب التقنيات العلمية والمادية الحديثة ومن ثم تنشيط القاعدة التكنولوجية الداخلية، والتمكن من خلق تكنولوجيا ذاتية والقدرة على قلب الموازين فتصبح مصدرة عوض كونها جالبة لها، ولكن هذا لا يتحقق إلا إذ وفرت الدول المضيفة مجموعة من المقومات تتمثل أهمها فيما يلي:[3]

* توفير وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، وزيادة الإنفاق على التعليم والتدريب.
* وضع قوانين وتشريعات خاصة والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.

[1] - عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[2] - محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص43.
[3] - نفس المرجع السابق ، ص 44.

* إعداد ووضع خطط تحدد نوع التكنولوجيا، وطرق وأساليب نقلها مع تحديد الأولويات في ذلك، وحرص الشركات متعددة الجنسيات على حماية ملكيتها الفكرية.

في الأخير يمكن القول أن التكنولوجيا ليست هدفا في حد ذاته وإنما هي وسيلة أو أداة لتلبية حاجات الناس والأهداف الاقتصادية، فهدفها الأساسي هو زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف، فليس المهم هو نقل التكنولوجيا بعينها، إذ أن شراء التجهيزات لا يعني بالضرورة نقل التكنولوجيا، وإنما كيفية استخدام ما ينقل بطريقة مثلى سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية، كما أن العنصر البشري ونقل المعلومات هو الأساس في نقل التكنولوجيا، ويبقى حسم الموقف في يد الدول المضيفة من خلال العمل على تقريب استراتجياتها لأهداف الشركات الأجنبية والاستفادة قدر المستطاع مما هو موجود من التكنولوجيا.

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

إن تدفقات رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة، سواء كانت داخلة أو خارجة ما هو إلا حساب من الحسابات المكونة لميزان المدفوعات* مما يؤكد العلاقة الوطيدة بين هذين العاملين.

فانتهاج غالبية الدول سياسة الانفتاح الاقتصادي- وإن اختلفوا في لحظة التطبيق- نجم عنها إزالة للقيود التجارية وفي نفس الوقت زيادة الصادرات المحلية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات بفضل اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذلك بفضل سمعتها المرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، كل هذا يعطي للدولة المضيفة إمكانيات اكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها، ويلاحظ هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل يعتبر أفضل من القروض الخارجية لأنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن التمويل من القروض الخارجية والتي تمثل عبء على ميزان المدفوعات[1].

ولمعرفة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات لابد من تقييم الموارد الداخلة والخارجة كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الاستثمار، ومعرفة التكلفة والعائد من وراءه بالنسبة لكلا الطرفين، حيث تبين أن لهذا الاستثمار آثار ايجابية على ميزان المدفوعات في المدى القصير وعيوبه تتجلى في اختلاله في المدى الطويل، ويحدث عكس ذلك للدولة المصدرة له، إذ يختل ميزان مدفوعاتها في المدى القصير ويتحسن في المدى الطويل[2].

ثالثا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

لاشك أن الكثير من الدول، خاصة النامية منها تعاني من نقص كبير في مجال السيولة النقدية، لذا سعت وراء البحث عن هذا المورد من خلال اتجاهها للاستثمار الأجنبي المباشر.

---

* **ميزان المدفوعات**: هو "بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدية الداخلة والخارجة من هذا البلد، خلال فترة معينة من الزمن عادة ما تكون سنة" أو هو "السجل الأساس والمنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة، لمزيد من المعلومات حول ميزان المدفوعات أنظر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،" **مقدمة في المالية الدولية**"، مرجع سبق ذكره.

[1] - عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 91.

[2] - فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 140.

اختلفت الآراء حول مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية جلب النقد إلى الدول المضيفة، حيث يرى الكلاسيك أن تواجد الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها[1]:

* ممارسة الضغوطات على الدول المضيفة من خلال رفع أسعار السلع المستوردة وتصدير الموارد الأولية بأسعار منخفضة لتحويلها وإنتاجها ثم بيعها من جديد في الأسواق المحلية بمبالغ كبيرة ولعل تفاقم الديون في مختلف الدول النامية خير دليل على صحة النظرية، رغم التدفق المستمر والمتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفته خصوصا خلال فترة التسعينات.
* كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم، وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات التي ينقلها العمال إلى الخارج، إذ بين التقرير الذي جاء به البنك الدولي أن تحويلات العمال بلغت 80 بليون دولار في عام 2002 مقابل 60 بليون دولار في عام 1998 [2].

أما النظرة الثانية التي تبنتها المدرسة الحديثة فهي عكس ما جاء به الكلاسيك، فحسب رأيهم، تعمل الشركات متعددة الجنسيات على الزيادة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، كونها تمتلك رأس مال كبير جدا مع القدرة الكبيرة في الحصول على الأموال من خلال كبر مشاريعها وانتشارها في مختلف الدول، وبالتالي فهي قادرة على سد الفجوة بين احتياجات الدولة المضيفة (النامية) من النقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية وبين المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما أن الشركات متعددة الجنسيات في تزايد مستمر ورأس مالها أيضا مما يؤدي بدوره إلى زيادة التدفق المالي.

زد على ذلك حجم المساعدات المالية المقدمة من الدولة الأم للبلدان المضيفة وتنوع المشروع المستثمر فيه قد يؤثران على كمية النقد الأجنبي الداخلة والخارجة، فعلى سبيل المثال، المشروع المشترك تعود أرباحه على الطرفين، أما الاستثمار المملوك بالكامل فجل أرباحه تذهب إلى الدولة الأم عدا الضرائب المفروضة عليه.

كما يمكن القول أن زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي للبلدان النامية يتوقف على العوامل التالية:[3]

* حجم رأس المال في بداية الاستثمار.
* مقدار القروض الممنوحة للشركات المستثمرة من البنوك المحلية.
* مقدار الأرباح المعاد استثمارها.
* حجم المشروع الاستثماري.
* شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري، والذي يبرز أهميته في إعادة استثمار جزء كبير من أرباح المشروعات المملوكة بالكامل.

---

[1] - عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 440.

[2] - بدون مؤلف، **"الاستثمارات الأجنبية وتمويلات العمال يتجاوزان الديون كمصدر لتمويل البلدان النامية"**، منشورة صادرة عن البنك الدولي، 2003 the World Bank، نقلا عن الموقع الالكتروني :http://www.Worldbank.org ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2010/10/30.

[3] - عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص 253.

رابعا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى

يمكن أن نلمس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات عدا ما ذكرناه سابقا، إذ يمكن أن يؤثر على الاستثمار المحلي من خلال ما يلي:

- العمل على تشجيع الاستثمار المحلي من خلال توفير فرص استثمارية للشركات الوطنية بالإضافة إلى العمل على معالجة الاختناقات التي تعترض عملية النمو الاقتصادي والمتمثلة في توفير العملات الأجنبية والبنية الأساسية.
- زيادة صادرات البلدان المضيفة مما يؤدي إلى زيادة المدخرات والاستثمارات المحلية.
- قد يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تجهيز المعدات والآلات والتكنولوجيا التي يصعب تصنيعها محليا أو استيرادها، حيث يعد ضروريا لتكوين رأس المال المحلي للبلدان المضيفة، وفي نفس الوقت هناك في بعض الأحيان صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي قد تدر ربحا وفيرا وسريعا ولكنها في نفس الوقت لا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية توجه مباشرة للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال[1].

كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل الادخار المحلي في الاقتصاديات المضيفة إذ تتسم هذه الأخيرة بتراجع معدلات الادخار من جراء المشاكل المالية التي تعاني منها الدول من جراء عبء الدين الخارجي وما أدت إليه من نقل داخلي للموارد، وبالتوالي يمكن النظر إلى وسائل التمويل الأجنبية باعتبارها تحويل لجزء من مدخرات الدول المستثمرة لتمويل مشروعات الدول النامية المضيفة.

كما أن هناك اثر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستهلاك إذ أن بقيام مشروعاته في البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحقيق رفاهية اقتصادية للمستهلك تتمثل في توافر العديد من السلع الاستهلاكية، التي كانت موجودة في الدول المتقدمة فقط وهذا يؤدي إلى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك وبالتالي سوء تخصيص الموارد وسوء توزيع الدخل، إذ ينشأ نوع من المحاكاة والتقليد، حيث تبدأ الطبقات الاجتماعية الأغنى في سلوك عادات استهلاكية ترفيهية أعلى مقلدة الدول المتقدمة (الأجنبية)، مما يدفع الطبقات والفئات الأقل غنى لتقليدها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخار المحلي[2].

دون أن ننسى الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة وتلوثها*، إذ تعتبر مشكلة تلوث البيئة من المشاكل التي تشغل بال المسؤولين سواء كان ذلك على مستوى الاقتصاد الوطني أو الاقتصاد العالمي، نظرا لما يترتب على هذه المشكلة من آثار ونتائج تضر بالسكان وتحد من درجة التقدم الاقتصادي المرجو[3].

---

[1] - ماجد احمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص- ص 490 – 491.

* **البيئة:** هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها، **والتلوث البيئي:** هو كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية، ولا تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون أن يختل توازنها.

[3] - نفس المرجع السابق، ص 501.

يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا سلبية على البيئة نظرا لعدة أسباب منها:

* تركز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي...الخ، حيث أن هذه الاستثمارات تخضع في دولها لمعايير بيئية مشددة لا تتوافر في البلدان النامية.
* استخدام التكنولوجيا الأكثر حداثة والتي تتطلب أنواع جديدة من الطاقة لتشغيلها، وهذا من شانه أن يزيد من درجة التلوث البيئي.
* عدم التقيد بالمعايير الدولية المتعلقة بالبيئة وإهمالها[1].

إضافة إلى الآثار الاقتصادية يمكن أن نلمس الآثار الاجتماعية والمتمثلة في:[2]

- زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين طبقات المجتمع، إذ أن الفئة التي تعمل في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر تحقق دخلا مرتفعا والفئة المستهلكة لهذا الإنتاج هي أيضا فئة الأغنياء والتي تزداد رفاهيتها أكثر.
- كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل أفكار وآراء وممارسات بعضها مشروع والبعض الآخر غير مشروع، مما يؤدي إلى إفساد أخلاق وعقائد الدول المضيفة للاستثمار الأمر الذي يؤثر سلبا على القيم والتراث والثقافة.

في الأخير يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر سلاح ذو حدين يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية على المستوى الكلي والجزئي، لذا لابد على الدولة المستقطبة له أن تتعامل معه بحذر وبشكل تطغوا فيه الايجابيات على السلبيات، لكي تعم فائدته على الدولة وعلى الفرد بوجه الخصوص.

المبحث الثالث: تحليل حجم وجغرافية الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وعربيا

إن ما يميز البيئة الاقتصادية الدولية اليوم هو عولمة الإنتاج وتجسيدها بأشكال متعددة، خاصة من خلال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة انتشاره كما وكيفا بين مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ولقد مر هذا الاستثمار بفترات زمنية مختلفة.

في هذا المبحث سوف يتم تناول تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم التطورات التي رافقته سواء كان واردا أم صادرا منذ بداية ظهوره أو انتشاره مع التطرق إلى مصادر تدفقاته، والتوزيع القطاعي لهذه التدفقات في العالم ودراسة نصيب الدول العربية منه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بفترات زمنية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية، أثرت في حجمه وطبيعته وهيكله، مع العلم انه من غير الممكن تحديد تاريخ معين لبدء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك

[1] - نفس المرجع السابق ، ص - ص 502 – 504. (بتصرف)
[2] - عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص - ص 102 – 103.

بسبب نقص الإحصائيات المتعلقة بها، حيث انه لم يتم نشر أية دراسة حولها إلا في عام 1929 من طرف الحكومة الأمريكية، وابتداء من عام 1950 أصبحت الحكومة الأمريكية تنشر دراسات ومعطيات عالمية حول الاستثمار الأجنبي، ومع ذلك يرجع تاريخ الازدهار الفعلي لهذا النوع من الاستثمار إلى بداية القرن التاسع عشر، فلقد مهد اتساع التجارة الطريق لتدفقه خارج أوروبا وكانت تقوم به شركات تابعة للدول الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة[1].

وعموما يمكن إيجاز المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أولا : مرحلة ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر (السيادة الأوروبية) (1800 – 1914)

ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر في مهده الأول على يد الفينيقيين، الذين فكروا في إقامة نشاطات استثمارية في أماكن بعيدة عن محل إقامتهم، ومع الاكتشافات الجغرافية والتوسع الأوروبي في أواخر القرنيين 15 و16م برزت قوة رأس المال التجاري وهيمنته، فظهرت استثمارات خارج أوروبا عن طريق شركاتها الاستثمارية[2].

تميزت هذه الفترة بانعدام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة التي سادت آنذاك، وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بواسطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها[3].

ومع نمو الثورة الصناعية في غرب أوروبا حدث نمو لتدفقات الاستثمار الأجنبي من الدول الصناعية الرأسمالية (دول المركز) إلى المستعمرات (دول المحيط)، خاصة بريطانيا التي هيمنت على الاقتصاد الدولي وفرض نظامها للنقد القائم على قاعدة الذهب، فقد طبقت بريطانيا سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة، هذه السياسة التي أدت إلى عدم التكافؤ في مراحل النمو بين الدول الرأسمالية والدول التابعة لها، ولقد اتجهت هذه الاستثمارات إلى التركز في مجال إنتاج المواد الخام الزراعية والمنجمية، كما تركز بعضها في مجال النقد والبنوك والتأمين والموانئ وتوليد الطاقة [4].

وقبل الحرب العالمية الأولى تركزت الحركات الدولية لرؤوس الأموال في عدد صغير من الدول (بريطانيا، فرنسا وألمانيا)، فبريطانيا التي عرفت قيام الثورة الصناعية تمكنت من تعظيم حصتها من التجارة والاستثمارات الدولية، أما فرنسا فقد استثمرت أموالها في الخارج وقامت بإقراض كل من روسيا والإمبراطورية العثمانية، كما وجهت ألمانيا استثماراتها نحو أمريكا الجنوبية، وبلغت حصة هذه البلدان من الاستثمارات الأجنبية في عام 1900 كما يلي: بريطانيا 11.1 مليار دولار، فرنسا 5.6 مليار دولار وألمانيا 3.4 مليار دولار[5].

وعموما فلقد تميز الاستثمار الدولي في هذه الفترة بملائمة الظروف السياسية والاقتصادية ومساهمتها في تدفق الاستثمار المباشر، مع ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسهولة تحويل العملات، إضافة إلى ظهور السياسات التوسعية الاستعمارية الأوروبية وانتشارها مما أدى إلى استغلال المواد الأولية وزيادة الفرص الاستثمارية في

[1] - جيل برتان، مرجع سبق ذكره، ص11.
[2] - محمد نجاري، **"من اجل نظام اقتصادي جديد"**، ترجمة جمال موسى وبن عامر الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 42.
[3] - علي عبد الفتاح أبو شرار، **"الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات-"** دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص- ص 224 – 225.
[4] - نشأت عبد العال، مرجع سبق ذكره ، ص 210.
[5] - شلغوم، عميروش محند ، مرجع سبق ذكره ، ص28.

المستعمرات، وانخفاض الأخطار المصاحبة لتدفقات الاستثمار المباشر، حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة، كما أن الاتجاه الأساسي له كان من الدول الرأسمالية إلى المستعمرات لذلك تميز بالطابع الاستعماري واعتبر وسيلة للنهب وتكريس التبعية، وأخيرا التركيز على قطاع المواد الأولية، مما أدى نشوء نوع من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

وكانت بريطانيا هي الدولة الرئيسية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكونها الدولة الأكثر تطورا في هذه الفترة، حيث شكلت استثماراتها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين 45.5%، وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية بـــ18.5% وفرنسا بـــــ12%، ثم ألمانيا بـــــ10.5%، بحكم أنهما الدولتان الأكثر تطورا بعد انجلترا آنذاك، أما التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر فكان للقطاع الأولي 55%، الهياكل القاعدية 20%، القطاع الصناعي 15% و10% لقطاع الخدمات[1].

ثانيا: مرحلة تراجع أوروبا (1915 – 1944)

تميزت هذه الفترة بتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى وذلك نتيجة لظروف الحرب وعدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي وانهيار قاعدة الذهب، مما دفع العديد من الدول المتضررة من الحرب لتصفية استثماراتها في بعض المستعمرات، كما كرست الشركات النفطية العملاقة جهودها في مجال الثروات النفطية والمرافق التي تخدم هذه الاستثمارات، مثل بناء السكك الحديدية والطرق والموانئ وغيرها من المرافق العامة، كما يلاحظ في هذه الفترة تراجع المملكة المتحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر وبروز الولايات المتحدة الأمريكية[2].

لقد أدى قيام الحرب العالمية الأولى إلى تراجع حجم ومعدل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية – أزمة 1929 – (الكساد العظيم) وما صاحبها من ارتفاع في مستوى البطالة والتضخم إضافة إلى أزمات الطاقة وأزمات النظام النقدي الدولي.

على هذا الأساس يمكن أن نقول أن هذه الفترة تميزت بـــــــــ:

* تراجع كبير في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في الدول الأوربية وبروز الولايات المتحدة الأمريكية.
* التركيز والاتجاه نحو القطاع البترولي والصناعات التحويلية.
* انهيار قاعدة الذهب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى وما خلفته من آثار.

كما شهدت هذه الفترة تنامي قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد حصتها من المخزون العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انتقلت من 18.5% خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى إلى 27.7% عام 1938[3].

---

[1] -Ridha Gouia, "**Un Siècle d'IDE dans le Monde**", Colloque sur les investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, université Tunis III, Economica, 1998, p 21.

[2] - علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 225.

[3] - Ridha Gouia, Op.Cit, p 20.

ثالثا: مرحلة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر – السيادة الأمريكية – (1945 – 1982)

اتصفت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتوسع وازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر وبالأخص بعد منتصف الخمسينات مع ازدهار التجارة الخارجية، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من الدول النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية[1].

غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة لم يكن حرا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، إذ امتد مفعولها لسنوات لاحقة[2].

لقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من حالة الدول الأوروبية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهارة وعاجزة عن تجسيد استثمارات خارجية، فبدأت تشرع في تجسيد إستراتيجية لتدعيم المبادئ الرأسمالية في العالم لمواجهة توسع المعسكر الشرقي، وكان ذلك بعدة وسائل منها تأسيس نظام اقتصادي دولي بعد قرارات مؤتمر بريتون وودز * (Bretton Woods) في عام 1944 [3]، هذه الاتفاقية التي أفرزت قابلية التحويل بين العملات الوطنية لدول مختلفة، فلقد كان إجراءا عمليا لتسهيل وتسوية المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميزان الحساب الجاري، وليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وظلت القيود على تحركات رؤوس الأموال الدولية قوية عمليا في بعض الدول الصناعية حتى الثمانينات من القرن الماضي، بالإضافة إلى الحواجز التي فرضتها الدول النامية حديثة الاستقلال على الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ اعتبرته انتقاصا من استقلالها السياسي والاقتصادي، فاتجهت إلى وضع وفرض القيود على هذه الاستثمارات وفضلت عليها القروض المصرفية، لأنها تعتبرها اقل تكلفة من الاستثمار المباشر وبانطفائها تزول أعباؤها الخارجية[4].

هذا وقد زاد حجم صادرات الولايات الأمريكية المتحدة لرؤوس الأموال بوتيرة متسارعة، ويتضح ذلك من خلال ارتفاع عدد فروع الشركات الأمريكية المستثمرة في الخارج من 1000 مؤسسة سنة 1950 إلى 1900مؤسسة سنة 1959 و 3700 مؤسسة سنة 1970[5].

وفي منتصف السبعينات احتلت القروض الخارجية مركز الصدارة ولأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط عام 1973 وتراكم العوائد النفطية للدول المصدرة للنفط والتي قامت بإيداعها في المصارف الأجنبية، مما دفع هذه المصارف لإقراضها إلى دول وهيئات خارجية تشكو من عجز في موازين

---

[1] - هيل عجمي جميل، **"الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية - الحجم والاتجاه والمستقبل -"**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 32، ص 13.

[2] - على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 225.

[*] تجدر الإشارة إلى أن أهم ما جاء في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو إنشاء ثلاث منضمات دولية جاءت ضمن اتفاقية بريتون وودز وهي اتفاقية التجارة والتعريفة الجمركية ***General Agreement of Tariff and Trade*** والمعروفة باسم GATT والتي عرفت فيما بعد بمنظمة التجارة العالمية Organisation Mondiale du Commerce (OMC)، وصندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، ولقد اعتبرت هذه المؤسسات من أهم المؤسسات الدولية التي أنشأت لتساعد في حل المشكلات الاقتصادية خاصة الكبرى منها.

[3] - شلغوم، عميروش محند، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[4] - هيل عجمي جميل، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[5] - Ridha Gouia, Op.Cit, pp 21-23.

المدفوعات، واستمرت الأمور على هذا الحال إلى أن عجزت بعض الدول المدينة من تسديد الديون المستحقة عليها، مما أدى إلى نشوء أزمة المديونية لعام 1982 [1].

في الأخير يمكن استخلاص أهم التطورات التي شهدتها هذه المرحلة كالأتي:

* سيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مشروع مارشال، والذي يهدف إلى إعادة إعمار الدول المتضررة من الحرب وبناء قدراتها الاقتصادية.
* تركز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو قطاع الصناعة البترولية والصناعات التحويلية.
* إحداث التغيير على مستوى اقتصاديات الدول من خلال اتفاقية بريتون وودز وإقامة السوق الأوروبية المشتركة.
* التخوف من الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد على القروض الخارجية مما أدى إلى إحداث أزمة نتيجة عجز اغلب الدول عن تسديد الديون المستحقة.

رابعا: مرحلة اتساع دائرة التدويل – مرحلة ما بعد أزمة المديونية –

في هذه الفترة حدث منعطفان رئيسيان في مجال تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر وهما: المنعطف الأول وهو التحول من الاستثمار الرسمي إلى الاستثمار الخاص، أما المنعطف الثاني فهو التحول من القروض المصرفية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر[2]، ليصبح هذا الأخير من الدعائم الأساسية للمنافسة الدولية، فقد عرفت اغلب الدول الصناعية نموا كبيرا لهذه الظاهرة بدءا من 1985.

بصورة عامة يمكن اعتبار أن هذه المرحلة بدأت عام 1982 عند إعلان دولة المكسيك عدم التزامها بسداد الديون المستحقة عليها، إذ أصيبت البنوك التجارية بالصدمة الكبيرة والتي كان من آثارها انخفاض حجم القروض التجارية، وانطبق الأمر كذلك على المنح والمساعدات الرسمية، كما أصبحت القروض الخارجية تخضع بشقيها الخاص والرسمي إلى شهادة صندوق النقد الدولي لضمان حق السداد[3].

كما تجدر الإشارة انه بعد أزمة المديونية انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب هبوط وانخفاض أسعار المواد الأولية، الكساد الاقتصادي في البلدان الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، فضلا عن مشاكلها الداخلية وعجز موازين المدفوعات لأغلب دول العالم.

في خضم أزمة المديونية العالمية وصعوبة الحصول على القروض والمنح والمساعدات الأجنبية، تبنت اغلب الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، وتبني برامج الخصخصة من اجل خلق وتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي بكل أنواعه، كما ساعد التقدم التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والإحصائيات وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة في الوقت المناسب.

---

[1] - على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 226.

[3]- يحيى سعيدي، **"تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، غير منشورة، السنة الجامعية 2006 – 2007 ، ص 72.

كما اتسمت هذه الفترة بالزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم، وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية، حيث انخفض معدل الادخار العالمي من 23.2 % خلال الفترة 1974 – 1985 إلى نحو 21.2 % خلال الفترة 1986 – 1997، ثم واصل في الانخفاض ليصل إلى 19% عام 2002، أضف إلى ذلك توقف العديد من الدول النامية (كالأرجنتين، البرازيل، الفيليبين والمكسيك) عن دفع أعباء ديونها واتجاهها إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة، لتتراوح النسبة التي تضمنها هذا البرنامج ما بين 20 % إلى 80 % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

كما عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نموا متسارعا وقويا، إذ انتقل من 50 مليار دولار سنة 1990 ليصل إلى 744.33 مليار دولار أمريكي سنة 2004[1]، وواصل الارتفاع ليسجل ما قيمته 1563.75 مليار دولار أمريكي سنة 2011، لكنه سجل انخفاض متواصل لغاية 2014 مسجلا قيمة 1228.26 مليار دولار.

المطلب الثاني: الاتجاهات المعاصرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

لقد استحوذ الاستثمار الأجنبي المباشر على اهتمام معظم دول العالم، وذلك نظرا للأهمية التي تعود على كلا الطرفين، إذ غدت مضيفة ومستضافة في نفس الوقت، وأيضا باعتباره احد أهم مؤشرات الحقبة الثالثة للعولمة التي بدأت عام 1980 [2]، علما أن التدفق الاستثماري عرف تذبذبا كبيرا واردا كان أو صادرا،كما أن نصيب القطاعات التي تتم فيها هذه العملية في تغير مستمر، تماشيا مع متطلبات التنمية وأيضا حسب تغير الظروف الزمانية والمكانية كما سنرى فيما بعد.

أولا: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم

لقد كانت عوامل الجذب والطرد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الماضي تتحدد بامتلاك الموارد الطبيعية أو الأسواق المحلية الكبيرة، ولكن مع التحول نحو الإنتاج والتجارة أصبحت القدرة على المنافسة كموقع للاستثمار العامل الرئيس والمحدد لجذب الاستثمارات، وقد أدت التوجهات الأخيرة إلى حدوث طفرة هائلة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) 2015، فقد تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% في عام 2014 إلى 1.23 تريليون دولار وذلك كنتيجة لتواصل هشاشة الاقتصاد العالمي، إضافة إلى تصفية بعض الاستثمارات وحالة القلق وعدم اليقين المسيطرة على قرار المستثمرين بسبب تنامي المخاطر الجيوسياسية[3]، في حين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاديات النامية إلى نحو 681 مليار دولار، وهو ما يمثل 55.5% من التدفقات العالمية، ويعزى ذلك بالأساس إلى نمو التدفقات إلى الدول النامية

[1] - تقرير الاستثمار العالمي 2005، "الشركات عبر الوطنية والبحث والتطوير"، ص 10.
[2] - Denis Tersen / Jean-Luc Bricout, "**l'investissement international**", Edition Armond Colin 1995, p 29.
[3] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 70.

الآسيوية * التي لا تزال تحظى بأعلى حصة، حيث نمت بنسبة 9% بما يعادل 456 مليار دولار أي أكثر من ثلثي مجموع التدفقات الواردة إلى الدول النامية، مقابل تراجع التدفقات في كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فيما تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 499 مليار دولار بتراجع واضح بلغت نسبته 28.4% عن عام 2013، كما تراجعت التدفقات بشكل حاد إلى الدول المتحولة بنسبة 52% لتصل إلى 48 مليار دولار خلال العام 2014، بسبب تراجع مكانة الاتحاد الروسي من المرتبة الخامسة إلى المرتبة السادسة من حيث اكبر البلدان المتلقية لهذه التدفقات[1].

في حين سجل ارتفاع متواصل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال سنة 2011 حيث بلغت 1524.42 مليار دولار مقارنة بنحو 1309 مليار دولار عام 2010 أي ارتفاع بمعدل 16.46% رغم التداعيات السلبية الضخمة للازمة المتصاعدة في منطقة اليورو وتبعات زلزال اليابان في مارس 2011، بينما عرفت سنة 2009 انخفاضا ملحوظا إذ سجلت قيمة 1197.82 مليار دولار مقارنة بـــــــ 1790.71 مليار دولار عام 2008، وهو ما يعادل انخفاض بنسبة 33.11% وهذا من جراء تداعيات الأزمة العالمية وعلى رأسها تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في جميع دول العالم والاضطراب المالي وما صاحبه من أجواء عدم اليقين وأزمات السيولة في أسواق والقروض في كثير من الدول لاسيما المتقدمة منها، مما جعل العديد من الشركات اللجوء إلى الاستغناء عن عدد من العمال وتخفيف طاقتها الإنتاجية وإنفاقها الاستثماري، الأمر الذي انعكس سلبا على أنشطة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود التي أخذت تتباطأ بشكل ملحوظ وتأجيل قرارات الاستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لانخفاض مستوى الأرباح الناجمة عن تراجع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية[2]، كما نلاحظ أن هذه التدفقات تتميز بالاختلال والتباين ما بين الدول النامية والدول المتقدمة والدول المارة بمرحلة انتقالية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

* حدثت زيادة في التدفقات الواردة إلى دول آسيا باستثناء غرب آسيا حيث انخفضت التدفقات الداخلة للعام السادس على التوالي، وهو ما يرجع جزئياً إلى حدوث مزيد من التدهور في الوضع الأمني بالمنطقة

[1]- لمزيد من المعلومات حول ترتيب الدول من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها انظر تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر 2015 (الاونكتاد)، ص 03.

[2]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، ص 08.

الشكل رقم (01 – 03): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم خلال الفترة (2000 – 2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

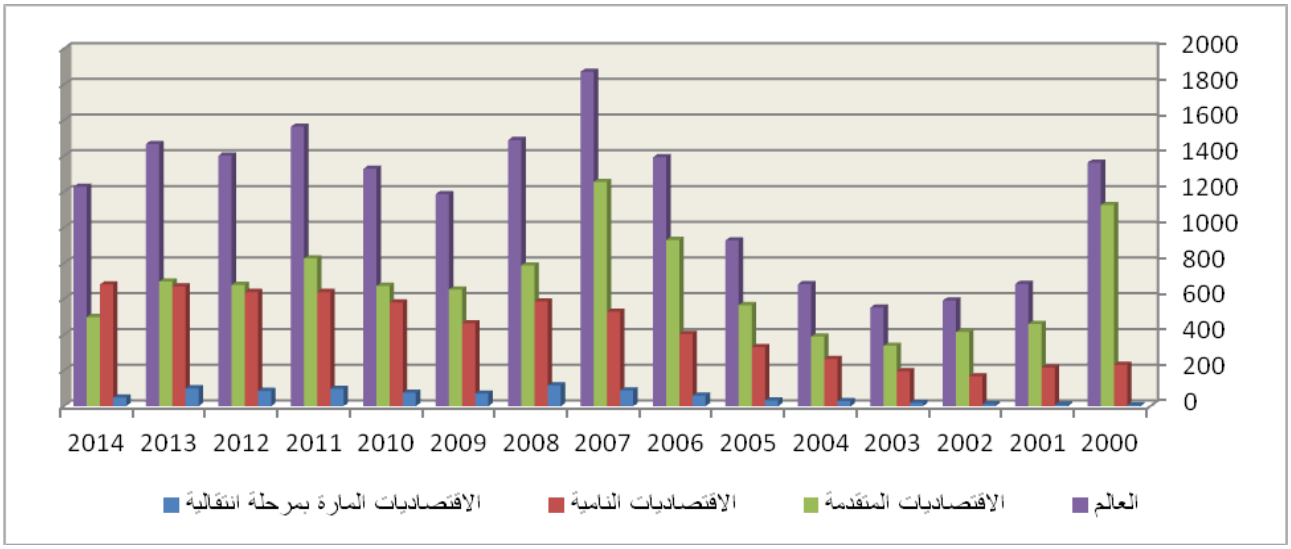

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات لتقارير مختلفة للاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن **الدول المتقدمة** تسيطر على اكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم لأنه تتوفر على المناخ الاستثماري الملائم من استقرار سياسي واقتصادي وحتى اجتماعي بكل أبعاده، إضافة إلى التكنولوجيا المتطورة باعتبارها المخترع لها، هذا ورغم الانخفاض المسجل في التدفقات لثلاث سنوات متتالية، إذ انخفضت التدفقات إلى هذه المجموعة بنسبة 28% سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013 مسجلة قيمة 499 مليار دولار وهو أدنى مستوى لها منذ سنة 2004، وذلك راجع لحالات سحب الاستثمار الكبيرة الحجم من الولايات المتحدة، في حين أن هذه التدفقات سجلت ارتفاعا بنسبة 20.9% لتبلغ 747.86 مليار دولار لعام 2011 مقابل 618.59 مليار دولار في 2010، ويعزى هذا الارتفاع في زيادة عدد عمليات الاندماج والتملك خاصة بالنسبة للدول الأوروبية، كما نلاحظ أن هناك تطور مستمر قبل عام 2008، حيث زادت هذه التدفقات من نحو 376.81 مليار دولار عام 2003 إلى حوالي 1310.43 مليار دولار عام 2007، ثم ما لبثت أن عرف انخفاضا في حجم التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة لعام 2008 إذ تأثرت بصورة واضحة حيث تراجعت بنسبة 22.2% مقارنة بمستواها المحقق في عام 2007 لتبلغ نحو 1019.65 مليار دولار وبحصة 56.9% لسنة 2008 من إجمالي التدفقات العالمية، ليشتد بعدها الانخفاض في سنة 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ 40.5%، وتعتبر هذه السنة من أسوء الفترات الاقتصادية منذ الكساد العظيم في الثلاثينات من القرن الماضي، حيث تعاظمت التأثيرات السلبية للازمة المالية والاقتصادية العالمية على كافة جوانب النظام المالي مما أدى إلى مرور الاقتصاد العالمي بمرحلة الركود والتباطؤ الحاد في النمو، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها بنسبة 21% خلال عام 2011، لتصل إلى 748 مليار دولار مقارنة ب 618 مليار دولار عام 2010.

نفس الشيء لوحظ بالنسبة **للدول النامية** حيث عرفت زيادة مستمرة في التدفقات الواردة خلال الفترة (2000 – 2014)، رغم أنها انخفضت تدريجيا من سنة 2000 حتى 2003 متأثرة بأحداث 11 سبتمبر 2001، لكن سرعان ما استرد عافيته ابتداء من سنة 2004، ليواصل الارتفاع إلى غاية 2009، ثم انخفض بعده بمعدل 20.12 %، وذلك من جراء تداعيات الأزمة العالمية، إذ لم تتأثر مثل الدول المتقدمة قبل هذه السنة وذلك لأنها بدأت في الدول المتقدمة في أواخر سنة 2007 و لم تكن انتقلت إلى الدول النامية والمارة بمرحلة انتقالية بأكملها إلا بنهاية 2008، مما مكنها من الحفاظ على قدرتها على جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 13.18% خلال عام 2008 لتبلغ 650.02 مليار دولار مقابل 574.31 مليار دولار عام 2007 وبحصة بلغت 36.3%، مقابل 29.07% من إجمالي التدفقات العالمية، كما أنها ارتفعت بنسبة 11% لتبلغ قيمة 684 مليار دولار ويعزى ذلك إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى آسيا (باستثناء غرب آسيا) بنسبة 11% لتصل إلى 344 مليار دولار مقارنة مع 309 مليار العام السابق، كما شهدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ارتفاعا في التدفقات الواردة بنسبة 15.8% إلى 217 مليار دولار، مقارنة ب 187 مليار دولار العام 2010، وذلك على الرغم من انخفاض عمليات الاندماج والتملك بنسبة 31%، وفي سنة 2014 تمكنت وللمرة الأولى من تجاوز مجموعة الدول المتقدمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فيما عرفت **الدول المارة بمرحلة انتقالية** نموا متسارعا وإن كانت الحصة صغيرة نوعا ما، وهي الأخرى لم تتأثر إلا في سنة 2009 إذ عرفت انخفاضا بنسبة 40.2 % ثم عاودت الارتفاع خلال سنتي 2010 و2011 بقيمة 73.75 مليار دولار و92.16 مليار دولار على التوالي ويعزى هذا الارتفاع إلى عدد من صفقات الاندماج والتملك مع روسيا في قطاع الطاقة، في حين سجل انخفاض بنسبة 52% إلى 48 مليار دولار سنة 2014 مقارنة مع سنة 2013، إذ أدى النزاع الإقليمي، مصحوبا بانخفاض أسعار النفط وبتوقيع هذه الدول لجزاءات دولية إلى الإضرار بآفاق النمو الاقتصادي والى تقليص اهتمام المستثمرين بالمنطقة.

والملفت للانتباه أن حصة الدول المتقدمة في تناقص مستمر في حين تتزايد حصة مجموعة الدول النامية والدول المارة بمرحلة انتقالية، إذ استقطبتا حوالي نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي منذ سنة 2011، ويعزى هذا الارتفاع في التدفقات الواردة إلى الدول النامية في آسيا (باستثناء غرب آسيا)، كما شهدت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي ارتفاعا هي الأخرى، وعرفت الاقتصاديات المارة بمرحلة انتقالية هي الأخرى نموا قويا بسبب تزايد صفقات عمليات الاندماج.

ثانيا: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم

يتضح من الشكل الموالي والذي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، وحسب التوزيع الجغرافي له في العالم للفترة (2000- 2014) التزايد المستمر في التدفقات الصادرة، فحسب تقديرات الاونكتاد كان المتوسط السنوي للاستثمار العالمي المباشر 328.43 مليار دولار في الفترة (92 – 97) ثم ارتفع إلى 1001.47 مليار دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (98 – 2000) أي بمعدل نمو يعادل 204.93%، في حين انخفضت هذه التدفقات

بعدها لتسجل 693.14 مليار دولار كمتوسط سنوي للفترة (2001- 2004) أي بمعدل انخفاض قدره 30.79% مقارنة بالفترة السابقة، وذلك نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001، ثم عاود الانتعاش تدريجيا، إذ سجلت التدفقات الخارجة قيمة 2198.02 مليار دولار عام 2007، لكنها انخفضت مجددا من جراء الأزمة المالية العالمية التي مست كل القطاعات، ابتداء من عام 2008 وحتى 2009، إذ بلغت قيمتها 1969.34 و1175.11 مليار دولار على الترتيب، إلا أنها عرفت تحسنا في عام 2010 و2011 لتسجل ما قيمته 1451.37 و1694.40 مليار دولار على التوالي، أي بمعدل زيادة بلغ 23.51%، 44.19% على الترتيب مقارنة بما كانت عليه في سنة 2009، مع العلم أن هذه النسب في تغير مستمر، حيث أن حصة الدول المتقدمة في تناقص في حين تزداد حصة الدول النامية مع بقاء السيادة والسيطرة طبعا للدول المتقدمة، إذ انه في الفترة (1992 – 1997) كانت حصة الدول المتقدمة 84.1% و15.5% بالنسبة للدول النامية أما الدول المارة بمرحلة انتقالية فلم تحظى إلا بـــــــ 0.4 % من إجمالي التدفقات الخارجة.

في حين ارتفعت التدفقات الصادرة خلال عام 2014 بنسبة 3.7% لتبلغ 1354 مليار دولار، علما بأن 61 %من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة، فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 34% والدول المتحولة بنسبة 5%، حيث حلت 9 دول نامية ومتحولة ضمن أكبر 20 اقتصادا مستثمراً في العالم في عام 2014 [1].

الشكل رقم (01 – 04): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من العالم خلال الفترة (2000 – 2014)

الوحدة: مليار دور أمريكي

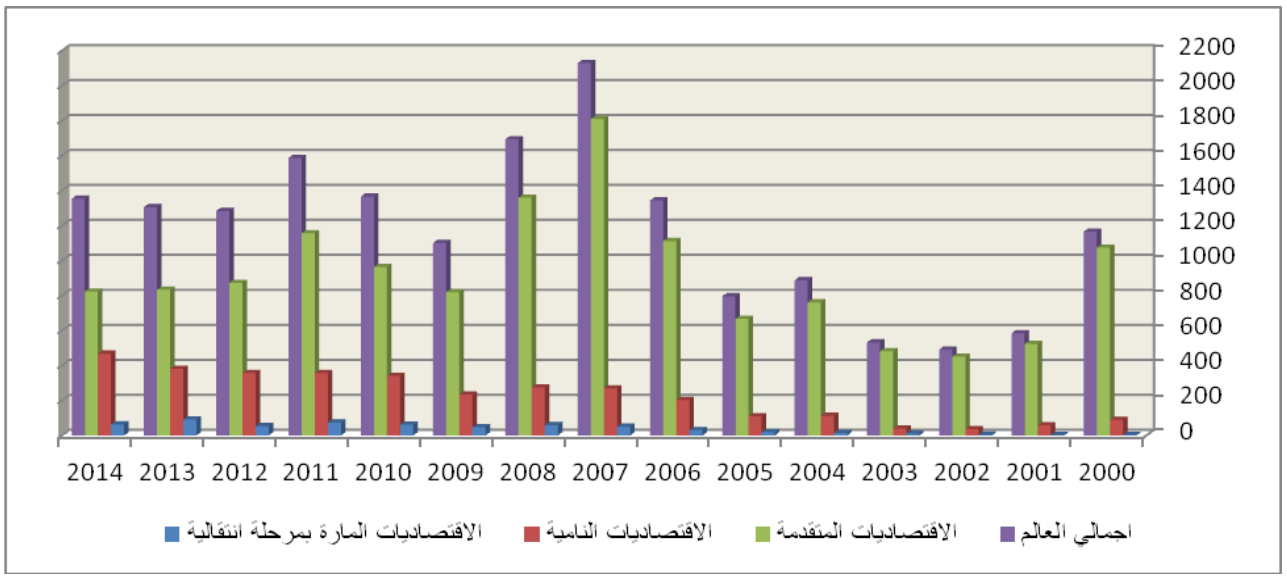

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات لتقارير مختلفة للاستثمار العالمي الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)

من الشكل أعلاه نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر القادم (الخارج) من الدول المتقدمة ارتفع بحدة عام 2011 بنسبة 25% ليصل إلى 1237.51 مليار دولار وذلك راجع لمساهمة التكتلات الاستثمارية الرئيسية الثلاثة

[1]- الاونكتاد، الأمم المتحدة، **"تقرير الاستثمار العالمي 2015"**، مؤتمر للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2015، متاح على الموقع الالكتروني: www.unctad.org/fdistatistics، تم الاطلاع عليه بتاريخ 20 / 02 / 2016.

للاقتصاد المتقدم (الاتحاد الأوروبي، أمريكا الشمالية واليابان) في هذه الزيادة مع أن العوامل الرئيسية الدافعة اختلفت في كل واحدة منها، إذ شكل المستوى القياسي من العائدات التي أعيد استثمارها 82% من إجمالي التدفقات الصادرة والناتج جزئيا عن ازدياد الحيازات النقدية الأجنبية للشركات عبر الوطنية الدافع للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فهو راجع لعمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، كما حسن ارتفاع قيمة الين القوة الشرائية للشركات متعددة الجنسيات لليابان [1].

والجدير بالذكر أن الأزمة العالمية 2008 غيرت ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عرف ترتيب الدول المصدرة لهذه الاستثمارات تغيرات جوهرية بفعل الأزمة، لتفقد المملكة المتحدة مرتبتها الأولى بين الدول الأوروبية المصدرة والمتلقية للاستثمارات الأجنبية لصالح فرنسا وألمانيا، كما حسنت اليابان مرتبتها كبلد مصدر له.

هذا وسجل ارتفاع المبالغ الموجهة إلى الاقتصاديات النامية والانتقالية معا ارتفاعا ليبلغ 3.55%، 17.2% على التوالي في سنة 2008 مقارنة مع 2007، في حين انخفضت التدفقات الخارجية من الدول المتقدمة بنسبة 13.6%، وواصل الانخفاض في 2009 نتيجة لتداعيات الأزمة، ولكنها انتعشت في 2010 لتسجل 400.14 مليار دولار أي بما يعادل 27.6% من إجمالي التدفقات الصادرة عن العالم، لكنه في سنة 2011 عرف الاستثمار الخارج من البلدان النامية هبوطا بنسبة 4% ليصل إلى 383.75 مليار دولار، كما أن حصتها انخفضت في هذه السنة لتأخذ 22.7% من التدفقات العالمية الصادرة.

يتضح مما سبق أن الأزمة العالمية التي أصابت النظام الرأسمالي والدول المتقدمة على وجه الخصوص دفعت برؤوس الأموال للبحث عن مناطق جديدة لتحقيق أفضل المكاسب وهو ما وجدته في الدول النامية.

ثالثا: تطور حجم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية

لقد حازت عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود أهمية بالغة، لاسيما تلك التي شاركت فيها شركات من البلدان المتقدمة، إذ يعود لها الفضل الكبير في اغلب الزيادات التي سجلت في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي في تزايد مستمر إذ أشارت الإحصائيات أن قيمة هذه العمليات قبل التسعينات بلغت حوالي 100 مليون دولار سنة 1978، كما مثلت حوالي 3% من الناتج العالمي عام 1980 [2]، أما الجدول أدناه فيبين أن قيمة تلك العمليات في ارتفاع مستمر ومتزايد نسبيا، إذ بعد عامين متتاليين من الانخفاض انتعش في سنة 2014 نشاط عمليات الاندماج والتملك، حيث ارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 28% لتصل إلى 399 مليار دولار، وذلك بفعل توافر القروض الرخيصة بالاقتران بوجود احتياطيات نقدية كبيرة لدى الشركات المتعددة الجنسية وكان من بين العوامل المحرّكة الهامة الضغوط التنافسية من أجل إيجاد جيوب جديدة للنمو، والحاجة إلى خفض التكاليف عن طريق تحقيق تضافر الطاقات واقتصاديات الحجم، كما أن عودة ظهور الصفقات الكبيرة يعد عاملاً رئيسياً في الزيادة التي تحقّقت في نشاط الصفقات العابرة للحدود، ففي عام 2014، فإن عدد ما قامت به هذه الشركات من عمليات استحواذ تزيد

[1] - تقرير الاستثمار العالمي، الأمم المتحدة 2012، ص 6 – 7، متاح على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني: www.unctad.org/fdistatistics ، تم الاطلاع عليه يوم 2014/03/12.

[2] - عبد السلام أبو قحف، **"سياسات واستراتيجيات الأعمال"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص - ص 397 – 398.

قيمة كل منها عن 1مليار دولار قد قفز إلى 223 عملية بالمقارنة مع 168 عملية في عام 2013 [1]، أما سنة 2011 فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 52.9 % بقيمة قدرها 555.17 مليار دولار أمريكي مقابل 344,03 مليار دولار عام 2010، ويعزى هذا الارتفاع بصفة رئيسية إلى التعافي من فترة الكساد الناجمة عن التأثيرات السلبية للازمة العالمية، إضافة إلى اعتماد العديد من الدول إلى تنفيذ تغييرات ايجابية في السياسات الرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار وتركيز العمليات في أهم القطاعات كما هو الشأن لروسيا التي ركزت على قطاع الطاقة، إضافة إلى ارتفاع عدد الصفقات الكبرى (التي تزيد قيمتها عن ثلاث مليارات دولار) إلى 62 صفقة في عام 2011 مقابل 44 صفقة في عام 2010، وهذا ما يعكس القيمة المتنامية للأصول في أسواق الأوراق المالية والقدرة المالية المتزايدة للمشترين على تنفيذ مثل هذه العمليات، لكنه سرعان ما عاود الانخفاض سنة 2012 بمعدل 44.5 %.

الجدول رقم (01 –05): تطور قيمة عمليات الاندماج والتملك ومدى مساهمتها في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2005 – 2014)

الوحدة: مليار دولار ونسب مئوية

السنة / البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود	462.25	625.32	1022.73	617.65	287.62	347.09	553.44	328.22	312.51	398.90
% عمليات الاندماج والتملك من التدفقات الواردة	49.84	44.88	54.64	41.46	24.24	26.13	35.39	23.40	21.30	32.48
% عمليات الاندماج والتملك من التدفقات الصادرة	58.08	46.51	48.02	36.46	26.12	25.41	34.86	25.57	23.93	29.46

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

* 2005-2007: تقارير الاستثمار العالمي (الاونكتاد) 2012 ص– ص 169 – 177، 2013 ص 221.

* 2008-2014: United Nations Conference on Trade And Development (UNCTAD), World Investment Report 2015, “reforming international investment governance”, New York and Geneva, 2015, p244.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود من 462.25 مليار دولار عام 2005 إلى 1022.73 مليار دولار عام 2007، إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2008 – 2009) حيث بلغت في المتوسط 478.14 مليار دولار جراء الأزمة العالمية وتداعياتها، وقد سجلت سنة 2009 اقل قيمة لهذه العمليات، إذ انخفضت بمعدل 64.5 % مقارنة بمتوسط العمليات المحققة خلال الفترة (2005-2007)، وهذا الركود كان مسؤولا عن معظم الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه السنة، حيث تقلص عدد عمليات الاندماج في الخارج بنسبة 34% (65% من حيث القيمة) بالمقارنة مع انخفاض بنسبة 15 % في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة، وهو ما يؤكد أن عمليات الاندماج والتملك تتسم بحساسية

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، ص 72.

اكبر إزاء الأوضاع المالية بالمقارنة مع مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة[1]، ثم تعافت هذه العمليات إلا أنها انخفضت سنة 2012 بمعدل 44.5% مقارنة مع 2011.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لعمليات الاندماج والتملك كبائع في العالم، فقد كان قطاع الخدمات هو المستفيد الأكبر خلال الفترة (2005-2014)، ماعدا سنة 2008 إذ احتل قطاع التصنيع المرتبة الأولى وقطاع الخدمات المرتبة الثانية، متأثرا بحالة عدم اليقين الشديد التي أحاطت بكل الاقتصاد العالمي الناجمة عن الأزمة المالية التي بدأت في أوت 2007 مع انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية والذي ازداد عنفا خلال النصف الثاني من 2008 بدخولها مرحلة الاضطرابات العنيفة منذ سبتمبر 2008، وبات تأثيرها ملموسا في كافة أجزاء النظام المالي العالمي وكافة الأسواق مما أدى بالعديد من الشركات إلى اللجوء إلى الاستغناء عن عدد من العمال وتخفيض طاقاتها الإنتاجية وإنفاقها الاستثماري، لكن نلاحظ أن قطاع الخدمات لم تتأثر رتبته وبقي متمسكا بالمرتبة الأولى كمشتري، ثم يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة وفي الأخير القطاع الأساسي (الأولي).

كما نلاحظ من الشكل أدناه انخفاض عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود على امتداد جميع القطاعات الثلاثة (الأساسي، التصنيع والخدمات) في سنة 2014 مقارنة بـــــــ 2013، إذ كان القطاع الأساسي (الأولي) هو الأشد تأثرا حيث عرف ارتفاعا لافتا بنسبة 1490.9% في عمليات الاندماج والتملك كمشتري مقارنة بـــــــ 81.1% لقطاع التصنيع وانخفاض بـــــــ2.3% بالنسبة قطاع الخدمات، في حين شكل انخفاض في هذه العمليات كبائع بمعدل 2.07% في القطاع الأساسي وارتفاع بـــــــ 25.3%، 37.2% بالنسبة لقطاع التصنيع وقطاع الخدمات على التوالي، والشكل الموالي يبين توزيع عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود حسب القطاعات كبائع ومشتري خلال سنتي 2013 و2014:

[1] - تقرير الاستثمار العالمي 2009، الأمم المتحدة، ص 03، متاح على شبكة الانترنت على الموقع: www.unctad.org/fdistatistics ، تم الاطلاع عليه يوم: 2014/03/12.

الشكل رقم (01–05): عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود حسب القطاعات لسنتي 2013 – 2014

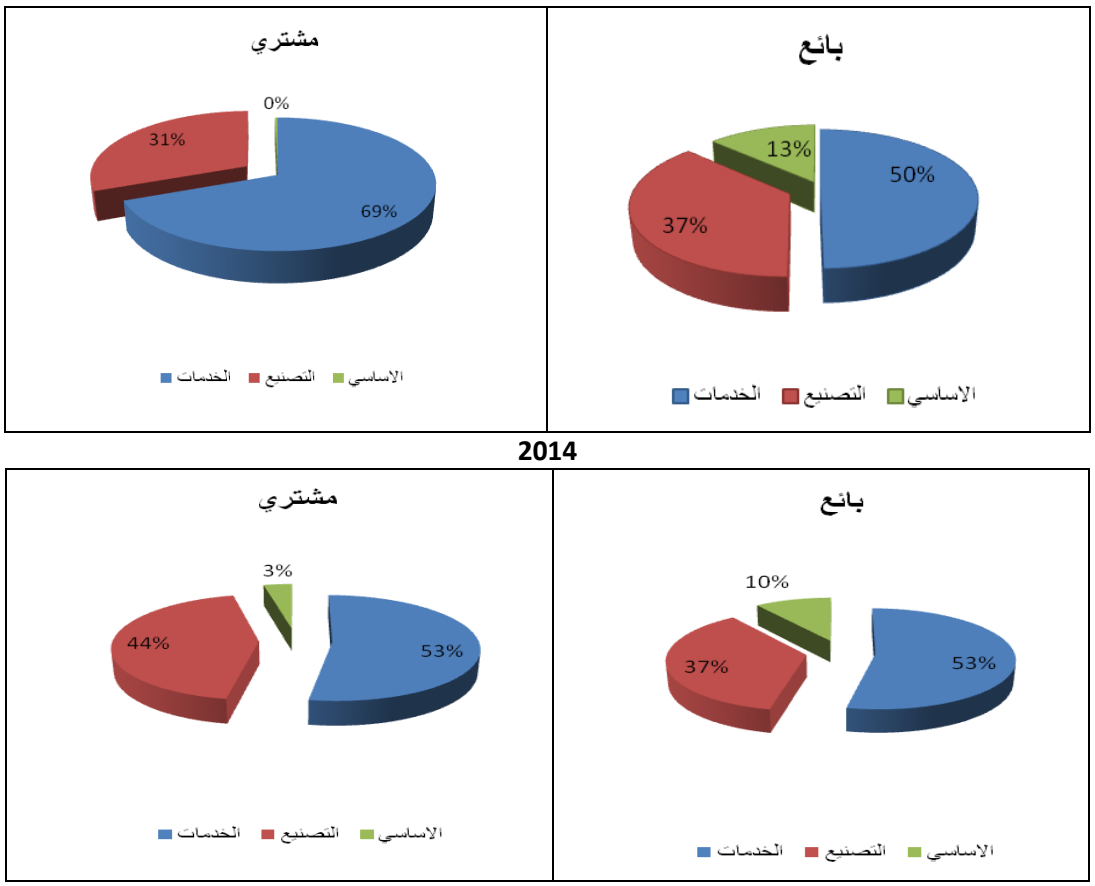

Source: - Unctad, world investment report 2013, «**Global value chains, investment and trade for development**», United Nations, New Yourk and Geneva 2013, p 224.
- Unctad, Report investment 2012, p 185.

رابعا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

يركز الاستثمار الأجنبي المباشر على جميع القطاعات ولكن بنسب متفاوتة، فهو دائما في حالة بحث عن العائد المرتفع بغض النظر عن نوع القطاع، وبالتالي فحصص القطاعات في تغير مستمر عبر الزمن، إذ تركز هذا الاستثمار خلال عقد الستينات من القرن الماضي في قطاع البترول والمواد المنجمية، ثم بدأت الصناعات التحويلية تحتل مكانا بارزا وجاذبا خلال عقد السبعينات، لكن ما لبث أن حدث تحول واضح في هيكل التركيب القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر مع بدية عقد الثمانينات، ويمكن ملاحظة ذلك من اتجاهات استثمار الشركات الأمريكية، البريطانية، اليابانية والألمانية، إذ ازداد الاتجاه نحو تشجيع الاستثمار في قطاع الخدمات أو تلك الفروع الصناعية التي تتسم بكثافة تكنولوجية عالية[1]، وهو ما بقي يميز فترة التسعينات إذ بلغ نصيب هذا القطاع 49 % من التدفقات في هذه الفترة، وقد تركز في القطاع المالي، بنوك التامين، النقل، السياحة، الفندقة...الخ.

[1] - فريد احمد قبلان، مرجع سبق ذكره، ص - ص 81 – 82.

ومع بداية الألفية الجديدة تجاوز نصيب القطاع الخدمي 70% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة و52% في الدول النامية، وكان من الطبيعي أن يتزايد نصيب هذا القطاع من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع تزايد الاتجاه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الأسواق العالمية، وتحرير القطاعات بما فيها الخدمات، وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر في كل قطاعات الإنتاج الثلاثة (الرئيسي، التصنيع والخدمات)، حيث انتعش الاستثمار في قطاع الخدمات في نهاية سنة 2013 (وهي آخر سنة تتوافر بشأنها البيانات حول التوزيع القطاعي للاستثمار المباشر) ليبلغ نصيبه 52% من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، محافظا على نفس النسبة مقارنة بسنة 2012 متفوقا بذلك على قطاع التصنيع الذي نال نسبة (40%)، وفي نفس الوقت أكثر من ست مرات نصيب القطاع الرئيسي (8%) (انظر الجدول أدناه)، وقد حدث تحوّل نسبي في الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم في اتجاه الخدمات، وبالنظر إلى أن نصيب الخدمات يبلغ 70% من القيمة العالمية المضافة، فانه من المحتمل أن يزداد ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات من الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلا ويعزى هذا الارتفاع المتتالي في نصيب الخدمات إلى: التحرير المتزايد في هذا القطاع في الاقتصاديات المضيفة، والتطورات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تجعل منه أكثر قابلية للتداول [1].

أما في عام 2011 فقد استحوذ قطاع الخدمات على قيمة 570 مليار دولار بعد أن عرف هبوطا حادا في عامي 2009 و2010 مسجلا 630، 490 مليار دولار على التوالي.

الجدول رقم (01 –06): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005 – 2013

	القيمة (مليار دولار)			الحصة (%)		
	الرئيسي	التصنيع	الخدمات	الرئيسي	التصنيع	الخدمات
متوسط 05-07	130	670	820	8	41	51
2008	230	980	1130	10	42	48
2009	170	510	630	13	39	49
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	660	570	14	46	40
2012	77	381	488	8	40	52
2013	97	394	540	10	38	52

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

2005-2011: تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد)، "نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار"، نيويورك 2012، ص 08.

UNCTAD, World Investment Report 2014, "investing in the SDGs; an action plan", New : 2013-2012 York 2014, p9

يوضح الجدول أعلاه هيمنة قطاع الخدمات بما يقارب النصف خلال كل الفترة ما عدا في سنتي 2010 و2011 والتي رجحت فيهما الكفة لقطاع الصناعة، أما من حيث القيمة فيلاحظ انتعاش التدفقات الوردة إلى القطاعات الثلاثة سنة 2011 بعد تسجيلها انخفاض حاد سنتي 2009 و2010 بالنسبة للقطاع الرئيسي والخدمات

[1]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الاونكتاد"، تقرير الاستثمار العالمي 2015، **"إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي"**، نيويورك وجنيف 2015، ص 12.

وهو مؤشر على تعافي الاقتصاد العالمي بعد أزمتي الرهن العقاري والديون السيادية، أما سنتي 2012 و1013 فقد عرف كل من القطاع الرئيسي والصناعي انخفاضا بحوالي نصف قيمتها المسجلة سنة 2011، في حين سجل قطاع الخدمات تراجع طفيف.

وعموما فان قطاع التصنيع احتل المرتبة الأولى لسنتي 2010 و2011 بحصة 50 %، 46 % على التوالي، ثم قطاع الخدمات، وفي الأخير القطاع الرئيسي، وبصفة إجمالية فان اكبر خمس صناعات إسهاما في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر كانت الصناعات الاستخراجية (التعدين، البترول) والكيماويات والمرافق (الكهرباء، الغاز والماء)، النقل والاتصالات وغيرها من الخدمات (التي قادها بشكل كبير قطاع خدمات النفط والغاز).

المطلب الثالث: حجم واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

لازالت الدول العربية تعاني من تدني حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها مقارنة ببقية الدول النامية الأخرى، فمع الإمكانيات التي تتمتع بها والتي تمكنها من تحقيق أهدافها الأساسية والمتمثلة في فرض وجودها في السوق العالمية، ورغم التحسن الذي شهدته تلك التدفقات خاصة منذ بداية النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن الماضي، إلا أن مساهمتها اتسمت بالانخفاض الشديد من إجمالي تدفقات هذا النوع من الاستثمار في العالم، وفيما يلي يتم عرض لأهم ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة 2000-2014.

أولا: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية انخفاضا متواصلا لست سنوات متتالية (2009–2014)، إذ سجل انخفاض بنسبة 7.68% من 47.54 مليار دولار سنة 2013 إلى 43.89 مليار دولار سنة 2014 وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 97.16 مليار دولار سنة 2008، وهي تعد اكبر قيمة تمكنت الدول العربية من تحقيقها خلال مسيرتها الاستثمارية.

وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2014 ما نسبته 3.57% من الإجمالي العالمي البالغ 1228.3 مليار دولار، و6.44% من إجمالي الدول النامية البالغ 681.4 مليار دولار.

وقد تواصل خلال سنة 2014 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على أكثر من 40% من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، بتصدر الإمارات بقيمة 10.06 مليار دولار وبحصة 22.9%، ثم تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8.01 مليار دولار وبحصة 18.3%، كما جاءت كل من مصر والعراق في المرتبة الثالثة بقيمة 4.78 مليار دولار لكل منهما وبنسبة 10.9 %من الإجمالي العربي، لتحل الجزائر المرتبة السابعة عربيا بقيمة 1.49 مليار دولار وهو ما يعادل 3.4% من الإجمالي العربي.

إلا أن هذه التدفقات شهدت ارتفاعا من 45.54 مليار دولار سنة 2011 إلى 53.34 مليار دولار سنة 2012 بمعدل 17.1% وعموما فإن حصة الدول العربية تظل دون ضعيفة ومتدنية كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01 -07): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من إجمالي تدفقات العالم والدول النامية

الوحدة: مليار دولار، %

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مج الدول العربية	5.93	9.40	7.27	16.01	25.26	46.85	69.95	80.21	97.16	81.14	66.79	45.54	53.34	47.54	43.89
% الدول العربية للعالم	0.43	1.37	1.23	2.9	3.7	5.05	5.02	4.29	6.52	6.84	5.03	2.91	3.80	3.24	3.57
% الدول العربية للدول النامية	2.55	4.36	4.36	8.16	9.56	14.19	17.32	15.18	16.59	17.50	11.52	7.12	8.35	7.09	6.44

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات لتقارير مختلفة للاستثمار العالمي (الاونكتاد)

توضح بيانات الجدول أعلاه أن التدفق الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (2000–2014) يمكن تقسيمه إلى مرحلتين: مرحلة الانتعاش والارتفاع (2000–2008) ومرحلة الركود والانخفاض (2009–2014)، وكما هو معلوم فالأزمة العالمية هي التي شكلت هاتين المرحلتين، والتي غيرت خارطة توزيع تدفقات هذا الاستثمار إلى الدول المضيفة، ويعزى هذا الانخفاض إلى استمرار تأثير الأزمة العالمية وتداعياتها على كامل الأنشطة إضافة إلى الأوضاع السياسية المتأزمة التي شهدتها مؤخرا معظم الدول العربية.

كما نلاحظ أن الفترة التي سبقت الأزمة شهدت ارتفاعا ملموسا، حيث عرفت سنة 2005 قفزة نوعية فريدة من نوعها، إذ سجلت معدل نمو 63.71% مقارنة بسنة 2004، ويعزى هذا الارتفاع الكبير إلى تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد العوائد النفطية مع الارتفاع غير المسبوق لأسعار النفط الخام، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار وخصوصا قطاع الخدمات مثل الاتصالات والنقل وتوليد الطاقة والتوسع في إطلاق المشاريع الصناعية والسياحية والعقارية الضخمة، ومواصلة برامج الخصخصة في الدول العربية، وقد مثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.57% من الإجمالي العالمي لعام 2014 مقارنة بـــــــ3.24% لسنة 2013 و6.44% و7.09% من إجمالي الدول النامية لسنتي 2014، 2013 على التوالي، وكانت حصة الدول العربية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة، حيث شكلت 6.84% عام 2009 ثم تراجع إلى 5.03% عام 2010 و2.91% سنة 2011، ونفس التذبذب لمسته حصته بالنسبة للدول النامية.

والجدير بالذكر أن أداء الدول العربية لعام 2014، قد تباين بشكل واضح، حيث عرفت أربع دول فقط ارتفاعا في التدفقات الواردة *، في حين تراجعت البقية، وفي المقابل عرفت اليمن ارتفاع في التدفقات السلبية بخروج الاستثمار الأجنبي المباشر منها ليسجل 577.6 مليون دولار سالب مقابل 133.6 مليون دولار سالب سنة 2013.

ثانيا: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية

اتسمت حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الدول العربية بالانخفاض الشديد من إجمالي التدفقات العالمية والدول النامية، كما هو مبين في الجدول الموالي:

* **تتمثل هذه الدول في** : مصر،.الأردن، قطر، السودان.

الجدول رقم (01-08): حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من إجمالي تدفقات العالم والدول النامية **الوحدة:** مليار دولار، %

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مج الدول العربية	2.32	0.96	3.1	-1.68	8.03	11.71	22.81	37.56	44.12	19.01	21.15	31.47	22.43	39.1	33.35
% الدول العربية للعالم	0.20	0.16	0.63	-0.31	0.91	1.47	1.47	1.76	2.61	1.73	1.55	1.98	1.75	2.99	2.47
% الدول العربية للدول النامية	2.61	1.65	8.47	-4.3	7.14	10.69	11.25	13.94	16.04	8.11	6.21	8.80	6.28	10.27	7.12

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات لتقارير مختلفة للاستثمار العالمي (الاونكتاد)

تشير بيانات الجدول أعلاه: إلى أن التدفقات الخارجة من الدول العربية خلال هذه الفترة قد سجل تذبذبا ملحوظا رغم أنها شهدت ارتفاعا لافتا سنة 2013 إلى حوالي 39.1 مليار دولار مقارنة بحوالي 22.43 مليار دولار عام 2012 وبما نسبته 2.99%، 10.27% على التوالي من الإجمالي العالمي وعلى مستوى الدول النامية، ويعزى هذا الارتفاع في التدفقات الصادرة بدرجة كبيرة إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، إلا أن التدفقات الصادرة من الدول العربية عرفت انخفاضا في سنة 2014 بمعدل 14.7%، لتسجل قيمة 33.35 مليار دولار ممثلا نسبة 2.47% من الإجمالي العالمي البالغ 1354 مليار دولار و7.12% من إجمالي الدول النامية البالغ 468 مليار دولار، ومثلت دول الخليج إضافة إلى ليبيا ولبنان المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 98% لعام 2014، حيث تصدرت الكويت قائمة الدول العربية المصدرة بقيمة 13 مليار دولار وبحصة بلغت 39.2% تلتها قطر بقيمة 6.7 مليارات وبحصة 20.2%، ثم السعودية في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5.4 مليارات وبحصة 16.1%، أما فلسطين والبحرين فقد شهدتا تدفقات سلبية في حين لم يتم رصد تدفقات صادرة من الجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال.

كما نلاحظ انه سجل انخفاض لافت في التدفقات الخارجة من الدول العربية لسنة 2001 نتيجة لتراجع أسعار النفط بنسبة 58.6% في هذه السنة مقارنة بارتفاع نسبته 56.9% عام 2000، إضافة إلى أحداث سبتمبر 2001 وتأثيره على اقتصاديات الدول، ثم عاودت التدفقات الصادرة الارتفاع مرة أخرى سنة 2002 بمعدل 222.9% وبقيمة 3.10 مليار دولار، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط خلال العام إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار وارتفاع اليورو والذي اثر بدوره على المبادلات والاستثمارات العربية الأوروبية.

بينما شهدت سنة 2003 قيمة سالبة بلغت 1.68 مليار دولار ويرجع ذلك إلى التحول الهائل في حصة دولة الكويت من سالب 76.7 مليون دولار إلى سالب 4959.9 مليون دولار والأردن التي سجلت قيمة سالبة تعادل 3.7 مليون دولار، بعد أن حصلت على 13.6 مليون دولار عام 2002 [1]، إضافة إلى تعرض الاستثمارات العربية في الخارج لانتكاسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، التي اتهم العرب بها، فصودرت بعض الاستثمارات العربية لمجرد

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009، ص 248.

الاشتباه بها، وتعرضت استثمارات أخرى إلى هزات عنيفة في الأسواق المالية العالمية، ثم عاودت الارتفاع المتواصل ابتداء من سنة 2004، ولقد حصلت الدول العربية على اكبر حصة في سنة 2008 بحوالي 2.61% و16.04% من إجمالي التدفقات الصادرة من العالم ومن الدول النامية على التوالي، وهي تعتبر أعلى حصة تحصل عليها خلال هذه الفترة وحتى الفترات السابقة، ثم ما لبث أن انخفضت التدفقات الصادرة في سنة 2009 بسبب الأزمة وتداعياتها، وذلك شأنها شان الدول النامية إذ لم تتأثر بالأزمة إلا في سنة 2009 كونها بدأت في أواخر 2007 وانتشرت في 2008 بشكل واضح مع تركزها إجمالا في الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل الأول:

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين وجل دول العالم ليعكس حقيقة مفادها انه يعد ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والاهتمام، باعتباره احد أهم مصادر التمويل الخارجي، وفي نفس الوقت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية.

لقد اهتمت مختلف الدراسات بهذا النوع من الاستثمار وحاولت إيجاد مفهوم محدد له، إلا أنها اختلفت في مجملها سواء من حيث تسميته، تعريفه، أو حتى إبراز محدداته، مما يؤكد انه ظاهرة اقتصادية معقدة حديثة في تبنيها وانتشارها، قديمة في مفهومها وتسميتها، لكنها اتفقت على انه لن يكون مباشرا ما لم يمارس المستمر الأجنبي حقه في الإدارة والرقابة على المشروع وفقا لنسب معينة من رأس المال المساهم به في المشروع الاستثماري، متخذا احد الشكلين، إما مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بكل محتوياته ونتائجه سلبية أو ايجابية، وإما مشترك بين الطرفين.

لهذا النوع من الاستثمار أسباب أدت إلى ظهوره اختلفت بين التفكير التقليدي والحديث، إذ كل مفكر منهم أعطى وجهة نظر خاصة به، منه ما هو بعيد ومنه ما هو معقول وقريب من الواقع.

من جهة أخرى فان للاستثمار الأجنبي المباشر آثار على اقتصاديات الدول المضيفة منها ما هو ايجابي تطمح إليه كل دولة مستضيفة له، ومنها ما هو سلبي تحاول إيجاد طريقة لتفادي أثره الغير مرغوب، إضافة إلى أن هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يجلب للبلاد منافع اقتصادية واجتماعية كبرى لا تستطيع باقي المصادر توفيرها، تشمل نقل التكنولوجيا والمهارة والخبرة وتنمية الصادرات وخلق فرص عمل جديدة وتأهيلهم وتكوينهم حسب متطلبات المشروع الاستثماري.

إن تحليل توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر يبين مدى التفاوت في استقطابه بين مختلف الأقطار، إذ نلاحظ هيمنة الدول المتقدمة وتنامي نصيب الدول النامية مؤخرا وهذا راجع إلى زيادة عمليات الاندماج والتملك فيها، مع تسجيل ضعف قدرة الدول العربية، حيث مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية خلال سنة 2014 ما نسبته 3.57% من الإجمالي العالمي فقط، و6.44% من إجمالي الدول النامية، وان هذا التفاوت المسجل بين الأقطار راجع إلى المناخ والبيئة الاستثمارية المختلفة فيها، رغم السعي الجدي في استقطابه.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

وضعت التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين الدول النامية أمام تحديات كبيرة، كان من أهم معالمها ظهور ما يعرف بالعولمة وما رافقها من سياسات التحرر التجاري والمالي، خاصة بعد اندثار الفكر الاشتراكي وتبني الفكر الرأسمالي، الذي أدى بدوره إلى انهيار الحواجز بين الدول وانفتاح الاقتصاد العالمي على بعضه البعض، خاصة في خضم ثورة المعلومات والتكنولوجيا، فزادت المنافسة بين الدول الساعية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إليها، باعتباره وسيلة تمويل دولية فعالة بديلة عن بقية الوسائل الأخرى، لذا كان لا بد على هذه الدول أن توفر مناخ استثماري ملائم، وتعريفه للمجتمع الدولي بواسطة هيئات مختصة بذلك.

والجزائر ليست بمعزل عن العالم، فقد سعت منذ استقلالها على تغيير ظروفها السياسية والاقتصادية من اجل خلق مناخ مناسب يستهوي رغبة الأجانب، ولكن نتيجة تعرضها للاستعمار وخروجها مدمرة ماديا ومعنويا، فقد كانت تعتبر الاستثمار الأجنبي عودة لنفوذ البلدان الاستعمارية إليها من جديد ولكن بأسلوب مختلف، رغم إصدارها لعدة قوانين وتشريعات متعلقة بالاستثمار، لكن المتأمل في طياتها يلمس ذلك الرفض وعدم الرغبة في دخول الأجانب، واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية 1986، بداية انفجار الأزمة الاقتصادية وتدهور الأوضاع وخروجها عن السيطرة، لذا أدركت أن عليها أن تعيد النظر في كل الأمور بداية بالإصلاحات والتعديلات الهيكلية، وتبني نظام السوق بالخضوع لقوانينه، كما قامت بإصدار نصوص قانونية مشجعة للاستثمار الأجنبي، لاسيما قانون النقد والقرض 1990 وقانون الاستثمار لعام 1993، بالإضافة إلى إنشاء عدة هيئات مكلفة بالمتابعة والترويج للاستثمار، الأمر الذي أدى فعلا إلى تحسين نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، إلا انه ظل دون المستوى المأمول والمرغوب مقارنة بالإمكانيات، وكان ذلك نتيجة لعدة عوائق كان من شانها الحد منه والتي أثرت سلبا على المناخ الاستثماري السائد في الجزائر.

على هذا الأساس سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة وتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال ثلاث مباحث كالأتي:

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل المناخ الاستثماري في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

المبحث الأول: الإطار التنظيمي لتهيئة البيئة الاستثمارية في الجزائر

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها، حاولت بناء اقتصادها المدمر معتمدة على مواردها الداخلية في عملية تمويل مشاريع الاستثمار من خلال عدة مخططات تنموية متبنية النظام الاشتراكي بالتركيز على القطاع العام وإعطائه الأولوية الكاملة، و لم تلجأ بالتصريح قانونيا على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خوفا من التدخل الأجنبي في سياستها واقتصادها الداخليين، إلا انه وبعد نقص مواردها المالية ودخولها في أزمة خانقة نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 لجأت إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية بصورة واضحة من خلال وضع القوانين الملائمة وتوفير هيئات ومؤسسات إدارية مكلفة بالمتابعة والتعريف بالمناخ الاستثماري، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث لمختلف القوانين المشرعة للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الهيئات المكلفة بالاستثمار، مع الإشارة إلى مختلف الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

يمثل النظام القانوني أو التشريعي احد الآليات التي تؤثر على مستوى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كلما ارتفعت سرعة الإجراءات القانونية كلما ارتفعت درجة جاذبية الدولة للاستثمار، لذا عملت الجزائر كغيرها من الدول على تشجيع كل من الاستثمار المحلي والأجنبي بعد الاستقلال مباشرة، إذ أصدرت أول قانون للاستثمار سنة 1963، ثم تعددت وتطورت هذه القوانين بالموازاة مع التطور الذي عرفه الاقتصاد الجزائري، مسايرة تطور السياسات الاقتصادية وما ادخل عليها من تعديلات وإصلاحات، متضمنة في طياتها العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين، بهدف تهيئة وتعزيز المناخ الاستثماري لاستقبال وتأمين الاستثمارات الأجنبية لسد فجوة التمويل المحلية وتوضيح الأمور وتسهيل المعاملات بين المستثمرين، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق باختصار إلى أهم التشريعات المتعلقة بالاستثمار وفق مرحلتين: قبل وبعد الإصلاحات الاقتصادية، ذلك أن قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر نقطة بداية الانفتاح الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر -خارج المحروقات- في الجزائر.

أولا: قوانين ما قبل الإصلاحات الاقتصادية:

ككل الدول التي عانت ويلات الاستعمار، اتخذت الجزائر موقفا معاديا للاستثمار الأجنبي المباشر، لتخوفها من استيطان ثاني في شكل مغاير، لكن الوضعية المزرية التي آل إليها الاقتصاد حتم عليها القبول به والعمل على تشجيعه، لذا عرفت هذه الفترة صدور أربعة قوانين أساسية بهدف تنظيم النشاط الاستثماري وهي:

1- قانون الاستثمار لسنة 1963 (قانون رقم 63-277 المؤرخ في 1963/07/26)

لقد كان هذا أول قانون أصدرته الجزائر المستقلة فيما يتعلق بالاستثمار، جاءت فيه بعض الضمانات والحوافز للمستثمرين من خلال المادة التي تنص على أن "تطبق الضمانات والامتيازات المذكورة في هذا القانون على مستثمري رؤوس الأموال الأجنبية مهما كان أصلها"[1]، بينما نصت المادة الثالثة من نفس القانون على "أن حرية

[1] - انظر المادة الثانية من القانون 63-277، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر يوم 1963/08/02، ص 774.

الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب تحت تحفظ الترتيبات ذات الطابع العمومي..."، كما أكدت المادة الخامسة على مبدأ التساوي في معاملة الاستثمار الأجنبي مع الوطني إذ جاء فيها: "التساوي أمام القانون خاصة في إجراءاته الجبائية معترف به لكل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب"[1]، وكما هو واضح فلقد وضع هذا القانون لخدمة المستثمر المحلى والأجنبي على السواء، لكن كون أن الجزائر خرجت مخربة ومدمرة بشكل شبه كامل، مما يجلها غير مؤهلة للقيام بمشاريع تنموية استثمارية، قاد البعض للقول أن هذا القانون جاء خصيصا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه والعمل على تنظيمه وتشجيعه من خلال تقديم جملة من الإعفاءات كلية أو جزئية ولفترات مختلفة قد تصل إلى خمس سنوات[2].

غير أن هذا القانون لم يجسد على ارض الواقع، وذلك نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية ولغياب هيكل اقتصادي معين يعتمد عليه، إضافة إلى تهريب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الخارج، إذ سجل في شهر واحد وهو شهر جوان من عام 1962 تحويل 750 مليون فرنك من الجزائر إلى فرنسا عبر البنوك، أما التحويلات غير البنكية فلم تحصى[3]، وأيضا إعطاء الأولوية للقطاع العام وإهمال أو رفض القطاع الخاص من خلال ميول السلطات العمومية حينذاك إلى التوجه الاشتراكي في الشؤون الاقتصادية، حيث نصت المادة 23 على: "أن تتدخل الدولة بواسطة الاستثمارات العمومية، خالقة للشركات الوطنية أو للشركات ذات الاقتصاد المختلط بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني، من اجل جمع الشروط الضرورية لإقامة اقتصاد اشتراكي بالخصوص في قطاعات النشاط ذات أهمية حيوية للاقتصاد الوطني"، كما أشارت الفقرة الأخيرة من المادة 24 إلى إمكانية مساهمة الدولة أو الهيئات التابعة لها وأخذها حصصا في المؤسسات الخاصة كلما كان ذلك ضروري و مفيد[4].

على غرار ما تم ذكره مسبقا، يمكننا القول أن هذا القانون لم يكن محفزا لعملية الاستثمار وطنيا كان أو أجنبيا رغم كل التحفيزات والإعفاءات المقدمة، إلا أن طابع البيروقراطية والتدخل المستمر من طرف الدولة يعرقل عملية الاستثمار، إضافة إلى إلزام المستثمر ببعض الشروط غير المرغوب فيها، كإجبارية المساهمة في تكوين الإطارات الجزائرية وتقديم تقارير نصف سنوية إلى السلطات المعنية بمراقبة الاستثمار عن مدى التزام المستثمر بتنفيذ البرنامج الاستثماري المسطر في الوقت المحدد، وفي حالة إخلاله بأحد التزاماته يسحب منه الاعتماد في فترة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر[5].

2-قانون الاستثمار لسنة 1966 (قانون 66-284 المؤرخ في 1966/09/15)

أثر فشل قانون 63-277، عملت الجزائر على إلغائه ووضع قانون ثاني سنة 1966، الذي اهتم بالاستثمار المحلي والأجنبي متضمنا مجموعة من المبادئ يقوم عليها النشاط الاستثماري نلخصها في:[6]

---

[1] - انظر المادة الثالثة والخامسة من القانون 63-277 السابق الذكر.
[2] - انظر المواد من 10 إلى 19 والمادتين 30 و31 من القانون 63-277 السابق الذكر.
[3] - احمد هني،**"اقتصاد الجزائر المستقلة"**، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الطبعة الثانية، 1993، ص 22.
[4] - انظر المادة 23-24 من القانون 63-277.
[5] - انظر المواد 13، 16، 17 من القانون 63-277 السابق الذكر.
[6] - القانون رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 1966/09/17، ص 1202 وما بعدها.

أ- للدولة والهيئات التابعة لها الأولوية في إنشاء المشاريع الاستثمارية في القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، مع إمكانية مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي في هذه الاستثمارات وفقا لما تحدده الدولة.

ب- تحديد مجال مساهمة الخواص من جنسية جزائرية أو أجنبية في القطاعين الصناعي والسياحي بشرط الحصول على ترخيص مسبق من طرف: وزير المالية والخطة بالاشتراك مع الوزارة المعنية بعد اخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات أو محافظ الولاية بالاتفاق مع وزير المالية والخطة والوزارة المعنية.

ج- الأولوية لرأس المال الوطني على غيره عندما تتساوى الشروط الفنية لعروض انجاز المشاريع[1].

لقد كان هذا القانون أكثر وضوحا وتوسعا من القانون السابق من حيث موقف الدولة من تدخل المستثمر الأجنبي، وتوضيح القطاعات المسموح له للاستثمار فيها مع إبراز الضمانات والحوافز الممنوحة له، إلا أنها تبقى غير محفزة للمستثمر الأجنبي، وذلك لاتسام بعض مبادئها بالغموض كتخصيص الدولة لنفسها جميع المشاريع التي تتصف بالحيوية للاقتصاد مع عدم تحديد قائمة هذه المشاريع، إضافة إلى عدم المساواة وتفضيل الرأسمال المحلي على غيره في الحصول على المشاريع، كما أن عملية تحويل أرباح المستثمرين الأجانب إلى الخارج تخضع لعدة شروط وإجراءات[2] تعرقلها وتحد منها، وتأميم القطاع البنكي وشركات التأميم واحتكار الدولة لهما، وعموما فالنتائج المترتبة عن هذا القانون هي جد متواضعة مقارنة بالإمكانيات والضمانات المقدمة، إلا انه سجل نجاحا معتبرا مقارنة مع قانون 1963، إذ سمح بتسجيل تدفقات استثمارية بقيمة 880 مليون دج موزعة على 800 مشروع وتوظيف 27300 عامل ما بين 1966 و1974 [3] وذلك راجع إلى تبني الخطة الثلاثية (67-69) وما جاء فيها بالإضافة إلى انتعاش قطاع المحروقات في هذه الفترة.

3-قانون الاستثمار لسنة 1982: (قانون 82-13 المؤرخ في 1982/08/28)

لقد جاء هذا القانون ليعترف رسميا بالاستثمار الأجنبي المباشر ويتبناه من خلال خلق شركات مختلطة* بمشاركة رأس المال الأجنبي ورؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية، كما تم إلغاء قانون 66-284 وتعويضه بقانونين آخرين** هما:[4]

---

[1] - انظر المادة 5 من القانون 66-284.

[2] - انظر المادة 11 من القانون 66-284 والمادة 2 من القرار المؤرخ في 1970/07/20 والمتعلقان بنقل الأرباح الناتجة من رؤوس الأموال التي يستثمرها في الجزائر أشخاص من جنسية أجنبية، إذ حددتا سقف الأرباح القابلة للتحويل إلى الخارج سنويا بنسبة 15 % من مبلغ المساهمات الأجنبية، ولا تنفذ هذه العملية إلا بعد تقديم ملف يحتوي عدة وثائق مع ترك المجال للبنك المركزي في اشتراطه أي وثيقة يراها مفيدة، مما يعرقل مصلحة المستثمر الأجنبي.

[3] - فطيمة بن عبد العزيز،**"فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية -حالة الجزائر-"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 477.

* **الشركات المختلطة:** هي عبارة عن شركات مساهمة، بحيث يعود أغلبية رأس المال إلى مؤسسات عمومية وبنسبة على الأقل 51 % والباقي تساهم به المؤسسات الأجنبية، بحيث لا يتعدى فياي حال من الأحوال 49 %.

** لقد كان المشرع الجزائري يجمع تنظيم النشاط الاستثماري العمومي والخاص، الوطني منه والأجنبي والمختلط في قانون واحد، بينما في سنة 1982 خصص لكل مستثمر قانون خاص به.

[4] - انظر القانون رقم 82-13، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادر يوم 1982/08/31، ص 1724 وما بعدها.

أ-القانون رقم 82-11 [1]والمتعلق بتنظيم النشاط الاستثماري الخاص الوطني داخل الاقتصاد الجزائري ابتداء من سبتمبر 1982، والذي أجاز للخواص إنشاء شركات خاصة بشرط أن لا يتجاوز رأسمالها 30 مليون دج.

ب- القانون رقم 82-13 -المذكور أعلاه- والمتعلق بتنظيم النشاط الاستثماري -خارج قطاع المحروقات- للأجانب في الجزائر، وعليه يمكننا تسميته بقانون الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات، إضافة إلى إمكانية إنشاء شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الأجنبي بنسبة 49 % من رأسمال الشركة.

لقد جاء هذا القانون ليعطي مكانة للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي، بعد أن كان دوره محصورا في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية المتمثلة في التجارة والخدمات، إلا أن هذا القانون لم يتلقى الاستجابة المتوقعة من طرف المستثمرين الأجانب وذلك لعدة أسباب تمثلت أهمها في:

- ترأس مجلس إدارة المشروع يتم من طرف المدير العام والذي يمثل الطرف الجزائري[2] ، مما يلغي دور الطرف الأجنبي في اتخاذ القرار وتسيير المشروع إلا في مستويات دنيا و غير مهمة.
- يتم حل النزاعات إن وقعت أمام المحاكم الجزائرية وطبقا للقانون الجزائري[3]، وبالتالي غلق الأبواب أمام التحكيم الدولي بطريقة صريحة.

4- قانون الاستثمار لسنة 1986: (قانون 86-13 المؤرخ في 1986/08/19)

لقد اصدر هذا القانون ليعدل ويتمم قانون 82-13، نظرا لفشله وعدم قدرته على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إذ هدف إلى التخفيف من الالتزامات التي تقع على عاتق المستثمر الأجنبي ومنحه بعض الصلاحيات بخصوص تسيير المشروع الاستثماري[4]، والذي يعد من أهم ما جاء في هذا القانون، إضافة إلى حرية تحويل الأرباح إلى الخارج[5]، مع إمكانية تمديد مدة حيازة الشركة المختلطة من 15 سنة لتترك للشركاء لمدة قد تصل إلى 99 سنة، وفي نفس الوقت لم تعد هذه الشركات خاضعة للوصاية الوزارية، هذا مع الإبقاء على الامتيازات والتحفيزات التي كانت في القانون السابق، غير انه لم يعالج بعض القضايا التي تهم الطرف الأجنبي ولعل أهمها الحد الأقصى لحصة هذا الأخير في رأسمال المشروع التي لا تزيد عن 49 % واستمرارية احتمال التأميم لأي مشروع وفي أي وقت.

كباقي القوانين السابقة الذكر، لم يتمكن هذا القانون من تحقيق الأهداف المرجوة بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 وتفاقم مشكلة المديونية، وبالتالي لم يكن إلا قانونا مضيء بمواده وما جاء فيها مظلم بتأثر المشاكل المحيطة به.

---

[1] - انظر القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، المؤرخ في 1982/08/21، الجريدة الرسمية، العدد34.

[2] - انظر الفقرة الثانية من المادة 27 والمادة 29 من القانون 82-13.

[3] - انظر المادة 53 من القانون 82-13.

[4] - انظر المادة 5 من القانون 86-13 المؤرخ في 1986/08/19 الخاص بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 35، الصادر في 27 أوت 1986، والتي تنص على أن "يضمن هذا القانون للطرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار..."

[5] - انظر الفقرة الثانية من المادة 5 من القانون 86-13، إذ تنص على: "...يضمن له (للطرف الأجنبي)،... حق التحويل المتعلق ب... حصة الأرباح التي لم يجدد استثمارها".

ثانيا: قوانين ما بعد الإصلاحات الاقتصادية

إن أهم ما يميز بداية هذه الفترة هو الظرف السيئ الذي شهدته الجزائر بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والاختلالات الهيكلية التي عان منها الاقتصاد الوطني، والتي برزت أكثر بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986، مما دفعها إلى تبني جملة من الإصلاحات بإدخال تعديلات مكثفة من اجل إنعاش الاقتصاد وفتح صفحة جديدة مع الاستثمار الأجنبي، وذلك بإصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، هذا الأخير الذي اعترف رسميا بالاستثمار الأجنبي المباشر وحاجة الاقتصاد إلى تمويله، ثم تلته عدة قوانين وتعديلات مستمرة كما سنرى:

1- قانون الاستثمار لسنة 1990: (القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14): ويعرف أيضا بقانون النقد والقرض

بصدور هذا القانون تم إزالة احتكار القطاع العمومي للنشاط المصرفي والمالي، حيث سمح بفتح فروع للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر، مع إمكانية مشاركة ومساهمة الطرف الأجنبي في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري[1]، إضافة إلى انه قام باستبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمر الأجنبي والمحلي بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المقيم وغير المقيم* من خلال المادة 181 و182 من هذا القانون، وإلغاء الأحكام المتعلقة بنسبة الملكية بالنسبة للشركات المختلطة وكذا إلغاء التمييز بين القطاعين العام والخاص، مع حرية الاستثمار وحرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب إلى البنك[2] وتقديم ضمانات ضد إجراءات المصادرة، وفي نفس الوقت رفض تعدد سعر الصرف.

وعليه يعد هذا القانون أكثر مصداقية من سابقيه، فهو يتسم بالوضوح وتعدد التسهيلات والضمانات المقدمة للمستثمرين المحليين والأجانب، إلا انه لم يأتي بالنتائج المرجوة نظرا لعدم التطبيق الحرفي للمواد، إذ نجد مثلا؛ نتيجة لتباطؤ الإجراءات الإدارية وللقيود المفروضة من بنك الجزائر عرقلت بعض الاستثمارات وتم العزوف عن استثمارات أخرى، ناهيك عن غياب المرونة في هذا القانون والوضع السياسي والأمني المتأزم الذي ساد هذه الفترة.

2- قانون الاستثمار لسنة 1993 (المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 1993/10/05)

هذا القانون متعلق بترقية الاستثمارات، جاء تكملة للقانون السابق (90-10) ورغبة من الدولة في انفتاح وتحرير الاقتصاد الجزائري وتشجيع القطاعين الخاص والأجنبي للقيام بالاستثمار، ففتح الباب على مصرعيه لكل من يرغب في استثمار أمواله في الجزائر وفقا لمبادئ وقواعد واضحة وتعدد في الحوافز والضمانات للمستثمر، كما تم

[1] - لمزيد من المعلومات انظر المواد 44، 45، 128، 130 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادر في 1990/04/18.

* لقد جاء في المادة 182 انه "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري" و"يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر".

[2] - لمزيد من المعلومات انظر المواد 184، 185 و 186 من القانون 90-10,

تعديل كل من القانون التجاري والقانون المدني لدعم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية المباشر[1]، وإن أهم ما جاء به هذا القانون بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:[2]

- إمكانية التملك الكامل (100%) لأي استثمار يقوم به.
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه إلى الخارج حتى ولو تجاوزت هذه التحويلات رأس المال الأصلي المستثمر (المادة 12).
- المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي من حيث الحقوق والالتزامات في كل ما يتعلق بالاستثمار(المادة 38).
- اللجوء إلى التحكيم الدولي لحل النزاعات إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالصلح (المادة 41).
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI (المادة 7)

3-قانون الاستثمار لسنة 2001 (الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20) والمتعلق بتطوير الاستثمار

لقد تدعم الإطار القانوني بصدور الأمر رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، إذ جاء لاغيا للقانون السابق (93-12)، بعد أن دلت التجربة على بعض النقائص والقصور فيها، طالما انه لم يحقق ما كان منتظرا منه رغم كل الحوافز والضمانات التي جاء بها، حيث من سنة 1993 إلى 2001 لم يتجسد سوى 10 % من مجموع 48 ملف أودع لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومراقبتها[3].

كما أن هذا القانون جعل الاستثمار حرا ومشجعا وهذا عبر إلغاء لفظ الأنشطة المخصصة للدولة أو لفروعها، وعليه أصبح الاستثمار مفتوحا لجميع الشركاء الوطنيين والأجانب، كما ركز نص القانون على تحديد الحد الأدنى للأموال الخاصة كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-01): الحد الأدنى للمساهمات الخاصة

القيمة الكلية للاستثمارات	الحد الأدنى للأموال الخاصة
اقل أو يساوي 2 مليون دج	% 15
أكثر من 2 مليون دج و اقل من 10 مليون دج	% 20
أكثر من 10 مليون دج	% 30

80**Source**: BNA, guide d'investissement étrangère, rapport de l'année 2001

كما أضاف هذا القانون عدة نقاط في إطار تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر تمثلت أهمها فيما يلي:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها مع ضمان تحويل رؤوس الأموال ومداخيل المستثمرين.
- لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز موضوع مصادرة إدارية، إلا في حدود القانون ويعوض تعويض عادل ومنصف.

[1] - فطيمة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 484.
[2] - المرسوم التشريعي رقم 93-12، الصادر يوم 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر يوم 1993/10/10، ص 3 وما بعدها.
[3] - ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **"الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة"**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 135.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI).

وعليه يعد هذا المرسوم من أهم القوانين في مجال تشجيع الاستثمار، إذ كانت مواده أكثر وضوحا ورغبة من قبل المستثمرين المحليين والأجانب.

4- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض:

إن أهم ما جاء في هذا الأمر فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

- السماح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين مع إقرار المساواة في المعاملة[1].
- السماح بتحويل المداخيل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال[2].

5- النظام رقم 05-03 المؤرخ في 06 جويلية 2005 :[3]

قام بإصدار هذا النظام محافظ بنك الجزائر، وكان الهدف منه واضحا، حيث جاء في المادة الأولى تحديد كيفيات تحويل إيرادات الأسهم والأرباح وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية التي أنجزت في ميدان الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، أما المادة الثانية فنصت انه يمكن للاستثمارات التي أنجزت عن طريق مساهمات خارجية أن تستفيد من ضمان تحويل إيرادات رأس المال المستثمر وصافي النواتج الحقيقية الناجمة عن التنازل أو التصفية وفقا لأحكام المادة 31 من الأمر رقم 01-.03

6- قانون الاستثمار لسنة 2006 (الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006)

جاء معدلا ومتمما للأمر 01-03 بإدخال عدة تعديلات تتمثل أهمها في:[4]

- تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين، والخاصة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من 30 يوم إلى 72 ساعة.
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة أخرى لتسيير ملف الاستثمار.

إن ما تم ذكره آنفا يعد من أهم المراحل التي عرفها التشريع القانوني الجزائري فيما يتعلق بالاستثمار بكل أنواعه، بهدف تشجيعه وحمايته، إلا أن الأمر لم يتوقف هنا بل هناك دائما تعديل وتجديد من اجل التصحيح والاستفادة من الأخطاء والهفوات المرتكبة بقصد أو بدون قصد، لذا برزت عدة قوانين ومراسيم ألغت وأدخلت بعض المواد التي تراها في صالح الاقتصاد وجالبة للاستثمار، إلا انه يمكن القول أن القانونين 93-12 و01-03 يعتبران نقطة تحول في مسيرة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] - انظر المادة 84 و 85 من الأمر 03-11، (المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر في 27 أوت 2003)، إذ نصتا على انه "يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعا لها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل".

[2] - انظر المادة 126 من الأمر 03-11.

[3] - انظر النظام رقم 05-03 المؤرخ في 28 ربيع الثاني 1426 الموافق ل 06 جويلية 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 31 جويلية 2005، ص - ص 27 -28.

[4] -"Développement et promotion des investissements en Algérie ,"revue Nawafid sur le Maghreb, Janvier 2007, p 18.

7- المراسيم التنفيذية في 09 أكتوبر 2006

لقد تم إصدار ثلاث مراسيم تنفيذية في هذه السنة اهتمت بالاستثمار، وهي كالتالي:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-355: والمؤرخ في 09 أكتوبر 2006، تضمّن بتحديد صلاحيات المجلس الوطني للاستثمار، تشكيله، تنظيمه وسيره[1].
- المرسوم التنفيذي رقم 06-356: تضمّن تحديد صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تنظيمها وسيرها.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-357: تضمّن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار، تنظيمها وسيرها، ويمكن لرئيس اللجنة أن يستعين بخبراء أو بأي شخص يمكنه بحكم كفاءته الخاصة أن يساعد أعضاء اللجنة*.

8- المرسوم التنفيذي رقم 07-08:[2]

صدر هذا المرسوم في 11 جانفي 2007، وهو يحدد قائمة السلع والخدمات المستثناة ** من المزايا المحددة في الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

9- المرسوم التنفيذي رقم 09-86 (قانون المالية 2009 فيما يتعلق بالاستثمار)

صدر هذا المرسوم في 17 فيفري 2009، تضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة وترقية الاستثمارات وتنظيمها وسيرها[3]، وفي نفس السنة عدل هذا المرسوم بصدور الأمر رقم 09-01 (قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والمؤرخ في 22 جويلية 2009.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر

في مجال تدعيم الجانب القانوني عملت الجزائر كغيرها من الدول على إنشاء هيئات وخلق وكالات مكلفة بمتابعة ومراقبة الاستثمار من وقت إيداع الملف حتى انتهاء المشروع، لتوضيح كل ما يتعلق بالحوافز والضمانات والإجراءات وحل العراقيل التي تواجه المستثمر، وأيضا من اجل دعم ومساندة وتطوير المشاريع الاستثمارية، وفيما يلي الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار:

[1] - انظر المرسوم التنفيذي رقم 06-355، المادة 1، 2 و 3، المؤرخ في 9اكتوبر 2006، والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

* تتكون لجنة الطعن من: ممثل عن الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية، ممثل عن الوزير المكلف بالعدل، ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية و ممثل عن الوزير المعني بالاستثمار موضوع الطعن.

[2] - انظر المرسوم التنفيذي رقم 07-08، المادة 1، 2 و3، المؤرخ في 11 جانفي 2007، يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 01-03، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادر في 14 جانفي 2007.

** لمزيد من المعلومات حول قائمة السلع والخدمات المستثناة من المزايا، انظر الجريدة الرسمية، العدد 04، ص 9-14.

[3] - انظر المرسوم التنفيذي رقم 09-86 المؤرخ في 17 فيفري 2009، المتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة وترقية الاستثمارات وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية العدد 12، الصادرة في 22 فيفري 2009.

أولا: وكالة ترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته (APSSI) *

بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار والمؤرخ في 05 أكتوبر 1993 تم إنشاء ولأول مرة في الجزائر وكالة وطنية تشرف على تكريس وتجسيد الضمانات والامتيازات والتحفيزات للمستثمرين، لتدعم فيما بعد بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير هذه الوكالة، ولقد عرفها على أنها: "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعى في صلب النص "الوكالة" وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة"[1]، مقرها مدينة الجزائر (العاصمة)، غير أنها شرعت فعليا في النشاط في شهر مارس 1995، وهي تأخذ شكل شباك وحيد**، والهدف من إنشاء الشباك الوحيد هو تسهيل الإجراءات المطلوبة من طرف المستثمرين وإبلاغهم بقرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في اجل 60 يوم.

كما تقوم هذه الوكالة بعدة مهام تتمثل أهمها فيما يلي:[2]

* تضمن متابعة احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها بالاتصال مع الإدارات المعنية.
* تحدد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة.
* تضمن تنفيذ كل تدبير تنظيمي مرتبط بالاستثمار.
* تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمارات.
* تسهر على جعل أي قرار تتخذه الوكالة إلزاميا للإدارات والهيئات الأخرى المعنية بالاستثمار.
* تضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بغرض الاستثمار.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ***

جاءت هذه الوكالة لتحل محل وكالة ترقية الاستثمار، دعمه ومتابعته (APSSI) بمقتضى الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001[3]، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[4]، تحت وصاية رئيس الحكومة، كما تعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

بشكل عام تتولى الوكالة في ميدان الاستثمار والاتصال مع الإدارات المعنية المهام التالية:[5]

---

* **APSSI**: Agence de Promotion du Soutien et de Suivi de l'Investissement.

[1] - انظر المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في 1994/10/17، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، في 1994/10/19.

** **APSSI في شكل شباك وحيد:** أي أنها تجمع كل الهيئات والإدارات والمؤسسات المعنية والمكلفة بالاستثمار في الجزائر في شباك وحيد (هيئة واحدة)، وهذا الشباك يضم وكالة APSSI، مصلحة الضرائب، بنك الجزائر، المركز الوطني للسجل التجاري، مصلحة الجمارك، إدارة الأملاك العمومية والبلدية ووزارة البيئة والشغل.

[2] - عبد القادر بابا، **"سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 159,

*** **ANDI**: Agence National de Développement d'Investissement.

[3] - انظر المادة 6 من الأمر 01-03 والتي تنص على أنه: "تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "الوكالة".

[4] - أنظر المادة 1 من المرسوم التنفيذي 06-356 الصادر في 09 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 11 أكتوبر 2006.

[5]- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، نقلا عن موقعها الالكتروني: WWW.ANDI.DZ، اطلع عليه يوم 2013/06/15.

* ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
* استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
* تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
* تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
* التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
* المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.
* تقدم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين، وتبلغهم بقرار القبول أو الرفض للاستثمار المرغوب فيه والمزايا والحوافز المطلوبة، وهذا في مدة أقصاها 30 يوما اعتبارا من تاريخ إيداع الطلب، وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة، التي يتاح لها اجل أقصاه 15 يوما للرد عليه، كما يمكن أن يكون قرارها موضوع طعن أمام القضاء[1].

والجدير بالذكر أن مقر هذه الوكالة متواجد بالعاصمة، ولها هياكل وأجهزة وامتدادات في كل الولايات، كما تنوي فتح فروع أو مكاتب تمثيل لها في الخارج، تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات وهي الشبابيك اللامركزية المنتشرة على المستوى الوطني *، تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية، إضافة إلى انه يمكنها إنشاء مكاتب تمثلها في الخارج.

ثالثا: المجلس الوطني للاستثمار (CNI) **(المواد من 18 إلى 20 من الأمر 01-03)

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، تحت إشراف رئيس الحكومة، ولقد انشأ هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، مكلف بعدة مهام أهمها:

* اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياته.
* اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
* على ضوء أهداف تهيئة الإقليم يجب الفصل بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الخاص والمتعلق بالمناطق التي يجب تنميتها أولا بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
* يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
* يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويرها.
* المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

---

[1]- انظر المادة 7 من الأمر 01-03.

* حسب منشورات الوكالة ANDI فان عدد الشبابيك في سنة 2002 لم يتجاوز ستة (06) على مستوى الوطن وهي: الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة، عنابة وورقلة، أما في سنة 2013 فقد ثبتت الإحصائيات انه تم وضع شباك على مستوى كل ولاية.

** **CNI:** le **C**onseil **N**ational de l'**I**nvestissement.

والجدير بالذكر أن أعضاء هذا المجلس مكونة من عدة وزارات[1]، حيث يحضر في اجتماع المجلس كل من رئيس الإدارة والمدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لكن كملاحظين فقط، ويمكن أن يستعين المجلس بكل شخص له خبرة أو كفاءة في ميدان الاستثمار، إضافة إلى أن هذا الاجتماع ينعقد في الحالات العادية كل ثلاثة (03) أشهر على الأقل[2]، أما في الحالات الاستثنائية فينعقد الاجتماع بطلب من رئيس المجلس أو احد أعضائه.

رابعا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار (MDCGCPPI) * وتختصر بـــــ **MDPPI**

من خلال اسم هذه الهيئة يتضح لنا أنها هي الأخرى تحت إشراف رئيس الحكومة، وهي مكلفة بعدة مهام، تتمثل أهمها في:

* تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
* اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.
* تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار

للعلم فانه لا توجد هيأة منفصلة مكلفة بالاستثمارات الأجنبية فقط، مما يؤدي أحيانا إلى التداخل في الصلاحيات بين الهيئات المذكورة سالفا، وبالتالي وجود عدة نقائص تتمثل في:[3]

- تداخل في الصلاحيات بين المجلس الوطني للاستثمار CNI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين، هذا التداخل غالبا ما يؤدي إلى قراءات مختلفة، كما أن عملية الاستثمار تتطلب وجود مركز قرار واحد وشفافية تامة.
- تحديد الوصاية في غاية الأهمية، حيث نجد أن وكالة ANDI تابعة لوصيتين، الأولى إدارية والمتمثلة في رئيس الحكومة والثانية عملية والمتمثلة في وزارة MDPPI، إذ في حالة وجود أي نزاع فانه بإمكان المستثمر رفع دعوة قضائية أو تقديم طعن أمام الهيئة الوصية وذلك بناء على الأمر الصادر في 2001، وبالتالي نستنتج أن للمستثمر ثلاث خيارات لحل النزاع أو الطعن وهي: اللجوء للمحاكم، إلى رئيس الحكومة أو إلى MDPPI، هذا التعدد في خيارات الطعن والناتج أساسا عن الغموض فيما يتعلق بالهيأة الوصية يشوه صورة الوكالة ANDI باعتبارها الوسيط الوحيد مع المستثمرين الأجانب.

---

[1] - حسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي 06-355، فان الأعضاء المشكلة لهذا المجلس هي الوزير المكلف ب: بالجماعات المحلية، المالية، بترقية الاستثمار، التجارة، الطاقة والمناجم، الصناعة، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخيرا المكلف بتهيئة الإقليم و البيئة.

[2] - انظر المادة 5 من المرسوم التنفيذي 06-355، نفس المرجع السابق.

* **MDCGCPPI: M**inistère **D**élégué du **C**hef de **G**ouvernement **C**hargé de la **P**articipation et la **P**romotion de l'**I**nvestissement.

[3] - يحيى سعيدي، **"تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره، ص 187.

المطلب الثالث: الحوافز والضمانات* الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في عالم يعيش ثورة من الاحتدام والمنافسة، فان الأفضلية كما نعلم تكون للأقوى، لذا أصبح من الضروري إبراز كل القدرات والمؤهلات في سبيل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر كغيرها من الدول سعت إضافة إلى قدراتها وإمكانياتها الذاتية إلى تقديم جملة من الحوافز والضمانات لتخلق نوعا من الثقة لدى المستثمر، ولقد ظهرت هذه الحوافز والضمانات في كل القوانين التي تم إصداراها لتشجيع الاستثمار والتي تم التطرق إليها سابقا، لكنها عرفت نوعا من التغيير إما بالإلغاء أو بالتعديل من قانون إلى آخر وذلك حسب المستجدات، والجدير بالذكر أن تطرقنا لموضوع الحوافز والضمانات للاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا تفرقة شكلية، حيث انه مع مبدأ عدم التمييز لم يعد هناك مجال للتفرقة بين الاستثمار المحلي والأجنبي، إلا في بعض الحالات الاستثنائية أين يتم تطبيق مبدأ المعاملة التفضيلية في إطار اتفاقيات تتم بين البلد الأصلي والجزائر خاصة فيما يتعلق بتحويل رؤوس الأموال واللجوء إلى التحكيم الدولي...الخ.

سنكتفي في هذا المطلب بتقديم التسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد سنة 1993، وهذا لأنه قبل هذا التاريخ لم تكن هناك رغبة في جلب الاستثمار خارج المحروقات كما رأينا سابقا.

أولا: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الفترة التي تلت سنة 1993 عرفت عدة قوانين في مجال تشجيع الاستثمار، إلا أن أهم قانونين هما:

- المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي امتد مفعوله من أكتوبر 1993 إلى أوت 2001.
- الأمر رقم 01-03 الساري المفعول من أوت 2001 إلى يومنا هذا، مع تعديل بعض مواده في جويلية 2006، وعلى هذا الأساس سوف نكتفي بعرض الحوافز المقدمة بموجب الأمر رقم 01-03 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06-08[1]، والتي تم تقديمها وفق نظامين على النحو التالي:

1- النظام العام: مزايا هذا النظام موجهة فقط للاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا للاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي، وهي مقسمة إلى قسمين؛ مرحلة الانجاز ومرحلة الاستغلال وهي كالأتي:[2]

---

* يمكن تعريف **حوافز الاستثمار** بأنها: "مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء محليين أو أجانب لتحقيق أهداف محددة كإغراء الأفراد أو الشركات للقيام بعملية الاستثمار، توجيه الاستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للاستثمار من خلال منح حوافز استثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...الخ"، لمزيد من المعلومات أنظر: محمد طالبي، **"اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، جانفي 2009، ص 316، أما بالنسبة **لضمانات الاستثمار** فيمكن تعريفها على أنها: "توفير الحماية لرؤوس الأموال المستثمرة المحلية والأجنبية وإزالة المعوقات الإدارية لتشجيع الاستثمار، وتعتبر التزام وتعهد من الدولة المضيفة لحماية الاستثمارات على أراضيها، والحد من الآثار التي قد تترتب على المخاطر التي تعترض هذه الاستثمارات، وتضمين القواعد والمعايير القانونية والقضائية والإدارية لخلق الثقة والاطمئنان لمشروعات الاستثمار"، لمزيد من المعلمات أنظر: د/ سامي احمد غنيم، عبد الدايم احمد الشويطر،**"التأصيل التنظيري للاستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية (دراسة مقارنة)"**، مرجع سبق ذكره، ص 166 وما بعدها.

[1] - لمزيد من المعلومات، انظر الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر يوم 19-07-2006، ص 17 وما بعدها.

[2] - انظر المادة 9 من الأمر رقم 01-03 السابق الذكر، الباب الثاني:"المزايا"، الفصل الأول: "النظام العام"..

1-1- مرحلة الانجاز: يستفيد المستثمر في هذه المرحلة من المزايا التالية:

أ- الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

ب- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

ت- الإعفاء الكلي من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

1-2- مرحلة الاستغلال: لقد حدد المجال الزمني للاستفادة من المزايا في هذه المرحلة بثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

ب- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2- النظام الاستثنائي: يحدد المجلس الوطني للاستثمار المناطق والاستثمارات التي يمكن أن تستفيد من مزايا هذا النظام وهي تخص:[1]

- الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة.
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شانها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة.

تتوزع مزايا هذا النظام بين فترة الانجاز وفترة الاستغلال على النحو التالي:[2]

2-1- فترة الإنجاز: في هذه المرحلة تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من:

أ- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

ب- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الإلف (2 ‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ت- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

ث- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلي.

ج- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

[1] - انظر المادة 10 من الأمر 01-03 السابق الذكر.
[2] - انظر المادة 11 من الأمر 01-03 السابق الذكر

2-2- فترة الاستغلال: تتمثل المزايا الممنوحة في هذه الفترة في:

أ- الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، لكن هذه الأخيرة ألغيت سنة 2006 عندما عدل الأمر رقم 01-03 وأصبحت الأرباح الموزعة خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.

ب- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

ت- منح مزايا إضافية من شانها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

إضافة إلى ما سبق وفي إطار النظام الاستثنائي يمكن استفادة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تمنح عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تتصرف باسم الدولة.[1]

ثانيا: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتم قانون الاستثمار في الجزائر بمنح الضمانات للمستثمرين وتحديدها في الباب الثالث من الأمر 01-03، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

1- المساواة وعدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والجزائري الطبيعي والمعنوي في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع الدول الأصلية.

2- استمرارية الاستفادة من المزايا المتفق عليها بموجب هذا الأمر مهما كانت المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات إلا إذا طلب المستثمر المعني ذلك صراحة.

3- الإقرار بعدم خضوع الاستثمارات المنجزة للمصادرة الإدارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، وفي هذه الحالة يترتب عن المصادرة تقديم تعويض عادل ومنصف.

4- الإقرار باللجوء إلى التحكيم الدولي لفض كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية، إلا في حالة وجود اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالمصالحة والتحكيم، مع العلم أن الجزائر انضمت سنة 1988 إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها[3]، ووافقت سنة 1995 على كل من اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى، والاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات[4].

[1] - انظر المادة 12 من الأمر 01-03.

[2] - انظر المواد 14، 15، 16، 17 من الأمر 01-03

[3] - انظر القانون رقم 88-18، المؤرخ في 1988/07/12، المتضمن الانضمام إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10 جويلية 1958 والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988/07/13.

[4] - انظر الأمر رقم 95-05، المؤرخ في 1995/01/21، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 02/15/ 1995، ص7.

5- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر وعوائده إلى الخارج، بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.

في الأخير يمكن القول انه بالموازاة مع إصدار التشريعات والسعي إلى تعديلها وضبطها وإنشاء هيئات لمتابعة ومراقبة الاستثمار، فقد تم توقيع عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، منها تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمارات والتي بلغت 83 اتفاقية مع نهاية ماي 2011، منها 31 اتفاقية خاصة بتجنب الازدواج الضريبي ومحاربة التهرب الضريبي و46 اتفاقية دولية ثنائية للاستثمار و 6 اتفاقيات دولية أخرى[1]، وقد ارتفع عدد الاتفاقيات الثنائية إلى 47 اتفاقية بنهاية جوان 2013 بهدف حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02): الاتفاقيات الثنائية للاستثمار التي عقدتها الجزائر حتى نهاية جوان 2013

	إفريقيا	أمريكا	آسيا	أوروبا	الدول العربية
اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	6	2	7	19	13

Source : UNCTAD, Full list of bilateral investment agreement, (june 2013), sur le site: http://unctad.org/SearchCenter/Pages/Results.aspx?K=bilateral%20Investment%20treaties%20Signed%20by%20Algeria ,consulter le 23./12./2015.

وإذا كانت الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي عاملا ايجابيا في تشجيع الاستثمار، إلا انه لا توجد شواهد قاطعة وقوية أن الحوافز الضريبية تزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، فهناك بلدان عديدة من بينها الجزائر منحت حوافز مالية وتنازلات سخية لاجتذاب هذا الاستثمار، ولكن لم يتمخض عن ذلك زيادة مقابلة في الاستثمار المذكور[2].

المبحث الثاني: تحليل المناخ الاستثماري في الاقتصاد الجزائري

إن توفير مناخ استثماري ملائم لهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة لأي دولة من اجل استقطاب رأس المال المحلي والأجنبي، وعادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات والمعلومات الرقمية التي تحرص العديد من المؤسسات والمنظمات على إصدارها، بهدف اتخاذ القرار المناسب وذلك قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، إذ تساعده في معرفة وضع كل دولة على إنفراد، وتحديد أهم النقائص التي تعاني منها، والتي تمنعها من جذب المستثمرين خاصة الأجانب منهم، علما أن لهذه المؤشرات دور في تقييم مناخ الاستثمار وهي تعد وفق معايير اقتصادية، سياسية واجتماعية.

فيما يلي إشارة لبعض المؤشرات الدولية التي رصدت مناخ الاستثمار في الجزائر، مع العلم انه لم يتم تصنيفها بعد في كل المؤشرات، وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو في اغلب الأحيان لعدم توفيرها الدوري للبيانات التي

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011)، الصفاة، الكويت، 2011.
[2] - تقرير صندوق النقد الدولي، **"آفاق الاقتصاد العالمي"**، ماي 1995، ص 71.

تطلبها الهيئات المكلفة بهذه المؤشرات، لكن قبل ذلك سوف نتطرق إلى طاقات وإمكانيات الجزائر الذاتية الموجودة والتي تعمل على إيجادها باعتبارها من أهم مقومات المناخ الاستثماري.

المطلب الأول: ملامح الاقتصاد الجزائري

لقد اتبعت الجزائر غداة الاستقلال سياسة اقتصادية متنوعة إلا أنها فشلت في تحقيق الأهداف المسطرة لها، إذ لم تتماشى مع التطورات العالمية الجديدة بسبب فشل نمط السير الذي يعتمد على التخطيط المركزي، حيث تأزم الوضع سنة بعد سنة لتدخل الجزائر في دوامة اللاإستقرار، الأمر الذي استوجب عليها اتخاذ عدة إجراءات تمخضت في جملة من الإصلاحات معتمدة على تدخل المنظمات الدولية وبعدها على التسيير الذاتي في صياغة وتسيير سياستها، كل هذا غير من الوضع الاقتصادي وحتى الاجتماعي مما ساعد في تحسين المناخ الاستثماري، وان باستعراضنا لأهم التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري نتمكن من فهم هذا المناخ واهم التطورات التي عرفها وبالتالي معرفة سبب لجوء الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته في كل فترة اقتصادية والتي شكلت منعرجا في تطور هذا الاقتصاد.

أولا: قبل الإصلاحات (نموذج التنمية خلال الفترة 1970-1988)

انتهجت الجزائر نموذجا اشتراكيا معتمدا بالأساس على الزراعة مع التركيز على الصناعات الثقيلة ومحاولة التخفيف من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات، والاعتماد على المؤسسات العمومية في توفير كافة الخدمات وإحلال الواردات، مع إنشاء مزارع مشتركة عن طريق تأميم الأراضي، معتمدة في تمويل كل هذا على إيرادات المحروقات خاصة بعد أن عرف هذا القطاع ارتفاعا في أسعار النفط عام 1973 والفترة 1979-1981، الأمر الذي ساعد على تكوين مدخرات محلية لا باس بها، لكن الأزمة البترولية لسنة 1986 عرقلت المسيرة التنموية، حيث انخفضت معدلات التبادل وإيرادات المحروقات بحوالي 50%، وبالتالي تذبذب حجم الاستثمار الأجنبي الوافد إلى الجزائر.

وللوقوف على أسباب التذبذب الحاصل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من معرفة أهم ما مر به الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، إذ كما هو معلوم لدى الكل فالجزائر تبنت عدة برامج إصلاحية بعد الاستقلال مباشرة لكننا سنركز فقط وباختصار على البرامج التي اعتمدتها ابتدءا من سنة 1970 كالأتي:

1- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

الاتجاه نحو الصناعة الثقيلة والمحروقات خاصة بعد تأميم هذه الأخيرة سنة 1971، والتركيز على تطبيق برنامج "الثورة الزراعية"، بشعارها "الأرض لمن يخدمها"، والتي استلزمت القيام باستثمارات ضخمة كاقتناء المعدات اللازمة لتطوير هذا القطاع، حيث تم انجاز على سبيل المثال مركب عين سمارة لإنتاج المعاول والرافعات ومركب واد حميمين لإنتاج الجرارات الزراعية في شرق البلاد، بهدف تحسين الظروف المعيشية والصحية، لكن كل هذا اجبر السلطات

اللجوء إلى الاقتراض لتمويل هذه المشاريع بحكم عدم قدرتها على الاعتماد على التمويل الداخلي، وبالتالي ارتفاع قيمة المديونية الخارجية وتأزم مختلف المؤشرات الاقتصادية.

2- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار البترول وكثافة الإنتاج في مجال المحروقات، وبالتالي ارتفاع حجم الإيرادات، إلا أن وتيرة التنمية كانت بطيئة نتيجة تفشي البيروقراطية والتأخر في الانجاز.

3- الفترة الوسيطية أو المرحلة التكميلية (1978-1979)

تعتبر فترة استراحة إذ لم يتم فيها برمجة أي مخطط تنموي، وإنما تم مواصلة تطبيق ما تم برمجته في المخطط السابق، مع محاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية، ومراجعة تسيير المؤسسات التي اعتبرت السبب الرئيسي للتشغيل السيئ للاقتصاد الوطني، إذ أصبح يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات لتموين كل المشروعات.

4- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

تميزت بداية هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط إذ وصل إلى حوالي 40 دولار للبرميل، إضافة إلى انتهاج سياسة الدفع المسبق وانخفاض قيمة الدولار مقابل الفرنك الفرنسي، مما أدى إلى تراجع في المديونية الخارجية من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى 14 مليار دولار سنة 1984، غير أن تدني أسعار النفط سنة 1982 أوقع الجزائر في ضائقة مالية تأزمت أكثر في السنوات الموالية، الأمر الذي أدى إلى تأخر في انجاز المشاريع المخطط لها في هذه الفترة.

5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

تزامن هذا المخطط بتراجع رهيب في أسعار النفط، والتي بلغت حوالي 26 دولار سنة 1989 بعدما سجلت أدنى قيمة 12.5 دولار للبرميل سنة 1986، وهو ما دفع بالدولة إلى اللجوء إلى المخصصات الاستثمارية المعتمدة في هذا المخطط مما أدى إلى تأخر فادح في تنفيذ البرامج المخطط لها، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار وبالتالي انخفاض إيرادات الصادرات (في معظمها محروقات)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم المديونية وعدم القدرة على الدفع مع تسجيل نقص كبير في احتياطي الصرف من العملة الصعبة تزامنا مع تدهور الأوضاع الأمنية كل هذا كان دليل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وحساسيته للعوامل الخارجية.

ثانيا: بعد الإصلاحات

لقد تميزت هذه الفترة بتغير جذري في كافة الأصعدة بتبنيها النظام الرأسمالي، وانتهاج قواعد جديدة مختلفة تماما عما سبق، من خلال القيام بعدة إصلاحات وفق عدة برامج تنموية كالأتي:[1]

[1] - أعمر بوزيد أمحمد، **"نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة –"** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011- 2012، ص – ص 161-167. (بتصرف)

1- سياسة الاستقرار الاقتصادي (1989- 1993)

باشرت الجزائر مفاوضاتها السرية مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على تمويل خارجي، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقيتين تمخضت في مرحلتين كالأتي:

أ- مرحلة الإصلاحات المحتشمة (1989-1991)

في هذه المرحلة قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي هما اتفاقية برنامج الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989) والثاني (جوان 1991)، وبموجب هاتين الاتفاقيتين حصلت على قرض قيمته 600 مليون دولار من الصندوق، إضافة إلى الانخفاض القوي للدينار وارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال سنتي 1990 و 1991.

ب- مرحلة التراجع من الإصلاح (1992-1993)

تميزت هذه المرحلة بسعي الجزائر مرة أخرى للجوء لإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي في نهاية جوان 1992، لكن المحاولة باءت بالفشل بسبب عدم التزام الجزائر بالشروط المتفق عليها في الاتفاقيتين السابقتين، مما أدى إلى استقالة الحكومة واستخلافها بحكومة أخرى بقيادة عبد السلام بلعيد الذي رفض التفاوض مع صندوق النقد الدولي جملة وتفصيلا، كما حاول إحداث انطلاقة للقطاع الصناعي والاهتمام أكثر بقطاع المحروقات دون تدخل المؤسسات الدولية، ولان الاقتصاد الجزائري معتمد بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي هي رهينة تقلبات أسعارها أدى إلى أزمة اجتماعية واقتصادية أدت إلى استقالة الحكومة مرة أخرى لتعوضها حكومة رضا مالك في وضع امني مضطرب جدا أكثر منه اقتصادي.

والجدول الموالي يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1989-1993)

الجدول رقم (02-03): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1989-1993)

السنة	الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد ($)	المعدل السنوي لنمو الناتج	معدل البطالة (%)	الناتج الداخلي الخام (مليار $)
1989	2127,866	4,8	20,7	
1990	2473,512	1,3	19,8	61,892
1991	1819,984	-1,2	20,3	46,67
1992	1873,422	1,6	21,4	49,217
1993	1894,946	-2,1	23,2	50,963

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي (FMI)

2- مرحلة التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998)

في خضم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشتها الجزائر، كان إلزاما عليها اللجوء إلى الصندوق والبنك الدولي للخروج من الأزمة بإبرام اتفاق موسع، تمحور حول كيفية إعادة هيكلة القطاع العمومي، الخوصصة وعلى دور الدولة كفاعل اقتصادي في تحرير التجارة الدولية، وقد مرت هذه الفترة بمرحلتين هما:

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي (1994- 1995):

امتد هذا البرنامج من 01 افريل 1994 إلى 31 مارس 1995، تحصلت الجزائر فيها على قرض قيمته 457.2 مليون وحدة سحب، مع الموافقة على إعادة جدولة الديون التي فاقت 13 مليار دولار خلال هذه الفترة، كل هذا كان من شانه تحسن في مجمل المؤشرات الاقتصادية.

ب- برنامج التعديل الهيكلي (1995- 1998):

بعد نجاح الجزائر في تطبيق ما جاء في البرنامج السابق كان لها الحق أن تتفاوض مرة أخرى مع البنك الدولي لتستفيد من قرض قيمته 1.70 مليار دولار يسدد على مدار 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار البترول وارتفاع قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، وإجمالا سجل تحسن في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى الظروف المناخية الملائمة التي سمحت بتحسن المردود الفلاحي لاسيما عامي 1995 و 1996، إلا أن هذه النتائج لم تكن كافية فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي منخفضا، إذ قدر بـــــ 1633 دولار أمريكي للفرد الواحد سنة 1998 بعدما كان 1658 سنة 1997، (في حين قدر الناتج المحلي للفرد الواحد في تونس بـــــ 2336 دولار أمريكي سنة 1998).

والجدول الموالي يبين تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال مرحلة التعديل الهيكلي الموسع:

الجدول رقم (02-04): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (1994-1998)

السنة	الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد ($)	المعدل السنوي لنمو الناتج	معدل البطالة (%)	الناتج الداخلي الخام (مليار $)
1994	1542,974	-0,9	24,4	42,426
1995	1499,143	3,8	28,1	42,066
1996	1643,265	3,8	28	46,941
1997	1658,732	1,1	28	48,178
1998	1633,09	5,1	28	48,188

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي (FMI)

3- مرحلة المسيرة الإصلاحية (1999-2014)

تميزت هذه المرحلة باعتماد ثلاثة برامج تنموية كالأتي:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) **(PSRE)** *

انطلق في افريل 2001 وجاء تكملة للإصلاحات السابقة، خصص له 525 مليار دج بما يعادل 7مليار دولار، اهتم بالقطاع الزراعي (خصص له مبلغ قيمته 6.5 مليار دج)، والصيد البحري (خصصت له 9.5 مليار دج)، إضافة إلى الاهتمام بالتنمية المحلية (البنية التحتية من طرق ومواصلات، المياه والصرف الصحي...) والذي أخذ

* **PSRE :** Le **P**rogramme de **S**outien à la **R**elance **É**conomique

أكبر حصة بقيمة 113 مليار دج، كما تم تخصيص مبلغ قدره 16 مليار دج لدعم الأنشطة الإنتاجية كالتشغيل والحماية الاجتماعية موجهة بشكل خاص للمناطق المحرومة والنائية، وخصص مبلغ قدره 210.5 مليار دج لتعزيز الخدمات الصحية وتحسين الإطار المعيشي، ومبلغ 90.3 مليار دج لتنمية الموارد البشرية.

حقق هذا البرنامج نتائج اقتصادية طيبة تجسدت في تحسن مجمل المؤشرات الاقتصادية (انظر الجدول رقم (02-05))، إذ مثلا سجل انخفاض في المديونية الخارجية بشكل مستمر خلال فترة هذا البرنامج لتصل إلى 21.82 مليار دولار سنة 2004 بعد أن كانت 30.47 مليار دولار و 28.31 مليار دولار خلال سنتي 1998 و1999 على التوالي، أي انخفاض بمعدل 28.4 % و 22.9 % على التوالي، إضافة إلى ارتفاع في احتياطي الصرف إذ كان في آخر سنة لهذا البرنامج (2004) حوالي 43.1 مليار دولار مقارنة بـــــ 4.4 مليار دولار سنة 1999، نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي وصل إلى 38.66 دولار للبرميل سنة 2004 مقارنة بـــــ 12.85 دولار سنة 1998، هذا وقد رافق ذلك استعادة البلد للاستقرار الأمني والسياسي.

والجدول الموالي يظهر تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال مرحلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم (02-05): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2001-2004

	2001	2002	2003	2004
متوسط سعر البرميل من البترول ($)	24,3	25,2	28,9	38,6
الصادرات	19,1	18,7	24,5	32,1
الواردات	9,5	12,0	13,3	17,9
رصيد الميزان التجاري	9,6	6,7	11,2	14,2
رصيد ميزان المدفوعات	6,2	3,6	7,5	9,1
احتياطي الصرف	18,0	23,1	32,9	43,1
المديونية الخارجية	22,5	22,6	23,2	21,4
نسبة الدين الخارجي من الناتج (%)	41,1	40,5	34,9	26
معدل التضخم	4,2	1,4	2,6	3,6
سعر الصرف	77,2	79,9	72,6	72,6

المصدر: نبيل بوفليح،"دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، 2012، ص 249، نقلا عن البنك المركزي.

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) (**PCSC**) *

بعد نجاح برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تم طرح البرنامج التكميلي لمواصلة جملة من الإصلاحات بتخصيص ميزانية قدرها 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دج على مدة 5 سنوات، هذا البرنامج أثمر عن عدة إصلاحات مست كل القطاعات بشكل عام مما أسفر عنه تحسن في مجمل المؤشرات الاقتصادية.

* **PCSC**: Le **P**rogramme **C**omplémentaire de **S**outien à la **C**roissance

ت- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) **(PCCE)** *

كما شرعت الجزائر بداية من سنة 2010 بتطبيق برنامج الإنعاش الخماسي خلال الفترة 2010-2014 والذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني، التي انطلقت فيه قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت، وعلى أساس حجم النشاطات والمشاريع المخطط لها خصص لهذا البرنامج أكثر من 511 مليار دج، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص، وذلك من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإنشاء مناطق صناعية وتقديم الدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية والتي قد تصل إلى 711 مليون دج، كل هذا من اجل دعم الاستثمار المحلي ودفع عجلة التنمية المحلية، ومبدئيا يمكن القول أن هذا البرنامج استطاع أن يحقق نتائج طيبة إذ يلاحظ تسجيل تحسن في مختلف المؤشرات الاقتصادية كانخفاض قيمة المديونية إلى 3.63 مليار دولار سنة 2012 بعد 5.6 مليار دولار سنة 2008 أي قبل الشروع فيه، إضافة إلى ارتفاع في احتياطي الصرف إلي 190.66 مليار دولار مقابل 11.9 مليار دولار سنة 2000 و 143.10 مليار دولار سنة 2008، إضافة إلى الاستقرار الأمني والسياسي السائد في هذه الفترة وتشجيع الاستثمار بنوعيه وإعطاء الشباب فرصة للاستثمار ومساعدته بفتح كل الأبواب أمامه وتقديم كل التسهيلات المطلوبة.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر

إن تصور وحصر مقومات ومؤهلات الجزائر لهو أمر في غاية الصعوبة خاصة في ظروف اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية تتميز بسرعة التغيير وعدم الاستقرار، إلا أن ما يمكننا قوله إجمالا هو أنها تتمتع بإمكانيات ضخمة تجعل منها موقعا مستهدفا من كل مستثمر مهما كان شكله، تتأرجح هذه المؤهلات بين ما هو موجود أصلا ويحتاج إلى حسن الاستغلال وضبط في التسيير، وما عملت جاهدة على توفيره بما يناسب ويتطلب الوضع والبرنامج التنموي.

أولا: مفهوم المناخ الاستثماري ومكوناته

سوف نحاول في هذه النقطة تسليط الضوء على مناخ الاستثمار من خلال إبراز مفهومه واهم مكوناته؛

1-مفهوم المناخ الاستثماري:

إن رأس المال لا ينتقل من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا وفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء، و لمناخ الاستثمار عدة تعاريف نذكر منها:

هو "مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استثماره إلى بلد دون الآخر" [1].

* **PCCE:** Le **P**rogramme de **C**onsolidation de la **C**roissance **É**conomique

[1]- ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص12.

كما أن مناخ الاستثمار هو الذي ينصرف إلى مجموع سياسات الاستثمار*، ويتضمن كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، وهو ينطوي على مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمعوقات تتفاعل بعضها مع البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من عدمه.[1]

ويمكن تعريفه على انه: "مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تحيط بالنشاط الاستثماري وتتفاعل معه لتهيئة بيئة صالحة تؤثر على حركته واتجاهاته" [2].

مناخ الاستثمار هو: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وهذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية،كما أن عناصر مناخ الاستثمار تتفاوت من بلد إلى آخر، والتي تتمثل أهمها في سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة...)، والأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري والنظام الضريبي، قوانين العمل والنظام القضائي وفعاليته في حسم النزاعات التي قد تواجه المستثمر" [3].

يربط هذا التعريف مناخ الاستثمار بمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، إضافة إلى عامل الثقة الذي تؤثر في توجهات رأس المال إلى بلد معين.

بحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات هو: مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الاستثمار الذي بموجبه يتم التأثير إيجابيا أو سلبيا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له [4].

وهناك من يرى بأن: "مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تعني مجموع السياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية والقضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف

---

* يمكن تعريف **سياسات الاستثمار** بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والتدابير التي تقوم بها الدولة (الحكومة) في أي مجتمع ،لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وفي إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية بالشكل الذي يحقق أعلى معدل نمو اقتصادي ممكن خلال فترة زمنية معينة، للمزيد من المعلومات أنظر: ماجد أحمد عطا الله، **"إدارة الاستثمار"**، نفس المرجع السابق، ص 36.

[1]- الوليد صالح عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص - ص 37، 38.

[2]- سامي احمد غنيم، عبد الدايم احمد الشويطر، **"التأصيل التنظيري للاستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية (دراسة مقارنة)"**، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[3] - سعيد النجار، **"نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي"**، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1991، ص 126.

[4] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177 ، أفريل 2002 ، ص – ص 2-3.

تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبة والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار" [1].

يمكننا أن نستخلص مما سبق أن مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى العوامل النفسية (عامل الثقة)، فكل هذه الظروف تؤثر في اتجاه المستثمرين وميولهم إلى بلد معين دون الآخر.

2- مكونات المناخ الاستثماري:

من خلال التعاريف السابقة الذكر لمناخ الاستثمار استنتجنا انه محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر، والتي من شأنها التأثير على قرار الاستثمار وإقبال المستثمرين الأجانب، لذا يمكن تصنيف هذه المتغيرات في مجموعات رئيسية كما هي مبينة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-01): مكونات المناخ الاستثماري

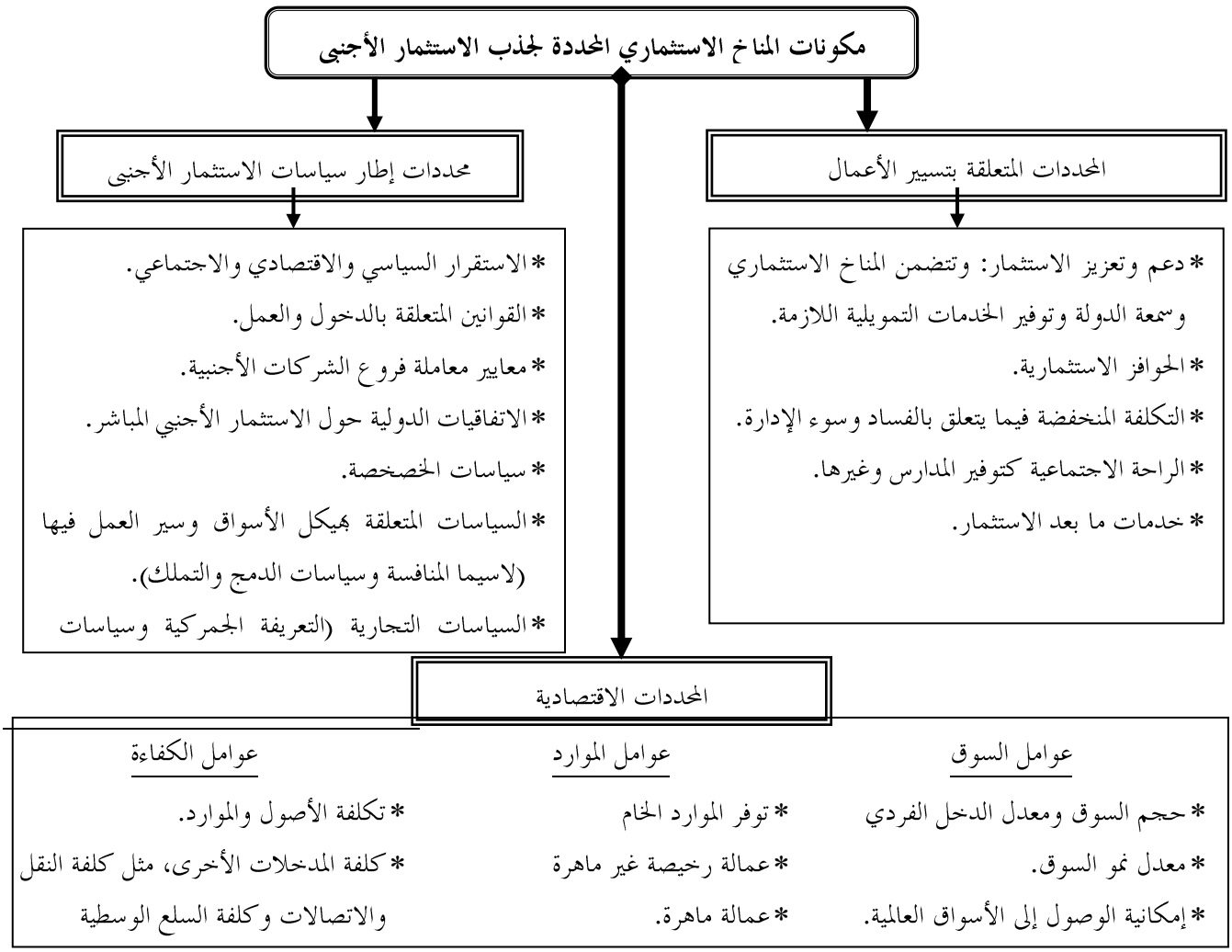

Source : UNCTAD, world Investment Report 1998: Trends and Determinant overview, New York and Geneva, 1998, P27.

[1]- سعيد النجار، **"سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية"**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت 11-13 ديسمبر، 1989، ص 26.

ثانيا: مكانة الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

لتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ومعرفة ترتيبها والدرجة التي نالتها عربيا ودوليا اعتمدنا أهم المؤشرات التي وضعت لتحديد مكانة ووضعية كل دولة على حدا، بالاعتماد على معايير وعناصر مدروسة جيدا لتوافق تطلعات المستثمر وتقنع فكره وتطمئن فؤاده لاختيار بلد معين دون الآخر وبالتالي اتخاذ القرار المناسب بشان الاستثمار في بلد معين من عدمه، وفي هذا السياق ارتأينا اختيار المؤشرات التالية وتحديد مكانة الجزائر فيها، إذ لا يسعنا ذكرها كاملة وسنكتفي بذكر أهمها والتي لها علاقة قوية ومباشرة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

1- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*

يصدر هذا المؤشّر من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وكان أول إصدار له سنة 2013، يتميز بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي وذلك بالتزامه بالضوابط العلمية والتطبيقية، باعتماده على 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا** تتفرع بدورها إلى 58 متغيراً كمياً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث السابقة، وذلك لتعزيز قوة النتائج ولتقليل أثار التقلبات، كما انه يتميز بتغطيته الجغرافية الواسعة لدول تمثل حوالي 95 % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، ومرونته وقابليته للتطوير والاستجابة للمتغيرات المستقبلية[1].

والشكل الموالي يوضح مكانة الجزائر وترتيبها في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار.

الشكل رقم (02-02): الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، ص 120.

* ينظر لجاذبية الاستثمار على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات في مختلف الميادين.

** يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية: 1- **مجموعة المتطلبات الأساسية** (وتضم أربعة مؤشرات فرعية: الأداء الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، البيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال)، **2- مجموعة العوامل الكامنة** (وتضم خمس مؤشرات فرعية: حجم السوق وفرص النفاذ إليه، الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، الأداء اللوجيستي، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات)، **3- مجموعة العوامل الخارجية الايجابية** (وتضم مؤشري اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي)

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، مرجع سبق ذكره، ص 08.

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2015 على المستوى العالمي والموضحة في الشكل أعلاه، أن الجزائر حلت في المرتبة 87 من بين 109 دولة* بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 33.9 نقطة، وحسب تقرير 2014 فقد ارتفعت جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة طفيفة نتيجة ارتفاع قيمة المؤشر بمقدار 1.7 نقطة وبنسبة 5.28%.

على المستوى العالمي تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2015 إلى أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر بلغ 40.4 نقطة، أما على مستوى المجموعات العربية فقد أوضحت نتائج المؤشر أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عنان والبحرين) تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 49.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة، مع أن أداءها على مستوى المؤشر تراجع بشكل طفيف بنسبة 0.97% مقارنة بعام 2014.

كذلك جاءت دول المغرب العربي (تونس، الجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 39.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة وبمستوى منخفض مع أن أداءها وجاذبيتها تحسن بنسبة 1.38% مقارنة بمؤشر 2013.

وبناء على ما سبق وصف المؤشّر وضعية المناخ الاستثماري الجزائري بأداء متوسّط مقارنة الدول العربية وبمقوّمات كامنة وقدرات إيجابية في مستوى البلدان ضمن نفس المجموعة كما هو واضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-03): الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

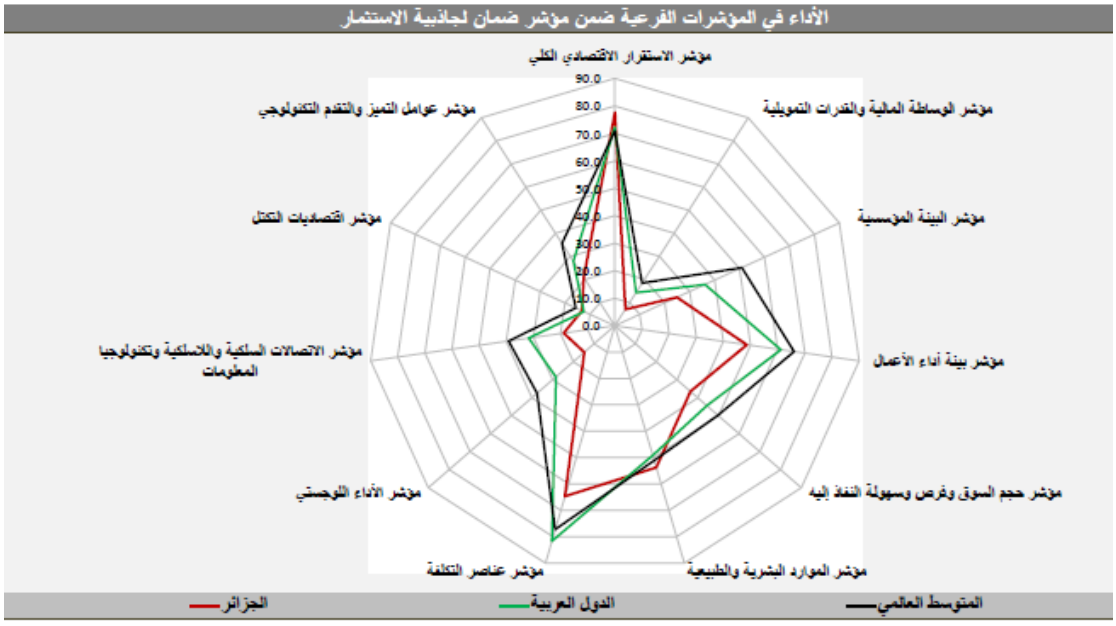

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015، ص 120.

* تقلص عدد الدول المدرجة في المؤشر لعام 2015 إلى 109 بعد أن كان 111 في التقارير السابقة بسبب استبعاد دولتين عربيتين هما ليبيا وسوريا بسبب عدم توافر بيانات عنهما، كما تم تقليص عدد المتغيرات الإجمالية التي يعتمد عليها المؤشر العام من 50 إلى 58 متغيرا.

2- مؤشر الأداء والإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تم إصدار هذا المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لها لسنة 2001، وهو يستخدم لمعرفة مدى نجاح البلد وجهوده المبذولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مقارنة وضع الدولة اقتصاديا ومدى توافقه مع درجة مساهمة هذا الاستثمار في أنشطتها المحلية والخارجية وقدرتها على خلق وظائف في سوق العمل، ثم تم تطويره في تقرير سنة 2002 ليصبح مؤشرين هما:

- **مؤشر أداء البلد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** الذي يقيس مدى حصول البلد المضيف على استثمار أجنبي مباشر مقارنة بحجمه الاقتصادي، ويحسب على أساس نسبة حصة البلد من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى حصته من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، فالبلد الذي يصل مؤشره إلى الواحد الصحيح هو بلد ناجح في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتناسب والحجم النسبي لاقتصاده، أما البلد الذي يزيد مؤشره عن الواحد الصحيح فهو البلد الذي تمكن من استقطاب استثمار أجنبي مباشر يفوق المتوقع له بالنسبة لحجم اقتصاده، ويكون السبب وراء هذا التفوق هو التحسن في المناخ الاستثماري والنظم والقوانين المشجعة له، أما البلد الذي ينخفض فيه المؤشر عن الواحد الصحيح فهو يعاني من عدم الاستقرار وتخلف البيئة الاستثمارية وعدم وجود بنى تحتية وبشرية ملائمة[1]، وعليه فهو يحسب بالعلاقة التالية:

$$PerformanceIndex = \frac{\left(FDI_i / \sum FDI\right)}{\left(GDP_i / \sum GDP\right)} 100$$

حيث: FDI_i: حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطر i.

GDP_i: الناتج المحلي الإجمالي للقطر i.

- أما **مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** فيستند إلى 12 متغير من المتغيرات الاقتصادية والهيكلية التي تقاس بالنقاط الخاصة بكل منها والتي تتراوح بين الصفر والواحد، وهي تشمل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي، الهياكل الأساسية للاتصالات (متوسط عدد خطوط الهاتف الثابت، متوسط عدد خطوط الهاتف النقال لكل 100 نسمة من السكان)، ونصيب الفرد من الطاقة المستغلة تجاريا، وحصة نفقات البحث والتطوير من إجمالي الدخل الوطني، ونسبة طلاب الجامعات من السكان، المخاطر القطرية، صادرات الموارد الطبيعية كنسبة من المجموع العالمي، الواردات من الالكترونيات وقطع غيار السيارات مكوناتها كنسبة من المجموع

[1] - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، الكويت، 2004، ص 38.

العالمي، صادرات الخدمات كنسبة من المجموع العالمي، والرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من المجموع العالمي[1].

تقسم الانكتاد الدول وفق نقاط المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو التالي:

- مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع وإمكانيات مرتفعة)
- مجموعة الدول دون الإمكانيات (أداء منخفض وإمكانيات مرتفعة)
- مجموعة الدول اعلي من الإمكانات (أداء مرتفع وإمكانيات منخفضة)
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانيات منخفضة)

وقد دخلت في مؤشري الأداء والإمكانات 16 دولة عربية منها الجزائر من أصل 141 دولة على مستوى العالم، وذلك حسب الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي 2011*، حيث تبين أن ترتيب الجزائر مر بتحولات ملحوظة في هذين المؤشرين خلال الفترة 2000-2010 كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-06): ترتيب الجزائر في مؤشري الأداء والإمكانات خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2002-2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الأداء	75	118	117	128	115	82	102
مؤشر الإمكانات	113	66	67	69	71	77	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الاستثمار العالمي 2004، 2011.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ترتيب الجزائر المتذبذب في كلا المؤشرين، حيث أن ترتيبها في مؤشر الأداء عرف هبوطا في سنة 2010 لتحتل المرتبة 102 من بين 141 دولة والمرتبة 12 من بين 16 دولة عربية التي شملها المؤشر، أي أنها تراجعت بعشرين رتبة تقريبا عالميا عما كانت عليه سنة 2009، وهذا ما ظهر جليا من خلال الانخفاض الذي سجل في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2010 بمعدل 6.44 %، وبصفة عامة فان الجزائر تحتل مراتب متأخرة في الأداء وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

أما بالنسبة لمؤشر الإمكانات فعلى عكس مؤشر الأداء يلاحظ أن هناك تحسن ملحوظ لترتيب الجزائر خلال فترة الدراسة، إذ انتقلت من المرتبة 113 خلال 2000-2002 إلى المرتبة 66 سنة 2005، ثم تراجعت نوعا ما لتحتل المرتبة 77 عالميا خلال سنة 2009 و المرتبة 11 عربيا من أصل 16 دولة عربية، وذلك راجع إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية والتحسن في مؤشرات الاستقرار السياسي الذي ميز الفترة.

في الأخير نخلص إلى أن الجزائر تجتذب تدفقات ضئيلة نسبيا من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بإمكاناتها، وهو ما يعني أن لديها إمكانات وقدرات لجذب الاستثمار المباشر إليها لم تستغل بعد، وحسب التقرير الذي قدمته

[1] - انظر: تقرير الاستثمار العالمي 2008 (بالعربية)، ص 19.

* يعتبر هذا آخر تقرير تم إصداره فيما يخص مؤشر الإمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم يتم التطرق إليه أو عرضه في التقارير الموالية.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لسنة 2012، فان الجزائر تم ترتيبها من حيث قدرتها على توظيف إمكانياتها في جذب استثمارات فعلية تتناسب مع حجم اقتصادها في مجموعة أداء منخفض مع إمكانيات مرتفعة (مجموعة الدول دون الإمكانيات) مع كل من المغرب وسلطنة عمان وسورية.

3- مؤشر الحرية الاقتصادية *

يصدر هذا المؤشر عن معهد "هيرتاج" (Heritage) بالتعاون مع صحيفة "وال ستريت جورنال" (Wall Street) منذ عام 1995، ويستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة على الحرية الاقتصادية[1]، وفي التقرير السنوي 2015 فقد غطى هذا المؤشر 178 دولة في العالم، من بينها 20 دولة عربية وكانت الجزائر ضمن هذه الدول، بالاعتماد على خمسة متغيرات رئيسة هي**: حجم الحكومة، النظام القانوني وحقوق الملكية، الأموال الصحيحة (أو ما يعرف بالسياسة النقدية)، حرية التجارة الدولية والقوانين وهي بدورها تنقسم إلى حوالي 50 متغيرا فرعيا له تأثير في الوضع الاقتصادي بوجه عام، ويقيس مؤشر الحرية الاقتصادية في بلد ما بنقاط تبدأ بالصفر وتنتهي بمئة ***، إذ كلما زادت كلما ارتفع مستوى الحرية الاقتصادية.

تشير البيانات إلى أن الجزائر هي اقل الدول العربية تمتعا بالحرية الاقتصادية على حسب ما ورد في التقارير السنوية لمؤشر الحرية، مع احتفاظها بالمركز الأخير تقريبا في كل السنوات كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-07): ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2005-2015

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد النقاط	53.2	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51	49.6	50.8	48.9
ترتيب الجزائر عالميا	118 (161)	102 (161)	102 (162)	95 (183)	106 (179)	104 (179)	132 (179)	140 (179)	145 (179)	146 (178)	157 (178)
ترتيب الجزائر عربيا	14 (17)	13 (19)	12 (15)	13 (17)	14 (17)	13 (17)	14 (17)	15 (17)	15 (17)	14 (20)	14 (20)

Source: index of economic Freedom: 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015 :trouver dans le site: ranking/index/org.heritage.www//:http

- (...) تشير القيم التي بين قوسين إلى عدد الدول المدرجة في هذا المؤشر.

بالإطلاع على الجدول أعلاه يمكن ملاحظة:

* **الحرية الاقتصادية:** هي عبارة عن المدى الذي يمكن للفرد مواصلة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة.

[1]- عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 228.

** للعلم أن مؤشر الحرية سابقا كان يستند إلى 10 عوامل متفرعة إلى 50 متغير، لمزيد من المعلومات انظر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، ص 10.

*** يتم حساب مؤشر الحرية الاقتصادية وفق مقياس رقمي يتراوح ما بين 0 و100 بحيث لكل فئة رقمية دلالة، إذ نجد من:
0 - 49.9 ← تدل على حرية اقتصادية ضعيفة جدا أو يمكن القول معدومة.
50- 59.9 ← تدل على حرية اقتصادية ضعيفة.
60 – 69.9 ← تدل على حرية اقتصادية معتدلة.
70 – 79.9 ← تدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.
80 – 100 ← تدل على حرية اقتصادية كاملة.

- أن ترتيب الجزائر بين دول العالم التي شملها المؤشر قد شهد تراجعا كبيرا خلال الفترة المدروسة، إذ انتقلت من المرتبة 95 سنة 2008 لتصل إلى المرتبة 157 سنة 2015 من أصل 178 دولة بدرجة قدرت بـــــــ 48.9 نقطة من أصل 100 الأمر الذي يضعها في منطقة الحرية الاقتصادية المعدومة، وعموما يعود هذا التراجع حسب التقرير السنوي لمؤشّر الحرية لسنة 2015[1] إلى الانخفاض في حرّية الاستثمار وتسيير الإنفاق الحكومي الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز على حساب التسيير الراشد للضرائب، بينما حلت في المركز 14 عربيا من أصل 20 دولة متراجعة بـــــــ 1.9 نقطة عن العام الماضي.
- كما تحصلت الجزائر على 48.9 نقطة، مما يجعلها تحتل المرتبة الأخيرة عربيا لتصبح اقل دولة من ناحية الحرية الاقتصادية استنادا على التقرير السنوي 2015، واحتلت البحرين المركز الأول عربيا و18 عالميا، بينما حلت الإمارات في المركز 25 وقطر في المرتبة 32 عالميا، أما أسوأ الدول العربية في الحرية الاقتصادية فكانت الجزائر واليمن.
- هنا ينبغي التأكيد على أهمية عدد النقاط المتحصل عليها واعتباره المعيار الأول أكثر من الترتيب، لأننا نلاحظ أن عدد النقاط تتغير – وإن كان طفيفا– بينما الترتيب بقي ثابت، وخير دليل على ذلك سنتي 2008 و 2010.
- وقد أضاف تقرير 2015 أن الاقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية، واصفا إياه بـــــ"المكبوت"،كما هو واضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02–04): تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2011–2015

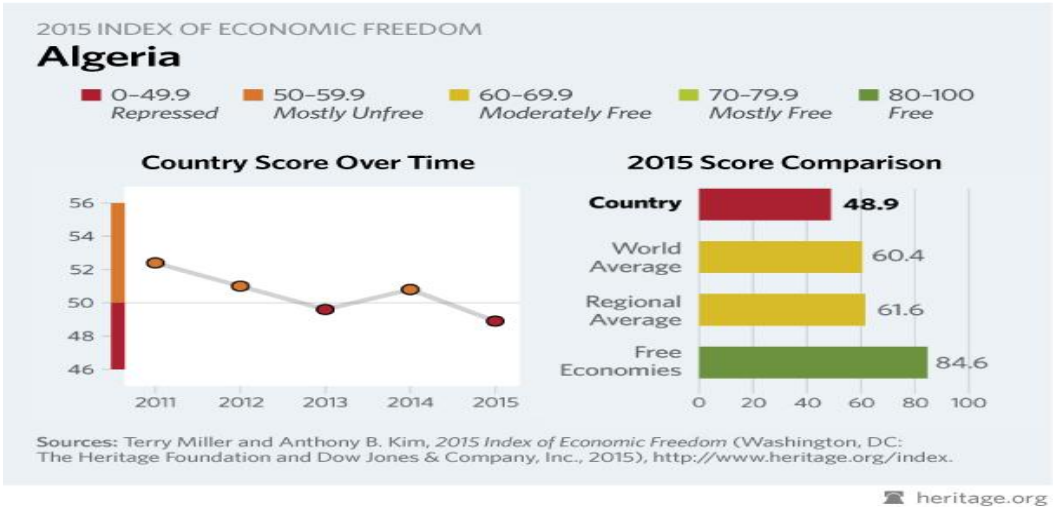

Source : www.heritage.org/index

إن المؤشرات الفرعية لهذا المؤشّر تؤكد سبب حيازة الجزائر على المراتب الأخيرة حيث صنفت في المنطقة الحمراء (التي نالت من 0 إلى 49.9 نقطة) مما يجعلها ذات حرية اقتصادية معدومة، إذ سجلت اكبر نسبة فيما يخص

[1] - لمزيد من المعلومات انظر للموقع: http// :www.heritage.org/index

الحرية الضريبية 80 نقطة سنة 2015 مقارنة بـــــ 80.5 نقطة سنة 2014، ثم تليها الحرية النقدية والتي قدرت بـــ71.2 نقطة، فيما سجلت اقل نقطة في مؤشر حرية الاستثمار (25 نقطة) و30 نقطة لكل من حقوق الملكية الفكرية ومؤشر وضع القطاع المالي والمصرفي اللذان لم يعرفا أي تغير خلال السنتين المدرجتين، هذا وتشير مؤسسة هيريتيج انه بالرغم من بعض التحسينات التي شهدتها سنة 2015 مقارنة بـــــ 2014 إلا أن العراقيل البيروقراطية لا تزال في النشاط التجاري والاقتصادي، كما لا يزال سوق العمل جامد ومعدل البطالة بين الشباب مرتفع.

والجدول الموالي يوضح المكونات الرئيسية لمؤشر الحرية في شكل مؤشرات فرعية.

الجدول رقم (02-08): المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال سنتي 2014-2015

المؤشرات الفرعية	2014	2015
حقوق الملكية الفكرية	30	30
التحرر من الفساد	28.7	36.0
الحرية الضريبية (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)	80.5	80.0
الإنفاق الحكومي	51.0	38.7
حرية العمل (مستوى الأجور)	48.3	50.5
الحرية النقدية (معدل التضخم)	67.8	71.2
حرية التجارة	60.8	60.8
حرية الاستثمار (تدفق الاستثمارات الخاصة والأجنبية المباشرة)	45.0	25
حرية ممارسة أنشطة الأعمال	66.3	66.6
وضع القطاع المالي والمصرفي	30.0	30.0

Source: www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year

4-مؤشر سهولة أداء الأعمال

يصدر هذا المؤشر سنويا عن البنك ومؤسسة التمويل الدوليين منذ سنة 2004، في إطار قاعدة بيانات بيئة الأعمال، وهو يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى أهمية القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، ويستند المؤشر إلى متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال ويرصد متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدول في تلك المؤشرات، فكلما انخفضت القيمة المستخلصة من المؤشر يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في الدولة والعكس صحيح.

لقد وصف البنك الدولي في تقريره الأخير لسنة 2015 وضعية أنشطة الأعمال بالصعبة على المستثمرين، إذ حلت الجزائر في سنة 2014 في المرتبة 147 من أصل 189 دولة وتراجعت بعدها للمرتبة 154 في 2015 وهذا يدلّ على أن الجزائر مازالت غير قادرة على إصلاح الجوانب المؤسساتية المتعلّقة بالاستثمار، وهو ما يبينه الجدول أدناه، حيث أن الوضع ازداد سوءا من 2014 إلى 2015 في جل المؤشرات الفرعية خاصة فيما يتعلق بحماية المستثمرين الأقلية واستخراج تراخيص البناء، نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكلفتها.

الجدول رقم (02–09): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال سنتي 2014 و 2015

مكونات المؤشر الفرعية	2014	2015	التغير في الترتيب
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	147	154	↓7-
بدء النشاط التجاري	141	139	↓2-
استخراج تراخيص البناء	127	122	↓5-
الحصول على الكهرباء	147	150	↑3
تسجيل الملكية	157	156	↓1-
الحصول على الائتمان	171	169	↓2-
حماية المستثمر	132	123	↓9-
دفع الضرائب	176	174	↓2-
التجارة عبر الحدود الدولية	131	131	لا تغيير
العقود التجارية تنفيذ	120	120	لا تغيير
تصفية وإغلاق المشروع	97	94	↓3-

Source: Doing Business 2015, sur le site: http://arabic.doingbusiness.org/data-exploreconomie/Algeria consulté le 12/04/2016.

5–مؤشر الشفافية

تعد الشفافية المفهوم العكسي لمصطلح الفساد، وقد عرفته منظمة الشفافية الدولية على انه: "سوء استغلال الوظيفة العامة من اجل مصالح خاصة"[1].

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1995 عن منظمة الشفافية الدولية، يرصد أوضاع الأجهزة المؤسسية والحكومية من حيث مستوى الفساد والشفافية في عمل تلك الأجهزة، وهو يغطي عدد من البلدان والتي تتوفر وتتاح البيانات حولها.

ويستند المؤشر إلى 14 مسح ميداني تقوم به 7 مؤسسات دولية مستقلّة، ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء، ويتراوح المؤشّر من 0 الذي يدل على قيمة عالية من الفساد إلى 10 والذي يعبر عن درجة عالية من الشفافية، كما تجدر الإشارة إلى انه –على حد وصف واضعي المؤشر– لا ينبغي الاعتماد بشكل كبير على ترتيب الدولة عند مقارنتها بين ترتيب سنتين مختلفتين وإنما يجب الاعتماد على عدد النقاط للمقارنة باعتباره المؤشر الحقيقي لجهود الدولة، لكن لا يمكن إنكار أهمية الترتيب إذ يظل مؤشرا عاما على السرعة في أداء الدولة في محاربة الفساد مقارنة بالدول الأخرى [2].

والجدول الموالي يظهر ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية وكذا النقاط التي حصلت عليها:

[1] - تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد يعزز العلاقة بين الفقر والفساد، 2006، ص08.

[2] - رضا عبد السلام، **"مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، (تحليل اقتصادي لتطور أداء مصر والدول العربية في ابرز المؤشرات التنموية العالمية، إصدار سنوي)"**، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2004، ص- ص 35-36.

الجدول رقم (02–10): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الشفافية خلال الفترة 2010–2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الدول/ الترتيب	105/180	112/180	105/176	94/177	100/175	88/168
النقاط (من10)	2.9	2.8	3.4	3.6	3.6	3.6

المصدر: التقارير السنوية لمؤشر الشفافية 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 نقلا عن الموقع:
www.transparency.org تم الاطلاع عليه يوم 30 افريل 2016.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر سجلت تذبذبا واضحا في الترتيب إلا أنها توحي كلها أن الجزائر تعاني من الفساد، حيث أتت في المرتبة 88 من أصل 168 دولة سنة 2015 بعدما كانت في المرتبة 100 من أصل 175 سنة 2014، أما أن النقطة القصوى لها لم تتجاوز 3.6 من أصل 10، وهو ما يعني أن الجزائر في نظر المستثمرين المحليين والأجانب والمنظمات الدولية، هي من الدول ذات المستويات العالية من الفساد والرشوة التي تمثل عقبة حقيقية أمام إقامة المشاريع الاستثمارية، والتي تؤدي إلى زيادة تكلفة إنجازها، هذا الوضع يستلزم العمل بجدية لتحسين مراتبها من خلال تحسين مستوى الخدمات العامة ودعم آليات إدارة الحكم الراشد وتشديد المراقبة مع حسن التسيير للممتلكات العامة.

6- مؤشر التنافسية العالمي

يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقرير التنافسية العالمي الذي يتضمن مؤشر التنافسية منذ عام 1979 لقياس قدرة الدول على النمو والمنافسة اقتصاديا مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الكفاءة الإنتاجية باستخدام أحدث التقنيات وتحسين مناخ الأعمال، وينقسم إلى مؤشرين هما: مؤشر النمو للتنافسية والذي يقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات دائمة من النمو الاقتصادي وأدائها الكلي على المديين المتوسط والبعيد، بينما يقيس مؤشر الأعمال التنافسية قدرة الوحدات الاقتصادية على صعيد المنشأة، في تحقيق التنافسية، ويستند مؤشر التنافسية إلى متوسط ثماني عوامل هي: درجة الانفتاح، دور الحكومة، وضع القطاع المالي، البنية الأساسية، البيئة المعلوماتية، نظم الإدارة، وضع العمالة، وضع المؤسسات [1].

7-مؤشرات تقويم المخاطر القطرية

هناك عدة مخاطر يمكن أن يتعرض إليها المستثمر أثناء سير مشروعه أو حتى قبل البدء فيه، ولتحديدها سعت جهات دولية متخصصة ومتعارف عليها على إصدار عدة مؤشرات لتقييم المخاطر الخاصة بكل قطر، والتي تستند على مجموعة من المحددات التي تؤثر في تدفقات الاستثمارات الأجنبية، مثل المخاطر السياسية، الاقتصادية والمالية والحرية الاقتصادية والمديونية وتوافر التمويل، وهي مؤشرات مركبة تعكس حالة المناخ الاستثماري للبلد، وللعلم فهناك عدد كبير من هذه المؤشرات إلا أننا سنعتمد على أهمها كما هي مبينة في الجدول الموالي:

[1] - World Economic Forum, "**the Global Competitiveness Reports**", trouvé dans le site: http://www.weforum.com

الجدول رقم (02-11): وضع الجزائر في مؤشرات تقويم المخاطر القطرية 2010 – 2012

المؤشر	المؤشر المركب للمخاطر القطرية			مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	مؤشر الكوفاس		
رصيد الجزائر ضمن حسابات المؤشر	140 دولة Dec-10	140 دولة Dec-12	التغير	186 دولة Avr-12	165 دولة Jan-11	157دولة Jun-12	التغير
	72.0	72.0	=	40.01	A4	A4	=
عدد الدول العربية في المؤشر	18			20	19		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت 2011، ص 62.

سوف يتم شرح هذه المؤشرات بإيجاز كالآتي:

أ- المؤشر المركب للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS)* من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ** (ICRG) منذ عام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي مؤشر المخاطر السياسية*** (يشكل 50 % من المؤشر)، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية**** (يشكل 25 %) ومؤشر تقييم المخاطر المالية***** (يشكل 25 %).

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة بالاعتماد على نقاط تتراوح بين الصفر و100 نقطة إلى المجموعات التالية:

- من صفر إلى 49.4 نقطة ⇔ درجة مخاطرة مرتفعة جدا.
- من 50 إلى 59.5 نقطة ⇔ درجة مخاطرة مرتفعة.
- من 60 إلى 69.5 نقطة ⇔ درجة مخاطرة معتدلة.
- من 70 إلى 79.5 نقطة ⇔ درجة مخاطرة منخفضة.
- من 80 إلى 100 نقطة ⇔ درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وعليه كلما ارتفع رصيد المؤشر كلما قلت درجة المخاطرة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر حافظت على رصيدها في المؤشر المركب للمخاطر القطرية بحصولها على 72.0 نقطة خلال عامي 2010 و 2012 بدرجة مخاطرة منخفضة مع أربع دول أخرى هي: الكويت،

---

* **PRS:** The **P**olitical **R**isk **S**ervices group.

** **ICRG: I**nternational **C**ountry **R**isk **G**uide.

*** يندرج في مؤشر تقويم المخاطر السياسية 12 متغيرا، وهي: درجة استقرار الحكومة، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية).

**** يضم مؤشر المخاطر الاقتصادية 5 متغيرات هي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز فائض الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

***** يضم مؤشر تقييم المخاطر المالية 5 متغيرات هي: نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، نسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع و الخدمات، عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة، استقرار سعر الصرف.

ليبيا، البحرين والمغرب، لتحتل المرتبة 8 عربيا من أصل 18 دولة، وحسب تقارير المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات يمكن القول أن ترتيب الجزائر في هذا المؤشر عرف تحسنا انطلاقا من نهاية 2004 بحصولها على 75.5 نقطة وحافظت على درجة المخاطرة المنخفضة إلى غاية 2012 كآخر إحصائيات متوفرة، رغم أنها قبل هذه الفترة كانت ضمن مجموعة درجة مخاطرة معتدلة، إذ مثلا في سنة 2001 سجلت 61.5 نقطة.

ب- مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر يقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس مال المستثمر وأرباحه، وفي سنة2012* غطى هذا المؤشر 186 دولة منها 20 دولة عربية، يتكون من تسع عناصر بأوزان نسبية مختلفة وهي:[1] المخاطر السياسية (25%)، الأداء الاقتصادي (25%)، مؤشرات المديونية (10%)، متأخرات الدين الخارجي أو المعاد جدولته (10%)، التقييم الائتماني للقطر (25%)، توافر الائتمان المصرفي (5%)، توافر التمويل للمدى القصير (5%)، النفاذ لأسواق رأس المال (5%)، ومعدل الخصم عند التنازل (5%)، ويتم تصنيف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كلما قلت المخاطر فيها.

قد تم تقييم الجزائر في أفريل 2012 (انظر الجدول رقم (02-11) حسب هذا المؤشر بدرجة مخاطر معتدلة مع كل من المغرب ، الأردن، تونس، لبنان ومصر بحصولها على 40.01 نقطة، وهو ما يجعلها في درجة المخاطرة المعتدلة، ما يؤكد على قدرتها النسبية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ثالثا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية[2]

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (COFACE)، ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، وهو يستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب هروب رؤوس أموال ضخمة للخارج، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، ويميز دليل المؤشر بين درجتين هما:

1- درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربع مستويات هي:

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا وأن إمكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

* قبل 2012 كان يغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية.

[1] - المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] - نفس المرجع السابق، ص - ص 59-60.

A2: احتمال عدم السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل السداد لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1.

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل السداد المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة رغم استمرار استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4: سجل السداد غير المنتظم قد يصبح أسوأ حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية، ورغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

2- درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاث مستويات هي:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير اكبر على سجل السداد السيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور اكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

استنادا إلى هذا المؤشر الذي غطى 157 دولة من بينها 19 دولة عربية في جوان 2012 (حسب الجدول رقم (02-11) فقد صنفت الجزائر ضمن مجموعة الدول في درجة الاستثمار وذلك برصيد A4 والتي تعني درجة مخاطر منخفضة، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر وسداده للديون التي عانت منه طويلا، لتتعداه وتوفر احتياط صرف يفوق 190.66 مليار دولار سنة 2012، وحسب إحصائيات البنك الدولي فقد صنفت الجزائر عام 2011 في المرتبة الأولى عربيا و11 عالميا من حيث قيمة احتياطي الصرف الذي بلغ أكثر من 173 مليار دولار أمريكي، وجاءت في المرتبة 23 عالميا من حيث احتياطي الذهب والمرتبة 13 عالميا للصناديق السيادية.مع العلم أنها كانت قبل سنة 2005 مصنفة حسب هذا المؤشر في درجة المضاربة B نتيجة الأوضاع السياسية والاضطراب الأمني الذي ساد الجزائر آنذاك، وبمقارنة هذا المؤشر بين جانفي 2011 وجوان 2012 نلاحظ أن الجزائر حافظت على نفس الترتيب وبالتالي نفس الدرجة.

وما يمكن القول عن هذه المؤشرات أنها لم تصل مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الأخطاء، لكنها حتما من محددات القرار، إذ تزايد دورها في قياس مدى كفاءة مناخ الاستثمار، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن هناك صلة قوية بين ترتيب البلد أو درجته في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجتذبه من الاستثمار الأجنبي.

في الأخير يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من نمط تسيير لم يسجل فيه تقدم كبير خلال السنوات العشرة الماضية، وهو يفتقد لليونة ولا يزال سجين الاعتبارات السياسية في التسيير المركزي والبيروقراطي، وهو ما لاحظه صندوق النقد الدولي أيضا، الذي حذر من بقاء الجزائر أسيرة عاملين يدفعان للنمو، وهما المحروقات والإنفاق العمومي، ما ساهم في انكماش النمو الفعلي خلال سنة 2012 إلى حدود 3 %.

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم كل الجهود المبذولة لتهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، إلا أن هناك عددًا من العقبات التي تعوق تدفق هذا الاستثمار بالقدر المأمول، لذا فان الأمر يستدعي الوقوف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أدت إلى عدم تطابق الواقع الفعلي للاستثمار الأجنبي مع المقومات المتاحة لجذب ذلك الاستثمار، إضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية رغم صغر حجمها فإنها تتركز في قطاع النفط والغاز.

إن وجود هذا التناقض بين الإمكانيات الكبيرة المتاحة والتدفقات الاستثمارية الضئيلة يستدعي التعرف على الأسباب الأساسية التي كانت وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عن المستوى الذي يجب أن تكون عليه، لدرجة أن العديد من رجال الأعمال الجزائريين رفضوا فكرة الاستثمار في بلدهم الأصلي، وعموما يعود السبب في عزوف المستثمر الأجنبي والمحلي لمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

أولا: المعوقات الاقتصادية والتمويلية

هناك عدة عناصر اقتصادية وتمويلية أعاقت العملية الاستثمارية تمثلت فيما يلي:

1- على الصعيد الاقتصادي

رغم كل الإصلاحات الاقتصادية الهامة التي تبنتها الجزائر، والتي أدت إلى تحسن كبير في مجمل المؤشرات الاقتصادية إلا أن هناك عدة نقائص وعوائق اقتصادية يواجهها المستثمر الأجنبي تجعله عازفا عن الاستثمار فيها، ليلجأ إلى دول أخرى يسودها الاستقرار الاقتصادي لاستثمار أمواله فيها، وتتمثل هذه العوائق فيما يلي:

* غياب الاستقرار الاقتصادي، الذي يتجلى في اختلال التوازنات الداخلية والخارجية* والركود والانكماش والتذبذب في مجمل المؤشرات الاقتصادية، مما يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي سلبا.
* ما من شك في أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية، بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها، وحسب مؤشر توصيل الكهرباء** فان عملية توصيل الطاقة

---

* تتجلى الاختلالات الداخلية في الجزائر في ضعف معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام والارتفاع الكبير في معدلات البطالة والتضخم ومعدلات الفائدة والعجز الميزاني كنسبة من الناتج المحلي الخام...الخ، بينما ينعكس الاختلال الخارجي في وضعية ميزان المدفوعات وانعكاساته على سعر صرف العملة الوطنية، وأهمية حجم المديونية الخارجية مقارنة بإجمالي الإيرادات من العملة الصعبة، بالإضافة إلى أهمية احتياطي الصرف مقاس بمتوسط فترة الاستيراد التي يمكنه تغطيتها، لمزيد من المعلومات انظر:عبد الكريم بعداش، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008، ص-ص 178-183.

** يتم إصدار هذا المؤشر من طرف المؤسسة العربية لضمن الاستثمار وائتمان الصادرات، وكان أول إصداره له سنة 2012، ويشمل ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل؛ أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي، ومؤشر الوقت المستغرق لتوصيل التيار؛ ويقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب عميل تجاري معبراً عنها بعدد الأيام، وأخيرا مؤشر تكلفة توصيل التيار الكهربائي؛ كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي. وتشتمل التكلفة على الرسوم الثابتة، وتكلفة متغيرة إضافية منها؛ تكلفة العمالة والمواد المدفوعة لشركة توصيل الكهرباء أو لإحدى شركات المقاولات الخاصة وأحيانا تكاليف ودائع على سبيل التأمين أو مدفوعات لهيئات عامة أخرى معنية بإجراءات المعاينة الفنية واستخراج التصاريح والموافقات، لمزيد من المعلومات أنظر: سلسلة بيئة أداء الأعمال في الدول العربية " مؤشر توصيل الكهرباء 2012" الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، الكويت 2012.

الكهربائية في الجزائر تتطلب 6 إجراءات و150 يوم، وبتكلفة تقدر بـــ 1,58 % كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني السنوي.

* يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، وذلك لاعتماده بدرجة كبيرة على مورد واحد هو النفط، والذي ولد نظاما سياسيا واجتماعيا لا يقوم على خلق إنتاج حقيقي بل يقوم على إعادة توزيع العائدات النفطية على مختلف شرائح المجتمع، ومع أن الجزائر استفادت من هذا المورد خاصة في الفترات التي ارتفع سعره ليرتفع بفضله معدل النمو، إلا ان الاعتماد المطلق عليه خلق عدة مشاكل أهمها؛ إهمال بقية القطاعات رغم أهميتها من طرف المستثمر الأجنبي والمحلي، إضافة إلى أن قطاع النفط لا يحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة مما يجعله غير مجدي في عملية خلق مناصب الشغل وحتى الأيدي العاملة المؤهلة والماهرة والتي تشغل مناصب عليا فيه هي اطر أجنبية، واعتماده بدرجة كبيرة على التكنولوجيا ليكون تحت التبعية وتحكم وتدخل الأجانب فيه.
* حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
* تعرض المناطق الصناعية لمشكل الهياكل القاعدية، حيث تقدر بـــ 66 منطقة تشغل مساحة 12800 هكتار، لكنها تتميز بضعف تأهيل بنيتها التحتية (طرق، كهرباء، اتصالات ومياه...)، نتيجة عدم توفر السلطات على مخصصات الميزانية اللازمة لتهيئتها إضافة إلى صعوبة الحصول على العقار فيها، مع عدم وجود علاقة لها بالجامعات والمختبرات العلمية[1].
* محدودية السوق المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردي وقلة عدد سكان الجنوب، مما يعني أن نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق الجزائرية ضيقة، وهذا ما يؤدي إلى خلق مشكل تسويق منتوجاته، الأمر الذي يؤثر سلبا على عوائده الاستثمارية، حيث إذا انخفض العائد فإن مؤشر الرغبة لدى المستثمر سوف ينخفض، ولن تكون له أي نية في توسيع وتطوير مشروعه الاستثماري أو حتى الدخول في مشاريع أخرى.
* اقتصار مشروعات الصناعة التحويلية على الصناعات الخفيفة: إذ نجد اغلب المشاريع الأجنبية تركز على إنتاج السلع الاستهلاكية كالمنتجات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وبعض المنتجات الكيماوية، بينما تتضاءل فيها مشروعات الصناعة الثقيلة والميكانيكية ذات الأهمية البالغة في مجال الإنماء والتقدم، وهذا بسبب تخلف المجال التكنولوجي، وحاجة مثل هذه المشروعات إلى استثمارات ضخمة.
* عدم وجود سوق تنافسية بمعنى الكلمة، وهذا لوجود الأنشطة الغير رسمية بحجم كبير والتي تعرف بالقطاع الوهمي أو الاقتصاد الموازي، حيث تمثل ربع النشاط الاقتصادي إذ أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية[2]، وهذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق فيه سوق سوداء بهذا الحجم وعدم وجود تنظيم السوق.

[1] - Guide d'investir en Algérie, Alger, novembre, 2006, p55.

[2] - محمد طالبي، مرجع سبق ذكره، ص 326.

وعموما فالجزائر تتمتع بحرية اقتصادية جد ضعيفة باحتلالها آخر مرتبة عربيا في مؤشر الحرية[1].

2- على الصعيد التمويلي

نقصد في هذه النقطة تمويل الاستثمار بمعناه الواسع، سواء من الناحية المالية أي بالأموال السائلة، أو تمويله بالعقارات والمباني اللازمة لإنجاز مشاريعه الاستثمارية، وفي هذا الإطار هناك عدة معوقات كان لها دور في عدم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وهروبه منها، تمثلت أهمها فيما يلي:

* العائق المالي، حيث أن الجهاز المصرفي الجزائري غير قادر على تمويل كل المشاريع الاستثمارية المعتمدة، وبالتالي فإن المستثمرين الذين حصلوا على قرار منح الامتياز عند تقديمهم لطلب التمويل عن طريق المصرف، هذا الأخير الذي يجد دراسة الجدوى غير كافية وهناك قلة في الضمانات وبالتالي لا يقدم قروض لهؤلاء المستثمرين.
* غياب المنافسة بين البنوك نتيجة احتكار البنوك العمومية لهذا المجال، إذ رغم استقلالية البنوك إلا أنها لازالت تقوم بتقديم القروض للقطاع العام بنسبة تفوق بكثير تلك الممنوحة للقطاع الخاص، رغم أن الودائع تحت الطلب لهذا الأخير اكبر بكثير من تلك التي يودعها القطاع العام، والوضع مازال على ما هو عليه غير مشجع لا للاستثمار الخاص ولا للأجانب، رغم الإصلاح الذي مس الجهاز المصرفي من خلال إعادة هيكلته وتطوير آلياته وأدواته وتحسين مستوى أداءه ليواكب التطورات المالية العالمية من خلال تحرير حركة رؤوس الأموال بإصدار قانون النقد والقرض 90-10، كأول قانون مصرفي ينادي بضرورة فتح المجال أمام الأجانب للاستثمار في الجزائر.
* تزحزح الثقة بالبنوك الجزائرية خاصة بعد الفضيحة التي هزت القطاع البنكي والخاصة بمجمع الخليفة والبنك التجاري والصناعي، مما أدت إلى تخوف المستثمر الأجنبي من الاستثمار في الجزائر والشك في نجاعة النظام المصرفي وفي مدى الرقابة الممارسة على البنوك والمؤسسات المالية بها.
* عدم منح قروض بدون ضمانات، إذ أن البنك دائما يشترط تقديم ضمانات باهظة تفوق في بعض الأحيان ضعف قيمة المشروع، بهدف تبرير قرار منح القرض من جهة ومن جهة أخرى من باب الحيطة والحذر لاسترجاع حقوقهم في الوقت المناسب.
* عدم قدرة البنك على تمويل المشروع بالعملة الصعبة نظرا لندرتها ولعدم توفر البنك على خطوط القرض الكافية إضافة إلى قلة الإيداعات والتوظيفات البنكية.
* نقص الخبرة المهنية للمشرفين على البنوك الجزائرية، مما زاد في حدة تعامل المستثمر الأجنبي مع هذه البنوك والاختلاف المستمر وعدم الرضا على الخدمات البنكية المقدمة، إضافة إلى اتسام مجمل عمل البنوك بالبيروقراطية وضعف التجهيز وقلة السيولة في اغلب الأوقات دون سبب أو إنذار مسبق، إضافة إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في تسيير القروض والتخوف المستمر من ارتفاع سعر الفائدة.

[1] - لمزيد من المعلومات انظر المطلب الثاني من المبحث الثاني من هذا الفصل.

* بطء في الإجراءات في العمليات المصرفية الجارية، إذ نجد مثلا أن مدة تحصيل شيك من نفس البنك وفي نفس المدينة تصل إلى أسبوعين، أما مدة التحصيل من بنك مختلف وفي مدينة أخرى تصل إلى خمس أسابيع، بينما إجراءات فتح مستندي تأخذ أسبوعين.

* ضعف أداء البورصة: باعتبار البورصة الواجهة التي تعكس السياسات والإستراتيجيات المالية للمؤسسات، وفي بورصة الجزائر نجد عدد الشركات المدرجة هو 5 شركات مقابل 48 شركة في تونس، مع عدم تمكنها من تسجيل أي نشاط للأجانب بسبب قلة النشاط وقلة عدد الأوراق المالية المتداولة فيها ونوعيتها، إضافة إلى الغياب التام لشهادات الإيداع الدولية والإصدارات الأجنبية بها، وللعلم فان بورصة الجزائر قامت بمراسلة 40 شركة خاصة تؤكد إمكانية دخولها البورصة، منها 10 شركات تمت مراسلتها مؤخرا في سنة 2012، في الوقت الذي أعلنت فيه 5 شركات* نيتها رسميا في دخول البورصة منذ أزيد من سنتين دون فائدة[1].

* مشكل العقار ومنح الأراضي؛ إذ أن الإجراء الخاص للحيازة على عقار هو مؤشر هام في مسار اتخاذ قرار الاستثمار، ولهذا عملت السلطات على تحرير سوق العقار منذ عدة سنوات، فبعد قانون الاستثمار لسنة 1993 تم إنشاء لجنة مساعدة لإقامة وترقية الاستثمار ضمن التعليمة الوزارية رقم 28 المؤرخ في 1994/05/15، ليتم بموجبها إسناد مهمة منح الأراضي إلى لجنة دعم وترقية الاستثمار (CALPI) على مستوى الولايات بإشراف والي الولاية، ومع ذلك غالبا ما يلجأ المستثمرون الأجانب إلى الخواص لشراء هذه الأراضي باعتبار أن مسؤولي تلك اللجنة يقومون بمساومات ومزايدات في أسعار هذه الأراضي، خاصة إذا علموا مسبقا بأن هؤلاء المستثمرين ليسوا من المنطقة، إضافة إلى ذلك توجد مشاكل أخرى تتعلق بسند ملكية الأراضي (titre de propriété)، إذ انه في اغلب الحالات غير متوفر، مما يخلق مشكلة إثبات الملكية وبالتالي التنازع على الأراضي والاستيلاء على المساحات الجانبية قد تفوق في بعض الأحيان ضعف المساحة الممنوحة قانونيا، ويتم استغلالها لأغراض لا علاقة لها بالاستثمار، إلى جانب ذلك يوجد مشكل بيع القطع الأراضية من طرف المستفيدين من مشاريع استثمارية بهدف الاغتناء دون استعمالها في الاستثمار، كما يضطر المستثمر أحيانا إلى دفع أثمان باهظة مقابل أراضي غير مجهزة أو غير موافقة مع طبيعة النشاط، أو مواجهته لحالة المناطق الصناعية ومناطق النشاط التي أصبح الكثير منها لا يشجع على الاستثمار نتيجة ما تعانيه من نقص في التجهيز القاعدي والبنية التحتية وسوء التسيير[2]، إضافة إلى أن التشريع الخاص بالعقار مشتت بين عدة نصوص غير واضحة للإدارة ولا حتى للمتعاملين الاقتصاديين مما يساعد في تفاقم المشكلة.

* يبحث المستثمر الأجنبي دائما عن العقار أو المساحة القريبة من المنشات القاعدية و التجهيزات ومن الموانئ والمطارات، وهو ما يشكل عقبة في وجهه، إذ أن طلبا من هذا النوع لا يكون إلا في المدن الكبرى وبشكل عام

* هذه الشركات الخمس تتمثل في شركة رويبة، دانون، نجمة، سلامة للتأمينات والصومام.

[1]- إيمان كيموش، **"لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة"**، جريدة الفجر، العدد 3505، المنشورة بتاريخ 2012/04/06.

[2] - فطيمة بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 507.

في شمال البلاد، أما في الجنوب والهضاب العليا فهناك عرض كبير للعقار، لكن تطرح هنا مشكلة قلة المنشآت القاعدية والتجهيزات والبعد عن المرافق الضرورية.

* إضافة إلى أن الأراضي والعقارات التي بنيت عليها مشروعات الاستثمار والتي استفادت من حق الامتياز يمكن أن تكون رهون رسمية لضمان القروض المقدمة، بحسب ما نص عليه القانون المحدد لشروط وكيفية منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية[1].

* إن مشكل العقار يؤدي إلى عدة نتائج سلبية على المشروع وعلى قرار المستثمر ولعل اقلها حدة هي التنازل عن هذه المشاريع وخير دليل على بعض التنازلات؛ مشروع تهيئة الواجهة البحرية للجزائر العاصمة، ومشروع "دنيا بارك" الذين كانت شركة "إعمار" الإماراتية مستثمرة فيهما، توقفا نتيجة للتماطل وعدم تسوية عقود الملكية الخاصة بالأراضي التي ستنجز عليها المشاريع.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر أدركت أهمية العقار في جذب المستثمر الأجنبي، لذا عملت على إصلاح الأمور الخاصة به من خلال إصدار الأمر رقم 08-06 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008، والمحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي أعطى للمجلس الوطني للاستثمار إمكانية منح أرض المشروع بالتراضي وبتخفيضات على سعر التنازل، كما تم إنشاء جهاز مكلف بمتابعة ورصد وضبط العقارات الموجهة للاستغلال الإقتصادي ونشر المعلومات اللازمة عنها من خلال الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري[2].

ثانيا: المعوقات السياسية والاجتماعية

هناك عدة عقبات سياسية واجتماعية كان من شانها أن تحد من دخول المستثمر الأجنبي المباشر إلى الجزائر يمكن إيجازها فيما يلي:

1-على الصعيد السياسي

يعتبر الاستقرار السياسي عنصرا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعتبر عنصرا مانعا لهروب رأس المال الوطني إلى الخارج، حيث أوضحت تجارب الاستثمار في البلدان المختلفة أن البلدان التي تتمتع بالاستقرار السياسي أكثر جذبا للاستثمار سواء الوطني أم الأجنبي من البلدان التي تعاني الاضطراب والمشاكل السياسية مهما كان نوعها.

* من أهم العوائق التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرافض أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات، وقد عرف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات، وهو موقف متوافق مع الحالة

[1] - انظر المادة 11 من الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008 والذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

[2] - انظر المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 افريل 2007، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادر في 25 افريل 2007.

النفسية للفرد الجزائري غداة الاستقلال والتحرر من الاستعمار الفرنسي، إذ كان ينظر إلى كل ما هو أجنبي على أنه أحد أشكال الاستدمار، وتم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتأميم جل النشاطات الاقتصادية وبسط سيطرة القطاع العمومي عليها وتهميش تحجيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال، كما أن تبني النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي يعني ضمنيا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيلة علاوة على الاستثمار الأجنبي[1]، واستمر الموقف على ما عليه إلى غاية تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفاقم الأمور في كل المجالات جراء الأزمة الاقتصادية اثر انهيار أسعار البترول في سنة 1986، الأمر الذي حتم على الجزائر التخلي على النظام الاشتراكي وتبني النظام الرأسمالي، بتشجيع القطاع الخاص وفتح الأبواب للمستثمر الأجنبي دون تمييز بينهما من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 90-10، وتبعته بعد ذلك عدة قوانين كما رأينا سالفا والتي شجعت بشكل صريح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

* أما بالنسبة لاستقرار نظام الحكم السائد، فلا يخفى على الجميع أن الجزائر شهدت خلال العشرية الأخيرة مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية، الأمر الذي خلق نوعا من التردد لدى المستثمرين في اتخاذ قراراتهم للاستثمار في البلاد، كما انه طيلة ثلاث عشريات حكمت الجزائر من طرف حزب واحد هو جبهة التحرير الوطني، غير أن أحداث أكتوبر 1988 والتنديدات التي تصاعدت في الشوارع أدت إلى إعادة النظر في الجانب السياسي وتم اعتماد دستور جديد سنة 1989 الذي سمح بفتح المجال للتعددية الحزبية، الأمر الذي أدى إلى تسابق عدد هائل من الأحزاب على السلطة، وبعد الانتخابات تم فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة 1990 بنسبة 54 % من الأصوات في الانتخابات البلدية، لتسيطر على معظم الحكومات المحلية، تلتها الانتخابات التشريعية لتفوز في الجولة الأولى بنسبة 47% من الأصوات، لكن الحكومة ألغت الجولة الثانية في جانفي 1992 التي كان الاحتمال كبير جدا أن يربح هذا الحزب، ثم تجميد نشاط جبهة الإنقاذ الإسلامية في مارس بقرار من المحكمة العليا بتهمة تنظيم أعمال إرهابية، مما خلف بعد ذلك اللااستقرار حكومي، إذ شهدت 10 سنوات تعاقب عشر حكومات دون الأخذ بعين الاعتبار التعديلات الحكومية بمعدل سنة لكل حكومة وخمس رؤساء خلال الفترة 1992 -1999 *.

* تتميز الجزائر بتعدد الوزارات والمؤسسات والهيئات والوحدات التابعة لها، مما خلق نوعا من الازدواجية في المهام والاختصاصات، ونتج عنه تضارب وتعارض بينها في بعض الأحيان، وهذا إما بسبب تناسي إعادة النظر في تحديد الصلاحيات، أو بسبب تنافس وتصارع الهيئات فيما يخص مجال نشاطها، هذا دون أن ننسى التغير المتكرر لمواقع الوزراء الذي أدى إلى تأخر عملية صنع القرار وتنفيذه، وفي بعض الأحيان إلغاء الأوامر السابقة

[1]- عبد الكريم بعداش، **"الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008، ص 172.

* بعد استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد في 1992 تم استخلافه بمجلس رئاسي يسمى "مجلس الدولة الأعلى" وكان على رأسه المرحوم محمد بوضياف الذي يغتال بعد ستة أشهر من تعيينه، لعين بعد ذلك السيد علي كافي على رأس مجلس الدولة لغاية إقامة نظام انتقالي آخر في جانفي 1994، ويعين الجنرال ليامين زروال كرئيس للدولة، وفي أواخر سنة 1995 تم انتخاب زروال كرئيسا للجمهورية، لكنه استقال من منصبه قبل إنهاء الفترة الرسمية، ليتم انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في افريل 1999.

واستخلافها بالجديد لتبقى مجرد حبر على ورق، لان الوقت لا يكفي حتى ينصب وزير آخر وهكذا مما يخلق نوعا من الغموض وقلة و/أو غياب الرقابة والتنسيق الإداري، وصعوبة الاتصال بين الوحدات أو الهياكل الرسمية.

* وجود نزاعات داخلية مع الدول المجاورة حول الحدود كما هو حاصل مع المغرب، إذ مثلا في سنة 1963 تأزمت الأوضاع اثر مطالبة الملك المغربي الحسن الثاني ببعض الأراضي المتواجدة بالحدود والرغبة في استرجاعها على أنها مغربية، لكن هذه الحادثة لم تدم طويلا حيث تم توقيع اتفاق نزع الأسلحة في الحدود يوم 1964/02/20، وهذا ما كان له تأثير سلبي على فعالية قانون 1963، أما داخليا فقد خلق نوعا من الاستقرار السياسي بعد تولي الرئيس بومدين الرئاسة سنة 1965 خلفا لبن بلة وضبطه لزمام الأمور بعد ذلك.

لقد تمكنت الجزائر بعد تطبيقها لمشروعي الوئام المدني والمصالحة الوطنية من تجاوز الانفلات الأمني الذي عرفته فترة التسعينات، غير أن تحسن الوضع الأمني وحده لا يعكس مدى الاستقرار السياسي الذي يؤثر فيه المظاهرات الاحتجاجية، والاغتيالات التي نسمع عنها بين فترة وأخرى والإضرابات العمالية، وغيره من الأمور التي تولد نوعا من الاضطرابات الأمنية وتخلق عدم الاستقرار السياسي، هذا الأخير الذي يقوم البنك الدولي بإصدار مؤشر لقياسه، والذي يمكن من قياس عملية ممارسة السلطة من خلال عملية اختيار وتغيير الحكومات ومقدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ السياسات بكفاءة[1]، وهو محصور بين (2.5) والتي تدل على أعلى درجات الاستقرار السياسي و(-2.5) وهي تدل على أدنى درجات الاستقرار السياسي، ويمكن مقارنة الجزائر مع أحسن دولة عربية صنفت في هذا المؤشر وهي قطر من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02-05): تطور مؤشر الاستقرار السياسي للجزائر مقارنة مع قطر خلال الفترة 2002-2014

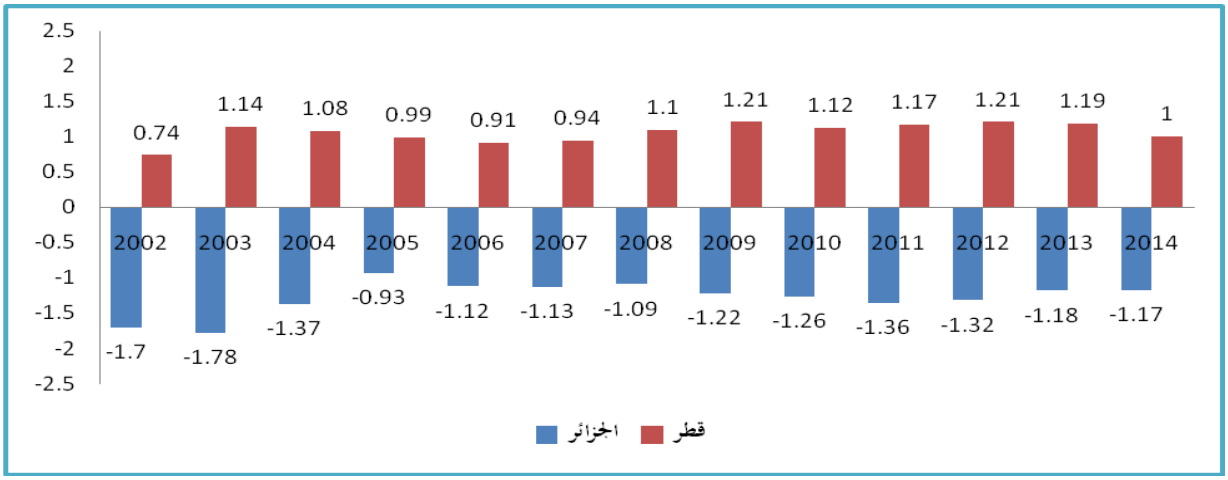

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات: World Bank,Political Stability/Absence of violonce,in –(http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc chart.asp) reviewed on 12\01\2016

[1]- حسين الطلافحة،**"التخطيط والتنمية في الدول العربية"**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 113، ماي 2012، ص7.

2- على الصعيد الاجتماعي

إن البنية الاجتماعية للبلد المضيف وما تحتويه هو الآخر مهم جدا في عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه يمكن إدراج أهم العقبات الاجتماعية فيما يلي:

* غياب الاستثمار الثقافي في الجزائر: حيث يعتبر الاستثمار الثقافي عنصر من عناصر الإنتاج مثله مثل العمل ورأس المال، فمستوى التطور الذي يشهده العالم اليوم، يحتم على العلماء والتقنيين أن يتحملوا كامل المسؤولية في تسيير الاقتصاد، والعمل على اختراع الوسائل القادرة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي[1]، كما نجد أن عدد السكان غير المتعلمين أو الأميين عبارة عن ادخار غير مستخدم وغير مستغل في عملية الإنتاج، وتتحول بذلك الأمية بعد أن كانت داء ذو بعد اجتماعي من قبل إلى داء ذو طابع اقتصادي، وعليه إن وجود عدد من السكان في الجزائر في أحضان الأمية يعني بالضرورة وجود قوة عمل غير مستعملة أو نقص في الاستخدام.
* العادات والتقاليد لدى المجتمع الجزائري والتي تميزت بالتحجر والتشاؤم اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة غداة الاستقلال، إذ اعتبرته ثوب من أثواب الاستعمار والتدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية، غير أن هذا الموقف ما لبث أن تغير بمرور الوقت طبقا لمقتضيات التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية، وأيضا لحاجة الاقتصاد الجزائري للتمويل من اجل النهوض بمشاريعها التنموية وتحقيق متطلبات أفرادها.
* ضعف البرامج التعليمية ونقص الدورات التدريبية التي لها الأثر المباشر على اليد العاملة من اجل تأهيلها للاندماج في الوضعية الاقتصادية الحديثة، وتزامنه مع تفشي مشكلة البطالة في أوساط المجتمع ومس كل شريحة منه المتعلم والأمي على السواء.
* تميز التعليم في الجزائر بالإلزامية إلى غاية سن 15 وبالمجانية لجميع مستوياته، فضلا عن حق الطالب والتلميذ في منحة دراسية، وحق الطالب المتحصل على شهادة البكالوريا في مقعد بيداغوجي بالجامعة مع الحصول على الإيواء والإطعام بمبلغ رمزي، إلا أن النظام التعليمي تميز بعدم ربط التكوين باحتياجات السوق مما أدى في النهاية إلى وجود أعداد هائلة من حملة الشهادات بما فيها الجامعية دون شغل، وفي نفس الوقت عدم وجود المؤهلين الذين تحتاجهم المؤسسات الاقتصادية لأداء أعمالها، فالشركات الأجنبية لا تكلف جهدها في توظيف عمال من هذا الشكل إذ تعتبره في هذه الحالة عبئا وليس مساعدا لها، ورغم مجانية التعليم وتطبيق نظام محو الأمية إلا أنها مازالت تعاني نسبة معتبرة من الأمية، إلى جانب قلة الأطر الوطنية المثقفة والقادرة على التسيير الجيد لدواليب الاقتصاد، لذا نجد الجزائر ملزمة بالإضافة إلى استيراد رؤوس أموال عامة وخاصة إلى استيراد أموال ثقافية في شكل خدمات أو معلومات يقدمها أجانب في مختلف القطاعات التي عجزت على تسييرها بالاعتماد على أطرها الوطنية فقط.

[1]- فتح الله ولعلو، **"مدخل للاقتصاد السياسي"**، بدون دار نشر، مصر،1981، ص400.

* عدم توفر الشريك المحلي الملائم، لضعف القدرة المالية في بعض الأحيان أو نقص خبرته الفنية والإدارية الضرورية لتسيير المشروع على أسس تجارية علمية سليمة، مما يعيق تنفيذ وتشغيل المشاريع الاستثمارية ويؤدي بطبيعة الحال إلى خفض الإنتاجية وارتفاع الكلفة ومن ثم انخفاض العائد من الاستثمار.
* حداثة التجربة الجزائرية في التعامل مع المستثمر الأجنبي ومحدودية وقلة الوعي الاستثماري لدى المواطنين وحتى الموظفين الذين لديهم صلة مباشرة بالمستثمر الأجنبي.
* زيادة هجرة الكفاءات وذوي التخصصات النادرة إلى أوطان آمنة تضمن لهم تلبية حاجياتهم، بغض النظر عن هجرة ذوي الكفاءات العادية وتزايد الهجرة الداخلية من المناطق الريفية الأكثر عرضة للهجمات الإرهابية نحو المدن الكبرى، كما أدى استهداف المثقفين من طرف الإرهابيين إلى هجرة الأساتذة والأطر والتقنيين الأكفاء إلى نزيف الجزائر من كل القدرات اللازمة لإنعاش البلاد وتدعيم أسس الدولة.
* عدم كفاءة اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمر الأجنبي إذ تعتبر غير منتجة مقارنة بما تتقاضاه من أجر، الأمر الذي يؤدي بالمستثمر الأجنبي العزوف عن الاستثمار في الجزائر والبحث عن دول تكون بها يد عاملة ذات إنتاجية اكبر وتكلفة اقل.

ثالثا: المعوقات القانونية والإدارية

لقد عملت الجزائر منذ استقلالها على استقطاب الاستثمار من خلال سن جملة من القوانين وتقديم عدة إعفاءات وامتيازات وتذليل كل العقبات التي تقف خاصة في طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، بغاية تبسيط وتوضيح الإجراءات الإدارية، وتسريع الخدمات المقدمة، إلا أنه في واقع الأمر هناك جملة من العوائق القانونية والإدارية تعترض هذه الاستثمارات، تتجلى أهمها فيما يلي:

1- على الصعيد القانوني

* عدم وجود قانون واحد يشمل الإطار التنظيمي الخاص بتأسيس ومنح الحوافز للاستثمار الأجنبي المباشر.
* ضعف القضاء ومشكلة طول فترة المنازعات: إذ يعتبر القضاء من أهم المحددات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في أي بلد، أي أنه يمثل الخطوة الأولى لعملية الاستقرار من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون والذي يتوقف عليه منح الثقة والاطمئنان للمستثمرين، وهي حالة ما تزال بعيدة نسبياً في القضاء الجزائري، مما يعني أن القضاء حتى الآن يمثل عقبة في وجه التنمية بشكل عام والاستثمار بوجه خاص، فالمحاكم تستخدم أسلوب تطويل المرافعات لفترات زمنية تتجاوز في بعض الأحيان العمر الافتراضي للمشروعات، وكذلك البطء في تنفيذ الأحكام، مما يؤثر سلبياً على حماية مصالح المستثمر واستقرار وضعه ويولد عنده الشعور بعدم الثقة والاطمئنان على رأس ماله، وهي حالة تعتبر طاردة للاستثمار وليس جاذبة له.
* التعديل المتواصل في العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار والتي مازالت بحاجة للمزيد من التطور والتصحيح، وكثرة القوانين وعدم استقرارها يعد عامل طرد للمستثمرين إذ يزرع فيهم الشك والريبة وعدم اليقين.

* رفض الجزائر للتحكيم الدولي يعطل العديد من مشاريع الشراكة ومن حماية المستثمر الأجنبي الذي يفضل اللجوء للتحكيم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية، وبحكم عدم الثقة في القضاء الجزائري، مثلما حدث بين شركة سونطراك والشركة الاسبانية O.H.L، حيث تعهدت الجزائر بدفع 95 مليون اورو بعد تهديد الشركة الاسبانية باللجوء للتحكيم الدولي[1].
* عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر للتطورات والمستجدات العالمية.
* الاعتماد على الارتجالية في تطبيق القوانين، لعدم دراستها ومعالجة نتائجها وأبعادها، مثلما حصل عندما قامت الجزائر بفرض الرسم على الأرباح الاستثنائية[2] مما نتج عنه نزاع مع "أنادراركو و ميرسك" الاسبانية، في سنة 2006، حين تم لجوء الشركات الدولية إلى التحكيم الدولي بعد فشل المفاوضات، واستمرت القضية إلى غاية 31 جانفي 2012 أين تم وضع حد للنزاع القضائي بالتراضي، حيث قامت سونطراك بدفع مبلغ قدره 95 مليون اورو كتعويض، وهو ما فتح المجال لشركات أخرى للحصول على مثل هذه التنازلات، كما أن تعويض سونطراك لشركائها بهذه الطريقة أضر بسمعة الجزائر وأكد عدم استقرار تشريعاتها وقوانينها.
* لقد ساد التمييز بن المستثمر الخاص والعام والأجنبي، إذ كان لكل واحد منهم قانون خاص به إلى غاية صدور المرسوم التشريعي 93-12 وبموجب هذا المرسوم أصبح للمستثمر الخاص والأجنبي قانون واحد، وبقي قطاع المحروقات يخضع لقانون خاص به، أما القطاع العام فقد بقي متميزا حتى بعد صدور هذا القانون وخصصت له تشريعات خاصة به، واستمر الحال إلى غاية إصدار الأمر رقم 01-03 الذي قام بالتسوية بين المستثمر مهما كانت صفته، ونفس الشيء ينطبق على حصة امتلاك المستثمر الأجنبي لرأس المال المستثمر، إذ كان يمنع قبل صدور المرسوم 93-12 من امتلاك أكثر من 49 % من رأسمال المشروع، لكن بعده لم يتم تحديد النسبة وإنما تركت مفتوحة.
* إقرار المشرع الجزائري لقانون نزع الملكية* من اجل المنفعة العامة[3]، مما اثر على المستثمر الأجنبي وعدم شعوره بالاستقرار والتخوف المستمر من أن تسلب ممتلكاته الخاصة في أي وقت.

---

[1] - سمية يوسفي ،**"سوناطراك تستعد لتسديد 95 مليون أورو لشركة اسبانية"**،جريدة الخبر ،العدد 6653 ،الموافق ل 2012/03/13.

[2] - الأمر رقم 10-06 المؤرخ في 29 جويلية 2006 ،المعدل والمتمم للأمر رقم 07 05 ،المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28 أفريل 2005، الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.

* هناك عدة أشكال لنزع الملكية تتمثل في **نزع الملكية للمنفعة العامة** (هو إجراء إداري يتم في إطار القانون وفي حدود الحالات المنصوص عليها، ويقصد به حرمان الشخص من ملكه العقاري لتخصيصه للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع له)، والشكل الثاني هو **المصادرة**: وهي ذلك الإجراء الذي تتخذه السلطة العامة وتستولي بمقتضاه على ملكية كل أو بعض الأموال أو الحقوق المملوكة لأحد الأشخاص، وذلك دون أداء أي مقابل، وأخيرا التأميم (وهو نقل الملكية الخاصة أي ملكية الأفراد إلى الملكية العامة أي إلى الدولة بواسطة قرار يصدر عن سلطات الدولة المعنية من اجل استغلالها لخدمة المصلحة العامة، لمزيد من المعلومات انظر: عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سبق ذكره، ص - ص33-48 (بتصرف).

[3] - انظر القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 افريل 1991، (المتضمن تحديد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من اجل المنفعة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 21 الصادر في 08 ماي 1991)، والذي يجيز للدولة أو إحدى مؤسساتها الإدارية نزع الملكية الخاصة من اجل المنفعة العامة مقابل تعويض عادل يدفع له.

2- على الصعيد الإداري

تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بالتغير المستمر في الهيكلة الإدارية، هذا الأخير الذي من شانه التأثير على المستثمرين المحليين والأجانب، إذ أن أصحاب المشاريع حريصين دوما على توظيف أموالهم على معطيات علمية دقيقة وثابتة، وقبل البدء في المشروع هم في حاجة إلى موافقة الجهات الإدارية ذات العلاقة، وأن تغيير تلك الجهات أو تغيير المديرين فيها تؤدي إلى تأخيرهم فترة طويلة حتى يحصلوا على موافقة أخرى، وباختصار يمكن إدراج المعوقات الإدارية في النقاط التالية:

*عدم الاستقرار الإداري والروتين المزمن، من إجراءات حكومية متعلقة بالترخيص للاستثمار وبطء في التنفيذ والتأخير المستمر مما يؤدي إلى ضياع وقت المستثمر في إنجاز المعاملات، وتعقيد الإجراءات وعدم مجاراة بعض المؤسسات للتطور الحاصل في مجالها.

*عدم ربط الحوافز الضريبية والجمركية التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي بمدى مساهمة استثماراته في زيادة الناتج المحلي أو زيادة الصادرات أو نقل التكنولوجيا الحديثة، أو في خلق فرص عمل وذلك على العكس في دول أخرى مثل ايرلندا التي تمنح 12 ألف اورو للمستثمر مقابل كل فرصة عمل.

*تعقد وتماطل الإجراءات الجمركية، حيث أن عملية جمركة الآلات والمعدات المستوردة تتطلب في المتوسط 12 يوما، ويرجع ذلك إلى أن اغلب الواردات تصل إلى ميناء الجزائر العاصمة الذي يتوقف عن العمل بعد الرابعة مساءا، ناهيك عن ضعف التنسيق بين الهيئات والجهات المعنية[1]، إضافة إلى أن الحصول على التجهيزات والمعدات الضرورية لا تتم في وقتها خاصة إذا كانت مستوردة.

*تعقد وبطء الإجراءات الإدارية، حيث أن عملية تسجيل عقار تتطلب 16 إجراءا و52 يوما كمتوسط، و281 يوم للحصول على رخصة بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط صغير أو متوسط الحجم مع 19 إجراء (مقارنة مع 9 إجراءات في السعودية) بنسبة تكلفة تبلغ 23.1 % من متوسط دخل الفرد (مقارنة بـــ1.1 % في لقطر)[2].

إن تعدد الهيئات المكلفة بالاستثمار أدى إلى تداخل وتضارب الصلاحيات فيما بينها وعدم القدرة على تحديد المسؤولية بدقة، أو بعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، مما تجعله في حيرة وقلق وزعزعة رغبته في الاستثمار.

*عدم كفاءة معدات وتجهيزات الشحن والتفريغ، لكونها لا تزال عمومية، الأمر الذي قد يتسبب في مكوث الباخرة في عرض البحر مدة قد تصل إلى 7 أيام حتى يتسنى لها الدخول إلى الميناء، وعملية تفريغها تحتاج الى نفس المدة تقريبا[3].

---

[1] - محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص205.

[2] - لمزيد من المعلومات حول ترتيب الجزائر في مؤشر استخراج تراخيص البناء عالميا وعربيا انظر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، سلسلة بيئة الأعمال في الدول العربية 2012.

* كما انه في حالة حدوث نزاع يحق للمستثمر أن يقدم طعنا قضائيا، أو لدى رئيس الحكومة أو لدى *(MDPPI)*. وإن بدت هذه الخيارات إيجابية في طياتها، إلا أنها توحي بوجود ضبابية وعدم التنسيق بين الهيئات المعنية.

[3] - محمد قويدري، نفس المرجع السابق، ص 207.

* مشكلة الفساد: يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة، وتشويه صورة البلد، فضلا عن كونها أداة لتقليص حجم وفعالية الاستثمار، وبالتالي إبطاء معدل التنمية، وتصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية منذ سنة 1995 لقياس درجة الفساد، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية وعشرة التي تعني درجة شفافية عالية، هذا وحسب منظمة الشفافية الدولية فإن في تقريرها السنوي 2013 المتضمن مؤشر الفساد في العالم فان الجزائر احتلت المرتبة 94 من أصل 177 دولة، وهي مرتبة غير مشرفة على الإطلاق باعتبارها وضعت في النصف الأخير من السلم المتضمن البلدان التي ينتشر فيها الفساد أكثر، وحتى بالنسبة للدول العربية فقد أخذت الجزائر المرتبة 10 من أصل 18 دولة عربية واحتلت المرتبة 24 إفريقيا من أصل 54 دولة، هذا وقد تزحزح تصنيفها بتسع درجات فقط قياسا بمؤشر 2012، حيث احتلت المرتبة 105 من أصل 186 دولة[1]، مع العلم أنها احتلت المرتبة 97 سنة 2004 من بين 146 دولة لتحافظ على نفس الترتيب في السنة الموالية (2005) ولكن من أصل 159 دولة، ورغم التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة، إلا أن الرشوة تبقى من أسوء مظاهر الفساد في الجزائر وهو ما سبب تأخر دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر المطلوب.
* افتقار البيئة الاقتصادية الجزائرية للشفافية، والتي لها أهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات الأجنبية والمحلية، والشفافية هنا هي المعلومات التي يتعين على المستثمرين معرفتها والتي تمكنهم من التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية للبلد المضيف وعلى ضوئها يتم صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.
* نقص الحاكمية في الجزائر، إذ تبين الأدلة النظرية والتطبيقية إلى أن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المحلي يعتمدان على التطبيق الفعال لمبادئ الحاكمية الرشيدة والتوجيه الإداري السليم، وطبقا لمؤشر الحاكمية وفعالية المؤسسات فان الجزائر احتلت المرتبة 25 من بين 29 دولة صنفت في هذا المؤشر لسنة 2011 [2]، مما يؤكد أن الجزائر تعاني بشكل كبير من مشكل البيروقراطية وتفشيها بين الإدارات الأمر الذي يعيق عملية الاستثمار وتضيع وقت المستثمرين وجهودهم كما تخلق نوعا من الشك والريبة.
* الحاجة إلى توقيع المزيد من اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي واتفاقيات الاستثمار الثنائية مع الدول التي لها نية للاستثمار في الجزائر، إذ انه حتى نهاية ماي 2011 عقدت الجزائر 83 اتفاقية خاصة بالاستثمار، فيما أبرمت مصر 164 اتفاقية و 120 للكويت و 117 للمغرب[3].
* عدم وجود خارطة استثمارية توضح فرص إقامة مشروعات استثمارية تحقق التنمية الاقتصادية يمكن عرضها في كافة القطاعات سواء كانت زراعية، صناعية، خدماتية،...الخ

[1] - التقرير السنوي 2013 المتضمن مؤشر الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، نقلا عن الموقع: http://cpi.transparency.org/cpi2013/results، تم الاطلاع عليه يوم 01 ماي 2014.
[2] - تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الرابع، ص - ص 37-42، (بتصرف).
[3] -المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، مرجع سبق ذكره

* عدم الترويج للاستثمار من خارج الجزائر، إذ نجد تواجد السفارات الجزائرية في الكثير من البلدان إلا أنها غائبة عن التعريف بمناخ الاستثمار في بلادنا وحث المستثمرين ورجال الأعمال على الاستثمار في الجزائر، هذا إضافة إلى بطء إجراءات الموافقة في الحصول على التأشيرات من قبل مختلف السفارات.
* صعوبة الحصول على المعلومات والإحصاءات بالرغم من الجهود المبذولة من بعض الجهات المحلية المسؤولة على توفير البيانات الإحصائية وعلى رأسها الديوان الوطني للإحصائيات، إلا أنها لم ترقى لتوفير بيانات حاضرة ودقيقة وتغطي كل البيانات المطلوبة لدراسة وتحليل الواقع الجزائري، هذا ناهيك عن التناقض في البيانات الموجودة أصلا بين مختلف التقارير لنفس المؤشر وحتى بين مختلف المراكز الإحصائية في نفس السنة مما يخلق نوع من الارتباك وعدم الثقة في المعطيات وفي مدى دقتها، ذلك لان جهود الدول لتحقيق التنمية والرفع من رفاهية مواطنيها لا يمكن أن يتحقق دون توفر البيانات والإحصاءات والمعلومات، باعتبارها العنصر الأساسي في أي تخطيط تنموي وهي الأساس لإجراء دراسات الجدوى بغرض إنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة.
* عدم الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، الأمر الذي جعل الجزائر في وضعية تنافسية اقل مقارنة ببقية الدول النامية الأخرى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لما في هذه المنظمة من قوانين وإجراءات موحدة بين كل دول الأعضاء والتي هي في صالح الشركات الأجنبية ومشجعة وواضحة لكل مستثمر.
* انعدام المناطق الحرة: حيث أثبتت التجارب أن هذه المناطق تساعد كثيرا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وخلق فرص عمل، ورغم إصدار الجزائر للأطر القانونية المتعلقة بالاستثمار في المناطق الحرة من خلال المادة 25 من المرسوم التنفيذي 93-12، إلا أن السلطات الجزائرية عادت وألغت وجود هذه المناطق مما ضيع فرصا كبيرة للاستثمار وبالتالي زيادة الإنتاج وفرص التشغيل.

تحتاج كل هذه المعوقات إلى المعالجة من خلال العمل على تحسين المناخ الاستثماري لجلب المزيد من الاستثمارات وتنويعها لتمس كل القطاعات دون استثناء، من خلال تكاثف الجهود وتنسيقها وإزالة المعوقات التي تعترض طريقها، ومن ناحية أخرى يجب على الجزائر أن تعمل بشكل مستمر على الاستغلال الأمثل للتوافق التلقائي الموجود في كل الدول في مجال الاستثمار لتصبح مصدرة ومستوردة في نفس الوقت، مع مراعاة أن مفهوم المصدر الدائم والمستورد الدائم للاستثمارات لم يعد واقعيا، لأن مسار المشاركة الاقتصادية يختلف عن ذلك كثيرا، ويتضمن تبادل الاستثمارات بنسب مختلفة وبأشكال عديدة، وهو مجال يحتاج إلى عمل أكثر وتطور ومواكبة لكل ما هو جديد.

المبحث الثالث: تحليل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

اختارت الجزائر عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا، من اجل بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة التي أثقلت كاحلها، ولان النتائج المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، قامت الدولة بعدة إصلاحات وتبنت عدة برامج تنموية للنهوض باقتصادها وتمويل مشاريعها بمواردها الذاتية المتاحة، وباستقطاب المزيد من الاستثمارات لتعبئة وتكملة النقص المتبقي لاسيما الأجنبية منها، ويعتبر حجم ومستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد المرآة العاكسة للبيئة الاستثمارية المهيأة، والجزائر كغيرها من الدول منحت عدة تسهيلات وامتيازات لجلب هذا النوع من الاستثمار، إلا أن تدفقه لا يزال ضعيفا رغم التحسن الذي عرفه مع مرور الوقت، ورغم التحسن الكبير في مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولعل السبب الرئيسي يكمن في الأسباب السالفة الذكر.

المطلب الأول: حجم وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1970-2014

رغم كل الامتيازات والإعفاءات الواسعة النطاق التي تضمنتها القوانين والمراسيم التشريعية المتعلقة بالاستثمار السالفة الذكر، إلا انه كان ينقصها الكثير من التحديد والدقة والدليل على ذلك هو تغييرها وتعديلها عدة مرات، أو في بعض الحالات إلغاء بعضها واستبدالها بمواد أخرى اقل حدة وأكثر تشجيعا للاستثمار بنوعيه، كل هذا وبوجود عوامل داخلية وخارجية أخرى أدى إلى تذبذب حصة الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنه شهد تحسنا ملحوظا ابتداء من فترة التسعينات، بعد إصدار قانون الاستثمار 93-12، كما عرفت قفزة نوعية بعد سنة 2000 مقارنة بالأعوام السابقة بسبب التحسن الملحوظ في أسعار النفط، ولان الجزائر تبنت نظامين مختلفين النظام الاشتراكي والرأسمالي فإننا ارتأينا دراسة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مرحلتين كالأتي:

أولا: نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1988

عرفت الجزائر كبقية الدول النامية ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال، إلا أن فترة ما قبل الإصلاحات تميزت بضعف كبير في تدفقاته، وكان ذلك خاصة سنة 1971 إذ سجلت حجم 0.6 مليون دولار بانخفاض قدره 99.25 % عما كان عليه سنة 1970، إثر تأميم الثروات المنجمية في ماي 1966، وتأميم المحروقات في سنة 1971، بالإضافة إلى عدم وجود حق ملكية الآبار للمستثمرين الأجانب، كل هذا اثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد باعتباره القطاع الوحيد الذي كان يستحوذ اهتمام المستثمر الأجنبي على غرار باقي القطاعات الأخرى.

قامت الجزائر خلال هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، حيث ركزت على القطاع الصناعي، بغرض إحداث تنمية شاملة، وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبّر عنه ارتفاع مستمر في النفقات الحكومية، لتغطية مختلف البرامج التنموية التي ميزت هذه الفترة، مما أدى إلى تراجع كبير في مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تذبذب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.

نظرا لم تم معالجته سالفا وما تم استنتاجه من خلال تبني الجزائر للنظام الاشتراكي وتأثر اقتصاده بالمحيط الخارجي واعتماده بالدرجة الأولى على المحروقات وبالتالي أسعارها الخاضعة لظروف خارجية، فان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر هو الآخر عرف تذبذبا كبيرا وضعفا رغم محاولة الحكومة تقديم كل الإصلاحات وتحسين الوضعية كما هو مبين في المنحنى الموالي:

الشكل رقم (02-06): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1970-1988

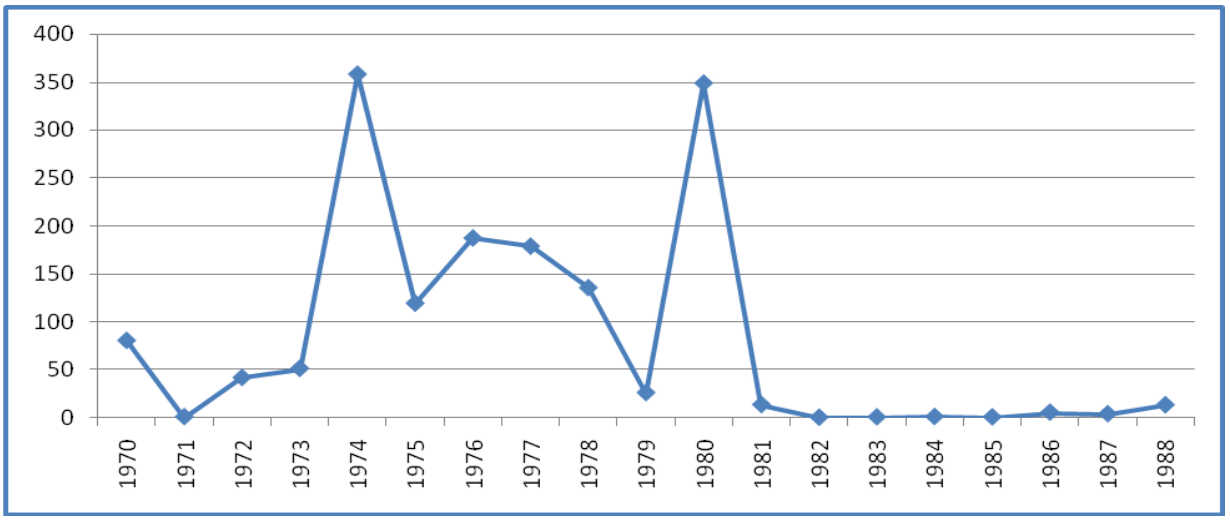

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المجمعة من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2015، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.unctad.org/fdistatistics

من خلال المنحنى أعلاه نلاحظ ضعف وتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1970-1988)، إذ نلاحظ أنها سجلت أعلى قيمة له سنة 1974 بقيمة 358 مليون دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط، خاصة بعد أن قرّرت الجزائر فتح قطاع المحروقات لرؤوس الأموال الأجنبية في سنة 1971، ممّا أدّى إلى استثمارات مكثّفة في مجال الإنتاج، التنقيب والتكرير والنقل للنفط والغاز الطبيعي، ثم انخفض مباشرة بمعدل 66.76 % لكنه سرعان ما عاود الارتفاع في السنة الموالية وعاود الانخفاض بشكل مستمر إلى غاية سنة 1979 و1980 بقيمتي 257 و348,7 مليون دولار لتعتبر هذه الأخيرة ثاني اكبر قيمة محققة خلال هذه الفترة، كما نلاحظ انخفاض جد كبير في التدفقات ابتداء من سنة 1983 بسبب التراجع المستمر في أسعار النفط بداية من سنة 1982، وأيضا نتيجة صدور قانون 1982، الذي نص على أن المشاريع الاستثمارية لا تتم إلاّ في إطار شركات مختلطة، مما يدل بشكل غير مباشر على الرفض القاطع من طرف الحكومات آنذاك لأي تدخل أجنبي.

كما كان للأزمة النفطية لعام 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار مباشرة بعد التراجع الرّهيب الذي شهدته أسعار النفط، والذي أظهر ضعف وهشاشة تركيبة النظام الاقتصادي الجزائري، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجه لتمويل الاقتصاد، وحيال هذا الوضع العسير سجّلت التدفقات الواردة انخفاضا ملحوظا سنة 1987، إذ هبطت بمعدل 30.17 % .

في الأخير يمكن القول أن ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بارتفاع أسعار البترول، وهو ما يظهر جليا من خلال المنحنى أعلاه، إذ أن رواج الاقتصاد الجزائري معتمد بالدرجة الأولى على مداخيل المحروقات، ذلك القطاع المؤمم الذي استطاع جلب ربح وإيرادات من جراء الارتفاعات المفاجئة لأسعار البترول(booms pétroliers) خلال سنة 1973، 1979 و1981 لينتج ادخار كافي لاحتواء نمو الدين الخارجي إلى غاية بداية سنة 1980، وعموما فان الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة تميز بالركود والانخفاض في مستواه وما زاد من تفاقم هذه المشكلة فقدان الجزائر لمكانتها الدولية نتيجة تفاقم المديونية وعدم القدرة على السداد والاضطراب السياسي والاقتصادي الذي زاد من تخوف المستثمر الأجنبي بغض النظر عن الإجراءات التعسفية ذات الطابع الإداري التي واجهتها الاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1989-2014

بعد أن كشفت الأزمة النفطية لسنة 1986 نقاط الضعف في النظام الاشتراكي، ونتيجة لما أل إليه الاقتصاد الوطني وامتناع الدول عن تقديم القروض نتيجة لارتفاعها وعدم القدرة على سدادها، عملت الجزائر جديا على تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة 1988، والانفتاح على العالم الخارجي باللجوء إلى المؤسسات الدولية للحصول على التمويل في ظل شح الموارد المالية الداخلية، مع الالتزام بتبني عدة برامج تنموية كان من شانها تحسين المؤشرات الاقتصادية وارتفاع ملموس في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر مقارنة بالفترة السابقة.

لقد تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من تحقيق مستويات مقبولة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك نتيجة الإصلاحات التي عمدت الدولة انتهاجها خلال هذه الفترة، والتي تطرقنا إليها سالفا، إضافة إلى القوانين والنظم التشريعية أو ما يخص التحفيزات الجبائية والتسهيلات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة ما يتعّلق بمشكل العقار وتربع الدولة على جلّ القطاعات الاقتصادية.

والشكل الموالي يبين تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال فترة ما بعد الإصلاحات:

الشكل رقم (02-07): تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1989-2014

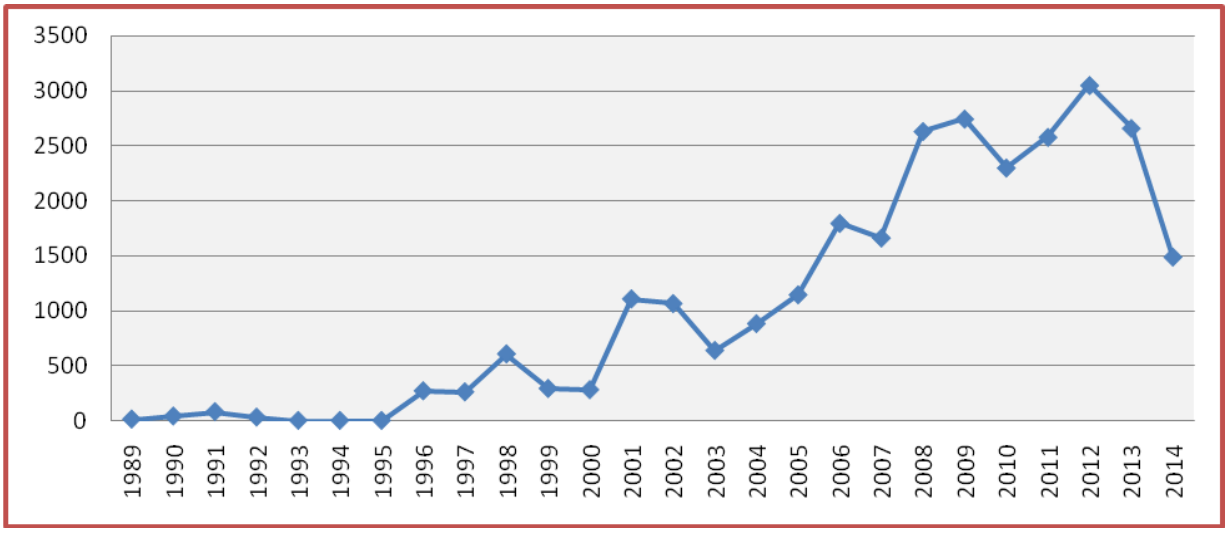

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعطيات المجمعة من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة والتنمية (الاونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2015، نقلا عن الموقع الالكتروني: http://www.unctad.org/fdistatistics، تم الاطلاع عليه يوم:02 افريل 2016

يظهر جليا من المنحنى أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال هذه الفترة يمكن تقسيمه إلى مرحلتين:

- مرحلة خمول كبير وشلل في التدفقات قبل سنة 1996، بعد أن تم تسجيل ارتفاع طفيف نوعا ما سنتي 1990 بقيمة 40 مليون دولار و1991 بقيمة 80 مليون دولار، بسبب استئناف مؤقت للنشاط الاقتصادي نتيجة لارتفاع سعر البترول والذي أدى إلى تحسن في المؤشرات الاقتصادية، مما دفع بزيادة ثقة المستثمر وبالتالي ارتفاع حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر، دون أن ننسى إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، والذي كان له الفضل في إحداث تغيير ولو طفيف في تدفق الاستثمارات، إلا أن المشكلة الأمنية آنذاك وعدم الاستقرار السياسي حالا دون تحقيق الأهداف المرجوة، فيما تميزت الفترة 1993-1995 بغياب شبه كامل للاستثمارات الأجنبية، ومرد ذلك الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي[1].
- ومرحلة ازدهار وانتعاش، بغض النظر عن التذبذب المسجل في بعض السنوات بداية من 1996 مسجلا قيمة 270 مليون دولار بعد أن كان معدوما خلال ثلاث سنوات السابقة، ويعزى هذا الارتفاع بصدور قانون النقد والقرض سنة 1993، وما أتت به التشريعات الجديدة من تحفيز للاستثمار الأجنبي المباشر والتي

[1] - ناجي بن حسين، **" تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص 59.

شملت العديد من الامتيازات التي تم التطرق إليها في المبحث الأول، إضافة إلى قانون 1995 الخاص بالخوصصة كأحد الإجراءات والإصلاحات الهامة لتشجيع الأجانب على الاستثمار في الجزائر، بالتنازل التدريجي للدولة في تسيير الشركات والمصانع وفتح المجال للخواص، كما بذلت الحكومة كل ما بوسعها لجلب الاستثمار إليها، بتقديم ضمانات للمستثمرين، تحفيزات جبائية، إمضاء اتفاقيات دولية وثنائية في إطار الشراكة مما أعطى نفسا جديدا للاستثمار الأجنبي المباشر، وحقق أرقاما لم تحقق من قبل، على الرغم من الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد في بداية هذه الفترة، ومشاكل أخرى كالبطالة وقوة النقابة العمالية التي أخّرت من تطبيق برنامج الخوصصة، واستمر الارتفاع إلى غاية 1998 مسجلا تدفق قيمته 606.6 مليون دولار نتيجة الارتفاع المسجل في أسعار البترول، لكن سرعان ما لبث أن انخفض في السنة الموالية بمعدل قدره 51.9 % خلال سنة 1999، وعاود الارتفاع لتسجل الجزائر اكبر تدفق منذ الاستقلال تجاوزت عتبة المليار دولار لأول مرة في تاريخها بقيمة 1196 مليون دولار سنة 2001 بمعدل نمو فاق 173 % عما كان عليه سنة 2000، وحافظت على نفس العتبة فوق المليار للسنة الموالية بقيمة 1065 مليون دولار، كان ذلك نتيجة خروج الجزائر من عزلتها واستعادتها لاستقرارها الأمني والسياسي بفضل قوانين الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إضافة إلى صدور الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمارات والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، إضافة إلى سيطرة مصر على اكبر حصة لتصبح أهم دولة مستثمرة في الجزائر خاصة بعد بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم تحت اسم جازي (Djezy) في 2001، حيث جاءت هذه الاتفاقية ضمن المرسوم التشريعي 93-12 [1]، بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، هذا الارتفاع راجع أغلبيته للأسباب السالفة الذكر وليس لتحسن المناخ الاستثماري والدليل الانخفاض المسجل في سنة 2003، بسبب تداعيات أحداث 11سبتمبر 2001، وهروب المستثمرين الأجانب من الدول العربية بما فيهم الجزائر، لكن سرعان ما تعافى مرة أخرى بسبب دخول الشركة المصرية في مجال الاسمنت في مارس 2004 وبيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، كما نلاحظ التزايد المستمر بعد ذلك إذ تجاوزت ملياري دولار ابتداء من سنة 2008 رغم الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على كافة دول العالم، وعدم تأثر الجزائر بتداعيات الأزمة التي اشتدت وطأتها في أوت 2008 راجع لمحدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي، وواصل الارتفاع في سنة 2009 لتسجل أعلى تدفق قدر بـــــ 2746 مليون دولار وهو ما يعادل 0.22% من إجمالي التدفقات العالمية، مع الإشارة أن هذه النسبة لم تسجلها الجزائر منذ سنة 1973 (0.25%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى قيام الجزائر بإجراء جبائي جديد تمثل في تخفيض الضريبة على أرباح المستثمرين الأجانب غير المحولة إلى الخارج من 15% إلى 10%، بهدف تحفيز المستثمرين على إعادة استثمار إرباحهم بدل تحويلها للخارج، إضافة إلى تبني سياسة ليبرالية واستقرار الوضع الأمني وتجسيد الإرادة الحقيقية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي من خلال التفاوض من اجل الانضمام إلى

[1] - انظر المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 15 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64.

المنظمة العالمية للتجارة وتطوير قوانين الاستثمار، إضافة إلى زيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات خاصة من شركتي توتال (Total) وبارتاكس (Partex) الفرنسيتين اللتين حققتا استثمار حجمه 1.436 مليار أورو[1]، إضافة إلى فرض الحكومة الجزائرية على البنوك وفروعها رفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار[2]، وهو ما أدى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية*، وبالتالي الرفع من الحجم الإجمالي للتدفقات الاستثمارية.

في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 إلى 2720,5 مليون دولار بعدما سجل انخفاض بمعدل 17.2 % في سنة 2010 مقارنة مع 2009، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع للأوضاع الأمنية المضطربة لبعض الدول العربية ضمن ما يسمى بالربيع العربي وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجه إلى الاقتصاد الجزائري لما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب وتوفر الاستقرار، لكنه انخفض في سنة 2012 مسجلا قيمة 1484 مليون دولار، أي انخفاض بمعدل 45.4 % عما كان عليه سنة 2011.

بعد الانخفاض الحاد المسجل سنة 2012 عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ارتفاعا عام 2013 بمعدل 13%، كما أن اكتشاف حقلا جديدا للنفط في هذه السنة ومشروع بناء مصنعا للصلب في 2015 بالشراكة مع شركات قطرية، بالإضافة إلى عزم شركة سونطراك الاستثمار باستغلال الغاز الصخري، من شأنهم أن يستقطب مستثمرين أجانب أكثر في السنوات القادمة.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأهم الدول المستثمرة فيها في الجزائر

لقد عملت الجزائر جاهدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، بتهيئة المناخ المناسب لذلك، وكان نتيجته التزايد المستمر لتدفقاته كما رأينا سابقا، من مختلف أنحاء العالم وعلى رأسها الدول الأوروبية لامسا كل القطاعات بدون استثناء ولكن بدرجات متفاوتة مع استحواذ قطاع الصناعة على المرتبة الأولى خلال مدة 12 سنة، وفيما يلي تحليل لنصيب القطاعات التي حظيت باهتمام المستثمر الأجنبي وترتيبها حسب القيمة والمبلغ المخصص لإنجازه، إضافة إلى إبراز أهم الدول أو المناطق إن صح التعبير التي نالت اكبر فرصة للاستثمار في الجزائر.

أولا: نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

إن أول ما لاحظناه أثناء جمع المعطيات حول نصيب كل قطاع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو عدم وجود إحصائيات دقيقة ومفصلة من حيث حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إليه، إذ أن هناك نقص وعجز كبير

[1] -ANIMA, investment network, « **Investissements directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2009 »**, étude N° 14, Avril 2010, p 64.

[2] - ibid., p 38.

* فروع البنوك الأجنبية المتواجدة بالجزائر هي:
Francabank, Trust Bank Algeria, Citigroup, Gulf Bank Algeria, Société Generale, BNP PARIBAS.

رغم وجود هيئات دولية ومحلية مكلفة بذلك، وإن اختلفت طريقة الجمع والإحصاء*، إلا أننا سنحاول إدراج أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي توفرت لدينا معلومات بخصوصها، مع الإشارة إلى عدد المشاريع والمبلغ المقدر لها، دون أن ننسى النسبة التي حاز عليها كل قطاع، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-12): نصيب القطاعات الاقتصادية من الاستثمارات الأجنبية خلال الفترة 2002-2015

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دج)	النسبة (%)
الزراعة	10	1.48	3117	0.13
البناء	121	17.90	98996	4.01
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03
الصحة	6	0.89	13573	0.55
النقل	21	3.11	13172	0.53
السياحة	11	1.63	420657	17.02
الخدمات	120	17.75	151335	6.12
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62
المجموع	**676**	**100**	**2471691**	**100**

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، بيانات التصريح بالاستثمار، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395
، تم الاطلاع عليه يوم: 25 ماي 2016.

استنادا إلى نتائج الجدول أعلاه نلاحظ :

- هيمنة القطاع الصناعي باستحواذه على أكثر من نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، إذ انه بقي في مقدمة القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2015 من حيث المبلغ وعدد المشاريع، بنسبة 68.03 % و57.10 % على التوالي، ومرده لعلاقته التشابكية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، إضافة إلى تميزه بالمردودية العالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات الذي ينال حصة الأسد، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت انتعاشا منذ 1999، خاصة تلك الشراكة التي أقامها مجمع "صيدال" مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار، والشركات الأمريكية "فايزر، باكستار وليلي" بمبلغ 100 مليون دولار، إضافة إلى الشراكة مع بريطانيا لصناعة الأدوية، كما يمكن تبرير السبب في تدفق الغالبة العظمى من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى قطاع الصناعة نظرا لما يتطلبه الاستثمار في هذا القطاع من رؤوس أموال ضخمة، ولما يحتاجه من تكنولوجيا حديثة ومتقدمة والتي قد لا تتوافر لدى المستثمرين المحليين، مما يعوق الشركات المحلية من الصمود أمام المنافسة والتي تؤدي إلى تمتع الاستثمارات الأجنبية بميزة تنافسية في هذا القطاع، يليه قطاعي البناء والخدمات في المرتبة الثانية والثالثة بنسب متقاربة جدا 17.90 %

* توجد عدة هيئات مكلفة بجمع الإحصائيات الخاصة بالاستثمار (كبنك الجزائر، مديرية الجمارك، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، البنك الجزائري، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (الاونكتاد)...الخ)، فمثلا نجد أن الوكالة الوطنية لضمان الاستثمار لا ترصد سوى الاستثمارات المسجلة والمرخص لها دون طرح المشاريع المنجزة فعليا، أما البنك الجزائري هو الآخر يشير إلى حجم التدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية دون الإشارة إلى توجهاته القطاعية.

و17.75 % على التوالي من عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في الفترة (2002-2015) مسجلان بذلك 121 و120 مشروعا على التوالي، مع العلم أن نسبة المبالغ المخصصة لقطاع البناء لم تتجاوز 4.01 % وهو ما يجعله يحتل المرتبة الرابعة من حيث المبلغ المخصص لاستثماراته، في حين احتل قطاع الخدمات نفس المرتبة –الثالثة– من حيث القيمة المخصصة لمشروعاته، إذ حظي بـــــــ 151335 مليون دج وهو ما يقابل نسبة 6.12 % وذلك بسبب الانفتاح وتحرير قطاع البنوك والخدمات المالية، دون أن ننسى نشاط ORASCOM TELECOM المصرية عبر شركة الاتصالات GMS منذ 2003 دورا مهمّا في تنشيط هذا القطاع، وكذلك الحال بالنسبة للوطنية للاتصالات منذ 2004.

- ثم جاء قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بنسبة 16.84 %، والمرتبة الخامسة من حيث المبلغ المخصص لهذا القطاع رغم الانجازات الضخمة التي أنشأت مؤخرا وعلى رأسها طريق السيار شرق – غرب، ثم جاء قطاع النقل في المرتبة الرابعة بـــــــ 21 مشروع، لكنه احتل المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث المبلغ المخصص لانجازه، إلا أن مشروع شركة SETRAM للنقل الحضري والذي بدأ منذ سنة 2011 من شانه أن يشجع المستثمرين الأجانب للاهتمام بهذا القطاع أكثر، كما تعزم نفس الشركة بالشراكة مع شركات وطنية أن تمتد مشاريعها إلى السكك الحديدية.
- أما قطاع السياحة فقد شكل نسبة 1.63 % فقط من عدد المشاريع ليحتل المرتبة الخامسة، في حين نال المرتبة الثانية بنسبة قدرها 17.02 % من حيث القيمة المخصصة لانجاز هذه المشاريع بما يعادل 420657 مليون دج، وذلك لاعتماده على الترويج والتجهيز الكبير ذو درجة عالية من التكنولوجيا للتعريف بالمكان ونيل الشهرة وتحريك رغبة السياح بالدرجة الأولى والخدمة ما بعد ذلك.
- لم يحض قطاع الزراعة والصحة على المستويات المرغوبة رغم الأهمية الإستراتيجية لهما، باحتلالهما المرتبة السادسة والسابعة بـــــــ 1.48%، 0.89% على التوالي من حيث عدد المشاريع المخصصة لانجازهما، ومرد ذلك أن المستثمر الأجنبي يبحث عن الربح السريع والكثير وهذا ما لا يمكن أن يوفره هذان القطاعان، إضافة إلى أن مشكلة العقار وملكية الأراضي من أهم الأمور التي تعرقل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة رغم الإمكانيات الزراعية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، إضافة إلى أن استصلاح الأراضي يتطلب فترة طويلة حتى يمكن زراعتها واستغلالها، هذا إلى جانب عدم كفاءة العنصر البشري في قطاع الزراعة، حيث أن معظم العاملين في هذا القطاع يعملون بالوراثة دون تلقي أية برامج تدريبية ترفع من كفاءتهم الإنتاجية، علاوة على هجرة بعض العمالة الماهرة إلى قطاعات أخرى ذات معدلات أجور مرتفعة، أما قطاع الصحة فمرد الانخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي إليه هو مجانية الخدمة المقدمة لاسيما الصحة العمومية والمستثمر كما نعلم لا يتعامل بالمجان.
- في حين جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الأخيرة حيث لم يحصل إلا على مشروع واحد خلال مدة 13 سنة ليخصص له مبلغ قدره 89441 مليون دج، وهو ما يعادل نسبة 3.62% من القيمة الإجمالية للمشاريع الأجنبية

رغم إعادة هيكلة القطاع وخوصصته وفتح المجال للاستثمار فيه، ويمكن إرجاع هذا الضعف في الاستقطاب إلى تشبعه وقلة الفرص المتاحة فيه.

أما الضعف المسجل في بقية القطاعات فيمكن تبريره بعدم وضوح التشريعات القانونية المنظمة لعملية الاستثمار فيها واستمرار سيطرة الدولة عليها.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر وكانت معظمها دول أجنبية مع حضور لا بأس به للدول العربية مقارنة بالإجمالي، ولعدم توفر معطيات حول التوزيع حسب الدول فإننا ارتأينا تقديم توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق أو الأقاليم كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02–13): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق خلال الفترة 2002–2015

الأقاليم	المشاريع		المبلغ (مليون دج)	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة
أوروبا	377	55.77	898192	36.34
بما فيها الاتحاد الأوروبي	**274**	–	**563346**	–
الدول العربية	200	29.58	1267592	51.28
آسيا	68	10.06	119506	4.83
أمريكا	16	2.37	65636	2.66
الشركات متعددة الجنسيات	13	1.92	89992	3.64
استراليا	1	0.15	2974	0.12
إفريقيا	1	0.15	27799	1.12
المجموع	**676**	**100**	**2471691**	**100**

المصدر: تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار 2002 – 2015، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 ، تم الاطلاع عليه يوم 25 أوت 2016.

من خلال القراءة التحليلية للجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- استحواذ الدول الأوربية على النصيب الأكبر من مجموع المشاريع المقدر بـــــ 377 مشروع على الرغم من احتلاله المرتبة الثانية بالنسبة لنصيبه من المبلغ المالي المخصص له بما يعادل 36.34% من المبلغ الإجمالي، مع العلم أن مصر والمملكة العربية السعودية والكويت تعتبر من أهم المستثمرين العرب في الجزائر، وكان لدول الإتحاد الأوربي الحصة الأكبر بما يعادل 72.68 % من عدد المشاريع الأوروبية، بـــــ 274 مشروع وبغلاف مالي قدر بـــ 563346 مليون دج، ويعزى هذا الاستحواذ إلى القرب الجغرافي وبحكم الأثر التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية.
- تصدرت بعد ذلك الدول العربية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر، حيث تساهم بأكثر من نصف المبلغ المالي الإجمالي المخصص لانجاز مشاريع الاستثمارات الأجنبية (51.28%)، إذ قدر بغلاف بـــــ 1267592 مليون

دج، أما من حيث العدد فالاستثمارات العربية –العربية في هذه الفترة عرفت انتعاشا لتمكنها من احتلال المرتبة الثانية مباشرة بعد الدول الأوربية بـــــــ 200 مشروع، مع العلم أن 29 مشروع تم الإعلان عنه فقط في سنة 2015 لأنه حسب البيانات المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد قدر عدد المشاريع بـــــــ171 مشروع خلال الفترة 2002-2014 الا أن الضعف ما زال يلازم هذه الاستثمارات، وذلك لغياب إستراتيجيات التكتلات الاقتصادية العربية لمواجهة أخطار العولمة والأزمات، ومجابهة التكتلات الأخرى كالإتحاد الأوربي وغيره، والسعي لتوطيد العلاقات العربية في جميع المجالات، وتظل قطر، الكويت، الإمارات العربية ومصر أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، اغلبها في الخدمات (خاصة الاتصالات)، البناء والصناعة (صناعة غذائية، الحديد وصناعة الدواء).

- الدول الآسيوية هي الأخرى عززت من حصتها من المشاريع الاستثمارية في الجزائر في هذه الفترة لتحتل المرتبة الثالثة بعد الدول العربية من حيث المبالغ المخصصة لإنجاز هذه المشاريع، بغلاف مالي قدر بـــــــ119506 مليون دج، خاصة الشركات الصينية واليابانية والتي ساهمت في إنجاز العديد من المشاريع في مقدمتها الطريق السيار شرق –غرب.
- أما الاستثمارات الأمريكية فلم تحظى إلا بـــــــ 16 مشاريع خلال هذه الفترة بمبلغ مالي قدر بـــــــ 65636 مليون دج، في حين ظلت الاستثمارات الإفريقية والأسترالية محتشمة جدا بمشروع واحد فقد لكل قطر، وهذا نظرا لهروب استثمارات هذه الدول نحو بلدان أخرى أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر وأكثر ثقة في مناخها الاستثماري، وربما أكثر مردودية وربح من الجزائر، مما يحتم على الجزائر السعي جاهدة لجلب استثمارات هذه الدول نحوها مستقبلا وإعادة النظر في صياغة سياستها الاستثمارية.

أما عن آخر الاستثمارات الأجنبية (خارج قطاع المحروقات) المنجزة في السداسي الأخير لسنة 2014 وبداية 2015 فنذكر:[1]

- تدشين مصنع لصناعة السيارات بوهران بالشركة مع الطرف الفرنسي Renault.
- تدشين مصنع لصناعة المركبات "مرسيدس بنز" بتيارت وتشترك الشركة الجزائرية لتطوير صناعة السيارات مع الطرف الإماراتي (اعبار) والألماني (دايملر).
- تدشين مصنع الامونياك بالمنطقة الصناعية "ارزيو" في شرق وهران.
- إنشاء شركة تابعة للشركة السنغافورية Hyflux المختصة في مجال المياه والخدمات الحضرية والتي تقوم بتسيير محطة تحلية مياه البحر في وهران بالشراكة مع شركات محلية (AED).
- تحالف شركة STARTUP مع شركة CONDOR للمنتجات الالكترونية لإنتاج أجهزة تتلاءم مع مناخ بلدان شمال إفريقيا وبلدان الشرق الأوسط.

[1] - من خلال الموقع الالكتروني: www.animaweb.org تم الاطلاع عليه يوم 15 / 09 / 2015.

المطلب الثالث: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن من أهم دوافع جلب الاستثمار الأجنبي المباشر هو مدى مساهمته في بناء وتطوير القدرات الإنتاجية لاقتصاد البلد المضيف له، ومقارنة القيم المطلقة لتدفقات هذا الاستثمار بين مختلف الدول تعطي صورة غير دقيقة أو خاطئة في أغلب الحالات، وهذا بسبب اختلاف أحجام اقتصاديات هذه الدول، لذا يمكن تحديد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصاديات بدقة من خلال مؤشرين هما: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت ونسبة الرصيد المتراكم أو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالي، اللذان يصدران عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة التنمية في مختلف التقارير السنوية للاستثمار العالمي.

وفيما يلي عرض لتطور هذين المؤشرين في الجزائر ومقارنتها مع الدول النامية والعالم.

أولا: تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يقصد بإجمالي تكوين رأس المال الثابت الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة، مضافا إليها التجديدات والتحسينات والإضافات التي تجرى على السلع الرأسمالية القائمة، زائد قيمة أعمال البناء تحت الإنشاء، وهو بذلك جزء من الاستثمار الذي يشمل بالإضافة إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت التغير في المخزون[1].

..توضح نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت نوع العلاقة فيما بينهما، إذ كلما زادت هذه النسبة كلما كان الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا للاستثمار المحلي بما يوفره من تمويل وتكنولوجيا وأن مشاريع الاستثمار الأجنبي لها تأثير كبير على مختلف القطاعات المحلية.

من خلال الشكل أدناه يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت للجزائر أخذت اتجاها تصاعديا، إذ ارتفعت من 4.36 % كمتوسط للفترة (96-2003) إلى أعلى قيمة لها عام 2006 والبالغة 6.62 %، ثم انخفضت بعد ذلك في السنة الموالية لتصل إلى 4.68 %، لكنها ارتفعت في السنتين الموليتين محافظة على نفس النسبة والتي قدرت بـــــ 5.27 %، ثم سرعان ما انخفضت في 2010 إلى 3.93 % لتعاود الارتفاع إلى 4.07 % في السنة الموالية،واستمرت في الارتفاع في سنة 2012 لتسجل نسبة 4.74%، لكنها انخفضت في سنة 2013 وواصلت في ذلك لتسجل أدنى قيمة عرفتها خلال هذه الفترة متمثلة في 2.13% سنة 2014، في حين ارتفعت هذه النسبة في العالم من نحو 8.2 % في المتوسط خلال المدة (1992- 1997) إلى 13.56 % عام 2007, ثم انخفضت انخفاضا متتاليا في الأعوام الموالية، ليسجل 6.48% سنة 2014.

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1997، ص 205.

الشكل رقم (02-08): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر (1996-2014)

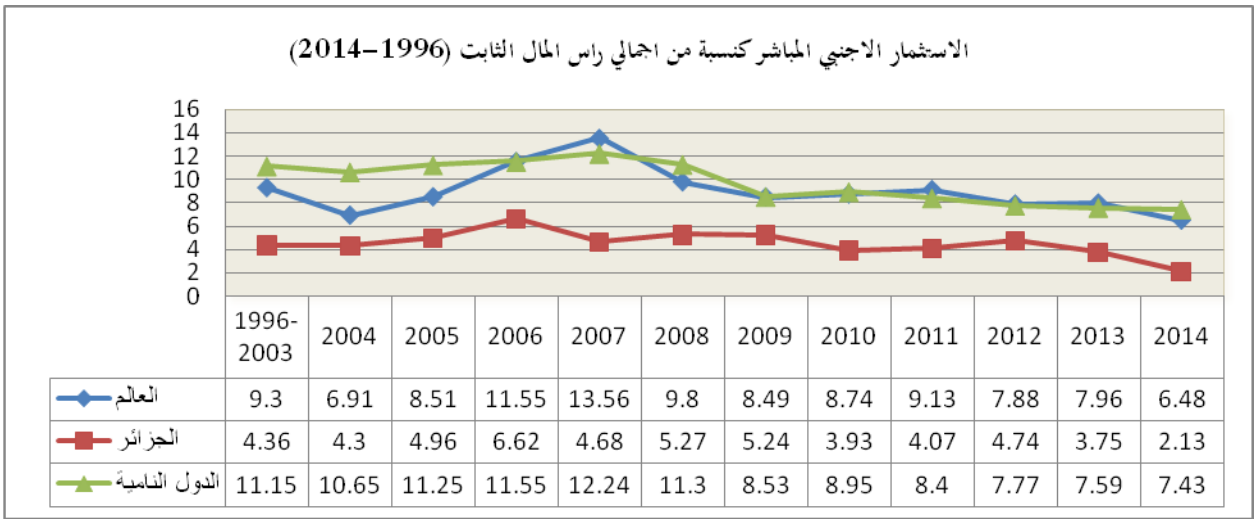

	1996-2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	9.3	6.91	8.51	11.55	13.56	9.8	8.49	8.74	9.13	7.88	7.96	6.48
الجزائر	4.36	4.3	4.96	6.62	4.68	5.27	5.24	3.93	4.07	4.74	3.75	2.13
الدول النامية	11.15	10.65	11.25	11.55	12.24	11.3	8.53	8.95	8.4	7.77	7.59	7.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

وعموما يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الجزائر بشكل ضعيف مقارنة مع المتحقق في الدول النامية ودول العالم خلال الفترة (1996-2014)، حيث بلغ متوسط نسبة هذه المساهمة خلال مجمل الفترة (4.67%) في حين بلغ متوسط النسبة في الدول النامية (11.67%) وفي دول العالم (10.99%)، وإذا ما نظرنا بشكل مطلق لمعدلات المساهمة في الجزائر نجد أنها منخفضة جدا وغير فعالة، وهذا يدل على ضعف مساهمة رأس المال الأجنبي والمستثمرين الأجانب بالاستثمار في البنية التحتية للاقتصاد الجزائري والنسبة الأكبر كانت من نصيب الاستثمار المحلي ورأس المال الوطني.

إن انخفاض نسبة المساهمة في الجزائر تعني ضعف المناخ الاستثماري في الجزائر وعدم قدرته على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إليه رغم الإصلاحات المطبقة والبرامج التنفيذية المعتمدة، إضافة إلى عدم اهتمام المستثمر الأجنبي بالقطاعات التي تعمل على رفع معدلات النمو والتي تسمح بخلق قيمة مضافة.

ثانيا: تطور نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعكس نسبة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مدى أهمية تدفق هذا الاستثمار في النمو الاقتصادي وبالتالي مدى الأثر الذي يحققه على اقتصاد البلد المضيف، حيث اتضح أن الدول التي تتمتع بمستوى مرتفع من الاستثمار هي نفس الدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة، والشكل التالي يوضح نسبة هذا الاستثمار إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1996 وحتى 2013.

الشكل رقم (02-09): الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1996-2013)

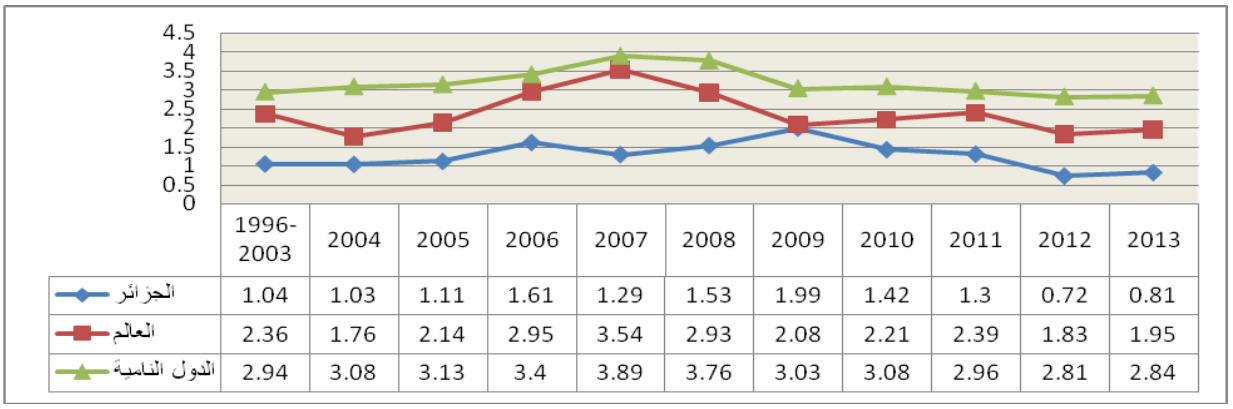

	1996-2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	1.04	1.03	1.11	1.61	1.29	1.53	1.99	1.42	1.3	0.72	0.81
العالم	2.36	1.76	2.14	2.95	3.54	2.93	2.08	2.21	2.39	1.83	1.95
الدول النامية	2.94	3.08	3.13	3.4	3.89	3.76	3.03	3.08	2.96	2.81	2.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي تعرف تذبذب طفيفا، إذ رغم التطور المسجل في بعض السنوات إلا انه تميز بالضعف حيث لم تصل النسبة في أحسن أحوالها إلى 2% وكان ذلك سنة 2009 بـــــ 1.99 %، وهذا راجع للارتفاع المسجل في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و المقدر بـــــ 2746 مليون دولار أمريكي، وعلى العموم فخلال هذه الفترة تراوحت النسبة بين 0.81 % و1.99 %، وهي تعد نسب قليلة مقارنة ببقية الدول النامية التي حققت نسب فاقت النسب المسجلة في العالم، مما يؤكد مدى اهتمام الدول النامية بجذب هذا الاستثمار وارتفاع الكمية المتدفقة إليها ومدى مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للعالم فقد عرفت هذه النسبة ارتفاعا متتاليا إلى غاية 2008 إذ سجلت انخفاضا متتاليا نتيجة للازمة العالمية وتداعياتها.

والجدير بالذكر أن ارتفاع هذه النسبة في بعض الدول يعود بالدرجة الأولى إلى امتلاكها لناتج محلي إجمالي صغير، وانخفاضها في الجزائر يعود إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أسرع من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى تؤثر على هذه النسبة كإمكانية قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بمنافع اكبر إذا ما وجه للقطاعات كثيفة التكنولوجيا لأنها يمكن أن تحقق ميزة الانتشار بالنسبة لبقية القطاعات، وحتى الاستثمار المهتم بالقطاعات الموجهة للتصدير، كلما زاد حجمه كلما زادت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلى الإجمالي في البلد المضيف وهو ما لا نلمسه في الجزائر.

من خلال تحليل مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي، اتضح انه رغم استمرار سيناريو التذبذب في قيمة التدفقات الواردة إلى الجزائر إلا انه سجل تحسنا ملحوظا خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، إلا أن ما لمسناه فعلا هو عدم تحسن موقع الجزائر في هذه الظاهرة وضعف درجة الاستفادة منها مقارنة ببقية الدول النامية، رغم تميزها بمقومات طبيعية وبشرية هائلة، هذا ما يؤكد بوضوح أن هناك جملة من العوامل حالت دون تحقيق الهدف المرجو من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقلة كميتها رغم كل الإجراءات والتدابير والرغبة الكبيرة في جلبها، وهذه العوامل تدخل في إطار ما يسمى بمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

خلاصة الفصل الثاني:

بناءا على ما سبق يتضح جليا أن الجزائر عملت جاهدة على توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، فبعد الاستقلال انتهجت النظام الاشتراكي على جميع الأصعدة، معتمدة على المخططات التنموية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستعمال الموارد المحلية المتاحة، رافضة لأي تمويل أجنبي في شكل استثمار مباشر، لأنها كانت ترى فيه نوعا من الاستعمار في شكل قانوني مختلف، لذا فان في هذه الفترة رغم إصدارها لعدة تشريعات وقوانين، إلا أنها كانت تمنع الأجانب من الاستثمار في أي قطاع لحسابه الخاص دون المشاركة مع مؤسسات الدولة أو الخضوع للرقابة الدائمة، وهذا ما جعل فترة الستينات والسبعينات والثمانينات ضعيفة من حيث التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة.

لكن بعد فشل النظام الاشتراكي وتدهور الأوضاع وعدم قدرته على التصدي للازمات كان عليها أن تعيد النظر في كل الأمور، فانتهجت النظام الرأسمالي بتبني كل أفكاره واللجوء للمساعدة الدولية، إدراكا منها لأهمية التمويل الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد التأكد من مرونته ونجاحه مقارنة مع بقية وسائل التمويل الأخرى، الأمر الذي جعلها تصدر قوانين أخرى مشجعة واضحة ومانحة له عدة امتيازات وحوافز كان من شانها أن زادت في حجم التدفق الاستثماري لها، خاصة قانون 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات والذي اعتبر من أهم القوانين العربية على الإطلاق، والتعديلات التي جاءت بعده كلها جاءت في صالح المستثمر الأجنبي، إذ شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورات كبيرة خاصة بعد سنة 1998 بتحسن كل المؤشرات التي تكون المناخ الاستثماري، وعرفت الجزائر أرقام لا يستهان بها مقارنة ببعض الدول العربية والدول النامية، لكن تبقى هذه التدفقات ضعيفة مقارنة بالتدفقات العالمية إذ صنفت الجزائر في المراتب الأخيرة بين الدول في المؤشرات الدولية والإقليمية لتقييم المناخ الاستثماري.

بالرغم من موقع الجزائر الاستراتيجي ووفرة ثرواتها الطبيعية إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مازال متدنيا جدا ولا يتناسب إطلاقا مع طموحات وآمال المخطط الجزائري من تشجيع وجذب لهذا النوع من الاستثمارات، بل حتى مع ما قدم من ضمانات وامتيازات بهدف تسهيل العملية الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري، إضافة إلى عدم وجود عدالة في توزيعه بين القطاعات وتركزه بالدرجة الأولى في قطاع المحروقات، وهذا راجع لعدة عقبات اقتصادية وتمويلية، سياسية واجتماعية، قانونية وإدارية التي كان من شانها أن تعيق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على مختلف المؤشرات الاقتصادية ارتأينا التطرق إلى أهم مؤشر وهو ظاهرة التشغيل باعتباره احد أهم اهتمامات الأجيال حتى المتعلم فيهم، كما انه الشغل الشاغل والمعضلة التي تشغل بال كل محلل اقتصادي ولمدى ارتباطها ببقية المؤشرات الأخرى، لذا سوف نحاول إعطاء فكرة نظرية حول هذه الظاهرة من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

الطرح النظري للتشغيل، البطالة وسوق العمل

تمهيد:

يعتبر العنصر البشري من أهم مدخلات العملية الإنتاجية، لما له من تأثير على تكوين القدرات الإنتاجية، وما يترتب على ذلك من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، كما يمكن أن ننظر إلى خدمات العمل كأنه سلعة تباع وتشترى في سوق العمل، إذ يمكن التعبير عن ذلك بمنحنيات الطلب والعرض من العمل، حيث تمثل الكميات المطلوبة والمعروضة بساعات العمل، ويمثل الأجر الثمن الذي يتحدد عند تلاقي منحنيي العرض والطلب في سوق العمل.

ويظهر في التحليل الاقتصادي أن العنصر البشري يواجه مشكلة من أهم المشكلات التي تواجه السكان منذ القدم، وهي مشكلة البطالة، هذه الأخيرة التي تحدث نتيجة خلل بين جانب العرض وجانب الطلب في سوق العمل، هذا الخلل يعتبر نتيجة طبيعية لعجز الاقتصاد الوطني عن توفير فرص العمل المناسبة، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وتفشيها في مختلف دول العالم وإن كانت بنسب متفاوتة، فقد حظيت باهتمام مختلف النظريات الاقتصادية رغم الاختلاف الكبير في التحليل والرأي خاصة في العوامل والمتغيرات التي تؤدي إلى ظهورها وتفاقمها، وقد نتج عن هذا الاهتمام إعطاء صورة أكثر وضوحا للأبعاد المتعلقة بالبطالة-أو التشغيل الناقص-، وفي نفس الوقت فقد تباينت الرؤى الفكرية حول آليات معالجة هذه المشكلة، التي استفحلت بشكل كبير وأخذت قسطا وافرا من آراء المفكرين الاقتصاديين وحتى المنظمات الدولية، لكونها غير مستقلة بذاتها وإنما لها علاقة بعدة ظواهر تمس وتؤثر بشكل كبير على مسار الهيكل الاقتصادي، والتي تعتبر في الأساس سبب حدوث الخلل في سوق العمل —البطالة-.

في ضوء ما سبق، سوف يتم في هذا الفصل تناول ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل، العمل والبطالة

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتشغيل والبطالة

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة، التضخم والنمو - تحليل منحنى فيليبس وعلاقة اوكن-

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتشغيل، العمل والبطالة

تعد مشكلة البطالة من أهم واخطر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم، باختلاف مستوياتها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما في ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة والثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن الحديث عن أي مصطلح أو مفهوم يقتضي التعرف عليه من خلال تحديد ماهيته، خصائصه وأشكاله، وذلك للوقوف على حقيقة هذا المفهوم وأبعاده، لكي يسهل التعامل معه وفهمه من كل النواحي والجوانب المحيطة به.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التشغيل

يعتبر التشغيل حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وذلك باعتباره مشكل في حد ذاته، ومن اجل الإحاطة به ومحاولة حصره حاولنا بداية إعطاء نظرة شاملة لأهم المفاهيم المتعلقة به، مع الإشارة إلى أهم أنواعه.

أولا: بعض التعريفات الأولية

إن ظروف التشغيل من عمالة وبطالة تتصل بالعنصر البشري أو عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج في الاقتصاد، ولذلك فان الأصل ونقطة البداية في رصد مفهوم التشغيل والبطالة هو التمييز بين المصطلحات التالية:[1]

a) السكان: هم جميع مواطني هذه الدولة سواء كانوا يعيشون في داخل حدود الدولة (وهذا هو الأصل) أو يعيشون خارج تلك الحدود (في الحالات الاستثنائية مثل العاملين في الخارج وأسرهم) في تاريخ معين.

b) حجم السكان: يشمل كل المواطنين من جميع فئات السن والنوع، ويتم تقدير حجم السكان غالبا عن طريق الحصر من خلال تعداد السكان الذي يتم عادة مرة كل عشر سنوات.

c) القوة البشرية: تشمل ذلك الجزء من السكان الذي يتمتع بقدرة بدنية وذهنية تمكنه من الانخراط في النشاط الاقتصادي (الإنتاج)، وقد اصطلح على أن تكون القوة البشرية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 16-60 سنة*، ولكن ليس كل من يقعون داخل هذا السن يمكنهم المشاركة في النشاط الاقتصادي -فهناك طلاب مراحل التعليم الثانوي والعالي، كبار السن والمرضى، نزلاء السجون ومؤسسات التأهيل والتقويم الاجتماعي، وربات البيوت اللائي لا ينخرطن في عمل خارج المترل، وأخيرا هناك من لا يرغبون في القيام بأي عمل لان لديهم مصادر بديلة لكسب العيش غير العمل (مثل الملاك والوجهاء)، وباستبعاد هذه الفئات من القوة البشرية نحصل على قوة لعمل.

---

[1]- كريمة كريم، جودة عبد الخالق، **"أساسيات التنمية الاقتصادية"**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص - ص259 – 261 (بتصرف).

* هناك اختلاف في السن الذي يبدأ فيه الأشخاص التابعين لفئة القوة النشيطة حيث يراه البعض أنها تبدأ من سن 15 سنة فأكثر، بينما ترى منظمة العمل الدولية كل شخص قد بلغ سن 16 سنة أو أكثر.

d) قوة العمل: هم جميع الأفراد العاملين أو الذين يرغبون في العمل باجر في أي وقت، والذين لا يعملون لكنهم يرغبون في العمل وهم متعطلون، وبذلك فان إجمالي القوى العاملة تشمل العاملين والمتعطلين معا.

e) العمالة: هم الذين يشكلون قوة العمل على أن ينجحوا في الحصول على عمل.

f) المتعطلون: هم (قوة العمل – العمالة)، أي الذين يبحثون عن عمل ويفشلون في مسعاهم، وبالتالي هم الذين يعيشون في حالة بطالة.

ويمكن تلخيص المفاهيم السابقة بالاستعانة بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03-01): التركيب السكاني وحالة التشغيل

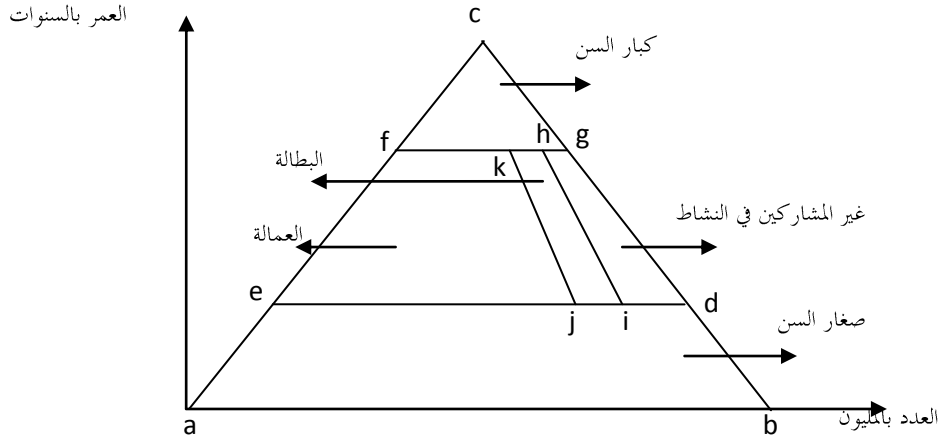

المصدر: كريمة كريم، جودة عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص 261.

السكان النشطون: (population active)

تعرف فئة السكان النشطون حسب الأمم المتحدة على أنهم فئة السكان الذين يعملون ويساهمون في النشاط الاقتصادي، زائد فئة السكان الذين لا يعملون ولكن قادرون على المساهمة في النشاط الاقتصادي.

أما المكتب الدولي للعمل فله تعريف مختلف، حيث يرى أن السكان النشطون هم "فئة السكان من الجنسين ذكر أو أنثى الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة (فترة الاستقصاء)".

وحسب الديوان الوطني للإحصاء، فإن فئة السكان النشطون هم "الأشخاص الذين يشتغلون في مناصب عمل زائد الأشخاص الذين لا يعملون و يرغبون ويبحثون عن عمل".

السكان المشتغلون: (population occupée)

هم الذين يقومون بأي نشاط اقتصادي له عائد نقدي أو مادي مهما كان سنهم وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء.

الأجر:

الأجر هو المبلغ الذي يتقاضاه الأجير الذي يؤجر ما يملك من قدرة على العمل لصاحب العمل، ويعمل لصالح هذا الأخير[1] ، كما يعرف على انه مبلغ من النقود الذي يحصل عليه الفرد العامل لقاء تقديمه خدمة العمل إلى الآخرين لفترة محدودة، ويمثل الأجر عائد العمل الذي يحصل عليه العامل لقاء عمله، ونميز بين نوعين من الأجور: الأجر النقدي (W) أو الأجر الاسمي: والذي يمثل مقدار النقود التي يستلمها العامل لقاء عمله، أي الأجر الفعلي الذي يستلمه العامل، والثاني هو الأجر الحقيقي (WR) والذي يمثل كمية السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها مقدار معين من الأجر النقدي، وبعبارة أخرى يمثل القدرة الشرائية للأجر النقدي، ولحساب الأجر الحقيقي نقوم بعملية قسمة الأجر النقدي على الرقم القياسي للأسعار، ومعلوم أن ما يهم العامل هو الأجر الحقيقي لأنه يعكس مستوى الرفاهية للعاملين وليس الأجر النقدي[2].

ثانيا: مفهوم التشغيل (l'emploi)

سوف نتناول في هذه النقطة:

1-تعريف الشغل

يقصد به ذلك النشاط الإنساني المبذول عن وعي وعن قصد ويترتب عليه خلق أو زيادة المنفعة، وحتى يكون عملا بالمعنى الاقتصادي لابد أن تتوفر فيه أربعة عناصر هي:

* أن يكون بشري (إنساني)، أي أن عمل الحيوانات أو الآلات لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادي.
* أن يكون اختياري، أي أن عمل العبيد لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادي.
* أن يكون عن وعي وقصد وبذلك فان عمل الهواية أو التسلية لا يعتبر عملا كعنصر من عناصر الإنتاج.
* أن يترتب عليه خلق أو زيادة المنفعة، وبالتالي فان عمل ربة البيت لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادي لانها لا تتلقى اجرا مقابل عملها.

وطبقا للتعريف الذي اعتمده المؤتمر الثالث عشر لخبراء إحصائيات العمل الذي عقد في جنيف في أكتوبر من سنة 1982، واقره فيما بعد المكتب الدولي للعمل في الدورة "71 لمؤتمر العمل الدولي"، أن التشغيل يشمل جميع الأشخاص الذين هم في سن العمل، وممن يبحثون جديا عن العمل وذلك خلال فترة الإسناد[3].

كما يمكن تعريف التشغيل انطلاقا من مميزاته: "تشغيل باجرة، عمل بشكل دائم، بوقت كامل يمارس في وقت وحيد، محمي بواسطة مجموعة من القواعد القانونية المستوحاة من التشريع أو العقد الجماعي، أين يكون الأجير مرتبط بعمل وحيد بواسطة عقد عمل متقن [4].

---

[1]- حردان، طاهر حيدر، **"مبادئ الاقتصاد"**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،1997، ص173.

[2]- مدحت القريشي، **"اقتصاديات العمل"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 26.

[3]- صالح خصاونة، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 1995، ص 103.

[4] - Muriel Maillef, "**l'économie du travail, concept débat des analyses**", Studyrama, France,2iéme édition, 3ieme trimestre, 2004, p12.

وهناك من يعرّف التشغيل بأنه ممارسة نشاط مأجور، أو هو منصب عمل في حدّ ذاته، وما يلاحظ أن التشغيل له علاقة وطيدة بعنصر الأجر، سواء تعلّق الأمر بالنشاط أو منصب العمل، وانطلاقا من التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف الشغل على أنه "كل جهد فكري أو جسماني يبذله العامل لقاء أجر سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي" [1].

كما يمكن النظر إلى التشغيل من منظورين هما: المفهوم التقليدي للتشغيل والمفهوم الحديث للتشغيل.

1-1 المفهوم التقليدي أو الضيق للتشغيل

لقد حاولت بعض النظريات التقليدية تفسير التشغيل على انه: "تمكين الشخص من الحصول على العمل والاشتغال به في مختلف الأنشطة الاقتصادية بعد حصوله على قدر معين من التدريب والتأهيل والتكوين[2].

إلا أن هذا التعريف غير دقيق بالشكل الكافي باعتباره لا يميز بين الاختصاصات والشروط التي يجب أن تتوفر في العامل، كما انه لا يحدد المؤسسات المستخدمة والمكونة لليد العاملة المؤهلة، ولا عدد مناصب العمل المناسب له[3].

كما ترى هذه النظريات أن التشغيل هو وسيلة للحصول على منافع من غير وضع وإرساء شروط لترقية وتطوير الاستخدام[4].

1-2 المفهوم الحديث للتشغيل:

هناك مفاهيم للتشغيل تعتبر أكثر تقدما، فهي تأخذ بعين الاعتبار مجمل التطورات الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة تطور العمل الاجتماعي، فحسب هنري وبرونو *HENRI ET BRUNO* "أن التشغيل ليس ببساطة هو عكس البطالة، وليس العمل فقط، فالتشغيل عربة تجر معها عدة متطلبات، كالاستمرارية في العمل، والاعتراف بالتأهيل، المرتب، التعيين، التكوين والحق في التمثيل والمشاركة في التنظيم الاجتماعي"[5].

على هذا الأساس فان لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل، ولقد حدد Marc Olivier مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها[6]:

استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل، وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل، وبالتالي فان التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن، كما انه استخدام قوة العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وان يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في

---

[1]- دحماني محمد ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-، 2012-2013، ص 42.

[2]- الزويتر الطاهر، **"إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الخروبة جامعة الجزائر، 1996-1997، ص 25.

[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **"البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- من خلال حالة الجزائر –"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص36.

[4]- الزويتر الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[5]- نفس المرجع السابق، ص 26.

[6]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها القانون.

2- أنواع التشغيل وقياسه

سوف نتطرق إلى أهم الأنواع التي تخص ظاهرة التشغيل إضافة إلى كيفية قياس معدله كالآتي:

2-1 أنواع التشغيل:

هناك اختلاف كبير وتباين في الآراء حول تصنيف التشغيل، إذ نجد أن هناك من يصنفه على أساس:

التصنيف الأول للتشغيل[1]:

يمكن أن نميز حسب هذا التصنيف:

أ). **التشغيل المأجور** :وتضم هذه الفئة:

أ-1) شخص في حالة عمل أثناء الفترة المرجعية –فترة الإسناد- : أي الذي قام بعمل مقابل أجرة أو راتب.

أ-2) الأشخاص المشتغلين لكن غير عاملين :هم الذين قاموا سابقا بنفس العمل الحالي، لكن كانوا غائبين خلال فترة الإسناد، وكلهم ذوي علاقة قانونية بأعمالهم حيث أنهم مؤمنين على الرجوع للعمل (بعد فترة الغياب عن العمل).

ب). التشغيل الغير مأجور: هذه الفئة تضم الأشخاص الذين مارسوا خلال الفترة المرجعية عمل بهدف الحصول على فائدة أو أرباح عائلية مقابل راتب، أو الأشخاص الذين يملكون مؤسسات خلال فترة الإسناد، لكن مؤقتا ليسوا في عمل لأسباب خاصة.

ج). الأشخاص الغائبون مؤقتا على أعمالهم لأسباب صحية، حوادث، عطل...

د). الموظفون والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

التصنيف الثاني للتشغيل:

وهناك من يصنف التشغيل إلى:

أ) **التشغيل الكامل:**

يقصد بالتشغيل الكامل ذلك الوضع الذي يتساوى عنده الطلب الكلي على العمل والعرض الكلي للعمل في كل أسواق العمل، أو بعبارة أخرى هو ذلك الوضع الذي تكون فيه الموارد المتاحة في المجتمع موظفة بالكامل في إنتاج السلع والخدمات[2]، وهو يشير إلى الحالة التي يتساوى فيها عدد العاطلين عن العمل مع عدد الوظائف الشاغرة، مع العلم أن التشغيل الكامل لا يعني أن (100%) من القوى العاملة هم في حالة تشغيل، أو أن معدل البطالة صفر.

[1]- محمد دحماني ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر"**، رسالة ماجستير .في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2005-2006، ص92.

[2]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **"مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 241.

والتوظيف الكامل يتحقق عندما يكون كل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل لديه عمل، ومعظم الاقتصاديين يرون انه حتى عند التوظيف الكامل فان نسبة مقدارها ما بين 5 % و6 % من القوة العاملة تكون معطلة، والسبب في ذلك أن بعض الأفراد يكونوا في مرحلة تغيير وظائفهم[1].

ب) التشغيل الناقص:

يعني الأفراد الذين لا يعدون عاطلين عن العمل تماما، ولكنهم غير مستخدمين استخداما كاملا، أي بمعنى أن التشغيل الناقص هو عبارة عن الفرق بين مقدار العمل الذي يقوم به الأشخاص المستخدمين وبين مقدار العمل القادرين عليه والراغبين فيه، فالعامل يُعد في حالة تشغيل ناقص عندما يعمل في جزء من وقت العمل على الرغم من حاجته وقدرته على العمل[2].

2- 2قياس التشغيل

يتم قياس التشغيل بواسطة معيار كمي يسمى معدل التشغيل، وهو يعتبر احد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية، وهو عبارة عن نسبة الأفراد العاملين إلى عدد أفراد الفئة النشيطة، أي:

$$\text{معدل التشغيل} = \frac{\text{العاملون}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100$$

كما أن: معدل التشغيل = 1 – معدل البطالة

3-مفهوم سياسات التشغيل:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بسياسات التشغيل نظرا للأهمية التي يحظى بها عنصر التشغيل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد وللدولة، لذا يمكن تمييز نوعين من سياسات التشغيل:

-سياسات التشغيل النشطة: وهي التي تسعى من خلالها الدولة إلى خلق مناصب شغل دائمة لائقة ومنتجة.

-سياسات التشغيل الخاملة: وهي سياسات عقيمة ماصة للبطالة، غير خالقة للشغل المنتج.

على هذا الأساس يمكن تعريف سياسات التشغيل بأنه "جميع التدخلات التي تقوم بها السلطات العمومية في سوق العمل"[3].

نلاحظ أن هذا التعريف يعطي مجالا محدودا لسياسات التشغيل، فهو يجعل منها سياسات خاصة بسوق العمل فحسب، فهي لا تتعداه لتشمل باقي الأسواق الأخرى.

---

[1]- سامي خليل،**"نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية"**، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، مصر، الكتاب الأول، الكويت، 1994، ص - ص 59-60.

[2]- فلاح ثويني، وحيدة جبر، "**دراسة في مشكلة البطالة**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،المجلد (3) العدد: 11، 2006، ص2.

[3] - Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL, "**Économie du Travail**", Armand colin, Paris, **1990**, p **123**.

لذا يمكن تعريف سياسات التشغيل على أنها: "مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل السياسات، أي أنها تندرج ضمن كل من سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية، فضلا عن سياسة اقتصاد السوق، ويكون الهدف من هذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل[1].

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول العمل وسوق العمل

لقد شكل عنصر العمل محور اهتمام الإنسان منذ القدم بمفهومه العقائدي، الاجتماعي والاقتصادي، ونظرا لتطور المجتمعات واتساع الأنشطة الاقتصادية، انتقل الاهتمام إلى سوق العمل باعتباره المكان الذي يسوق فيه هذا العنصر الاستراتيجي، خاصة في ضوء الاختلالات التي عرفها ومازال يعرفها هذا السوق.

أولا: مفهوم العمل (le travail)

سوف نحاول تحديد أهم تعريفات العمل، إضافة إلى التطرق إلى أنواعه وما يميزه عن التشغيل.

1- تعريف العمل

يعد العمل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، حيث يشكل القوة البشرية التي تؤثر بشكل فعال على النتائج النهائية لكافة الأنشطة الإنتاجية، ولهذا العنصر عدة تعاريف نذكر أهمها كالأتي:

العمل هو "الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات" [2].

يعرف العمل بأنه "الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان عقليا أم عضليا، بمعنى استخدام الفرد لقواه المختلفة من اجل تحقيق منفعة مادية أو معنوية"، وكلمة العمل عند الاقتصاديين لها مدلولان رئيسيان، وكثيرا ما يستخدمها الاقتصاديون في كل ما يكتبون لتغطي نطاق المدلول الأول، وهو العمل بمعنى كل جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة، أما المدلول الثاني فهو العمال أنفسهم أي القوة العاملة ذاتها [3].

كما أن العمل هو ذاك النشاط الإنساني الشاق الملزم الذي يقدم من قبل الفرد خلال فترة زمنية معينة، ويعد العمل المصدر الأساسي لإنتاجية المجتمع وتطويره، فيما اعتبره بعض الاقتصاديين، مثل: ادم سميث ودافيد هيوم انه أساس ثروة الأمم وخلق كل ما هو ضروري لحياة الأمة ورفاهيتها [4].

يعرف الفرد مارشال العمل على انه:[5] "ذلك الجهد العضلي والبدني المبذول جزئيا أو كليا لغرض نافع غير التسلية" .

---

[1]- مدني بن شهرة، **"الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية"**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 164.
[2]- د. فريدمان و ب. نافيل، **"رسالة في سوسيولوجيا العمل"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى، 1985، ص 11.
[3]- عبده عيسى، يحيى احمد إسماعيل، **"العمل في الإسلام"**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1983، ص 49.
[4]- محمد طاقة، حسين عجلان حسن، **"اقتصاديات العمل"**، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 19.
[5]- باسم علاوي عبد الجميل، **"العمل في الاقتصاد الإسلامي"**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص 15.

ويمكن أن نميز بين التشغيل والعمل فيما يلي:[1]

* أن التشغيل يشير إلى جملة من الشروط والإجراءات التي تسبق عملية التوظيف، بينما يشمل مفهوم العمل المهام التي يتم تنفيذها بعد مرحلة التوظيف.
* التشغيل له بعد معياري، فهو يتحكم في ديناميكية وحركية اليد العاملة من وإلى سوق العمل دخولا وخروجا، بينما يمثل العمل بعدا إجرائيا، باعتباره وسيلة وعامل للإنتاج، مثله مثل باقي عناصر الإنتاج الأخرى كرأس المال والعامل التقني.

ومنه يمكن القول أن التشغيل عامل إدماج، أما العمل فهو عامل إنتاج، لذا يسبق التشغيل العمل بالضرورة، حسب دور ووظيفة كل منهما.

2-أنواع العمل: نميز عدة أنواع للعمل كالآتي [2]:

أ- **الرق:** وهو يعني امتلاك واستخدام شخص ما لشخص آخر كما يشاء، ونميز نوعين من الرق: الرق قصد إنتاج الخيرات والرق المتعلق بالخدمات المترلية، النوع الأول يتم فيه استخدام المملوك في الزراعة والصناعة، كما كان ذلك في أمريكا بعد استعمارها من طرف الأوربيين، وانتهى بالحرب الأهلية الأمريكية سنة 1865، أما النوع الثاني فهو منتشر في جميع أنحاء العالم، وهو يزول تدريجيا، لكن ربما حتى اليوم نجده في مناطق معينة.

ب- **العمل المضطر(العبودية):** وهو يصف حالة وجود أسياد يهيمنون على رجال لديهم بقيود معينة لكنهم أحرار في المبدأ، يسمون بالعبيد يخضعون لنظام العبودية، ظهر هذا النظام في أوربا بعد انهيار نظام الرق بسقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث أدى إلى ظهور الرأسمالية والعمل بالأجرة في المصانع.

ج- **العمل بالأجرة:** هو العمل الذي أصبح اليوم شاملا، والذي يميزه عن العمل المضطر هو أن العامل حر في شخصه، ضف إلى ذلك أنه يتقاضى أجرة نقدية مقابل عمله لصاحب الورشة أو المصنع، ويقوم العامل بإبرام عقد العمل مع صاحب العمل بنص فيه مدة العمل وطبيعته وعمولته.

د-**أنواع أخرى للعمل:** هناك أنواع أخرى للعمل، حيث نجد نظام الخمس الذي مبدؤه هو أداء عمل مقابل خمس ثماره، كذلك نجد العمل بالمكافئة، وهو يصف حالة العامل الذي يقوم بمهمة معينة مقابل مكافئة على إنجاز العمل مهما كان الوقت الذي تتطلبه المهمة.

3- إنتاجية العمل:[3]

الإنتاجية هي مؤشر يقيس مدى فعالية عوامل الإنتاج، ويعبر عنه بالنسبة بين الإنتاج وكمية إحدى عوامل الإنتاج، ويمكن قياس إنتاجية العمل بالطرق التالية:

إنتاجية العمل (حسب عدد العمال)= كمية الإنتاج / عدد العمال.

---

[1]- محمد دحماني ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"**، نفس المرجع السابق، ص 44.

[2]- أحمد هني،**"دروس في التحليل الاقتصادي الكلي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص - ص 56- 57.

[3] - Alain Beitone et autres , « dictionnaire de la sciences économiques », Armand Colin, p p 252, 253.

إنتاجية العمل (حسب وقت العمل) = كمية الإنتاج / عدد ساعات العمل.

إنتاجية العمل (حسب القيمة) = القيمة المضافة / عدد العمال أو عدد ساعات العمل.

ثانيا: مفهوم سوق العمل

باعتبار العمل سلعة يطبق عليها قانون العرض والطلب فان لها سوق يحكمها ويقوم بتنظيمها.

1- تعريف سوق العمل وخصائصه

هي تلك المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه، بمعنى انه يتم فيها بيع خدمات العمل وشراؤها، وبالتالي تسعير خدمات العمل، كما يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه الآلية أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف [1].

يعتبر سوق العمل مثل باقي الأسواق، وهو يتضمن خصائص عدة منها:[2]

أ) غياب المنافسة الكاملة عن سوق العمل، وهذا يعني عدم وجود اجر واحد يسود أنحاء السوق مقابل الأعمال المشابهة، ومن بين أسباب غياب المنافسة عن سوق العمل؛ نقص المعلومات لدى العمال عن فرص التوظيف المتاحة ذات الأجور العالية، هذا بالإضافة لعدم وجود الرغبة القوية لدى العمال للحركة أو الانتقال الجغرافي أو المهني، حيث الأجور العالية، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب:

* شعور العامل أن فرص العمل تقل أمامه كلما تقدمت به السن.
* عدم شعوره بالرضا نتيجة كثرة تغيير المؤسسات التي يلتحق بها.
* تزايد المسؤوليات العائلية للعامل يدعوه للاستقرار، وهذا لا يحفزه على كثرة التنقل.
* عوامل اجتماعية كالارتباط العائلي أو الارتباط بالمكان، مما لا يحفزه على تغيير موقعة الجغرافية.
* مستوى قدراته وخبراته تؤثر في قدرته على الحركة خاصة الانتقال المهني، فكلما زادت خبرة العامل في مهنة معينة أو كلما زادت المتطلبات التخصصية لمهنة معينة، كلما ضاقت أمام العامل فرصة تغيير مهنته.

ب) خدمات العمل تؤجر ولا تباع.

ج) خدمات العمل لا يمكن فصلها عن العامل.

د) ظروف العمل لا تقل عن السعر (الأجر) في تفسير قرارات العرض و الطلب والحركة.

ه) الطلب على العمل هو طلب مشتق، أي هو طلب من اجل إنتاج سلع وخدمات يتم بيعها.

و) كثرة المؤسسات والتشريعات التي تحدد وتنظم آلية عمل السوق.

ز) تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم والتغير التقني، إذ تنعكس آثار هذا التقدم على البطالة في احد المظهرين التاليين: يتمثل الأول في انتشار البطالة عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، مما يعني إلغاء بعض الوظائف في

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **"نظرية اقتصاد العمل"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997، ص 11.

[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **"اقتصاد العمل"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001-2002، ص - ص 15-18، (بتصرف).

صورة الأداء البشري، ويتمثل المظهر الثاني في تغيير متطلبات بعض الوظائف بظهور خبرات لم تكن موجودة ومستوى تعليمي أعلى بما يكفل سلامة التعامل مع الآلة، والبطالة الناتجة في الحالة الأخيرة يمكن التقليل منها بإعادة تدريب العمال لإكسابهم الخبرات الجديدة المطلوبة حتى يمكن إعادة وضعهم في وظائفهم في ظل المتطلبات الجديدة.

ح) سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.

2- الطلب وعرض العمل

يمكن تحديد مفهوم العرض والطلب على العمل كالاتي:

الطلب على العمل:

يقصد بالطلب على العمل هو قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند اجر حقيقي معين[1].

إن الطلب على العمل يمثل الجانب الأخر من سوق العمل، إذ يشتري أو يستأجر رب العمل خدمات العمل من السوق مقابل ما يدفعه من اجر للعاملين، ويتميز الطلب على العمل بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها العامل، إذ أن صاحب العمل يستأجر العمال لغرض استخدامهم في إنتاج السلع والخدمات وليس العمل بحد ذاته، كما أن هناك علاقة عكسية بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-02): منحنى الطلب على العمل

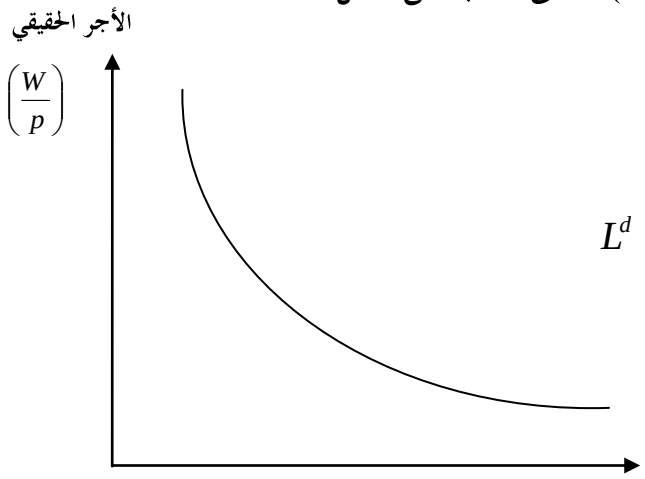

المصدر:عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**، (**الاقتصاد الكلي**)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008، ص42.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح انه كلما انخفض الأجر الحقيقي كلما ازدادت الكمية المطلوبة على العمل والعكس صحيح، وتجدر الإشارة إلى أن تأثيرات التغير في الأجر على حجم الطلب على العمل تنتج عن عاملين هما؛ تأثير

[1]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص31.

الحجم أو السعة وتأثير الإحلال، فبالنسبة لتأثير الحجم فانه عند زيادة مستوى الأجر –على سبيل المثال– فان ذلك يعني زيادة في تكاليف الإنتاج، وعادة ما يؤدي إلى زيادة في أسعار المنتجات وبالتالي انخفاض في حجم الإنتاج، وهو ما يعني مستويات منخفضة من العمل، أما تأثير الإحلال فان زيادة الأجر (بفرض ثبات سعر رأس المال) يولد حافزا لدى صاحب العمل لخفض التكاليف عن طريق تبني أسلوب إنتاج يعتمد على رأس المال بدرجة اكبر من اعتماده على عنصر العمل وبالتالي انخفاض الطلب على العمل، لان رأس المال يحل محل العمل عند زيادة مستوى الأجر[1].

العوامل المؤثرة على الطلب على العمل:

يتأثر الطلب على العمل بعدة عوامل منها:–

1 – حجم الناتج الكلي: إن الهدف من الطلب على الأيدي العاملة هو لغرض إنتاج السلع والخدمات أي انه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات والتي تباع في السوق، وعليه يزداد الطلب على العمل بزيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فان حجم الناتج يؤثر ايجابياً على الطلب المحلي من القوى العاملة، فزيادة الطلب الداخلي والخارجي على السلع يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين مما يؤدي إلى زيادة التوسع في الإنتاج وبالتالي ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

2 – معدل الأجر: إن الأجر يعد تكلفة استخدام عنصر العمل بالنسبة للمشروعات ويعد من العوامل الأساسية التي تحدد الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة في الاقتصاد، وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن التغير في مستويات الأجور الحقيقية يؤثر سلباً في الكمية المطلوبة من العمل وذلك من خلال اثرين هما اثر الإحلال والذي يتمثل بانخفاض الكمية المطلوبة من العمل عند ارتفاع الأجر وإحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية وذلك يعني أن اثر الإحلال سالب، أما الأثر الآخر فهو اثر التوسع وله اتجاهان أول سلبي عند ارتفاع الأجور وتأثيرها في تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض الإنتاج، والاتجاه الآخر ايجابي، إذ تزداد الكمية المطلوبة من العمل مع التوسع وزيادة الإنتاج[2].

3 – أسعار عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال): يعتمد تأثير سعر رأس المال في الطلب على القوى العاملة على طبيعة العلاقة بين عنصر العمل وعنصر رأس المال وإمكانية الإحلال بينهما في العملية الإنتاجية فإذا كانت العلاقة تبادلية فأن انخفاض أسعار رأس المال يؤثر سلباً في الطلب على العمل من خلال إحلال رأس المال بدل العمل وبالعكس وإذا كانت علاقة تكاملية فأن الزيادة في استخدام رأس المال يؤثر إيجابا في عنصر العمل ويؤدي إلى رفع الإنتاجية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص33.

[2]- منذر الشرع وآخرون، **"الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني"**، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد1، العدد3، 1994، ص183.

عرض العمل

يعرف عرض العمل بأنه عبارة عن "عدد العمال الراغبين في العمل عند معدل الأجر الحقيقي السائد"[1].

كما أن عرض العمل هو احد جانبي سوق العمل، إذ يعرض العامل خدماته (العمل) في السوق مقابل اجر يراه كاف للتخلي عن وقت (الفراغ)، أي أن العامل يوازن بين المنفعة التي يحصل عليها من الأجر الذي يتقاضاه نتيجة التخلي عن جزء كبير أو صغير من وقته للعمل السوقي المأجور، نستنتج من ذلك أن عرض العمل سوف يعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار الإنتاج، أي:

الشكل رقم (03-03): منحنى عرض العمل

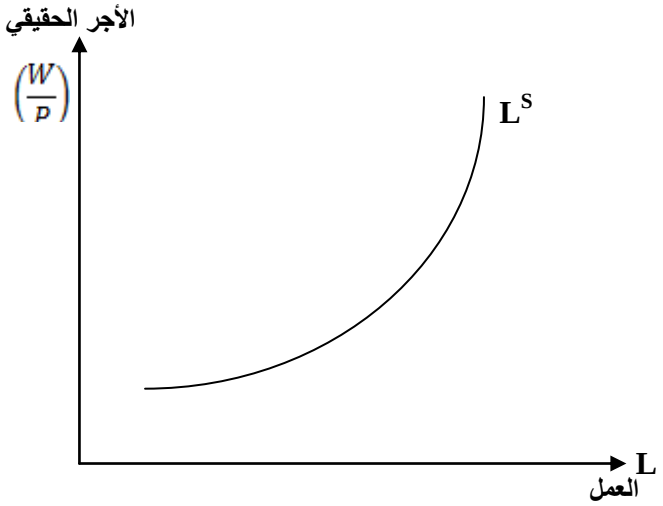

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 43.

ويوضح الشكل أعلاه، العلاقة الموجبة بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي، حيث كلما ارتفع معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{p}\right)$ ، كلما ارتفع عرض العمل والعكس صحيح.

العوامل المؤثرة في عرض العمل[2] .

1 – حجم السكان وهيكله: إن النمو السكاني يعمل على تحديد الكثافة السكانية والتي من خلالها يتحدد حجم العمالة في سوق العمل , إذ كلما ارتفع معدل النمو السكاني تزداد الأيدي العاملة .

2 – الأجر: تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود العلاقة الطردية بين عرض العمل والأجر، فارتفاع الأجر يشجع على زيادة عرض العمل بينما انخفاض الأجر يقلل من هذا العرض، ولكن من الممكن أن يختلف تأثير تغير الأجر على عرض العمل باختلاف مستوى الأجر السائد فقد يكون موجباً عند مستوى معين ثم يعود ليصبح سالب عند مستويات أعلى ذلك على وفق تفضيلات العاملين بين العمل ووقت الفراغ.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، **"أسس علم الاقتصاد"**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013، ص 293.
[2]- منى الطحاوي، **"اقتصاديات العمل"**، مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984، ص15.

3 – ساعات العمل: إن زيادة ساعات العمل تؤدي إلى زيادة إجمالي عرض العمل ولاسيما إذا كان هناك ارتفاع في الأجور.

4 – نسبة السكان في سن العمل إلى مجموع السكان: إذ كلما كانت هذه النسبة مرتفعة يزداد عدد العمال القادرين على العمل وبالتالي عرض العمل.

5 – حرية اختيار العمل وظروف وطبيعة العمل وكفاءة العامل والخبرة ومستوى التعليم والإعداد المهني والتدريب وظروف المعيشة، وازدادت هذه الأهمية خاصة بعد انتشار التكنولوجيا الحديثة بفضل العولمة الاقتصادية.

6 – التركيب النوعي للسكان (من حيث الجنس والعمر)، وتختلف تأثيرها باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية فمثلا ترتفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول المتقدمة بينما تنخفض هذه النسبة في الدول النامية[1].

7 – الهجرة: بما أن عرض العمل يتحدد بعرض الأيدي العاملة في سوق العمل فانه من الطبيعي أن يتأثر هذا العرض سلباً أو إيجابا بالهجرة، إذن فالهجرة الخارجية للبلد المصدر للعمالة لها تأثير سلبي عندما يكون هناك نوع معين من العمالة المهاجرة كهجرة العقول العربية والكفاءات إلى البلدان الأوربية (المتقدمة وتمثل فائض في عرض العمل لدول المستقبلة، ويكون العكس عندما يكون البلد يعاني من فائض من نوع معين من العمال كالعمالة غير الماهرة ويستقبل مهاجرين أعمالهم غير ماهرة أيضا)[2].

التوازن في سوق العمل:

يحدث التوازن نتيجة تفاعل كل من قوى العرض والطلب على العمل في السوق، الأمر الذي ينتج عنه تحديد مستوى الأجور وساعات العمل المعروضة، والتعريف الأدق للتوازن في سوق العمل هو انه يمثل عدد الساعات التي يرغب العمال عرضها وبيعها في السوق والتي تتساوى مع عدد الساعات التي يرغب أصحاب العمل في شرائها أو استخدامها[3]، ويتحدد مستوى الأجر التوازني في السوق من خلال التقاء أو تقاطع منحنني العرض والطلب على العمل كما هو مبين في الشكل الموالي:

[1]- علاء الراوي, عبد الرسول جاسم، **"اقتصاد العمل"**، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1988، ص28.
[2]- منى الطحاوي,، مرجع سبق ذكره، ص30.
[3]- مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

الشكل رقم (03-04): توازن سوق العمل

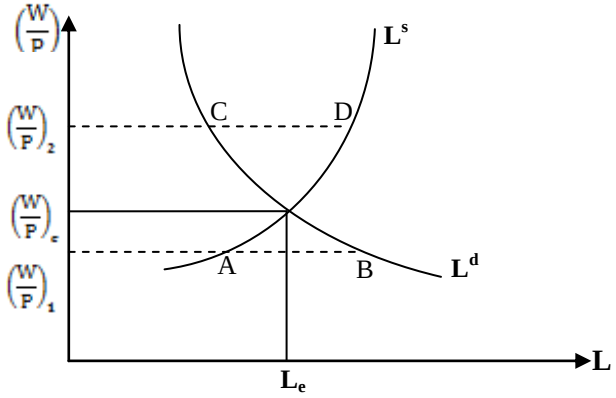

المصدر: عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 112.

نلاحظ من الشكل أعلاه، انه عند معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{w}{p}\right)_1$ فان الطلب على العمل يكون اكبر من عرض العمل، وهذا يعني أن سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين والراغبين على العمل، ويقدر هذا النقص بالمسافة (AB)، وهذا ما يؤدي إلى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي إلى رفع أجورهم النقدية، وما يؤدي في النهاية إلى رفع معدل الأجر الحقيقي السائد في السوق هو $\left(\frac{w}{p}\right)_2$ فنلاحظ أن عرض العمل يكون اكبر من الطلب عليه، وهذا ما يؤدي إلى خلق فائض في العمل –أي بطالة- ويقدر هذا الفائض أو البطالة بالمسافة(CD) ، ومن اجل توظيف هذا الفائض في العمل –أي من اجل القضاء على البطالة- لا بد على العمال أن يقبلوا بتخفيض أجورهم النقدية (بافتراض دائما أن الأسعار تبقى ثابتة)، وبذلك ينخفض معدل الأجر الحقيقي، وهكذا نجد أن هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل عرض العمل مع الطلب عليه، وهي نقطة التوازن التي يتحدد عنها معدل الأجر الحقيقي وحجم العمل في التوازن (L_e)[1].

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول البطالة

تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد، حيث انه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، كما كان يعتقد الكلاسيك، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى البطالة من حيث تحديد مفهومها، أنواعها وقياسها.

أولا: مفهوم البطالة

قبل التطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بظاهرة البطالة، سوف نتعرف على أهمية دراسة وتحليل مشكلة البطالة، باعتبار أن رأس المال البشري هو أساس عملية التنمية، بالإضافة إلى الخطر الناجم عن التزايد المستمر في

[1]- عمر صخري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أعداد العاطلين عن العمل، وما ينجر عنه من سلبيات على المستوى الاجتماعي والسياسي، حيث تعد البطالة البيئة الخصبة لنمو الجريمة وانتشار العنف، كما يرادفها انعدام الدخل الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي زيادة عدد الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، من هذا الأساس تكتسب مشكلة البطالة أهمية بالغة تستدعي دراستها وتحليلها وإيجاد حلول لها، وذلك للاعتبارات التالية:[1]

* أن عنصر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج والغاية منه في آن واحد، وعليه فالبطالة تمثل من ناحية إهدار لموارد المجتمع، ومن ناحية أخرى مؤشرا لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات سكانه، ومن ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد، والتي تعد الهدف النهائي للتنمية.
* إن الإنتاجية المادية للآلات وعمرها الإنتاجي لا يتناقصان إذا تركت عاطلة، على عكس المورد البشري الذي تتدهور إنتاجيته، ويقل عمره الإنتاجي مع تركه عاطلا.
* إن القضاء على البطالة من خلال خلق فرص العمل، وزيادة الأجور من أكثر الآليات والوسائل نجاعة لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.
* تؤدي البطالة إلى كثير من المخاطر السياسية والاجتماعية، فالاستقرار السياسي للدولة مرهون بقدرة الدولة على خلق فرص عمل لمواطنيها.
* إن للبطالة آثار اجتماعية وسياسية لا تقل خطورتها عن الآثار الاقتصادية، كضعف الولاء والانتماء للمجتمع، وكذلك زيادة المشكلات الأسرية، واضطراب العلاقات الاجتماعية داخل الأسر وخارجها.

عموما سوف يتم عرض مفاهيم عامة للبطالة من خلال النقاط التالية:

1- تعريف البطالة

بالرغم من شيوع استخدام لفظ البطالة في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بشأن تحديد ماهيته، إذ يرى البعض أن البطالة هي "الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل"، ويرى البعض الآخر أن البطالة تمثل "اختلالاً بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة وهي تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية أو جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه ويعود ذلك كله إلى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي"[2].

يعتبر الشخص بطالا إذا لم يكن لديه عمل ولكنه يسعى جاهدا للبحث عنه ولا يجده، والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه، فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة[3].

---

[1]- محمد مازن محمد الاسطل، **"العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)**، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة ، 2014، ص – ص 18- 19.

[2]- المعهد العربي للتخطيط , **"تحديات سوق العمل"** , نقلا عن الموقع: http://www.arab-api.org/course3/c3-2-2htm ، تم الاطلاع عليه يوم 2013/09/02.

[3]- سامي خليل، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص59.

ويمكن تعريف البطالة أيضا بكونها تعبر عن كمية من وقت العمل ومن طاقة العمل أو من كليهما لم يتم الاستفادة منها في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات بشكل امثل[1].

أما المكتب الدولي للعمل فيرى:[2] أن فئة البطالين تتكون من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و60 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل اجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- يبحث عن عمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث عن عمل مأجور.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري، مصطلح "بدون عمل" يقصد به؛ "بطال" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على الشروط التالية:[3]

* أن يكون في سن العمل أي بين 16-60 سنة.
* بدون عمل أثناء فترة التحقيق.
* أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل.
* أن بكون مستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح أنها كلها اتسمت بالشمولية، إذ لم تهتم و لم تتطرق للنقاط التالية:

* وجود بعض الأفراد العاطلين عن العمل رغم تسجيلهم في مكاتب العمل إلا أنهم يعملون في أشكال مختلفة من الأنشطة، مثل؛ السائقين، ربات البيوت والعاملين بنظام العمل الجزئي في المؤسسات المختلفة.
* لم تتطرق التعاريف السابقة إلى الفئة التي توقفت عن العمل بعد حصولها على فرصة العمل.
* لم توضح التعاريف السابقة مدى قبول أو رفض البطال لمستوى الأجر السائد آنذاك.

ومن جملة التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج تعريفاً موحداً، وهو أن البطالة هي: "الحالة التي يكون فيها أشخاص قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لم يجدوه خلال فترة زمنية معينة"، وباختصار البطالة هي: "عبارة عن الهدر في الموارد الاقتصادية وأهمها عنصر العمل".

كما تعبر البطالة عن الحالة التي تكون فيها الكمية المطلوبة من العمل اقل من الكمية المعروضة منه في اقتصاد يتبع نظام السوق، ومن ثم تعبر البطالة عن الباحثين عن العمل بدون توفر فرص توظف.

---

[1]- رمزي زكي، **"الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"**، عالم المعرفة، العدد: 226، الكويت، الطبعة الثانية،1997، ص23.

[2] - Bureau International du Travail (BIT), "**La normalisation du travail** ", Nouvelle série 53. Genève, 1953, PP 48-49.

[3]- جيلالي شرفي، **"دراسة قياسية لمحددات البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007، ص38.

2- قياس البطالة:

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا غير دال للخطورة النسبية لهذه المشكلة، خاصة في الدول التي ينمو فيها عدد العاطلين بمعدل أسرع من معدل التشغيل، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "**معدل البطالة**" وهو النسبة بين عدد المتعطلين إلى عدد القوى العاملة الكلي[1]، أي:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد القوى العاملة}} \times 100$$

هنا يجب التفرقة بين العناصر التي تدخل ضمن إطار القوى العاملة والعناصر التي لا تدخل ضمن إطارها، والجدول الموالي يبين هذه العناصر.

الجدول رقم (03-01): العناصر التي تندرج ضمن القوى العاملة والتي تقع خارجها

العناصر التي تستبعد من القوى العاملة	العناصر التي تقع ضمن القوى العاملة
- الأفراد دون سن معينة، وعادة ما تكون سن السادسة عشر عاما. - الأفراد فوق سن معينة، وهي سن التقاعد. - الأشخاص الغير قادرين على العمل، لأسباب مختلفة منها: المرضى المزمنين، العجزة، الأشخاص الذين لا يطلبون العمل من المجتمع ولا ينافسون احد عليه، مثل: ربات البيوت والمساجين	- العاملون فعلا: حيث يعرف العامل بأنه الشخص الذي يساهم في الإنتاج من خلال عمل ساعة على الأقل في اليوم أو الأسبوع مقابل اجر نقدي أو عيني يحصل عليه. - المتعطلون عن العمل: وهم كل من كان لديهم القدرة على العمل ويبحثون عن العمل ولي لهم وظيفة.

المصدر: عبد القادر محمد عطية واخرون، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 243.

على الرغم من بساطة هذا المعدل واتصافه بعدم الدقة إلا انه أكثر مقاييس سوق العمل انتشارا*.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية:[2]

2-1 اختلاف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، وتتمثل أوجه الاختلاف في:

- الفئة العمرية المحددة في التعريف، وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.

---

[1]- محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 33.

* وعندما يكون هذه المعدل بين 3% و 4 % يعني ذلك أن سوق العمل هو قريب من حالة الاستخدام الكامل، مما يشير إلى أن الوظائف كثيرة بصفة عامة وان أصحاب الأعمال يجدون صعوبة في شغل الشاغر منها وان معظم المتعطلين سوف يجدون وظائف أخرى بسرعة...وعندما يكون معدل البطالة 7 % مثلا أو أعلى يوصف سوق العمل بأنه سوق متراخي، بمعنى أن هناك وفرة من العمال وان الوظائف بصعوبة.

[2]- علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، "**مشكلة البطالة في مصر وتقييم اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية)**"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر،2004، ص 8-9.

– الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل، وذلك أن بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يصبح الفرد متعطلا.

– كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، وكذلك مع الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، أو ما يعرف بالعمالة الموسمية.

– تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة، حيث أن هناك من يعتمد على تعداد السكان، والبعض الآخر على مسوح العمل كعينات، وآخر يلجأ إلى إحصائيات مكاتب العمل.

2-2 صعوبة قياس معدل البطالة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، نظرا لـــــ:

– عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة، وذلك لعدم وجود إعانات بطالة تحفز الأفراد البطالين من تسجيل أنفسهم هذا من ناحية، أو لعدم توافر وسائل ملائمة لجمع المعلومات على نحو يسمح بتكوين قواعد بيانات يمكن الاعتماد عليها بدرجة ثقة معقولة من ناحية أخرى.

– الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني اكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية، مما يشوه الحقيقة في الدول النامية.

– عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية، وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي...الخ، رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

2-3 معدل البطالة يركز على البطالة الصريحة (السافرة) فقط ويهمل باقي الأنواع الأخرى للبطالة، كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه[1].

ثانيا: أنواع البطالة

تتفق معظم الدراسات التي تناولت ظاهرة البطالة أن أنماط البطالة وأنواعها ليست ثابتة أو نهائية، إلا انه يمكن حصرها في نوعين رئيسيين يندرج تحتهما أنواع فرعية، وهما البطالة السافرة (الصريحة) والبطالة المقنعة (المستترة).

[1]- رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، **"اقتصاديات العمل"**، ترجمة د. فريد بشر طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص 578.

1- البطالة السافرة (الصريحة) (Le Chômage Explicite) *

هي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى، كما أن مدته الزمنية قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد الوطني[1] وهي تضم في طياتها البطالة الإجبارية والاختيارية.

a) البطالة الإجبارية (Le Chômage Obligatoire)

تعرف البطالة الإجبارية على أنها: "وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة، ولكنهم لا يجدون عملا، وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان في الاقتصاد الوطني[2]، وتحدث عادة عندما يتم تسريح العمال أو طردهم بشكل قسري، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وذلك وفقا للأسباب المؤدية لكل منها:

* **البطالة الاحتكاكية (Le chômage frictionnel)**

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة[3]، ومثل هذا النوع من البطالة يكون قصير المدى على الأرجح إذ لا يستغرق سوى الوقت اللازم لإدخال هذه الفئات من الأيدي العاملة في دورات تدريب مهن سريعة لإكسابها المهارات اللازمة التي تؤهلهم للانخراط مرة أخرى في النشاط الاقتصادي.

* **البطالة الهيكلية (Le chômage structurel)**

هي البطالة التي ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي داخل المجتمع وبالذات في هيكله الإنتاجي، وينشأ بسبب عدم التوافق بين الكفاءات وفرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب والإنتاج[4]، وذلك من جراء التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[5].

* **البطالة الدورية (Le chômage conjoncturel -ou cyclique)**

وجاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالتقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي (الدورات الاقتصادية) في القطر التي لها خاصية التكرار أو الدورية، فهي تظهر في مرحلة الانكماش أو الركود، ذلك

---

* يتزايد معدل البطالة السافرة في الدول المتقدمة في مرحلة الكساد الدوري، وعادة ما يحصل العامل على إعانة بطالة، أو أشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما الدول النامية فالبطالة السافرة تعد أكثر قسوة، بسبب غياب نظام الإعانة، وبسبب ضالة برامج المساعدات الحكومية والضمانات الاجتماعية.

[1]- محمد ياسر الخواجة، **"علم اجتماع البطالة –تحليل لأخطر مشكلات الاقتصاد الحر-"**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2010، ص 15.

[2]- محمد علي الليثي، إسماعيل احمد الشناوي، محمدي فوزي أبو السعود، **"مقدمة في الاقتصاد الكلي"**، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 257.

[3]- صلاح محمد عبد الحميد، **"أزمة البطالة، دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)"**، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 12.

[4] - David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, « **Macro économie** », 2 ème édition, Dunod, Paris, 2002, P: 217.

[5]- عبد الكريم البشير، **"تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 153.

انه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات يقوم أصحاب العمل بتسريح بعض العمال نتيجة لانخفاض عمليات البيع والشراء وبالتالي يقل الإنتاج وتزداد معدلات البطالة، ويحدث العكس في مرحلة الانتعاش أو الرواج الاقتصادي[1]، كما تعرف بالبطالة الكيترية لأن كيتر قد أولى اهتماما كبيرا بها.

*** البطالة الموسمية (Chômage saisonnier)**

يحدث هذا النوع من البطالة في احد قطاعات الاقتصاد الوطني نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول، وهو ما يؤدي إلى ركود العمل في هذه القطاعات، ويظهر ذلك في قطاع الزراعة في غير مواسم الحصاد، كما يظهر في الفنادق والمطاعم في المصايف حيث يقل العمل في فصل الشتاء، مما يؤدي إلى حدوث هذا النوع من البطالة[2].

b) البطالة الاختيارية (Chômage Volontaire)

تشير البطالة الاختيارية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ولا يرغبون فيه عند مستوى الأجر السائد رغم وجود وظائف لهم، فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته عند الاستقالة أو العزوف عن العمل لوجود مصدر دخل آخر أو للبحث عن منصب عمل بامتيازات أفضل من حيث الأجر وشروط العمل[3].

2- البطالة المقنعة (المستترة) (Chômage Déguisé)

وهي بطالة ليست حقيقية، إنما هي عبارة عن سوء استخدام للأيدي العاملة، وهي جزء من القوى العاملة الذين يعملون، ويقصد بها أن قوة العمل التي تشغل بعض الوظائف لا تؤدي دورا ملحوظا، لأنها تعمل بجزء بسيط من طاقتها، أي أن هناك عمال يتقاضون أجورهم دون المساهمة الفعلية في الإنتاج، يتكدسون في المؤسسة دون أن تقتضي الضرورة الاقتصادية وجودهم فيها، أي عمالة فائضة* لا حاجة لها، وتسمى أيضا بطالة العاملين أو بطالة الموظفين، وهي خلال فترات الكساد في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فتظهر البطالة المقنعة في جميع القطاعات الاقتصادية بسبب النمو السكاني الكبير، ويعتبر هذا النوع من البطالة الأخطر بسبب انخفاض إنتاجية العمل،كما أنها تعمل على انخفاض الأجور، وبذلك فهي تمثل التعطل الغير ملموس والغير قابل للقياس الكمي، حيث يستمر خلالها هؤلاء الأشخاص حياتهم الاعتيادية ويتلقون دخولهم دون أي انقطاع، ولكن مؤشراتها تكمن في انخفاض الناتج الحدي للعمل إلى الصفر وحتى دون الصفر، تدهور مرونة الإنتاج إلى العمل لتصبح صفرا أو سالبة، ويتجاوز حجم

---

[1]- يتم الرجوع في ذلك إلى:
- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 26.
- سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي –المفاهيم والنظريات الأساسية"**، الكتاب الأول، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، 1994، ص- ص 60-74، (بتصرف)

[2]- طارق فاروق الحصري، **"التحليل الاقتصادي الكلي –نظرة عامة-"**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 163.

[3]- صالح الخصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

* هناك من يفرق بين فائض العمالة، فيعتبره وحده المعني بمصطلح البطالة المقنعة، أما عدم التناسب بين قيمة ما ينتجه العاملون وقيمة الأجور المدفوعة لهم؛ فيسمونه بطالة شبه مقنعة.

العمل حجم رأس المال بشكل مضاعف، وبذلك فان البطالة المقنعة قد تستمر لفترات طويلة إلى أن تحدث تحولات جذرية في الاقتصاد والمجتمع وإدارة الدولة[1].

كما ارتأينا إضافة نوع آخر وهو بطالة المتعلمين، باعتبارها مشكلة معقدة، حديثة الظهور تفشت بسرعة كبيرة، وتتمثل هذه البطالة في وجود فائض في القوى البشرية المتعلمة من خريجي المدارس والجامعات عما يتطلبه سوق العمل[2].

المبحث الثاني: النظريات الاقتصادية المفسرة للتشغيل والبطالة

تحتل البطالة مكانة متميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، باختلاف مذاهبه واتجاهاته، حيث تعددت النظريات والاجتهادات الفكرية التي تصدت للظاهرة بالبحث والتنقيب، فأصبحت محل جدل وصراع فكري كبيرين، إلا أنها أجمعت أن البطالة تشكل احد مظاهر الهدر في استخدام الموارد البشرية، فهي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها.
في هذا المبحث سوف يتم تناول النظريات الأكثر شيوعا والاهم في الفكر الاقتصادي، لأنه من الصعب بمكان أن نلمها كلها، نظرا لكثرتها وتشعبها.

المطلب الأول: المنظور التقليدي للتشغيل والبطالة

اعتمدت هذه النظريات الاتجاهات التي تتبنى فكرة وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات عرض العمل مع منحنيات الطلب على العمل على نحو يسمح بتحديد الأجر التوازني ومستوى التشغيل المقترن به، ويندرج تحت هذا المنظور عدة نظريات إلا أننا سنتطرق إلى أهم ثلاث نظريات كالأتي:

أولا: النظرية الكلاسيكية * (La théorie Classique)

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وانتشرت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر، وظلت مستمرة ومقبولة لدى علماء الاقتصاد إلى غاية العقد الثالث من القرن الماضي بسبب أزمة الكساد العالمي.

تقوم هذه النظرية على أن الاقتصاد يكون دائما في حالة توازن عند مستوى التشغيل الكامل للعمل والموارد الإنتاجية الأخرى، وذلك في ظل الفروض التالية:[3]

* صحة قانون ساي؛ حيث صاغ –Say Jean-Baptiste– في 1803 قانونا في كتابه "الاقتصاد السياسي"، ينص على أن: "الإنتاج يفتح منافذ للمنتجات" أو بمعنى آخر "العرض يخلق طلبا له" سمي أيضا بقانون المنافذ، ويعتبر هذا القانون صحيحا في ظل افتراضهم بان النقود تستخدم كوسيلة للتبادل، وليس كمخزن للقيمة، ويرون ان:

---

[1]- وسام عمر كامل العماوي، **"دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية –جامعة الأزهر- غزة، 2013، ص 50.

[2]- أسامة السيد عبد السميع، **"مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية –الأسباب، الآثار، الحلول-"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 17.

* النظرية الكلاسيكية عبارة عن مجموعة من الأفكار الاقتصادية، ظهرت في انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر، ووضع كثير من أسسها ادم سميث، وساهم في تطويرها كل من ريكاردو، مالتوس وجون ستوارت ميل...الخ، لمزيد من المعلومات حول هذه النظرية وأسسها انظر: د/أمينة عز الدين عبد الله، **"التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي"**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2010، ص 129 وما بعدها.

[3]- أمينة عز الدين عبد الله، **"التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي"**، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2010، ص 130.

"مسائل دفع ثمن البضائع هي البضائع نفسها، والأدوات التي يملكها كل فرد لدفع ثمن إنتاج الآخرين هي المنتجات الموجودة في حوزته، والبائعون هم بالضرورة وبالمعنى الحقيقي للكلمة مشترون، لو استطعنا مضاعفة طاقة البلد الإنتاجية فجأة لتضاعف عرض البضائع في كل الأسواق ولضاعفنا القدرة الشرائية في نفس الوقت، ولضاعف كل الناس طلبهم وعرضهم معا، ولأصبح كل فرد قادرا على مضاعفة كمية الشراء، لان كل فرد يعرض بالمقابلة كمية مضاعفة"[1].

* مرونة الأجور والأسعار.
* استبعاد الاكتناز.
* سيادة المنافسة الكاملة في جميع الأسواق*.
* يجب على الدولة عدم التدخل في النشاط الاقتصادي بحيث يقتصر دورها ونشاطها باعتبارها الدولة الحارسة من خلال توفير الأمن والخدمات العامة.
* جميع المتعاملين في السوق لديهم المعلومات الكاملة عن الأسعار في السوق، تبنى هذه الفرضية على أساس أن كل من عارضي العمل وطالبي العمل يجب أن يكونوا على علم تام بأسعار المبادلة وهذا يتطلب انه عند بيع أو شراء العمل عند اجر نقدي معين فان كل من العمال وأرباب العمل يعلمون ما يعادل قيمة هذا الأجر النقدي مقوما بالسلع والخدمات، أي أنهم على علم تام بالأجر الحقيقي[2].

وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا ترك سوق العمل يعمل بشكل حر دون تدخل خارجي فان مرونة كل من الأجور والأسعار تضمن تحقيق التوازن في سوق العمل عند مستوى التوظف الكامل، بمعنى أخر أن كل فرد يرغب في العمل وقادر عليه، فانه سيجده عند اجر التوازن، وبالتالي فان البطالة في رأيهم تمثل حالة استثنائية ومؤقتة، فهي تحدث فقط إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى الأجر التوازني**، مما يترتب عليه انخفاض في أرباح المؤسسة، ومن ثم يقل الطلب على العمل، وفي الوقت نفسه يزيد العرض من القوى العاملة، ويمثل هذا الوضع حالة مؤقتة، حيث يترتب على ارتفاع معدلات البطالة انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر، الذي يضمن التوظف الكامل، وعليه فان مرونة الأجور الحقيقية تضمن باستمرار القضاء على البطالة وفقا للفكر الاقتصادي[3].

وعليه فان الكلاسيك لا يعترفون بوجود بطالة إجبارية بسبب مرونة الأسعار والأجور، وان وجدت فإما أن تكون بطالة اختيارية، نظرا لعزوف المتعطلين عن العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية، تنجم عن

---

[1]- جون م.كنز، **"النظرية العامة في الاقتصاد"**، ترجمة نهاد رضا، دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1962 ، ص41.

* تعني المنافسة الكاملة وجود عدد كبير من البائعين والمشترين، بحيث لا يستطيع أي طرف منهم التحكم في الأسعار، أي أن الأسعار تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

[2]- سامي خليل، الكتاب الأول، مرجع سبق ذكره، ص – ص 180-181.

** ويحدث ذلك إما بسبب ارتفاع الأجور النقدية بمعدل يفوق ارتفاع المستوى العام للأسعار أو انخفاضه بدرجة اقل من معدل انخفاض المستوى العام للأسعار.

[3]- مدحت محمد العقاد،**"مبادئ الاقتصاد العام؛ المالية العامة والسياسات الاقتصادية"**، بدون دار نشر، 2000، ص 331.

انتقال العمال من وظيفة لأخرى، وحسب نظرهم فمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة تلقى على عاتق العمال، وعليه ليس هناك داعي لتدخل الدولة أو النقابات العمالية لاتخاذ سياسات معينة لمعالجة مشكلة البطالة.

ويمكن توضيح البطالة من وجهة نظر الكلاسيك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-05): البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية

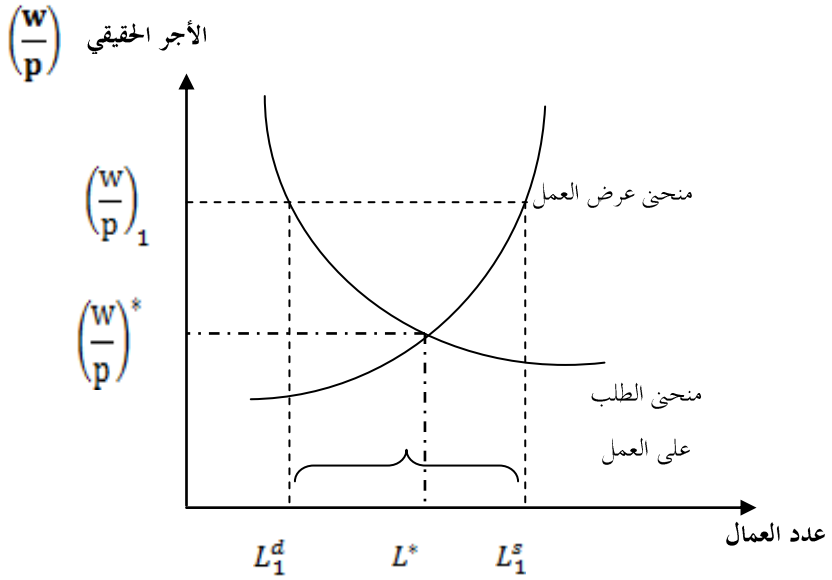

المصدر: أسامة بشير الدباغ، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2003، ص 391.

مع حدوث أزمة الكساد الكبرى وانتشار البطالة على نطاق واسع –ففي الولايات المتحدة كان هناك 15 مليون عاطل سنة 1932- أصبح من غير المنطق أن يكون هذا الكم من البطالة اختياريا، فكيف يرى الكلاسيكيون إنكار البطالة الإجبارية في حين يوجد بالفعل أعداد كبيرة من العاطلين يرغبون في العمل وقادرين عليه ولا يجدون إليه سبيلا، فحتى في ذروة الدورة التجارية في عام 1937 بقي أكثر من 7.5 مليون عاطل[1].

والإجابة هنا هي أن الأسواق قد تعرضت لتشوهات من جانب نقابات العمال، التي كانت وراء عدم انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، إضافة إلى تدخل الدولة من خلال منح الإعانات، مما جعل الأجور أعلى من المستوى الذي يتحقق عنده المستوى التوازني الموافق للتوظف الكامل.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية* (الحدية)

تواكب هذه المدرسة مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية (1870-1914)، وتعتبر امتدادا للفكر الكلاسيكي، يتلخص جوهرها في أن السوق وحده هو المسير للنظام الاقتصادي، كما افترضت أن التوظف الكامل ما هو إلا حالة خاصة لقانون "ساي"، فوجود بطالة في سوق العمل يعني زيادة في عرض العمل، ومن ثم انخفاض أجره الحقيقي،

[1]- محمد رضا العدل، **"التحليل الاقتصادي الكلي"**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988، ص - ص 51-52.

* كما تسمى بالنظرية الكلاسيكية الحديثة، ظهر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وقد ساهم في صياغة هذه النظرية عدد كبير من الاقتصاديين، أهمهم كارل منجر، الفرد مارشال، باريتو...

فيزيد الطلب على العمل حتى تستوعب البطالة ويتحقق التوظف الكامل، وقد أوصى النيوكلاسيك بضرورة توافر مرونة الأجور والأسعار –خاصة في الاتجاه النزولي–كشرط أساسي لتحقيق التشغيل الكامل، وأي اختلال يصحح تلقائيا من خلال تغير الأجور، وسرعان ما تختفي البطالة الإجبارية إن وجدت في الأجل الطويل، ووفقا لهذا الفكر فان وجود البطالة واستمرارها ينطبق فقط على البطالة الاختيارية، وبمعنى آخر يمكن لكل الأفراد الراغبين في العمل عند مستويات الأجور التوازنية أن يجدوا عملا، وهذا ما يوضحه المسار (ABCD) في الشكل الموالي[1]:

الشكل رقم (03–06): نموذج التوازن العام وفقا للنظرية النيوكلاسيكية

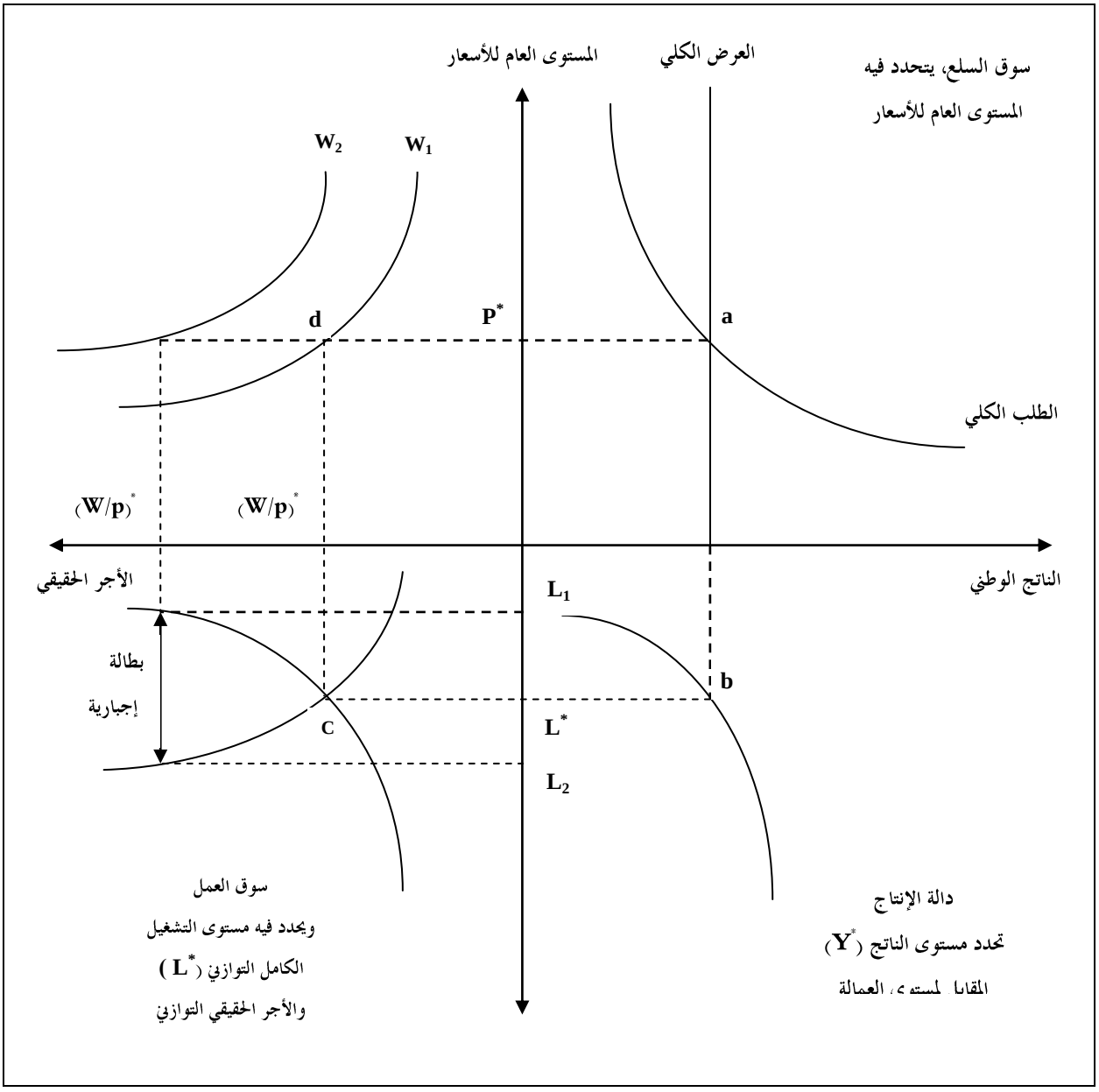

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[1]- على عبد الوهاب نجا، **"مشكلة البطالة واثر الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية-"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص - ص 37 – 38.

من الشكل أعلاه، يتضح انه يمكن أن تحدث بطالة في حالة انحراف الاقتصاد عن المسار التوازني –ABCD– وذلك بسبب زيادة الأجر النقدي من (W_1) إلى (W_2') –مع ثبات العوامل الأخرى– مما يترتب عليه زيادة الأجر الحقيقي من $\left(\frac{W}{P}\right)$ إلى $\left(\frac{W'}{P}\right)$، مما يؤدي إلى وجود بطالة إجبارية، غير أن مرونة الأجور تؤدي إلى انخفاض الأجر تدريجيا إلى أن يعود سوق العمل إلى توازنه الأصلي عند النقط (C) مرة أخرى، من هذا المنطلق يتبين أن الفكر النيوكلاسيكي لا يؤمن بالبطالة الإجبارية، وان وجدت فإنها تختفي في الأجل الطويل بسبب مرونة الأجور والأسعار.

إن هذه النظرية مبنية على جملة من الفرضيات أهمها:

- مرونة حركة الأسعار في كلا السوقين وهي التي تعدل آليا التوازن والتشغيل الكامل لعوامل الإنتاج.
- سوق العمل في حالة منافسة تامة، مع حرية انتقال اليد العاملة داخل وخارج السوق.
- تجانس عنصر العمل مما يعني أن عرض العمل يكون متساويا بين الأفراد.
- حجم اليد العاملة مرتبط بعرض العمل والطلب عليه في السوق، أي أن دالة الطلب وعرض العمل مرتبطتان بالأجر الحقيقي.

ثالثا: النظرية الكيترية

إن المدرسة الكترية تعتبر واحدة من أهم وأكثر المدارس تأثيرا على الصعيدين الفكري والعملي، التي ظهرت بعد الفشل الكبير للنظرية النيوكلاسيكية، وهي تنسب إلى جون ماينرد كيتر *John Maynard Keynes* (1883-1946) الذي صاغ نظريته بعد حدوث أزمة الكساد الكبير في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، وبالضبط بعد أحداث الكساد العالمي الكبير لعام 1929 والتي أدت إلى تفاقم البطالة بشكل كبير، ونشر كتابه "النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود" في سنة 1936، الذي يعتبر نقطة تحول هامة في علم الاقتصاد[1].

إن الاقتصاد من وجهة نظر كيتر هو اقتصاد طلب، بمعنى أن مكونات الطلب الإجمالي هي التي تحدد العرض الإجمالي في السوق، وسوق العمل لا تسوده المنافسة الكاملة، كما قام بتبديل قانون ساي للمنافذ بمبدأ الطلب الفعال.

فيما يتعلق بالطلب على العمل فان كيتر لم يخالف وجهة نظر الكلاسيك والنيوكلاسيك، حيث اقر أن الطلب هو دالة للأجر الحقيقي، أي $L^d = f\left(\frac{W}{P}\right)$ المرتبط مباشرة بالإنتاجية الحدية، وهي عكسية بمعنى $\frac{\partial L^d}{\partial\left(\frac{W}{P}\right)} \prec 0$، لكنه اختلف في عرض العمل الذي يقوم على نقطتين أساسيتين هما:[2]

[1]- أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 132.

[2]- السعيد بريبش، **"الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة"**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، دون تاريخ نشر، ص 221.

* يرى كينز أن عرض العمل يعتمد على معدل الأجر الاسمي (W) وليس على معدل الأجر الحقيقي $\left(\frac{W}{P}\right)$ كما جاء به الكلاسيك، وذلك لأن العمال يتأثرون بالوهم النقدي حيث أن الأجر الاسمي الأكثر ارتفاعا هو الأجر المفضل من قبل العامل مهما كان مستوى الأسعار.
* كما يرى كينز أن معدل الأجر الاسمي(W) غير مرن نحو الانخفاض، ففي معظم الدول نجد أن النقابات العمالية *تلعب دورا أساسيا في سير المفاوضات حول الأجور بين أرباب العمل والعمال، بحيث أن هناك حد أدنى من الأجر المضمون، وهذا الحد الأدنى للأجر الاسمي أو النقدي نرمز له بالرمز $(\overline{W})$.

وحسب كينز لابد من توفر شرطين أساسيين لدالة العرض هما:

- دالة عرض العمل هي دالة متزيدة لمعدل الأجر الاسمي، أي أن: $\frac{dL_s}{dW} \succ 0$.
- $W \succ \overline{W}$، هناك حد أدنى للأجر الاسمي، هو $\overline{W}$، وهو ما يجعل منحنى عرض العمل الكينزي مكون من جزئين، كما هو موضح في الشكل الموالي الذي يبين التوازن الكينزي في سوق العمل مع افتراض ثبات المستوى العام للأسعار للتمكن من التعبير عنه بدلالة الأجر الحقيقي:

الشكل رقم (03-07): منحنى توازن سوق العمل عند كينز

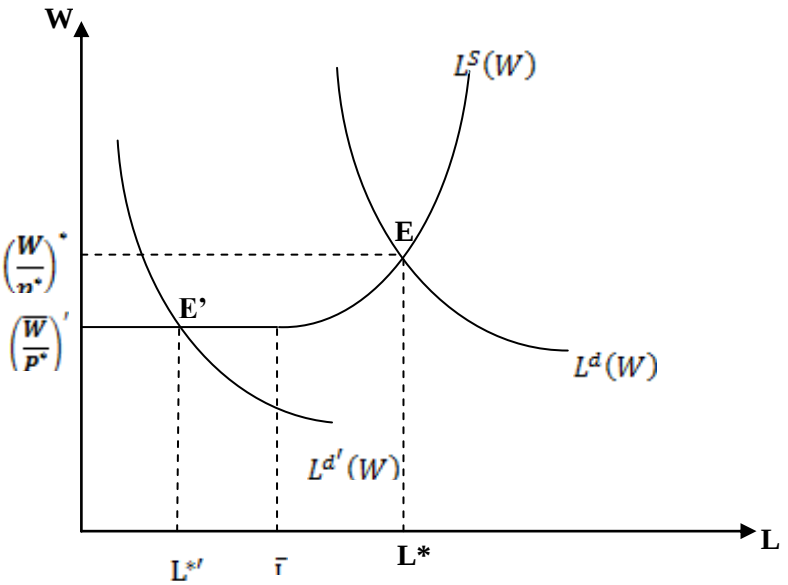

المصدر: محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية –نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 2003، ص 278.

من الشكل أعلاه، يمكن ملاحظة أن معدل الأجر الاسمي $\overline{W}$ يمثل الحد الأدنى للأجر الاسمي الذي يعرض فيه

* هي نقابات ترعى مصالح العمال تدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية، وذلك عن طريق التهديد بالإضراب والضغط على الحكومات والهيئات النيابية، وعن طريق العمل السياسي في بعض الأحيان (انظر راشد البراري، الموسوعة الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1971).

العمال خدماتهم، وهم غير مستعدين لعرض خدماتهم بمعدل اجر اقل منه، وحينما يتم توظيف كل العمال الراغبين في العمل عند هذا الأجر فانه بعد ذلك يصبح توظيف عدد عمال أكثر يتطلب رفع معدل الأجر النقدي السائد، مما يعطي لمنحى عرض العمل ميل موجب، ويمكن التعبير عن هذا العرض رياضيا كما يلي:[1]

$$L^s = \begin{cases} L^s(W).....W \succ \overline{W} \\ 0 \le L^s \le \overline{L}...W = \overline{W}. \\ 0.....W \prec \overline{W} \end{cases}$$

يتحقق التوازن عند نقطة تقاطع منحنيي العرض L^s والطلب على العمل L^d $\left(E\left(L^*, \left(\frac{W}{P^*} \right)^* \right) \right.$، أين يكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل.

أما إذا افترضنا أن الطلب على العمل هو $L^{d'}$، حيث يكون توازن سوق العمل عند النقطة $\left(E'\left(L^{*'}, \left(\frac{\overline{W}}{P^*} \right)' \right) \right.$، عند هذه النقطة يكون الطلب على العمل اقل من عرضه، حيث أن انخفاض الطلب على العمال أدى إلى انخفاض معدل الأجر الاسمي، ولكن إلى مستوى لا يتعدى الحد الأدنى $\overline{W}$، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التوازن في حالة الاستخدام غير التام، لان هناك فائض في عرض العمل، والذي يمكن قياسه بالمسافة $\left(\overline{L} - L^{*'} \right)$، هذا الحجم من العمال مستعد للقبول بالأجر السائد لكن دون جدوى، وهو ما يعبر عن وجود بطالة إجبارية (بطالة قصور الطلب) الناتج عن رفض أصحاب العمل لقبول عدد آخر من العمال، إضافة إلى عدم مرونة الأجر الاسمي وعدم ميله للانخفاض لأقل من $\overline{W}$.

حسب التحليل الكيتزي لسوق العمل فان هناك بطالة إجبارية تنشأ بسبب انخفاض الطلب على العمل من جهة، وعدم مرونة الأجر الاسمي نحو الأسفل من جهة أخرى، وبالرغم من ذلك فان كيتز يرفض الاعتماد على فكرة جعل الأجور مرنة كحل لمشكل البطالة .بحيث يعترض على المنظور الكلاسيكي الذي ينص على أن البطالة سوف تختفي إذا قبل العمال أجورا منخفضة، كما نوه إلى أن انخفاض الأجور ينطوي على خطر كبير يتمثل في انخفاض الدخل وانخفاض الاستهلاك والطلب الكلي وزيادة المخزون وظهور الكساد وتفاقم البطالة، وبعبارة أخرى فإن كيتز يصر على أنه حتى وإن انخفضت الأجور فإنها كفيلة بمضاعفة مشكلة البطالة وليس القضاء عليها، كما رفض كيتز قانون ساي الذي يستبعد وجود فائض في العرض، حيث أكد أن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، كما يعتبر بأن سر وجود البطالة يكمن في الحالات التي يكون فيها العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي الفعال[2].

مما سبق نستنتج أن لكيتز فضل كبير في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال، لذا فهي تسمى وفقا لهذا التحليل ببطالة قصور الطلب، فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى اقل من التشغيل

[1]- محمد الشريف المان، مرجع سبق ذكره، ص 277.
[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 243.

الكامل هو الحالة الأكثر واقعية، كما نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج مشكلة البطالة الإجبارية وذلك باستخدام السياسة المالية التوسعية، وعليه فالتشغيل الكامل عند كينز أمر يصعب تحقيقه إلا في حالة واحدة، أين يكون فيها الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل الذي ينتج من طرف العمالة الكاملة.

المطلب الثاني: المنظور الحديث للتشغيل والبطالة

كما رأينا سابقا فان المنظور التقليدي لسوق العمل تناول مشكلة البطالة، بغض النظر عن الاختلاف في المبدأ والتفسير إلا أنهم اتفقوا على وجود سوق تنافسي للعمل تتقاطع فيه منحنيات الطلب والعرض بطريقة تمكن من تحديد مستوى الأجر والتشغيل التوازنيين، إلا أن قدرة المنظور التقليدي لسوق العمل لم تتمكن من تفسير زيادة البطالة إلى معدلات غير مسبوقة خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهت النظام الرأسمالي في البلدان الصناعية المتقدمة في أوائل السبعينات واقترانها بمعدلات منخفضة للنمو الاقتصادي، لذا قام بعض المفكرين بمحاولة تطوير هذا النموذج وتعديل بعض فروضه الأساسية ليصبح أكثر توافقا مع الواقع، ومن أهم هذه النظريات:

أولا: نظرية البحث عن العمل

جاءت نظرية البحث عن العمل من طرف الاقتصادي *G-Stigler* عام 1962 " *The information in the labour market* " مع بداية الستينات لتفسّر وجود بطالة احتكاكية في سوق العمل، وذلك بإدخال عنصر جديد في التحليل ألا وهو نقص المعلومات "information imparfaite" حول سوق العمل، وتعتبر هذه النظرية كامتداد للنظرية النيوكلاسيكية لسوق العمل، غير أنها تتخلى عن بعض الفرضيات التي تقوم عليها هذه الأخيرة[1].

تركز هذه النظرية على صعوبة توفر معلومات كافية عن سوق العمل، مما يرفع من درجة عدم اليقين في اتخاذ القرارات، الأمر الذي يدفع أصحاب العمل وكل المنتمين لقوة العمل أن يحصلوا على هذه المعلومات، وتتسم عملية البحث عن هذه المعلومات بسميتين أساسيتين [2]: تتمثل الأولى في أنها عملية مكلفة ماديا لكل من العمال والمؤسسات، حيث تتطلب نفقات تتعلق بالبحث والانتقال من قبل العاملين، ونفقات إجراء الاختبارات من قبل رجال الأعمال، وتتمثل الثانية في أنها عملية تحتاج إلى وقت طويل، والى تفرغ من قبل الأفراد لجمع هذه المعلومات، وتستند هذه النظرية إلى هاتين السيمتين في تفسير وجود كم هائل من المتعطلين جنبا إلى جنب مع وجود فرص عمل شاغرة، فضلا عن تفسير تباين الأجور المتعلقة بنفس فئات المهارة.

وطبقا لهذه النظرية؛ ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها، ومن ثم فانه وفقا لهذه النظرية فان البطالة السائدة في الاقتصاد –البطالة الاحتكاكية– نعد سلوكا اختياريا، ينتج عن سعي العمال

[1]- دحماني محمد ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة وتحليل"**، مرجع سبق ذكره، ص 116.
[2]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 47.

إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة، كما أنها ضرورية من اجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فان رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بالوظائف الشاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها بأول المتقدمين، وذلك انتظارا للأفضل[1].

يتوقف طول فترة البطالة على حالات الرواج أو الكساد الاقتصادي، حيث انه في فترة الرواج الاقتصادي تطول فترة البطالة، نظرا لثقة الأفراد في وجود أكثر من فرصة عمل مناسبة، وعلى العكس في فترة الكساد الاقتصادي الذي يدفع الأفراد إلى عدم المغالاة في تحديد أجورهم، فيقبلوا بالعمل مهما كان الأجر لأنهم يشكون في ظهور فرص أخرى للعمل.

وتنطلق هذه النظريات من الفرضيات التالية:

* وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي اجر أعلى منه ويرفضه في غير ذلك.
* أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
* كلما كانت مدة البحث عن العمل طويلة كلما كان الأجر المتوقع للحصول عليه عاليا.
* العاطلين عن العمل هم الأكثر حظا للحصول على المعلومات حول العمل، بسبب حركتهم المستمرة والباحثة عنه، لتصبح البطالة في هذه النظرية استثمار.

وخلاصة لما سبق، يتضح أن هذه النظرية ترجع سبب البطالة إلى عدم توفر المعلومات بدرجة كافية عن سوق العمل، وهي تعتبر خطوة متقدمة على النظريات التقليدية، إلا أنها لم تسلم من الانتقادات والتي يمكن إدراج أهمها في:[2]

- عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع المشاهد، ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن تم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية، ولكن الواقع العملي يبيّن أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، ومنه فإن غالبية البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية.
- أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية –خاصة في الدول المتقدمة– أن الفرد يكون لديه قدرة اكبر في البحث عن فرصة عمل أفضل عندما يكون موظفا وليس متعطلا، كما توجد حالات انتقالات بين الوظائف دون مرور الفرد بحالة بطالة.
- من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع المعلومات عن سوق العمل.
- تعجز عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

[1]- نفس المرجع السابق، ص - ص 47-48.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 49

ثانيا: نظرية الاختلال (la théorie de déséquilibre)

ظهرت هذه النظرية في فرنسا، على يد الاقتصادي E.*Malinvaws*، عندما حاول تفسير البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات.

تفترض هذه النظرية، على عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير، ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيّر الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، إذ أنها عاجزة عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، وعليه تكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية، ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده، بل إنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق السلع والخدمات وسوق العمل، إذ ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع، فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال إلى تقليص نشاطاهم ووقف التوظف بل التخلص من بعض العمالة، وهذا بدوره يقود إلى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات، وغالبا ما توصف هذه البطالة بالبطالة الكيترية، لكن الاختلال في سوق العمل وطبقا لهذه النظرية يمكن أن يحدث ايضا بفعل ارتفاع الأجور التي تقلل من ربحية المنشآت، مما يقود رجال الأعمال والمنظمين إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، بل وربما خفض عدد العمال في المنشآت، واللجوء إلى تكنولوجيا إنتاج كثيفة رأس المال، والبطالة الناشئة عن هذا الاختلال يمكن أن توصف بأنها بطالة كلاسيكية[1].

وقد استطاع E.*Malinvaws* من خلال كتابه: "Réexamen de la théorie du chômage, 1980" التمييز بين ثلاثة حالات للبطالة الأكثر واقعية وهي: البطالة الكيترية، الكلاسيكية والتضخم المكبوح[2]، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-02): حالات البطالة حسب نظرية الاختلال

سوق العمل	سوق السلع	
	$c^d \prec y^s$ عرض زائد	$c^d \succ y^s$ طلب زائد
$L^s \succ L^d$ عرض زائد	بطالة كيترية (Chômage Keynésien)	بطالة كلاسيكية (ChômageClassique)
$L^s \prec L^d$ طلب زائد		تضخم مكبوح (Inflation réprimée)

المصدر: محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص315.

[1]- دحماني محمد ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة وتحليل"**، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[2]- محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 315.

تتشابه هذه النظرية مع النظرية التقليدية، إذ يعترفان بنوعين من البطالة، هما: البطالة الاختيارية والبطالة الاحتكاكية، إلا أنها تختلف معها في اعتراف نظرية الاختلال بإمكانية ظهور البطالة الإجبارية، ومن ثم فان هذه النظرية تتوافق مع الفكر الكينزي، فضلا عن ذلك فان نظرية الاختلال لا يتوقف بحثها عن أسباب البطالة في سوق العمل فقط، بل يمتد أيضا إلى تحليل ظاهرة البطالة من خلال العلاقات المتشابكة بين سوقي العمل والسلع، ووفقا لهذه النظرية يمكن تمييز الأنواع التالية للبطالة:[1]

* **البطالة الكلاسيكية:** سميت البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن اجر التوازن، ويقترن هذا النوع من البطالة بوجود فائض طلب في سوق السلع مع وجود فائض عرض في سوق العمل، ويرجع سبب البطالة هنا إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمال، ما يدفع رجال الأعمال إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، وبالتالي عدم زيادة عرض السلع، وذلك بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات الإضافية وانخفاض أرباح رجال الأعمال، والشكل الموالي يوضح هذا النوع من البطالة:

الشكل رقم (03-08): البطالة الكلاسيكية وفقا لنظرية الاختلال

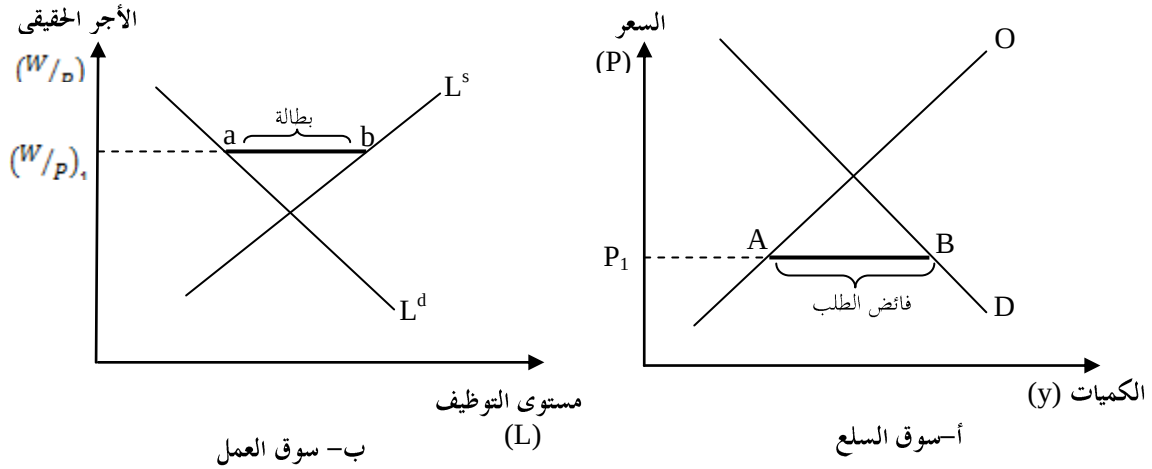

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 52.

* **البطالة الكينزية:** سميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع حالة نقص التشغيل الناتجة عن قصور الطلب الفعال في التحليل الكينزي، وتتميز بوجود فائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، وفي هذه الحالة لا ترجع البطالة إلى ارتفاع الأجور، وإنما إلى قصور الطلب في سوق السلع، مما ينتج عنه زيادة العرض ووجود فائض مخزون، وبالتالي يحجم رجال الأعمال عن تشغيل مزيد من العمال طالما أن الزيادة في الإنتاج المقترنة بذلك لن تجد من يشتريها، والشكل الموالي يوضح هذا النوع من البطالة؛

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص - ص 51-52.

الشكل رقم (03-09): البطالة الكيترية وفقا لنظرية الاختلال

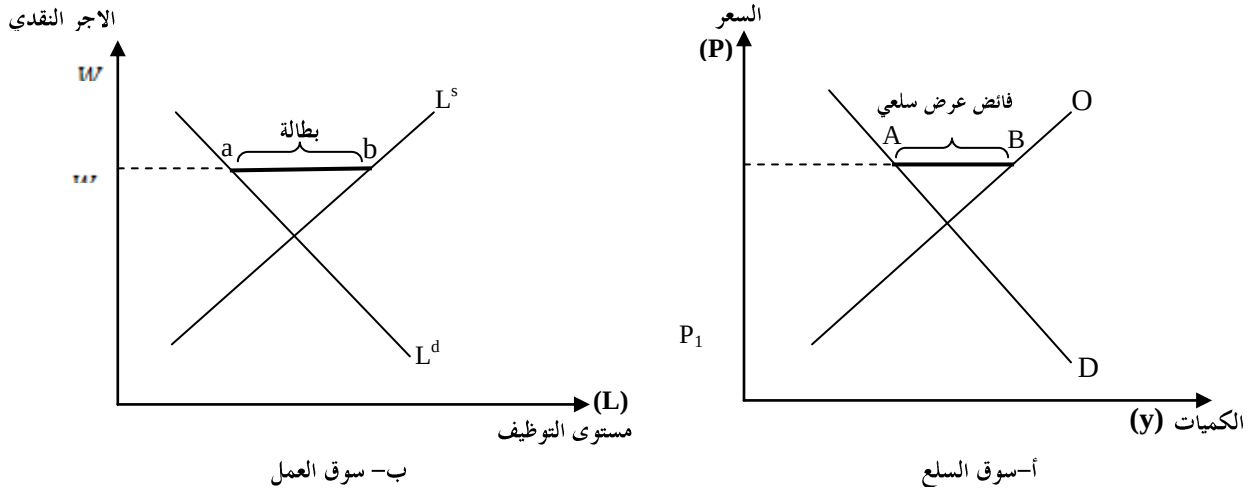

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 53.

* **التضخم المكبوح:** على عكس اللاتوازن الكيتري الذي يتميّز بعرض زائد معمم - في كلا السوقين-، يتميّز لا توازن التضخم المكبوح بطلب زائد معمم، بحيث يكون لدينا طلب زائد على العمل من طرف المنتجين، وبالتالي فهم مقيدون في سوق العمل، ومن جهة أخرى طلب زائد على السلع الاستهلاكية من طرف المستهلكين، وبالتالي فهم مقيّدون في سوق هذه السلعة[1].

لقد تمكنت نظرية الاختلال من تقديم تحليل نظري لأسباب البطالة المعاصرة، كما أوضحت أن البطالة الإجبارية في الدول الصناعية المتقدمة -خاصة- ترجع إلى سبب أساسي هو انخفاض مستوى الإنتاج الذي يرجع بدوره إلى انخفاض ربحية الاستثمارات بسبب زيادة الأجور -وفقا للنظرية الكلاسيكية- أو لعدم وجود الطلب الكافي -وفقا للنظرية الكيترية-.

وإذا كانت هذه النظرية قد نجحت في تحديد أسباب البطالة من الناحية النظرية، فإنها لم توفق في تقديم السياسة الاقتصادية التي يجب إتباعها لمواجهة هذه المشكلة، لذا فهي لم تسلم من الانتقادات ولعل أهمها:[2]

- أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.
- افتراض تجانس عنصر العمل، الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كيترية أو كلاسيكية، وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن تم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا، الأمر الذي يؤدي إلى تعارض الحل المقترح لعلاج مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة آنيا، حيث انه لعلاج البطالة الكيترية لابد من إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك، ولكن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية

[1]- دحماني محمد ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة وتحليل"**، مرجع سبق ذكره، ص 121.
[2]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات بدلا من زيادتها، كما أن علاج البطالة الكلاسيكية يتم من خلال خفض الأجور، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخول، ومن ثم الاستهلاك وبالتالي خفض الطلب الكلي، مما يزيد من حدة البطالة الكيترية .

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل (la théorie de la segmentation)

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين *P.B.Deoringe* و *M.Piore* وذلك بعد عدة دراسات قاما بها على الاقتصاد الأمريكي، وهما من الأوائل الذين تناولوا ازدواجية سوق العمل من خلال أعمالهما الصادرة سنة 1971، وقد أوضحت دراستهما الميدانية أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق، النوع، السن والمستوى التعليمي، وبناءا على هذا تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل، وهو احد الفروض الأساسية في النظريات التقليدية، وتهدف إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

تفترض هذه النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها سوق العمل إلى سوق رئيسي (حديث) وآخر ثانوي (تقليدي)*، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلاف السوقين من حيث خصائص الأفراد والوظائف في كل منهما[1]:

* **سوق رئيسي(الحديث)**: وهو سوق المؤسسات كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، ويتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى وتتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار والربحية.
* **سوق ثانوي (التقليدي)**: يتكون من وحدات إنتاج صغيرة الحجم أو أن تكون وحدات كبيرة الحجم لكنها قليلة الربحية وتعجز عن المنافسة، وتستخدم أساليب إنتاجية بسيطة كثيفة العمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور وسوء ظروف العمل، فضلا عن ذلك فهو يتأثر بالتقلبات الاقتصادية وتحتاج تلك الوحدات إلى العمالة التي لا تتمتع بالحقوق السائدة في السوق حيث يمكن الاستغناء عنهم في أي وقت، وهو ما يعني أن العمال يكونوا أكثر عرضة للبطالة، خاصة في ظل الافتقار إلى التشريعات التي تنظم السوق.

لم يكن هذا التقسيم وهذا التجزؤ مصادفة، لكن هناك أسباب عديدة أدت إلى ذلك منها:[2]

- أسباب تاريخية: تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، ففي البداية كانت آليات السوق تعمل على تحقيق الاندماج بين الفئات المختلفة من العمال، ومع ظهور الاحتكار شعر رجال الأعمال بضرورة سيطرتهم

* تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة نظريات لتجزئة سوق العمل، منها مثلا: تقسيم سوق العمل إلى سوق محلي وآخر إقليمي أو دولي، وأيضا إلى ريفي وحضري، وسوق عمل ماهر وغير ماهر، سوق عمل في القطاع الخاص والقطاع العام...

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2]- رهام حسن عبد الحكم، **"اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة –دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل-"**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000، ص - ص 19-20.

على أسواق عناصر الإنتاج، مما دفعهم إلى تقسيم قوة العمل لضمان استمرار العملية الإنتاجية بأقل تكلفة ممكنة.

- التغيرات التقنية (التكنولوجية): حيث تستخدم المنشات كبيرة الحجم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال والعمالة الماهرة، إضافة إلى تمتعها بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها، في حين تستخدم الوحدات صغيرة الحجم أساليب إنتاجية كثيفة العمل وبالتالي إنتاج ضعيف، مع عدم وجود استقرار وامن كافيين.
- عوامل مؤسسية وقانونية: تنجح بعض النقابات العمالية القوية في الحصول لعمالها على حقوق لا يتمتع بها سائر العمال، وهذه الفئة تتواجد أكثر بالسوق الرئيسي.

حسب هذه النظرية فإنه لا وجود للبطالة، غير بطالة الانتظار وان سوء الاستخدام يمكن القضاء عليه، لأن البطالة أغلبها تكون إرادية من طرف الذين يبحثون عن العمل في القطاع الأولي ولا يفضلون العمل في القطاع الثانوي، فالبطالة في هذه الحالة إرادية ويمكن أن تكون بطالة احتكاكية عند الانتقال من قطاع إلى آخر.

وعموما يمكن القول أن الفئة الأكثر عرضة للبطالة هي تلك التي تنتمي إلى السوق الثانوي، اثر التقلبات الاقتصادية التي تدفع أصحاب العمل للتخلص من بعض العمال –بطالة إجبارية–، لكن هذا لا يعني أن السوق الأولي لا يتعرض للبطالة، بل يمكن أن تحدث ولكن بنسب اقل مقارنة بالسوق الأولي، حيث إذا مست البطالة عامل ينتمي لهذا السوق ويرفض البحث عن العمل في السوق الثانوي ، وهي تعد بطالة اختيارية أو إرادية، وهي لا تشكل خطرا عليه لان احتمال بقائه فيها ضعيف، إذ أن له الفرصة الأكبر إذا قرر الانضمام للسوق الثانوي، أما في حالة العكس فعملية المرور من السوق الثانوي إلى الأولي تعد مستحيلة نظرا لقلة الخبرة والكفاءة اللازمة وهنا تكمن الخطورة.

رابعا: نظرية اجر الكفاءة:

تقوم هذه النظرية على مبدأ أن رجال الأعمال يعمدون إلى دفع أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال لزيادة الإنتاجية، ويترتب عن هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل، ومن ثم ظهور البطالة، كما ترى أن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية، وبمعنى آخر فان تكلفة خفض الأجور هي انخفاض في إنتاجية العمال، لذا تسعى المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية.

أما بالنسبة للدافع وراء رفع الأجور من قبل أصحاب العمل، فهو يكمن في:

* تعمل الأجور المرتفعة على استقطاب اليد العاملة ذات المهارات والكفاءات العالية، لأنها أكثر إنتاجية، وهو ما نشاهده بالأخص في الدول النامية.
* هذا الارتفاع في الأجور يخفف من سرعة دوران قوة العمل من خلال رفع تكلفة العمل، لوجود علاقة طردية بين ارتفاع الأجر وتمسك العامل بمنصبه، وبالتالي التقليص من وتيرة الانصراف الإرادي للعمال.

* يؤدي ارتفاع الأجور إلى زيادة الإنتاجية، بسبب اهتمام العمال بأعمالهم وتحسين مستويات عملهم وتقوية إخلاصهم للوظيفة.

المطلب الثالث: رؤية الفكر الاقتصادي لمعالجة البطالة

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع، بل إنها إحدى أهم العقبات الأساسية للجهود التي تبذلها الدول لتحقيق التنمية، فالبطالة هي ضياع وهدر للقوة البشرية، كما تعد إحدى المؤشرات الهامة على مدى نجاعة السياسة الاقتصادية للدول، ونظرا لهذه الأهمية تعددت الأبحاث حول إيجاد الحلول الممكنة لمواجهة هذه المشكلة بتعدد المدارس والاتجاهات الاقتصادية، مع العلم انه ليست هناك وصفة مضبوطة وإلا لما كانت هناك بطالة لحد الآن، وعلى ما يبدوا أن مشكلة البطالة ليست مشكلة الدول النامية فحسب بل مشكلة الاقتصاديات المتقدمة أيضا، وربما ما يزيد المشكلة تعقيدا أنه في السابق كانت البطالة مشكلة مصاحبة لحالات الانكماش والكساد بينما في الوقت الحاضر أصبحت الظاهرة مصاحبة لحالات الرواج أيضا،[1] وفيما يلي عرض بعض الأفكار الاقتصادية ورأي بعض المنظمات العالمية التي حاولت إيجاد حل للبطالة:

أولا: علاج البطالة في الفكر الاقتصادي

حينما استفحلت الأزمة الاقتصادية في السبعينات، والتي أتسمت بتزامن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع معدل البطالة على اقتصاديات البلدان الصناعية، نشب صراع فكري حاد بين مختلف المدارس الاقتصادية حول سبل الخروج من هذا الكساد، لذا اختلفت السبل والطرق الكفيلة لتجاوز مشكلة البطالة.

1- ترى المدرسة التقليدية أن الدورة الاقتصادية لا تعدو إلا أن تكون مجرد ظاهرة نقدية بحتة، إذ تعود التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي إلى درجات التوسع والانكماش في المعروض من النقود ووسائل الدفع عموما (التسهيلات الائتمانية)، وعلى اعتبار أن البطالة السائدة تكون اختيارية أو احتكاكية، فان الأجور كفيلة برفع الكمية المعروضة من العمل مقارنة بتلك المطلوبة للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل[2].

2- وترى المدرسة السيكولوجية أن حدوث التقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي تعود إلى التقلبات التي تطرأ على سيكولوجية فئة المنظمين والمستثمرين بين التفاؤل والتشاؤم حول آفاق الربحية وحول فرص الاستثمار المربحة المتاحة، ويعتبر هذا التفسير تفسيرا كينزيا بالأساس، حيث تؤكد **المدرسة الكينزية** في تحليلاتها على الدور الهام الذي تلعبه التوقعات في تفسير التقلبات التي تطرأ على مستويات النشاط الاقتصادي[3].

[1] - حردان طاهر حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 190.
[2] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 241.
[3] - رهام حسن عبد الحكم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

3- أما مدرسة قصور الاستهلاك* فتقول أن ضعف القدرة الشرائية لدى الفئات الأجرية ومحدودي الدخل –الناجمة عن سوء توزيع الدخل بين الفئات المختلفة- يؤدي إلى انكماش في حجم الطلب الكلي الفعال في المجتمع، وبالتالي يؤدي إلى حالة من الانكماش والركود الاقتصادي[1].

4- في حين رأت مدرسة المغالاة في الاستثمار أن التوسع والمغالاة في العمليات الاستثمارية في بعض الأنشطة والصناعات بدرجة أكثر مما تبرره الاحتياجات واعتبارات التناسق بين فروع النشاط المختلفة للاقتصاد، إنما تدفع به عاجلا أو آجلا باتجاه الركود الاقتصادي[2].

5- وتحلل نظرية كيتز الدورات كحالة واضحة لتفسير حدوث الدورة وتأثيرها على البطالة في ما يلي:[3]

يعتبر كيتز التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي تتراوح ما بين التوسع، الانكماش والانتعاش، هذا وتتميز مرحلة التوسع عند كيتز بسيادة أوضاع تتسم بزيادة الدخول، بعبارة أخرى فان مرحلة التوسع تتسم بارتفاع معدلات الاستثمار، ومن ثم ينعكس ذلك على الطاقات الإنتاجية وعلى المشاريع الجديدة، وبالتالي يساهم ذلك في تقليل نسبة البطالة، من خلال ثلاثة عوامل:

- وجود موجة من التفاؤل بين رجال الأعمال، مما يؤدي إلى تزايد الطلب الاستثماري، وبالتالي زيادة مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل.
- زيادة المداخيل الناتجة عن حجم الاستثمارات، والتي تؤدي بدورها إلى مزيد من الاستهلاك وهو ما يبشر بمزيد من المبيعات والأرباح من خلال مضاعف الاستثمار.
- العمل على ضمان مرونة أكثر لعوامل الإنتاج، باعتبار أن عدم مرونتها يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، وبالتالي تناقص الأرباح، ومن ثم يسود التشاؤم في أوساط المستثمرين وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال بصورة مزعجة، مما يؤدي إلى نقص الدخل بمعدلات تفوق النقص في الاستثمار، ويزيد معدل البطالة ويزيد الطلب على النقود ويتجه سعر الفائدة للارتفاع.

وبالتالي فان إحياء ورفع الكفاية الحدية لرأس المال هو السبب الرئيسي للانتعاش واستعادة ثقة المستثمرين من خلال سياسة نقدية سليمة تعمل على تخفيض معدل الفائدة، لتمكين رجال الأعمال من التوجه نحو الاستثمار الفعلي ومن ثم مزيد من الدخل والعمالة.

6- وقد ركزت مدرسة شيكاغو على ضرورة الوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يتحقق بوجود توازن بين نسبة التغير في كمية النقود وبين حجم الناتج الحقيقي، ويرجعون مصدر الإفراط في عرض النقود إلى عجز ميزانية الدولة،

---

* تعود الأفكار الأولية لهذه النظرية إلى كتابات مالتوس وسيسموندي، بينما ترتبط الصياغة العلمية الحديثة لها للاقتصادي البريطاني ج.أ.هويسون عند بداية القرن العشرين، ولقد طور هذه النظرية مؤخرا الاقتصاديون الماركسيون والاقتصاديون الذين ينتمون للمدرسة البنائية في أمريكا اللاتينية، باستخدام نماذج إعادة الإنتاج الموسع لدى ماركس.

[1]- نفس المرجع السابق، 36.

[2]- نفس المرجع السابق، 37.

[3]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 242

والتي يتوجب عليها القضاء عليه تفاديا لكل نفقات إضافية مثل مدفوعات الحماية الاجتماعية، مما قد يجبر العمال على قبول الأعمال التي كانوا يرفضونها بسبب الإعانات المقدمة للبطالين، وللتأثير على حجم البطالة يقترح رواد هذه المدرسة أن تكتفي الدولة بوظائفها التقليدية دون البحث عن تحقيق التوظيف الكامل، ويجب إطلاق آليات السوق تعمل عملها لاستعادة التوازنات المفقودة خاصة في سوق العمل، إذ أن توفير مرتبط بتوفير الشروط الضرورية لتحفيز رجال الأعمال للقيام بالاستثمارات والمشاريع التي بإمكانها استيعاب اليد العاملة العاطلة[1].

7- أما مدرسة اقتصاديات العرض فإنها ترجع البطالة إلى نقص قوى العرض وليس قوى الطلب كما فسر ذلك الكينزيون، وترى أن الخروج من مأزق البطالة يتم بدفع حركة الاستثمارات والعمل على إنعاش الحوافز التي من شانها أن تزيد من قوى الادخار والاستثمار، ولرفع مستوى الادخار فقد اقترحوا تخفيض معدلات الضرائب.

إلا أن هذا الطرح يعني تفاقم عجز ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيراداتها، وسوف لن يكون له اثر على خفض معدلات البطالة، بدليل البرنامج الذي طبقه الرئيس الأمريكي –ريغان- أثناء عهدته الرئاسية[2].

8- أما بالنسبة لمدرسة التوقعات الرشيدة، فقد اعتمدت على النظرة المستقبلية لسير النشاط الاقتصادي، على اعتبار أن البطالة في تحليلهم اختيارية، كون آليات سوق العمل تتكيف بسرعة مع كل اختلالات التوازن التي قد تحدث به (على أن تكون الأسعار والأجور مرنة، وأن تتوفر كافة المعلومات لبناء التوقعات المستقبلية).

فان أرادت الدولة رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات دعم الطلب الكلي عن طريق زيادة كمية النقود المتداولة، فان الأفراد سوف يتنبئون بحدوث التضخم، وسيطالبون برفع الأجور، مما يعني ارتفاع التكاليف ومنه ارتفاع الأسعار التي قد يعجز المستهلك على تحملها، فتسعى المؤسسات إلى خفض تكاليفها بالتأثير على اليد العاملة (تسريح العمال) وعليه فان هذه السياسة غير فعالة.

أما إذا أرادت الدولة محاربة التضخم من خلال تطبيق سياسة انكماشية، سيؤدي ذلك إلى بطء الإنتاج وزيادة معدلات البطالة، لتفادي ذلك فانه يجب أن يكون هناك استقرار في السياسة الحكومية أولا، ثم ثانيا تقييد دور الدولة في الحياة الاقتصادية وترك الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة واليات السوق تعمل عملها بكل شفافية، مع ضمان المرونة في الأجور والأسعار تبعا لحالات الأسواق.

9- وقد اختلفت المدرسة المؤسساتية في رؤيتها للبطالة، إذ انتقدت التحليل النيوكلاسيكي من حيث الفروض ومنهج التحليل وحتى النتائج المتوصل إليها، فلم تعد البطالة أزمة "كم" بل أزمة "كيف"، ولا يمكن حلها بزيادة الطلب الكلي الفعال، خاصة في ظل تزايد الثورة التكنولوجية التي أدت إلى تخفيض الطلب على الأيدي العاملة، نتيجة لما حدث من إعادة هيكلة للعمل (اختفاء العديد من المهن والوظائف بلا رجعة)، ويرى عدد من مفكري هذه

[1]- نفس المرجع السابق ، ص243.

[2]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص - ص 270- 272 (بتصرف).

المدرسة أن الخروج من أزمة البطالة سيكون من خلال التوسع في مجال الخدمات الإنسانية مثل: الخدمات الصحية، رعاية المسنين، الترويج والسياحة...الخ.

10- أما أنصار المدرسة الكينزية الحديثة فيرون أن علاج البطالة يكمن في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حتى ولو كان ذلك بزيادة معدلات التضخم، قصد الانتقال من مرحلة الركود إلى مرحلة الانتعاش، الذي يتطلب موارد مالية كبيرة يمكن توفير جزءا كبيرا منها عن طريق المدخرات الوطنية والتراكم والإنتاجية.

وبما أن احتياجات سوق العمل تتطلب أيدي عاملة مؤهلة، فإنهم يقترحون إجراء دورات وبرامج تدريبية وتكوينية، لكي تتكيف مع هذه المتطلبات، ويقترحون أيضا الرجوع إلى سياسة الأشغال العامة الكبرى التي من شانها خلق فرص عمل أكثر وبالتالي الرفع من مستوى التوظيف والدخل[1].

ثانيا: علاج البطالة من وجهة نظر الخبراء والمنظمات الدولية

نظرا لتأزم مشكلة البطالة وتفشيها بصورة غير معقولة، وتعدد وجهات النظر حول أساليب معالجتها عند مختلف المدارس الاقتصادية، كل حسب رأيه الذي يتماشى مع الزمان والمكان المتواجد فيه، كان لابد من اتخاذ قرار عاجل حول إيجاد حل لهذه المشكلة، لذا بادر بعض الخبراء والسياسيين والمنظمات الدولية في إعطاء جملة من الحلول تتلخص أهمها فيما يلي:[2]

1- رفع معدلات النمو: يشير خبراء منظمة العمل الدولية وعدد من الاقتصاديين إلى انتهاج سياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة حجم الادخار والتراكم، وهو ما يصاحبه ارتفاع في الطلب على القوى العاملة، غير أن الواقع اثبت انه رغم ارتفاع معدل النمو في الدول المتقدمة إلا انه حال دون إحداث فرص عمل جديدة.

2- خفض تكلفة العمل: والمتمثل في الأجور، إذ أن خفض الأجور يعني تخفيض التكاليف ومنه انخفاض الأسعار وبالتالي زيادة الطلب على السلع والمنتجات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم وقيمة المبيعات وهو ما يحفز المستثمرين والمنتجين من الزيادة في مشاريعهم وبالتالي الحاجة إلى المزيد من اليد العاملة.

لكن الملاحظ أن عنصر الأجر يتلاءم والبطالة الاختيارية فقط، حيث في الواقع أن النسبة الكبيرة من البطالة هي إجبارية، كما أن الأجور ليست هي المتغير الوحيد لعنصر التكلفة، إضافة إلى انه يجب أن ينظروا إليها كمصدر للدخل لأغلب السكان وبالتالي المصدر الأساسي للطلب المحلي.

[1]- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص - ص 244-245.
[2]- نفس المرجع السابق، ص.- ص 245-248،(بتصرف).

3- تعديل ظروف سوق العمل: يرى بعض الاقتصاديون أن أسواق العمل تتميز بعدم المرونة –أي عدم مرونة تغير الأجور- نظرا لتدخل النقابات العمالية والدولة من خلال سن مختلف التشريعات والقوانين، ولتحقيق هذه المرونة فإنهم يقدمون جملة من الاقتراحات، تتمثل أهمها في:[1]

- إلغاء قوانين الحد الأدنى للأجور.
- تعديل نظام إعانات البطالة والضمان الاجتماعي بالشكل الذي يجعل المداخيل التعويضية متوازنة مع الحاجة إلى تحفيز ميول العمال نحو العمل.
- التوسع في سياسة التدريب للعاطلين، لتنمية مؤهلاتهم ومهاراتهم بما يتلاءم ومتطلبات أسواق العمل والتكنولوجيا الحديثة.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع القطاع غير الرسمي وتذليل العقبات التي تواجهها لضمان وصولها إلى الأسواق المحلية والعالمية، مثل تسهيل حصولها على الائتمان، نقل التكنولوجيا الحديثة إليها وتوفير المعلومات التي تحتاجها لأداء مهامها، الامتيازات الضريبية...الخ.
- تشجيع التقاعد المبكر لتوفير فرص عمل جديدة خلفا للذين أحيلوا للتقاعد.
- تطوير نظام المعلومات المتعلقة بأسواق العمل وتداولها بأقل تكلفة ممكنة، من اجل ضمان وصولها لطالب وعارض العمل بأسرع وقت، لتحديد ما يتماشى مع صاحب العمل ومع مؤهلات عارض العمل.

ثالثا: علاج بعض أنواع البطالة

إن علاج مشكلة البطالة ليس بالأمر الهين، غير انه يمكن التقليل منها، مع العلم أن طريق الحل تختلف بحسب نوع البطالة إذ:

* بالنسبة للبطالة الاحتكاكية، فإذا كان سببها هو نقص المعلومات حول فرص العمل المتاحة أو لعدم قدرة أصحاب العمل من الوصول إلى الباحثين عن هذه الوظائف، فيمكن هنا أن تقوم مكاتب العمل بهذه المهمة، فالباحثين عن عمل يمكنهم تقديم طلباتهم وبها مؤهلاتهم وخبراتهم وأنواع الوظائف التي يريدونها إلى هذه المكاتب، وفي نفس الوقت يرسل أصحاب العمل بيانات بالوظائف الخالية عندهم والمؤهلات المطلوبة لها[2]، أما إذا نشئت بسبب البحث على وظائف أفضل والاعتماد على تعويضات البطالة، فإن إلغاء هذه التعويضات كفيل بالتقليل منها.
* ونظرا لان البطالة الهيكلية تنشأ في الأساس نتيجة عدم ملائمة الكفاءات الفنية لعنصر العمل مع فرص المتاحة وصعوبة الانتقال من مجال لآخر وللتغلب على هذه المشكلة لا بد من زيادة التدريب المهني وبذلك يكتسب العمال المهارات اللازمة لقيامهم بالأعمال المطلوبة[3]، إضافة إلى تشجيع العمال على الحركة من المدن التي لا

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 484.
[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم، **"النظرية الاقتصادية –الاقتصاد التحليلي الجمعي-"**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الكتاب الثاني، 2013، ص 352.
[3]- حردان طاهر حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 122.

يجدون فيها وظائف تناسبهم أي تتطابق مع تخصصاتهم وخبراتهم إلى المدن التي بها أنشطة محتاجة إلى هذه التخصصات والخبرات.

* علاج بطالة المتعلمين –باعتبارهم أحد المصادر المتجددة للبطالة- الذين لا يؤهلهم تعليمهم للوظائف المطلوب شغلها، والعلاج هنا يتمثل في تطوير برامج التعليم وتحديثها بما يلاءم احتياجات النشاط الاقتصادي وسوق العمل.

* إذا كانت البطالة مقنعة، فيمكن معالجتها عن طريق سحب العمالة الزائدة الموجودة في احد الأنشطة وتوجيهها إلى نشاط آخر، خاصة إذا صاحب ذلك إنشاء وإقامة مشروعات إنتاجية جديدة، سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والناتجة عن الزيادة السكانية السريعة.

* بالنسبة للبطالة السافرة يمكن تخفيض معدلاتها عن طريق تصحيح آلية الأجور في سوق العمل، لأنه كلما شاعت المنافسة في هذا السوق كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه، وبالطبع فإنه ليس من المنتظر واقعياً أن يتم التخلص في سوق العمل من كافة العوامل التي تحد من درجة المنافسة فيه، ولكن أي خطوات تتخذ لتقليل حجم التدخل الحكومي أو النقابي في سوق العمل والحد من سيطرة الشركات الضخمة على بعض أسواق العمل كلما أمكن الاستفادة من آلية الأجور في خفض معدلات البطالة السافرة[1].

* إن البطالة الدورية يتم التحكم بها من خلال التحكم في مستوى الطلب الكلي خلال الدورة الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال سياسات اقتصادية ظرفية كالسياستين المالية والنقدية، إذ في حالة الرواج، وعندما يكون هنالك فائض في الطلب فإنه سيتم استخدام سياسات انكماشية كالتخفيض في نسبة النفقات أو زيدة الضرائب، وذلك للتخلص من فائض الطلب، أما في حالة الكساد عندما يعاني الطلب حالات القصور فإنه يتم إتباع سياسات توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة الناتجة عن قصور الطلب هذا باستعمال السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، أو تخفيض الضرائب على الدخل مما يزيد من الدخل المتاح لدى الأفراد فيزداد الطلب على السلع والخدمات، كما يمكن استعمال السياسة النقدية المتمثلة في استخدام مختلف الأساليب كزيادة عرض النقود، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي الإنتاج من شأن هذه الإجراءات أن تساعد على تسوية مسار الدورة الاقتصادية، وبالتالي التقليل من مقدار التقلب في مستوى الاستخدام والبطالة الدورية.

* أما البطالة الموسمية فيمكن الحد منها عن طريق تحسين طرق الإنتاج الزراعي في أكثر من موسم واحد، مع اعتماد زراعة مختلف المحاصيل على مدار السنة، أما بالنسبة للصناعات والحرف الموسمية فيتم التغلب عليها

[1]- عبد الرحمن يسري احمد، **"النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية"**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 223.

بتطوير طرق الإنتاج والتخزين وكذلك بتدريب أعداد من أصحاب الحرف على مهن مختلفة تلاءم المواسم التي يتعطلون فيها عن العمل.

وتبقى هذه مجرد اقتراحات وحلول نظرية وضعت من طرف عدة اقتصاديين ومفكرين اختلفت باختلاف توجهاتهم وتيارهم الفكري الذي يتماشى والظروف المعاشة، لان البطالة مرض مزمن لا يمكن علاجه وإنما التخفيف منه فقط، وذلك بإتباع جملة من القرارات والسياسات، حسب طبيعة كل منطقة إذ نجد أن في الدول المتقدمة وجود بطالة رغم ارتفاع النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي من جهة ومشاريع الضمان الاجتماعي وإعانات البطالة من جهة أخرى، بينما الدول النامية فترتبط البطالة بعنصري التخلف والنمو الديمغرافي السريع، وهو ما يؤدي إلى استحالة تعميم حلول وطرق معالجة البطالة.

المبحث الثالث: العلاقة بين البطالة، التضخم والنمو – تحليل منحنى فيليبس وعلاقة اوكن–

إن محاولة خفض معدل البطالة وزيادة فرص عمل جديدة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية جديدة، حيث يزيد الطلب على المنتجات والخدمات ومنه ترتفع أسعار هذه الأخيرة، ومن ثم يصبح الارتفاع في معدل التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع، وأي محاولة للحد من التضخم تعني تخفيض هوامش الربح في المشروعات، الأمر الذي يؤدي إلى تضييق نطاق نشاطها الإنتاجي وبالتالي تأثيرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فتلجأ إلى تقليل طلبها على العمل بالتبعية.

من هذا المنطلق، نستنتج أن هناك تفاعل بين البطالة والتضخم والناتج الذي يظهر في ثلاث علاقات كالأتي:

- علاقة البطالة بالتضخم –منحنى فيليبس–.
- علاقة البطالة بمعدل الناتج المحلى الإجمالي –علاقة اوكن–
- علاقة التضخم ونمو الكتلة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي –علاقة الطلب الإجمالي–

ويمكن توضيح هذه العلاقات الثلاثة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-10): علاقة التفاعل بين كل من البطالة، التضخم والناتج المحلي الإجمالي

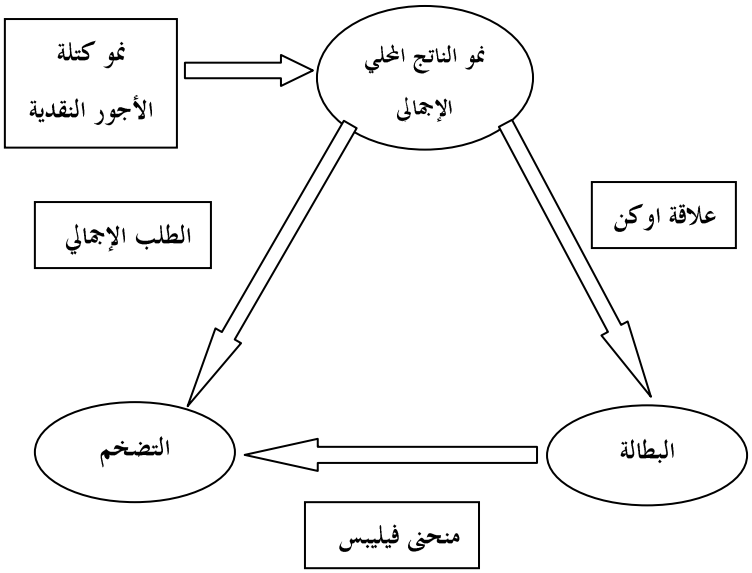

المصدر: سليم عقون، "**قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2009-2010، ص 33.

لكننا سنركز في هذا المبحث على منحنى فيليبس وعلاقة أوكن فقط.

المطلب الأول: العلاقة بين البطالة والتضخم –منحنى فيليبس–

لا شك أن تخفيض معدل البطالة يعتبر هدفا رئيسيا في أي اقتصاد، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية وفي مقدمتها استقرار الأسعار.

إثر أزمة الكساد العالمي (1929-1933) ظهرت عدة مشاكل، وعلى رأسها تفاقم البطالة وانتشارها، غير أنه عندما استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد عمليات إعادة البناء في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه بالفعل معدلات البطالة، ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم[1]، الذي تمخض في منحنى فيليبس.

أولا: الخلفية التاريخية لمنحنى فيليبس

لقد احتل منحنى فيليبس مكانة بارزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، الذي يعبر عن وجود علاقة بين التضخم والبطالة، أوجدها المفكر النيوزلندي ألبان وليام فيليبس (*A.W.Phillips*) سنة 1958 من خلال مجموعة من الأبحاث[2]، حيث قام بتوفيق إحصائي لبيانات سنوية على المعدلات المئوية لتغيرات الأجور النقدية ومعدل البطالة بانجلترا خلال الفترة (1861-1957)، ثم نشر هذه الدراسة الميدانية بمجلة Economica *، وبناء على هذه البيانات

[1]- رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 361.

[2] - Muriel Maillefert, op.cit. p62.

* لمزيد من المعلومات انظر: A.W.Phillips, "**The relation between unemployment and the rates of change of money wages in the United Kingdom** ", 1861-1957 ",Economica,25 nov.1958.p p 283-299.

لاحظ فيليبس أن هناك علاقة إحصائية سالبة لفترة طويلة ما بين تضخم الأجور ومعدل البطالة، وبالفعل لما كان العمل متوفرا خلال تلك الفترة والبطالة منخفضة كان هناك اتجاه للارتفاع في الأجور النقدية، وبالعكس ارتفعت الأجور النقدية ببطء لما كانت البطالة مرتفعة[1]، وقد أصبح هذا البحث مجالا خصبا للمناقشة، وذلك من اجل توسيع حيثيات هذا المنحنى، وقد كانت أولى المحاولات على يد الاقتصادي الكندي "ريتشارد ليبسي" واستمر الحال إلى غاية مساهمة كل" بول سام ويلسون "وروبرت سولو "والتي أثمرت عن ما يسمى بمنحنى "فيليبس المعدل" الغالب استخدامه والذي يوضح العلاقة بين البطالة والتضخم.

لقد توصل فيليبس من خلال دراسته إلى ما يلي:

* وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية، حيث انه في الفترات التي تتزايد فيها البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة، في سبيل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة، وبالتالي تتناقص معدلات الزيادة في الأجور، وعلى العكس في الفترات التي تقل فيها البطالة تتزايد فيها قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة[2].
* كما أن هذه العلاقة غير خطية، فالنتائج التي توصل إليها فليبس تبين أن تلك العلاقة تقع ضمن خطي مقاربة،" **الأول** "يوضح معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى (0.8%)، و"**الثاني** "يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (-1.0%)، ذلك عندما يشمل المعروض هذا العمل أي 100% [3]، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03-11): منحنى فيليبس الأصلي

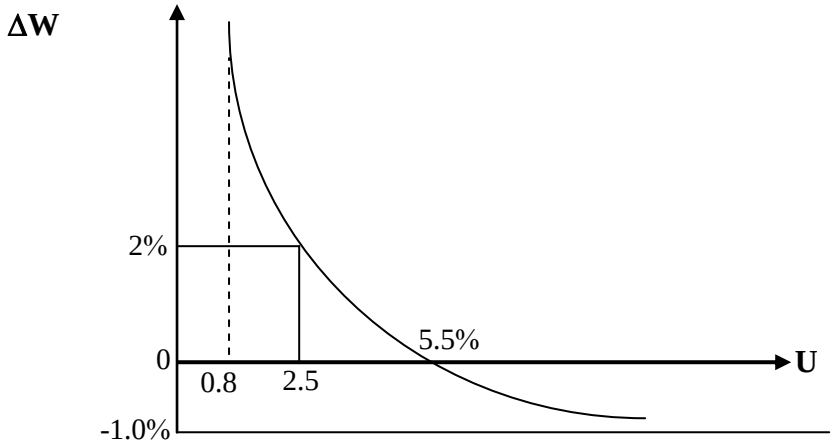

المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 197.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه:

[1]- صالح تومي، **"مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009، ص358.
[2]- نعمة الله نجيب إبراهيم، إسماعيل حسن إسماعيل، **"أسس الاقتصاد الكلي"**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص253.
[3]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص 196.

كلما اقترب من الصفر كلما ازداد تضخم الأجور بمعدلات مرتفعة، كما أن ارتفاع معدلات البطالة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدلات الأجور بوتيرة سريعة، وهو ما يعكس عدم مرونة الأجور نحو الانخفاض.

هناك تحدب في منحنى فيليبس تجاه نقطة الأصل، وهو ما يعني أن التغير في معدل البطالة عندما تكون مرتفعة يكون لها اثر اقل على التضخم عما إذا كان الاقتصاد قريب من التوظف الكامل.

أظهرت دراسة فيليبس (أنظر الشكل أعلاه)، أن ارتفاع معدل البطالة، يقابله ارتفاع ضعيف في معدل الأجر النقدي، ويصبح معدل الأجر النقدي مستقرا عندما يكون معدل البطالة في حدود(5.5%)، أطلق عليه فيما بعد اسم، الناورو Non Accelerating Wage Rate of Unemployment (NAWRU) (معدل البطالة الذي تستقر فيه الأجور)[1].

استنتج فيليبس انه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية هو 2 % سنويا فان وجود معدل بطالة يبلغ 2.5% يتمشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فانه يتوجب قبول معدل بطالة يساوي 5.5% [2].

إن الأساس الفكري الذي يقوم عليه منحنى فيلبس مبني على تحليل سوق العمل مع اعتبار مرونة كلا من الأجور والأسعار، ووفقا لهذه النظرة، يضطر العمال قبول مستويات منخفضة لأجورهم النقدية في حالة فائض عرض العمل، أما في الحالة المعاكسة، فإن المؤسسات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال، ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بالمعادلة التالية:[3]

$$W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

حيث:

W_t: نمو الأجور في الوقت t.

U_t^{-1}: مقلوب معدل البطالة في الوقت t.

a_0: الثابت الذي يحدد موقع منحنى فيليبس.

a_1: انحدار منحنى فيليبس.

فطالما أن (a_1) موجبة، فان العلاقة بين نمو الأجر وبين البطالة تكون عكسية، حيث أن مقلوب معدل البطالة هو المستخدم في المعادلة، ولاشك انه توجد عوامل أخرى لها تأثير على نمو الأجور غير معدل البطالة، إلا أن الدراسات التي سبقت تحليل فيليبس لم تهتم بهذه العوامل كونها غير مهمة من وجهة نظرهم.

إن تحقيق التوازن في سوق العمل لا يعني بالضرورة انعدام البطالة، إنما يتحدد هذا التوازن عندما يتساوى عدد العاطلين مع عدد المناصب الشاغرة، والواقع أن البطالة في بعض أشكالها لا يمكن التخلص منها تخلصا كاملا، فهناك دوما أفراد يرغبون تغيير عملهم أو هم مجبرون على ذلك.

---

[1]- كمال بوصافي، **"حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2006، ص 73.

[2]- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سبق ذكره، 2004، ص 337.

[3]- سامي خليل، **"نظرية الاقتصاد الكلي"**، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، مصر، الكتاب الثاني، 1994، ص 864.

ثانيا: منحنى فيليبس المعدل

لقد شهدت فترة السبعينات تسارعا في معدلات التضخم بشكل غير مسبوق مع عدم انخفاض معدلات البطالة، وهو ما عرف بظاهرة الركود التضخمي *(Stagflation)، لذلك لاقت هذه الفترة تحولا في التقديرات التطبيقية لمنحنى فيليبس، وعرف تعديلا جذريا في المنحنى، إذ أصبح يربط بين التضخم –بدلا من نمو الأجر– والبطالة، ويعد هذا المنحنى الأهم لأغراض السياسات الاقتصادية، هذا المنحنى يرجع إلى الأعمال الرائدة لكل من بول ساموسلسون (*Paul.A.Samuelson*) وروبرت سولو (*R.M.Solow*) في تطوير هذه الفكرة، إذ أمكن التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة،كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03–12): منحنى فيليبس المعدل

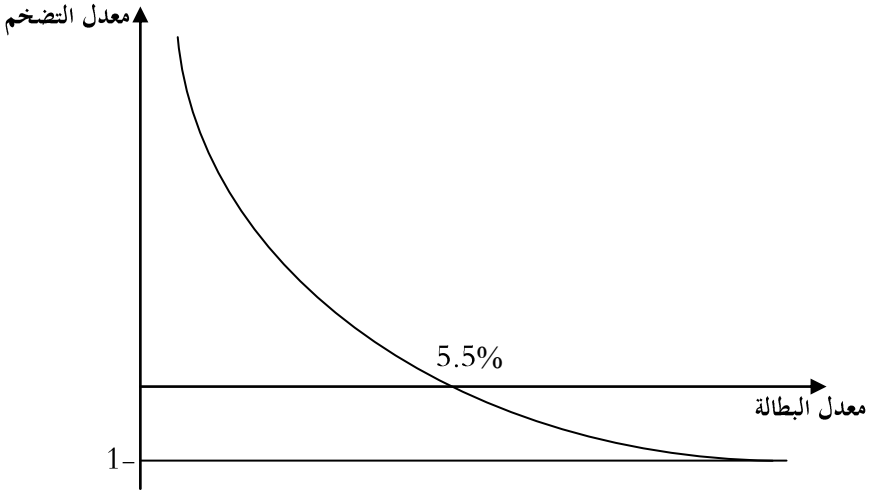

المصدر: زكي رمزي، مرجع سبق ذكره، ص 363.

يشير هذا المنحنى إلى وجود تعارض بين هدفي العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، فانخفاض معدل البطالة لا يكون إلا على حساب رفع معدل التضخم، والعكس صحيح. حيث أن ثمن خفض معدل البطالة هو قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختـــار النقطة التي تفضلها على منحنى فيلبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة النقدية والمالية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما.

هناك عدة طرق لربط التضخم ونمو الأجر، ولعل أكثر الطرق فائدة تلك الصيغة الكلية المعروفة بنظرية التسعير عن طريق الهامش، والتي تقوم على فرضيتين أساسيتين:[1]

- أن الهامش الذي يضاف إلى متوسط تكاليف الإنتاج لتحديد السعر يكون تقريبا ثابتا.
- أن الأجور هي اكبر عنصر في تكاليف الإنتاج.

* تم اشتقاق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين هما: الركود والتضخم، وتعني هذه الظاهرة تزايد كل من معدلي البطالة والتضخم معا، ولقد بدأت هذه الظاهرة منذ بداية السبعينات في البلدان الصناعية، واستمرت حتى نهايتها، وكانت سببا في فشل العلاقة التي جاء بها منحنى فيليبس.

[1]- نفس المرجع السابق، ص 868.

ومعادلة التسعير بطريقة الهامش يمكن كتابتها كالأتي:

$$P = \frac{mW}{AP_L}$$

حيث:

m: مقدار الهامش الثابت الذي يضاف إلى التكلفة لتحديد السعر.

AP_L: الإنتاجية المتوسطية للعمال.

P: الرقم القياسي للأسعار.

W: معدل الأجر النقدي

إن المعادلة أعلاه ما هي إلا مقدار الهامش مضروباً في الكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة.

بإيجاد لوغاريتم الطرفين للمعادلة أعلاه ثم إيجاد التفاضل الكلي نحصل على علاقة مهمة جداً والتي تربط التضخم بمعدل نمو الأجور ومعدل نمو الإنتاجية المتوسطة

$$P = \frac{mW}{AP_L} \Rightarrow \log P = \log m + \log W - \log AP_L \Rightarrow d\log P = \frac{dW}{W} - \frac{dAP_L}{AP_L}$$

$$\Rightarrow \overset{*}{P}_t = W_t - AP_{Lt} \ldots\ldots (*)$$

حيث:

$\overset{*}{P}_t$: معدل التضخم في الوقت t

W_t: معدل نمو الأجر في الوقت t

AP_{Lt}: معدل نمو الإنتاجية في الوقت t

وعموما فان المعادلة (*) لها معنى، فلو أن تكاليف الأجر ترتفع أسرع من الإنتاجية، فان المنشات لابد وان ترفع الأسعار.

من المعادلة (*) نجد: $W_t = \overset{*}{P}_t + AP_{Lt}$، ولدينا: $W_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$

وعليه: $\overset{*}{P}_t + AP_{Lt} = a_0 + a_1 U_t^{-1}$

إذن: $\overset{*}{P}_t = a_0 - AP_{Lt} + a_1 U_t^{-1}$: **وهي معادلة منحنى فيليبس المعدل**

لقد أثبت واقع الاقتصاد العالمي فشل العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم التي كان يشير إليها منحنى فيليبس، خاصة في نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، حيث عرفت الدول الغربية الرأسمالية حالة تزامنت فيها معدلات مرتفعة من البطالة والتضخم في آن واحد وتسمى هذه الحالة بظاهرة التضخم الركودي وقد أزال هذا الوضع العلاقة التي بينها منحنى فيليبس.

المطلب الثاني: العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي –قانون اوكن (Loi d'Okun)–

إن الهدف من أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والذي يتوافق تلقائيا مع انخفاض ملموس لمعدلات البطالة، الأمر الذي يمكن تمثيله بشكل مبسط كالآتي:

ارتفاع معدل النمو ⇐ ارتفاع نسبة التشغيل ⇐ انخفاض معدل البطالة

يعد قانون اوكن احد الأدوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي،حيث قاس هذا القانون العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، وقد سمى الارتباط السلبي بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة بقانون اوكن على اسم مكتشفه، ويتميز هذا القانون بسهولته إذ تضمن متغيرين اقتصاديين كليين مهمين (البطالة والناتج)، فضلاً عن ذلك يبدو أن العلاقة تنعم بالدعم المخبري أو التجريبي، إذ يمثل علاقة إحصائية بصورة أكثر من أن يكون ذات ميزة هيكلية للاقتصاد، وكما هو الحال مع أي علاقة إحصائية يخضع القانون إلى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث باستمرار في الاقتصاد الكلي.

أولا: تقديم قانون اوكن

في دارسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع الاقتصادي آرثر أوكن (*Arthur.M. Okun*)* تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، والتغيرات في معدلات البطالة، بحيث أن فجوة الإنتاج هي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي (Le produit intérieur réel) والناتج المحلي المحتمل (Le produit intérieur potentiel) **، ويعتبر هذا القانون بمثابة الأساس النظري للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغير البطالة.

فقد اكتشف اوكن سنة 1962 وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ومعدل البطالة عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947-1957)، وتوصل إلى أن انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3 %)، سيؤدي إلى زيادة بنسبة (1 %) في معدل البطالة، مع ثبات العوامل الأخرى، وارجع اوكن ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي، نظرا لقلة رغبة الشركات في استثمار أموالها في شراء المعدات الجديدة أثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة اقل لرأس المال، ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية، وبمرور الوقت يفقد العاطلون دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس، كما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك

* **آرثر ملفين اوكن**: هو عالم اقتصادي أمريكي عاش في الفترة الممتدة بين 1928 و1980، شغل منصب رئيس مجلس المستشرين الاقتصاديين للفترة (1968-1969)، أول من استطاع أن يجد أن هناك علاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ومعدل البطالة، وسميت هذه العلاقة على اسمه؛ علاقة اوكن او قانون اوكن.

** يقصد **بالناتج الحقيقي** أو **الفعلي** قيمة السلع والخدمات التي أنتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، أما الناتج المحتمل أو الممكن فيقصد به ذلك المستوى من الناتج الوطني الإجمالي المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج موظفة توظيفًا كاملاً.

الأضرار بقدرتهم الإنتاجية التي غالباً يستحيل إعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة[1]، والشكل الموالي يبين العلاقة التي أوجدها أوكن بالتطبيق على الاقتصاد الأمريكي.

الشكل رقم (03-13): علاقة اوكن للاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1947-1957)

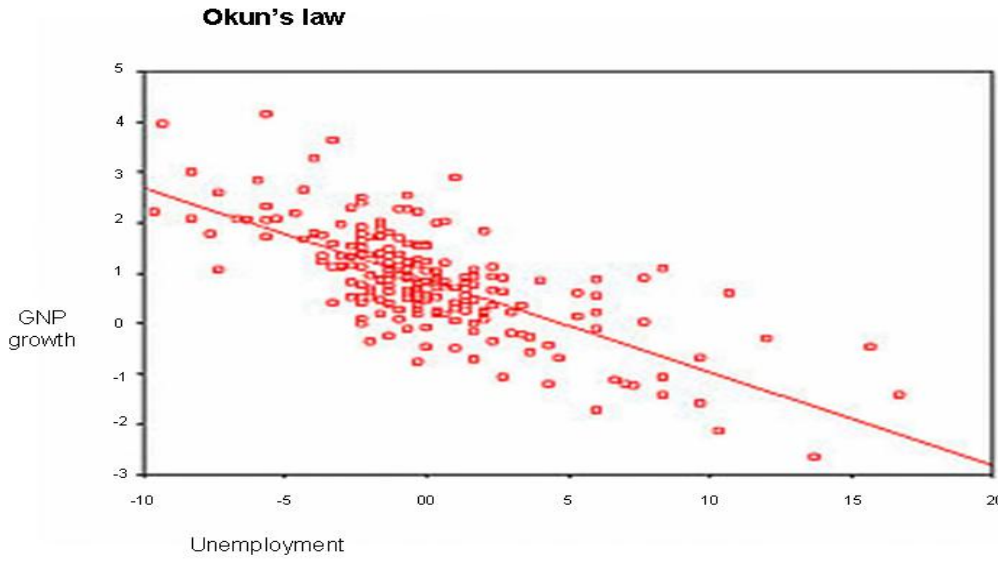

Source: Okun, Arthur M, 1962. "Potential GNP: its measurment and signification" American Statistical Association, proceeding off the Business and Economics Statistics Section, PP. 98-104.

وقد عبر عنها رياضيا بالمعادلة القياسية التالية: $\Delta U_t = -0.3\Delta Y_t + 0.3 + \mu_t .....(1)$

والتي تعني طبقا لما جاء به اوكن ولما تم تطبيقه على اقتصاد الولايات المتحدة أنه حتى يستقر معدل البطالة $(\Delta U = 0)$، يجب أن يزيد النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر، كما توصل أوكن في دراسته عام 1962 إلى أن مرونة العمالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين 0.35% و 0.40%[2].

إن الإحداثية (3%،1%) علاقة تقريبية ولن تعمل بدقة تامة من سنة إلى أخرى ولكنها في الحقيقة تعطينا فكرة عن إمكانية ترجمة نمو الناتج إلى معدلات البطالة.

وعموما يصف القانون اوكن وجود علاقة خطية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي $\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$ والتغير في معدل البطالة (ΔU)، وفقا للشكل الرياضي التالي:[3]

$$\Delta U_t = -\beta * \left[\left(\frac{\Delta y}{y}\right) - g_y^0\right].....(1)$$

---

[1] - Okun. Arthur. M. "**Potential GNP,its measurement and significance**" (1962), Cowles Foundation", Yale university,sur le site : http:// cowles.econ.yale.edu/P/cp/p01b/p0190.pdf ; consulté le 12/02/2014.

[2] - مجدي الشوربيجي، **"اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 143، نقلا عن الموقع الالكتروني : http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_06/article_08.pdf، تم الاطلاع عليه يوم 2013/11/02.

[3] - Jean – Paul Tsasa V. Kimbambu, "**Macroéconomie 1, Résumé & Manuel d'exercices**", UNIVERSITE PROTESTANTE AU CONGO Centre Congolais-Allemand de Microfinance, 2011, p10.

حيث أن: β : معامل أوكن، g_y^0 : معدل النمو المحتمل للاقتصاد (le taux de croissance potentielle de l'économie) –معبرا عنه بالنسب المئوية–

حسب هذه المعادلة فان أي ارتفاع في معدل النمو يفوق g_y^0 بمقدار وحدة واحدة، فان معدل البطالة سوف ينخفض بمعدل قدره β وحدة، كما أن: $\Delta U \prec 0,$ إذا وفقط $\frac{\Delta y}{y} \succ g_y^0$

وللفهم أكثر، نفترض انه بعد تقدير علاقة أوكن لاقتصاد ما وجدنا: $\Delta U = -0.45(\frac{\Delta y}{y} - 2.25)$

مما يعني أنه يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي على الأقل يساوي 2.25% من أجل تجنب ارتفاع في معدل البطالة، أما معامل أوكن والذي يساوي 0.45% ، فيعني أنه إذا زاد معدل نمو الناتج الحقيقي عن معدل نمو الناتج الكامن بنقطة واحدة سوف يؤدي إلى تخفيض 0.45% فقط في معدل البطالة.

إذن، فمعامل أوكن يقيس اثر انحراف نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عن المحتمل على معدل البطالة[1]، والذي يتم إيجاده باشتقاق ΔU بالنسبة ل $\left(\frac{\Delta y}{y}\right)$، أي:

$$\frac{d(\Delta U)}{d(\Delta y/y)} = -\beta$$

وللعلم فان قيمة معامل أوكن تختلف من بلد لآخر، تبعا للسياسات المتبعة من طرف الشركات في استراتيجيات التوظيف، المرتبط بالتغيرات المستمرة في الإنتاج.

من أهم ما توصل إليه العالم أوكن هو انه من اجل تخفيض معدل البطالة لابد أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بوتيرة أسرع من الناتج المحلي المحتمل[2]، ومن اجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع المحتمل أو الكامن.

في حين تمثل الطريقة الثانية لتحديد معدل البطالة دالة في فجوة الناتج المحلي الإجمالي وهي تأخذ العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع، لهذا عبر أوكن عن هذه العلاقة بمعادلة تباين أوكن بالشكل التالي:[3]

$$U_t = c + d * gap(PIB) + \mu_t .....(2)$$

حيث أن: PIB : الناتج المحلي الإجمالي، gap : فجوة أوكن*، d : معامل أوكن.

الصيغة الرياضية لهاتين العلاقتين، يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[1] - Blanchard. O et Cohen. D, "**Macroéconomie**", Pearson Éducation, France, 4 ieme édition, 2007, p221.

[2]- Abdul Kareem Abdulla, "**The Relationship between Economic Growth and Unemployment in Iraq**", Iraqi Jornal for Economic Sciences, NO-32, year 10- 2012, p 199.

[3]- ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، **"العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 3، 2010، ص 76.

* فجوة اوكن: الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ومستواه الكامن (gap d'Okun=PIB potentiel-PIB effectif).

$$\Delta U = \alpha - \beta \Delta y + \mu$$
$$U - U^* = -\beta(y - y^*) + \mu$$

حيث: U معدل البطالة الفعلي، U^*معدل البطالة الطبيعي*، y الناتج المحلي الإجمالي الفعلي، y^* الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، α, β معالم النموذج، μ المتغير العشوائي.

إذا كانت العلاقة (2) مستقرة فان لها عدة مزايا، تتمثل أهمها في:[1]

- أن تخفيض البطالة يتطلب تخفيض فجوة أوكن عن طريق زيادة معدل النمو الفعلي عند مستوى معطى أكثر من معدل النمو الممكن.
- تسمح هذه العلاقة بتقدير معدل النمو المناسب لتخفيض معدل البطالة بقدر معين، أو العكس أي تسمح بتقدير كلفة البطالة نتيجة تقليص المعدل الفعلي للنمو.

ثانيا: علاقة أوكن الجديدة المطورة

لقد أعطت أفكار أوكن دافعا قويا للعديد من المفكرين للبحث في نفس الموضوع وإعطائه بعدا عصريا بالتماشي مع التطورات الاقتصادية، ولعل أهمهم الباحثين *Durand* و*Huchet* ، إذ قاما بدراسة نفس العلاقة بإسقاطها على الاقتصاد الأوروبي خلال الفترة (1990-2002)، حيث اكتشفا أن الصيغتين السابق ذكرهما غير مستقرتين، ذلك أنهما لا تخضعان لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث تفترض الصيغة الأولى تغيرا مستقرا في قيمة المشاهدات المتضمنة في السلسلة الزمنية، في حين تفترض الصيغة الثانية استقرار البطالة حول معدلها الطبيعي، لهذا تم الاعتماد على علاقات مطورة لقانون أوكن والتي تم اقتراحها من طرف العالم جوردن (Robert-J-Gordon) سنة 1984، حيث توصل إلى انه يمكن تقدير الفارق بين البطالة والناتج المحلي عن طريق الاتجاه العام لكليهما، كذلك تقدير علاقة التغير بين البطالة والناتج المحلي، بافتراض عدم الاستقرار في التغير، وذلك بتقدير ديناميكي لعلاقة تأثير التغير في الناتج على التغير في البطالة، ومن ثم تقدير عامل المرونة في المدى الطويل، فاوجد صيغتين، البسيطة والمطورة.

1- التقدير على أساس علاقة جوردن البسيطة

تكمن الصيغة البسيطة لجوردن[2] في إيجاد علاقة الانحدار بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي، كما هو مبين في العلاقة التالية:

$$U_t^c = \alpha y_t^c + \beta + \mu_t$$

* يقصد بمعدل البطالة الطبيعي أو العادي: أدنى معدل بطالة ممكن أن يسود دون أن يؤدي إلى تزايد التضخم، وهو نفسه معدل بطالة التوظف الكامل.

[1]- دحماني محمد ايدريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر"**، مرجع سبق ذكره ص75.

[2] - Durand. J et Huchet. M, (2003), "**La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens : Peut-on parler de convergence des structures?**", Communication, in Journée des l'Association françaises des sciences économiques, Lille 26-27 Mai, 2003, p 3, sur le site : www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/.../huchetbourdon_birmingham.pdf, consulté le 05/02/2015.

حيث تمثل: U_t^c و y_t^c الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة والفارق بين الاتجاه العام والناتج المحلي الإجمالي، كما يلي:

$$U_t^c = U_t - U_t^T \quad \text{و} \quad y_t^c = \log y_t - \log y_t^T$$

حيث: U_t^T, y_t^T الاتجاه العام لكل من البطالة والناتج على التوالي.

هذه العلاقة البسيطة لجوردن لا تأخذ بعين الاعتبار الطابع الديناميكي لعلاقة التأثير والتأثر بين البطالة والناتج المحلي، أي أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الوقت اللازم لتعتدل فيه البطالة مع النمو الاقتصادي.

2- التقدير على أساس علاقة جوردن المطورة

ومن الطرق الأخرى طريقة المركبات التي تأخذ في الحسبان تأثير متغيرات أخرى لم يتضمنها قانون اوكن في صيغته الأولى، وان ميزة هذه الطريقة هي أن معامل اوكن يمكن أن يتغير مع الزمن تبعا للتغيرات في المكونات، ونظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية الديناميكية تم اعتماد الصيغة الديناميكية في هذه الدراسة بتقدير معدل البطالة الحالية كدالة لنمو الناتج مع تباطؤ زمني ومعدل البطالة مع تباطؤ زمني على وفق الصيغة التالية:[1]

$$U_t = \alpha + \sum_{i=1}^{m} \beta_i U_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \gamma_i y_{t-1} + \mu_t$$

حيث أن: U_t: معدل البطالة، y_t الناتج المحلي الحقيقي، (n,m): مدة الإبطاء، يتم تحديدها باستعمال طرق الاقتصاد القياسي المعمول بها مثل: $(BIC, AIC, Ljung-Box)$ γ معامل أوكن.

تبين هذه المعادلة اثر نمو الناتج المحلي الإجمالي على البطالة في المدى القصير من خلال قيمة المعامل γ، ويمكن قياس أثره على المدى البعيد من خلال حساب معاملات الدالة، المعطى بالصيغة التالية:

$$\varphi = \frac{\sum_{i=0}^{n} \gamma_i}{1 - \sum_{i=1}^{m} \beta_i}$$

حيث: φ تمثل مرونة التأثير.

مع العلم أن استخدام التأخر يسمح بإلغاء الارتباط الذاتي للبواقي μ_t، ومن هنا يمكن اعتماد عدة طرائق في التقدير ومنها طريقة الانحدار الذاتي الموسع ل *Box-Cox* وهي تتطلب مدة زمنية طويلة تتجاوز 30 سنة ومن الطرائق الحديثة والتي تعتمد لدراسة العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة هي: اختبار *Toda-Yamamoto*.[2]

[1]- Imad A.Moosa, "**Economic growth and Unemployment in Arab countries: Is Okun's low valid**", Journal of Development and Economic Policies, Vol.10.No.2, 2008, p 13.

[2]- ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خلاصة الفصل الثالث:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل مشكلة البطالة والتشغيل في إطار نظري، من خلال إبراز أهم التعاريف المتداولة، إذ لم يستطع الاقتصاديون إعطاء مفهوم موحد ودقيق للبطالة، لهذا تعددت التعاريف والمفاهيم، إلا إنهم اتفقوا على أنها كل عاطل قادر يبحث عن العمل و لم يجده، واختلفت طرق قياسها، كما أن لها عدة أشكال وأنواع.

كما رأينا اختلاف وجهات النظر بين المفكرين فيما يخص تفسير وتحليل البطالة، إذ نجد أن الكلاسيك اعتبروا الأجور الحقيقية متغيرا أساسيا في تحديد حجم العمالة ووافقوا النيوكلاسيك في افتراض وجود المنافسة الكاملة والتوظف الكامل، الذي يضمن التوازن التلقائي لسوق العمل، وفي المقابل يرى كينز انه توجد حالة توازن متزامن في كلا من سوق السلع والخدمات وسوق النقود، وان للنقود دور رئيسي في الحياة الاقتصادية، واختلف مع سابقيه في تفسير دالة العرض إذ ربطها بالأجر الاسمي، واستبعد فكرة الأجور كسبب للبطالة واستبدلها بالية الأسعار، كما توصل إلى انه يمكن تحقيق التوازن عند مستوى اقل من التوظيف الكامل، ثم جاء التفسير الحديث ليواكب التطورات ويعطي بعدا عصريا لأسباب البطالة وجعلها أكثر واقعية من خلال التحليل الجزئي والكلي، إذ ركزت على الوظيفة في حد ذاته وكل ما يحيط بها، ابتداء من عدم توفر المعلومات –مجسدة في نظرية البحث عن العمل–، عدم مرونة الأجور والأسعار –نظرية الاختلال–، وتركيبة العمال من حيث المهارة والسن والقدرة الإنتاجية، أو بالأحرى عدم تجانس عنصر العمل –نظرية تجزئة سوق العمل–

ويمكن أن نستنتج من تعدد هذه النظريات واستخدامها مداخيل مختلفة لدراسة وتحليل أسباب البطالة مدى قصور الأدوات التحليلية المتاحة للتوصل لتفسير مقبول للبطالة وارتفاع معدلاتها في كل الدول بغض النظر عن مستواها الاقتصادي، حيث أثبتت محدوديتها عند محاكاتها مع سوق العمل في الدول النامية، لكونها أوجدت في فترات وأماكن معينة تتوافق ومبتكر النظرية، لذا ضلت ومازالت هذه النظريات محل نقاش واسع تزامنا مع ارتفاع معدلات البطالة.

وفي الأخير حاولنا عرض ظاهرة البطالة، وربطها ببعض المتغيرات التي قد تكون سبب في حدوث البطالة، من خلال الدراسة التي قام بها فيلبس حول العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، والتي لم تستمر طويلا خاصة ببروز أزمة الركود التضخمي في بداية السبعينات، ليتم تطويرها من خلال منحنى فيليبس المعدل، والدراسة التي قام بها آرثر أوكن حول العلاقة العكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة، والتي تم تطويرها فيما بعد من قبل جوردن في ظل استحالة إيجاد الناتج المحلي الإجمالي المحتمل.

انطلاقا من هذه المقاربة النظرية، سوف نحاول في الفصل الموالي إسقاط هذه المفاهيم النظرية بدراسة واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

الفصل الرابع:
تحليل واقع التشغيل والبطالة
في الجزائر

تمهيد:

تعد مشكلة البطالة إحدى التحديات الكبرى التي تواجه جميع بلدان العالم دون استثناء سواء كانت نامية أو متقدمة، وتبرز خطورة هذه المشكلة في الجزائر أن معدلات البطالة في حالة تزايد مستمر ضمنيا مع أنها في انخفاض ظاهريا، وهذا التزايد يمثل هدراً للموارد البشرية مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، وتصبح هذه المشكلة أكثر خطورة عندما تشكل الفئة العمرية الشابة نسباً عالية من بين العاطلين عن العمل، ومن بينهم فئة المتعلمين التي برزت بشكل كبير مؤخرا في سوق العمل.

تشكل دراسة العمالة والبطالة الخطوة الأولى في عملية التخطيط لوضع الخطط التنموية وبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية لسكان أي مجتمع، كما تعتبر دراسة التغيرات التي تحدث على البطالة خلال فترة زمنية معينة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل جديدة، أو انخفاض فرص العمل في ظل التراجع والتباطؤ الاقتصادي.

تعمل الدول والمجتمعات على اختلاف مراحل تطورها على تحقيق مجموعة من الأمور المرتبطة بمواطنيها يتمثل أهمها بتوفير وتحديد العنصر البشري المطلوب لتنفيذ مشروعات التنمية، والسعي المستمر لضمان تحقيق التشغيل الكامل للمتعطلين عن العمل، وتحقيق استغلال أمثل للعنصر البشري، بحيث تنعكس هذه الإجراءات إيجابا على الأجور ومستوى المعيشة والتوظيف مما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتطور السريع للمجتمع.

في هذا السياق وبعد أن رأينا في الفصل الثاني الجانب النظري لظاهرة التشغيل ومحاولة تشخيصها بالتطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بها، ارتأينا في هذا الفصل إسقاط الجوانب النظرية على الاقتصاد الجزائري، من اجل تشخيص مشكلة البطالة واهم المحطات التي مر بها التشغيل في الجزائر، خلال الفترة (1967-2014) مع تقسيم هذه الفترة إلى فترات زمنية تبعا إلى البرامج والإصلاحات التنموية المعتمدة، والتطرق إلى أهم الآليات المنتهجة من برامج وأجهزة لتوفير مناصب شغل جديدة والتقليل من حدة مشكلة البطالة.

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تشخيص وضعية التشغيل في الجزائر
- المبحث الثاني: تشخيص الفجوة ما بين العرض والطلب على العمل في الجزائر
- المبحث الثالث: آليات وأجهزة مواجهة البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر

المبحث الأول: تشخيص وضعية التشغيل في الجزائر

إن ظاهرة البطالة في الجزائر ليست حديثة العهد، إذ أنها وجدت بأنواعها المختلفة منذ الاستقلال إلا أنها تجلت واشتدت خلال الفترة (1985-2002)، هذه الفترة التي اتسمت بانعدام الاستقرار الأمني والاقتصادي وما رافق ذلك من إختلالات هيكلية على المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستثمار والنمو وزيادة معدل الفئة النشيطة بوتيرة أسرع من نمو فرص العمل المستحدثة سواء في القطاع العام أو الخاص، ولهذا احتلت قضية التشغيل والحد من البطالة أولوية قصوى في أجندة الحكومة الجزائرية نتيجة الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل والتي تنعكس في ارتفاع معدلات البطالة عامة وفي بطالة الشباب والمتعلمين بصفة خاصة.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة محطات تنموية، بانتهاجها سياسة المخططات التنموية عشية الاستقلال والتي ارتكزت على سياسة التصنيع، بتنفيذ عدة مشاريع تنموية، إلا أن النتائج المرجوة من هذه السياسة الطموحة لم تتمكن من تحقيق هدفها في مجال توفير مناصب شغل بسبب تأزم الأوضاع الاقتصادية في منتصف الثمانينات مما دفعها إلى تنفيذ جملة برامج التصحيح الهيكلي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، ثم لجأت إلى تنفيذ برامج اقتصادية مدعومة ذاتيا ابتداء من سنة 2000.

من هذا المنطلق فقد مر التشغيل في الجزائر بعدة محطات الأمر الذي اثر على هيكل سوق العمل في كل المعايير، واشتدت البطالة التي مست مختلف الفئات والأعمار ولكن بنسب متفاوتة، لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة أهم المحطات التي مر بها التشغيل قبل وبعد الإصلاحات التي تبنتها الجزائر، إضافة إلى التطرق إلى أهم التغيرات التي طرأت على هيكل سوق العمل والبطالة.

المطلب الأول: المحطات الهامة للتشغيل في الجزائر

لقد باتت عملية استحداث مناصب شغل جديدة الانشغال الأول لدى السلطات الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى عرض العمل بوتيرة تفوق نمو الطلب عليه، وسوق العمل الجزائري باعتباره المكان الذي يلتقي فيه العرض والطلب على العمل يتميز بعدة خصائص وان كانت غير ثابتة إلا أنها عامة وشاملة، وقد تأثر التشغيل هو الآخر بالتغيرات الهيكلية التي عرفتها الجزائر وما صاحب ذلك من تقليص دور القطاع العام والاتجاه نحو الخوصصة وبالتالي انخفاض معدلات التوظيف الحكومي، هذا إلى جانب الاهتمام بالتعليم الجامعي على حساب التعليم الفني، فضلا عن عدم توافق الكفاءات والمهارات المعروضة وطبيعة فرص التشغيل المطلوبة في سوق العمل، الأمر الذي اثر سلبا على توازن هيكل سوق العمل وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة[1].

سوق نقوم هنا بالتطرق إلى أهم المحطات التي مر بها التشغيل في الجزائر بتقسيمها إلى فترة ما قبل الإصلاحات وما بعدها، بتتبع أهم التغيرات التي طرأت عليه، واهم الأسباب التي أدت إلى ذلك.

[1] - علي عبد العال خليفة، محسن محمود البطران وآخرون، **"دراسة قياسية لسوق العمل في مصر باستخدام نموذج التوازن العام"**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية في القطاع الريفي، جامعة القاهرة، كلية الزراعة قسم الاقتصاد، مصر 24-25 سبتمبر 2003، ص 2.

أولا: التشغيل في الجزائر قبل الإصلاحات (1967-1989)

لقد مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وقبل إصلاحات التعديل الهيكلي بثلاث مراحل أساسية، وهي:

- المرحلة الأولى (1962-1966): اعتبرت كمرحلة انتقالية، انحصرت في حالة طبيعية لاقتصاد حصلت بلاده للتو على الاستقلال، وقد اتخذت فيها الخطوة الأولى لبناء النظام الاشتراكي، من خلال وضع الركائز الأساسية للنموذج التنموي، قصد إخراج البلاد من حلقة الفقر والتخلف وإعادة بناء ما تم تدميره من طرف المستعمر.
- المرحلة الثانية (1967-1979): تميزت هذه الفترة بالاقتصاد الموجه مركزيا، وقد نفذت خلالها عدة برامج وخطط تنموية، كما تم اعتماد قاعدة اقتصادية ترتكز على التصنيع، إضافة إلى تطبيق جملة من التأميمات.
- المرحلة الثالثة (1980-1989): في هذه الفترة وبالضبط مع منتصف الثمانينات ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية والتي تجلت أساسا في انخفاض أسعار البترول وانهيار قيمة الدولار، كما تخللتها جملة من الإصلاحات الظرفية من فترة لأخرى، قصد تخفيف شدتها بالنسبة للتوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية على وجه الخصوص.

إلا أننا سوف نركز فقط على الفترتين الأخيرتين بهدف تقييم وضعية التشغيل والوقوف على النتائج التي حققها الاقتصاد الوطني.

1-الفترة الأولى (1967-1979)

تميزت هذه الفترة بانجازات قاعدية ضخمة (المركب الصناعي للحجار، مركب الأسمدة الكيماوية لأرزيو ومركب البيتروكيمياء لسكيكدة)، أدت إلى رفع نسب الاستثمارات إذ سجلت:

- 26.4 % خلال الفترة (1967-1969)، استطاعت خلالها أن تخلق 48190 منصب شغل جديد، كانت اغلبها في القطاع الفلاحي بمعدل متوسط 49.52% مسجل خلال هذه الفترة عكس قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لم يمثل سوى 4.26% من مجموع المشتغلين، إلا أن عدد البطالين ازداد من 525801 بطال سنة 1967 إلى 564186 بطال سنة 1969، ومع ذلك بقي معدل البطالة ثابت نسبيا (23% سنة 1969 مقارنة مع 23.1% سنة 1967)، وهذا مرده زيادة الفئة النشيطة، إذ انتقل من 1747540 شخص سنة 1967 إلى 1892350 شخص سنة 1969.
- و33.5% في الفترة (1970-1973)، مما سمح بخلق ما يقارب 192520 منصب شغل، إذ كان معظمها من نصيب القطاع الفلاحي بنسبة 44.05% من إجمالي التشغيل - تزامنا مع تطبيق الإصلاحات الفلاحية بداية من 1971- في حين أن قطاع البناء والأشغال العمومية لم يمثل سوى 7.12% كمتوسط من التشغيل الكلي، كما سجل تغير طفيف لمعدل البطالة نحو الارتفاع، والذي قدر بـــــــ 23.72% كمتوسط لهذه الفترة، بسبب زيادة عدد البطالين من 572670 شخص سنة 1970 إلى 672495 شخص سنة 1973.

- و46.8% خلال الفترة الموافقة للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وما هو إلا استمرار للمخطط الخامس ومحاولة تحقيق أهدافه، وقد تميز بارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي سمح بخلق 357080 منصب شغل، وكانت اكبر حصة فيها موجهة للقطاع الصناعي والخدمات بنسبة 47.07% و25.69% على التوالي، إلا أن عدد البطالين واصل الارتفاع إذ انتقل من 675587 بطال سنة 1974 إلى 697936 سنة 1977 ليكون معدل البطالة 21.5% كمتوسط لهذه الفترة.
- وأخيرا 55% لسنة 1978، حيث سمح المجهود المبذول في مجال الاستثمار، بتحقيق نمو قوي للتشغيل قدر بـــ 4.4% سنويا ما يعادل استحداث 100000 منصب شغل سنويا[1]، مع انخفاض عدد البطالين للنصف إذ انتقل من 660499 بطال سنة 1978 إلى 331000 سنة 1979، وهو ما أبرزه معدل البطالة الذي تغير من 17.8% سنة 1978 إلى 16.3% سنة 1979.

وعموما فقد ظهرت هذه التحولات ابتداء من سنة 1970 بعد المشاورة مع قياديي الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إذ تم تحويل المؤسسة العمومية إلى مؤسسة اشتراكية، تتميز بالمشاركة الكبيرة للعمال في عملية التسيير(التسيير الاشتراكي للمؤسسات) هدفت الدولة من ورائه لإنجاز قطاع صناعي قوي يتكون من مجموعة من الفروع كل فرع يتكون من مجموعة من المؤسسات الاشتراكية الوطنية تسير في إطار خطة مركزية شعارها التصنيع ولا شيء غير التصنيع.

2-الفترة الثانية (1980-1989)

لقد تزامنت هذه الفترة مع تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني، حيث استمر تحسن أداء مختلف الوحدات الاقتصادية المستوعبة لليد العاملة في الأول بما يعادل استحداث 738000 فرصة عمل جديدة، وتراجع مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي في الثاني بسبب الأزمة البترولية التي اشتدت وطأتها سنة 1986 وما انجر عنها من آثار سلبية مست قطاع التشغيل من كل جوانبه، حيث تم استحداث 339000 وظيفة فقط، وقد تميز المخطط الأول بانخفاض حصة القطاع الفلاحي ليصل في المتوسط إلى 28.14% من الشغل الإجمالي خاصة مع نهاية الإصلاحات الفلاحية سنة 1983، أما المخطط الثاني فقد سجل انخفاضا مفاجئا وكبيرا في عدد مناصب الشغل المستحدثة، مما انعكس على معدل البطالة ليصبح 16.86% كمتوسط لفترة المخطط الثاني بعد أن كان 11.66% كمتوسط للمخطط الأول، ومرد ذلك الأزمة ونتائجها على الاستثمارات والنمو الاقتصادي مما أدى إلى تقليص عدد العمال في المؤسسات بـــ 112000 منصب خلال الفترة 1985-1989.

إذن فنهاية الثمانينات كانت منعطفا هاما في سوق العمل، إذ لم يتميز فقط بانخفاض كبير في خلق مناصب شغل وإنما أيضا في تقليص عدد العمال خاصة بعد إعادة هيكلة المؤسسات ابتداء من سنة 1988، والنظرة الجديدة المبنية على الأولوية الاقتصادية عكس ما كان سابقا (الغالب هو الأولوية الاجتماعية)، ناهيك عن الضغط الديمغرافي،

[1] - Ali SOUAG, "**L'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au Maghreb Central**", mémoire de magistère en économie et statistique appliquée, Institut National de Planification et de la Statistique, (INPS), 2006-2007, p62.

كل هذا أدى إلى إعادة معدل البطالة لسنة 1989 إلى مستوى معادل لسنة 1976 أي 21%، بالرغم من قيام الجزائر في سنة 1987 بإعداد برنامج لتشغيل الشباب، إلا أن الظروف السياسية والاقتصادية (أزمة خانقة ومعدل نمو سالب بـــــــ 2.7% في سنة 1988)، بالإضافة إلى الضغط الاجتماعي (أحداث أكتوبر 1988)، والتحولات السياسية لسنة 1990، حالت دون تنفيذ ما جاء به البرنامج وبقيت منحصرة في مجموعة من القواعد التشريعية والتنظيمية، وفي سنة 1988 لم يتعدى الطلب على العمل 60 ألف منصب شغل وبلغ عرض العمل من المبتدئين الشباب الذي تتراوح أعمارهم بين 16 سنة و24 سنة المكونين في التعليم والتكوين المهني 115 ألف منصب شغل [1].

في آخر المطاف يمكن تلخيص عدد مناصب الشغل التي تم خلقها في الفترة التي سبقت الإصلاحات من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04-01): عدد مناصب الشغل التي تم خلقها قبل فترة الإصلاحات (1967-1989)

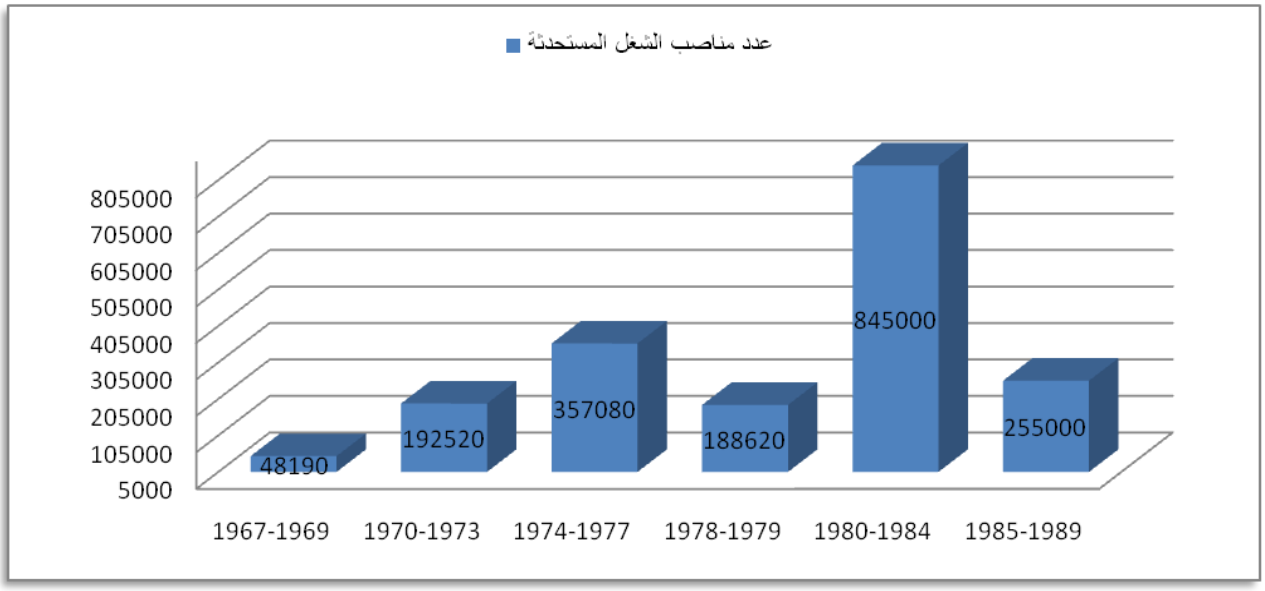

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية من 1962 الى2011 ، منشورات إحصائية متوفرة بموقع الديوان الوطني للإحصائيات (www.ons.dz)

يتضح جليا من الشكل البياني تذبذب في عدد مناصب الشغل المستحدثة إلا أن الفترة 1980-1984 تعد الأكثر نصيبا في هذه العملية ثم تلتها الفترة 1974-1977 بـــــــ 357080 منصب شغل.

ثانيا: التشغيل في الجزائر بعد الإصلاحات (1990-2014)

يمكن تقسيم هذه الفترة هي الأخرى إلى مرحلتين، حيث تشمل المرحلة الأولى الفترة 1990-2000 والتي امتازت بجملة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، والمرحلة الثانية 2001-2013 والتي تميزت بتنفيذ برامج تنموية مدعمة ذاتيا.

[1] - Ahmed Benbitour,"**l'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, leçons pour l'avenir**", Édition Techniques de l'entreprise, Alger (sans année), p27.

1- الفترة الأولى (1990-2000)

لقد تميزت هذه الفترة باستمرار تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة الأزمة البترولية في منتصف الثمانينات، وجملة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وتأزم الوضع الأمني، كل هذا اثر على التشغيل وساهم في ارتفاع معدلات البطالة، بالموازاة مع الغياب الملحوظ للاستثمارات الجديدة وكذا التسريح الجماعي للعمال المرتبط بإعادة الهيكلة وحل المؤسسات، إضافة إلى عدم القدرة على الاستجابة لعروض العمل، إذ صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل، هذا وقد استقر معدل خلق مناصب شغل بـــــ 40 ألف منصب خلال الفترة 1994-1997، ليتدهور هذا المعدل ويصل إلى 27 ألف منصب جديد فقط سنويا[1]، بسبب تدهور أسعار النفط سنة 1993.

إن أهم ما ميز نهاية هذه الفترة هو الاختلال الذي عرفه معدل البطالة، إذ سجل ارتفاعا لسنة 2000 (28.89%) وهو ما يعادل 2.4 مليون بطال بعد أن كان 27.96% كمتوسط للفترة 1995-1999، فضلا على أن المعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات بينت أن توزيع السكان النشيطين خلال سنة 2000 عبر مختلف القطاعات كان متمركزا بشكل كبير (47.%) في قطاع الخدمات الغير مسوقة (إدارة، صحة،...الخ) متبوعا بالخدمات المسوقة (16.29%)، الفلاحة (15.68%) أما الصناعة فلم تستقطب سوى 12.59% من قوة العمل المشغلة، وهي اكبر بقليل من قطاع الأشغال العمومية والبناء (11.7%) واقل نوعا ما من التجارة (12.77%)، وبصفة عامة ما يمكن قوله عن سنة 2000 هو أن البطالة قد زادت حدتها رغم المساعدات الدولية والإمكانات التي حاولت الدولة توفيرها، إلا انه قد تم فقدان 216980 منصب شغل خلال هذه السنة فقط.

2- الفترة الثانية (2001-2014)

إن ما يميز هذه الفترة هو ارتفاع عدد مناصب الشغل نظرا للحركية التي ميزت قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية إذ انتقل معدل التشغيل من 72.7% سنة 2001 إلى 90.03% سنة 2011 واستمر في الارتفاع ليسجل 90.2% سنة 2013، (مما سمح بخلق ما يزيد عن 5.363 مليون وظيفة خلال الفترة 2001-2013)، لكن هذا المعدل انخفض تدريجيا إلى 89.4% في سبتمبر 2014 وهو ما قدر بـــــ 10239 ألف شخص أي بنسبة 26% من إجمالي السكان، وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1722 ألف مشتغلة وهو ما يمثل 16.8% من إجمالي المشتغلين، وعموما فهذا الارتفاع هو نتيجة لتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو والبرنامج الخماسي الأخير (2000-2014)، إضافة إلى مختلف البرامج التي قامت بها الدولة في مجال التشغيل مع نهاية التسعينات وبداية القرن الواحد والعشرين كإنشاء عدة أجهزة مكلفة باستحداث مناصب شغل والعمل على تقليص البطالة، هذا بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول إلا أن قطاع الزراعة قد فقد ما يقارب 67000 وظيفة، في حين استطاع قطاع التجارة والخدمات والإدارة أن يستحدث ما يزيد عن 3520 ألف وظيفة.

[1] - عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، **"دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص181.

المطلب الثاني: تشخيص هيكل سوق العمل في الجزائر

يتكون مجموع السكان من القوة العاملة مضافا إليها السكان خارج القوة العاملة، وبعبارة أخرى يشمل السكان النشيطين وغير النشيطين*، كما أن القوة العاملة تشمل قوة عاملة مشتغلة وأخرى عاطلة، وتقتضي دراسة سوق العمل دراسة تطور كل من جانبي عرض العمل والطلب عليه، لذا سوف نتطرق إليهما من خلال رصد أهم المؤشرات التي يتمتع بها كل جانب.

أولا: مؤشرات عرض العمل في الجزائر

يعتبر عرض العمل دالة لثلاث عوامل أساسية، معدل النمو الديموغرافي، مساهمة المرأة في سوق العمل، وانتشار التعليم.

1-معدل النمو الديمغرافي

يواجه المجتمع الجزائري زيادة في النمو السكاني بوتيرة عالية منذ الاستقلال، وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات فقد ارتفع المعدل السنوي ما بين سنة 1962 وسنة 1986 إلى ما يزيد عن 3%، وقد تضاعف عدد السكان من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 23 مليون سنة 1987 وواصل الارتفاع إلى 34.6 مليون نسمة سنة 2008 وبلغ 38.3 مليون نسمة سنة 2013 و39.1 مليون سنة 2014 ما يعادل نمو قدره 2.15%، الأمر الذي أدى إلى زيادة في عدد الداخلين إلى سوق العمل بمستوى يفوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري، إذ بلغ حجم السكان الناشطين اقتصاديا خلال سبتمبر 2014 ما يقارب 11453 ألف نسمة، أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم ب 10239 ألف شخص وهو ما يمثل 26% من إجمالي السكان.

وعن توزيع السكان حسب فئات العمر أو شكل الهرم السكاني فقد مثلت الفئة التي تقل أعمارهم عن 15 سنة نحو44% من إجمالي السكان لسنة 1987 وفي سنة 1998 كانت نسبتهم 36.2%، ولكنها انخفضت تدريجيا لتسجل 28.1%، 28.4%سنتي 2013، 2014 على التوالي، وفي المقابل مثل السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة نحو 5.75% من إجمالي سكان سنة 1987 وارتفعت إلى 6.64% سنة 1998، وواصلت النسبة ارتفاعها حيث سجلت 8.3% و8.5% سنتي 2013، 2014 على التوالي، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع في متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 63.6 سنة عام 1985 إلى 68.5 عام 1998 و77سنة 2013 وقدر بـــــ 77.2 سنة 2014، وذلك بتحسين المستوى الصحي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل الإعالة ** إلى نحو 42.84% سنة 1998 وواصل الارتفاع ليسجل نسبة 46.3% سنة 2010 موزعة بين 39.5 كإعالة للأطفال و6.8% لإعالة

* يتكون مجموع السكان (القوى البشرية) من فئتين سكانيتين هما: **النشيطين اقتصاديا**: وهم قوة العمل في المجتمع التي تشمل جميع الأفراد المشتغلين والمتعطلين سواء يعملون فعلا أو يبحثون عن عمل، أما الفئة الثانية من السكان فتشمل **غير النشيطين اقتصاديا:** وهم (طالب، رب منزل له دخل، عاجز /مريض، متقاعد...أخرى) ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر وخارج قوة العمل (أي لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وغير متاحين للعمل وغير قادرين على العمل)

** يمثل معدل الإعالة نسبة المعالين (الأطفال) الذين هم دون سن 15 مع كبار السن الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة إلى إجمالي السكان في سن العمل أي من 15 سنة إلى 60 سنة

الكبار[1]، وواصل الانخفاض إلى 39.09 لكل مائة شخص سنة 2011، أما نسبة إعالة كبار السن فبلغت حوالي 6.76% مما يعني أن المجتمع الجزائري مجتمع فتي، وهذا بدوره سيؤثر في حجم القوى العاملة في المستقبل، بينما نجد العديد من المجتمعات الأوربية (هرمية) السكان كألمانيا مثلا التي سجلت معدل إعالة 51.1% مثل فيها الكبار ما يعادل 30.9% و20.2% كإعالة للصغار.[2]

أما الفئة العمرية من 15 سنة إلى 60 سنة فقد ارتفعت من 50.23% سنة 1987 إلى 57.16% سنة 1998 وهو ما يعكس زيادة عدد الداخلين في سوق العمل (عرض العمل)[3]، بينما سجلت هذه الفئة نسبة 64.0% و63.6% في الفترة ما بين 2012 و2013 لتبلغ 63.1% في سنة 2014.

يعكس معدل الإعالة الكلية مقدار الأعباء الملقاة على عاتق الطبقة المنتجة، لكونها ترتبط بمجموعة من العوامل المتمثلة في المتغيرات الديمغرافية الأخرى وعلى رأسها الخصوبة، هذه الأخيرة التي شهد معدلها* انخفاضا متواصلا، حيث تراجع إلى 2.8 ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب خلال سنة 2012، بعد أن كان في حدود 5.8 سنة 1985، ويرجع هذا الانخفاض إلى تحسن المستويات التعليمية والصحية والمعيشية، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وأنماط الحياة الحديثة التي أدت إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج، تزامنا مع الانجازات التي حققت في برامج الأسرة خاصة بعدما زاد الميل لاستخدام وسائل التنظيم الأسري[4]، إضافة إلى تفشي ظاهرتي البطالة وأزمة السكن ، بينما شهدت سنة 2014 ارتفاعا لمعدل الخصوبة الكلي الذي بلغ 3.03 طفل لكل امرأة بعد أن كان 2.93 سنة 2013.

الجدول رقم (04-01): تطور معدلي نمو السكان والخصوبة في الجزائر خلال الفترة (1985-2014)

السنة	1985	1989	2000	2001	2005	2008	2010	2012	2013	2014
معدل نمو السكان	3.1	2.7	1.4	1.3	1.5	1.8	2.03	2.16	2.07	2.15
معدل الخصوبة	5.8	5	2.5	2.4	2.5	2.7	2.87	3.02	2.93	3.03

المصدر: (**1985-2008**): بيانات البنك الدولي، نقلا عن الموقع:

http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.POP.GROW?page=5

(**2010-2014**): الديوان الوطني للإحصائيات، ديمغرافيا الجزائر -2014-

ما يميز الفئة النشيطة في الجزائر هو غلبة الطابع الشبابي، هذا الأخير الذي يعد محددا أساسيا للطلب على العمل،كما يعتبر من أهم العوامل التي تحدد طبيعة سياسة التشغيل، حيث بلغت نسبة قوة العمل في السن (15-24) سنة 2012 أكثر من 26.9% وارتفعت سنة 2013 الى27.9%، أما قوة العمل في السن (25-34) فارتفعت من

[1] - تقرير التنمية البشرية 2009 ، **"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"** الملحق الإحصائي، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 189، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.undp.org ، تم الاطلاع عليه يوم 2014/05/15.

[2] - نفس المرجع السابق.، ص 190.

[3] - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص- ص 186-187.

* معدل الخصوبة الكلي لمجموعة من السكان هو متوسط عدد الأطفال الأحياء الذين تنجبهم المرأة في حياتها، ويتم حسابه بقسمة عدد المواليد خلال سنة معينة على عدد النساء بين 15 و44 عاما وفي نفس السنة وضربه في 1000، وللعلم فهذا المعدل يتأثر بمتوسط السن عند الزواج للإناث ونسبة ترملها في سن الخصوبة ومدى استعمال وسائل تنظيم الحمل.

[4] - محمد دحماني ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"**، مرجع سبق ذكره، ص 178.

59.7% عام 2012 إلى 61.3% سنة 2013[1]، وهذا ما يمثل تحديا للحكومات الجزائرية للتكفل به وتحقيق رغبته وحقه في التشغيل، كما يشير نمط التركيب لقوة العمل إلى أن الفئة العمرية (0-14) استحوذت على نحو 40% من إجمالي السكان خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى 2000، وهذا ما جعلها تشكل ضغط على سوق العمل في الفترة 2001-2010، أما الفئة (15-64) وهي الفئة النشيطة تستحوذ على نسبة أكثر من 60% من إجمالي السكان خلال الفترة 2001-2011، والشكل الموالي يمثل توزيع السكان لشهر سبتمبر 2014.

الشكل رقم (04-02): توزيع المجتمع الجزائري لشهر سبتمبر 2014

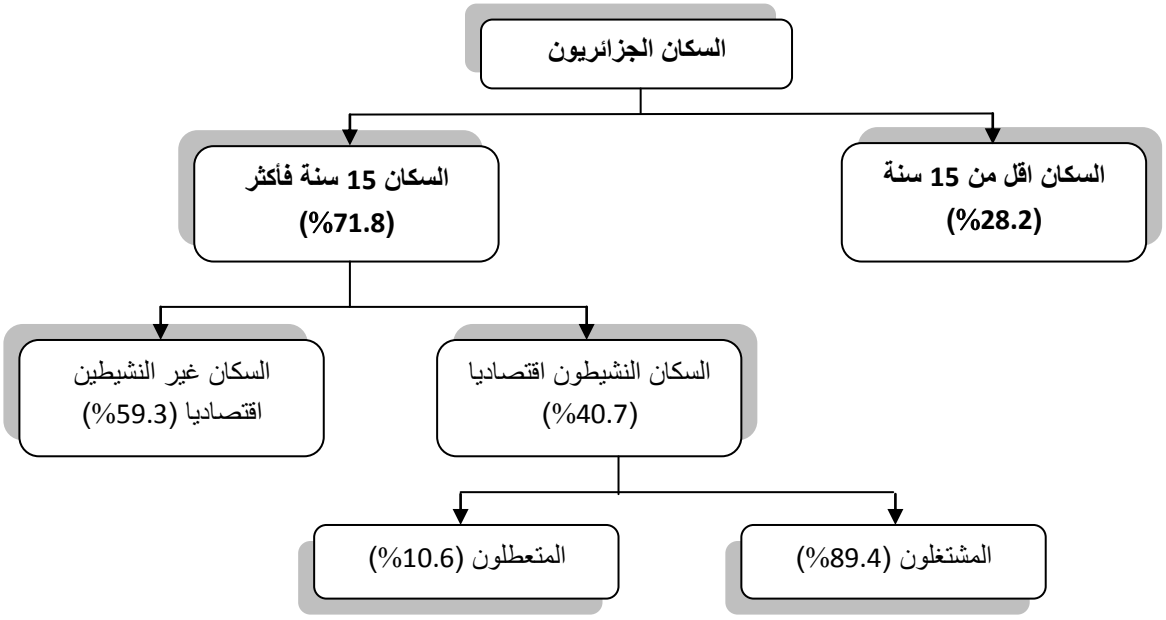

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

2-مساهمة المرأة في سوق العمل

أدت السياسات الديمغرافية والتعليمية المنتهجة على مدى العقود الماضية إلى دخول العنصر النسائي إلى سوق الشغل بصورة لافتة وذلك من جراء تحسن المستوى التعليمي للفتيات بالتوافق مع التغير المستمر في عقليات ومعتقدات المجتمع الجزائري، إذ ارتفعت نسبة النشاط من 1.8% سنة 1996 إلى 9.6% سنة 1998 أي بزيادة قدرها 5 مرات[2] خلال مدة سنتين فقط، وتجاوزت نسبة 12% خلال العقد الماضي واستمر الارتفاع في المعدل ليسجل 16.6% سنة 2013، وترجع هذه المشاركة الكبيرة للمرأة في سوق العمل في الجزائر إلى مجموعة من العوامل منها تزايد نسبة الفقر في المجتمع، ديناميكية القطاع غير الرسمي من خلال زيادة العمل المنزلي، تحسن مستوى

[1] -**ONS** ,Activité ,Emploi et chômage ,4eme trimastre 2013 ,N°653.

[2] - عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، **"البطالة في الجزائر، مقارنة تحليلية قياسية"**، المؤتمر الدولي حول: "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة، مصر، يومي 17-18 مارس 2008، ص 11.

التعليم الذي أدى إلى تأخر سن الزواج وإقبالها على سوق العمل، ومع ذلك يبقى نصيب العنصر النسوي من معدل النشاط ضعيفا حتى وان عرف بعض التحسن بداية من العقد الماضي، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (04-02): تطور معدل النشاط في الجزائر خلال الفترة 2004-2014

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*
معدل النشاط الكلي	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4	41.7	40.0	42.0	43.2	40.7
معدل نشاط المرأة	14.9	12.4	14.8	13.6	14.1	13.9	14.2	14.2	15.8	16.6	14.9

Source : ONS, Activité, Emploi et chômage, 4eme trimastre 2013, N°653.P11

* - ONS, Activité, Emploi et chômage, en septembre 2014, N°683, P12.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن معدل النشاط (مجموع النشيطين / السكان في سن النشاط) بقي مستقرا تقريبا في حدود 41.7 % كمتوسط خلال الفترة (2004-2014).

ارتفعت معدلات النشاط لدى المرأة حيث بلغت 14.5% كمتوسط عام للفترة (2004-2014)، وهذا الارتفاع مرده انفتاح المرأة الجزائرية على سوق العمل المحلي أمام مختلف المهن، إذ اقتحمت مجالات كانت حكرا على الرجل فقط، إضافة إلى تزايد نسبة مواليد الفتيات والخروج المبكر من المدارس للبحث عن العمل وبالتالي الاعتماد على النفس.

وبالنظر إلى نسبة الأفراد في قوة العمل من مجموع السكان في سن العمل فيلاحظ أن نسبة الإناث المشتغلات متدنية مقارنة مع نسبة الذكور، إذ حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لشهر سبتمبر 2014 فقد بلغت النسبة 16.8% مقارنة بـــــــ 83.2% للذكور، وهو ما يفسر ضعف معدل مشاركة المرأة في سوق العمل، خاصة في الريف لالتزام المرأة ببيتها والاهتمام بشؤون أسرتها إضافة إلى قلة الوعي والتعليم الكافي الذي يمكنها من إيجاد عمل مناسب، ناهيك عن نقص الوظائف في الريف مما يخلق مشكل آخر وهو النزوح الريفي أو ما يعرف بالهجرة الداخلية.

3-انتشار التعليم

يعتبر المستوى التعليمي للقوى العاملة من المؤشرات الهامة لمستوى الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، كما يعتبر من المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية الحقيقية، من هنا أصبح توفير الحد الأدنى من التعليم من أهم الأولويات إذ لم تعد القوى البشرية مسالة عدد فقط وإنما لابد من الاهتمام بالنوعية أيضا، هذه الأخيرة التي تتوقف على ما يتلقاه الفرد من تعليم وتدريب ورعاية صحية.

لقد شهدت الجزائر خلال السنوات الماضية توسعا كبيرا في مختلف التعليم بكل أطواره، لاسيما الجامعي منه، إلا أن هذا التوسع جرى ويجري دون مواءمة بين مخرجات التعليم من جهة ومتطلبات واحتياجات سوق العمل من جهة أخرى، فأصبحت النتيجة تدفق ألاف الخريجين سنويا إلى سوق العمل دون أن يقابل ذلك تزايد في قدرة السوق على تشغيل هؤلاء أو امتصاص نسبة كبيرة منهم، وتكمن المشكلة في هذا الجانب ليس فقط في تزايد أعداد الخريجين

كنتيجة منطقية للتوسع الكمي والعقلي، بل أيضا في نوعية هؤلاء الخريجين من حيث الكفاءة وطبيعة التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

لقد ركزت الجزائر منذ الاستقلال في خططها التنموية على التعليم، من خلال زيادة عدد المدارس ومؤسسات التعليم بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد الملتحقين والخريجين من جميع مستويات التعليم بشكل ملحوظ، حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي لسنة 2009 أكثر من 97%، وان توزيع هذه النسبة بين الذكور والإناث بقي كذلك لصالح الذكور وان كانت متقاربة جدا، حيث مثلت أكثر من 96% للإناث و97.3% للذكور، كما زاد الإقبال بشكل ملحوظ على التعليم العالي، إذ بلغت نسبة الالتحاق أكثر من 30% لنفس السنة، موزعة بين 36.3% للإناث و25.2% للذكور[1].

كما ساهم التوسع في التعليم في خفض مستوى الأمية وخاصة بين النساء التي انخفضت من 76% سنة 1980 إلى اقل من 44% سنة 1999 واستمر في التراجع إلى أن حقق معدل 14% سنة 2014 مقابل 22% سنة 2008، وهذا راجع بالأساس بعد تطبيق سياسة محو الأمية خاصة بعد إنشاء الجمعية الجزائرية لمحو الأمية، هذه الأخيرة قد ساهمت منذ إنشائها في سنة 1990 إلى غاية 2014 في استفادة 1681000 مواطن من دروس محو الأمية من بينهم 1543906 إمرة[2]، الأمر الذي أدى إلى زيادة عرض العمل.

وقد أدى هذا الإقبال على التعليم إلى تدفق أعداد كبيرة من خريجي النظام التعليمي على سوق العمل وبالتالي زيادة حجم العرض من العمل كما ساهم بشكل كبير في تفاقم بطالة المتعلمين ويرتبط هذا بمجانية التعليم والتوظيف الحكومي والمكانة الاجتماعية للمتعلمين[3]، بالإضافة إلى العوامل السابقة فقد ساهم إقبال الأطفال على العمل وعودة المتقاعدين لسوق العمل في زيادة العرض.

ثانيا: مؤشرات الطلب على العمل في الجزائر

حسب إحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات فقد بلغ إجمالي السكان المشتغلون 10.239 مليون شخص في شهر سبتمبر 2014 وهو ما يعادل نسبة 26% من إجمالي السكان، مقارنة بـــــ 6.178 مليون نسمة سنة 2000 أي أن الطلب على العمالة قد ارتفع بمعدل 65.73%، وقد تميز بالتذبذب والاختلاف في هيكله وتقسيماته، لذا ومحاولة منا للإحاطة بتطور الطلب على العمل، سوف يتم دراسة أهم ملامح هذا الطلب في سوق العمل من خلال تشخيص التشغيل من تطور عدد المشتغلين ومعدلات نموهم وتوزيعهم وفقا للمعايير التالية:

1-توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية

إن دراسة التوزيع القطاعي للعمالة يعتبر من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجهات التنمية الاقتصادية وانعكاساتها عليها، إذ غالبا ما تواكبها تحولات جوهرية في هيكل التشغيل، وحسب إحصائيات الديوان الوطني

[1] - حسين طلافحة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] - تصريح خاص من السيدة عائشة مباركي؛ رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية في اليوم العربي لمحو الأمية "اقرأ" في ندوة حول دور وأهمية قانون المنفعة العامة في تعزيز قدرات الحركة الجمعوية، قصر الثقافة، مفدي زكريا، 08 جانفي 2015.

[3] - حسين طلافحة، نفس المرجع السابق، ص11.

للإحصائيات في سبتمبر 2014، تدلي النسبة التركيبية للعمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي تواصل هيمنة قطاع الخدمات الذي يشغل 60.8%من إجمالي اليد العاملة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.8%، ثم قطاع الصناعة بـــ12.6%، وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.8% بـــ 899 وظيفة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-03): تطور التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2001-2014)

الوحدة: 1000 وظيفة

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	*2014
	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي				البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي					برنامج توطيد النمو الاقتصادي				
الفلاحة	1312	1438	1412	1617	1380	1609	1171	1252	1242	1136	1118	912	1 141	899
الصناعة	861	504	804	1060	1059	1263	1028	1141	1194	1337	1470	1 335	1407	1290
البناء والأشغال العمومية	650	860	800	967	1212	1258	1523	1575	1718	1886	1718	1 663	1791	1826
التجارة والخدمات وإدارة	3406	4088	3667	4152	4393	4738	4872	5178	5318	5377	6034	6 260	6449	6224
إجمالي التشغيل	6228	6890	6684	7798	8044	8868	8594	9146	9472	9735	10350	10170	10788	10239

المصدر: أعداد مختلفة لمنشورات الديوان الوطني للإحصاء، نقلا عن الموقع: www.ons.dz

* **ONS,** ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2014, N^0 683, p5.

إن أول ما يمكن ملاحظته من خلال التوزيع القطاعي هو تنامي اليد العاملة المشتغلة الكلية، حيث وصلت إلى 10788 ألف و10239 ألف وظيفة في سنتي 2013 و2014 على التوالي بعد أن كانت 6228 ألف وظيفة سنة 2001، أما عن حصة كل قطاع ومدى مساهمته في عملية التشغيل فيمكن ملاحظتها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-03): نسبة العمالة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية للفترة (2001-2014)

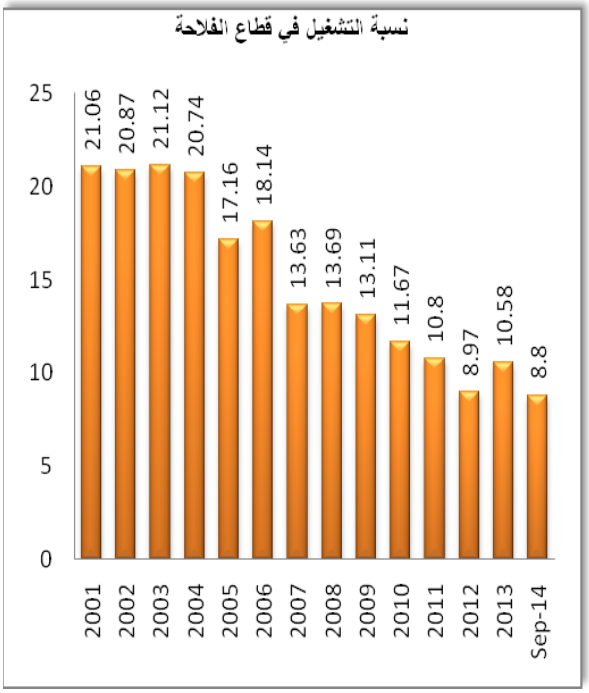

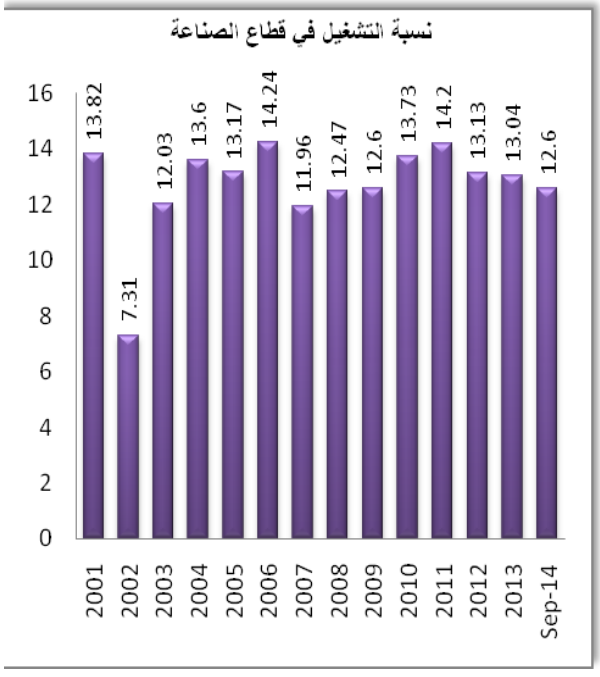

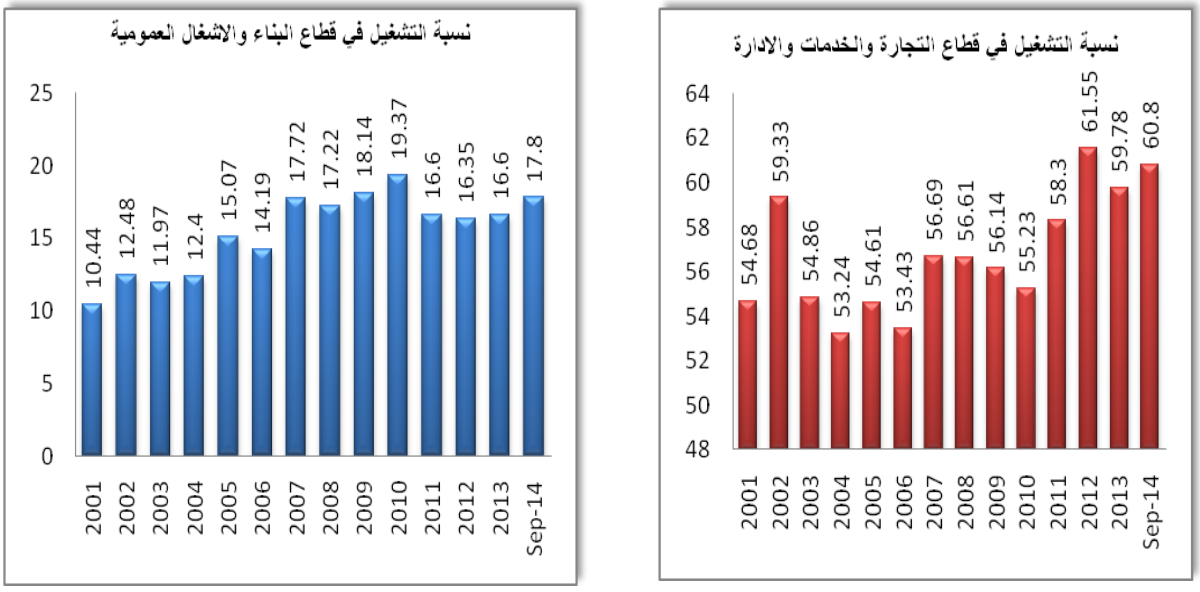

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04-03)

من خلال الشكل أعلاه ووفقا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لشهر سبتمبر 2014 للتوزيع النسبي للعمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي يظهر أن قطاع الخدمات استطاع أن يسيطر على أكثر من نصف إجمالي اليد العاملة (60.8%) ، بالرغم من أن بعض الاقتصاديين يرون انه قطاع غير منتج، لكونه لا يدخل مباشرة في عملية الإنتاج، إلا انه يظل معيارا للتقدم والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، حيث كلما زاد التطور والرفاه كلما صاحبه زيادة في الطلب على الخدمات من المواطنين، كما نلمس ثبات نسبي في حصة هذا القطاع من العمالة في حدود 56.8% كمتوسط للفترة 2001-2014.

يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 17.8% في شهر سبتمبر 2014 وهو الآخر عرف انتعاشا إذ انتقلت حصته من العمالة من 10.44% سنة 2001 وواصلت الارتفاع خاصة بعد تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف للاستثمار في مجال البنى التحتية والسكن، واستمرت الوتيرة على ذلك لتحقق اكبر نسبة لها سنة 2010 بمعدل 19.37%، كنتيجة حتمية لبرامج الإنعاش والنمو الاقتصادي من سكنات ومواصلات وتجديد الطرقات...الخ، وكنتيجة لهذه البرامج أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة في مجالي البناء وتشييد البنية التحتية، ومن المتوقع أن يستمر الوضع على ما هو عليه على مدى العشرية المقبلة خاصة في ظل تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

فيما يخص قطاع الصناعة فقد احتل المرتبة الثالثة بحصة تعادل 12.6% والتي كانت تساهم بما يقارب 20% من إجمالي فرص العمل المتوفرة باستثناء الزراعة منها[1] في الفترة 1967 إلى غاية 1978.

وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة 8.8%، هذا القطاع الذي تبقى حصته ضعيفة مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى رغم أهميته الحيوية، إذ قد عرف تراجعا ملموسا خلال الفترة 2001-2014، هذا التراجع كان نتيجة

[1] - دحماني محمد ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"**، مرجع سبق ذكره، ص 194.

التحول الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بانتهاجها سياسة التصنيع التي ساهمت في ترقية النشاطات غير الفلاحية، إضافة إلى عزوف السكان عن العمل في الزراعة واللجوء إلى وظائف أخرى أكثر راحة وأسرع ربحا خاصة وان هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، مما يخلق مخاوف لدى الأشخاص من البطالة الموسمية في وقت لا يستدعي الجلوس وإنما العمل من اجل سد الحاجات المتزايدة في كمها وسعرها، إضافة إلى تفشي ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، وكذلك الفوارق الموجودة بين المداخيل والأجور مقارنة بين الفلاحة والقطاعات الأخرى، ونفس الشيء بالنسبة للجهد المبذول والذي يكون عادة أكثر تعبا وإرهاقا.

عموما يمكن استنتاج أن توزيع العمالة حسب القطاعات غير منطقي وغير عادل باعتبار أن أكثر من نصف اليد العاملة المشتغلة متمركزة في قطاع غير منتج، أما القطاعات المنتجة والتي تحقق ثروة فهي تعاني من نقص كبير وهو ما يؤثر سلبا على مسار التنمية الاقتصادية

2-توزيع العمالة حسب الحالة المهنية

إن التركيب المهني للعمالة هو توزيعها حسب نوع العمل الذي يؤديه العامل بغض النظر عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة التي يعمل بها، لذا يعكس هذا المعيار ابرز الأنشطة السائدة في المجتمع ودرجة التطور التي بلغتها، إضافة إلى أن هذا التوزيع يعكس جانبين من جوانب الطلب على العمالة، هما؛[1]

- مدى تطابق توزيع العمالة مع الأنصبة النسبية من العمالة في الاقتصاد.
- مستقبل عملية الموائمة بين تغير الطلب وتطور التوزيع المهني للعمالة.

هناك تفاوت في توزيع العمالة حسب الحالة المهنية كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] - **"نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت"**، دراسة استشارية مقدمة إلى قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط – دولة الكويت-، فيفري 2006، ص 46.

الجدول رقم (04-04): تطور التشغيل حسب الحالة المهنية للفترة (2001-سبتمبر 2014)

الوحدة: (1000 وظيفة)

		2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	سبتمبر 2014
عمال أرباب ومستقلون*	العدد	1826	1855	2472	2183	2846	2516	2655	2762	2847	3188	2882	3117	2811
	%	29.3	27.8	31.7	27.1	32.1	29.3	29	29.2	29.5	30.8	28.3	28.9	27.5
دائمون**	العدد	2570	2829	2902	3076	2901	2909	3198	3136	3208	3726	3675	3878	3640
	%	41.3	42.3	37.2	38.2	32.7	33.8	35	33.1	33	36	36.1	35.9	35.6
غير دائمين	العدد	1306	1515	1785	2203	2430	2680	2816	3101	3250	3209	3396	3562	3623
	%	21	22.7	22.9	27.4	27.4	31.2	30.8	32.7	33.4	31	33.4	33	35.4
مساعدو الأسر	العدد	525	484	640	582	692	489	477	473	404	227	217	231	165
	%	8.4	7.2	8.2	7.2	7.8	5.7	5.2	5	4.1	2.1	2.1	2.3	1.6
المجموع		6228	6684	7799	8044	8869	8594	9146	9472	9735	10350	10170	10788	10239

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على أعداد مختلفة لتقارير الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (04-04):تطور التشغيل حسب الحالة المهنية

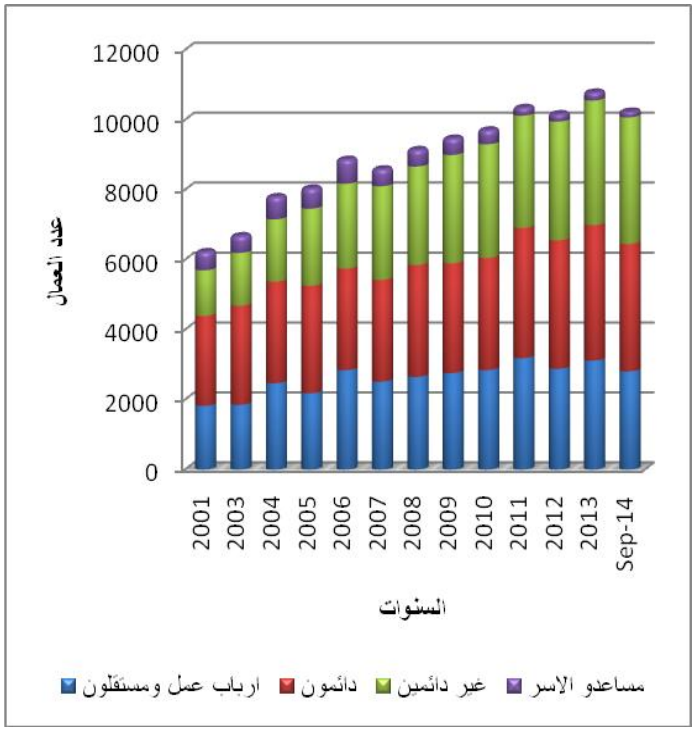

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل أن التشغيل وفقا لهذا التصنيف يتميز بان معظم الوظائف إلى تم إنشاؤها تتمثل كونها مؤقتة، إذ مثلت 35.4% في سبتمبر 2014 بعد أن كانت في حدود 21% سنة 2001، وهذا نتيجة لتطبيق الدولة لبرنامج عقود ما قبل التشغيل، في حين تراجعت الوظائف الدائمة بشكل تدريجي، أما أرباب العمل والمستقلون فقد عرفت نسبتهم بشكل عام استقرار في حدود 29.3% كمتوسط للفترة 2001-سبتمبر 2014، بعكس فئة الأجراء غير الدائمون التي عرفت توسعا أين وصل عددهم 3562 و3623 موظف في سنتي 2013 و2014 على التوالي، بعد أن كان سنة 2001 فقط 1306 عامل.

إن التطور الذي عرفه العمل الغير دائم والارتفاع التدريجي لحصته في خلق مناصب عمل يعكس مدى تدهور سوق العمل الجزائري، لكونه يعد بطالة جزئية بالنسبة لبعض الأفراد، إلا أن له مزايا بالنسبة للبقية، فهو يسهل اندماج الشباب في الحياة المهنية، كما يسهل للفرد التوفيق للقيام بعدة أعمال وخاصة النساء بحيث يجمعن بين عمل

* **رب العمل:** هو كل شخص يعمل لحسابه أكثر من أجير، و**المستقل:** هو الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص ولا يعمل معه أي أجير.
** **الأجير الدائم:** هو كل شخص يشتغل بصفة دائمة وباجر منتظم يدفع على كل ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر.

البيت والعمل في الخارج، ويكفي انه وسيلة لتمكين الشباب من العمل[1]، ناهيك عن فرصة اكتساب الخبرة وخلق التواصل مع جوانب سوق العمل.

3-توزيع العمالة حسب الحالة التعليمة

يعتبر المستوى التعليمي للقوى العاملة من المؤشرات الهامة لمستوى الإنتاجية في الاقتصاد المحلي، كما يعد من المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية المحلية.

تبين الإحصائيات المتعلقة بهيكلة السكان النشيطين حسب المستوى التعليمي أن عدد النشيطين من حاملي الشهادات العليا تضاعف أكثر من عشر مرات بين سنة 1984 و2011، إذ بلغ عددهم ما يقارب 747 ألف سنة 2011 (19.4%) مقابل 71 ألف سنة 1984 ما يعادل 3.5% من مجموع النشطين.

الجدول رقم (04-05):التوزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2013

الوحدة: (1000 وظيفة)

البيان	ذكور	إناث	المجموع
بدون مؤهل	823	158	981
ابتدائي	1703	156	1859
متوسط	3506	346	3852
ثانوي	1871	476	2348
عالي	981	768	1749
المجموع	8885	1904	10789

الشكل رقم (04-05): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب المستوى التعليمي والجنس لسنة 2013

الوحدة: (%)

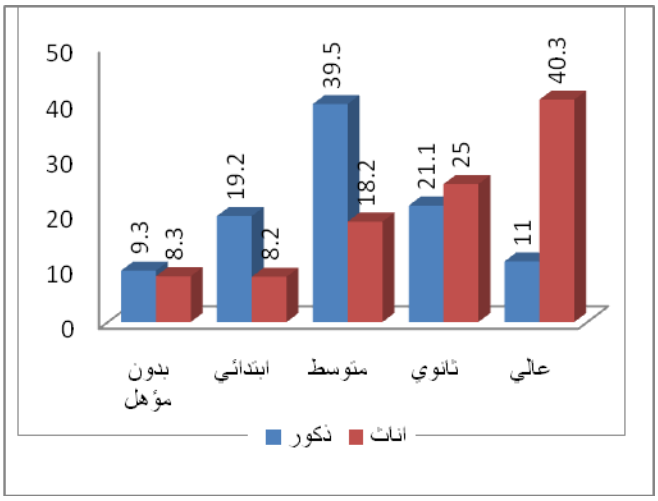

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات:

ONS, collections Statistiques N^0 185,Série S : Statistiques Sociales, « Enquête Emploi Auprès des Ménages 2013, p64.

من خلال معطيات الجدول والشكل أعلاه يمكن ملاحظة:

أن العمال حاملي الشهادات العليا قد وصل إلى 1749 ألف موظف لسنة 2013 وهو ما مثل 16.2% من إجمالي العمال، في حين استحوذت الفئة ذات مستوى المتوسط على 35.7%، ثم تلتها حملة المؤهل الثانوي بـــ21.8%، كما أظهرت معطيات مسح العمالة وجود تفاوت بين المؤهلات العلمية للذكور والإناث، حيث شكل العاملون ممن مؤهلهم متوسط أكثر من 18% من مجموع العاملين إناث و39.5% للذكور، في حين أن هناك تفوق كبير للإناث على الذكور في مستويات التعليم العالي، حيث بلغت نسبتهن حوالي 40.3% مقابل 11% للذكور.

[1] - عبد الكريم البشير، **"الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر"**، الملتقى الدولي حول: "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 6-7 جويلية 2004، ص6.

عموما فان التشغيل حسب المستوى العلمي لسنة 2013 سجل تفوق الذكور في كل المستويات ماعدا المستوى العالي وتقارب في المستوى المتوسط، وهذا راجع لسيكولوجية الجنس الذكوري وعدم رغبته في إكمال دراسته وخروجه من المدرسة بشكل مبكر، ربما لعدم إدراكه لخطورة الموقف ولعدم إحساسه بالمستقبل وما ينتظره، أو لخروجه لسوق العمل في سن مبكر ما يعكس عدم وصوله لمستوى أعلى، عكس الفتاة نجدها أكثر اهتماما بمواصلة دراستها إما لإدراكها بأهمية الدراسة أو لأنها لا ترغب في المكوث بالبيت في سن مبكرة وبالتالي اندماجها في واجبات عائلية مترلية، وفي حالة لم تكمل دراستها لأي سبب كان فان نسبة الحصول على عمل ضئيلة جدا إن لم نقل منعدمة خاصة الوظائف الدائمة وذلك لعدم تمكنها من اشتغال بعض الوظائف التي تتناسب والمستوى الأقل عكس الرجل.

المطلب الثالث: خصائص التشغيل في الجزائر

قد لا يختلف سوق العمل الجزائري عن باقي أسواق عمل الدول النامية، سواء في وضعيته الحالية أو تطوره منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بوجود عدد هائل من البطالين رغم استحداث مناصب شغل جديدة في كل مرة، وان شخصنا عملية التشغيل التي تعتبر أهم تحدي أمام السلطات فإننا نجدها تتميز بعدة خصائص، إلا أننا سوف نركز على النقاط التالية:

أولا: التشغيل في القطاع العام والقطاع الخاص

مع بداية التسعينات شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل في كلا القطاعين؛ العام والخاص، خاصة بعد تسريح عدد كبير من العمل (فقدان أكثر من 400 ألف منصب عمل) نتيجة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي، والذي أدى إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العامة في كل الأنشطة الاقتصادية مما جعل من القطاع الخاص المسيطر الأكبر من حيث مساهمته في خلق مناصب عمل، حيث خلال شهر سبتمبر 2014 شكل القطاع الخاص والمختلط 60% من إجمالي اليد العاملة، في حين استحوذ القطاع العام على 40% فقط، مع تسجيل تباينات حسب الجنس حيث ارتفعت نسبة العاملات في القطاع العام لتبلغ 62.8% من إجمالي العمالة النسوية، بينما مثل العمال ذكور 64.6% في القطاع الخاص والمختلط من إجمالي العمالة الرجالية [1] كما هو مبين في الجدول الموالي:

[1] - ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE, EN SEPTEMBRE 2014, ONS, op.cit, p5.

الجدول رقم (04–06): توزيع السكان المشتغلين بين القطاع العام والقطاع الخاص خلال الفترة (2004–2014)

الوحدة: (1000 وظيفة)

البيان		سبتمبر 2004	سبتمبر 2005	أكتوبر 2006	أكتوبر 2007	ديسمبر 2008	سبتمبر 2009	سبتمبر 2010	سبتمبر 2011	سبتمبر 2012	سبتمبر 2013	سبتمبر 2014
القطاع العام	العدد	2678	2964	2746	2987	3149	3235	3346	3843	4354	4440	4100
	%	34.3	36.8	31	34.8	34.4	34.1	34.4	40	42.8	41.2	40
القطاع الخاص والمختلط	العدد	5121	5080	6123	5607	5996	6238	6390	5756	5816	6349	6139
	%	65.7	63.2	69	65.2	65.6	65.9	65.6	60	57.2	58.8	60

Source : ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE, EN SEPTEMBRE 2014, N°683, ONS, op.cit, p13.

من خلال معطيات الجدول يتضح أن القطاع الخاص هو أكثر القطاعات استيعابا للعمالة، إذ استطاع أن يمتص أكثر من نصف المشتغلين، خاصة وانه شمل كل مجلات النشاط الاقتصادي، لاسيما التجارة والإدارة والنقل والبناء والأشغال العمومية إلا أن معدل نمو العمالة فيه عرف تذبذبا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث سجل التشغيل نمو قدره 20.5% عام 2006 مقارنة بـــــــ 2005، ثم تراجع في العام الموالي بـــــــ 8.4%، لكنه سرعان ما استرد عافيته تدريجا في السنوات الثلاثة التالية 2008، 2009، 2010 ولكن بمعدلات منخفضة عموما إذ تتراوح بين 2 و4%، ثم انخفض في سنة 2011 و 2012 ونفس الشيء بالنسبة لمساهمته في خلق مناصب شغل، إذ مثل 60% سنة 2011 بعد أن كان 65.5% في 2010، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 57.2% سنة 2012، رغم ارتفاع عدد مناصب الشغل، ثم عرف تحسن بعدها في 2013 و2014 ليمثل 58.8% و60% على التوالي.

وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فقد تم إحصاء 188000 مؤسسة خاصة، تشغل 612570 عامل أي ما يعادل في المتوسط 3 مناصب عمل مصرح بها لكل مؤسسة، ويمثل 15% من إجمالي المشتغلين بهذا القطاع، مما يعني سيطرة وهيمنة التشغيل غير الرسمي على هذا القطاع.

ثانيا: هشاشة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* في التشغيل

ظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غداة الاستقلال، لكنها لم تلقى الاهتمام الكافي لذا لم تتطور إلا بصفة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل أو بنية تشريعية ملائمة واستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية سنة 2001، أين تم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر هذا القانون منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع حيث تحدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه هذه المؤسسات وكذا آليات وأدوات ترقيتها ودعمها[1]، بالإضافة إلى برامج التأهيل المسطرة لدعمها بحيث تقدم الدولة كدعم لهذه المؤسسات كل

* تعرف **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** قانونيا - مهما كانت طبيعتها القانونية تنتج السلع و/ أو الخدمات- على أنها "كل مؤسسة تشغل من 01 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي اقل من 2 مليار دج أو أن إيراداتها (حصيلتها) السنوية لا تتجاوز 500 مليون دج، وتستوفي معيار الاستقلالية أي أن 25% من رأس مالها على الأكثر مملوك من قبل مؤسسة أو مؤسسات أخرى"، لمزيد من المعلومات انظر: أحمد مجدل، إدراك وإتجاهات المسؤولين عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 37 وما بعدها.

[1] - عبد القادر جلال، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة –حالة الجزائر-"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 85.

سنة ما قيمته 1مليار دينار جزائري، فضلا عن ذلك فقد تم إنشاء وكالة خاصة لتطوير هذه المؤسسات تمثلت في الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، الأمر الذي أدى إلى تنامي عددها بشكل سريع، بالموازاة مع أهميتها البارزة في إنعاش الاقتصاد الوطني، لاسيما في قدرتها على استيعاب اكبر عدد ممكن من اليد العاملة العاطلة عن العمل، حيث ساهمت في توفير عدة مناصب شغل وبالتالي تخفيض معدل البطالة، إذ استطاعت أن توفر 123920 منصب شغل جديد سنة 2012 مقارنة بـــــ 98511 منصب سنة 2011، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04–07): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل خلال الفترة (2001–2012)

السنة	عدد الوظائف	عدد الوظائف المستحدثة	نسبة المساهمة *
2001	737062	-	11.8
2002	731082	5980-	10.6
2003	770500	39418	11.5
2004	838504	68004	10.8
2005	1157856	319352	14.4
2006	1252647	94791	14.1
2007	1355399	102752	18.8
2008	1540209	184810	16.8
2009	1546584	6375	16.3
2010	1625686	79102	16.7
2011	1724197	98511	16.7
2012	1848117	123920	18.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* تحسب نسبة المساهمة بقسمة التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التشغيل الإجمالي.

(-) عدم توفر البيانات.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تخلق عدد لا بأس به من مناصب الشغل، وهو في تزايد مستمر، إلا أن مساهمتها تظل ضئيلة حيث كانت تمثل 10.8% سنة 2004 من إجمالي الوظائف وارتفعت تدريجيا لتساهم بـــ 18.8% سنة 2007، وانخفضت إلى 16.7% سنة 2011، لكنها عادت سنة 2012 بمعدل مساهمة قدره 18.2%، وعموما فالإحصائيات تبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسب محتشمة في إجمالي الوظائف في الجزائر، لكنها في الحقيقة تبقى إحصائيات غير دقيقة، بسبب عدم التصريح بكافة العمال، وهذا لاعتماد هذه المؤسسات بدرجة كبيرة على العمالة الغير أجيرة، حيث يزاول صاحب المؤسسة العمل بنفسه والاستعانة بأفراد أسرته و/ أو بعض أقاربه، إضافة إلى الاعتماد على العمالة الموسمية والمؤقتة وكذلك الأطفال، الأمر الذي يؤدي في اغلب الأحيان إلى تشغيل العمال دون ارتباطات تعاقدية ملزمة للطرفين

ودون الالتزام بإبلاغ المؤسسات الحكومية المعنية كمفتشيات العمل ومؤسسات التأمينات الاجتماعية، حيث وعلى سبيل الذكر فقد كشفت عمليات التفتيش التي قامت بها مفتشية العمل لدى 5129 هيئة خلال سنة 2003 أن ما يزيد عن 6314 عاملا (ما يعادل 35% من إجمالي العمال الذين شملهم التحقيق) غير مصرح بهم[1].

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب شغل إلا انه يبقى هشا ولا يقوى في الظروف الراهنة على الاضطلاع بعبء جر قاطرة التشغيل إلى البلد نظرا للأسباب التالية:[2]

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة حديثة نسبيا في الجزائر، إذ لم تظهر كبديل في مجال التشغيل إلا في سنوات 1990 بالتزامن مع الضائقة المالية والإنتاجية التي عرفتها مؤسسات القطاع العام، إثر دخول الاقتصاد الوطني في حالة أزمة كبيرة، إذ لم تعد قادرة على الاستمرار في ضمان التشغيل خلافا لكل القواعد الاقتصادية.
- صعوبة المناخ العام الذي تعمل فيه مؤسسات القطاع الخاص بشكل عام والمؤسسات المتوسطة والصغيرة بشكل خاص، على الرغم من جهود الدولة في دعم هذه المؤسسات، على اعتبار أنها تمثل رافدا حيويا في مجال التشغيل، إلا أن هيمنة القطاع العام لسنوات طويلة مدد المنطق السلوكي الذي تولد عنها خلال هذه السنوات، ويستمر هذا المنطق بشكل أو بآخر في تشكيل جدار نفسي ما فتئ يؤخر التحولات الهيكلية والتنظيمية لفائدة المبادرة الخاصة ولاسيما المبادرة التي تقوم بها المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

لكن ما نود التأكيد عليه في هذا المقام، هو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تملك مقومات النجاح دون أن تكون مرتبطة بمجموعة من الصناعات الأخرى، بمعنى آخر أن تشكل مجموعة او تشكيلة من الترابط الوظيفي بينها وبين الصناعات الأكبر بحيث تعمق وتوطد التشابكات القطاعية داخل بنية الاقتصاد الجزائري كي تستطيع خلق أو استحداث اكبر كم ممكن من اليد العاملة بمختلف تخصصاتها.

ثالثا: تنامي القطاع الغير رسمي*

بدأت بوادر القطاع غير الرسمي بالظهور في السبعينات ليتوسع في الثمانينات ويتسارع في التسعينات بسبب المرحلة الانتقالية وحالة الركود التي عرفها الاقتصاد، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، ففي سنة 1992 بلغ عدد المشتغلون في هذا القطاع خارج قطاع الفلاحة حوالي مليون شخص أي أكثر من 17% من السكان المشتغلون خارج قطاع الفلاحة خاصة في المؤسسات الصغيرة الغير مصرح بها في العمل البيتي والتجارة[3]، بينما في سنة 2005 بلغ أربعة ملايين شخص يشتغل في القطاع غير المؤمن اجتماعيا.

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص- ص 98-99.

[2] -الطاهر لطرش،**"الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر، خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل"**، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول: "إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

* يمكن **تعريف القطاع الغير رسمي** بأنه: **"**أنشطة اقتصادية لا تخضع لرقابة الحكومة ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، كما أنها لا تدخل في حسابات الناتج الوطني على عكس أنشطة القطاع الرسمي".

[3] - CNES, Rapport sur "**évaluation des dispositifs d'emploi**", Juin 2002, p45.

إن القطاع العام في الجزائر ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل، إلا انه أصبح لا يؤمن فرص العمل الكافية، لذا يلجأ الشباب اليوم للعمل ضمن القطاع غير الرسمي لتامين سبل العيش لهم ولأسرهم، ورغم أن هذا القطاع لم يخضع لدراسات دقيقة ورسمية إلا انه يعد حقيقة موجودة تستحق الاهتمام[1].

ما يمكن قوله انه رغم صعوبة قياس حجم المساهمة الحقيقية للقطاع الغير رسمي في خلق مناصب عمل، وكذا ديناميكيته وتطوره بسبب طابعه الغير قانوني وتنوع الأماكن التي يمارس فيها نشاطه، كما أن سوقه يتسم بصغر حجم وحداته والدخول المنخفضة وفرص عمل ذات نوعية متدنية، إلا أن هناك حقيقة جوهرية لا اختلاف فيها وهي انه أدى ويؤدي دورا حاسما في استحداث فرص العمل لاسيما في الوسط الحضري، كما انه وسيلة للحد من الفقر والتهميش بالرغم ما يشوبه من مخاطر وعدم احترام القوانين، ناهيك عن الاستغلال الواضح للعمالة جسديا وماديا.

كما أكد مدير الأبحاث في مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية (CREAD) في الجزائر أن نسبة الأشخاص غير المسجلين في الضمان الاجتماعي تخطت نسبة 50% سنة 2008 في الجزائر، وهو ما يؤشر إلى حجم القطاع غير الرسمي في هذا البلد، أكثر من ذلك فان إحصائيات البنك الدولي لسنة 2011 تشير إلى أن هذه النسبة كانت في حدود 63.3%[2]، والجدول الموالي يوضح مدى مساهمة هذا القطاع في استحداث مناصب شغل.

الجدول رقم (04-08): مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001-2014)

السنة	2001	2004	2007	2009	2010	2011	2012	2013	سبتمبر 2014
التشغيل الغير رسمي	1648	4024	4272	4778	4879	4372	4249	4577	4267
نسبة التشغيل الغير رسمي (%)	33.5	51.6	49.7	50.4	50.1	45.6	41.8	42.4	41.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن اتجاه العمالة غير الرسمية خلال الفترة (2001-2014) أظهرت تقدم وارتفاع بشكل سريع لتبلغ أقصاها سنة 2009 حيث ساهم بـــ 50.4% من إجمالي اليد العاملة بعد أن كانت 33.5% سنة 2001، ثم انخفضت بعد ذلك لتساهم بـــ 42.4% سنة 2013 أي انخفاض قدره 8 نقاط مقارنة بعام 2009، واستمر في العام الموالي أي في 2014 ليساهم بـــ 41.7% فقط من إجمالي العمالة، أما إذا عبرنا بالأرقام فإننا نلاحظ أن العمالة في هذا القطاع قد انتقلت من 1648 ألف إلى 4267 ألف ما بين سنتي 2001 و2014، ليقدر عدد الأفراد المنتمون لهذا القطاع بأكثر من الضعف في غضون 14 سنة، وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2013 فان أكثر من 44.5% المنتمون إلى هذا القطاع أعمارهم لا تزيد عن 30 سنة، وهو ما يعكس المشاكل التي تواجه الشباب للولوج إلى سوق العمل الرسمي، من حيث التعليم والتكوين والتأهيل، لان هذا القطاع يضم شريحة معتبرة من المجتمع اقل تعلما، إذ تم حصر أكثر من 79.8% من هذه الفئة مستواها التعليمي لم يتعدى الدور المتوسط.

[1]- محمد دحماني ادريوش، **"إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل"**، مرجع سبق ذكره، ص 204.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 205.

عموما يمكن ملاحظة أن وتيرة تزايد استحداث مناصب شغل في القطاع الغير رسمي جد متسارعة، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها سهولة الدخول والخروج إلى الشغل في هذا القطاع، عدم اشتراطه لمؤهلات عالية، كما يمكن أن يتم بتكاليف مالية بسيطة، ولكن يبقى أهم سبب هو عدم توفر مناصب شغل في القطاع المنظم أو الرسمي.

المبحث الثاني: تشخيص الفجوة ما بين العرض والطلب على العمل في الجزائر

ما هو معروف تقليديا عن البطالة أن هناك عرض للقوة العاملة يفوق كثيرا المتاح من فرص عمل تناسب كل باحث عن عمل من حيث التخصص أو المهنة، بل وقد يضطر الشخص إلى التنازل عن بعض الشروط والحقوق للظفر عن وظيفة، لكن المتاح في سوق العمل من فرص يتعسر استيعابه رغم ما قدمه من تنازلات، فتكون المحصلة النهائية نشوء فجوة بين العرض والطلب على العمل، أو ما يعرف بظاهرة البطالة.

من سمات سوق العمل الجزائري انتشار ظاهرة البطالة بجميع أنواعها، فالبطالة الصريحة بدأت تظهر عند تشبع قطاعات المؤسسات الاقتصادية العمومية مع نهاية السبعينات ومع بداية الثمانينات عند تنامي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقف الجهاز الحكومي عن تعيين المتخرجين من الجامعات والمعاهد وقيام المؤسسات الاقتصادية العمومية بالتخلص من العمال سواء بالتقاعد المبكر أو المسبق، أو بالتسريح الجماعي، ظهرت البطالة بشكل مقلق في المجتمع الجزائري وخاصة لدى الطبقات الحاملة للشهادات العليا[1].

يعاني سوق العمل الجزائري من تشوهات واختلالات تمثلت في عدم التوافق بين العرض والطلب فيما يتعلق بعدد الوظائف وعدم التوافق بين المهارات التي يطلبها أصحاب العمل وبين المهارات التي يملكها عارضوا العمل، هذه الاختلالات أتت كنتيجة لتلك السياسات المتعاقبة والمتخذة من طرف الحكومة والتي أخفقت في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليص البطالة، هذه الأخيرة التي تعد هما كبيرًا أمام متخذي القرار الاقتصادي والسياسي، لأنها تعكس إهدارًا لجزء من الموارد البشرية وضياعا لجانب من الاستثمارات الوطنية في مجال التعليم، من هنا حظيت مشكلة البطالة لاهتمام الباحثين إلى جانب الدولة ومؤسساتها لمواجهتها ووضع السبل الكفيلة للحد من الآثار السلبية المترتبة عليها.

المطلب الأول: الاتجاه العام للبطالة في الجزائر

من الظواهر التي ميزت سوق العمل بالجزائر عدم التوازن بين العروض والطلبات على مدى عقود وهو ما أدى إلى إفراز نسبة بطالة مرتفعة نسبيا، بالرغم من تراجع معدلاتها من 23.66 % كمتوسط سنوي للفترة 1986-2000 إلى حوالي 14.36 % متوسط سنوي للفترة 2001-2010، إلا أن الجزائر تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف دول العالم الأخرى، حيث أن المتوسط العالمي بلغ 5.7%[2]، ومع ذلك فقد عرف معدل البطالة انخفاضا ملموسا، خاصة في ظل تزايد مساهمة القطاع الخاص في استحداث مناصب شغل وفي تحسين أوضاع سوق العمل،

[1] - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص - ص 204-205.

[2] - منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية –قضايا ملحة-، المحور الرابع حول إنتاجية العمل في الدول العربية، 2010، ص 196.

بالإضافة إلى الأثر الايجابي للبرامج التنموية المنفذة من طرف الدولة ابتداء من سنة 2000 وما انجر عنه من انجازات كان لها الفضل في تقليص الفجوة بين العرض والطلب، إلا انه في واقع الأمر وفي الكثير من الأحيان قد اقترنت الزيادة في التشغيل بتدني الإنتاجية، خاصة وان معظم الوظائف الجديدة التي تم إحداثها تركزت في القطاع العام، مما يطرح تساؤلا حول نوعية الوظائف التي تم توفيرها، وبالتالي مدى قابلية استمرار هذا النوع من التوظيف[1].

يمكن تمييز ثلاث مراحل لحركية معدل البطالة في الجزائر، الذي عرف تذبذبا واضحا حيث كان منخفضا قبل الأزمة البترولية لسنة 1986، ثم قفز للأعلى وبمعدلات لم يسبق أن عرفتها الجزائر سابقا، لكن سرعان ما رجع المعدل ليسجل انخفاضا متواصلا وذلك انطلاقا من سنة 2001، أي مباشرة بعد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، وكأن هناك توافق بين معدل البطالة ووضعية الدورة الاقتصادية في الجزائر.

أولا: المرحلة الأولى 1967- 1985

خلال هذه الفترة شكلت قضايا التشغيل والبطالة إحدى الاهتمامات الكبرى لدى الحكومة بمختلف هياكلها، من خلال تبنيها للمخططات التنموية التي تم فيها التركيز على التصنيع من خلال الاستثمارات العمومية المكثفة لتهيئة وإعداد المشاريع الصناعية، هذه الأخيرة التي استحوذت على 51.95% من إجمالي الاستثمارات، باعتبار الصناعة هي الأكفأ لتوفير اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، الأمر الذي أدى إلى تطور هذا القطاع وارتفاع معدلات نمو قطاع المحروقات على حساب القطاع الزراعي، كما تميز بغلبة اليد العاملة الموسمية على الدائمة[2]، وبالرجوع إلى الإحصائيات فقد تقلصت معدلات البطالة من 33% سنة 1967 إلى 9.7% سنة 1985، أي انه انخفض بـــــــ 13.5 نقطة، كما تميزت هذه الفترة بارتفاع الأجور الحقيقية وبالتالي تحسن القدرة الشرائية للمواطن، وقد تم إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة، الذي كانت وظيفته الأساسية تنظيم ومراقبة اليد العاملة المهاجرة تزامنا مع تحسن الجباية البترولية سنة 1973، وقصد توقيف هذه الهجرة قامت الحكومة بتسطير برامج استثمارية امتصت اليد العاملة القادمة إلى السوق، ومع حلول الأزمة البترولية مع نهاية سنة 1985 أصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب عمل، مما أدى إلى محدودية عمل هذا الديوان [3].

ثانيا: المرحلة الثانية 1986- 2000

مع نهاية سنة 1985 وبداية سنة 1986 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل، بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشئة لمناصب الشغل وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب على العمل وهو ما ترتب عليه ارتفاع في معدلات البطالة وما زاد من حدة البطالة هو تغير سياسة المخطط، حيث أصبح يتكلم عن العمل الضروري والمنتج (ضرورة اقتصادية) بعدما كان العمل ضرورة اجتماعية، وفي هذا الأساس وفي غضون تسعة أشهر من سنة 1986 تم تسجيل 1770

[1] - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الفصل الثاني، 2009، ص 38.

[2] - مليكة يحيات، **"إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص165.

[3] - عبد الغني دادان، محمد عبد الرحمان بن طجين، مرجع سبق ذكره، ص 180.

عملية فصل جماعي مست 255000 عامل و5500 إقالة فردية[1] ، الأمر الذي ساهم في تفاقم مشكلة البطالة وتوسع الفجوة بين العرض والطلب على العمل، وهو ما سمح بظهور القطاع الغير رسمي كمستوعب للفائض في العمالة التي لم يتمكن سوق العمل الرسمي من استيعابها.

وقد أثرت المعطيات الاقتصادية لتلك المرحلة بانتقال عدد البطالين من 435000 ألف سنة 1985 إلى 1010900 سنة 1987 ثم 1150000 سنة 1989، وذلك ما تعكسه معدلات البطالة، حيث انتقلت من 9.7% سنة 1985 إلى 15.3% سنة 1986 لتنتقل إلى 28.89% سنة 2000، كان هذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض ونقص المداخيل من جهة وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، كون أن التشغيل يعتمد بصورة مباشرة على الاستثمار، هذا الأخير الذي عرف تراجع كبيرا خلال هذه الفترة نتيجة الأسباب السالفة الذكر وأيضا بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تعيشيها الجزائر، وقد تزامن كل هذا مع الانخفاض الواضح في معدلات النمو التي وصلت إلى حدود 1.56% سنة 2000 بعدما كانت 2.89% سنة 1990، أضف إلى ذلك ظاهرة التسريح الجماعي للعمال الذي عرف نموا سريعا نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التخلي عن جزء من العمال، إما نتيجة للإعادة الهيكلية للمؤسسات أو لغلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل وغلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية مابين 1994 و1998 في ظل غياب سياسة واضحة للتشغيل تزامنا مع تزايد عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل (250 ألف عامل سنويا)، وانتشار ظاهرة التسرب المدرسي إذ قدر حوالي 400000 إلى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة[2]، مع العلم انه في هذه الفترة تم إنشاء الوكالة الوطنية للتشغيل والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إضافة إلى تبني مجموعة من البرامج منها برنامج الشغل المأجور بمبادرة محلية (1997) وبرنامج عقود ما قبل التشغيل (1998) *.

ثالثا: المرحلة الثالثة 2001 – 2014

سجلت هذه الفترة تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات السابقة، حيث وصل عدد البطالين عام 2001 إلى 2.3 مليون عاطل وهو ما يعادل نسبة 27.3% من إجمالي الفئة النشيطة، مقارنة بـــ 28.89% سنة 2000، واستمر في الانخفاض ليسجل 17.65% سنة 2004 ويعود هذا التراجع إلى الشروع في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي كان له اثر على سوق العمل، إذ سمح باستحداث 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب شغل مؤقت[3] ، وقد كان لتحسن الوضعية الأمنية والاستقرار

[1] - عيسى شقبقب، **"النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، العدد 6 - 2011، ص 69.

[2] - شلالي فارس، **"دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر الفترة 2001 -2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2000-2005"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 2004-2005، ص 70

* سيتم التطرق إلى مختلف الهياكل والبرامج التي تبنتها الحكومة بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

[3] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **"مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي"**، السداسي الأول من سنة 2004، ص 120.

السياسي اللذان شهدتهما البلاد مطلع الألفية الثالثة دور في استرجاع الاستقرار الاقتصادي والرفع من وتيرة الاستثمارات، إضافة إلى دور برنامج إنعاش الاستثمار الذي توجه أساسا إلى دعم خلق مناصب عمل للشباب بما في ذلك مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم، كما خصصت الدولة سنة 2004 حوالي 21 مليار دينار جزائري (250 مليون دولار) للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13% مقارنة بسنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار وتوسيع دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة[1]، وهو ما انعكس ايجابيا على مستوى البطالة، ونفس الشيء بالنسبة للمخططين الخماسيين (2005-2009) (2010-2014)، إذ سجلا انخفاضا في معدل البطالة وبوتيرة أعلى إذ كان 15.7% سنة 2005 وانخفض ليصل إلى 9.8% و10.6% لسنتي 2013 سبتمبر 2014 على التوالي، وهي تعد أرقام رسمية ذكرتها السلطات الجزائرية ولكن بعض الهيئات الغير رسمية والحقوقية قدرت معدل البطالة إلى ما فوق 25% وقد تصل إلى حدود 35 % وهذا على اعتبار أن المسجلين في عقود ما قبل التشغيل يحصون على أنهم عمال وهو ما لا تراه هذه الهيئات، وهذا نظرا لعدم استفادتهم من التقاعد والضمان الاجتماعي والتأمين ناهيك عن الأجر المتدني الذي يتقاضونه، كما أعابت فيها أيضا على سياسة الحكومة في هذا النوع من العقود (ما قبل التشغيل) كونه يشكل تثبيطا للشباب الذي يتكل على أجر زهيد دون قيامه بجهد واضح بدل أن يبحث عن مناصب نهائية توفر له عملا محترما دائما والذي يأمل فيه هؤلاء الشباب وسعيه للدخول في المؤسسات الحكومية أو الخاصة التي تقدم رواتب عالية كالطاقة والبترول على خلاف رواتب الوظيف العمومي المتدنية مقارنة معه.

ما يمكن أن نخلص إليه هو انه على الرغم من تحسن مؤشرات سوق الشغل الجزائرية إلا أنها مازالت بعيدة عن المستويات المقبولة والمعقولة، خاصة إذا ما قورن بمعدلات البطالة في بلدان أخرى (9.8 % في الجزائر لسنة 2013 مقابل 3.5 % بنين، 2.7 % بوركينا فاسو، 5.5 % السعودية، 2.1 % للكويت ...الخ [2].

المطلب الثاني: هيكل البطالة في الجزائر

تتسم وضعية سوق العمل بتفاوت كبير بين عروض وطلبات العمل على مستوى الكم والنوع، فعلاوة عن الضغوطات المترتبة على التحول الديمغرافي الذي تعرفه البلاد والذي افرز تزايد عدد السكان النشيطين (11453 ألف نسمة حسب تقديرات الديوان الوطني لإحصائيات لشهر سبتمبر 2014) فان هذه الوضعية تزداد تعقيدا من جراء تغير نوعية طالبي العمل، ومشكلة البطالة لا تكمن في زيادة حجمها فقط بل يكتسب هيكل العاطلين درجة اكبر من الأهمية، لذلك ارتأينا دراسة توزيع البطالة وفقا لمعايير معينة يمكن أن تعطي صورة أوضح لهذه المشكلة كالآتي:

[1] - حاكمي بوحفص، **"البطالة بين التحدي والاحتواء –دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، ص 227.
[2] - تقرير صندوق النقد الدولي 2014.

أولا: توزيع البطالين حسب النوع

حسب الديوان الوطني للإحصائيات فقد سجل تفاوت وتباين كبير في توزيع البطالين حسب النوع، حيث شكلت النساء العاطلات 29.2 % من إجمالي البطالين مقارنة بـــــــ 70.8 % للذكور خلال سبتمبر 2014، وهو ما يمكن ملاحظته في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04–09): تطور حجم وحصة البطالة * بين الذكور والإناث خلال الفترة (2004–سبتمبر 2014)

الوحدة: (1000 فرد)

البيان		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	سبتمبر 2014
الذكور	العدد	1370	1199	988	1072	868	752	729	738	888	804	859
	%	82.0	82.7	79.6	78.0	74.2	70.1	67.7	69.5	70.9	68.4	70.8
الإناث	العدد	301	250	253	303	302	320	348	324	365	371	355
	%	18.0	17.3	20.4	22.0	25.8	29.9	23.3	30.5	29.1	31.6	29.2

المصدر: النشرة الإحصائية: الديوان الوطني للإحصائيات، نقلا عن الموقع: www.ons.dz، انظر النشرة الإحصائية:
Activité, Emploi & chômage en septembre 2014, ONS

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ:

أن نصيب لبطالة بين الذكور في انخفاض مستمر خلال الفترة 2004-2014، فبعد أن كان يمثل 82 % من إجمالي حجم البطالة في بداية هذه الفترة انخفض إلى 70.8 % في نهايتها، مع تسجيل تذبذب طفيف بينهما، وهو ما يعكس تزايد نصيب الإناث في البطالة، حيث ارتفع من 18 % من إجمالي حجم البطالة إلى 29.2% في سنة 2014، ويمكننا تشخيص تطور معدل البطالة لكل نوع من خلال الشكل الموالي:

* - نقصد بحصة البطالة بالنسبة للنوع i هو: (عدد العاطلين من النوع i / إجمالي عدد العاطلين) * 100، حيث النوع i هو إما ذكر أو أنثى.

الشكل رقم (04-06): تطور معدل البطالة بين الذكور والإناث خلال الفترة (2004-سبتمبر 2014)

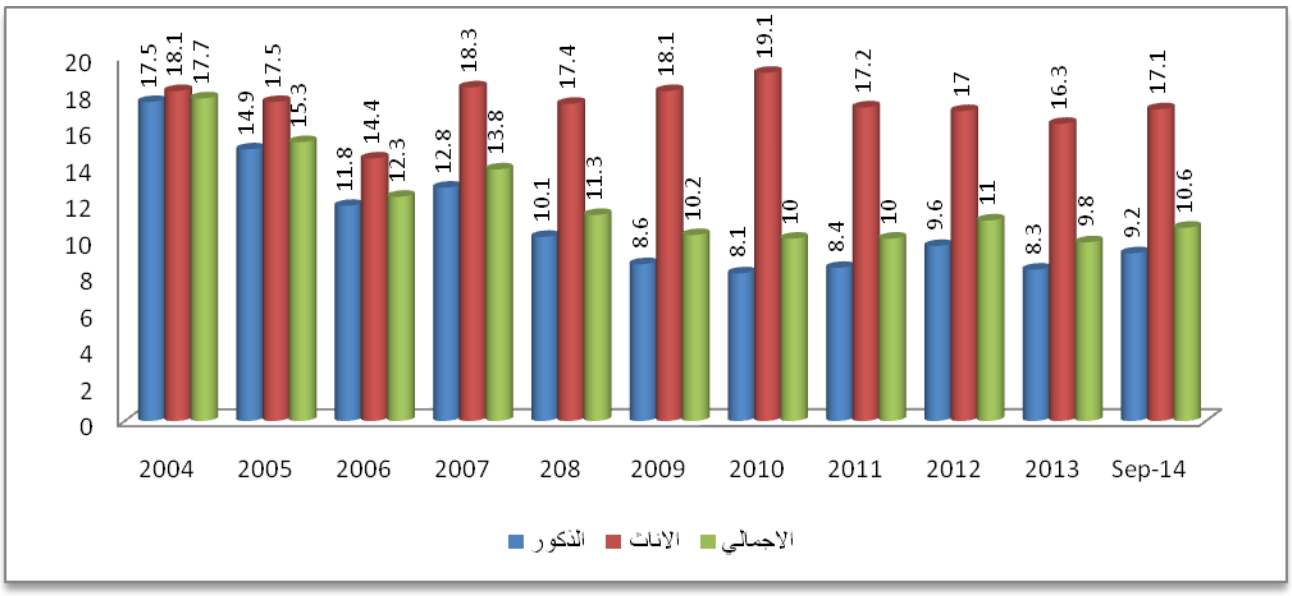

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات، نقلا عن الموقع: www.ons.dz، (انظر النشرة: Activité, Emploi & chômage en septembre 2014, ONS, p12)

من خلال الشكل نلاحظ:

- الارتفاع النسبي لمعدل البطالة بين الإناث مقارنة بنظيره فيما بين الذكور، حيث كان معدل البطالة فيما بين الإناث 17.5 %، 19.1 %، 17.1 % في السنوات 2005، 2010، 2014 على التوالي، في حين سجل الذكور المعدلات التالية: 14.9 %، 8.1 %، و9.2 % في نفس السنوات الثلاثة على التوالي.

ويمكن إرجاع تزايد معدل البطالة فيما بين الإناث، وتزايد أهميته النسبية في إجمالي البطالة مقارنة بالذكور إلى عدة أسباب لعل أهمها:[1]

* التوسع في تعليم الإناث، فضلا عن تغير بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بشان عمل المرأة وخاصة في الريف، مما أدى إلى زيادة عدد الإناث الداخلات إلى سوق العمل.
* عدم الرغبة في تعيين الإناث والانحياز للذكور، بسبب القوانين الخاصة بتنظيم عمل المرأة والتزاماتها الاجتماعية والشخصية، والتي تتمثل في كثرة الإجازات وعدم وجود التفرغ الكافي للعمل كما في حالة الذكور، مما يجعل إنتاجيتها منخفضة مقارنة بالذكور، ناهيك عن فرص العمل التي تتطلب التنقل المستمر أو الابتعاد تماما عن مكان الإقامة، مما يجعل فرصة وحظ الذكر اكبر.
* الهجرة من الريف إلى المدينة وهو ما جعلها تترك العمل في قطاع الزراعة والبحث عن فرص عمل في قطاعات أخرى.
* تزايد فئة المتعلمين من الإناث بمعدل مستمر، الأمر الذي يساهم في توسيع الفجوة بين العرض والطلب.

[1] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص113.

وينتج عن ذلك كله، زيادة الطلب على الإناث في سوق العمل بمعدلات اقل من المعدلات التي يتزايد بها المعروض من قوة العمل لدى الإناث، مما ينعكس في صورة بطالة إضافية لهم، وهو ما يساهم في زيادة البطالة ومعدلاتها فيما بين الإناث مقارنة بنظيراتها بين الذكور.

ثانيا: توزيع البطالين حسب الفئة العمرية

إن تواجد بطالة في الجزائر أو في أي دولة تعد مشكلة، وان يكون أكثر من يعاني من هذه المشكلة شابا فتلك هي المعضلة، باعتبار الفئة الشابة العصب الرئيسي والمحرك الفعال للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فالبطالة تتوزع بشكل غير متجانس شاملة كل فئات المجتمع كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-07): توزيع البطالة حسب الفئات العمرية خلال الفترة (2004 – سبتمبر 2014)

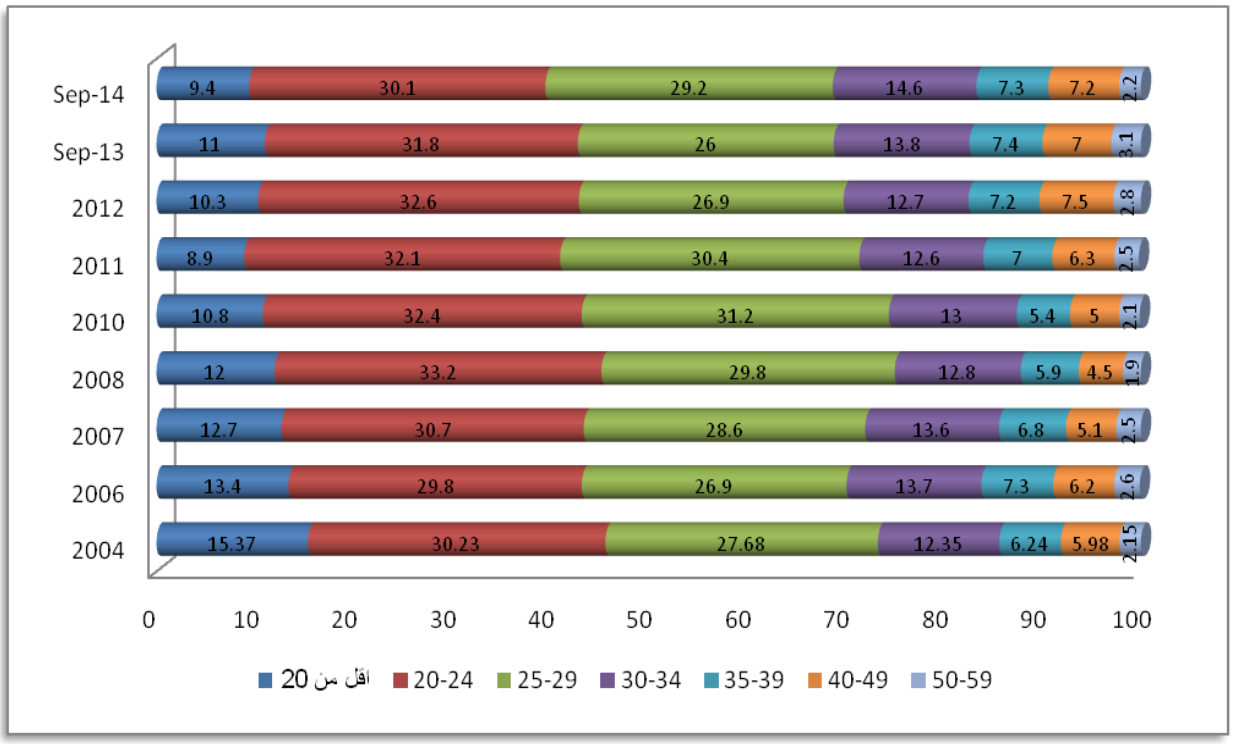

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، Activité, Emploi & chômage en septembre 2014, ONS,

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث سجلت النسبة في هذه الفئة 73.28 % سنة 2004 و 68.6 % لشهر سبتمبر 2014، وضمن هذه الفئة يلاحظ أن الفئة العمرية 20-24 سنة هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة، إذ سجلت ما يعادل 31.4 % كمتوسط للفترة 2004-2014، أي أن أكثر من ثلث شباب الجزائر المنتمين إلى قوة العمل يبحثون عن فرص عمل ولا يجدونها، مما يعني سوء استغلال الموارد البشرية، وخاصة في تلك الفئة العمرية التي تعد أقوى مرحلة إنتاجية في حياة الإنسان.

بصورة عامة يمكن إرجاع هذا الارتفاع في هذه الفئة إلى أنها تتوافق مع السنوات التي يتخرج خلالها معظم الطلبة الجامعيين والمكونين في المعاهد، كذلك المؤدون لواجب الخدمة الوطنية والذين معظمهم يتقدمون لأول مرة لسوق العمل، وهم بدون تجربة أو خبرة ميدانية، في حين أن أغلبية المؤسسات الاقتصادية تعطي الأولوية لتوظيف الأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان النشطين، ونفهم من هذا أن البطالة تتركز بشكل خاص بين الشباب الداخلين لسوق العمل لأول مرة.

إن وجود بطالة في الفئة العمرية (14-25 سنة) أكثر من بقية الفئات لدليل على فشل نظام التعليم في إبقاء هذه الفئة ضمن مجال الدراسة، ولمؤشر على عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق.

ثالثا: توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

إن تحليل البطالة حسب المدة (المدة اللازمة والكافية للظفر بمنصب شغل مهما كان نوعه) يساعدنا في تشخيص أكثر للبطالين وعلاقتهم بسوق العمل، وللتنبيه فقد كانت يعبر عن مدة البطالة بالأشهر، أما حاليا فهي تصل إلى سنوات، وهذا راجع لقلة مناصب الشغل وكذلك لعدم ملائمة بعض الوظائف المقترحة على البطالين، والجدول الموالي يبين لنا توزيع البطالين في الجزائر حسب المدة الزمنية لسنة 2013 سبتمبر 2014.

الجدول رقم (04-10): توزيع البطالين حسب المدة الزمنية

البيان	2013		سبتمبر 2014	
	العدد	النسبة (%)	العدد (ألف وظيفة)	النسبة (%)
اقل من سنة	417	35.5	447	36.8
12-23 شهر	238	20.3	259	21.3
24 شهر وأكثر	475	40.4	484	39.9
غير مصرح (ND)	45	3.8	24	2.0
المجموع	1175	100	1214	100

Source: ONS, collections Statistiques N^0 185,Série S: Statistiques Sociales, "Enquête Emploi Auprès des Ménages 2013, p105.

- Activité, Emploi & chômage en septembre 2014, ONS, p 08.

هذه المؤشرات ما هي إلا دلالة على صعوبة الحصول على مناصب الشغل، حيث نلاحظ أن 39.9 % من العاطلين عن العمل بقوا عاطلين لمدة تزيد عن 24 شهر في سبتمبر 2014 مقارنة بـــ40.4 % سنة 2013، مما يدل على أن البطالة في الجزائر هي طويلة المدى، في حين نجد –حسب إحصائيات سبتمبر 2014- أن 21.3 % لم يجدوا عمل لمدة تتراوح بين 12 إلى 23 شهر مقابل 36.8 % لمدة اقل من سنة، ويمكن اعتبار طول مدة البطالة كمؤشر سلبي لكونه يخفض من المهارات المكتسبة وكذا فرص إيجاد منصب شغل كما أنها تدفع بالكثير من الشباب إلى الاتجاه إلى النشطات الغير رسمية، إن لم يكن إلى الانحراف والفساد.

رابعا: توزيع البطالين حسب الحالة التعليمية:

شهدت الجزائر خلال السنوات الماضية توسعا كبيرا في التعليم بكل مستوياته، مما ترتب عليه استمرار الزيادة في أعداد الخريجين الوافدين إلى سوق العمل بما يفوق القدرة الاستيعابية له، مما تمخض عنه ظهور بطالة المتعلمين وتفاقمها بشكل مزمن، وتكمن المشكلة في هذا الجانب ليس فقط في الأعداد الهائلة وإنما أيضا في نوعيتهم من حيث الكفاءة وطبيعة التخصصات المطلوبة في هذا سوق، الأمر الذي أدى إلى بروز اعتقاد معاكس وهو أن التوسع في التعليم يشكل استثمارا في موارد عاطلة، ويمثل عبئا على ميزانية الدولة خاصة في ظل مجانية التعليم في كل مستوياته، وقد حظي المستوى التعليمي العالي على اكبر معدل للبطالة في سنة 2014 بـــــــ 15.4 %، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-08): توزيع البطالة حسب الجنس والمستوى التعليمي لشهر سبتمبر 2014

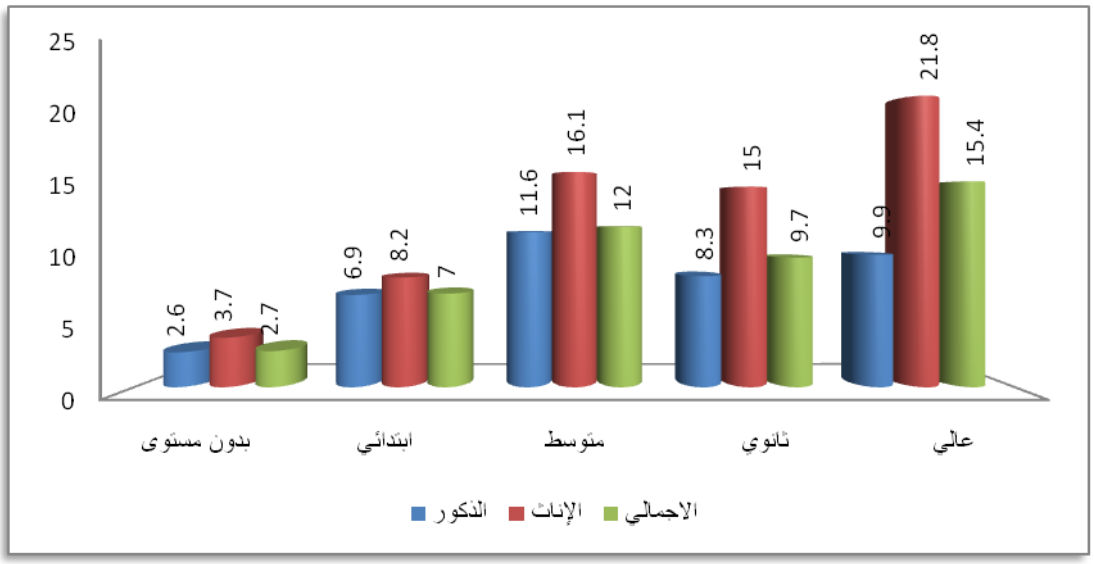

Source : activité, emploi & chômage en septembre 2014, ONS, op.cit. ; p7.

يتضح جليا من الشكل أن معدل البطالة قد بلغ 15.4% بين المتعطلين الذين لديهم مستوى عالي لكلا الجنسين مقارنة بـــ 9.7% لمستوى التعليم الثانوي و12% للمستوى المتوسط، في حين لم يشكل الأشخاص العاطلين دون المستوى سوى 2.7% من إجمالي المتعطلين، مع العلم أن سنة 2008 تعد أول سنة تتجاوز فيها نسبة بطالة حاملي الشهادات الجامعية نسبة البطالة لدى الفئات من دون تحصيل جامعي[1]، كما أن البطالة مست الإناث أكثر من الذكور في جميع المستويات العلمية، حيث سجلت البطالة بين الإناث ذوات المستوى العالي نسبة 21.8% مقارنة 9.9% لدى الذكور، وهذا ما يعكس نوعية فرص العمل التي تم خلقها في الاقتصاد والتي كانت اغلبها للعمال اقل تعليما، أما نسبة العاطلين الذين ليس لديهم أي مستوى أو تحصيل علمي فقد انخفضت بشكل كبير، حيث سجلت ما نسبته 2.7% بعد أن كانت 20.1% و7.3% سنتي 1989 و1995 على التوالي.

[1] - محمد دحماني ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 213.

لا تعد ظاهرة بطالة المتعلمين حديثة النشأة، وإنما تمتد جذورها إلى سنوات السبعينيات والثمانينيات وان حالت عوامل معينة دون ظهورها بشكل جلي، حيث تعد سياسة التعيين التي تبنتها الدولة لها تأثير قوي في تشجيع استكمال الدراسة حتى نهاية المرحلة الجامعية طالما هناك فرص عمل مضمونة بعد التخرج، فاتجه عدد الدارسين بالجامعات والمعاهد نحو الارتفاع وبالتالي عدد الخرجين نحو الزيادة المستمرة خاصة وان الدراسة الجامعية لا تكلف الكثير في ظل مجانية التعليم، إضافة إلى عزوف معظم الشباب عن العمل الحر (لقلة الموارد أو الإمكانيات) والعمل في القطاع الخاص لأسباب عديدة منها الخوف من المخاطرة والتعرض للفشل ولتفادي الاستغلال بكل أنواعه من طرف أرباب العمل لهم.

يمكن تفسير ارتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات العليا من عدة جوانب:[1]

- يمثل الشباب في الجزائر نحو ثلاثة أرباع السكان، ومعظمهم أصحاب شهادات، وبالتالي فمن الطبيعي أن يكونوا أكثر عرضة للبطالة.
- هناك نحو 200 ألف طلب عمل جديد سنويا من أصحاب الشهادات (منهم 120 ألفا من المتخرجين الجامعيين و80 ألفا من متخرجي مراكز التكوين المهني)، هذا فضلا عن طالبي العمل ممن لم يكملوا دراستهم، وأولئك من غير حملة الشهادات، ونشير هنا إلى أنه خلال الدخول الجامعي 2011-2012 بلغ عدد الطلبة الجامعيين في مختلف الأطوار والأنماط 1.247 مليون طالب، منهم أكثر من 237 ألف طالب جديد.
- نمو كتلة اليد العاملة النشطة (الطلب) أكبر من نمو كتلة العمل المعروض، وهو ما يرتبط بنمو الاقتصاد وضآلة حجم الاستثمارات، مع العلم أن المقبلين على العمل هم من فئة الشباب، ومنهم حملة الشهادات.
- عدم التوافق ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم والتكوين.
- يدل هذا الوضع على خلل واضح في هيكل الاقتصاد، والذي عجز عن استيعاب المؤهلات والكفاءات، وهو ما يعني أنه اقتصاد غير قائم على رأس المال البشري.
- ضعف نظام المعلومات المتعلق بسوق العمل، ما يجعل الباحثين عن عمل لا يجدون وسيطا يوفر لهم الاختيار، ولا حتى ملجأ للتعبير عن تفضيلاتهم، وفي ظل شح فرص العمل، ساعد هذا الوضع على انتشار ظواهر سلبية كالرشوة والوسطاء وتوريث المناصب، فغاب بالتالي معيار الكفاءة، تزامنا مع بروز الوسطاء في مجال التوظيف.
- نقص الفعالية في سياسات التشغيل المعتمدة، المعروفة بسياسات دعم تشغيل الشباب، ولاسيما اتجاه فئة أصحاب الشهادات الجامعية، بسبب ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالة بدلاً من المعالجة الاقتصادية ذات الأمد البعيد، إذ إن معظم هذه الفئة لم تحظى في الأغلب إلا بما يعرف في الجزائر بعقود ما قبل التشغيل.

[1] - رحيم حسين، **"سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم"**، ملف: موضوعات في الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء- ربيع 2013، ص - ص 138-139.

خامسا: توزيع البطالين حسب نوع التعطل

تمثل حالة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل (STR2) * أعلى نسبة من بين إجمالي البطالين، ففي سنة 2004 كان معدل البطالة 17.7%، منهم 68.8% لم يسبق لهم العمل، وفي سنة 2009 ارتفعت نسبتهم لتصل إلى 78.3%، لكنها انخفضت بعد ذلك تدريجيا ليصبح 54.8% في شهر سبتمبر 2014 وهو ما يعادل 665 ألف بطال بعد أن كان 59.1% –ما يعادل 694 ألف بطال– في السنة التي قبلها أي 2013، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة مخرجات التعليم بكل مستوياته والتحاقهم بسوق العمل، في ظل محدودية فرص العمل التي تعتمدها الدولة في موازناتها الوظيفية من جهة، وانخفاض فرص العمل التي يتيحها الاستثمار المحلي والأجنبي من جهة أخرى، وهذا الارتفاع في نصيب البطالين الذين لم يسبق لهم العمل يعكس في نفس الوقت تناقص نصيب الذين سبق لهم العمل، ثم تركوا مناصبهم أو تم الاستغناء عنهم، والجدول التالي يبين نصيب كل حالة:

الجدول رقم (04–11): توزيع البطالين في الجزائر حسب حالة التعطل

(**الوحدة**: ألف عاطل)

		2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي البطالين		1672	1448	1241	1375	1170	1072	1076	1062	1253	1175	1214
STR1	العدد	522	448	530	515	267	233	417	379	507	481	549
	%	31.2	30.9	42.7	37.5	22.8	21.7	38.8	35.7	40.5	40.9	45.2
*STR2	العدد	1150	1000	711	860	903	839	659	683	746	694	665
	%	68.8	69.1	57.3	62.5	77.2	78.3	61.2	64.3	59.5	59.1	54.8

Source : activité, emploi & chômage en septembre 2014, ONS, op.cit. ; p12.

*– محسوبة من طرف الطالبة بطرح الأفراد الذين سبق لهم العمل (STR1) من إجمالي البطالين.

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزء الأكبر من البطالة في الجزائر يتركز بين الأفراد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وقد أكد التعداد الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات أن أغلبيتهم من مخرجات النظام التعليمي بمراحله المختلفة، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى عدم تكيف مخرجات هذا النظام مع متطلبات سوق العمل، مما يعكس بدوره عدم وجود تنسيق كاف بين سياستي التعليم والتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وسياسة التعليم وسياسات التوظف بصفة خاصة.

في الأخير يمكن القول أن جوهر المشكلة لا يكمن– حقيقة – في معدل البطالة وحده، إذ أن كثيرا من الدول تتعايش مع معدلات للبطالة قريبة من / أو أعلى من تلك المعدلات، بل تكمن في الخصائص التي اتسمت بها البطالة

* وفقا للمعنى المعتمد من طرف الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر فان إجمالي البطالين (STR)= STR2+STR1 ، حيث أن؛ STR1: هم جميع الأفراد في سن العمل وتتراوح أعمارهم بين 16-65 سنة وصرحوا أثناء التحقيق أو التعداد أنهم مارسوا نشاطا مأجورا، بينما STR2: فهم الأشخاص الذين في سن العمل ولم يسبق لهم الدخول لسوق العمل ويبحثون عن أول عمل، وإذا رمزنا إلى اليد العاملة النشطة بالرمز PA فان معدل البطالة (TC)يكون كالآتي": $TC = \frac{STR}{PA}\%$

في الجزائر والتي تمثلت أساسا في أنها مست فئة الشباب الذين لم يتجاوز سنهم 30 سنة، اغلبهم ذوي مستوى عالي وطالبي العمل لأول مرة، ومعظمهم إناث.

المطلب الثالث: أنواع البطالة المتواجدة في الجزائر

من خلال التحليل السابق لتطور معدلات البطالة، يتضح أن الاقتصاد الجزائري يعاني من معدلات مرتفعة جدا رغم كل الإجراءات والآليات المتبعة للتخفيف منها، تمثلت هذه البطالة في عدة أشكال يمكن حصرها في ثلاثة أنواع أساسية هي: البطالة السافرة أو الصريحة أو الإجبارية، البطالة المقنعة وأخيرا البطالة الاختيارية.

أولا: البطالة السافرة أو الإجبارية

تتمثل البطالة السافرة في الفرق بين عرض العمل المتاح في الاقتصاد الوطني والطلب عليه، ويتزايد حجم هذا النوع من البطالة ومعدلاته بشكل كبير في اغلب الدول النامية ومنها الجزائر، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة لمواجهة القادمين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما يمكن إرجاعه إلى جملة من العوامل بخلاف ضعف الطاقة الإنتاجية، تتمثل في زيادة معدلات النمو السكاني، حيث قدر معدله بـــــــ 1.4% سنة 2000 وارتفع إلى 2.16 % سنة 2012، واستقر عند 2.15 % في سبتمبر من سنة 2014، بالرغم من انه كان أعلى بكثير في الثمانيات إذ قدر بـــــــ 3.06 % سنة 1985، وقد ترتب عن هذه الزيادة السكانية ارتفاع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي –أي زيادة عرض العمل- هذا من ناحية وعدم قدرة الاقتصاد الوطني علي استيعاب اليد العاملة من جهة أخرى، هذا إضافة إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، وكذا انتشار ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، وما زاد من حدة المشكلة أيضا إدخال التقدم التقني في العمليات الإنتاجية، وما يترتب عليه من استخدام الأساليب الإنتاجية المكثفة لرأس المال وإحلال الآلة محل الإنسان، إضافة إلى محدودية طاقة القطاعين العام والخاص وعجزهما عن استيعاب المزيد من العمالة، خاصة بعد إتباع سياستي التحرر الاقتصادي والخصخصة وما انجر عنه من تسريح للعمال، كل هذا أدى إلى وجود خلل في سوق العمل تمثل في زيادة الاتساع أو الفجوة ما بين العرض والطلب على العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن البطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال، حيث يمكن أن تتجسد في البطالة الهيكلية – التي تنشا بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل وتوزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها- وتظهر بكثرة في قطاع الصناعة خاصة الذي يتطلب الآلات الحديثة، والبطالة الموسمية خاصة في قطاعي الزراعة والسياحة، وبطالة المتعلمين* التي تزايدت مؤخرا بشكل كبير وسريع، وهو ما يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكيف مع متطلبات التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.

* تعد بطالة المتعلمين صورة من صور البطالة الهيكلية لعدم توافق ناتج التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل، غير أنها وضعت كمكون مستقل للبطالة السافرة لأهميتها وتزايد وزنها النسبي في حجم البطالة، لمزيد من المعلومات انظر المطلب الثاني (هيكل البطالة في الجزائر) الفرع الرابع من هذا المبحث.

ثانيا: البطالة المقنعة

لقد عرف الاقتصاد الجزائري هذا النوع من البطالة في البداية في قطاع الزراعة، ومع زيادة الوعي وزيادة التحضر انتقل إلى المدينة عبر قنوات الهجرة الداخلية ليشمل باقي القطاعات لاسيما الصناعة، ويعد التعليم إحدى هذه القنوات، حيث أدت مجانية التعليم إلى ارتفاع عدد المتعلمين في مختلف المستويات التعليمة، وقد اخذ هؤلاء طريقهم إلى التوظيف خاصة في ظل تكفل الدولة بالتعيين المباشر لحاملي الشهادات العليا، وكذا خريجي المعاهد والمدارس المتخصصة في القطاعات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية بالتوظيف الدائم او المؤقت من خلال مختلف البرامج والأجهزة التي كان هدفها في اغلب الحالات زيادة فرص العمل بغض النظر عن احتياج المؤسسة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي إلى درجة عدم قدرة الجهاز على استيعاب المزيد من العمالة إلا في أضيق الحدود، خصوصا مع عدم الإحلال أو التجديد، بالإضافة إلى خصخصة عدد كبير من المؤسسات وهو ما اثر على الإنتاجية، وخفض من كفاءة القوى العاملة خاصة في القطاع العام.

وعليه فهذا النوع من البطالة يرتبط بانخفاض الإنتاجية الحدية للعامل، حيث تكون مساهمته في الإنتاج اقل مما يستطيع إنتاجه بالعمل خلال ساعات العمل الطبيعة يوميا، أي أن إنتاجيته تكون صفرا أو شيئا هامشيا [1].

في واقع الأمر لا توجد أي إحصائيات رسمية عن حجم البطالة المقنعة أو معدلاتها أو توزيعاتها حسب المعايير المختلفة (الفئة العمرية، الجنس، القطاعات الاقتصادية...)، إلا أن الواقع المعاش يؤكد تفشيها بشكل رهيب لاسيما في مجال الإدارة.

كما يرى بعض المحللين أن الحكومة على الأرجح لا تؤدي سياستها في خلق فرص عمل جديدة بأكمل وجه، بل إلى حشو الأعداد التي تتحدث عن تشغيلها كبطالة مقنعة، وهو أسوا أسلوب لمعالجة مشكلة البطالة، لأنه ببساطة يبقى العاطلون في حالة تعطل حقيقية، بما يعني أنهم لا يضيفون شيئا للناتج المحلي الإجمالي، فضلا على أن وجودهم كبطالة مقنعة يساهم في إرباك وتعطيل العمل في المصالح التي يعملون بها، ويكرس قيم التسيب والتساهل الصغير والكبير، ويؤدي لضعف الإنتاجية للعاملين عموما، والأفضل من هذا هو أن يتم تقديم إعانة بطالة للعاطلين، مع بذل جهد حقيقي لمحاولة خلق فرص عمل حقيقية ومنتجة لهم [2].

ثالثا: البطالة الاختيارية

يتمثل هذا النوع من البطالة في أن الفرد يفضل الراحة بدلا عن العمل واكتساب اجر إضافي، أي انه لا يرغب في العمل في ظل الأجور السائدة أو المتاحة رغم توافر فرص العمل له، وهو ما يتماشى مع قانون عرض العمل الملتوي إلى الخلف الذي ينص على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الأجر، ولكن إلى حد معين، إذ أن زيادة الأجر تعني زيادة دخل العامل الأمر الذي يجعله يفضل عندها الراحة على العمل،

[1] - محمد محمد النجار، **"التحليل الاقتصادي الكلي"**، كلية التجارة بنها، القاهرة، مصر، 1999، ص 69.
[2] - سيد عاشور احمد، **"مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي"**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص 106.

وهي تعد حالة استثنائية تكون فيها العلاقة عكسية بين الأجر وكمية العرض من العمل، أما الحالة العادية أو المتعارف بها فهي أن العلاقة بين الأجر وكمية العرض هي علاقة طردية [1].

نجد هذه الفكرة –تراجع كمية عرض العمل مع زيادة الدخول- مجسدة في الواقع في كل من الدول المتقدمة والدول النامية ومنها الجزائر –مع وجود فارق في طبيعة الظروف المؤدية إلى العزوف عن العمل-، حيث يختار الفرد الفراغ بدلا من العمل واكتساب اجر إضافي ليس لأنه حقق خلا كبيرا وفر له مستوى معيشي مرتفع تصير معه الراحة هي السلعة المفضلة على السلع الأخرى، ولكن لأنه حقق مستوى من الدخل يكفي لإشباع حاجاته وتطلعاته، بحيث يصبح العزوف عن العمل خيرا من الولوج فيه [2].

عموما، يمكن القول أن البطالة الاختيارية تعكس طابع غير حضاري تفشى في المجتمع خاصة لدى الشباب، حيث تحصر ظروف التخلف تطلعات الفرد في إطار ضيق ومحدود وغير منطقي مقارنة بوضعيته المالية والاجتماعية، أما فكرة منحنى عرض العمل الملتوي إلى الخلف عند مستويات معينة من الأجور تفسر التناقض بين ارتفاع معدل الفقر خاصة في المناطق الريفية وندرة العمال المزارعين أو الفلاحين مما يخلق نوعا من الإرباك عن نوع البطالة في الريف هل هي سافرة أم موسمية أو هل هي إجبارية أم اختيارية.

وقد توجد البطالة الاختيارية في فئة كبيرة من أفراد المجتمع الذين لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، لأنهم يرونه اقل من مستواهم وتطلعاتهم أو حتى طموحاتهم خاصة وان الفرد يبحث عن الدخل السريع الغير شاق في ظل نقص حس المسؤولية وكثرة الاتكال على العائل وعدم التحضير والاستعداد للمستقبل.

رابعا: نقص التشغيل

لقد انتشر هذا النوع من البطالة مؤخرا بكثرة، حيث أن الأشخاص البطالين المندرجين في هذا النوع ليسوا في بطالة كاملة، إذ أنهم يشتغلون عدد ساعات عمل غير كافية بالمقارنة مع عدد الساعات اللازمة والمتعارف عليها، وإنما يشتغلون عدد اقل بكثير ويتقاضون أجرا مقابل ذلك، فنجد أنهم يتناوبون على نفس العمل الذي يمكن أن يشغله شخص واحد فقط، بمعنى اشتغال أكثر من شخص لعمل واحد خلال فترات مختلفة وهو ما يندرج ضمن العمالة الناقصة كما، في حين العمالة الناقصة نوعا فهي تتمثل في حالة اشتغال الشخص دون مستوى مؤهلاته وخبراته، كما هو الحال مع الكثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا، والانتظار لعمل أفضل، وحسب آخر الإحصائيات المتوفرة والتي صرح بها الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2012، فان نسبة السكان الذين يعانون من نقص التشغيل حسب وقت العمل في الجزائر تقدر بـــ 1718 ألف شخص سنة 2011 أي بـــ 17.9% من مجموع السكان المشتغلين، ويعد السكان الأقل تعلما والغير حائزين على شهادات الأكثر تعرضا لهذه الظاهرة بنسبة تتراوح بين 17.5% و 18% على التوالي من مجموع السكان الذين يعانون من نقص التشغيل، كما يمس أكثر الوسط الريفي (18.1%) منه في المناطق الحضرية (17.8%) ، كما نجد أن الشباب هم الأكثر عرضة

[1] - مدحت القريشي، مرجع سبق ذكر، ص- ص78 – 80، (بتصرف).
[2] - علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 69.

لظاهرة نقص التشغيل، حيث يخص شاب من أصل خمس شبان تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة، كما انه يمس بشكل خاص المهن الأساسية التي لا تتطلب مؤهلات وأيضا الغير مؤمنين اجتماعيا بنسبة 21.4% من مجموع السكان الذين يعانون من نقص التشغيل[1].

المبحث الثالث: آليات وأجهزة مواجهة البطالة وخلق فرص العمل في الجزائر

تعتبر البطالة احد أهم معضلات التنمية لأية دولة وعلى رأسها الجزائر، مما افرز الاهتمام بها من طرف الباحثين وأصحاب القرار بمختلف توجهاتهم لإيجاد الحلول الممكنة التي تحد من هذه الظاهرة، ويستمد موضوع البطالة أهميته من خلال أثاره المختلفة على جميع الميادين، متعديا الطابع الاقتصادي للموضوع إلى الجانب النفسي والثقافي وحتى البعد الأمني، الأمر الذي دفع بالسلطات للبحث عن البدائل (الحلول) الممكنة، خاصة في ظل التغيرات التي عرفتها خلال مسيرتها التنموية نتيجة التحول في من النهج الاشتراكي إلى ما يعرف باقتصاد السوق، وما صاحب ذلك من إصلاحات اقتصادية من خوصصة وتسريح للعمال وضعف القدرة الاستيعابية لتشغيل العدد الهائل الداخل إلى سوق العمل رغم إمكانياته العلمية واستعداده للاشتغال في أي عمل مهما كان نوعه، وبهدف السيطرة والتحكم في الأسباب والانعكاسات والتخفيف من ضغوط سوق العمل لجأت السلطات العامة إلى مجموعة من التدابير والترتيبات المؤسساتية لدعم التشغيل والمساهمة في تقليص البطالة وخاصة للشباب المؤهل رغم كل التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق الهدف المرجو، وفيما يلي مخطط يبين أهم الأجهزة والبرامج التي انتهجتها الدولة للتقليل من حدة البطالة:

[1] - تصريحات للديوان الوطني للإحصائيات تم نشرها في الموقع الالكتروني: http://localhost/aps-ouest/spip.php?article1764 تم الاطلاع عليه بتاريخ 05 سبتمبر 2016.

الشكل رقم (04-09): الأجهزة والبرامج المتخذة للحد من تفاقم مشكلة البطالة

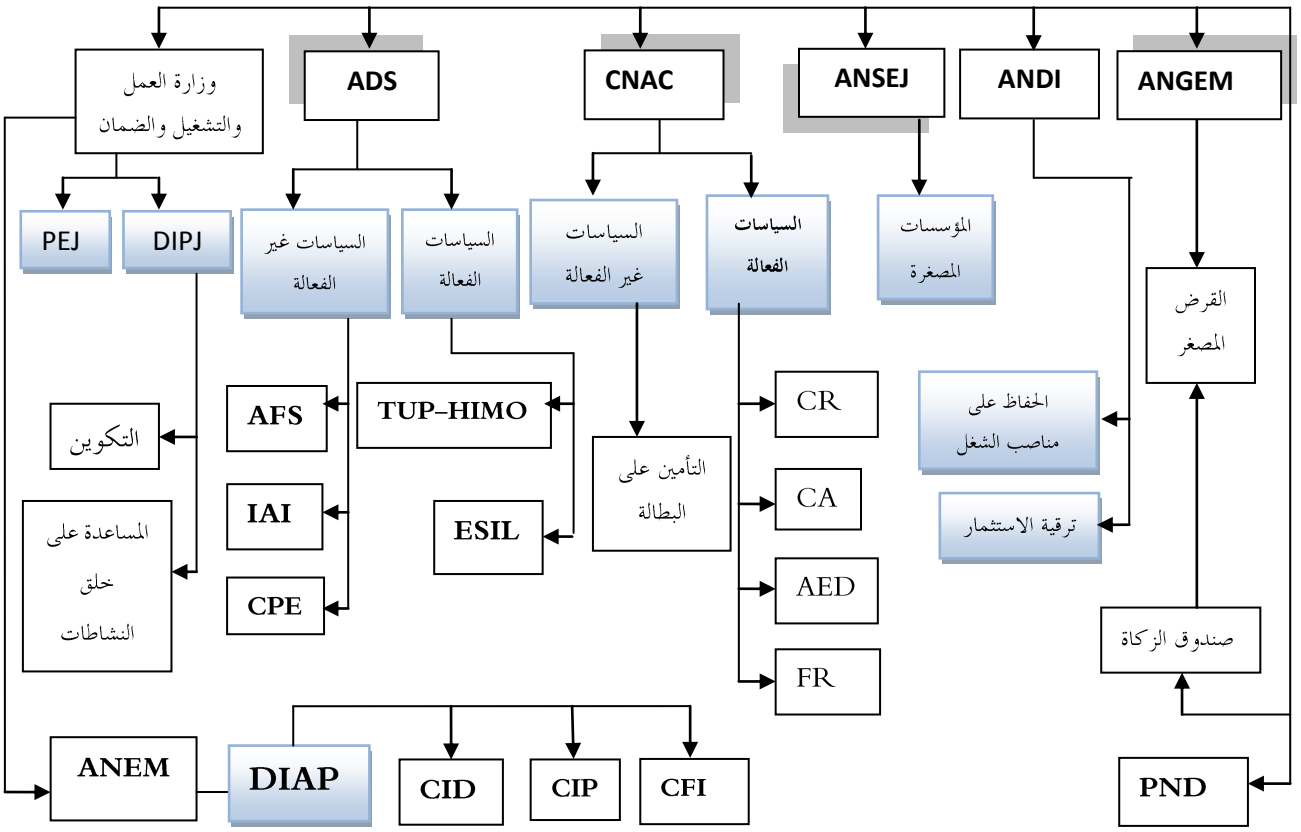

المصدر: دحماني محمد ادريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، مرجع سبق ذكره، ص 219.

ونظرا لتعدد الأجهزة والبرامج المكلفة بتوفير منصب شغل مأجور للعاطل عن العمل أو مساعدته من خلال قروض تساعده على بناء ذاته والخروج من دائرة البطالة ارتأينا التركيز على بعضها، والتي استهدفت اكبر شريحة من المجتمع واستطاعت أن تحقق ولو جزءا من الهدف المنشود.

المطلب الأول: ترقية التشغيل عن طريق تنمية روح المبادرة المقاولاتية

يستند هذا الاتجاه إلى فكرة التشغيل الذاتي، أي أن الشباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل لأنفسهم، ودور الدولة هنا هو الدور الداعم والمرافق[1]، ولتحقيق ذلك فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز عملية مرافقة المبادرين من الشباب وتجسيد اكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتمويل، مع إنشاء عدة وكالات وصناديق مخصصة لهذا الغرض.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) *

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشأت عام 1996، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996[2]، مهمتها تمويل المشاريع مهما كانت طبيعتها وذلك

[1] - رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 139.

* ANSEJ : l'**A**gence **N**ational de **S**outien à l'**E**mploi des **J**eunes.

[2] - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، "مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب"، جانفي 2004، ص 29.

بتقديم قروض طويلة المدى بدون فائدة، حيث تسمح بإنشاء مؤسسات جديدة مع مساهمة طالب القرض والبنك، وقد حدد السن ما بين 19 إلى 35سنة واستثنائيا إلى 40 سنة في حالة تمكنه من إنشاء ثلاثة مناصب شغل دائمة، وتضم شبكتها 53 فرع جهوي موزع عبر كامل التراب الوطني، كما تم إدخال تعديل جديد وهو منح قروض منعدمة الفائدة كما قلنا، مع إمكانية مساهمة البنك في ذلك وإلغاء الفائدة التي كانت 1% وذلك لتوسيع الاستثمار وجعلها أكثر فاعلية.

كما تشجع الوكالة إنشاء وتوسيع المؤسسات المصغرة وذلك من خلال تقديم صنفين من التمويل:

التمويل المختلط: إذ تمنح الوكالة قرض للمقاول بدون فائدة في حدود 25% من قيمة الاستثمار التي لا تتجاوز مليوني دينار جزائري و20% بالنسبة للمشاريع التي قيمتها ما بين مليونين و 10 ملايين دينار جزائري.

التمويل الثلاثي: الذي يسمح بتدخل البنك بتقديم قروض للاستثمارات التي قيمتها اقل من مليونين دينار جزائري، إذ يساهم البنك بـــ 70% من قيمة المشروع والمقاول 5%، في حين تتكفل الوكالة بالباقي أي 25%، أما بالنسبة للاستثمارات التي تكلفتها ما بين مليونين و 10 ملايين دينار جزائري، فتبقى مساهمة البنك على حالها في حين تنخفض مساهمة الوكالة إلى 20% لترتفع حصة المقاول إلى 10%.

بتطبيق الوكالة لهذه الصيغ التمويلية استطاعت أن تنجز 117862 مؤسسة مصغرة في ظرف 13 سنة منذ إنشائها، خالقة 332538 منصب عمل جديد[1]، بمعدل 2.8 منصب عمل لكل مؤسسة، كما تجسدت مجهودات الدولة في مجال إنشاء هذه المؤسسات من طرف الشباب بتخصيص غلاف مالي قدر ب 12 مليار دج سنة 2010 و67 مليار دج خلال الفترة 1999-2010، وقد استطاعت أن تخلق 227200 وظيفة خلال الفترة 2009-2013.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) * [2]

أنشأت بموجب قرار اللجنة الحكومية في 22 جانفي 2004، وهي تمثل إحدى أدوات تجسيد الحكومة فيما يخص محاربة البطالة، بالمصادقة على قروض تتراوح بين 50 ألف و400 ألف دينار جزائري بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%، وذلك نتيجة إصدار قانون الاستثمارات في 1993، والذي احتوى على الكثير من المبادئ والايجابيات التي سوف تساهم في إنشاء المؤسسات وتطوير الاستثمار، لكن الواقع اثبت أن عملية إنشاء المؤسسات حققت نتائج ضعيفة، إذ صنفت الجزائر في المرتبة 107 من أصل 155 دولة حسب لجنة تقييم عالمية لإنشاء مؤسسة خاصة، وهو ما يعادل 10 مؤسسات مصغرة لكل ألف ساكن وهي نتيجة ضعيفة وبعيدة عن المقاييس العالمية التي فيها اقل نسبة تعادل 45 مؤسسة لكل ألف ساكن، ومع ذلك فقد ارتفع عدد الملفات المودعة من 41923 ملف سنة 2005 إلى 241490 ملف سنة 2009، في حين كان عدد الوظائف المنشئة 218421 وظيفة مقارنة بـــ 4994 وظيفة سنة 2005.

[1] - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2014/05/12.

* **ANGEM : A**gence **N**ationale de **GE**stion du **M**icro-Crédit

[2] - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.angem.dz، تم الاطلاع عليه يوم 2014/05/14.

وعموما تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر جهاز فعال للمعالجة الاجتماعية لمحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على الذات" وعلى "روح المقاولة"، لهذا الغرض فان القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل الغير مستقر، وفي حالة توفر الشرط في طالب القرض وقبول البنك على منحه له، فانه بإمكانه اختيار نمط التمويل المناسب له، وهي ثلاثة أنماط:

* تمويل ثنائي: سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 30000 دج؛ إذ تساهم الوكالة بـــــ 90 % و10 % يتحملها المستفيد.
* تمويل ثنائي: للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 50000 و100000 دج؛ إذ يساهم البنك بـــ 95 % إلى 97% بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 % ومساهمة المستفيد بالمتبقي (3 % إلى 5 %).
* تمويل ثلاثي: للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 100000 دج و 400000 دج؛ بمساهمة البنك بـــ 70 % بفوائد مخفضة بنسبة 80 % إلى 90 %، والمستفيد بـــ 3 % إلى 5 %، أما الوكالة فتساهم بالبقية وهي بين 25 % و27 % بدون فوائد.

وتجدر الإشارة إلى انه في حالة ما إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، فان نسبة مساهمته الشخصية ستنخفض من 5 % إلى 3 % وترتفع مساهمة الوكالة من 25 % إلى 27 % في حالة التمويل الثلاثي، ومن 95 % إلى 97 % بالنسبة للبنك في حالة التمويل الثنائي، كما يلتزم المستفيد بعد تمويله، بتسديد مبلغ القرض والفوائد في مدة تصل إلى خمس سنوات حسب الجدول الزمني الذي يحدده البنك، ويسدد بعد ذلك السلفة بدون فائدة الخاصة بالوكالة في مدة أقصاها ثلاث سنوات.

إضافة للمساعدات المالية فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تقدم مساعدات غير مادية كالتوجيه والمرافقة، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع وكذلك إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات، أين يتم الالتقاء والتعارف فيما بينهم لاكتساب خبرات مختلفة، وكذا خلق فضاء جديد لتسويق منتجاتهم.

لقد تم منح 679853 قرض منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 31 ديسمبر 2014، حازت فيها الصناعات الصغيرة على اكبر نسبة 30.01 % (258422 قرض) ثم تلتها الخدمات بنسبة 20.89 % (ما يعادل 142007 قرض)، في حين احتلت كل من التجارة والصيد البحري على المرتبة الأخيرة بنسبة 0.21 % و0.08 % على التوالي، أما من حيث جنس المستفيد فقد حظيت النساء بأكبر حصة (61.92 %) والرجال بنسبة 38.08 %، كان اغلبهم في الفئة العمرية (18-29 سنة) بنسبة 37.67 %، هذا العدد من القروض مكن استحداث 1019781 منصب شغل جديد.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) * [1]

أسس هذا الصندوق بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994[2] كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لفائدة الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية إما بالتسريح الإجباري أو بتوقف نشاط المستخدم، حيث تقلص الشغل الدائم إلى 3 % بما يعادل 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993 إلى سبتمبر 1994 [3]، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء هذا الصندوق الذي يعتبر الأول على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا.

لا ينحصر نظام التامين عن البطالة في دفع تعويض للأجير الذي فقد بصفة لا إرادية منصب عمله فقط وإنما أيضا في بعث إجراءات احتياطية لتكثيف فرص رجوعه إلى العمل إما بالمساعدة على البحث عن العمل، أو دعم العمل الحر أو التكوين بإعادة التأهيل، وفي هذا الصدد وانطلاقا من سنة 1998 إلى غاية 2004 قام الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بدفع تعويض البطالة الذي استفاد منه لغاية أواخر سنة 2006 حوالي 189830 عاملا مسرحا من مجموع 201505 مسجلا، وهو ما يعادل نسبة 94.2 %، كما قام الصندوق بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن، وقد تم تكوين 11583 بطال من طرف المستشارين في مجال تقنيات البحث عن العمل، ومرافقة 2311 بطال في إحداث مؤسساتهم المصغرة وتمكين 12780 بطال من متابعة تكوينهم لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية **.

يقوم هذا الصندوق بتمويل المشاريع لفئة الأفراد ما بين 30 و50 *** سنة بقروض طويلة الأجل وبدون فائدة، وابتداء من سنة 2010 سمحت الإجراءات الجديدة المتخذة لفائدة هذا الفئة التمتع بمزايا متعددة منها: مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة ملايين دج مع إمكانية توسيع إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع النشيطة، إضافة إلى تشجيع الاستثمار من خلال تقديم جملة من الإعفاءات أهمها:

* الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) بعد ثلاث سنوات من الاستغلال.
* الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

---

* - **CNAC : C**aisse **N**ationale d'**A**ssurance **C**hômage.

[1] - الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، نقلا عن الموقع الرسمي: www.cnac.dz تم الاطلاع عليه يوم 2014/06/06.

[2] - انظر المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادر في 07 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة، ص 05.

[3] - المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة، أراء، توصيات، تقارير ودراسات، 25-27 افريل 1995، ص 9.

** على هذا الأساس يمكن اعتبار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة كجهاز لترقية التشغيل بمبادرة مقاولاتية في حالة تقديم تعويض للبطال أو كداعم للشغل المأجور في حالة تطبيقه للإجراءات الاحتياطية.

*** في أواخر شهر جوان 2010 تم إدخال عدة تعديلات على نظام الصندوق ومن بينها تغير سن المستفيد ليصبح 30 سنة بدلا من 35 سنة إلى 50 سنة، لمزيد من المعلومات عن التغييرات والتعديلات التي أدخلت على الصندوق الوطني للتامين عن البطالة اذهب لموقعه الالكتروني: www.cnac.dz أو انظر: المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 20 جوان 2010، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر في 23 جوان 2010 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188، المذكور سابقا، ص 05.

إن نظام التامين عن البطالة في الجزائر يعد تحديا كبيرا وعلى البلدان العربية والسائرة في طريق النمو الاستفادة منه، إذ يرى Peter Auer * أن المكتب الدولي للعمل يولي اهتماما خاص بالتجربة الجزائرية في مجال التامين عن البطالة ويقول أنها تجربة فذة بالنسبة لبلدان المغرب العربي ولبلد سائر في طريق النمو وهو البلد الوحيد في هذه المنطقة الجغرافية وهو بالفعل نموذج مثالي، إلا انه ينبغي إعادة النظر في الجهاز قصد تغطية اكبر عدد ممكن من الأشخاص وإدماجهم ضمن مصلحة عمومية للشغل [1].

لقد مول الصندوق الوطني للتامين على البطالة من موارده الخاصة، على شكل قروض بدون فائدة 3.55 مليار دج سنة 2010 و 9.2 مليار دج خلال الفترة 2004-2010، كما ساهم في التشغيل بنسبة 0.03 % خلال سنة 2008.

رابعا: أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات

* جهاز صيانة الاستثمارات: يتمثل هذا الجهاز في صندوق خاص بالتطهير المالي اتجاه المؤسسات العمومية التي هي في حالة عجز هيكلي، حيث يتم تمويلها شرط أن تنعش تطور نشاطها وتحافظ على مناصب الشغل الموجودة.
* ترقية الاستثمارات: يعد من بين الإجراءات المتخذة بهدف تحسين المحيط الإداري والقانوني للمؤسسة العامة خاصة لاسيما في فترة التسعينات، نذكر:
  - إنشاء مجلس وطني للاستثمار (CNI).
  - إنشاء صندوق دعم الاستثمار.
  - إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) عوضا عن وكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) **.

المطلب الثاني: دعم الشغل المأجور

يشمل فئة الشباب الذين يبحثون عن عمل مأجور، ومن اجل مساعدة هؤلاء ومرافقتهم في بحثهم هذا تم اعتماد مجموعة من الآليات والتدابير وإنشاء مجموعة من الوكالات والبرامج المختلفة كالأتي:

أولا: الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) ***

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990[2] المعدل والمكمل للأمر رقم 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971، المتضمن تنظيم الديوان الوطني لليد العاملة المنشأ بالمرسوم 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962، لذا فهي تعد أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر.

---

* Peter Auer: خبير بالمكتب الدولي للعمل.

[1] - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 298.

** لمزيد من المعلومات حول نشأة ومهام هذه الأجهزة يمكن الرجوع إلى المطلب الثاني المبحث الأول من الفصل الثالث.

*** **ANEM:** l'**A**gence **N**ationale de l'**E**mploi.

[2] - انظر: المرسوم التنفيذي رقم 90-259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر في 12 سبتمبر 1990، المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته، ص 122.

وقد جاء القانون رقم 04-90 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة الشغل، ليعزز مكانة ودور الوكالة بصفتها الهيأة العمومية التي تضمن تنصيب العمال وتشغيلهم باستثناء الأماكن التي لا توجد بها هياكل الوكالة أين رخص للبلديات استثناءا أن تقوم بهذا الدور في حدود اختصاصاتها الإقليمية [1].

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، تم تغيير القانون الأساسي للوكالة الوطنية للتشغيل من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص [2]، وهي تتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية وحوالي 165 وكالة محلية.

وقد تم تسجيل تطور ملحوظ في عدد مناصب الشغل المنشأة، حيث انتقل من 64092 منصب سنة 2005 إلى 125645 منصب سنة 2007 ووصل إلى 170858 منصب سنة 2009.

ثانيا: وكالة التنمية الاجتماعية (ADS) *

هي هيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996[3]، في ظل تطبيق مخطط إعادة الهيكلة بالجزائر، هدفها التخفيف من حدة نتائج هذا المخطط على الفئات الاجتماعية الضعيفة، وذلك بوضع تدابير وبرامج لمحاربة البطالة والفقر والتهميش.

يمكن تلخيص مهامها الأساسية فيما يلي:

- ترقية وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة.
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في انجازها يد عاملة كثيفة أي تشغيل اكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع

ثالثا: التشغيل المأجور بمبادرة محلية (ESIL) **

انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990، في إطار أول جهاز للإدماج المهني للشباب، بهدف إنشاء مناصب عمل مؤقتة من طرف الجماعات المحلية، مدتها من ثلاثة أشهر إلى اثنتا عشر شهرا، بهدف مساعدة الشاب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة والذي يتراوح عمره بين 19 إلى 30 سنة على اكتساب خبرات مهنية، وقد استفاد حوالي 332000 شاب بإدماجهم عبر الوظائف المأجورة بمبادرة محلية خلال الفترة 1990-1994 في مناصب عمل لمدة متوسطة تصل إلى ستة أشهر شملت مختلف القطاعات، وعلى رأسها قطاع الإدارة والقطاعات الاجتماعية والتربوية الذي حاز على 45 %، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 34.6 %،

---

[1] - الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، **"التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية –عرض نتائج الفترة 2006-2010-"**، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 افريل 2011، ص 147.

[2] - انظر: المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في 19 فيفري 2006، الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل، تنظيمها وسيرها، ص 22.

* **ADS : Agence de Développement Social.**

[3] - انظر: المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، الجريدة الرسمية العدد 40، الصادر في 30 جوان 1996، يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحددها قانونها الأساسي، ص 18.

** **ESIL : Emploi Salaries d'Initiatives Local.**

وفي سنة 1997 استفاد حوالي 181225 شخص، بلغ عدد الدائمين فيها 86157، لكنه انخفض في السنة الموالية ليصل إلى 152943 مستفيد، وهو ما يعادل انخفاض بمعدل 15.60 %، وكان عدد الدائمين في هذه السنة 72212 مستفيد، ثم ارتفع سنة 1999 ليسجل 157567 مستفيد من بينهم 68323 منصب دائم [1]، و151495 منصب سنة 2002، هده الأرقام تعكس مدى أهمية هذا البرنامج في توفير مناصب شغل، رغم انه كان يمنح أجرا ضئيلا (2500 دج/الشهر)، إلا انه يضل حلا مؤقتا وملجأ للشباب وتفضيله على البطالة والإحباط.

في جوان 2002 اسند هذا البرنامج إلى وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

رابعا: الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO) *

تم وضع هذا البرنامج في سنة 1997 في إطار برنامج دعم الشبكة الاجتماعية، عن طريق تمويل خارجي (قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) بمبلغ 50 مليون دولار كمرحلة أولى ثم من ميزانية الدولة كمرحلة ثانية، وهو يرمي إلى خلق مناصب شغل مؤقتة بصورة كثيفة وفي وقت سريع، وهو موجه للشباب البطال بدون مؤهلات وبالخصوص في المناطق النائية والمحرومة التي مستها البطالة بدرجة كبيرة، وذلك بتقديم وظائف مؤقتة تتمثل في أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، وتتميز طبيعة الأشغال باستخدامها للعمل البشري دون الاعتماد على تقنيات معقدة ومكلفة، إذ يشترط أن تمثل كتلة الأجور 60 % من مجموع تكلفة المشروع [2].

وقد خصصت الجزائر قيمة 4.13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وذلك من اجل إنشاء 3846 ورشة تخص الطرقات (42 %)، الفلاحة والري (30 %) منشات الري الصغرى (24.3 %)، العمران وأشغال التهيئة (3.5 %) وأشغال أخرى (0.2 %) [3]، وقد تم توفير 140000 وظيفة خلال الفترة (1997-2000)، منها 42000 شبه دائمة، وهو ما يعادل 36 وظيفة كمتوسط لكل مشروع [4].

لقد استفاد من هذا البرنامج 86093 بطال سنة 1997بتكلفة إجمالية تقدر بـــ1.179 مليار دج وبلغ سنة 1998 ما يقارب 83842 مستفيد بتكلفة تقدر بـــ 2.523 مليار دج أي أن عدد المستفيدين انخفض بين السنتين بنسبة 2.06 %، لكنه سجل ارتفاعا في سنة 1999 بمعدل 53.43 % وهو ما يعادل 128641 مستفيد مكلفا 3.923 مليار دج [5]، وفي إطار برنامج الهضاب العليا فقد تم إنشاء 2934 منصب شغل سنة 2006 و2913 منصب سنة 2007، أما فيما يتعلق ببرنامج تنمية مناطق الجنوب فلقد تم إنشاء 2116 منصب شغل سنة 2006 و1672 منصب سنة 2007، في حين استطاع برنامج الجزائر البيضاء من إنشاء 19660 منصب سنة 2006 مقابل 17309 منصب سنة 2007، ولكنه انخفض إلى 12098 و12220 منصب خلال سنتي 2010، 2011 على التوالي.

---

[1] - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، نقلا عن الموقع: www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/index.htm، تم الاطلاع عليه يوم 2014/06/20.

* **TUP-HIMO : Travaux d'Utilité Publique a Haute Intensit et de Main d'Œuvres.**

[2] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص287.

[3] - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 283.

[4] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، نفس المرجع السابق، 288.

[5] - وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

خامسا: عقود ما قبل التشغيل (CPE) *

وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم 402/98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، ممول من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، ويهدف إلى تشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة في سوق العمل، مع تكفل الدولة بالأجور الأساسية إضافة إلى تغطية التكاليف الاجتماعية طيلة فترة العقد الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، وذلك بطلب من المستفيد، كما يستطيع الحصول على علاوات من طرف صاحب العمل، ولذا يعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين صاحب العمل والمستفيد ومديرية التشغيل التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

وحتى يكون المرشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل فانه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل، والتي تقوم بدورها بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وقد سجلت الوكالة منذ انطلاقها إلى غاية 2001 ما يقرب عن 142695 طلب، فيما وصل عدد المناصب المفتوحة إلى 39373 منصب، بغلاف مالي قدره 75000 دج لكل مستفيد، بينما استفاد خلال سنة 2004 لوحدها أكثر من 60000 شاب من منصب عقود ما قبل التشغيل بعدما كان 6544 مستفيد فقط خلال سنة 1988.

رغم أهمية هذا البرنامج في استحداث فرص عمل إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة، إذ أن إدماج هؤلاء الشباب في مناصب دائمة بعد فترة العقد كان ضئيلا جدا، بحيث تم تثبيت 3520 شاب في مناصبهم من مجموع 31085 إلى غاية 2000، والبقة تحصلوا على شهادة انتهاء العقد [1]، فيما حظيت سنة 2009 لوحدها 21929 منصب مقابل 62382 و55977 منصب سنتي 2007 و2008 على التوالي، إلا انه بموجب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 13-142 الصادر في 13 افريل 2013، فان يتم تجديد عقود ما قبل التشغيل مستقبلا لأكثر من مرة من دون تحديد عدد المرات للعمال المتعاقدين مما يتيح للعامل الاحتفاظ بمنصبه لمدة غير محدودة إلا إذا أراد هو التنازل عنه لعدم رغبته فيه أو لإيجاده لعمل أفضل منه، ويبقى هذا الحل ترقيعي خاصة انه لم يتضمن أي زيادة في الأجور إلا انه أفضل بكثير من فقدان العمال لعملهم إذ لقي استحسانا لدى مجمل الشباب لاسيما الذين كانوا مهددين بالاستغناء عنهم، ويبقى عملا مؤقتا وغير محدود المدة.

سادسا: جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) **

انشأ هذا الجهاز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 مارس 1990، وهو قائم على مقاربة اقتصادية لمحاربة الفقر والبطالة، من خلال الإدماج المهني للشباب طالبي العمل لأول مرة وهم موزعون على ثلاث

---

* **CPE:** les **C**ontrats **P**ré- **E**mploi

[1] - مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص 288.

** **DIPJ:** le **D**ispositif d'**I**nsertion **P**rofessionnelle des **J**eunes.

فئات؛ خريجي التعليم العالي والتقنيين السامين، خريجي التعليم الثانوي، الشباب بدون تكوين، ومنذ سنة 1996 أصبح يمول من طرف صندوق مساعدة تشغيل الشباب.

قد مست عملية الإدماج 603758 شاب خلال الفترة (1995-1998) مقابل 408000 خلال الفترة (1990-1994)، تتميز اغلبها بكونها مؤقتة، إذ لم يتجاوز معدل التوظيف الدائم 3% في المتوسط، وهي نسبة بعيدة عن التوقعات المقدرة بـــــــ 10% [1].

سابعا: جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DIAP) *:

ابتداء من الفاتح جوان 2008 تم إنشاء هذا الجهاز للمساعدة على الإدماج المهني للشباب، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008،[2] والمسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بالتنسيق مع المديرية الولائية للتشغيل، ويخص هذا الجهاز عارضي العمل لأول مرة والذين تبلغ أعمارهم بين 18 و35 سنة، ويتشكل هذا الجهاز من ثلاثة أنواع من عقود الإدماج:[3]

* **عقود إدماج حاملي الشهادات (CID) ****: موجهه للشباب حاملي شهادات التعليم العالي والتقنيين الساميين، وتكون مدة العقد ثلاث سنوات قابلة للتجديد في المؤسسات والإدارات العمومية والشبه عمومية، يتقاضون خلالها اجر شهري مقداره 15000 دج، مقابل 10000 للتقنيين الساميين.
* **عقد الإدماج المهني (CIP) *****: موجهة للشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية و مراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربص تمهينيا؛ يتقاضون مرتب 8000 دينار شهريا.
* **عقد تكوين–إدماج (CFI) ******: موجهة للشباب بدون تكوين ولا تأهيل، لتنصيبهم في ورشات الأشغال المختلفة أو لدى حرفيين مؤطرين لمتابعة التكوين، مدة العقد سنة واحدة لدى الحرفيين المؤطرين.

ولقد استطاع هذا البرنامج خلق عدة وظائف كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-12): عدد الوظائف التي تم خلقها في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني

نسبة مساهمة البرنامج في التشغيل الكلي (%)		CID	CIP	CFI	المجموع (DIAP)
2010	2.81	99696	85220	88225	**273141**
2011	6.88	269746	226284	164780	**660810**

المصدر: دحماني محمد ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[1] - ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص286.

* **DIAP:** le **DI**spositif d'**A**ide à l'Insertion **P**rofessionnelle.

[2] - انظر: المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادر في 30 افريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، ص 19.

[3] - ليندة كحل الراس، **"سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص-ص 97-98.

** **CID**: **C**ontrat d'**I**nsertion des **D**iplômés.

*** **CIP:** **C**ontrat d'**I**nsertion **P**rofessionnelle.

**** **CFI:** **C**ontrat **F**ormation-**I**nsertion.

نلاحظ أن عدد الوظائف في ارتفاع مستمر إلا أن مساهمتها في التشغيل الكلي تبقى ضئيلة مقارنة بالإمكانيات الموفرة للجهاز والأهداف المرجوة منه.

إضافة إلى هذه العقود يضمن هذا الجهاز **عقد العمل المدعم** (CTA) *، الذي تساهم فيه الدولة بدفع جزء من الأجر وفيه يتقاضى المستفيد من عقود إدماج لحاملي شهادات التعليم العالي والتقنيون السامون من مساهمة شهرية في الأجر تقدر بـــــــ 12000 و10000 دج على التوالي، في حين يتقاضى المستفيدون من عقود الإدماج الموجهة لخريجي التعليم الثانوي ونظام التكوين المهني، من مساهمة شهرية تقدر بـــــــ: 8000 دج، وتبلغ مدة العقد المدعم بثلاث سنوات.

زيادة على ذلك تقوم الدولة بتمويل 60 % من تكاليف التكوين في إطار **عقد تكوين–تشغيل** (CFE) ** لمدة أقصاها ستة أشهر، شريطة أن يلتزم المستخدم بتوظيف الشاب طالب العمل لأول مرة لمدة لا تقل عن سنة واحدة، وتقدر قيمة المنحة 3000 دج.

كما تم وضع تدابير وإجراءات تحفيزية لأرباب العمل متمثلة في: [1]

* تخفيضات في حصة اشتراك صاحب العمل في الضمان الاجتماعي عن كل طالب عمل يتم تشغيله لمدة تساوي 12 شهرا على الأقل، وتمنح هذه التخفيضات لمدة ثلاث سنوات وهي:
  - 40 % بالنسبة لتشغيل طالبي العمل الذين سبق لهم العمل وتم تشغيلهم في المناطق الشمالية للبلاد.
  - 56 % بالنسبة لتشغيل طالبي العمل المبتدئين والذين تم تشغيلهم في المناطق الشمالية للبلاد.
  - 72 % بالنسبة لكل تشغيل ي مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب.

وكل مستخدم يشغل 09 عمال على الأقل ويضاعف العدد الأصلي لعماله يستفيد زيادة على الامتيازات المذكورة أعلاه من تخفيض بنسبة 8 % في الاشتراك في الضمان الاجتماعي، كما يعفى كل مستخدم من دفع مستحقات الاشتراك الإجمالي ، عند مبادرته بنشاطات تكوينية لفائدة عماله أو تحسين مستواهم.

* تقديم امتيازات أخرى للمستخدم الذي يشغل طالبي العمل بموجب عقد غير محدد المدة، إذ يستفيد لمدة ثلاث سنوات من إعانة شهرية بقيمة 1000 دج لكل موظف تم تشغيله إضافة إلى التخفيضات والإعفاءات المذكورة أعلاه.

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 13-142 الصادر في 13 أفريل 2013 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 08-126 المتعلق بهذا بجهاز DIAP الذي يسمح للعمال المتعاقدين بتجديد عقودهم من جديد بعد انتهائها مما يتيح لكل العمال الحفاظ على مناصب عملهم.

---

* **CFA**: **C**ontrat de **T**ravail **A**ide

** CFE: **C**ontrat **F**ormation-**E**mploi

[1] - عز الدين القينعي، **"اثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي –الشلف-، 2012-2013، ص - ص 163-164.

المطلب الثالث: سياسة التشغيل في الجزائر بين الأبعاد والتحديات وعوامل التفعيل

رغم إهدار البطالة لأهم الموارد الاقتصادية في المجتمع الجزائري ورغم تأثيراها السلبية على الأمن والسلام الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، وبإتباع جملة من الإجراءات للحد من هذه المشكلة أو التقليل منها من خلال كل البرامج والأجهزة التي سخرت لهذا الأمر، إما بتدعيمه ماديا عن طريق خلق مشروع استثماري وبالتالي دمجه في سوق العمل هو وكل من يستخدمهم كعمال، وإما بتشغيله وان كان بشكل مؤقت في أي قطاع بغض النظر عن الأجر المدفوع –وهو ما تم التطرق إليه في المطلب الأول والثاني من هذا المبحث- إلا انه يعتبر حلا عمليا مقارنة بالتعطل وعدم المشاركة في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي في اغلب الأحيان إلى تفشي ظاهرتي الفساد والانحراف، ومع كل هذا فلم تنجح هذه السياسات في تحقيق أهدافها، وبالنظر إلى الآليات التي اتبعتها الجزائر في مجال التشغيل نجد أنها ركزت على أكثر من بعد وأكثر من هدف، رغم مختلف الصعوبات والتحديات التي واجهتها، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيلها بمختلف الطرق والآليات.

أولا: أبعاد سياسة التشغيل في الجزائر [1]

لقد ركزت سياسة التشغيل في مختلف مخططاتها وبرامجها على إيجاد آليات مناسبة لعلاج مشكلة البطالة، والحد من تفاقمها، وذلك لخطورتها وانعكاساتها على المجتمع من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، لذلك ركزت سياسات التشغيل على مجموعة من الأبعاد يمكن حصرها فيما يلي:

1-البعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب على ذلك من أفكار وتصرفات اقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا والبلاد ثانيا، ونقصد بها اللجوء إلى الهجرة السرية نحو الضفة الأخرى من المتوسط، وما يترتب على ذلك من مخاطر الموت في البحر، والإدمان على المخدرات وما ينتج عنه من مظاهر إجرامية متعددة الأوجه، بما فيها الجرائم الإرهابية والانتحار والتشرد، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلد، وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة.

2-البعد الاقتصادي:

ينطلق من ضرورة استثمار القدرات البشرية لاسيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أنماط الإنتاج، وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور.

[1] - سرير عبد الله رابح، **"سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة"**، الملتقى الوطني: "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 13 و14 افريل 2011، ص 11.

3-البعد التنظيمي والهيكلي:

يرمي هذا البعد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي يمكن استخلاصها من المخططات الوطنية لترقية التشغيل ومحاربة البطالة والهادفة إلى:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل.
- تكييف الطلب على التشغيل أي مخرجات المنظومة التكوينية والتعليمية مع حاجيات سوق العمل.
- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين حجم وعرض العمل وحجم الطلب عليه.
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل إضافية دائمة.
- ترقية التكوين المؤهل، لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم الشغل.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل.
- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.
- تنمية روح المقاولة لدى الشباب.
- ترقية اليد العاملة المؤهلة على المدى القصير والمتوسط.
- مراعاة الطلب الإضافي للتشغيل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم، وإنشاء هيئات قطاعية لتنسيق جهود مختلف المتدخلين في مجال التشغيل.
- العمل على التحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير العمل ومعرفته أحسن عن طريق نظام المعلومات والإحصائيات وبنوك المعطيات ومختلف الأدوات الضرورية لإدخال التصحيحات والتعديلات اللازمة على مخطط العمل.

ثانيا: تحديات سياسة التشغيل

إن حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسة التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، الأمر الذي يصعب من مهمة الآليات المكلفة بمعالجة مشكلة البطالة، ومن بين هذه التحديات نجد: [1]

1- **التحدي الأول:** العمل غير المنظم أو ما يعرف بـــ L'Économie Informel الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف وندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من الشباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال، سواء في مجال ظروف العمل، أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب أو ضعف الهيئات الرقابية.

[1] - سليمان أحمية ، **"السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"**، الملتقى العلمي حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، يومي 26 و27 افريل 2009، ص 11-12.

2- **التحدي الثاني:** في ظل التوسع في تطبيق فكرة مرونة العمل، والعمل المؤقت من جهة أخرى حيث ارتفعت ممارسات العقود المحددة المدة في الجزائر على سبيل المثال، من 10.8% سنة 1987، إلى 32 % سنة 1997، ولا زال مستمراً في الارتفاع إلى الآن، لاسيما أمام غياب الرقابة، أحياناً وضعفها أحياناً أخرى.

3- **التحدي الثالث:** ومما يزيد من تعقيد الأمر التحكم في استمرار ارتفاع نسبة البطالة، ويصعب من مهمة الهيئات والمؤسسات المكلفة بتوفير فرص العمل، ما يتعلق بعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة، ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل، (مثل الوكالة الوطنية للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996، بعدما كانت هذه النسبة سنة 1987 تفوق 87%) التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة في أوساط الشباب، إلى جانب عدم الانسجام والتناسق بين الأجهزة القائمة على مكافحة البطالة، وتفعيل عملية التشغيل، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.

4- **التحدي الرابع:** الذي يعيق نجاح التجارب والبرامج العديدة التي تقوم بها الدولة للحد من بطالة الشباب، والتي تشكل في نفس الوقت إحدى معوقات عمل هيئات التشغيل والتحكم في سوق العمل، تكمن في عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب والاحتياجات التي تتطلبها سوق العمل، مما يعني تكوين مزيداً من الإطارات والعمال الذين سوف لن يجدوا مناصب عمل تناسب تكوينهم مما يجعلهم عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم، وذلك لعدم التنسيق والتعاون بين هذه المكاتب والمؤسسات الهادفة إلى توفير مناصب الشغل للشرائح البطالة من جهة، ومؤسسات التكوين العليا والمتوسطة، المتخصصة منها والعامة من جهة ثانية، والمؤسسات المستخدمة من جهة ثالثة، حيث لا تتوفر معظم هذه البلدان على مجالس تنسيق مشتركة بين جميع هذه المؤسسات للعمل على ضمان فاعلية الجهود المالية والإدارية لضمان توفير مناصب عمل لجل المتخرجين من المعاهد والجامعات ومؤسسات التكوين المهني، وإن وجدت فهي لا تؤدي دورها بالفاعلية المطلوبة.

5- **التحدي الخامس:** والمتمثل في الآثار السلبية الناتجة عن البطالة في أوساط الشباب، ونقصد بها الارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية، وتعاطي المخدرات، والعنف ضد المجتمع، والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوروبية عبر وسائل وطرق غير مضمونة العواقب، هذه الظاهرة الأخيرة التي أصبحت تشكل الشغل الشاغل للبلدان العربية المغاربية بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة، في علاقاتها مع الدول الأوروبية المتوسطية على وجه الخصوص، نتيجة للمشاكل والصعوبات التي أصبح يعيشها الشباب العربي، والجزائري بصفة خاصة في تلك البلدان.

ثالثا: عوامل تفعيل سياسات التشغيل في الجزائر

إن التحديات التي تواجه سياسات التشغيل والتي تشكل عائقا للبلوغ إلى الهدف المنشود أو تحقيق الأبعاد المرسومة، تحتم على صانعي القرار تفعيل هذه السياسات من خلال عدة عوامل، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- **بالنسبة للسياسات العامة للتشغيل:** يتحكم في نجاح هذه السياسات عدة اعتبارات وعوامل يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- ضرورة بناء هذه السياسة على دراسات ومعطيات حقيقية بمشاركة الهيئات والمؤسسات المعنية بعالم الشغل، في مختلف المستويات والمؤسسات المعنية بذلك من بعيد أو من قريب، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات هذه الهيئات والمؤسسات قدر الإمكان، والابتعاد قدر الإمكان عن القرارات العشوائية التي لا تقوم على مثل هذه الدراسات.
- الاستمرارية في تطبيق السياسات المرسومة، وعدم تغييرها من أجل التغيير، قبل تقييم مدى نجاعتها من عدمه.
- العمل على تكييف وتعديل محاور وعناصر هذه السياسة بما يتلاءم والمستجدات التي تفرضها المتغيرات الداخلية والخارجية، والعراقيل الميدانية، وذلك ما بجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المستجدات والمتغيرات التي يقتضيها الواقع العملي، حيث أنه كثيراً ما تتميز القرارات المتخذة على مستوى الإدارات المركزية بطابع الأوامر التي لا تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذها العراقيل الميدانية.

2- **بالنسبة لأنماط التشغيل:** يجب أن تتميز هذه الأنماط والأشكال بطابع الديمومة والاستمرارية، والابتعاد قد الإمكان عن أنماط التشغيل الهشة التي لا تعالج مشكل البطالة بصفة نهائية، بقدر ما تكون مجرد مسكنات مؤقتة لا تلبث أن تفقد مفعولها مع الوقت، الأمر الذي يطرح مشاكل البطالة من جديد.

كما يجب السهر على تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية المتعلقة بتنفيذ سياسات التشغيل من خلال هذه الأنماط بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف المرسومة لها، ووضع الآليات العملية لتقييم مدى تقدم تطبيق هذه التدابير، وتقييم المعوقات والإشكالات التي واجهت تطبيقها، بهدف تصحيح مسارها وكيفياتها بشكل مستمر.

3- **بالنسبة للمشاريع والبرامج الهادفة لخلق مناصب العمل:** إن دور هذه المشاريع في خلق فرص العمل للفئات الباحثة عنه يتوقف بالدرجة الأولى على:

- تشجيع الدولة والسلطات العمومية المركزية منها والمحلية لإنشاء هذه المؤسسات، وذلك بوضع قوانين تضمن تسهيل الإجراءات، وإزالة العقبات الإدارية، وتسهيل حصولها على الأراضي والمحلات المناسبة لها، ومدها بالإرشاد والاستشارة التكنولوجية، وتمكينها من الإعلام الاقتصادي المطلوب، وفتح السواق الوطنية أمام منتجاتها، ومساعدتها على دخول الأسواق الدولية.

[1] - نفس المرجع السابق ص - ص 13-14.

- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والمساعدات والتسهيلات المالية في المراحل الأولى للإنشاء، لتمكين المؤسسيين والمستثمرين والمبادرين بهذه المؤسسات من تجاوز الصعوبات التي عادة تطرح في بداية الطريق، ذلك أن قلة الموارد المالية، أو انعدام التسهيلات البنكية، كثيراً ما تكون أهم الصعوبات والعراقيل بل والتحديات التي تواجه المبادرة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خلق شبكة ربط بينها وبين المؤسسات الكبيرة لإقامة سوق محلية للمقاولة الثانوية، وتسهيل العلاقات بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبرى بما يضمن قيام تعاون وثيق بينهما.
- تمكينها من الحصول على اليد العاملة ذات التكوين المناسب، وذلك بربطها بشبكة التكوين المهني، والجامعي، وخلق حوافز وتشجيعات تمكنها من استيعاب الفئات المتخرجة من هذه المؤسسات التكوينية والالتحاق بها، مثل تخفيض الضرائب عليها مقابل توظيفها لهذه الفئات، أو إعفائها منها، أو من أعباء الضمان الاجتماعي، أو بعض رسوم الاستيراد أو التصدير، أو من الرسوم المفروضة على المواد الولية...الخ. وذلك كله من اجل تمكينها من القدرة على التوسع والازدهار، وبالتالي القدرة على خلق المزيد من مناصب العمل، مما يعني استيعاب أكبر قدر ممكن من العمال.
- إدماجها ضمن مخططات التنمية الوطنية، وتمكينها من الاستفادة من كافة التدابير القانونية والمالية التي تقرها الدولة لصالح المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وإشراكها في مجهود التنمية كقوة فاعلة والمساهمة في تنفيذ مشاريع التنمية، وذلك بمنحها المكانة والدور الفعال في إنجاز المشاريع كشريك اقتصادي كامل الحقوق.
- توفير التكفل بدراسات تقييم الجدوى الاقتصادية عند تقديم المشاريع الجديدة، أو توسيع أو تطوير المشروعات القائمة، عن طريق تسهيل الخدمات الاستشارية وخدمات الخبراء، ذلك أن الكثير من المشاريع تفشل من بدايتها بسبب نقص الجدوى الاقتصادية أو الجدوى الاجتماعية.
- تمكينها من الحصول على المعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب، والمعطيات الخاصة بتطور ونمو أو تراجع السوق المحلي والدولي، وتلك المتعلقة بالتصدير والاستيراد، وغير ذلك من المعلومات التي تساعد أصحاب هذه المؤسسات على التخطيط السليم والتسيير الواعي.
- تمكينها من الحصول على الخبرة الاستشارية في مجال التغلب على مشاكل الإنتاج والتوزيع، وتقنيات تسيير الموارد الاقتصادية والبشرية، وغير ذلك من خبرات الدعم التكنولوجي والإداري والتنظيمي الضروري لكل فرع من فروع النشاط المختلفة.
- إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتفاقات والبرتوكولات الثنائية والمتعددة الأطراف مع الدول أو التجمعات الاقتصادية، وكذا ربطها ببنوك المعلومات، قصد دعم هذه المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد والمبادلات التجارية، ومدها بالمعلومات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بالعرض والطلب على المستوى الوطني والدولي، وكذا إدماجها في النشاطات الترويجية التي يتم تقديمها هدف تسهيل تسويق المنتوجات والسلع محلياً ودولياً، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال والمعارض وغيرها.

- توفير الخدمات الموجهة لبعض الفئات المهنية أو الاجتماعية، كالشباب، أو النساء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، بهدف مساعدتها على إنشاء مؤسسات صغيرة أو متوسطة متكيفة مع خصوصياتها، ومساعدتها على الاندماج في المنظومة المؤسساتية الوطنية.
- تشجيع وتعميم التسهيلات والخدمات الداعمة للإبداع والتطوير، بما فيها تقديم الحوافز والجوائز، عن الأعمال والإنتاج وإدارة المؤسسات الناجحة، وكذا تلك المتعلقة ببراءة الاختراعات والاكتشافات الصناعية والعلمية.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد تم في هذا الفصل عرض تحليلي لواقع التشغيل والبطالة في الجزائر، وذلك من خلال تحليل بعض الجوانب المتمثلة في دراسة هيكل التشغيل وتطوره، إضافة إلى المسار التاريخي للبطالة في الاقتصاد الجزائري وتصنيفاته عبر عدة معايير، مع التطرق إلى مختلف الآليات التي اتبعتها السلطات للحد من هذه الظاهرة، وقد اتضح أن هناك تطورات هامة حدثت للاقتصاد الجزائري فيما يخص السكان، والقوى العاملة (المشتغلة والعاطلة)، والتي يمكن سردها في النقاط التالية:

تتصف الأوضاع السكانية في المجتمع الجزائري بمجموعة من الخصائص منها ارتفاع معدل النمو السكاني، ارتفاع نسبة السكان دون سن الخامسة عشرة، ارتفاع معدلات الإعالة، وانخفاض معدلات المشاركين في النشاط الاقتصادي من الجنسين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة خصوصا بين فئة الشباب، واستفحال معدلات البطالة المقنعة في المؤسسات العامة نتيجة تشبعها بالموظفين.

كما تم استخلاص أن سوق العمل الجزائري يتسم بضعف القدرة الاستيعابية، خصوصاً في تقليص فرص العمل المتاحة، إضافة إلى وجود اختلال في العلاقة بين العرض والطلب، هذا الاختلال ليس راجعا إلى زيادة عرض قوة العمل فقط بل يرجع إلى انخفاض الطلب على قوة العمل وقلة فرص العمل المتاحة.

إن خلق فرص العمل يعتبر من بين أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، فرغم انخفاض معدلات البطالة إلا أنها تبقى مرتفعة، وهي ما تعكس محدودية قدرة الاقتصاد على استحداث فرص عمل كافية في كلا القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ذلك فان سوق العمل الجزائري يعاني من عدم التوافق بين العرض والطلب من المهارات الملائمة، أي أن مخرجات السياسة التعليمية لا تتوافق مع متطلبات واحتياجات سوق العمل من جهة وانعدام سياسة التأهيل والتدريب الفعالة من جهة أخرى مما يجعل من الأعمال الغير رسمية هي الخيار الوحيد المتاح لأعداد كبيرة من الشباب، الأمر الذي يجعل الهدف المنشود المتمثل في حصول الجميع على عمل لائق من الأمور الصعبة، وبهذا فقد التمييز بين العمالة والبطالة الكثير من معناه.

من بين أهم الإجراءات المعتمدة لمواجهة البطالة في الجزائر، نميز نوعين منها؛ الأولى مرتبطة بدعمه ماديا وخلق روح المبادرة المقاولاتية بإنشاء مشروع استثماري ذاتي والثانية السعي إلى توفير مناصب شغل للشباب البطال ولو بشكل مؤقت من خلال إيجاد بدائل وصيغ جديدة لإدماجهم في الحياة المهنية في إطار ما يسمى بالشغل المأجور.

هذه السياسة تساعد إلى حد ما على معالجة الاختلالات التي يواجهها سوق العمل، كما يستدعي الأمر مراجعة الآليات وتفعيل الأجهزة والبرامج التي تبنتها الجزائر للحد من البطالة في ضوء الإخفاقات البارزة والمتتالية، مع الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية، والعمل على الرفع من معدل الاستثمار المحلي ومحاولة تغطية النقص بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لما له من أثر مباشر وغير مباشر على مستوى التشغيل، وهو ما سنراه ونحلله في الفصل الموالي بالاعتماد على معطيات كمية عن الجزائر لأدراك واستوعاب مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل من الناحية النظرية والتطبيقية.

الفصل الخامس:

قياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لما تسهم به هذه الأخيرة من آثار مباشرة وغير مباشرة على التشغيل، وقد تزايد هذا الاهتمام خاصة في ظل التطورات العالمية الحديثة أو ما يعرف بالعولمة، إذ يعتبر تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محدداتها والنمو المتزايد لتدفقاته من أهم نتائجها.

تتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدورها الهام في النهوض بمستويات التشغيل، وعلاج مشكلة البطالة باقتصاديات الدول المضيفة، وذلك من خلال ما تسهم به هذه الاستثمارات من توفير فرص عمل سواء تم ذلك بطريقة مباشرة أو تلك التي تتيحها بطريقة غير مباشرة باقتصاديات هذه الدول.

وبعد التحليل النظري الذي تطرقنا إليه في الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل إجراء التحليل القياسي بهدف قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1996-2014، وذلك بالاعتماد على مختلف نماذج بانل الساكنة (Panel Data) والمتمثلة في النموذج التجميعي، ذو الأثر الثابت والنموذج ذو الأثر العشوائي ثم نختار أحسن نموذج من بين هذه النماذج المذكورة لمعرفة أيا منها ملائم لتفسير هذه العلاقة، وللتذكير فان معطيات بانل هي مزج لبيانات السلاسل الزمنية مع بيانات المقاطع العرضية والتي تأخذ خصوصيات كل قطاع بعين الاعتبار، ليتشكل لدينا عينة من 76 مشاهدة مكونة من أربع قطاعات و 19 سنة.

قبل التطرق لخطوات تقدير نموذج الدراسة وقياس الأثر ارتأينا في بداية الأمر تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل من الجانب النظري بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص من خلال سرد وتحليل أهم الإحصائيات المتوفرة، ثم التطرق لمختلف النماذج القياسية المستعملة، من خلال تقديم نظري لنماذج بانل ومختلف النماذج الشائعة الاستخدام، ثم اختيار الأنسب والملائم لبيانات الدراسة، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة كالآتي:

المبحث الأول: تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل في الجزائر

المبحث الثاني: التعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر عن طريق استخدام نماذج معطيات بانل

المبحث الأول: تقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل في الجزائر

لقد اشرنا سابقا أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار على البلد المضيف ومن بينها التشغيل، إذ يمارس دورا هاما في تنشيط سوق العمل من خلال توفير فرص عمل جديدة وبالتالي التقليص من حدة البطالة، كما يساهم في تنمية الموارد البشرية من خلال تأهيلها وتدريبها ورفع أجورها الأمر الذي يحفز العامل على رفع إنتاجيته، لكن يبقى هذا الأثر مسالة نسبية إذ يختلف حسب الإستراتيجية المتبعة من طرف الشركات الأجنبية المستثمرة وحسب طبيعة النشاط المتبع، فبعض النشاطات تتطلب استعمال مكثف لرأس المال بينما أخرى تكون أكثر كثافة للعمالة، وهذا الأخير هو الذي يهمنا هنا لأنه يخدم سوق العمل ويعمل على تخفيض معدل البطالة، ومن هذا المنطلق سوف نخصص هذا المبحث لإبراز اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومدى مساهمته في خلق فرص عمل في الجزائر.

المطلب الأول: الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

تعد البطالة من اكبر المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها اغلب الدول النامية، هذه المعضلة التي مست كل شرائح المجتمع حتى الفئة المتعلمة، لذا سارعت هذه الدول على إيجاد حل لها والسيطرة عليها، ويعتبر فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى هذه الحلول، التي لها دور فعال في النهوض بمستويات التوظيف، من خلال امتصاص البطالة ولو جزئيا، إضافة إلى تأهيل وتدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها[1].

هناك اثر مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل والذي يتوقف على عوامل عديدة وطيدة الصلة بالأنماط السلوكية والممارسات الفعلية للشركات متعددة الجنسيات، ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي:

أولا: شكل الدخول إلى السوق وحجم المشروع

يعتبر شكل الدخول إلى السوق من أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على استحداث فرص عمل بالدولة المضيفة، فوجود المؤسسات الأجنبية بهذه الدول يأخذ عدة صور، تتمثل في إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة شراء مشروعات قائمة (خاصة في إطار برامج الخصخصة والاندماج والاستحواذ)، ولكل شكل من هذه الأشكال تأثير مباشر على حجم التشغيل، حيث نجد أن الاستثمار الجديد يمكن من إضافة وحدة إنتاجية جديدة تمثل إضافة للطاقة الإنتاجية بالاقتصاد المضيف، لذلك ينتج عنها زيادة في فرص العمل، بينما إعادة شراء مشروعات

[1] - حسين عبد المطلب الاسرج، **"سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"** رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 07.

قائمة فإنها تؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية بنسبة اقل وكذلك الأمر بالنسبة لفرص العمل[1]، حيث يحتمل أن يتم الاستغناء الجزئي أو حتى الكلي للعمال، مما يؤثر سلبا على مستوى العمالة، لذا من الأفضل لاقتصاديات الدول المضيفة إقامة وحدات إنتاجية جديدة بدلا من إعادة الشراء كوسيلة لإيجاد أنشطة جديدة وليس مجرد إحلال مستثمرين أجانب محل الوطنيين، ويبقى كل شكل من هذه الأشكال انعكاس مباشر على حجم التشغيل.

وعموما فإن اغلب المشاريع التي يقيمها المستثمر الأجنبي هي مشاريع ضخمة، مما يتطلب أيدي عاملة كثيرة وبالتالي زيادة توظيف اليد العاملة المحلية والذي بدوره يأخذ شكلين رئيسيين حسب هدف المستثمر الأجنبي كالآتي:

- الشكل الأول يكون في حالة إذا كان هدف المستثمر هو أقامة وحدات إنتاجية كاملة، مما يساهم في القضاء على البطالة بشكل كبير وخلق كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال والتي ستضخ في دورة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى كتل نقدية أخرى ستضخها الشركات متعددة الجنسيات لخزينة البلد المضيف في شكل اشتراكات ضمان اجتماعي، ضرائب على المرتبات، اشتراكات تعاضدية واشتراكات اجتماعية أخرى.
- أما الشكل الثاني: فهو استحواذ الشركات الأجنبية على وحدات إنتاجية مقامة أصلا، أو تكون في حالة عجز أو المشاركة مع البلد المضيف في هذه الوحدات، مما يترتب عليه إما المحافظة على نفس العمالة مع تدريبهم وتأهيلهم بهدف رفع قدراتهم الإنتاجية، مع رفع أجورهم مما يعود بالفائدة على العمال وعلى الاقتصاد الوطني أيضا، أو يتم بالإضافة إلى التأهيل والتدريب الزيادة في عدد العمال أي خلق فرص عمل جديدة وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة، أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار فقد يكون الأثر عكسيا للعمالة، حيث باعتبار أن الأيدي العاملة في الدول النامية رخيصة، وبالتالي تكلفة إنتاج السلعة في الدول النامية اقل من الدول المتقدمة، لذا تقوم هذه الأخيرة بنقل مصانعها إلى الدول النامية مما يعني تفشي البطالة في الدول المتقدمة [2].

وفيما يخص حجم المشروع فمن الملاحظ تفضيل معظم الشركات الأجنبية الحجم الكبير لمشروعاتها وذلك لاعتبارات اقتصادية عديدة منها:[3]

* الاستفادة من وفورات الحجم، وزيادة الإنتاجية، حيث تزيد الإنتاجية كلما انتقلنا من فئات الحجم الصغرى إلى الفئات الكبرى (علاقة طردية).
* رغبة الشركات متعددة الجنسيات في الاستئثار بالسوق المحلي من خلال السيطرة على اكبر حصة سوقية ممكنة، ومنع المشروعات المحتمل انضمامها من الدخول في الصناعة الأمر الذي يعني توطيد خاصية التركز الصناعي.
* حرص الشركات متعددة الجنسيات على تكوين طاقات احتياطية لاعتبارات سوقية تتعلق بتوقعات العرض والطلب في المستقبل، ومنها الرغبة في توفير قدر من المرونة يسمح بمواجهة التطورات السريعة في الطلب،

[1] - Sanjaya Lall, "**Employment and Foreign Investment; policy options for developing countries**", international labour review Vol 134, N° 4-5, 1995, p522.

[2] - محمد الصوص، **"التجارة الخارجية"**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص - ص 80 – 81.

[3] - كاميليا عبد الحليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص-ص 73-74.

وكذلك ضمان إمكانية الحصول على المواد الأولية والسلع الوسيطة بصورة منتظمة، وأيضا تخوف هذه الشركات من صعوبة الحصول على الموافقات الرسمية على التوسعات المطلوبة في المستقبل.

بينما تتجسد علاقة حجم المشروع بالتشغيل من خلال تميز الشركات المتعددة الجنسيات بالحجم الكبير، الأمر الذي يساهم في تعظيم قدرتها الاستيعابية ليس للآلات والمعدات فقط بل تمتد لتشمل القوى البشرية بمختلف أشكالها الماهرة وغير الماهرة، ويمكن لهذه الشركات التوسع في نشاطها من خلال تكثيف استخدام العمالة المتاحة دون الحاجة إلى عمالة إضافية، إلا انه من الممكن أن تحسن من مستوى التشغيل قي الأجل الطويل وذلك من خلال إعادة استثمار أرباحها وخلق طاقات إنتاجية جديدة.

ثانيا: الفن الإنتاجي المستخدم (تكنولوجيا الإنتاج) وطبيعة السوق المستهدف

تعد تكنولوجيا الإنتاج من أهم محددات القدرة التشغيلية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات، وتعكس طبيعة هذه التكنولوجيا مجموعة من العوامل منها: أسعار عناصر الإنتاج، نوعية النشاط الذي تمارسه الشركة، بالإضافة إلى طبيعة السلع المراد إنتاجها، بمعنى أن تحديد الشركة لتوليفة المنتج ومستويات الإنتاج المطلوبة من شأنه تحديد أسلوب التصنيع ومتطلباته من عناصر الإنتاج المباشرة ومن المواد والسلع الوسيطة، هذا إلى جانب البيئة التنافسية التي تعمل فيها واتجاهات السوق [1].

إن هيكل النظام الاقتصادي العالمي من المنظور التكنولوجي يتأثر بشكل واضح بهيكل الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات لان هذه الشركات تقوم بدور فعال ومؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية بحكم الإمكانيات والموارد البشرية والمادية الضخمة التي تمتلكها والتي تستطيع من خلالها توجيه تلك الإمكانيات نحو البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي إلى مجالات الاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا المتطورة التي شهدت تقدما لم يسبق له مثيل خاصة منذ أواخر القرن العشرين ولحد الآن، ويعود الفضل في ذلك إلى النشاط الغير طبيعي الذي تقوم به تلك الشركات إذ أصبحت التطورات التكنولوجية تدخل في معظم مجالات الحياة، ولهذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على وجه الخصوص تمثل قوة دفع حقيقية باتجاه توسيع المبادلات الدولية وتدفقات التجارة الدولية بالشكل الذي أصبحت معه التجارة الالكترونية تحتل مكانة واضحة في إطار هذه المبادلات، وهذا ما سعت إليه الشركات المتعددة الجنسيات وهو أمر يسهم في تسريع وتيرة التحرير والعولمة، لذا أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة خلال العقدين الأخيرين تمثل قوة دفع لتيارات العولمة وما يترتب عليها من إعادة في ترتيب وتقسيم العمل الدولي بشكل متوازي مع تسارع المبادلات الدولية والاستثمار المباشر، الغير مباشر والتكنولوجيا، والعمل وتتم عملية نقل التكنولوجيا إلى دول العالم خاصة النامية منها على مستويين هما:

* المستوى المحلي: أن عملية نقل التكنولوجيا وفقا لهذا المستوى الذي يعرف بأنه تحويل خلاصات البحوث العلمية التي تقوم بانجازها المؤسسات والجامعات ومراكز البحث والمعاهد إلى منتجات من السلع والخدمات ويطلق على هذا النوع من النقل بالنقل العمودي أو الراسي للتكنولوجيا.

[1] - نفس المرجع السابق، ص 75.

* المستوى الدولي: ويتم هذا النوع من النقل للتكنولوجيا من دولة متقدمة قادرة على تحقيق النقل الراسي فيها إلى دولة اقل تقدما لم تستطيع بعد انجاز النقل الراسي للتكنولوجيا فيها، ومثل هذا النوع من النقل يأخذ في ابسط أشكاله نقل طرق وأساليب التكنولوجيا دون إجراء أية تعديلات لتكييف هذه الطرق والأساليب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدول النامية، ومثل هذا النوع يطلق عليه في الغالب النقل الأفقي للتكنولوجيا ويمكن التميز بين ثلاثة أنواع من التكنولوجيا وهي:

تكنولوجيا مادية: وهذا النوع من النقل للتكنولوجيا يتمثل بالأجهزة والمعدات والأدوات المختلفة.

المعلومات: وهي متمثلة بالمعرفة المسجلة أو المسموعة والمواصفات والأساليب الخاصة بتطوير التكنولوجيا واستعمالها وتشغيلها وإدارتها والتدريب عليها وصيانتها.

الخبرة الفنية: وهي المتمثلة بالاستخدام السليم للمعلومات والاتصالات الشخصية واللازمة لتشخيص المشكلات وتقديم الحلول المناسبة لها[1].

إضافة إلى أن طبيعة الشركات متعددة الجنسيات المتمثلة في المنافسة الدولية تفرض عليها أن تتسم تكنولوجيا الإنتاج دائما بالتطور والحداثة، ولكن الأهم من ذلك أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل لا يعتمد بدرجة كبيرة على فنون الإنتاج بقدر ما يعتمد على قدرة الدولة المضيفة على التكيف مع هذه الفنون المستوردة من خلال تحسين وتنمية مواردها البشرية [2].

أما فيما يخص طبيعة السوق المستهدف فيجب التفرقة بين الصناعات الموجهة للتصدير والصناعات الموجهة لإحلال الواردات، فالأولى لها اتجاه إنتاجي توسعي يستهدف مجموعة أسواق خارجية وهو ما يتطلب توظيف يد عاملة بشكل متزايد للاستجابة للطلب الخارجي الذي يرتبط به نمو مناصب العمل، أما الثانية فموجهة بالأساس لسوق واحدة غير قابلة للنمو (أو ذات نمو بطيء) على الأمدين القصير والمتوسط وهو ما يقلل من نسبة مساهمتها في توفير فرص عمل جديدة.

ثالثا: توطن الاستثمار

تتأثر القدرة التشغيلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالموقع الذي يتوطن فيه هذا الاستثمار بالدولة المضيفة، أي مكان إقامة المشروع الاستثماري، حيث انه إذا تم اختيار منطقة صناعية مزدحمة، والتي تتسم بالأجور المرتفعة، نظرا لما تتطلبه طبيعة المنطقة والمشروع من عمالة ماهرة ومدربة وذات خبرات معينة، بالإضافة إلى الحاجة إلى القرب من الأسواق، مما يترتب عليه توفير فرص عمل أقل، ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكلفة فرصة العمل بهذه المناطق، في حين نجد العكس في حالة ما إذا أراد المستثمر الأجنبي توطين مشروعه الاستثماري بالمناطق الأقل تقدما والتي تتسم بانخفاض معدلات الأجور بها نظرا لانخفاض مهارة العمالة التي تتطلبها نوعية النشاط الاستثماري، مما يترتب عليه توفير المزيد من فرص العمل، مع العلم أن اختيار المستثمر للمكان الذي يتوطن فيه المشروع الاستثماري يتوقف على

[1] - احمد عباس عبد الله، احمد محمد جاسم، **" دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والعشرون 2012، ص- ص 65-66.

[2] - Sanjaya Lall, op.cit, p 523.

ظروف سوق العمل؛ الاتحادات والنقابات العمالية، القوانين التي تؤثر على سعر عنصر العمل، ونوع النشاط الذي تمارسه هذه الشركات وما يتطلبه من مهارات معينة والقرب من أسواق معينة [1].

حسب الدراسة التي قامت بها OCDE عام 2008 في بعض الدول المتقدمة (ألمانيا، انجلترا، البرتغال) ودولتين ناشئتين (اندونيسيا والبرازيل) وجدت أن:[2]

- الشركات الأجنبية توظف ضعف ما توظفه الشركات المحلية.
- الأجور التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات تفوق 50% أجور الشركات المحلية.
- الفرق في مستوى الإنتاجية بين الشركات الأجنبية والمحلية يفوق الفرق في الأجور، (ففي سنغافورة مثلا وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الأجور من 5567 دولار عام 1984 إلى 21500 دولار سنة 1999 إلا أن القيمة المضافة لكل عامل ارتفعت من 16500 دولار عام 1984 إلى 41000 دولار عام 1999). [3]

المطلب الثاني: الأثر الغير مباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص العمل إما بشكل مباشر كما رأينا آنفا وإما بشكل غير مباشر تحددها علاقات الارتباط المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية والمتمثلة في الروابط الأمامية والخلفية *، وأيضا من خلال تأثير المضاعف الناتج عن الدخل الجديد المتولد من أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك من خلال زيادة الطلب الناتج عن تحسين الكفاءة في الإنتاج، وزيادة مستويات المنافسة التي تدفع الشركات المحلية على تطوير فنونها الإنتاجية بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي[4]، وعموما فهذا الأثر الغير مباشر يتم بعدة طرق، نذكر منها:

أولا: الأثر على إجمالي الاستثمار المحلي

إن للاستثمار الأجنبي المباشر دور هام في التأثير على الاستثمار المحلي بالدولة المضيفة، وذلك في ظل ما تمارسه هذه الاستثمارات من مزاحمة ومنافسة للاستثمارات المحلية من خلال الأثرين التاليين:[5]

1- اثر الإحلال: بمعنى أن يحل الاستثمار الأجنبي المباشر محل الاستثمار المحلي، ويعود ذلك إلى سببين:

* يتمثل السبب الأول في تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي، مما يترتب عليه نقص المدخرات في السوق المحلي والتي كانت تستخدم في تمويل الاستثمارات المحلية.

---

[1] - كاميليا عبد الحليم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2]- OCDE, « **L'Impact de L'Investissement Direct Étranger sur les Salaires et les Conditions de Travail** », Conférence OECD, OIT sur La Responsabilité Sociale des Entreprises, Paris, (23-24 juin 2008), p.17.

[3] - رضا عبد السلام، **"الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل، دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"**، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، ماي 2006، ص 39.

* يقصد **بالروابط الخلفية: "**مدى اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على الموردين المحليين في الحصول على المواد الأولية في المدخلات اللازمة لإنتاج المنتجات النهائية"، أما **الروابط الأمامية:** فتعني "استفادة الشركات المحلية من البرامج لتدريبية للشركات متعددة الجنسيات، ومن الخبرة الفنية لخبراء الشركات، ومن البحوث والتطوير".

[4] - كاميليا عبدالحليم احمد، نفس المرجع السابق، ص 51.

[5] - نفس المرجع السابق، ص-ص 81-82.

* في حين يتمثل السبب الثاني فيما تمارسه الشركات متعددة الجنسيات من منافسة في أسواق السلع والخدمات بالدول المضيفة، والتي تدفع الشركات المحلية إلى الخروج من السوق نظرا لعدم قدرتها على الصمود أمام هذه المنافسة.

يعتمد اثر الإحلال على ما تمتلكه الشركات متعددة الجنسيات من تكنولوجيا متقدمة، موارد مالية، مهارات إدارية وتنظيمية وتسويقية عالية، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا ضريبية وجمركية، والسياسات التي تنتهجها في الأسواق لترويج مبيعاتها، مثل؛ تنويع المنتجات، حملات الدعاية والإشهار والتوسع في خدمات ما بعد البيع الأمر الذي جعلها تتمتع بنفوذ شبه احتكاري في أسواق الدول المضيفة.

2- أثر التكامل: بمعنى تكامل أنشطتي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث تحفز الشركات متعددة الجنسيات الشركات المحلية على التوسع وزيادة طاقتها الإنتاجية خاصة في ظل انتشار التكنولوجيا المتقدمة، إذ تضطر الشركات المحلية في ظل البيئة التنافسية التي تعمل فيها على تطوير فنونها الإنتاجية، وتنمية مهاراتها البشرية من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، وذلك أملا في الحفاظ على مركزها النسبي في السوق أو لمجرد البقاء.

مما سبق يمكن القول أن اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي يتوقف على أيهما اكبر اثر الإحلال (الأثر السلبي) أم اثر التكامل (الأثر الايجابي)، وهو ما يصحبه تأثير على التشغيل، حيث إذا استطاعت الشركات المحلية الصمود والاستمرار فان دخول الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يحفزها على زيادة إنتاجها وصادراتها وبالتالي النهوض بمستويات التشغيل، شرط أن لا يكون النشاط كثيف الرأسمال والتكنولوجيا، أما إذا عجزت هذه الشركات عن الصمود أمام المنافسة وكانت غير كفء، فإنها ستضطر للخروج من السوق وبالتالي فقدان العديد من الوظائف وزيادة معادلات البطالة[1].

ثانيا: الأثر على النمو الاقتصادي:

لقد أكدت العديد من الدراسات لاسيما التطبيقية بان هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع معدل النمو، باعتبار أن هذه التدفقات تشكل جزءا من التكوين الرأسمالي، وبالتالي فهو يساهم في سد الفجوة الادخارية، كما يمكن أن يشكل فائض في الميزانية وبالتالي تستطيع الدولة المضيفة ادخار جزء منه وتحويله إلى استثمارات محلية، لكن ما ينبغي التلميح له هنا هو أن أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر لابد أن تكون مكملة لأنشطة الاستثمار المحلي لا أن تحل محله، زد على ذلك لابد أن يكون أكثر كفاءة وإنتاجية من الاستثمارات المحلية من خلال قدرته على تحسين استخدام الموارد المادية والبشرية مع زيادة القدرة الإنتاجية لمختلف القطاعات أو بالأحرى الأنشطة اقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية والتي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة نسبية، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع نطاق السوق المحلي من خلال الارتباط بالأسواق العالمية وارتفاع الإنتاج المحلي بجودة عالمية بدل استيرادها من

[1] - Sanjaya Lall, Op. Cit, p 525.

الخارج، مما يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة، وبالتالي خلق وتوسيع مشاريع من شانها توفير مناصب شغل جديدة.

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة المضيفة من شأنه أن يؤثر على باقي الأنشطة الاقتصادية ومن بينها الزيادة في مستويات التوظيف بهذه الدولة، إلا أن الأمر يتوقف على القدرة على تحويل الجزء الأكبر من الزيادة في الدخل الناتج عن هذا الاستثمار إلى ادخار ومن ثم إلى استثمار بدلا من توجيهه للاستهلاك، إضافة إلى كون النشاط الاستثماري الأجنبي إن كان يحل محل النشاط المحلي –بالتالي التقليل من فرص عمل قائمة– أو نشاط جديد متكامل مع النشاط المحلي –زيادة فرص عمل جديدة–.

وغالبا ما تشتد المنافسة بين المستثمر الأجنبي والشركة المحلية في نفس القطاع أو النشاط لصالح الفرع الأجنبي، نظرا لقدراته العالية في مجال الكفاءة والمهارات التنظيمية والتسييرية، وأمام عجز الشركة المحلية في مواجهة ومنافسة المستثمر الأجنبي، يتحتم عليها الخروج من السوق واتخاذ قرار الغلق وهو ما يؤدي إلى تسريح العمال.

ثالثا: الإيرادات العامة

تتمثل الإيرادات العامة للدولة من الشركات متعددة الجنسيات في الرسوم الجمروكية والضرائب المفروضة على مشروعاتها، فهناك علاقة طردية بينها وبين التشغيل نظرا لما يتم إعادة استثمارها واستخدام العوائد في إقامة مشاريع جديد أو التوسع في مشاريع قائمة، الأمر الذي يولد مناصب شغل إضافية، لكن الواقع يشير عكس ذلك، نظرا لما تتمتع به المشروعات الأجنبية من إعفاءات جمركية ضخمة بهدف تحفيز المستثمر وجلبه، مما يؤدي إلى انخفاض الضرائب وبالتالي انخفاض فرص العمل المتوقع إحداثها.

رابعا: الأثر على المنافسة:

نتيجة للإمكانيات التكنولوجية والمالية والتسويقية والتنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية فإنها تفرض منافسة غير متكافئة مع الشركات المحلية مما يجعلها في وضع احتكاري في أسواق الدول المضيفة، الأمر الذي يدفع بالشركات المحلية إلى الخروج من السوق وبالتالي فقدان وتضييع أعداد كبيرة من مناصب العمل، وهو ما حدث مثلا في البرازيل خلال الفترة (1970-1995)، حيث انسحبت من السوق أزيد من 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية نتيجة المنافسة الشديدة التي واجهتها من قبل الشركات متعددة الجنسيات [1].

وقد يأخذ الأمر شكلا مغايرا إذا حفز دخول الشركات الأجنبية المستثمرين المحليين على توسيع طاقتهم الإنتاجية وتحسين وتطوير أساليبهم التصنيعية والتسويقية ومواكبة التكنولوجيا المستخدمة، وكذا تنمية مهارات اليد العاملة، الأمر الذي يمكن المؤسسات المحلية من التكيف مع نسق المنافسة وبالتالي المحافظة على مناصب العمل واستحداث مناصب جديدة حتى تتمكن من منافسة تلك الشركات الأجنبية.

[1] - عبد السلام أو قحف، **"نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"**، مرجع سبق ذكره، ص 208.

في الأخير يمكن القول انه رغم كل هذه الايجابيات التي يراها بعض المؤيدين لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك نظرة أخرى منافية تماما لها وهي التأثير العكسي والسلبي على العمالة، وذلك راجع للنزعة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، فهي تقوم بإحضار يد عاملة مؤهلة ومدربة على التقنيات الحديثة، مما يجنبها تكوين العمال المحليين، إضافة إلى التخلص في بعض الأحيان من اليد العاملة الغير مؤهلة مما يزيد في معدل البطالة عوضا عن تخفيضها.

أما فيما يخص الأجور فان كل المعطيات تشير إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تقدم إغراءات كبيرة في هذا الشأن، من خلال الأجور المرتفعة والحوافز والامتيازات المادية للعمال مقارنة بتلك التي تمنحها الشركات المحلية، الأمر الذي يعود بالتأثير الايجابي على العمالة حيث تعمل هذه الأخيرة على بذل قصارى جهدها والافتنان في عملها من اجل إعطاء الأحسن والحصول على أرقى الدرجات واكبر الأجور، مما يزيد في جودة منتجاتها وبالتالي تعظيم ميزتها التنافسية، لكنه في نفس الوقت له آثار سلبية، إذ أن الأجور المرتفعة قد تغري الإطارات المؤهلة في المؤسسات المحلية وتؤدي بهم إما إلى مغادرتها واللجوء إلى هذه الشركات لتنال فرصة العمل فيها أو بالضغط على المؤسسات المحلية من خلال سلسلة الإجراءات وما ينجم عنها من توقيف للإنتاج وتكديس للبضاعة...الخ.

وفيما يخص المنافسة بين الطرفين الأجنبي والمحلي في نفس القطاع الصناعي أو الإنتاجي قد تلجأ الشركات المحلية إلى تشغيل يد عاملة إضافية ومؤهلة لتغطية النقص التقني والتكنولوجي حتى تتمكن من منافسة تلك الشركات الأجنبية وبالتالي انخفاض معدل البطالة، ولكن في نفس الوقت تسجل زيادة في الأعباء والتكاليف على عاتق الشركة وبالتالي قلة المردودية وارتفاع نسبة العجز لديها.

بناءا على ما سبق يمكن استخلاص أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دور بغض النظر عن أهمية هذا الدور وحجمه في توفير فرص عمل جديدة للمواطنين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الثالث: نظرة تحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب شغل في الجزائر

تشكل قضية التشغيل اكبر التحديات التنموية التي تواجه الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، خاصة في ظل زيادة القوى العاملة بمعدلات عالية فحسب الديوان الوطني للإحصائيات بلغ معدل النشاط 42% في شهر أفريل 2016 [1]، الأمر الذي فرض على الدولة إيجاد حلول فعالة لمشكلة البطالة، وتوفير فرص عمل للداخلين الجدد في سوق العمل والذي يقدر عددهم بأكثر من مليون شخص سنويا.

ولعل احد الحلول هو الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا للعلاقة الطردية بينهما، كما أن احد أهم الدوافع وراء جذب هذا الاستثمار هو مدى مساهمته في تكوين وتأهيل ورفع مستوى العمالة المحلية بالإضافة إلى الحد من معدل البطالة بفتح فرص عمل جديدة والمحافظة على مناصب قائمة، وفعلا فقد تمكن هذا الاستثمار في زيادة حجم التشغيل وان كان بمعدلات ضئيلة كما هو موضح فيما يلي:

[1] - ONS, Office National des Statistiques, "**activité, emploi et chômage en avril 2016**", rapport N° 748, sur le site: http://www.ons.dz/IMG/Emploi_Avril_2016.pdf , consulter le: 23/09/2016.

أولا: تقييم حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 1993-2001

لقد تميزت هذه المرحلة بارتفاع معدلات البطالة، إذ بلغت 23.15% سنة 1993 ووصلت إلى 29% سنة 2000 ولعل امتصاص البطالة والحد منها تعد احد الأسباب التي سعت الجزائر من اجل تحقيقها من وراء استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

1- حجم التشغيل الناجم عن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

حسب التصريحات التي أدلت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الخاصة بهذه المرحلة فإن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية (خارج قطاع المحروقات) تميزت بالضآلة حيث بلغ المجموع الكلي 440 مشروع فقط خلال تسع سنوات مستحدثة لـــــــ 51909 وظيفة كما هي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-01): حصيلة التشغيل الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (1993-2001)

السنة	1994-1993	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	المجموع
عدد المشتغلين	8747	2550	6070	6378	5902	5957	11696	4609	**51909**
النسبة (%)	16.85	4.91	11.69	12.29	11.37	11.48	22.53	8.88	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركات الأجنبية ساهمت في خلق مناصب شغل في الفترة (1993-2001) في الجزائر بنسبة 12.5% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة مع تتوفر عليه الجزائر من قدرات بشرية هائلة، إلا انه للأسف ما تزال هذه القدرات البشرية غير مستغلة بصورة كافية، ويمكن إرجاع السبب إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي ميزت هذه الفترة، وبصفة خاصة العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر نتيجة العمليات الإرهابية التي مست عدة مناطق وخربت عدة منشات صناعية، الأمر الذي أدى إلى عدم وضوح الرؤية أمام المستثمر الأجنبي فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية المستقبلية، إضافة إلى تدهور معظم المؤشرات التي تؤثر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعود إلى الاختلالات الاقتصادية الكلية متمثلة في ارتفاع معدلات التضخم، انخفاض كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الاستثمار المحلي، تزامنا مع تفاقم مشكلة المديونية الخارجية وعدم وضوح القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار.

كما تعد سنة 2000 هي السنة التي تم فيها توظيف اكبر عدد من العمال ما يعادل 22.53% من إجمالي الموظفين خلال هذه الفترة، في حين تقاربت النسب لكل السنوات الممتدة من 1996 إلى غاية 1999، بينما تعتبر سنة 1995 اقل مشاركة في التوظيف (4.91%) نظرا لعدم وجود تدفقات استثمارية أجنبية في هذه السنة، وهذه النسبة المستحدثة راجعة لمشاريع سابقة قامت بتوفير مناصب عمل جديدة.

وعموما فقد تمكنت فروع الشركات متعددة الجنسية في الجزائر من توفير ما بين 2550 و 11696 منصب شغل خلال هذه الفترة، ورغم التحسن المسجل في فرص العمل المستحدثة إلا أنها تبقى قليلة جدا وضعيفة ولا ترقى إلى المستوى المرغوب فيه.

2- توزيع العمالة الناجمة عن المشاريع الأجنبية حسب القطاعات

إن الجدول الموالي يوضح توزيع مناصب الشغل حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تم استحداثها من طرف المستثمر الأجنبي خلال الفترة (1993-2001):

الجدول رقم (05-02): توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 1993/11/13 إلى غاية 2001/12/31

القطاعات	عدد مناصب العمل	النسبة (%)
الزراعة	3945	7.60
الصناعة	31030	59.78
البناء والأشغال	6895	13.28
سياحة	2877	5.54
خدمات	6695	12.90
الصحة	124	0.24
التجارة	343	0.66
المجموع	**51909**	**100**

المصدر: تقرير الاستثمار جانفي 2002 الصادر عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه تظهر النتائج انه في هذه الفترة تم استحداث 51909 منصب شغل من طرف المستثمر الأجنبي موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث احتل قطاع الصناعة الصدارة بتوفيره لـــ 31030 منصب عمل وهو ما يعادل 59.78% من إجمالي المناصب المستحدثة، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـــ6895 منصب مساهما بـــ 13.28% وهي نسبة ليست ببعيدة عما استحدثه قطاع الخدمات الذي تمكن من توفير 6695 منصب أي ما يعادل 12.90%، ويأتي في المرتبة الرابعة قطاع الزراعة (7.60%) ويليه قطاع السياحة بنسبة 5.54% أما باقي القطاعات فقد ساهمت بنسب ضئيلة لا تكاد تذكر، ومرد ذلك قلة المشاريع الأجنبية في هذا المجال، إضافة إلى أن هذه القطاعات لا تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة.

مما سبق يتضح انه في هذه الفترة كان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر ضعيفا جدا، إذ بلغ العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة من قبله خلال تسع سنوات 51909 منصب فقط، وهو ما يعادل 3% من إجمالي حجم التشغيل التي وفرتها مجموع المشروعات الاستثمارية المصرح بها خلال نفس الفترة والمقدر بـــ 1718887 منصب عمل.

ثانيا: تقييم حجم التشغيل الذي وفرته المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015

لقد عرفت هذه الفترة رواجا نسبيا في التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما انعكس ايجابيا على حجم التشغيل كما هو موضح في النقاط التالية:

1- حجم التشغيل في كل من المشاريع الوطنية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

تساهم كل من المشاريع الوطنية والأجنبية في خلق مناصب شغل ولكن بنسب متفاوتة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-03): حجم العمالة المستحدثة في كل من المشاريع المحلية والأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الاستثمار المحلي	59563	98.88	904762	87.50
الاستثمار الأجنبي	676	1.12	129254	12.50
المجموع	60239	100	1034016	100

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن إجمالي عدد المناصب المستحدثة خلال هذه الفترة بلغ 1034016 منصب شغل، 87.50% منها كان مصدرها الاستثمار المحلي، أما الاستثمار الأجنبي فلم يساهم إلا بـــــ 12.50% فقط، وهو ما يوافق 129254 منصب شغل، وهذا راجع لعدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية التي قدرت بـــــ 676 مشروع، ما يوافق 1.12% من مجموع المشاريع الاستثمارية، وهو ما يدل على عدم فعالية الاستثمارات الأجنبية في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال هذه الفترة.

2- توزيع العمالة الناجمة عن المشاريع الأجنبية حسب مختلف القطاعات الاقتصادية

يوضح الجدول الموالي توزيع العمالة في الشركات متعددة الجنسية حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2015.

الجدول رقم (05-04): توزيع التشغيل الناتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2002-2015

القطاعات	عدد مناصب العمل	النسبة (%)
الزراعة	528	0.41
البناء	21533	16.66
الصناعة	71936	55.65
الصحة	2196	1.70
النقل	1723	1.33
السياحة	13128	10.16
الخدمات	16710	12.93
الاتصالات	1500	1.16
المجموع	**129254**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395
تم الاطلاع عليه يوم: 25 ماي 2016

بالنظر إلى الإحصائيات المدونة في الجدول أعلاه يمكن ملاحظة ما يلي:

تمكن قطاع الصناعة من استقطاب العدد الأكبر من الأيدي العاملة الوطنية بالشركات الأجنبية خلال هذه الفترة، بحيث وفر أكثر من النصف ما يعادل 55.65% من العدد الكلي، وهو ما يمثل 71936 منصب، تلاها مباشرة قطاع البناء أين وفر 21533 منصب، ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الشركات الناشطة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية، وذلك ما نلمسه مثلا في انتشار الشركات الصينية التي تعتمد بنسبة كبيرة على العمالة الصينية، في حين احتلت الشركات الأجنبية المستثمرة في كل من الخدمات والسياحة في المرتبة الثالثة والرابعة بنسب متقاربة 12.93% و10.16% على التوالي، أما بقية القطاعات فلم تستطع أن تشكل إلا نسب ضئيلة جدا، خاصة قطاع الزراعة الذي احتل المرتبة الأخيرة باستحداثه لـــــ 528 منصب وهو ما يمثل 0.41% رغم أن عدد المشاريع كان عشرة مقارنة بمشروع واحد لقطاع الاتصالات والذي تمكن من خلق 1500 منصب شغل، وعليه فمناصب الشغل المستحدثة تتوقف على طبيعة المشروع وحجمه وليس على عدد المشاريع أي على النوع وليس الكم.

3- اثر الفن الإنتاجي المستخدم بمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على الطلب على العمالة

على الرغم مما تم التوصل إليه سابقا فيما يخص نصيب كل قطاع من القطاعات من إجمالي فرص العمل بمشروعات الاستثمار الأجنبي، إلا انه في واقع الأمر يصعب التعرف على القطاعات الأكثر إسهاما في توفير فرص عمل، إلا بعد مقارنة ذلك بنصيب كل قطاع من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم ذلك من خلال مؤشر معامل رأس المال/العمل أو ما يعرف بالكثافة الرأسمالية للمشروع، والهدف منه هو معرفة ما إذا كانت مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر قد اعتمدت على الكثافة الرأسمالية في القيام بعملياتها الإنتاجية أم لا، وعلى هذا الأساس فالجدول الموالي يبين مؤشر معامل رأس المال/العمل على المستوى الوطني (المجموع) وعلى مستوى

القطاعات المختلفة للتعرف على الكثافة الرأسمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه القطاعات، أو ما يسمى بتكلفة فرصة العمل بكل قطاع[1].

الجدول رقم (05-05): الكثافة الرأسمالية بمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الوطني والقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2002-2015) **الوحدة:** مليون دج/عامل

القطاع	متوسط معامل (رأس المال/العمل)
الزراعة	5.90
البناء	4.60
الصناعة	23.37
إجمالي الخدمات	19.52
المستوى الوطني	19.12

المصدر: تم حساب قيم المؤشر* من طرف الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدولين (05-04) و (02-12)

يتضح من خلال بيانات الجدول أعلاه ما يلي:

- بالنسبة لقطاع البناء، نلاحظ انه يتميز بأقل كثافة رأسمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغ معامل رأس المال/العمل حوالي 4.60 مليون دينار جزائري/عامل في المتوسط خلال الفترة (2002-2015)، هذا ويمكن القول أن قطاع البناء يعد من أفضل القطاعات الاقتصادية التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي بتوفير فرص عمل بالجزائر، حيث احتل المرتبة الثانية في نصيبه من فرص العمل بعد قطاع الصناعة.
- فيما يتعلق بقطاع الزراعة، نلاحظ انخفاض الكثافة الرأسمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا القطاع محتلا المرتبة الثانية بعد قطاع البناء، حيث بلغ معامل رأس المال/العمل حوالي 5.90 مليون دينار جزائري/عامل في المتوسط خلال نفس الفترة، وعلى الرغم من انخفاض الكثافة الرأسمالية لهذا القطاع، إلا أن هناك صعوبة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليه لتوفير فرص عمل، نظرا لانخفاض الربحية بهذا القطاع مقارنة ببقية القطاعات إضافة إلى الأسباب السابق ذكرها.
- أما عن الكثافة الرأسمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بقطاع الصناعة فنلاحظ ارتفاعها، حيث بلغ معامل رأس المال/العمل حوالي 23.37 مليون دينار جزائري/عامل في المتوسط خلال نفس الفترة، مما يعني عدم الاعتماد عليه في توفير فرص عمل بمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر ومرد ذلك اعتماد هذا القطاع على التكنولوجيا الحديثة والآلات أكثر والتي حلت محل الإنسان.

[1] - كاميليا عبد الحليم احمد، مرجع سبق ذكره، ص127.

* تم حساب مؤشر معامل رأس المال/العمل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02-12) من الفصل الثاني والجدول (05-04) من هذا الفصل وهذا بقسمة قيمة المشروع الاستثماري الأجنبي بالمليون دينار جزائري في القطاع i على عدد مناصب الشغل التي وفرها القطاع i.

- فيما يخص قطاع إجمالي الخدمات يتضح ارتفاع الكثافة الرأسمالية لمشروعات استثمار الأجنبي المباشر بهذا القطاع، حيث بلغ معامل رأس المال/العمل حوالي 19.52 مليون دج/عامل في المتوسط خلال الفترة (2002-2015)، ويعتبر مرتفعا إذا ما قورن بمعاملات قطاعي البناء والزراعة، وتعكس هذه الكثافة المرتفعة نسبيا السبب وراء انه بالرغم من زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليه، إلا انه لا يساهم إلا بنسبة ضئيلة في توفير فرص عمل بالمشاريع الأجنبية بالجزائر.

4- توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة

لقد ساهمت مجموعة من الدول المستثمرة في الجزائر متقدمة كانت أو نامية في خلق مناصب شغل بنسب مختلفة كما هو مبين في الجدول أدناه، الذي يوضح نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في الجزائر وعدد المناصب التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2002-2015.

الجدول رقم (05-06): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر حسب الأقاليم خلال الفترة (2002-2015)

المناطق	أوروبا	بما فيها الاتحاد الأوروبي	آسيا	أمريكا	الدول العربية	إفريقيا	استراليا	متعدد الجنسيات	المجموع
مناصب الشغل	76709	**39939**	8607	3346	37842	400	264	2086	**129254**
النسبة	59.35	-	6.66	2.59	29.28	0.31	0.20	1.61	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، نقلا عن الموقع الالكتروني:
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395
، تم الاطلاع عليه يوم: 25 ماي 2016

من خلال إحصائيات الجدول أعلاه نلاحظ أن أوروبا احتلت الصدارة في خلق مناصب شغل، إذ ساهمت بتوفير أكثر من نصف عدد المناصب الكلي بنسبة 59.35%، والتي قدر عددها بـــــــ 76709 منصب شغل، وهذا راجع للبعد التاريخي والقرب الجغرافي من الجزائر، ثم تلتها الدول العربية عن طريق شركاتها الأجنبية في المرتبة الثانية بنسبة 29.28%، إلا أنها تعد قليلة هي الأخرى، أما بقية المناطق فلم تحظى إلا بنسب ضئيلة جدا لا تذكر حيث كانت أحسنها من نصيب آسيا التي ساهمت بنسبة 6.66% وآخرها استراليا التي وفرت 264 منصب شغل وهو ما يعادل 0.20% من إجمالي المناصب التي وفرتها جل الشركات الأجنبية.

ثالثا: تطور الطلب على العمل من طرف المؤسسات الأجنبية في الجزائر

بحسب المعطيات التي تمكنا من الوصل إليها، فان المؤسسات الأجنبية قامت بتقديم طلبات مختلفة للعمل عندها، عرفت تطورا ملحوظا وازدادت كميتها من سنة إلى أخرى إلا أنها تظل دون المستوى المرغوب كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05-07): تطور طلب العمل من طرف المؤسسات الأجنبية خلال الفترة (2000-2005)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العرض	133843	140541	182678	234093	572600	505287
الطلب	24533	25662	31358	47057	73448	86067
طلب المؤسسات المحلية	23420	24714	27963	42321	66039	76256
طلب المؤسسات الأجنبية	1119	1157	3397	4736	7404	5174

Source : l'agence nationale de l'emploi, note de conjoncture annuelle de marche de l'emploi 2005, 25-35 pp.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن طلب المؤسسات الأجنبية لفرص العمل عرف شبه استقرار خلال سنتي 2000 و 2001 ثم ارتفع بشدة سنة 2004، حيث انتقل من 1157 منصب عمل سنة 2001 إلى 7404 منصب سنة 2004، لكنه سرعان ما تراجع سنة 2005 بمعدل وهو ما يعادل 5174 منصب عمل، ومع ذلك تبقى مساهمة المؤسسات الأجنبية في خلق فرص عمل محدودة جدا مقارنة بنظيرتها المحلية، إذ تراوحت هذه المساهمة بين 4% و10% من مجموع الطلب الإجمالي، في وقت سيطر فيه طلب المؤسسات المحلية بنسبة لا تقل عن 90% في اغلب السنوات.

المبحث الثاني: الإطار القياسي المتبع في التحليل

تستخدم العديد من الدراسات الاقتصادية المناهج البحثية الحديثة التي تعتمد على الاساليب الكمية المتطورة وذلك بغرض الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة العالية، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة اقتصاديا بشكل واسع، هي أساليب تحليل الانحدار لقياس العلاقة والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية، ولكن لكل نوع من البيانات الأساليب الخاصة التي تناسبها وربما يكون هناك أكثر من أسلوب إحصائي لتقدير نموذج اقتصادي أو قياس علاقة اقتصادية بين بعض المتغيرات، ولكن يجب اختيار الأسلوب الأكثر ملائمة ودقة لوصف وتحليل البيانات المطلوبة.

سنتعرض في هذا المبحث للإطار القياسي المتبع في التحليل، من خلال تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية والتي نختصرها في مصطلح "معطيات البانل (panel Data)" في دراستنا، مع تقديم النماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها، وكذلك طريقة اختيار النموذج الأنسب فيما بينها باستخدام كل من اختبار فيشر واختبار هوسمان، ثم تقديم كل من اختبار الاستقرارية وعلاقات التكامل المشترك لمثل هذه البيانات.

المطلب الأول: مفهوم معطيات البانل وأهميتها

يعد استخدام نماذج بانل حديثا نوعا ما، حيث استخدم لأول مرة في القرن التاسع عشر في ميدان علم الفلك وعلم الزراعة، إذ استخدم في المجال الأخير لمعرفة المردودية الزراعية حسب أنواع الأسمدة.

لقد اكتسبت معطيات البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء.

أولا: تعريف معطيات البانل

من الجدير بالذكر، أن توجد عدة تسميات لمعطيات البانل (Panel data) وهي التي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات منها: البيانات المدمجة متعددة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية pooled time series- crosse) (section data كما قد تسمى أيضا ببيانات longitudinal data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، والاهم من ذلك انه مهما اختلفت التسميات إلا أنها متماثلة في الاقتصاد القياسي، إلا أننا سنوحد المصطلح وسنستخدم معطيات البانل في هذا الفصل .

والمقصود بمعطيات البانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر أو القطاعات...الخ، المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع السلاسل الزمنية[1]، فالبيانات المقطعية هي تلك البيانات التي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند نقطة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وبالتالي فهي تتيح الفرصة للحصول على بيانات أوفر خاصة عندما لا تتاح للباحث بيانات كافية عن المقاطع العرضية لوحدها أو السلاسل الزمنية لوحدها وهكذا يكون بالإمكان الحصول على معلومات وحقائق أفضل عن عينة البحث.

عندما تكون المشاهدات المقطعية مقاسة لنفس الفترات الزمنية (توفر كل المعطيات) عندئذ يطلق على معطيات البانل بأنها معطيات بانل المتزنة (Panel équilibré)، أما إذا لم يتم تسجيل بعض المشاهدات المقطعية عند بعض الفترات الزمنية فعندئذ يطلق على هذه البيانات بمعطيات البانل غير المتزنة (panel déséquilibré)[2].

ثانيا: أهمية معطيات البانل

يتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الايجابيات، والتي يلخصها كل من *Hasiao* (2003) و*Klevmarken* (1989) فيما يلي:[3]

- التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن معطيات البانل محتوى معلومات أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز معطيات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

---

[1] - Damodar N. Gujarati, **«Économétrie »,** traduction de la 4e édition américaine par Bernard Bernier, Edition de Boeck université, 1re édition, Bruxelles, 2004, p 634.

[2] Régis Bourbonnais, "**Économétrie –manuel et exercices corrigés**-", DUNOD, Paris, 8e édition, 2011, p 344.

[3] - عابد بن عابد العبدلي، **"محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل"**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2010 ، ص 17.

- توفر معطيات البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تحققها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، ومن جهة أخرى يمكن من خلال معطيات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (omitted variables) الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة (biased estimates) في الانحدارات المفردة.
- وتبرز أهمية استخدام معطيات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" (unobserved heterogeneity) الخاصة بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

ورغم أن معطيات البانل تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity)، وذلك نتيجة استخدام السلاسل الزمنية وأن استخدام هذه البيانات سيتيح الفرصة للتخلص من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) نتيجة توفيره درجة حرية اكبر مما يعني الحصول على تقديرات أفضل، إلا أن المشكلة هي أن استخدام معطيات البانل لا يمنع ظهور مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) مما يستدعي إيجاد طريقة للتخلص من هذه المشكلة.

المطلب الثاني: اختبار التشخيص وتقديم النماذج الأساسية لتحليل معطيات البانل

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار معطيات البانل لـــــ N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية بالشكل التالي:[1]

$$Y_{it} = \alpha_i + X_{it}^{'}\beta + \varepsilon_{it} \ldots (1)$$

حيث:

$i = 1,2 \ldots N$، مع i: رتبة الوحدة (دول او قطاعات...الخ) و N: هي عدد الوحدات المفردة.

$t = 1,2 \ldots T$، مع t هي الزمن، و T هي عدد الفترات الزمنية.

Y_{it}: متجه (شعاع) عمودي من الدرجة $(NT \times 1)$: وهو يحوي قيم المتغير التابع للمفردة i عند الفترة t.

X_{it}: مصفوفة من الدرجة $(NT \times k)$ تشمل قيم المتغيرات المستقلة.

β: متجه (شعاع) عمودي من الدرجة $(k \times 1)$ يشمل المعلمات المراد تقديرها، حيث يفترض النموذج وجود K من المعلمات المرتبطة بـــــــــ X_{it} دون الحد الثابت.

ε_{it}: يعبر عن متجه الخطأ العشوائي، مع: $\varepsilon_{it} \to IID(0, \sigma^2)$ (أي أن حد الخطأ يفترض أنها مستقلة ومتماثلة التوزيع بمتوسط معدوم وتباين ثابت) .

α_i: تمثل الأثر الفردي (Effets Individuel)

k: عدد المتغيرات المستقلة وهو عدد معاملات الانحدار المطلوب تقديرها باستثناء الحد الثابت.

NT: عدد المشاهدات المستخدمة في الدراسة.

[1] - Isabelle Cadoret et all, "**économétrie appliquée**", boeck université, Paris, 1ier édition, octobre 2004, p199.

يتم ترتيب المعطيات في هذا النوع من النماذج على العموم حسب بعدين، البعد الأول يمثل الأثر الفردي والذي يعبر عن القطاعات في بحثنا ويرمز لها بـــــــ i، والبعد الثاني هو البعد الزمني، وهو متعلق بالزمن الذي تشاهد فيه الأفراد، وعليه في كل فترة t يتم ملاحظة فرد i، ومنه نحصل على ما يسمى بنموذج بانل لما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين $T \geq 2$، أي يكون لدينا مقطع لحظي لـــــــ N مشاهدة، و T مقطع وبالتالي NT مشاهدة كلية[1].

عندما نقوم ببناء نموذج بانل فان الأثر النوعي (α_i) هو عامل ثابت في الزمن t وخاص بكل مفردة i، بالإضافة إلى ذلك فانه يؤدي دورا في تحديد المتغير التابع، فإذا كانت α_i هو نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية ($\alpha_i = \alpha$) فإن النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج (يأخذ الشكل التالي: $Y = \alpha + X\beta + \varepsilon$) ويقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) والتي تعطي مقدرات متسقة وكفأة وغير متحيزة لكل من α و β، أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات فانه ينتج عنه إما نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية، وقبل تحديد أنواع نماذج بانل نقوم بتقديم اختبار التشخيص كالأتي:

أولا: اختبارات تجانس معلمات النموذج (اختبار *Hsiao*)

تعد اختبارات التشخيص (التجانس أو عدم التجانس) من أهم الاختبارات التي يجب إجراؤها لتحديد هيكل معطيات بانل، لذا اقترح *Hsiao* (1986) عدة إجراءات للاختبار تسمح بتحديد الحالة التي يكون عليها من بين عدة حالات مختلفة، ويعتمد هذا الاختبار على مجموعة متفرعة من الاختبارات والفرضيات الفرعية كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05-01): مراحل اختبار *Hsiao* للتجانس

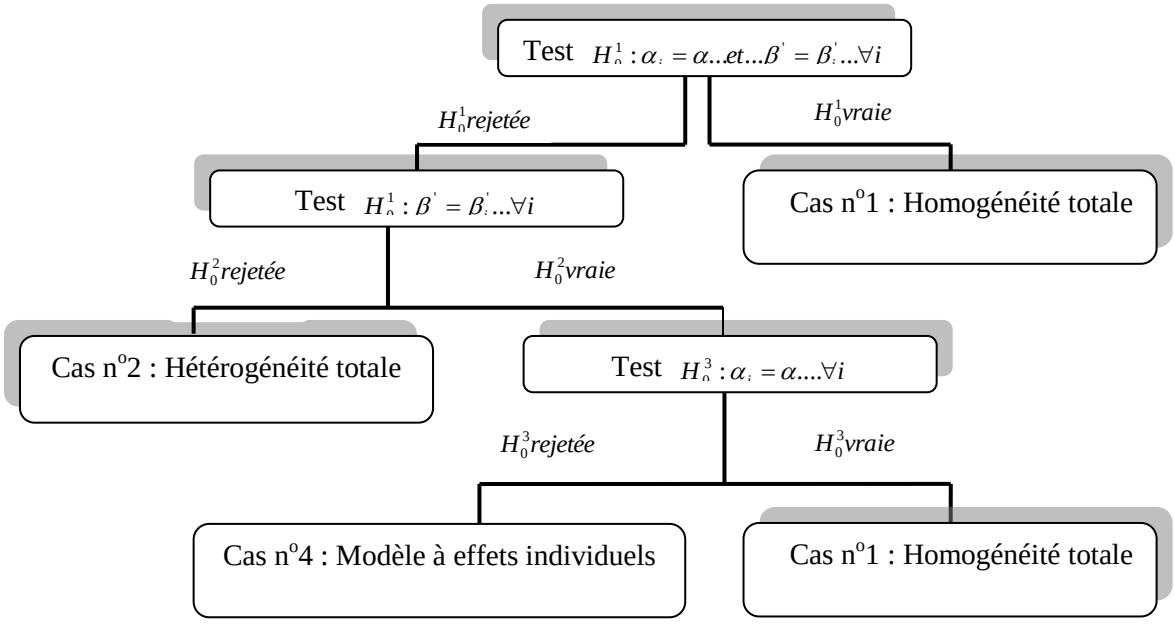

Source : Régis Bourbonnais, op.cit, p 347

[1]- Alain Trognon, « **L'économétrie des panels en perspective** », Revue d'économie politiaue, 113 (6), Nov/Déc 2003, p 130.

حيث انطلاقا من النموذج الأساسي الخاص بمعطيات البانل $\left(y_{it} = \alpha_i + \beta_i^{'} X_{it} + \varepsilon_{it}\right)$ يمكن تحديد أربع حالات التي يمكن أن تكون عليها البيانات المقطعية، والتي يمكن الكشف عن هذه الحالات بواسطة اختبار Hsiao الخاص بالتجانس:[1]

* **الحالة الأولى**: وهي حالة التجانس التام أو التطابق الكلي Homogénéité total حيث يكون تساوي أو تطابق تام بين المعاملات الثابتة ومعاملات المتغيرات المفسرة لكل البيانات المقطعية، أي $\alpha_i = \alpha$ و $\beta_i = \beta$، $\forall i \in [1, N]$، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية أن تأثير المتغيرات المفسرة يكون نفسه بالنسبة لجميع العينات وكذا العوامل الثابتة الأخرى تكون نفسها.

* **الحالة الثانية**: وهي حالة عدم التجانس الكلي أو عدم التطابق Hétérogénéité total، بحيث يكون هناك اختلاف بين الثوابت α_i واختلاف بين معاملات المتغيرة β_i من عينة لأخرى (مفردات العينة المدروسة)، وبالتالي نقول انه يوجد N نموذج مختلف، وفي هذه الحالية يتم رفض صيغة البيانات المقطعية (معطيات بانل).

* **الحالة الثالثة**: وتتميز هذه الحالة بتطابق الثوابت α_i واختلاف بين المعاملات β_i الخاصة بالمفردات المدروسة، أي معنى هذا من الناحية الاقتصادية أن كل العوامل الثابتة الأخرى التي تفسر الظاهرة المدروسة تكون نفسها بالنسبة لجميع العينات أو المفردات، في حين يكون هناك تباين في تأثير المتغيرات المفسرة في النموذج ، أي يوجد هناك أكثر من نموذج مختلف، وبالتالي نرفض صيغة البيانات المقطعية.

* **الحالة الرابعة**: وتتميز هذه الحالة بعدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة وتساوي أو تجانس معاملات المتغيرات المفسرة أي اختلاف الثوابت α_i وتماثل المعاملات β_i للمتغيرات المفسرة في العينات المدروسة، وبالتالي لهذا النموذج تأثيرات فردية، وتعني هذه الحالة من الناحية الاقتصادية تساوى مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير الظاهرة المدروسة بين عينات الدراسة أومفردات الدراسة، مع وجود اختلاف في مساهمة تفسير باقي العوامل الأخرى والممثلة بالحد الثابت.

ثانيا: النماذج الأساسية لمعطيات بانل

سيتم عرض النماذج الأساسية لمعطيات بانل الشائعة الاستخدام مع توضيح الاختلاف وخواص كل نوع كالأتي:

1-نماذج بانل الساكنة وأساليب المفاضلة فيما بينها

عموما يوجد ثلاث أنواع أساسية في نماذج بانل الساكنة وهي النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، ولكن يكفي اختيار نموذج واحد فقط من بينها لتقدير نموذج بانل باعتباره الأنسب لبيانات الدراسة، وهذا الاختيار يكون مبنيا على نتائج اختبار فيشر الذي يفاضل بين التجميعي والثابت وهوسمان الذي يفاضل بين التأثيرات الثابتة والعشوائية:

[1] - Régis Bourbonnais, Op.cit., pp 346 -347

1-1 تقديم نماذج بانل الساكن

هناك ثلاث نماذج تتمثل في:

أ- النموذج الإجمالي أو التجميعي Pooled Model

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج معطيات البانل حيث تكون فيه معاملات الانحدار المقدرة $\beta_{0(i)}$ و β_0 ثابتة لجميع الفترات الزمنية، بمعنى أخر يهمل تأثير البعد الزمني في هذا النوع من النماذج، وتصاغ معادلة الانحدار للنموذج التجميعي على الشكل الأتي:[1]

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$i = 1,2...N$، مع i: رتبة الوحدة (دول أو قطاعات...الخ) و N: هي عدد الوحدات المفردة.

$t = 1,2...T$، مع t هي الزمن، و T هي عدد الفترات الزمنية.

Y_{it}: متجه (شعاع) عمودي من الدرجة$(NT \times 1)$: وهو يحوي قيم المتغير التابع الخاص بالفرد i في الزمن t.

$X_{j(it)}$: قيم المتغير المستقل j للقطاع i في الفترة الزمنية t.

β_j: متجه معاملات الانحدار، وهو متجه عمودي $(k \times 1)$ للمعلمات المراد تقديرها.

ε_{it}: يعبر عن متجه الخطأ العشوائي، حيث أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $V(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$.

β_0: متجه الحد الثابت: وهي معلمة تمثل القطاع العام في النموذج، وهو قيمته ثابتة ولا تتغير من وحدة (مفردة لأخرى).

ويفترض في هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين المفردات التي يتم دراستها، بالإضافة لأن القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر، وأيضا عدم الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي بمعنى أن التباين المشترك يجب أن يساوي صفر، وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) في تقدير معلمات النموذج[2]، ويتم التقدير بعد أن ترتب القيم الخاصة بالمتغير التابع (متغير الاستجابة) والمتغير المستقل من أول مجموعة لبيانات المقطعية وبهذا يكون عدد المشاهدات $(N * T)$

وللكشف عن تجانس التباين في هذه النموذج يتم الاعتماد على اختبار "وايت" وفقا للعلاقة التالية:

$$e_{it}^2 = b_0 + b_1 y_{it} + b_2 y_{it}^2$$

من خلال الأخطاء المتحصل عليها من النموذج يمكن حساب إحصائية "وايت" التي تتبع توزيع χ^2 كما يلي:

$$\chi^2 = NT \times R^2$$

[1] - يحيي زكريا الجمال، **" اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21)، 2012، ص270.

[2] - مجدي الشوربجي،**"أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"**، الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بالإشراف العلمي لمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر 13-14 ديسمبر 2011، ص15.

حيث: χ^2 : الإحصائية المحسوبة ل χ^2

N : عدد الملاحظات (عدد الأفراد)

T : الزمن (الفترة)

R^2 : معامل التحديد

إذا كانت: القيمة المحسوبة اكبر من الإحصائية الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم أي عدم وجود تجانس في التباين.

ب- نموذج التأثيرات الثابتة ((Fixed Effects Model (FEM)

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة لمعرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية (سلوك كل دولة أو كل قطاع) على حدى، وذلك بجعل معلمة الحد الثابت β_0 في النموذج تختلف وتتفاوت من مفردة لأخرى، مع بقاء معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة β_j ثابتة لكل مفردة أو لكل مجموعة بيانات مقطعية، أي أن هذا النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل مفردة أو حسب كل فترة زمنية (كل سنة) وذلك من اجل احتواء العوامل والآثار الغير ملحوظة[1]، ويرجع السبب في إدخال الآثار الثابتة للأفراد في النموذج إلى وجود بعض المتغيرات غير الملاحظة التي تؤثر على المتغير التابع ولا تتغير مع الزمن حيث يفترض عدم حدوث تغير في هذه المتغيرات على الأقل خلال الفترة الزمنية للدراسة، وتتمثل الآثار الثابتة في كافة العوامل الثابتة غير الملاحظة والتي تختلف من مفردة إلى أخرى في مفردات العينة محل الدراسة، ومن ثم فإن النموذج يعكس الفروق أو الاختلافات بين المفردات* المكونة لعينة الدراسة[2]، ويصاغ نموذج التأثيرات الثابتة على الشكل الأتي:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad , i = 1,2...N \qquad , \qquad t = 1,2...T$$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بان المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية[3].

عادة ما يتم استخدام متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، وفي هذه الحالة يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Square With Dummy Variables Model ويرمز لها LSDV، حيث يتم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية [4] (OLS)، وفي هذه المعادلة يكون العدد الكلي لمعاملات الانحدار المراد تقديرها مساويا لعدد معاملات المتغيرات الصورية المساوية لعدد المفردات المكونة للعينة محل الدراسة ومعاملات الميل للمتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج وعادة ما يتم استخدام المتغيرات الصورية لكي يتم تجنب حالة التعددية الخطية التامة، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة أعلاه، يصبح النموذج كالآتي:

---

[1] - عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

* تتمثل المفردات في دراستنا هذه في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي عددها أربعة.

[2] - مجدي الشوربجي، **"أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية"**، نفس المرجع السابق، ص 16.

[3] - Damodar N. Gujarati, **«Économétrie »,** op cit, p639.

[4] - Damodar N. Gujarati, "**Basic Econometrics**", forth the McGraw-Hill companies, 2004. p642.

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^{n} \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1,2....N \quad ، t = 1,2...T$$

حيث يمثل المقدار $\alpha_1 + \sum_{d=2}^{n} \alpha_d D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0.

و D_i: متغير وهمي (الصوري) للقطاع i يأخذ القيمة واحد (1) إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت للمفردة المقصودة (i) والقيمة صفر (0) إذا كان المراد معرفة قيمة الحد الثابت لمفردة أخرى.

α_i: معامل انحدار المتغير الوهمي للقطاع i .

مع الانتباه لان حد الخطأ العشوائي يجب أن يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط مقداره صفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة [1].

يمكن تمييز أربعة أنواع في هذا النموذج وهي:[2]

* **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالأفراد:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت يتغير من فرد إلى آخر، أي رغم عدم وجود أثر الزمن يوجد أثر أخر يتمثل في الأثر الفردي، حيث يمكن أن يكون الحد الثابت مختلفا بين مفردات معينة نتيجة لاختلاف الظروف أو الأنماط التكنولوجية أو الإدارية.
* **نموذج ذو أثر ثابت متعلق بالزمن:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما يتغير المعامل الثابت المتعلق بالزمن، أي أنه لا يوجد فرق بين الأفراد ولكن العامل الزمني هو الذي يؤدي إلى التفرقة مابين الأفراد.
* **نموذج ذو أثر متعلق بالزمن بالأفراد:** يتمثل هذا النوع من النماذج في ثبات معامل المتغيرة المستقلة، بينما المعامل الثابت المتعلق بالزمن يتغير بتغير الأفراد.
* **نموذج ذو أثر ثابت بالزمن وبالأفراد وبمعامل المتغير المستقل:** يتمثل هذا النوع من النماذج في تغير كل من معامل المتغيرة المستقلة، أو بتغير إما العامل المتعلق بالزمن، أو بتغير الأفراد أو الاثنان معا.

[1] - Badi H. Baltagi, **"Econometrics"**, fourth edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008, p296.

[2] - كريمة ميغاري، **"دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال افريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (1990-2009)"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2013-2014، ص 78.

نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM)

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية ملائما للتقدير في حالة وجود خلل في أحد شروط نموذج التأثيرات الثابتة السابق ذكرها*، وتقوم فكرة نموذج التأثيرات العشوائية على معاملة الحد الثابت $\beta_{0(i)}$ في النموذج كمتغير عشوائي بمعدل مقداره μ بمعنى أن:

$$\beta_{0(i)} = \mu + \nu_i \qquad i = 1,2....N$$

حيث: ν_i: يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية للمفردة (القطاع) i

μ: يمثل المتغير العشوائي.

وبتعويض الحد الثابت في النموذج التجميعي العام، نتوصل للشكل التالي للمعادلة:

$$y_{it} = \mu + \nu_i + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$w_{it} = \nu_i + \varepsilon_{it}$$

مع: $E(w_{it}) = 0$ و $Var(w_{it}) = \sigma_\nu^2 + \sigma_\varepsilon^2$

ومن خلال المعادلة السابقة نلاحظ أن النموذج يحتوي على مركبتين للخطأ العشوائي هما ν_i و ε_{it} ولان $w_{it} = \nu_i + \varepsilon_{it}$ فان: w_{it} حد الخطأ المركب والتي تساوي حاصل جمع مكونات الخطأ العشوائي، لذلك يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ Error Components Model، ولهذا النموذج خواص رياضية تتمثل في مساواة متوسطات مكونات الخطأ للصفر، وثبات تبايناتها أي:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \qquad \text{و} \qquad V(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

$$E(\nu_i) = 0 \qquad \text{و} \qquad V(\nu_i) = E(\nu_i^2) = \sigma_\nu^2$$

$$E(\varepsilon_{it}, \nu_i) = 0 \qquad \text{و} \qquad E(\nu_i, \nu_j) = 0 \ \forall i \neq j$$

ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي: وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية وبمقارنته مع نموذج (FEM) فان نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعاً مختلفاً، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل دولة أو كل سنة تختلف في حدها العشوائي[1].

* حيث انه تم مسبقا ذكر الفرضيات الخاصة بنموذج التأثيرات الثابتة والمتمثلة في: أن حد الخطأ ε_{it} يتبع توزيع طبيعي بوسط حسابي صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 ولكي تكون معلمات التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، ولكن الحقيقة غير ذلك أحيانا، فقد لا يتبع حد الخطأ توزيعا طبيعيا كما تم استعراضه سابق، وإنما تم افتراض هذا الفرض، وعليه فبما أن المتغيرات الصورية وضعت في النموذج السابق لتعبر عن الافتقار في المعلومات الحقيقة عن النموذج الحقيقي، فلماذا لا نجعل الافتقار إلى هذه المعلومات جزءا من حد الخطأ؟ هذا هو ببساطة جوهر نموذج الأثر العشوائي.

[1] - عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

ولتقدير نموذج التأثيرات العشوائية تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares-GLS حيث أن طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تفشل في تقدير معلمات النموذج وتعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة[1]، مما يؤثر في اختبار المعلمات، كون أن التباين المشترك بين w_{it} و w_{is} لا يساوي الصفر أي: $Cov(w_{it}, w_{is}) = \sigma_v^2 \neq 0 \quad t \neq s$

2-1 أساليب اختيار النموذج الملائم لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

من خلال العرض المنهجي السابق لنماذج البانل، تبين لنا وجود ثلاثة نماذج انحدار يمكن تقديرها، تندرج تحت منهجية تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وبناء عليه يمكن للباحث تقدير النماذج الثلاثة ولكن الأهم من ذلك هو تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

ولتحديد النموذج الأكثر ملائمة تجرى اختبارات إحصائية تشخيصية على مرحلتين: **المرحلة الأولى** تتمثل في التفضيل بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، فإذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة النموذج التجميعي للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت النتائج لأفضلية وملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، ننتقل **للمرحلة الثانية** وهي التفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

ويتم تطبيق **المرحلة الأولى** من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار فيشر (F) المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضة الموضحة فيما يلي:

$$F = \frac{(SCR_{PM} - SCR_{FEM})/(N-1)}{SCR_{FME}/(NT-N-k)} \approx F_{[N-1,N(T-1)-k]}$$

حيث أن k: عدد المعالم المقدرة

SCR_{PM}: مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

SCR_{FEM}: مجموع مربعات البواقي الناتجة عن تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

ويتم الحكم على نتيجة الاختبار من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار P-value فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 يكون النموذج التجميعي هو الأكثر لملائمة للبيانات، بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل أو تساوي 0.05 فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

كما أن هناك صيغة أخرى متمثلة في:[2]

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PM})/(N-1)}{(1-R^2_{FRM})/(NT-N-k)} \approx F_{[N-1,N(T-1)-k]}$$

حيث أن: R^2_{FEM}: يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة.

[1] - يحيي زكريا الجمال، مرجع سبق ذكره، ص273.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 274.

R^2_{PM} : يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

نقارن القيمة المحسوبة لفيشر مع القيمة الجدولية لفيشر $F_{\alpha[(N-1),(Nt-N-k)]}$ ، فإذا كانت القيمة المحسوبة اكبر او مساوية للقيمة الجدولية (أو إذا كانت قيمة $P-value$ اقل أو تساوي 0.05) فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة والعكس صحيح.

بعد اختيار نموذج التأثيرات الثابتة بوصفه نموذجا ملائما نمر لتطبيق **المرحلة الثانية** للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار Hausman المقترح عام 1978 والمستخدم لاختبار الفرضية الصفرية التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، مقابل الفرضية البديلة التي تفترض ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات الدراسة، وتكون صيغة الاختبار على النحو الأتي:

$$H=\left(\hat{\beta}_{FEM}-\hat{\beta}_{REM}\right)'\left[Var\left(\hat{\beta}_{FEM}\right)-Var\left(\hat{\beta}_{REM}\right)\right]^{-1}\left(\hat{\beta}_{FEM}-\hat{\beta}_{REM}\right)\rightarrow\chi^2_K$$

حيث: $Var\left(\hat{\beta}_{FEM}\right)$: هو متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات الثابتة.

$Var\left(\hat{\beta}_{REM}\right)$: متجه التباين لمعلمات نموذج التأثيرات العشوائية.

يستخدم هذا الاختبار ما يعرف بإحصائية *Hausman* ويرمز لها H وهي تتبع توزيع مربع كاي χ^2 بدرجات حرية مقدارها k (عدد المتغيرات المستقلة)، ويكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل من أو تساوي 0.05، (قبول الفرضية البديلة)، بينما إذا كانت أكبر من 0.05 (أو إذا كانت القيمة المحسوبة لهوسمان اقل من قيمة مربع كاي، أي قبول الفرضية الصفرية)، فإن نموذج التأثيرات العشوائية سيكون هو الأكثر ملائمة[1].

في حين تشير العديد من الدراسات في أن تطبيق أو اختيار نموذج الأثر الثابت يتم عندما تكون N مشاهدة تشكل المجتمع ككل، في حين يستخدم الأثر العشوائي لما تكون N مشاهدة تشكل عينة من هذا المجتمع [2]، إلا أن الاختبار يعد الأفضل لاختيار النموذج المناسب.

2- نماذج بانل الديناميكية (Dynamic panel)

تقدم نماذج بانل الديناميكية الكثير من الايجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل، بمعنى قياس ديناميكية العلاقة وتحديد الآثار قصيرة وطويلة المدى بين متغيرات الدراسة، كما تتطلب ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ، وهي تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، بمعنى الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغير التابع وإدخاله في النموذج، وبالتالي فهو يعبر عن

[1] - Chris Brooks, "**Introductory econometrics for finance**", Cambridge university, new yourk, 2nd ed., 2008, p509.
[2] - Alain Trognon, op-cit, p 733.

العلاقة بين المتغير التابع ونفسه بفترة سابقة (يؤخذ المتغير التابع بتأخيرة واحدة كمتغير مستقل)، وهو يأخذ الشكل التالي:

$$y_{it} = \phi y_{i,t-1} + x_{i,t}^{'}\beta + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2...,N; t = 1,2....,T$$

ويتم تقدير هذا النوع من النماذج باستخدام طريقة العزوم المعممة، (Generalized Method of Moments,"GMM")، حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة والطريقة التي تأخذ المتغيرة الأدواتية (Variable instrumentale).

إن نماذج بانل الديناميكية تسمح بتصحيح العيب الموجود في نماذج بانل –الآثار الثابتة والعشوائية–، هذه الأخيرة التي يعاب عليها أنها تفترض تساوي معالم ميل النموذج، بينما يعبر عن الاختلافات المقطعية أو الزمنية من خلال القاطع، غير انه في الدراسات القياسية تتطلب نماذج بانل السماح بمزيد من التفاوت في معالم النموذج، لاسيما في نماذج بانل الديناميكية، وذلك للحصول على تقديرات متسقة، تعكس السلوكيات المتباينة لمفردات العينة[1].

يتم التمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة كالآتي:

- **نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ:**

يأخذ هذا النوع من النماذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j,it} + \varepsilon_{it} \qquad ,i = 1,2...,N; t = 1,2....,T$$

حيث أن: $\varepsilon_{it} = \alpha_{it} + \mu_{it}$

$\mu_{it} \to iid\left(0, \sigma_{\mu}^{2}\right)$, $\alpha_i \to iid\left(0, \sigma_{\alpha}^{2}\right)$ كما أن التباينات المشتركة بين الأخطاء α_i و μ_{it} تكون معدومة، ولتقدير هذا النموذج نستخدم طريقة التقدير المتقاربة والمتمثلة في طريقة المتغيرات المساعدة أو طريقة العزوم المعممة (GMM).

- **نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة:**

تأخذ هذه النماذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j x_{j,it} + \mu_{it} \qquad ,i = 1,2...,N; t = 1,2....,T$$

$\mu_{it} \to iid\left(0, \sigma_{\mu}^{2}\right)$ وحسب نظرية $Frisch - Waugh - Lovell$ يتم تقدير النموذج أعلاه باستخدام المقدر $Within$ وبالتالي يكون مكافئا لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث يعبر عن المتغيرات بالقيم المنحرفة عن المتوسطات الفردية كالآتي:

$$y_{it} - y_i = \lambda\left(y_{i,t-1} - y_{i.,-1}\right) + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \left(x_{j,it} - x_{j,i.}\right) + \left(\mu_{i,t} - \mu_i\right)$$

[1] - عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يتضح من هذه الصيغة وجود عدة علاقات ارتباط بين المتغيرة الداخلية المبطأة $y_{i,t-1}$ ومتوسطها الفردي $y_{i.,-1}$ وحد الخطأ $(\mu_{i,t} - \mu_i)$، بمعنى آخر إذا كان المقدر *Within* متقارب في حالة N و $T \to \infty$ فانه يكون متحيز وغير متقارب في حالة $N \to \infty$ و T محددة، وبالتالي كما هو الشأن في حالة نموذج الانحدار مع مركبات الخطأ، يكون من الضروري استخدام طريقة المتغيرات المساعدة وطريقة العزوم المعممة.

3-نماذج بانل الحديثة

يتمثل هذا النوع من النماذج في النماذج الغير خطية والتي من خصوصياتها أن المتغير التابع غير مستمر، بالإضافة إلى ذلك أن المعطيات المستعملة هي معطيات بانل، وهي تضم كل من نماذج بروبيت (Probit) ولوجيت (Logit)[1].

- نماذج بروبيت ولوجيت ذات الأثر الثابت: إن استعمال نموذج ذو الأثر الثابت يعطي تقدير متسق في حالة نموذج خطي، مع المتغير التابع المستمر، وهذا غير صحيح في حالة ما إذا كان المتغير التابع نوعي، وفي هذه الحالة نموذج لوجيت هو الأحسن حيث انه يعطي تقديرا متسقا باستعمال طريقة المعقولية العظمى، على عكس نموذج بروبيت الذي يعطي تقدير غير متسق.
- نماذج بروبيت ولوجيت ذات الأثر العشوائي، في هذه الحالة يعد نموذج بروبيت هو الأكثر ملائمة، وهذا راجع لكون استعمال نموذج لوجيت ينجم عنه أن الأخطاء في هذه الحالة تتبع التوزيع اللوجيستيكي، مما يتطلب اعتماد التوزيع اللوجيستيكي المتعدد، بينما في نموذج بروبيت فان الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي المتعدد.

المطلب الثالث: اختبارات جذر الوحدة وعلاقة التكامل المشترك لمعطيات البانل

تعد السلاسل غير الساكنة دوما مشكلة في التحليل الاقتصادي القياسي، حيث أوضحت بعض الأعمال النظرية (فيلبس 1980) أن الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار تفتقد عند استخدام سلاسل غير ساكنة[2].

كما يعتبر اختبار الاستقرارية وعلاقات التكامل المشترك على معطيات البانل إحدى أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي خاصة في السنوات الأخيرة، ذلك أن وجود جذر الوحدة في المعطيات يمكن أن يؤدي إلى انحدار زائف بين المتغيرات وبالتالي تكون النتائج المتحصل عليها مزيفة.

إن اختبارات الجذور الأحادية والتكامل المشترك لبيانات البانل تعطينا نتائج أفضل من السلاسل الزمنية الفردية ذلك لأن قوة الاختبار تزداد مع تزايد حجم العينة، بحيث يعتبر إضافة البعد الفردي إلى البعد الزمني ذات أهمية في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة نظرا لزيادة حجم العينة، وبالتالي زيادة درجة الحرية.

قبل التحقق من وجود التكامل المشترك لابد أولا من اختبار جذر الوحدة لمعطيات بانل، والتأكد أن كل السلاسل متكاملة من نفس الدرجة –الدرجة الأولى أو بمعنى آخر مستقرة عند الفروق الأولى-.

---

[1] - للمزيد من التفاصيل حول هذا النوع من النماذج وتطبيقاتها انظر:
Albain Thomas, " **Économétrie des variables qualitatives**", Dunod, Paris, 2000, PP 54-78.

[2] - احمد سلطان محمد، **"اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشات الصناعية الكبيرة في العراق"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70، ص381.

أولا: دراسة إستقرارية معطيات البانل

في حالة معطيات بانل قد تتباين المفردات أو الوحدات المقطعية فيما بينها من حيث وجود أو عدم وجود مشكلة جذر الوحدة، لذا ظهر حديثا عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لمعطيات البانل (Panel Unit Root tests) وأكثرها استخداما هي: (Levin, Lin and Chu test: 2002-LLC), (Hadri test: 2000), (Breitung test: 2000), (Im, Pesaran and Shin test: 2003 – IPS), (Fisher-type tests using ADF and tests-Maddal and Wu: 1999 and Choi: 2001 tests)، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لمعطيات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، نظرا لأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معا، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية[1].

ولكن الاختبار الأكثر شهرة واستخداما هو اختبار LLC, 2002، بحيث يعتمد هذا الاختبار على صيغة اختبارات دكي– فولر أو صياغتها الموسعة (DF or ADF) (Dickey et Fuller 1979) ويأخذ اختبار LLC الصيغة المكونة من ثلاثة نماذج من أجل إجراء هذا الاختبار [2]:

* النموذج الأول: $\Delta y_{it} = pY_{it} + \varepsilon_{it}$
* النموذج الثاني: $\Delta y_{it} = \alpha_i + pY_{it} + \varepsilon_{it}$
* النموذج الثالث: $\Delta y_{it} = \alpha_i + \beta_i t + pY_{it} + \varepsilon_{it}$

ويقترح Levin et Lin من خلال النماذج الثلاثة اختبار الفرضيات التالية:[3]

النموذج الأول:
$$H_0 : p = 0$$
$$H_1 : p \prec 0$$

النموذج الثاني:
$$H_0 : p = 0 ....et.... \alpha_i = 0 ....\forall i = 1,2....,N$$
$$H_1 : p \prec 0 .....et.... \alpha_i \in R ....\forall i = 1,2....,N$$

النموذج الثالث:
$$H_0 : p = 0 ....et.... \beta_i = 0 ....\forall i = 1,2....,N$$
$$H_1 : p \prec 0 .....et.... \beta_i \in R ....\forall i = 1,2....,N$$

وتصبح في هذا الاختبار **الفرضية العدم** هي وجود جذر وحدة مشترك $H_0 : p = 0$ (وعليه فالسلسلة غير مستقرة*).

[1] - عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] - Christophe Hurlin, Valérie Mignon, "**Une Synthèse des Tests de Racine Unitaire sur Données de Panel** ", HAL Id: halshs-00078770, Archive ouverte HAL 2006, **P05, P06**, Disponible sur l'URL suivant:: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00078770, (Consulté le 06/07/2016)

[3] - Ibid, P06

* كل الاختبارات المذكورة والخاصة بفحص استقرارية سلاسل معطيات بانل تتم وفقا لهذه الفرضية ما عدا اختبار Hadri الذي جاء عكس ذلك، بمعنى أن الفرضية الصفرية توحي أن معطيات بانل لا تحوي جذر الوحدة.

مقابل **الفرضية البديلة** بعدم وجود جذر وحدة مشترك $H_0 : p \prec 0$ (وعليه فالسلسلة مستقرة)، ويتم اختبار الفرضيتين باستخدام إحصائية t الخاصة باختبار LLC، كما توجد جداول إحصائية خاصة ومعدة من طرف Levin & Lin تتضمن القيم الحرجة لهذه الإحصائية[1].

وبجدر بالذكر أن فرضية العدم في النموذجين الثاني والثالث هي فرضيات مترافقة، بمعنى انه في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات بانل $(p_i = 0)$ وهي مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة $(\alpha_i = 0)$، أما النموذج الثالث فان فرضية العدم تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج الثاني مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من اجل كل مفردات بانل $(\beta_i = 0)$.

ثانيا: اختبار وجود علاقة التكامل المشترك

يعد مفهوم التكامل المشترك من المفاهيم الأكثر أهمية في الاقتصاد القياسي، وتعود فكرته إلى جرانجر (1981)، كما قام بشرحها بالتفصيل كل من انجل وجرانجر في مجلة Econometrica سنة 1987، إذ انه في اغلب الأحيان تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة بين متغيرين أو أكثر في المدى الطويل، حيث انه حتى في حالة لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيم توازنها في المدى القريب فإنها تعود إلى التوازن في المدى الطويل، وأساس هذه العلاقة هو أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة، ولكنها تتحرك متقاربة عبر الزمن والفرق بينهم يكون ساكنا، كما انه يمتاز ببساطة الحساب والاستخدام لكونه يحتاج فقط الإلمام بطريقة المربعات الصغرى العادية.

إن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويتركّز السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في عدم مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات لحظيا.

هناك عدة اختبارات حديثة ومطورة يتم الاعتماد عليها لفحص التكامل المشترك لمعطيات بانل منها: (pedroni: 1999, 2004) و (Kao test: 1999) و (Maddala and Wu: 1999).

ولكننا سوف نركز على اختبار ***(Pedroni)*** الذي يعد اختباراً موسعاً لاختبار انجل–جرانجر للتكامل المشترك، اقترح سنة 1999 وطوره سنة 2004، حيث قدم ***(Pedroni)*** سبعة اختبارات جزئية لكشف واثبات فرضية التكامل المشترك لبيانات البانل، تسمح بتباين القواطع ومعلمات الاتجاه عبر المفردات وفق الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_i + \delta_i t + \beta_{1i} X_{1i,t} + \beta_{2i} X_{2i,t} + \cdots\cdots + \beta_{mi} X_{mi,t} + \varepsilon_{i,t}$$

ويفترض أن تكون (Y) و(X) متكاملتين من الدرجة الأولى $(I(1))$ والمعلمات(α_i) و(δ_i) تمثل الآثار الفردية وآثار الاتجاه العام على التوالي، ويتم الحصول على بواقي الانحدار من المعادلة أعلاه، ثم فحص رتبة تكاملها لكل قطاع كالآتي:

[1] - إبراهيم أديب إبراهيم الجلبي، **"محددات النمو الاقتصادي في البلدان العربية –دراسة قياسية مقارنة مع بلدان جنوب شرق آسيا"**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، ص 392.

$$e_{it} = \rho_i e_{it-1} + \sum_{j=1}^{\rho i} \varphi_{ij} \Delta e_{it-j} + \nu_{it}$$

ويقترح (*Pedroni*) عدة إحصاءات لفحص **فرض العدم** (عدم وجود تكامل مشترك $(\rho_i = 1)$) مقابل **فرضيتين بديلتين** هما: فرضية التجانس $(\rho_i = \rho) \prec 1$ for all i) لكل الأفراد، والتي يصفها (*Pedroni*) باختبار البعد الداخلي (within dimension)، أو إحصائية البانل، وتشمل أربعة إحصاءات، وفرضية عدم التجانس $(\rho_i \prec 1$ for all i) لكل فرد، ويصفها باختبار البعد البيني (between dimension)، أو إحصائية المجموعة، وتشمل ثلاث إحصاءات. [1]

وعموما ففرضية *Pedroni* تصاغ على النحو التالي:

H_0: عدم وجود تكامل مشترك

H_1: وجود تكامل مشترك.

ترفض فرضية العدم أو تقبل حسب نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فإذا كان الاحتمال (p-value) لكل اختبار اكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية مما يعني عدم وجود تكامل مشترك والعكس صحيح.

أما Kao فقد قدم اختباره للتكامل المشترك سنة 1999 انطلاقا من اختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبرا إياها لا تأخذ في الحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة، واستنتج هو الآخر أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر والمركز.

ثالثا: اختبار السببية: (causality Test)

بافتراض انه لدينا نموذج مكون من معادلتين ومتغيرين (Y_{1t}, Y_{2t}) فان شكل اختبار سببية جرانجر يتم كالآتي: [2]

$$\begin{cases} Y_{1t} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{L} \alpha_i Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{L} \beta Y_{2t-1} + \varepsilon_{1t} \\ Y_{2t} = \beta_0 + \sum \alpha_j Y_{1t-j} + \sum \beta_j Y_{2t-j} + \varepsilon_{2t} \end{cases}$$

وهدف هذا الأخير هو توضيح أي من المتغيرين يكون سببا في حدوث تغير في الآخر، فمثلا لاختبار أن (Y_{2t}) تسبب (Y_{1t}) فانه يتم إتباع الخطوات التالية:

---

[1] - للمزيد حول تفاصيل الاختبار انظر:

- Pedroni, P., "**Panel, Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis",** Econometric Theory, 20, 2004 , pp597-625..

[2] - طارق محمد خليل، عماد عبد السميح شحاتة، **"دراسة قياسية للنماذج الديناميكية مع تطبيقها على التنبؤ بالعمالة في مصر"**، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 2004، ص 06.

1- تقدير معادلة (Y_{1t}) بدون وجود (Y_{2t}) وهي الصورة المقيدة Restricted كالتالي:

$$Y_{1t} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{L} \alpha_i Y_{1t-1} + \nu_{1t}$$

2- تقدير المعادلة السابقة مرة أخرى ولكن في وجود (Y_{2t-j}) بعدد فترات تأخير (j)وهي الصورة الغير مقيدة كالتالي:

$$Y_{1t} = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{L} \alpha_i Y_{1t-1} + \sum_{j=1}^{L} \beta_j Y_{2t-j} + \nu_{2t}$$

3- حساب قيمة اختبار $(F-test)$ كالآتي:

$$F = \frac{(SSE_r - SSE_u)/j}{SSE_u/T-k} \rightarrow F(j,(T-k))$$

حيث: SSE_r, SSE_u مجموع مربعات خطأ الصورة المقيدة (r) وغير المقيدة (u) على التوالي.

4- اختبار الفروض الإحصائية التالية:

- فرض العدم: $(H_0 : \beta_j = 0)$: (Y_{2t-j}) لا تسبب (Y_{1t}): ولذلك يتم خروج (Y_{2t-j}) من معادلة الخطوة رقم 2 ويكون (Y_{1t}) متغير خارجي.
- الفرض البديل: $(H_1 : \beta_j \neq 0)$: (Y_{2t-j}) تسبب (Y_{1t}): ولذلك يتم دخول (Y_{2t-j}) في معادلة الخطوة رقم 2، ويكون (Y_{1t}) متغير داخلي.

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل باستخدام معطيات بانل

لقد رأينا في الفصل الثاني والمتعلق بواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أن هناك تفاوت كبير في نصيب القطاعات الاقتصادية من حيث استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر، كما وجدنا في هذا الفصل أن حجم العمالة التي توظفها مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بكل قطاع مختلف ومتفاوت بشكل كبير، ولكي تتضح الصورة بشكل كامل بهدف تشخيص أداء كل قطاع على حدى والتعرف على أكثر القطاعات الاقتصادية إسهاما في توفير فرص عمل بالجزائر، ومدى تناسب حجم العمالة التي توظفها هذه المشروعات بكل قطاع مع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إليه ارتأينا القيام بدراسة تطبيقية قياسية لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل في الجزائر عبر مختلف القطاعات.

لذا في هذا المبحث سوف نستعين بأساليب تحليل معطيات بانل (panel Data) لان هذا الأسلوب يتلاءم كثيرا مع هذا النوع من الدراسات، ألا وهي مقارنة أداء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق فرص عمل إضافة إلى اختبارات دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وبعده نختبر وجود علاقات التكامل المشترك

لمعطيات البانل، ثم نتطرق إلى النماذج الثلاثة المتمثلة في تقدير التجميعي، النموذج ذو الأثر الثابت والنموذج ذو الأثر العشوائي، واختيار الملائم منها لتمثيل العلاقة، وقد شملت الدراسة القطاعات الاقتصادية الأربعة كبعد مقطعي، أما الفترة فهي تمتد ما بين سنة 1996 و2014 كبعد زمني، وتشمل متغيرات الدراسة على حجم التشغيل مقاس بعدد العمال كمتغير تابع وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، الناتج المحلي الخام والأجر الحقيقي كمتغيرات مستقلة، الخاصة بمختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: إجراءات ومنهجية الدراسة

تستخدم العديد من الدراسات الاقتصادية المناهج البحثية الحديثة التي تعتمد على الأساليب الكمية المتطورة وذلك بغرض الحصول على نتائج تتصف بالفعالية والدقة العالية، وهو يلعب دورا هاما في اختبار صحة النظريات الاقتصادية ودراسة تأثير المتغيرات الاقتصادية بعضها على بعض، ومن بين الأساليب الإحصائية المستخدمة بشكل واسع هي أساليب تحليل الانحدار لقياس العلاقة والتأثير بين المتغيرات الاقتصادية، ولكن لكل نوع من البيانات الأساليب الخاصة التي تناسبها وربما يكون هناك أكثر من أسلوب إحصائي لتقدير نموذج اقتصادي أو قياس علاقة اقتصادية بين بعض المتغيرات، مع وجوب اختيار الأسلوب الأكثر ملائمة ودقة لوصف وتحليل البيانات المطلوبة.

تتمثل منهجية الدراسة في استعمال الأسلوب القياسي لاختبار مدى صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود تأثير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر واختلافه من قطاع لأخر، فكما رأينا سابقا فانه من الناحية النظرية فان هناك تأثير إما مباشر أو غير مباشر، أما الاختلاف فباستخدام معطيات السلاسل الزمنية المقطعية (panel Data) يمكن إدراكه لأنها تأخذ بعين الاعتبار اثر تغير الزمن واثر تغير الاختلاف بين المفردات في نفس الوقت.

أولا: تقديم النموذج المستخدم ومتغيرات الدراسة

إن الملاحظ على البيانات المستخدمة (العينة) أنها تتكون من مجموعة من أربع قطاعات اقتصادية مختلفة (الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات) ومن هنا يتضح لدينا عدم التجانس من حيث طبيعة عوامل الإنتاج، الموارد الخام وكمية المبالغ المستثمرة في رأس المال وعدد العمالة الموظفة في كل قطاع (أي جم المشروع المستثمر في كل قطاع)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى اعتمدنا على مجموعة من الدراسات التطبيقية لكتابة النموذج المستخدم بعد اختيارنا لمجموعة من المتغيرات والتي كانت مختارة من جهة طبقا للنظرية الاقتصادية والدراسات التي تناولت نفس الموضوع أو موضوع مشابه له، ومن جهة أخرى للمعطيات المتاحة والتي تمكنا من الوصول والتحصل عليها.

1-النموذج المستخدم:

بالاستناد إلى الدراسات التجريبية التي تناولت اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل (أو معدل البطالة)، أو محددات الطلب على العمالة، وفي ظل وفرة المعطيات يمكن كتابة العلاقة الرياضية في شكل دالة كالآتي:

$$emp_{it} = f(ide_{it}, pib_{it}, wag_{it})$$

كما يمكن كتابته في شكل مختصر حيث نرمز لجميع المتغيرات التفسيرية بـــــ X_{it} كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$t = 1,2....T \qquad i = 1,2.....N$$

2-تعريف متغيرات الدراسة:

لإجراء هذه الدراسة تم جمع بيانات عن متغيرات الدراسة في القطاعات الاقتصادية وعددها أربعة (قطاع الزراعة ويرمز لها بـــ (AGR))، الصناعة ويرمز لها بـــ (IND))، قطاع البناء والأشغال العمومية ويرمز لها بـــ (BTP))، والخدمات ويرمز لها بـــ (SRV)،) أي أن N=4 (البعد المقطعي)، كما سوف تغطي الدراسة الفترة (1996-2014) بمعنى: T=19 (البعد الزمني)، وعلى هذا الأساس يكون حجم العينة الكلي هو: N*T=76، علما بان العينة التي سنعتمد عليها في البحث تتضمن بيانات إحصائية متوازنة (Balanced Panel Data)، حيث يكون لكل وحدات البعد المقطعي نفس العدد من المشاهدات المأخوذة خلال فترة زمنية معينة، كما أننا سنعتمد على المتغيرات التالية:

- emp_{it}: حجم التشغيل مقاس بعدد العمال المشتغلين في الفترة t في القطاع i، كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فتتمثل في:
- ide_{it}: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق في الفترة t المستثمر في القطاع i، فحسب الأدبيات النظرية فان هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي والتشغيل باعتباره جزء من التكوين الرأسمالي، لذا فدخوله يؤدى إلى زيادة الإنتاج والمنشات والأنشطة الخالقة للسلع والخدمات، مع العلم أن عدد المناصب المستحدثة يتوقف على طبيعة النشاط الممارس إذا كان يعتمد على كثافة رأس المال أو اليد العاملة، وفي الحقيقة فإن هذه العلاقة ليست بمرونة تامة لان جزءاً (كبر أم صغر)من هذا التكوين الأساسي يتضمن تحسيناً عمودياً في التقانة المستخدمة في العملية الإنتاجية في الاقتصاد، أي أن هناك جزء من الاستثمار مولد للنمو الاقتصادي ولكنه غير خالق لفرص عمل[1].
- pib_{it} :الناتج المحلي الإجمالي في الفترة t في القطاع i، فحسب النظرية الاقتصادية وبالضبط وفقا لقانون أوكن (loi d'Okun)، فان هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل (أو عكسية تبادلية بينه وبين معدل البطالة)، أي أن زيادة في معدل الناتج المحلي يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بطريقة آلية، مع العلم أن هذه العلاقة تبقى مجرد تحليل نظري إذ اثبت الواقع الاقتصادي انه رغم النمو المحقق في الناتج المحلي وبمعدلات مرتفعة نسبيا إلا أن معدلات البطالة لم تعرف إلا انخفاضا ضئيلا لا يكاد يذكر.
- wag_{it} : الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العامل في الفترة t في القطاع i، وهي تعتبر احد أهم محددات الطلب على العمالة، والنظرية الاقتصادية تشير إلى أن هناك علاقة عكسية بينهما، أي أن ارتفاع الأجور يؤدي إلى

[1] - محمد عبد الكريم المرعي، عماد الدين احمد المصبح، **"العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011"**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، 2010، ص 14.

انخفاض الطلب على العمالة، حيث أن الارتفاع في الأجور يؤدي إلى ارتفاع التكلفة بالنسبة للمؤسسة وبالتالي لا بدا من تخفيض عدد العمال من اجل تحقيق الربح المستهدف.

مع العلم انه لا يمكننا إضافة متغيرات أخرى لعدة أسباب إحداها وأهمها هو انه في عملية التقدير لا يمكن استخدام طريقة الأثر العشوائي لعدم ملائمة حجم العينة مع عدد المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج حيث يتطلب أن يكون عدد المقاطع أو المفردات (القطاعات) اكبر من عدد المقدرات (أي انه في حالتنا هذه لدينا أربع قطاعات لذا لا يجب أن يتعدى عدد المقدرات أربعة وبالتالي ثلاث متغيرات مفسرة إضافة إلى الحد الثابت)، أما السبب الثاني فهو عدم توفر بيانات موزعة عبر القطاعات، بالرغم أننا تخلينا على متغيرين وهما الإنتاجية وحجم الاستثمار المحلي بالرغم من توفر البيانات حولهما وفي نفس الوقت لهما تأثير على التشغيل، وارتأينا حذفهما وترك البقية باعتبارها أساسية حسب مختلف الدراسات التطبيقية والأدبيات المعنية بسوق العمل.

وجاء اختيار هذه الفترة الزمنية بالتحديد دون غيرها لأنها الفترة التي استطعنا الحصول على الإحصائيات الخاصة بكل المتغيرات موزعين حسب القطاعات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وبالأخص فقد عرفت هذه الفترة رواجا واستمرارية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خارج قطاع المحروقات لتشمل باقي القطاعات، كما أنها من الناحية الإحصائية هي فترة طويلة وكافية لأجراء دراسة قياسية على أسس سليمة وقادرة على إعطاء نتائج دقيقة.

لقد تم استخدام اللوغاريتم لتقدير العلاقة لما أظهره من حسن النتائج مقارنة بالنتائج قبل إدخال اللوغاريتم، هذا فضلا عن انه يقلل من خاصية عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي، كما أن قيم معاملات المتغيرات يمكن تفسيرها على أنها مرونات الطلب على العمالة بالنسبة إلى المتغيرات المفسرة وبالتالي دقة في التفسير والتشخيص.

في ظل هذه المتغيرات يمكن إعادة كتابة الدالة السابقة كالأتي:

$$lemp_{it} = \beta_{0i} + \beta_1 lide_{it} + \beta_2 lpib_{it} + \beta_3 lwag_{it} + \varepsilon_{it}$$

β_{0i} : ثابت الدالة الخاص بالقطاع i، حيث تمثل محددات التشغيل التي لا يمكن حسابها بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، وهي بذلك تحسب الخصائص الغير مشاهدة عبر القطاعات مع ثبات الزمن، مع العلم أن هذا التأثير إما يخضع لمنهج التأثيرات الثابت أو منهج التأثيرات العشوائية.

$\beta_{1,2,3}$: تمثل مقدرات النموذج وتدل بشكل أكثر تحديدا على معاملات مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للمتغيرات المفسرة كل على حدة، و ε_{it} : تمثل حد الخطأ العشوائي.

أما مصدر البيانات فقد اعتمدنا على مصادر مختلفة، منها الديوان الوطني للإحصائيات، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قواعد بيانات البنك الدولي، الشركة العامة الفرنسية (Societie générale) .

لقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews 8) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية التي قمنا بها إضافة إلى تقدير النماذج القياسية بصيغتها النهائية.

ثانيا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام التمثيل والرسومات البيانية *وغيرها من الأساليب الوصفية، كما انه يقوم بعرض أهم الخصائص والمؤشرات الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة، والمتمثلة في: المتوسط، الانحراف المعياري، الوسيط، إضافة إلى أقصى وأدنى قيمة للمتغير.

الجدول رقم (05-08): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	EMP?	IDE?	PIB?	WAG?
Mean	1933.592	23792736	1.74E+09	9.10E+08
Median	1261.000	17473000	1.01E+09	5.17E+08
Maximum	6449.000	92500000	8.14E+09	2.41E+10
Minimum	493.0000	3000.000	2.18E+08	33200000
Std. Dev.	1600.352	21499944	1.80E+09	2.74E+09
Skewness	1.524623	0.951725	1.753291	8.160596
Kurtosis	4.044588	3.450816	5.485386	69.66375
Jarque-Bera	32.89870	12.11679	58.49865	14916.38
Probability	0.000000	0.002338	0.000000	0.000000
Sum	146953.0	1.81E+09	1.32E+11	6.92E+10
Sum Sq. Dev.	1.92E+08	3.47E+16	2.43E+20	5.62E+20
Observations	76	76	76	76
Cross sections	4	4	4	4

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews8

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ وجود تباين واضح بين القطاعات في المؤشرات الاقتصادية التي يتم دراستها، وفيما يلي توضيح لكل مؤشر على حدة:

- **سلسلة التشغيل (*emp*):** تتكون السلسلة من 76 مشاهدة بالنسبة لأربعة قطاعات خلال الفترة 1996-2014، بمتوسط 1934، وقيمة عظمى 6449 وكان ذلك في قطاع الخدمات لعام 2013، في حين أن اقل حجم للقوى العاملة بلغ 493 وذلك في قطاع الصناعة عام 1999 نتيجة غلق العديد من المؤسسات العمومية والتسريح الجماعي للعمال، إضافة إلى الأوضاع الأمنية السيئة التي عاشتها الجزائر، وينصفها وسيط قيمته 1261، ويلاحظ من خلال قيمة الانحراف المعياري التفاوت الكبير في حجم القوى العاملة في مختلف القطاعات، حيث قدر الانحراف بـــــ 1600 .
- **سلسلة الاستثمار الأجنبي المباشر** (*ide*): تتكون السلسلة من 76 مشاهدة بالنسبة لأربعة قطاعات خلال الفترة 1996-2014، بمتوسط 23792736، وقيمة عظمى 92500000 وقيمة صغرى 3000000، وينصفها وسيط قيمته 17473000 وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري مقداره 21499944.

* التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة موجود في الملحق رقم (2).

- **سلسلة الناتج المحلي الإجمالي** (pib):تتكون السلسلة من 76 مشاهدة بالنسبة لأربعة قطاعات خلال الفترة 1996-2014، بمتوسط 1.74E+09، وقيمة عظمى 8.14E+09 وقيمة صغرى 2.18E+08، وينصفها وسيط قيمته 1.01E+09 وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري مقداره 1.80E+09.
- **سلسلة الأجور الحقيقية** (wag): تتكون السلسلة من 76 مشاهدة بالنسبة لأربعة قطاعات خلال الفترة 1996-2014، بمتوسط 9.10E+08، وقيمة عظمى 2.41E+10 وقيمة صغرى 33200000، وينصفها وسيط قيمته 5.17E+18 وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري مقداره 2.74E+09.

المطلب الثاني: خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

يقدم هذا الجزء مراحل عملية التقدير على العينة المكونة من 4 قطاعات اقتصادية على الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى عام 2014 لتكون لدينا 76 مشاهدة، حيث في الخطوات الأولى نقوم بإجراء اختبار التجانس حيث تعتبر هذه المرحلة جد هامة في تحديد جودة النموذج وذلك بهدف التأكد والتحقق ما إذا كان النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لكل قطاع أو خلافا لذلك ما إذا كانت هناك ميزة خاصة بكل قطاع، ثم الانتقال لدراسة إستقرارية المتغيرات وكذا العلاقات التي يمكن أن تربطها من خلال دراسة علاقات التكامل المشترك على المدى الطويل وبعد ذلك نقوم بتقدير مختلف النماذج مع عرض وتفسير النتائج المتوصل إليها.

أولا: اختبارات التجانس لـــــ *Hsiao* (1986)

هناك عدة مراحل لإجراء اختبار التجانس لـــ *Hsiao* [1] تتمثل في اختبار عدة فرضيات كالأتي:

أ) **الخطوة الأولى: اختبار الفرضية:** $H_0^1 : \alpha_{0i} = \alpha_0 ....et....\beta^{'} = \beta_i^{'} ...\forall i$

تقصد هذه الفرضية تجانس الثوابت α_i وتطابق شعاع المعاملات β_i، ويعتمد هذا الاختبار على إحصائية *Fisher* لاختبار $(N-1)(K+1)$ قيد خطي، بافتراض أن البواقي $\varepsilon_{i,t}$ تكون مستقلة التوزيع في البعدين i و t وتتبع القانون الطبيعي بتوقع معدوم وتباين محدد σ_i^2، ويتم حساب الإحصائية وفقا للصيغة التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/[(N-1)(K+1)]}{SCR/[NT - N(K+1)]}$$

حيث أن:

* SCR_{c1}: تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^1 (حالة التجانس الكلي)، والمقدرة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO)، مع العلم أن عدد المشاهدات هو $(N*T)$ ودرجة الحرية تساوي: $(N*T)-(K+1)$، و $(K+1)$: عدد المعالم المراد تقديرها.

[1] - Régis Bourbonnais, OP. Cit, pp 348 -349

* SCR : تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير مقيد، وهو يساوي N مجموع مجموع مربعات البواقي للنماذج المقدرة على حدة لـــــ T مشاهدة، أي: $SCR = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$ ، ودرجة حرية تقدر بـــ

$$ddl = \sum_{i=1}^{N}(T-(K+1)) = NT - N(K+1)$$

$$dd\ln = (N-1)(K+1) \quad \text{و}$$

إذا كان $F_1 \succ F^{\alpha}_{(dd\ln;ddl)}$ فإننا نرفض الفرضية H_0^1 عند المستوى α وننتقل لاختبار الفرضية H_0^2 ، أما في حالة العكس فإننا نقبل الفرضية الصفرية ويكون لدينا نموذج بانل متجانس كليا.

بعد تقدير النموذج وحساب إحصائية Ficher تحصلنا على النتائج التالية:

$$F_1 = 2.75 \succ F^{0.05}_{12;60} = 1.92$$

$$ddl = 60$$

$$dd\ln = 12$$

وعليه نرفض الفرضية H_0^1 ، مما يعني التوجه إلى الفرع الأيسر من مخطط Hsiao (1986) وذلك لاختبار الفرضية الثانية H_0^2 ، أي أننا لسنا بصدد دراسة الحالة الأولى، ومن الناحية الاقتصادية عدم وجود تطابق بين العينات المدروسة (ليست متجانسة)، والتي تمثل في حالتنا نحن القطاعات الاقتصادية، وهذه نتيجة معقولة لكون أن هناك اختلاف نسبي في حجم وهيكل هذه القطاعات وطبيعة نشاطها.

ب) الخطوة الثانية: اختبار الفرضية: $H_0^2 : \beta^{'} = \beta_i^{'} .....\forall i$

أي أن معاملات المتغيرات التفسيرية متجانسة لعينات الدراسة، ويعتمد اختبار هذه الفرضية على اختبار *Fisher* المحسوبة F_2 ، التي يتم حسابها وفقا للصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/[(N-1)\times K]}{SCR/[NT - N(K+1)]}$$

حيث: SCR_{c2} [*]: مجموع مربعات بواقي نموذج الأثر الفردي الثابت، أما درجة الحرية فتقدر بـــــ

$V_1 = dd\ln = (N-1)\times K$ و $V_2 = ddl = NT - N(K+1)$

إذا كان $F_2 \succ F^{\alpha}_{(dd\ln;ddl)}$ فإننا نرفض الفرضية H_0^2 عند المستوى α وفي هذه الحالة يتم رفض بنية نموذج بانل، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت α_i فقط متطابقة بين المفردات وعليه ننتقل لاختبار الفرضية H_0^3 ، أما في حالة قبول فرضية العدم لتجانس المعاملات β_i ، فانه يحتفظ بنموذج بانل ويتم الاتجاه إلى الخطوة الثالثة وهي اختبار مساواة الثوابت الفردية.

[*] - يتم الحصول عليها مباشرة من برنامج Eviews يعد تقدير نموذج الأثر الفردي الثابت .

بعد القيام بتقدير نموذج الأثر الفردي الثابت والتعويض في الصيغة السابقة تحصلنا على:

$$F_2 = 1.65 \prec F^{0.05}_{(9;60)} = 1.92$$

$$ddl = 60$$

$$dd\ln = 9$$

وعليه نقبل الفرضية H_0^2 عند المستوى 5%، ونتجه نحو الفرع الأيمن من مخطط Hsiao

ج) الخطوة الثالثة: اختبار الفرضية: $H_0^3 : \alpha_{0i} = \alpha_0 .....\forall i$

أي تجانس الحد الثابت بين عينات الدراسة، ويعتمد هذا الاختبار على حساب قيمة F_3 ومقارنتها بقيمة فيشر الجدولية ذات درجة حرية V_1 و V_2 عند مستوى المعنوية α.

حيث:

$$F_3 = \frac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})/(N-1)}{SCR_{c2}/[N \times (T-1) - K]}$$

مع:

* SCR_{c1} : مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^1.
* SCR_{c2} : مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد تحت الفرضية H_0^2
* درجة الحرية هي: $V_1 = dd\ln = (N-1)$ و $V_2 = ddl = (N \times (T-1) - K)$

ثم نقارن القيمة المحسوبة F_3 مع القيمة الجدولية $F^{\alpha}_{(V_1,V_2)} = F^{\alpha}_{(dd\ln;ddl)}$، فإذا كان $F_3 \succ F^{\alpha}_{(dd\ln;ddl)}$ ، فإننا نرفض الفرضية H_0^3 ويكون لدينا حالة نموذج ذو تأثيرات فردية، وفي حالة العكس (قبول) فانه يكون تجانس كلي.

بعد التعويض بالقيم المناسبة في صيغة F_3 فإننا نجد: $F_3 = 19.51 \succ F^{0.05}_{(3;69)} = 2.68$ وعليه نرفض الفرضية H_0^3 ونقول أن النموذج المتحصل عليه هو نموذج التأثيرات الفردية وبالتالي هناك تطابق في معاملات المتغيرات التفسيرية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأربعة، واختلاف في الحد الثابت، واقتصاديا يعني أن هذه القطاعات متقاربة، وبهذا نكون قد وصلنا إلى تحقيق الهدف الذي كان مسطر من هذه الدراسة من وراء استعمال أسلوب معطيات بانل.

والجدول الموالي يظهر ملخصا عن النتائج المتوصل إليها في كل مرحلة من مراحل اختبار التشخيص لـــــ *Hsiao*

الجدول رقم (05-09): نتائج اختبار التشخيص لـ *Hsiao* (1986)

الاختبار	الإحصائية المحسوبة	الإحصائية الجدولية	القرار
F_1	2.75	$F_{(15,56)}$=1.92	رفض H_0^1
F_2	1.65	$F_{(12,56)}$=1.92	قبول H_0^2
F_3	19.51	$F_{(3,69)}$=2.68	رفض H_0^3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

ثانيا: تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل باستعمال نماذج بانل الساكنة

بهدف قياس هذه العلاقة تم تقدير نماذج انحدار بانل الساكن بأنواعها الثلاثة (نموذج الانحدار التجميعي، الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية) لتحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews8، ثم قمنا باختيار أفضل نموذج باستخدام كل من اختباري Fisher وHausman لنحصل على نتائج التقدير التالية:

الجدول رقم (05-10): نتائج تقدير النموذج الساكن لأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عل التشغيل

المتغير التابع: يمثل حجم التشغيل (*lemp*)			
الفترة: 1996-2014، T=19 N=4 مجموع المشاهدات هو: 19 × 4 = 76 مشاهدة			
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي**	**نموذج التأثيرات الثابتة**	**نموذج التأثيرات العشوائية**
القاطع (Constante)	0.063930 (0.037)	-3.483551 (-4.245)**	1.636142 (2.820)**
Lide	-0.093783 (-1.409)	0.142004 (2.403)*	-0.003665 (-0.211)
Lpib	0.216470 (2.365)*	0.472635 (11.46085)**	0.276063 (8.638)**
Lwag	0.214692 (2.156)*	0.047434 (0.3808)	-0.004329 (-0.085)
Hausman Test	-	$\chi^2_{(3)} = 559.051^{**}$	
R^2 : (R-squared)	0.203158	0.915261	0.199777
Adjusted R- squared	0.169956	0.907892	0.169956
S.E	0.627301	0.231392	0.627301
DW	1.903032	1.896422	0.182092
F-statistic	6.118877	124.2103	3.628081
Prob (F-statistic)	0.000912	0.000000	0.017182

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8، (انظر الملحق رقم (3))

** معنوية عند المستوى 1% ، * معنوية عند المستوى 5%

(...) إحصائية ستيودنت

بناء على نتائج التقدير المحصل عليها في الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي يساوي الصفر في النموذجين (التجميعي، ونموذج التأثيرات العشوائية) كون الاحتمال الموافق لإحصائية ستيودنت اكبر من 5% (0.1631، 0.8332 على التوالي)، في حين انه معنوي يختلف عن الصفر عند المستوى بالنسبة لنموذج التأثيرات الثابتة، ولكننا سوف نعتمد على النموذج الأكثر ملائمة والذي تم اختياره وفقا لعدة اختبارات إحصائية كما هو موضح في النقطة التالية.

اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة:

جرت العادة الاعتماد على معامل التحديد كمؤشر رئيسي للمقارنة بين عدة نماذج قياسية من ناحية الملائمة للبيانات التي تجرى عليها الدراسة ، إلا انه في نماذج البانل داتا لا يمكن الاعتماد على معامل التحديد في اختيار نموذج البيانات الملائم وذلك لان هذا المعامل يعتمد على مقاييس مختلفة في حسابه من نموذج لأخر[1].

لذا يتم الاعتماد على قيمة اختبار (F) المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونماذج التأثيرات الثابتة، واختبار *Hausman* للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

مع العلم انه بعد إجراء اختبار *Hsiao*، اتضح أن النموذج المتحصل عليه هو نموذج التأثيرات الفردية*، لذا لا داعي من إجراء اختبار فيشر، ولكن للتأكد فقط من توافق النتائج سوف نجري الاختبار كالأتي:

1-المفاضلة بين النموذج التجميعي والثابت: يتم المفاضلة بينهما بالاعتماد إما على اختبار فيشر أو اختبار شاو (test de Chow) ،حيث أن:

الفرضية الصفرية: النموذج التجميعي هو الملائم

الفرضية البديلة: النموذج الثابت هو الملائم

الجدول رقم (05-11): نتائج اختبار شاو (test de Chow)

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: THESE
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	88.957526	(3,65)	0.0000
Cross-section Chi-square	117.386195	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية كاي مربع (0.0000) اقل من 5% وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة، مما يشير إلى أهمية تضمين الآثار المقطعية والآثار الزمنية، وفعلا فقد جاءت نتائج هذا الاختبار موافقة لنتائج اختبار *Hsiao*.

2-المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

لقد بين اختبار *Hsiao* أن النموذج المتحصل عليه هو نموذج التأثيرات الفردية وأيده اختبار فيشر إلا انه لابد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث يجب معرفة ما إذا كان نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة تتبع اثر عشوائي أو

[1] - يحيي زكريا الجمال، مرجع سبق ذكره، ص 282

* لذا ليس هناك داعي من إجراء اختبار F، الذي يفاضل بين النموذج التجميعي والثابت، لأنه عند الأخذ بالتأثيرات الفردية (حسب ما جاءت به نتائج اختبار (Hsiao)) يتم فحص هذا الأثر، فإما يكون ثابت أو عشوائي.

فردي، وذلك بالاعتماد على اختبار *Hausman* الذي تم شرحه مسبقا، والهدف من ورائه هو المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، حيث أن قبول الفرضية الصفرية معناه أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل والعكس صحيح، وبعد إجراء الاختبار تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول أدناه.

ويوضح الجدول الموالي نتائج الاختبارين لاختيار النموذج الأكثر ملائمة.

الجدول رقم (05-12): نتائج اختبار *Hausman*

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: THESE
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	559.051078	3	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

وللتذكير فان الاختبار مبني على الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: نموذج الأثر العشوائي هو المناسب

الفرضية البديلة: نموذج الأثر الثابت هو المناسب

بالنظر إلى قيمة الاحتمال نجدها اقل من 5% (prob = 0.0000 < 0.05) وعليه نقبل الفرضية البديلة .بمعنى أن النموذج ذو الأثر الثابت ذو معنوية اكبر في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى داخل نموذج بانل، .بمعنى أن الأثر الفردي ثابت ويختلف من فرد لآخر حسب خصوصية كل قطاع، أي أن التباين أو الاختلاف في النموذج يكون في المقطع (α_{it}) عبر القطاعات (i).

3-التفسير الإحصائي لنتائج النموذج الأكثر ملائمة (نموذج التأثيرات الثابتة)

من خلال نتائج اختبار اختيار النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة تم التوصل إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، ويتم التقدير الإحصائي لنموذج التأثيرات الثابتة من خلال تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (القطاعات) ونموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات) بواسطة طريقة المربعات الصغرى (MCO)، كالآتي:

- **تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (القطاعات)**

بعد إجراء عملية التقدير أعطيت النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-13): نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت للأفراد (القطاعات)

Dependent Variable: LEMP
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 10/28/16 Time: 01:09
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 76
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.483551	0.820578	-4.245240	0.0001
LIDE	0.142004	0.059083	2.403471	0.0188
LPIB	0.472635	0.041239	11.46085	0.0000
LWAG	0.047434	0.053772	0.882121	0.3808

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.915261	Mean dependent var	8.685757
Adjusted R-squared	0.907892	S.D. dependent var	2.803946
S.E. of regression	0.231392	Sum squared resid	3.694429
F-statistic	124.2103	Durbin-Watson stat	1.866422
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.871633	Mean dependent var	7.306085
Sum squared resid	4.564199	Durbin-Watson stat	1.743516

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال مخرجات الجدول أعلاه نحصل على النموذج التقديري التالي:

$$LEMP_{it} = -3.48 + 0.142\,LIDE_{it} + 0.473\,LPIB_{it} + 0.047\,LWAG_{it}$$
$$(-4.243)^{**} \qquad (2.403)^{*} \qquad (11.461)^{**} \qquad (0.882)$$
$$R^2 = 0.9152 \quad F-Statistic = 124.21 \quad DW = 1.866$$
$$(0.0000)$$

حيث أن الأرقام التي بين قوسين تعبر عن القيم الإحصائية لـــــــ t و ** تعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 1%، و*:تعني أن المعلمة معنوية عند المستوى 5%، أما DW القيمة الإحصائية لداربن واتسون، $F-statistic$ القيمة الإحصائية (المحسوبة) لفيشر، R^2 و $\overline{R}^2$ معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح على التوالي.

تشخيص النموذج:

يمكن تشخيص المعادلة التقديرية لنموذج الأثر الفردي الثابت وفقا للنقاط التالية:

- معنوية المعالم:

* معنوية الثابت $\hat{\beta}_0$، حيث أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت (-4.245)اكبر من القيمة الجدولية (1.98) عند المستوى 5%، والذي يؤكد ذلك الاحتمال المقابل لها $\Pr ob = 0.0001 \prec 0.05$ وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية وبالتالي الثابت $\hat{\beta}_0$ معنوي يختلف عن الصفر.

* المعلمة المقدرة $\hat{\beta}_1$ والخاصة بمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر معنوية إحصائيا تختلف عن الصفر عند المستوى 5%، وذلك لان القيمة المحسوبة لستيودنت الموافقة لها والتي تساوي 2.403 اكبر من القيمة الجدولية، كما نلاحظ أن الاحتمال $\Pr ob = 0.0188 \prec 0.05$ مما يعني قبول الفرضية البديلة، كما أن التأثير موجب ولكنه ضعيف حيث بلغت مرونة الطلب على العمل 0.14 وهو ما يعني أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بـــــــ (1%) تؤدي إلى زيادة حجم التشغيل بـــــــ0.14% من إجمالي قوة العمل، وهو موافق للنظرية الاقتصادية من حيث الإشارة ولواقع الاقتصاد الجزائري من حيث القيمة، وسببه عدم فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل في الجزائر بالحجم الملائم لإمكانياتها وحاجتها.

* معنوية المعلمة $\hat{\beta}_2$ والخاصة بمتغير الناتج المحلي الإجمالي، كون الإحصائية المحسوبة تساوي 11.461 وهي اكبر من القيمة الجدولية، والتي يقابلها الاحتمال $\Pr ob = 0.0000 \prec 0.05$ وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية، ومنه المعلمة $\hat{\beta}_2$ تختلف معنويا عن الصفر، في حين بلغت مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.473، مما يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـــــــ(1%) يترتب عليه زيادة فرص العمل بحوالي (0.473%) من إجمالي قوة العمل في الجزائر.

* عدم معنوية المعلمة $\hat{\beta}_3$ والخاصة بمتغير الأجور الحقيقية كون أن الاحتمال الموافق له (0.3808) أكبر من 0.05، كما أن قيمة ستيودنت 0.882 اقل من القيمة الجدولية مما يعني قبول الفرضية الصفرية، وبالتالي غياب تأثير الأجور الحقيقية على الطلب على العمالة، حيث بلغت مرونة الطلب على العمل (0.047) خلال فترة الدراسة، ولعل ذلك راجع لضعف منظومة الأجور بسب الانخفاض الشديد في القدرة الشرائية للمواطن نتيجة الارتفاع المتواصل في الأسعار، وانخفاض قيمة الدينار، إضافة إلى الأجر القاعدي الذي صنف كأدنى اجر على المستوى العربي، فما بالك ببقية الدول النامية والسائرة في طريق النمو.

- المعنوية الكلية للنموذج: يتضح من خلال اختبار فيشر المعنوية الكلية للنموذج، حيث أن الاحتمال الذي يقابله اقل من 5% $(\Pr ob(F - Statistic) = 0.0000 \prec 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومنه فان معالم النموذج تختلف معنويا عن الصفر.

- إحصائية $Durnin-Watson$ والتي تساوي 1.866 تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ذلك أن القيمة المحسوبة لداربن واتسون $(DW=1.866)$ تقع بين $d_u=1.72$ و 2 أي في منطقة قبول الفرضية الصفرية.
- كلما ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة كلما زادت مناصب الشغل بـــــــ 0.142 وحدة، أي أن هناك علاقة طردية ضعيفة بينهما وهذا موافق للنظرية الاقتصادية، ونفس الشيء بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حيث إذا زاد بوحدة واحدة فان عدد مناصب الشغل يزيد بـــــــ 0.473 وحدة، في حين جاءت الأجور الحقيقية منافية للنظرية الاقتصادية إذ أعطت نتائج التقدير إشارة موجبة، كما أن معامل التحديد يدل على أن 91.52% من التغيرات الكلية في التشغيل تعود إلى المتغيرات التي أدخلت في النموذج (والمتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي والأجور الحقيقية)، والباقي (8.48%) راجع للأخطاء بما فيها متغيرات ومحددات أخرى لم تدرج في النموذج.

في الأخير وعلى ضوء نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة، نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي تمثلان محددات للتشغيل، مع تسجيل تفاوت في التأثير.

اختبار وجود الأثر الفردي

يعتمد هذا الاختبار على إحصائية فيشر، وهو يسمح بمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف في التأثير ما بين الأفراد (القطاعات) أم انه ثابت في مجموعة القطاعات المدروسة، وتعطى صيغة الإحصائية حسب الشكل التالي:

$$F=\frac{\left(R_1^2-R_0^2\right)}{\left(1-R_1^2\right)/\left(NT-N-K\right)}\rightarrow F\left(N-1,NT-N-K\right)$$

حيث: R_1^2 ؛ تمثل معامل التحديد للنموذج ذو الأثر الثابت.

R_0^2 ؛ تمثل معامل التحديد للنموذج التجميعي

K ؛ عدد المتغيرات المستقلة.

إذا كان $F\succ F_{0.05}^{(N-1,NT-N-K)}$ فإننا نرفض الفرضية الصفرية (عدم وجود اثر فردي).

مع العلم أن الفرضية هي:

الفرضية الصفرية: الأثر الفردي لا يختلف من مفردة (قطاع) إلى أخرى (عدم وجود اثر فردي).

الفرضية البديلة: الأثر الفردي يختلف من مفردة (قطاع) إلى أخرى (وجود اثر فردي).

نتائج اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت الفردي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-14): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للأفراد

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: THESE
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	210.724471	(3,69)	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن: $F \succ F_{0.05}^{(3,69)}$ أي: $210.72 > 2.68$، وكذلك نلاحظ الاحتمال الموافق اقل من 5%، فإننا نرفض الفرضية الصفرية، وعليه فان الأثر الفردي يختلف من قطاع لآخر، وبالتالي فان تأثير المتغيرات المستقلة –وما يهمنا هنا هو الاستثمار الأجنبي المباشر– يختلف من قطاع لآخر، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-15): اثر الأفراد (القطاعات)

Fixed Effects (Cross)	
_AGR--C	0.145088
_IND--C	-0.918334
_BTP--C	-0.014502
_SERV--C	0.787748

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال نتائج الجدول أعلاه فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل في كل من قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية (BTP) وعدم فعاليته في كل من قطاع الزراعة والخدمات، وهذا منطقي من الناحية النظرية، حيث أن هذه القطاعات لا تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، إذ نجد أن قطاع الزراعة يعتمد على بعض الأيدي العاملة الغير مدربة والغير مؤهلة، كما أن أغلبية الأراضي يخدمها أصحابها ولا تحتاج إلا لبعض الجرارات والمكينات الخاصة بالحصاد، إضافة إلى ضآلة ما استحوذ عليه هذا القطاع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة القياس، في حين أن قطاع الخدمات يحتاج إلى عنصر رأس المال (التكنولوجيا) أكثر من للأيدي العاملة ولا يحتاج سوى المسيرين أو المراقبين أو المنفذين فقط، وعليه فهناك توافق بين نتائج الدراسة القياسية والواقع العملي* والنظري لهذه القطاعات في قدرتها على خلق مناصب شغل، إلا انه لا يمكن الجزم بان هذا النموذج هو الأحسن إلا بعد تقدير النموذج ذو الأثر العشوائي والمقارنة بينهما.

➢ نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)

بعد تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

* لقد تمكن قطاع الصناعة من خلق 71936 منصب شغل خلال الفترة (2002-2015) وهو ما يعادل 55.65% من إجمالي عدد المناصب المستحدثة، في حين تمكن قطاع البناء من توفير 21533 منصب شغل ما يعادل 16.66%، وبهذا احتلا فعلا هاذين القطاعين المرتبة الأولى، بينما لم تساهم الزراعة إلا بـ 0.41% من إجمالي مناصب الشغل خلال نفس الفترة والخدمات بنسبة 12.93%، للمزيد من المعطيات انظر المطلب الثالث من المبحث الأول من هذا الفصل.

الجدول رقم (05-16): تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)

Dependent Variable: LEMP
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 10/28/16 Time: 01:25
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 76
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.036933	2.081682	1.458884	0.1504
LIDE	0.197635	0.065142	3.033903	0.0037
LPIB	0.014937	0.114282	0.130702	0.8965
LWAG	0.361592	0.069010	5.239680	0.0000

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.457343	Mean dependent var	8.058201
Adjusted R-squared	0.246310	S.D. dependent var	3.379191
S.E. of regression	0.683323	Sum squared resid	25.21420
F-statistic	2.167162	Durbin-Watson stat	1.969559
Prob(F-statistic)	0.011739		

Unweighted Statistics

R-squared	0.252594	Mean dependent var	7.306085
Sum squared resid	26.57474	Durbin-Watson stat	1.974952

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

من خلال تقديرنا للنموذج تحصلنا على النتائج التالية:

$$LEMP_{it} = \underset{(1.459)}{3.037} + \underset{(3.034)}{0.198}LIDE_{it} + \underset{(0.131)}{0.015}LPIB_{it} + \underset{(5.239)}{0.362}LWAG_{it}$$

$$R^2 = 0.4573 \qquad F - Statistic = 2.1672 \qquad DW = 1.969$$

$$(0.0117)$$

تشخيص النموذج:

من خلال النتائج نلاحظ:

- معنوية المعالم:

* عدم معنوية الثابت $\hat{\beta}_0$، حيث أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت (1.459)اقل من القيمة الجدولية (1.98) عند المستوى 5%، والذي يؤكد ذلك الاحتمال المقابل لها $Prob = 0.1504 \succ 0.05$ وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي الثابت $\hat{\beta}_0$ لا يختلف معنويا عن الصفر.

* عدم معنوية المعلمة $\hat{\beta}_2$ والخاصة بمتغير الناتج المحلي الإجمالي، كون الإحصائية المحسوبة تساوي 0.131 وهي أقل من القيمة الجدولية، والتي يقابلها الاحتمال $Prob = 0.8965 \succ 0.05$، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية، ومنه المعلمة $\hat{\beta}_2$ لا تختلف معنويا عن الصفر.

* معنوية كل من المعالم $\hat{\beta}_1$ و $\hat{\beta}_3$ والخاصة بمتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر والأجور الحقيقية كون أن الاحتمال الموافق لهما (0.0037 و 0.0000) على التوالي وهي اقل من 0.05، كما أن قيمتا ستيودنت (3.034 و 5.239) أكبر من القيمة الجدولية مما يعني رفض الفرضية الصفرية.

- المعنوية الكلية للنموذج؛ يتضح من خلال اختبار فيشر المعنوية الكلية للنموذج، حيث أن الاحتمال الذي يقابله اقل من 5% $(Prob(F-Statistic) = 0.011739 \prec 0.05)$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومنه فان معالم النموذج تختلف معنويا عن الصفر.
- إحصائية $Durnin-Watson$ تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، ذلك أن القيمة المحسوبة لداربن واتسون $(DW = 1.969)$ تقع بين $d_u = 1.72$ و 2 أي في منطقة قبول الفرضية الصفرية.
- إشارة معامل الاستثمار الأجنبي المباشر موجبة مما يعني أن هناك علاقة طردية بينهما وهذه النتيجة موافقة للنظرية الاقتصادية بمعنى أن تدفقه يساهم في خلق فرص عمل جديدة وان تم ذلك بوثيرة ضعيفة، حيث أن مرونة الطلب على العمل تساوي 0.198 أي إذا زاد حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـــــــ 1% فان عدد مناصب الشغل يزداد بـــــــ 0.198% من إجمالي قوة العمل، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فهو معنوي ايجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين بشكل متوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث إذا زاد بوحدة واحدة فان عدد مناصب الشغل يزيد بـــــــ0.015 وحدة، في حين جاءت الأجور الحقيقية منافية للنظرية الاقتصادية إذ أعطت نتائج التقدير إشارة موجبة، كما أن معامل التحديد يدل على أن 45.73% من التغيرات الكلية في التشغيل تعود إلى المتغيرات التي أدخلت في النموذج (والمتمثلة في الاستثمار الجابي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي والأجور الحقيقية)، والباقي (54.27%) راجع للأخطاء بما فيها متغيرات ومحددات أخرى تؤثر على التشغيل و لم تدرج في النموذج.

اختبار وجود الأثر الثابت للسنوات:

نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-17): اختبار وجود أو عدم وجود الأثر الثابت للزمن (السنوات)

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: THESE
Test period fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Period F	0.420681	(18,54)	0.9772

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

بما أن $F \leq F_{0.05}^{(N-1,NT-N-K)}$ أي أن الإحصائية المحسوبة لـــــــ "Fisher" والتي تساوي 0.42 اقل من القيمة الجدولية (1.70)، كما أن الاحتمال 0.9772 أكبر من 0.05 فإننا نقبل الفرضية الصفرية، أي لا يوجد اثر ثابت للزمن (الأثر الثابت للزمن يختلف من سنة لأخرى)، مما يعني أن السنوات المدروسة ليس لها نفس الأثر الثابت على التشغيل، وهذا التأثير مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05-18): اثر الزمن (السنوات)

Fixed Effects (Period)	
1996--C	-0.487684
1997--C	-0.172629
1998--C	-0.195013
1999--C	-0.441130
2000--C	-0.273322
2001--C	-0.341139
2002--C	-0.117152
2003--C	-0.166209
2004--C	0.196476
2005--C	0.072886
2006--C	0.333966
2007--C	0.200591
2008--C	0.226793
2009--C	0.244139
2010--C	0.044414
2011--C	0.150743
2012--C	0.039067
2013--C	0.410967
2014--C	0.274236

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ انه يمكن تقسيم الفترة المدروسة إلى قسمين، حيث يمتد القسم الأول من سنة 1996 إلى غاية 2003 (إشارة المعاملات سالبة)، مما يدل على أن ما يميز هذه الفترة هو فعالية سياسة الاستثمار والجهود التنموية في خلق مناصب عمل، في حين أن القسم الثاني الممتد من 2004 إلى غاية سنة 2014 فلم يعد التأثير فعال حيث لم يتم خلق فرص عمل بشكل كافي واكتفي بالمناصب الموجود، أو تم ولكن بمعدل بطيء، وهذا فعلا ما لامسناه في التحليل الوصفي لتطور حجم التشغيل الناجم عن الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 1993-2001، (مع العلم انه للأسف لا تتوفر معطيات عن كل سنة لوحدها لذا لا يمكن فصل الإحصائيات ولدينا الحجم التراكمي فقط وبالتالي لا يمكن إحصاء ما تم خلقه من مناصب خلال الفترة 1996-2003 بشكل دقيق)، حيث وجدنا أن العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة من قبل المستثمر الأجنبي بلغت 3% من إجمالي المناصب المصرح بها، في حين بلغت النسبة 1.12% فقط خلال الفترة التي بعدها (2002-2014).

المطلب الثالث: دراسة الاستقرارية والتكامل المشترك لنماذج بانل

في هذا الجزء سيتم عرض نتائج اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك لكل متغيرات الدراسة، وهذا بالاعتماد على الاختبارات التي تم تقديمها وشرحها بنوع من التفصيل من الناحية النظرية في المبحث الثاني من هذا الفصل.

أولا: دراسة إستقرارية معطيات بانل (اختبار جذر الوحدة)

قبل تقدير النماذج لمعطيات بانل، لابد أولاً من فحص جذر الوحدة لهذه البيانات باستخدام عدد من الاختبارات، وسيتم استخدام الأكثر شيوعا والأكثر استعمالا، للكشف عن خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات معطيات بانل، لذا قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى وهذا باختيار فترات الإبطاء المناسبة Lags ، التي يقوم بها البرنامج الإحصائي eviews بطريقة آلية وفقا لمعيار AIC فكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (05–19):نتائج اختبارات جذر الوحدة عند المستوى

المتغير	نوع الاختبار	النموذج 3			النموذج 2			النموذج 1			القرار
		درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	
lemp	Levin, Lin & Chu t*	3	1.88-	0.0384	3	1.01	0.8445	3	5.27-	0.9945	غير مستقرة عند المستوى
	Breitung t- stat		1.36	0.8997							
	ADF - Fisher Chi-square		14.12	0.1529		30.21	0.9149		66.61	0.9915	
	PP - Fisher Chi-square		12.85	0.1253		18.32	0.0498		81.73	0.9920	
lide	Levin, Lin & Chu t*	2	-1.19	0.1180	1	-1.45	0.0730	1	0.74	0.7704	غير مستقرة عند المستوى
	Breitung t- stat		-1.45	0.0739							
	ADF - Fisher Chi-square		11.66	0.1669		9.97	0.2670		2.47	0.9631	
	PP - Fisher Chi-square		11.78	0.1613		9.97	0.2672		2.83	0.9445	
lpib	Levin, Lin & Chu t*	1	-1.92	0.0273	2	1.60	0.9453	1	9.43	1.0000	غير مستقرة عند المستوى
	Breitung t- stat		1.39	0.9179							
	ADF - Fisher Chi-square		11.83	0.1587		3.79	0.9999		0.06	1.0000	
	PP - Fisher Chi-square		12.29	0.1385		1.30	0.9955		0.002	1.0000	
lwag	Levin, Lin & Chu t*	1	2.53	0.9944	0	0.08	0.5349	0	2.98	0.9986	غير مستقرة عند المستوى
	Breitung t- stat		1.43	0.9242							
	ADF - Fisher Chi-square		5.87	0.6609		6.54	0.5862		1.79	0.9868	
	PP - Fisher Chi-square		5.006	0.7569		6.47	0.5947		1.81	0.9863	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

تتطابق نتائج الاختبارات كلها، بحيث تشير بوضوح إلى وجود جذر الوحدة عند المستوى لكل السلاسل، حيث أن القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا ما يؤدي إلى قبول فرضية العدم القائلة بعدم استقرارية السلسلة المقطعية لكافة المتغيرات، الأمر الذي استدعي إعادة اختبار استقراريتها عند الفروق من الدرجة الأولى.

الجدول الموالي يظهر نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات غير المستقرة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

الجدول رقم (05-20): نتائج اختبارات جذر الوحدة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

المتغير	نوع الاختبار	النموذج 3			النموذج 2			النموذج 1			القرار
		درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الاحصائية	الاحتمال	درجة التأخير	قيمة الإحصائية	الاحتمال	
lemp	Levin, Lin & Chu t*	3	-1.52	0.0631	2	-2.71	0.0033	0	-15.34	0.0000	مستقرة عند الفرق الأول
	Breitung t- stat		-1.49	0.0675							
	ADF - Fisher Chi-square		55.34	0.0000		45.23	0.0000		71.55	0.0000	
	PP - Fisher Chi-square		63.40	0.0000		306.09	0.0000		71.37	0.0000	
lide	Levin, Lin & Chu t*	0	-16.57	0.0000	0	-16.68	0.0000	0	-16.96	0.0000	مستقرة عند الفرق الأول
	Breitung t- stat		-4.41	0.0000							
	ADF - Fisher Chi-square		66.61	0.0000		241.88	0.0000		91.01	0.0000	
	PP - Fisher Chi-square		78.11	0.0000		176.22	0.0000		90.45	0.0000	
lpib	Levin, Lin & Chu t*	0	-10.30	0.0000	0	-10.97	0.0000	2	-2.54	0.0054	مستقرة عند الفرق الأول
	Breitung t- stat		-4.88	0.0000							
	ADF - Fisher Chi-square		51.55	0.0000		63.92	0.0000		23.59	0.0027	
	PP - Fisher Chi-square		67.15	0.0000		77.77	0.0000		49.33	0.0000	
lwag	Levin, Lin & Chu t*	0	-5.71	0.0000	0	-6.48	0.0000	0	-7.58	0.0000	مستقرة عند الفرق الأول
	Breitung t- stat		-3.33	0.0004							
	ADF - Fisher Chi-square		35.40	0.0000		43.78	0.0000		59.49	0.0000	
	PP - Fisher Chi-square		35.89	0.0000		44.95	0.0000		59.33	0.0000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 8

ما يمكن ملاحظته من الجدول هو أن النتائج المحصل عليها بعد إجراء الاختبارات الأربعة تتطابق فيما بينها، بحيث أن السلاسل كلها استقرت بعد إدخال الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، مما يعني احتمال أن تربط بينهم علاقة توازنية طويلة المدى أو ما يعرف بالتكامل المشترك بينهم.

ثالثا: اختبار التكامل المشترك لـــــ *Johansen*

أما فيما يخص علاقات التكامل المشترك وكما سبق التطرق إليه، فإن اختبار إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات، لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة ومن الدرجة الأولى، بمعنى أنها تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل (علاقة توازنية طويلة المدى) وعليه ينبغي أن تتم مراعاة وجود أو عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

لقد توصلنا بعد إجراء اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة إلى أنها كلها مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي هناك احتمال وجود تكامل مشترك بينها (أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل).

لاختبار إمكانية تحديد العلاقة على المدى الطويل من خلال اختبار (1999) *Pedroni* للتكامل المشترك وهو امتداد لاختبار *Engel*, 1987 و *Granger* لحالة معطيات بانل، والجدول الموالي يلخص نتائج اختبار *Pedroni*

مع العلم أن اختبار علاقة التكامل المشترك مبني على الفرضية التالية:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تكامل متزامن

الفرضية البديلة: يوجد تكامل متزامن

الجدول رقم (05–21): نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك لـــــ *Pedroni*

اختبار ***Pedroni***				
داخل القطاعات (Com.AR)	**الإحصائية**	**الاحتمال**	**الإحصائية المرجحة (Weighted)**	**الاحتمال**
إحصائية V	1.231694	0.1090	0.656838	0.2556
إحصائية RHO	-1.962918	0.0248	-0.976277	0.1645
إحصائية PP	-7.363100	0.0000	-3.790149	0.0001
إحصائية ADF	-0.322331	0.3736	-0.195332	0.4226
بين القطاعات (Indiv.AR)	**الإحصائية**			**الاحتمال**
إحصائية RHO	-0.606078			0.2722
إحصائية PP	-5.630257			0.0000
إحصائية ADF	-0.111636			0.4556

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8 *

* هذه المخرجات خاصة باختبار التكامل المشترك وفقا لاختبار pedroni بوجود ثابت، هي والبقية (بوجود ثابت واتجاه، وبدون ثابت وبدون اتجاه) تجدونها في الملحق رقم(4) الجدول (2) و(3)، وقد أعطت نفس النتائج ونفس القرار وهو عدم وجود تكامل مشترك، وقد تم أخذنا النموذج الأول بحكم وجوده في الأول في عملية الاختبار.

من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح غياب علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة والمتكاملة من نفس الدرجة –الدرجة الأولى– فهذا الاختبار يقدم (11) إحصائية لابد من أخذها كلها بعين الاعتبار، أما القرار النهائي بوجود تكامل مشترك من عدمه فيتوقف على الأغلبية، من هذا المنطلق تشير كل من إحصائية ADF, RHO, V إلى قبول الفرضية الصفرية والتي تدلي بعدم وجود تكامل مشترك وذلك لان الاحتمال الموافق اقل من 5%، في حين أن اختبار PP هو الوحيد الذي جاءت نتائجه معارضة لهم، والتي دلت على وجود التكامل، لكن جرت العادة أن نأخذ بنتيجة الأغلبية وبالتالي فان القرار النهائي هو غياب التكامل المشترك داخل مفردات بانل (Com.AR)، كما بينت نتائج إحصائية RHO- ADF عدم وجود علاقات تكامل مشترك بين أفراد بانل (Indiv.AR) إذ أن الاحتمال الموافق لهما اكبر من 5%، مما يعني قبول الفرضية الصفرية، ونفس الشيء فان اختبار PP جاء مغاير لهما إلا أننا نأخذ القرار الغالب وهو عدم وجود تكامل مشترك بين السلاسل المدروسة حسب اختبار *Pedroni*، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تجمع بين متغيرات الدراسة.

ولتأكيد النتيجة المتوصل إليها انطلاقا من اختبار *pedroni* وكما جرت العادة في الأدبيات القياسية فإننا سوف نستعين باختبار Kao والذي يظهر النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05–22): نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك لـــــ Kao

Kao Residual Cointegration Test
Series: LEMP LIDE LPIB LWAG
Date: 02/13/17 Time: 09:29
Sample: 1996 2014
Included observations: 76
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	1.008339	0.1566
Residual variance	0.043916	
HAC variance	0.031318	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.8

من خلال نتائج الجدول أعلاه لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك وفق اختبار Kao نلاحظ أن الاحتمال اكبر من 5% حيث لدينا (prob=0.1566) وعليه نقبل الفرضية الصفرية وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات الأربعة أي انه لا توجد علاقة طويلة المدى بينهم

خلاصة الفصل الخامس:

لقد انفرد هذا الفصل لقياس وتحليل اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص العمل في الجزائر، مركزا على دوره الهام سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الناحية النظرية على اقتصاديات الدول المضيفة، وقد تم التوصل إلى أن شكل الدخول للسوق وحجم المشروع، الفن الإنتاجي المستخدم وكذا المنطقة التي يتوطن بها المشروع تعد من العوامل المؤثرة المباشرة، أما عن نوع تأثير فهناك اختلاف بين مؤيد لأثره الايجابي وبين معارض له، في حين يعتمد تأثيره غير المباشر على التشغيل على ما يمارسه من تأثيرات على إجمالي الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي، وهو ما جعل من الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم محددات الطلب على العمالة، بعد ذلك عرجنا لدراسة هذا الأثر في الجزائر من خلال تحليل مختلف البيانات المتاحة وبعض المؤشرات عن حجم التشغيل الناجم عن الاستثمارات الأجنبية وتوزيعها على مختلف القطاعات خلال الفترة 1993-2015، كما أن قطاع الصناعة قد احتل الصدارة في قدرته على توفير مناصب شغل، يليه قطاع الخدمات، في حين كانت الصحة آخر قطاع إذ لم يتمكن إلا من توفير 2320 منصب شغل خلال هذه الفترة وهو ما يعادل 1% كنسبة من إجمالي المناصب المستحدثة، ورغم ذلك تظل مساهمة شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل ضعيفة جدا إذ لم تساهم إلا بنسبة 12.5% خلال مدة 13 سنة (2002-2015)، في مشاريع لم تمثل إلا 1.12% من إجمالي عدد المشاريع المنجزة في هذه الفترة (676 مشروع استثمار أجنبي فقط).

ولقياس هذا الأثر اعتمدنا على الاقتصاد القياسي من خلال بناء نموذج لدالة الطلب على العمل معتمدين على ثلاث مؤشرات: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي والأجر الحقيقي، وقد تم تقدير هذه العلاقة باستخدام نموذج بانل الساكن هذه الأخيرة التي عرفناها وأبرزنا مدى أهمية استخدامها، وكذا إدراج النماذج الثلاثة (النموذج التجميعي، التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وأساليب المفاضلة فيما بينها)

وباستخدامنا لمعطيات سنوية للفترة (1996-2014) متعلقة بمختلف القطاعات الاقتصادية والتي عددها أربعة تحصلنا على 76 مشاهدة وباعتماد عليه درسنا استقرارية السلاسل باستخدام مختلف وأشهر اختبارات جذر الوحدة لمعطيات بانل تم التوصل إلى أنها كلها غير مستقرة عند المستوى إلا أنها استقرت بعد إجراء الفرق الأول، الأمر الذي دفعنا لإجراء اختبار التكامل المشترك ليتبين لنا انه ليس هناك علاقة طويلة المدى بين هذه المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، ثم قمنا بتقدير النماذج الثلاثة، وبعد القيام اختبار المفاضلة توصلنا إلى أن نموذج الأثر الثابت هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة والأكثر ملائمة للقياس.

خاتمة

كان الهدف من وراء هذه الدراسة هو معرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، وقد تم صياغة هذا الهدف في شكل تساؤل رئيسي، قسمناه بدوره إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي على أساسها تم وضع مجموعة من الفرضيات كإجابة مسبقة عن هذه الأسئلة، وقمنا باختبارها باستخدام مختلف البيانات والمعطيات المتاحة وحساب بعض المؤشرات وتحليلها، ولبلوغ هذا الهدف تناولنا الدراسة من خلال خمسة فصول مكنتنا من طرح جملة من النتائج التي سمحت بتقديم بعض التوصيات وطرح بعض المواضيع المكملة والتي كان من الصعب التطرق إليها لتكون آفاق لهذه الدراسة.

أولا: ملخص الدراسة

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون هذا البحث، يمكن القول أن الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مختلف الاقتصاديين والمدارس الاقتصادية، يعكس مدى أهمية هذه الظاهرة، باعتباره حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، إضافة إلى انه احد محركات التكامل الاقتصادي الدولي، فهو يوفر الاستقرار المالي للشركات المعنية ويعزز التنمية الاقتصادية للبلاد ويدفع بالدول للانفتاح والانخراط بشكل اكبر في المنظومة المالية العالمية، وهو يختلف عن استثمار المحفظة بحكم المعايير والخصائص الضابطة لكل منهما، خاصة معيار الملكية للمشروع الذي يعطي حق الإشراف والرقابة للمستثمر الأجنبي على المشروع، ليصبح بذلك عاملا أساسيا في تفعيل العولمة، باعتباره أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ومصدرا هاما للنمو الاقتصادي في بعض الدول لسد الفجوة (ادخار–استثمار)، ومساعدا على توفير فرص عمل باقتصاديات الدول المضيفة سواء بطريقة مباشرة أو تلك التي يحققها بطريقة غير مباشرة، مما أدى إلى تسابق الدول في العالم عامة والدول النامية بصفة خاصة لجذب المزيد من تدفقاته، متمكنا بذلك من تحقيق معدلات نمو تفوق معدلات نمو كل من التجارة والناتج العالمي، إذ عرفت تدفقاته اتجاها متزايدا في العقدين الأخيرين، بسيطرة الدول المتقدمة على معظم تدفقاته سواء الواردة أو الصادرة منه، إلا انه ولأول مرة –سنة 2014– سجل اتجاها متزايدا إلى الدول النامية ليصبح أكثر من نصف تدفقاته يتجه إلى الاقتصاديات النامية والانتقالية معا متفوقة بذلك على الدول المتقدمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لا شك أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية التي غيرت من وجهة نظرها، بعد أن أضحت تدرك أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية وإنعاش معدلات النمو الاقتصادي، لذا انتهجت سياسة الباب المفتوح بتوفير المناخ الاستثماري الملائم، إلا انه رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لجذب هذا النوع من الاستثمار والتي كان من نتائجها زيادة محسوسة في تدفقاته الواردة تبقى حصة هذه التدفقات ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات الموفرة والرغبة المنشودة، كما سعت من جهة أخرى للحد أو التقليل من ظاهرة البطالة عن طريق استيعاب اكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار التي تضم في طياتها جملة من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتحفيز الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة وتأهيل اليد

العاملة الموجودة، ولكن بالرغم من كل هذا فقد سجلت معدلات مرتفعة للبطالة، خاصة مع تراجع أسعار البترول، وعجز عجلة الاقتصاد الجزائري عن الدوران خارج الريع.

كما انه لا يمكن إنكار اثر كل الجهود والمحاولات التي بذلت في سبيل خلق فرص عمل جديدة والحد من مشكلة البطالة وانعكس ذلك من خلال معدلات البطالة التي عرفت انخفاضا ملموسا مسجلة 10.6% سنة 2014 مقارنة بـــــ33% سنة 1967 و28.89% سنة 2000، ولكن رغم كل التحسن المسجل فيما يخص خلق مناصب شغل، إلا أنها ليست كافية وغير مواتية مع حاجات الأشخاص وخاصة خريجي التعليم، خصوصا بعد توقيف برنامج عقود ما قبل التشغيل، هذا الأخير الذي لم يره الكثير إلا حل مؤقت وغير فعال ومع ذلك فهو يسد القليل ويرضي البعض وهو أحسن من البقاء بلا عمل، كما فتحت الأبواب للأجانب من خلال الاستثمار الأجنبي، إلا أن هو الأخر لم يتمكن من خلق فرص العمل بالحجم المناسب والذي يتماشى والإمكانيات الموفرة له وذلك راجع لضالة حجمه من جهة ولاعتماده على الأنشطة كثيفة الرأس مال من جهة أخرى.

كما يمكن القول أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف يعتمد على التفاعل الديناميكي لمجموعة من العوامل الاقتصادية، التنظيمية، التشريعية والسياسية وكذا الاجتماعية بالإضافة إلى عوامل تعتمد على نوع الاستثمار الأجنبي المباشر (زراعي، صناعي، أو خدمي)، والأسباب وراء الاستثمار في البلد المضيف، وطريقة دخول الاستثمار الأجنبي (جديد، أو عن طريق الاندماج أو الاستحواذ)، وسياسات الدولة المضيفة اتجاه هذه الاستثمارات، وبيئتها الاستثمارية وكذا طبيعة الفن التكنولوجي المستخدم.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى انه ليست هناك قاعدة بديهية تنص على أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا سلبية أو ايجابية على العمالة والتشغيل، وإنما المعروف والمتفق عليه هو أن هذه النتائج تعتمد بالدرجة الأولى على ممارسات الشركات الأجنبية المستثمرة وكذا البيئة التنظيمية التي تعمل فيها وأيضا مستوى ومهارة العمالة في الدول المضيفة ومدى استجابتها للمستجدات العالمية.

ثانيا: اختبار الفرضيات

أما فيما يخص اختبار الفرضيات التي أدرجناها في بداية هذه الدراسة، فقد ثبت أن:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر الإمكانيات والمؤهلات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة عاملا مهما يعكس المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالحجم والمستوى الذي يوافق مؤهلاتها.

الفرضية غير محققة، حيث من خلال الدراسة تبين فعلا أن الجزائر سعت إلى توفير المناخ الملائم والمشجع للاستثمار، وذلك من خلال جملة القوانين التي أصدرتها عقب حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا والتي عرفت عدة تعديلات متتالية مصرحة بضرورة تسهيل الاستثمار، إضافة إلى جملة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة بداية مع مطلع التسعينات، للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة آنذاك بمساعدة الصندوق والبنك الدوليين، ثم تلتها إصلاحات ذاتية متمثلة في برامج التنمية 2001-2014، ولكن رغم كل هذه الجهود إلا أن حجم

الاستثمار الأجنبي المباشر ظل دون المستوى المطلوب و لم يتماشى إطلاقا مع إمكانيات الجزائر المختلفة سواء بشرية أو طبيعية أو المالية منها، ولعل هذا راجع إلى عدم فعالية الإصلاحات وسوء التسيير وبصفة عامة إلى جملة المعوقات التي تطرقنا إليها في محتوى الدراسة.

- **الفرضية الثانية:** لقد تمكن الاستثمار الأجنبي المباشر من خلق فرص عمل جديدة في الجزائر.

لقد تبين من خلال الدراسة أن الجزائر سعت كغيرها من الدول إلى استيعاب اكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والراغبة فيه، وذلك من خلال مختلف الإجراءات والجهود التنموية الساعية إلى الحد من معدل البطالة، وقد استعانت في ذلك بشركات الاستثمار الأجنبي المباشر كحل لهذه المشكلة التي هي في تزايد مستمر بالتعاون مع المؤسسات الوطنية في إطار الشراكة بهدف توسيع وتنويع النشاط الاستثماري، وبالتالي توفير مناصب شغل أكثر، إلا أن هذا الاستثمار رغم انتعاشه واهتمامه وتنوع نشاطه ليشمل مختلف القطاعات إلا أن تركيزه واهتمامه كان جله بالقطاع النفطي، هذا الأخير الذي له مساهمة محدودة في خلق مناصب عمل للمواطنين، كما توصلنا من خلال الإحصائيات إلى فعالية الاستثمار الأجنبي في خلق فرص عمل أكثر من الاستثمار المحلي، حيث انه في الفترة 2002-2015 بلغ عدد المشاريع المحلية 59563 مشروع تمكن من توفير 904762 منصب شغل بمعنى – إن صح التعبير- 15 منصب لكل مشروع، في حين بلغ عدد المشاريع الأجنبية 676 مشروع مخلفا 129254 منصب، بما يعادل 191 منصب لكل مشروع (مع أن هذه الحسابات تظل نسبية للمقارنة فقط لان كل مشروع وله خصوصياته بمعنى انه يمكن أن يستحدث أكثر أو اقل بكثير من العدد المشار إليه آنفا).

- **الفرضية الثالثة:** وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، وذلك سواء بصورة مباشرة من خلال إقامة مشروعات استثمارية جديدة، أو بصورة غير مباشرة من خلال العلاقات التشابكية التي تربط هذا الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية ذات الطابع المحلي.

لقد أثبتت الدراسة القياسية أن هناك علاقة طردية معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل، حيث أظهرت نتائج التقدير أن الزيادة في تدفقات هذا الاستثمار بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة فرص العمل 0.14 منصب عمل سنويا وذلك في ضوء ما أسفرت عنه نتائج نموذج الأثر الثابت المقدر باعتباره الأنسب، وهي قيمة ضئيلة ولكنها جاءت موافقة نسبيا للإحصائيات التي أبدت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- **الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل حسب نوع القطاع.

هذه الفرضية محققة، حيث أن القطاعات الاقتصادية لم تحظى بنفس الاهتمام من قبل المستثمر الأجنبي، وفي نفس الوقت فان كل قطاع تمكن من خلق فرص عمل ولكن بدرجات متفاوتة حسب طبيعة نشاطه، فمثلا خلال الفترة 2002-2015، قد تمكن قطاع النقل من خلق ما يعادل 1.33% من مناصب الشغل الإجمالي من خلال 21 مشروع، في حين نجد أن قطاع الاتصالات لم يحظى إلا بمشروع واحد فقط إلا أنه لم يتمكن إلا من خلق 1.16% وهي نسب متقاربة رغم التفاوت في عدد المشاريع، وعموما فقد ظل قطاع الصناعة في الريادة بقدرته على توفير

55.65% من إجمالي المناصب، ثم البناء وهي كلها قطاعات تحتاج إلى أيدي عاملة وفيرة، أما قطاع الزراعة فلم يستطع توفير إلا 0.41% بما يوازي 10 مشاريع، وهذا راجع لعزوف الأشخاص المحليين عن العمل في هذا المجال من جهة وللجوء إلى استخدام الآلات والمعدات التكنولوجية الحديثة والاستغناء عن العنصر البشري من جهة أخرى، الأمر الذي يستدعي التوعية والإرشاد هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أثبتت الدراسة القياسية بوجود اثر فردي بمعنى أن القطاعات مختلفة من حيث تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وكل قطاع له خصوصياته المنفردة عن الآخر من عدة معايير (الحجم، طبيعة النشاط، رأس المال، حجم التكنولوجيا..الخ)

- **الفرضية الخامسة:** وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل.

لقد ثبت أن هذه الفرضية غير محققة من خلال ما توصلت إليه الدراسة القياسية في الفصل الأخير، حيث تم إثبات ذلك من خلال اختبار التكامل المشترك لـــــــ Pedroni وأكدنا القرار باستخدام اختبار Kao الذي قمنا بإجرائه بعد التأكد من استقرارية سلاسل البيانات المقطعية عند الفرق الأول.

ثالثا: الاستنتاجات

على ضوء ما تم عرضه في الجانب النظري، التحليلي والقياسي يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن حجم موارد الطاقة التي تتمتع بها الجزائر والموارد الطبيعية والبشرية، إضافة إلى الجهود الحثيثة للانفتاح والإصلاح الاقتصادي المعتمد على قيام برامج للخصخصة وإعادة الهيكلة وتحرير الأسعار والعمل على فتح الباب على مصرعيه للمستثمرين، جعل منها قبلة للمستثمر الأجنبي، خاصة في ظل الحاجة الحقيقية للاقتصاد الجزائري للاستثمار والشراكة في مختلف القطاعات.
- استهداف المستثمر الأجنبي لقطاع المحروقات وإهماله لباقي القطاعات كان احد أسباب ضعفه وقلته في الجزائر، الأمر الذي انعكس على مدى الانتفاع منه ومدى مساهمته في تعزيز فرص عمل للمواطنين، لذا اتبعت الجزائر خطة لتوسيع آفاقها وفتح المجال للمستثمر الأجنبي لتشمل قطاعات مختلفة ابتداء من سنة 1996 عكس ما كانت عليه في الأول وهذا الانفتاح يظهر من معدلات التدفقات الواردة التي هي في تحسن مقارنة بما كانت عليه من قبل.
- المحاولة الصريحة وإبداء الرغبة في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال التعديل المستمر في الإطار التشريعي، والذي بدأ من سنة 1963 إلى يومنا هذا، إلا أن القانون 90-10 والقانون 93-12، وكذا الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار شكلوا قفزة نوعية غيرت المنظومة التشريعية الخاصة بالاستثمار، هذا إضافة إلى تشريعات أخرى لا تقل أهمية عنهم، لكن سادها الغموض والضبابية، الشيء الذي نتج عنه عزوف المستثمر الأجنبي لعدم الإحساس بالأمان والاستقرار، هذا إضافة إلى اتخذ عدة إجراءات وتدابير متمثلة أساسا في تكليف مؤسسات ووكالات خاصة لمراقبة وتسيير مشاريع الاستثمارية، مع تقديم الدعم المادي والمعنوي لفئات معينة لإنشاء وتشييد مشاريع خاصة تحت وصاية أجهزة حكومية معينة (مثل ANSEJ)، وكذا

تخصيص مبالغ معتبرة في إطار برامج التنمية (من 2001 إلى 2014 مقسمة على ثلاث برامج) بهدف دعم النمو وترقية الاقتصاد المحلي وتحسين البيئة الاستثمارية.

- بلغت الاستثمارات الأجنبية 2471691 مليون دينار جزائري خلال الفترة 2002-2015 وهو ما يعادل 21.36% من إجمالي القيمة الاستثمارية، تمكن من خلالها بخلق 129254 منصب عمل، وكان للدول الأوروبية الحصة الأكبر بالمساهمة في هذه المناصب بنسبة 59.34%.

- في حدود المعطيات المتوفرة في هذه الدراسة يمكن القول أن للاستثمار الأجنبي المباشر اثر ايجابي ومتزايد ولكن بوتيرة ضعيفة على التشغيل في الجزائر، وذلك من خلال مساهمته في خلق مناصب شغل للجزائريين وان اختلفت من قطاع إلى آخر ومن مصدر الشركة المستثمرة إلى أخرى، إلا أن هذه المساهمة تظل ضئيلة جدا ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، حيث لم تتعدى مساهمته في إحداث مناصب الشغل الكلي نسبة 12.50% خلال الفترة 2002-2015، رغم كل الإجراءات المتخذة والإمكانيات المسخرة لجلبه.

- انخفاض الكثافة الرأسمالية بمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بكل من قطاعي الزراعة والبناء عكس قطاعي الصناعة والخدمات.

- يعتبر قطاع البناء من أفضل القطاعات الاقتصادية التي يسهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير فرص عمل بالجزائر نظرا لانخفاض الكثافة الرأسمالية لمشروعاته في هذا القطاع.

- تميز القوى العاملة بالانخفاض إذ سجل معدل التشغيل نسبة 37.8% في افريل 2016 مقابل 37.1% في سبتمبر 2015 من إجمالي السكان، كما تميز بارتفاع حجم العمالة المؤقتة والعمالة غير الماهرة نظرا لقلة برامج التكوين والتأهيل، إلى جانب مساهمة القطاع العام في تشغيل الأيدي العاملة مما يفسر ارتفاع نسب البطالة المقنعة، كما أن التشغيل أصبح في اغلب الأحيان يضفي عليه الطابع المؤقت، حيث أن الفرصة بالظفر بمنصب شغل دائم أصبح هاجسا لدى الشاب الجزائري.

- بالنسبة لمشكلة البطالة التي باتت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأي دولة والجزائر على رأسها فقد عرفت معدلاتها ارتفاعا ملموسا مسجلة نسبة 11.2% في سبتمبر 2015 مقابل 10.6% في سبتمبر 2014 لكنها مؤخرا بدأت تعرف انخفاضا تدريجيا لتسجل نسبة 9.9% في افريل 2016 كأدنى قيمة عرفتها معدلات البطالة في الجزائر منهم 24.7% ضمن فئة الشباب بين 16-24 سنة.

- كلما تركزت في فئة المتعلمين حيث حظي المستوى التعليمي العالي على اكبر معدل للبطالة في سنة 2014 قدر بـــ 15.4 %، وفي الفئات العمرية التي تندرج تحت تصنيف الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، حيث سجلت البطالة في هذه الفئة نسبة 68.6% في شهر سبتمبر 2014، وبهذا تكون الطاقة المهدرة من عنصر العمل أكثر كفاءة وقدرة على العمل، وبالتالي يشكل التعطل إطالة لأمد استمراره في حالة اعتماد الشاب على أسرته، أو بمعنى آخر، بقائه عالة عليهم، ناهيك عن نقمهم على المجتمع والدولة.

- بالنظر إلى آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل وجدنا أن له آثار ايجابية وسلبية من الناحية النظرية، إضافة إلى أنه لم تتمكن من استحداث إلا فرص ضئيلة جدا للعمالة المحلية، كما أن المنطقة الأوروبية احتلت الصدارة في توفير هذه الفرص ثم تلتها المنطقة العربية، في حين احتلت الشركات الاسترالية المرتبة الأخيرة بنسبة 0.20%.

- يعد قطاع الصناعة أكثر القطاعات الاقتصادية استقطابا للمشاريع الأجنبية، حيث بلغ عددها حوالي 386 مشروع بما يعادل 57.10% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية خلال الفترة (2002-2015)، أما من حيث المبلغ لمخصص للمشاريع فهو الآخر حظي بالمرتبة الأولى بمبلغ 1681400 مليون دينار، الأمر الذي سمح له بان يساهم بـــ 55.65% من إجمالي عدد المناصب المستحدثة، إلا انه لا يمثل سوى 0.1% من إجمالي المناصب المستحدثة من جملة المشاريع الوطنية والأجنبية، ثم تلاه قطاع البناء والخدمات بمعدل 16.66% و12.93% على التوالي، أما قطاع الزراعة فلم يستطع أن يوفر إلا 0.41% من إجمالي عدد المناصب ليحتل المرتبة الأخيرة، وعموما تظل مساهمة شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل ضعيفة جدا إذ لم تساهم إلا بنسبة 12.5% خلال مدة 13 سنة (2002-2015)، في مشاريع لم تمثل إلا 1.12% من إجمالي عدد المشاريع المنجزة في هذه الفترة (676 مشروع استثمار أجنبي فقط).

- على الرغم من الارتفاع المسجل في معدلات البطالة، والتي تحدد نسبتها رسميا وفقا للأشخاص المسجلين في المكاتب والهيئات المكلفة بذلك، إلا أنهم ليسوا كل العاطلين، فنسبة كبيرة منهم لا تتجه لهذه المكاتب، ثم إن المشتغلين في أعمال وقتية جزئية أو موسمية وهي كثيرة خاصة في الفلاحة والخدمات والبناء، كل هؤلاء غير مدرجين في النسبة العامة للعاطلين عن العمل، وحتى إن تم التسليم بالرقم الرسمي، فانه في كل الحالات رقم مرتفع، والبطالة هي أسوء ما يكن أن يعيشه الفرد، فالعاطل قوة معطلة وعنصر مغيب ومحروم من حقه في إنتاج الثروة، مما يعني انه يعيش عالة على عائلته وعلى المجتمع.

- تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير مستقل مع مجموعة من المتغيرات الأخرى (الناتج المحلي الإجمالي والأجور الحقيقية) لقياس أثره على التشغيل كمتغير تابع معتمدين على نموذج معطيات بانل التي تضم الجانب الزمني للفترة 1996-2014 والجانب الفردي الذي يضم القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية والخدمات) لتكون لدينا عينة من 76 مشاهدة.

- توصلنا إلى عدم استقرارية السلاسل عند المستوى إلا أنها استقرت عند الفرق الأول، الأمر الذي دعانا إلى اختبار علاقة التكامل المشترك لنجد انه ليست هناك علاقة توازنية طويلة المدى بينهم حسب اختبار Pedroni واختبار Kao.

- بعد تقدير النماذج الثلاثة لمعطيات بانل واختبار الأفضلية بينهم وجدنا أن نموذج الأثر الفردي هو الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة انطلاقا من اختبار Hausman.

- وجود اثر موجب ضعيف معنوي إحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل، وهذا ما أثبتته الدراسة التحليلية لمساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديد من خلال جملة من الإحصائيات، حيث تم التوصل إلى أن الفرص التي خلقتها الشركات الأجنبية ضعيفة جدا مقارنة مع الشركات المحلية.
- وجود أثر ايجابي ومعنوي للناتج المحلي الإجمالي على التشغيل، وهذا ما يفسر سياسة الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد في خلقة لمناصب عمل على سياسة الإنفاق الحكومي بالدرجة الأولى.
- غياب تأثير الأجور الحقيقية على التشغيل خلال فترة الدراسة، حيث كانت العلاقة غير معنوية إحصائيا، ولعل ذلك راجع لضعف منظومة الأجور بسب الانخفاض الشديد في القدرة الشرائية للمواطن نتيجة الارتفاع المتواصل في الأسعار، إضافة إلى الأجر القاعدي الذي صنف كأدنى اجر على المستوى العربي، فما بالك ببقية الدول النامية والسائرة في طريق النمو.
- تعتبر الجزائر من بين الدول التي غيرت موقفها وإستراتجيتها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي في سعي مستمر لزيادة استقطابه.

رابعا: التوصيات

تنبثق هذه التوصيات من رؤيتنا حول أهم الجوانب التي يجب تسليط الضوء عليها وتوجيهها نحو جهات الاختصاص المعنية للاطلاع عليها ودراستها وتفحصها، والأخذ بما تراه مناسبا وترك أو تعديل مالا تراه مناسبا والتوسع فيهما، لذا اقترحنا مجموعة من التوصيات كالآتي:

- تعزيز العمل العربي المشترك عن طريق التشاور والتبادل لتعزيز مناخ الاستثمار فيما بينها وكذا الإكثار من توقيع الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار وحماية رأس المال وتنظيم العمل وتسهيل حرية انتقال الأفراد والسلع بين الدول العربية لتبادل الخبرات وتنظيم ومساعدة الدولة المحتاجة لتنتقل من العجز إلى تحقيق الرفاهية دون الاعتماد على الاقتراض من البنك أو صندوق النقد الدوليين.
- العمل على قيام تكتلات اقتصادية وإقليمية وأسواق مشتركة للدول النامية ومنها الدول العربية –ما يهمنا الجزائر– لمواجهة تحديات العولمة، والاستفادة من التجارب الناجحة لدول شرق وجنوب شرق آسيا في تعاملها مع الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق مشاركة أو دخول البلدان العربية في عمليات الإنتاج التابعة للشركات متعددة الجنسية وبالشكل الذي يضمن زيادة قدرتها التنافسية ودخولها في أنشطة إنتاجية تقوم على استخدام التكنولوجيا المتطورة والمهارة الإدارية.
- تشجيع إقامة المشاريع المشتركة، وتقليل المشاريع المملوكة بالكامل ملكية أجنبية، ذلك أن الملكية المشتركة تساعد المستثمر المحلي على فرض الرقابة على المستثمر الأجنبي، وكذا المساهمة في اتخاذ القرار لاسيما الذي يخدم الاقتصاد المحلي والذي يساهم في خلق فرص عمل عديدة للمواطنين المحليين.

- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال العربية المهاجرة على استثمار أموالهم داخل أوطانهم، إضافة إلى توفير المناخ والظروف المواتية لذوي العقول الراجحة لتفادي هجرة الأدمغة، هذه الأخيرة التي تستغل في الدول الأجنبية وغير منتفعة بها في بلدانها الأصلية.
- يجب على الدولة أن تؤكد أثناء تعاقدها مع المستثمر الأجنبي على تشغيل اليد العاملة الوطنية بشكل اكبر من خلال وضع شروط واضحة وصارمة.
- الاهتمام والأخذ بعين الاعتبار الحاجة لبعض التخصصات النادرة، مع تدريب وتأهيل الأيدي العاملة وفقا للمتطلبات الحديثة وبأساليب علمية لتكون محل تطلعات المستثمر الأجنبي، فضلا عن تحسين نظام التعليم بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، والعمل على التنسيق بين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل.
- تشجيع الشباب من اجل خوض غمار المقاولتية والمشاريع والاعتماد على الذات.
- المراقبة وتشديد الصرامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للالتزام بالمعايير الدولية، لاسيما القانون الذي يفرض عليها ضمان عدد معين من المناصب الدائمة، مع ضرورة العمل على دعم هذا النوع المؤسسات وتنويع أنشطتها الإنتاجية الخالقة لفرص عمل جديدة وتحفيزهم على تشغيل العاطلين عن العمل من خلال توفير المزايا والحوافز وخلق مناخ استثماري مناسب، مع مساندة وحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية.
- العمل على خفض سن التقاعد قصد إتاحة الفرصة للشباب خاصة حاملي الشهادات منهم للانخراط في مجال الشغل، أو على الأقل تفعيل التعليمة الوزارية المتعلقة بمنح الأولوية لعقود ما قبل التشغيل واتخاذ قرار إحالة كل من اثبت 32 سنة من الخدمة الفعلية على التقاعد.
- التوظيف الجيد للاستثمارات الخارجية بما يتيح اعتماد وتنفيذ برنامج ملائم لتنمية متوسطة وطويلة المدى للارتقاء بمستويات خدمات التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية، وذلك بهدف تحسين مستوى الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة.
- التركيز على الدخول في شراكة مع المستثمر الأجنبي في الأنشطة كثيفة العمل أكثر من الأنشطة كثيفة رأس المال، للاستفادة من مهاراته وخبرته وزيادة كفاءة العنصر البشري ناهيك عن توفير مناصب شغل بأجور مغرية وبمواصفات فريدة.
- إعادة النظر في الإجراءات الإدارية والتشريعات القانونية الخاصة بالاستثمار مع إخضاعها للمراجعة الدورية والمستمرة لجعلها أكثر مرونة ومواكبة للتطورات العالمية، مع إعادة تأهيل وهيكلة الكفاءات الإدارية العاملة بالأجهزة المعنية بالاستثمار، مع ضرورة تجديد ومراجعة مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومتابعته وتحديثها ليتماشى ومتطلبات كل من المستثمر الأجنبي ونمو الاقتصاد الوطني باعتبار الوكالة مؤسسة ترويجية للاستثمار، مع وضع الرقابة الدورية على وكالات الاستثمار ومتابعة وتشخيص الطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع، وبالتالي

تشجيع الاستثمار من خلال رفع العراقيل المتمثلة أساسا في البيروقراطية وكثرة الإجراءات والخطوات وطول مدة الموافقة على المشاريع الاستثمارية.

- يتوجب على السلطات المعنية إعادة النظر في العوائق والنقائص التي حالت دون التكفل بعارضي العمل، وإعداد إستراتيجية واضحة وسياسة رشيدة للنهوض بالأجهزة المكلفة بمعالجة البطالة كي تلعب دورها وتستقطب اكبر عدد ممكن من الشباب لاسيما المؤهل منهم.

- ضرورة العمل على توجيه التعليم نحو التخصصات التي تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل، مع تنمية مهارات الخريجين وتزويدهم بالمهارات الفنية اللازمة والمتمثلة في مهارات الإعلام الآلي واللغات الأجنبية لاسيما الانجليزية للحد من الفجوة بين نواتج المنظومة التعليمية واحتياجات سوق العمل.

- الشفافية الكاملة في توفير البيانات والمعلومات للمشاريع الاستثمارية الأمر الذي من شأنه أن يعطي المستثمر ثقة اكبر في الاقتصاد الذي يتعامل معه.

- في ظل تفوق مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤسسات الاستثمار المحلي من حيث الأجور، مما يؤدي إلى انتقال العمالة المؤهلة للعمل لديهم، وبالتالي إحداث تشوهات في هيكل الأجور وسوق العمل، ولتجنب ذلك لابد من الاستفادة من خبرات المؤسسات المذكورة من خلال برامج التدريب والتأهيل للخريجين من تلك المؤسسات وضمان نقل الخبرة إليهم، مع تقديم الدعم المادي والمعنوي الملائم لقدراتهم ودفع الأجر المناسب حسب مستوى العامل وطبيعة النشاط الذي يقوم به.

- تشجيع المواطنين على استصلاح الأراضي الزراعية من خلال تقديم حوافز مادية ومعنوية، ونشر الوعي والإرشاد للمزارعين من خلال إقامة ورش عمل وندوات تدريبية للمزارعين بهدف تحبيبهم في العمل في هذا المجال وتحسين وتوسيع الإنتاج الزراعي.

- ضرورة توزيع الاستثمارات الأجنبية جغرافيا بشكل متوازن داخل البلد نفسه، وذلك من خلال زيادة التحفيزات في هذه المناطق وتوفير كل المرافق الضرورية وتهيئة البنى التحتية.

- سن قوانين من شانها أن تحد من استنزاف الموارد المحلية وخروجها من الاقتصاد الجزائري في شكل عملات صعبة.

- توفير الحماية القانونية للمستثمر وإتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.

- تحفيز الاستثمار المحلي على حساب الاستثمار الأجنبي، وإعطائه الأولوية، مع الحفاظ على قاعدة 49/51 فيما يخص الشراكة.

- العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين بلدان المغرب العربي للاستفادة من مزايا السوق الواسعة والتي تمثل حجما سكانيا وتنوعا طبيعيا وبشريا يحتاجه أي استثمار، مع إقامة وإرساء المناطق الحرة.

- كما نوصي بعدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، وإنما لابد أن تتكاثف كل الجهود وأن تتوفر كل مقومات المناخ الاستثماري وتتكامل فيما بينها حتى تتمكن الجزائر من استقطاب الكم المناسب مع

مؤهلاتها وإمكانياتها وحتى حاجاتها، كما يجب عليها أن تعمل جاهدة لتكون مصدرة له لا مستقطبة فقط، والعمل على تقليص العوائق أهمها الفساد والبيروقراطية وقلة مؤهلات اليد العاملة.

خامسا: آفاق الدراسة

إن دراستنا هذه ليست إلا محاولة بسيطة منا لتحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتشغيل من خلال سرد بعض الآراء والأفكار المبنية على أسس نظرية ذات أصول فكرية، ورغم ذلك فهي تحتمل الصواب كما تحتمل الخطأ، لذا لا يتوقف الموضوع عند هذا الحد، باعتبار أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، والتي يمكن أن تشكل مواضيع لاحقة لأبحاث مستقبلية، ولهذا نقترح مجموعة من المواضيع للباحثين الراغبين في معالجة مواضيع ذات صلة بهذه الدراسة وهي:

- ✓اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في ظل العولمة –دراسة قياسية-.
- ✓العوامل المؤثرة على معدلات البطالة في الجزائر –دراسة قياسية-
- ✓دراسة قياسية لأثر المناخ الاستثماري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر
- ✓دراسة قياسية تحليلية لأثر المناخ الاستثماري على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
- ✓دراسة قياسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية باستعمال معطيات بانل.
- ✓آليات دمج التشغيل غير الرسمي في سوق العمل، -دراسة حالة الجزائر-.

وفي الأخير ما يسعني إلا أن أقول **أن هذا العمل ما هو إلا اجتهاد بشري وجهد إنساني يلازمه النقص، ويحتاج إلى التصويب والإحسان، فان أصبت فمن الله وحده وان أخطأت فمن نفسي، وحسبي أنني اجتهدت...**

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1. إبراهيم الأخرس، "**دور الشركات عابرة القارات في الصين – تنمية اقتصادية أم استعمار وتبعية–**"، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2012.
2. أحمد هني، "**دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
3. احمد هني،"**اقتصاد الجزائر المستقلة**"، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الطبعة الثانية، 1993.
4. أسامة السيد عبد السميع، "**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية –الأسباب، الآثار، الحلول**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
5. أميرة حسب الله محمد "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا– كوريا الجنوبية– مصر)**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
6. أمينة عز الدين عبد الله، "**التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي**"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2010.
7. باسم علاوي عبد الجميل، "**العمل في الاقتصاد الإسلامي**"، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
8. بشار محمد الأسعد، "**عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة (ماهيتها – القانون الواجب التطبيق عليها– وسائل تسوية منازعاتها)**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.
9. جون م.كتر، "**النظرية العامة في الاقتصاد**"، ترجمة نهاد رضا، دار مكتبة الحياة ، بيروت، 1962 .
10. جيل برتان، "**الاستثمار الدولي**"، ترجمة علي مقلد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1982.
11. حامد العربي الحضيري، "**تقيم الاستثمارات**"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
12. حردان، طاهر حيدر، "**مبادئ الاقتصاد**"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1997.
13. حسن كريم حمزة، "**العولمة المالية والنمو الاقتصادي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
14. حسين عمر، "**الاستثمار والعولمة**"، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.
15. د. فريدمان وب. نافيل، "**رسالة في سوسيولوجيا العمل**"، ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الجزائر، الطبعة الأولى، 1985.
16. دريد محمود السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي –المعوقات والضمانات القانونية–**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، مارس 2006.

17. رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا مع التطبيق على مصر**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، 2007.

18. رضا عبد السلام، "**مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، (تحليل اقتصادي لتطور أداء مصر والدول العربية في ابرز المؤشرات التنموية العالمية، إصدار سنوي)**"، دار الإسلام للطباعة والنشر، مصر، 2004.

19. رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، عالم المعرفة، العدد: 226، الكويت، الطبعة الثانية، 1997.

20. رونالد ايرنبرج، روبرت سميث، "**اقتصاديات العمل**"، ترجمة د. فريد بشر طاهر، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.

21. زاد شكور صالح "**الاستثمار الأجنبي، سبل استقطابه وتسوية منازعاته**"، دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات، مصر، 2011.

22. زينب حسين عوض الله، "**الاقتصاد الدولي– العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية** –"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

23. زينب حسين عوض الله، "**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.

24. سامي احمد غنيم، "**الاستثمار الدولي وسلوك منظومة الاقتصاد العربي معضلة الاختيار –اقترابات الامثلية–**"، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005.

25. سامي احمد غنيم، عبد الدايم احمد الشويطر، "**التأصيل التنظيري للاستثمار الأجنبي وضمانات طمأنته في الجمهورية اليمنية (دراسة مقارنة)**"، مؤسسة الطوبجى للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2005.

26. سامي خليل، "**نظرية الاقتصاد الكلي**"، مطابع الأهرام بكورنيش النيل، القاهرة، مصر، الكتاب الأول والثاني، 1994.

27. سامي سلامة نعمان، "**الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية**"، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، 2008.

28. سعيد النجار، "**نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**"، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1991.

29. السعيد بريبش، "**الاقتصاد الكلي: نظريات، نماذج وتمارين محلولة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، دون تاريخ نشر.

30. سيد عاشور احمد، "**مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي**"، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

31. شلغوم، عميروش محند، "**دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012.

32. صالح الخصاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1999.

33. صالح تومي، "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2009.

34. صالح تومي، "**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي –دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 2011.

35. صالح خصاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 1995.

36. صديق محمد عفيفي، "**التسويق الدولي – نظم التصدير والاستيراد –**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة العاشرة، 2002.

37. صفوت احمد عبد الحفيظ، "**دور الاستثمار الأجنبي في تطور أحكام القانون الدولي الخاص**"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

38. صلاح محمد عبد الحميد، "**أزمة البطالة، دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)**"، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

39. ضياء مجيد الموسوي، "**أسس علم الاقتصاد**"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2013.

40. طارق الحاج، "**علم الاقتصاد ونظرياته**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

41. طارق فاروق الحصري، "**التحليل الاقتصادي الكلي –نظرة عامة–**"، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

42. طاهر حيدر حردان، "**مبادئ الاستثمار**" ، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

43. طاهر مرسي عطية، "**إدارة الأعمال الدولية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2001.

44.عبد الرحمن يسري احمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.

45.عبد السلام أبو قحف، "**إدارة الأعمال الدولية**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1995.

46.عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الإدارة والاستثمار**" منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

47.عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الاستثمار الدولي**" المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1991.

48.عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.

49. عبد السلام أبو قحف، "**الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

50.عبد السلام أبو قحف، "**الاقتصاديات والاستثمارات الدولية**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2012.

51.عبد السلام أبو قحف، "**التسويق الدولي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

52.عبد السلام أبو قحف، "**السياسات والأشكال المختلفة للاستمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.

53. عبد السلام أبو قحف، "**سياسات واستراتيجيات الأعمال**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

54.عبد السلام أبو قحف، "**مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، 1998.

55.عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1991.

56.عبد العزيز النجار، "**الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.

57.عبد العزيز قادري، "**الاستثمارات الدولية –التحكيم التجاري الدولي، ضمان الاستثمارات**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

58.عبد الله عبد الكريم عبد الله، "**ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات الغربية والمعاهدات الدولية مع الإشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

59.عبد المجيد قدي، "**الاستثمارات الدولية – التحكيم التجاري الدولي ضمان الاستثمارات**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

60.عبد المطلب عبد الحميد، "**مبادئ وسياسات الاستثمار**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010.

61.عبده عيسى، يحيى احمد إسماعيل، "**العمل في الإسلام**"، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1983.

62.عصام عمر مندور، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2010.

63.عطية عبد الحليم صقر، "**الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1998.

64.علاء الراوي, عبد الرسول جاسم، "**اقتصاد العمل**"، مطبعة العمال المركزية، بغداد، 1988.

65.على عبد الوهاب نجا، "**مشكلة البطالة واثر الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية**–"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

66.علي عباس، "**إدارة الأعمال الدولية –الإطار العام**–"، دار الهدى للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.

67. علي عبد الفتاح أبو شرار، "**الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات**–" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.

68.عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

69.عمر محمد صقر، "**العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حالة دول شمال إفريقيا**"، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001.

70.عمر هاشم محمد صدقة، "**ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2008.

71.فتح الله ولعلو، "**مدخل للاقتصاد السياسي**"، بدون دار نشر، مصر،1981.

72.فريد احمد قبلان، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الواقع والتحديات – دراسة مقارنة: كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين**" ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

73. فريد النجار، "**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

74. فليح حسن خلف، "**التمويل الدولي**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

75. كريمة كريم، جودة عبد الخالق، "**أساسيات التنمية الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2006.

76. ماجد أحمد عطا الله، "**إدارة الاستثمار**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

77. ماهر كنج ومروان عوض،"**المالية الدولية – العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**"، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

78. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، "**مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

79.محمد الصوص، "**التجارة الخارجية**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

80. محمد رضا العدل، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1988.

81. محمد زكي شافعي، "**مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر.

82. محمد صالح القريشي، "**المالية الدولية**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

83.محمد طاقة، حسين عجلان حسن، "**اقتصاديات العمل**"، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

84.محمد عبد العزيز عبد الله عبد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى، 2005.

85.محمد علي الليثي، إسماعيل احمد الشناوي، محمدي فوزي أبو السعود، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997.

86.محمد غانم، "**الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

87. محمد محمد النجار، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، كلية التجارة بنها، القاهرة، مصر، 1999.

88. محمد نجاري، "**من اجل نظام اقتصادي جديد**"، ترجمة جمال موسى وبن عامر الصغير، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

89. محمد ياسر الخواجة، "**علم اجتماع البطالة –تحليل لأخطر مشكلات الاقتصاد الحر**–، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2010.

90. محمود عبد الفضيل، "**العرب والتجربة الأسيوية، الدروس المستفادة** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.

91. محيي محمد مسعد، "**الاستثمار والأزمة المالية العالمية**–"(**دراسة تحليلية ومقارنة تطبيقية**)–"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.

92. مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

93. مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**"، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

94. مدحت محمد العقاد،"**مبادئ الاقتصاد العام؛ المالية العامة والسياسات الاقتصادية**"، بدون دار نشر، 2000.

95. مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية**"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

96. مروان شموط وكنجو عبود كنجو، "**أسس الاستثمار**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2008.

97. منى الطحاوي، "**اقتصاديات العمل**"، مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1984.

98. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد– من خلال حالة الجزائر –**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

99. ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، "**الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

100. نزيه عبد المقصود محمد مبروك "**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية** " دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى 2007.

101. نشأت علي عبد العال" **الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي**"، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، مصر، 2012.

102. نعمة الله نجيب إبراهيم، "**اقتصاد العمل**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001–2002.

103. نعمة الله نجيب إبراهيم، "**النظرية الاقتصادية –الاقتصاد التحليلي الجمعي**–"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الكتاب الثاني، 2013.

104. نعمة الله نجيب إبراهيم، "**نظرية اقتصاد العمل**"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مصر، 1997

105. نعمة الله نجيب إبراهيم، إسماعيل حسن إسماعيل، "**أسس الاقتصاد الكلي**"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2006.

106. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "**مقدمة في المالية الدولية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.

107. هناء عبد الغفار "**الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية – الصين نموذجا–**"، منشورات بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2002.

108. الوليد صالح عبد العزيز، "**دور السياسة الضريبية في تحفيز الاستثمارات في ظل التطورات العالمية المعاصرة**"، دار النهضة العربية، مصر، 2002.

II– الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أعمر بوزيد أمحمد، "**نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة –**" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011– 2012.

2. إيمان مودع "**أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991–2007)**"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، تخصص مالية ومصرفية، جامعة اليرموك (الأردن)، دفعة جويلية 2010.

3. إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم، "**المؤشرات الاقتصادية الكلية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر – دراسة قياسية مقارنة مع (تركيا – الصين) خلال الفترة 1992 – 2007** "، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2011.

4. جمال عطية عبيد، "**تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري–** "، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، أطروحة دكتوراه غيرة منشورة، القاهرة، 2002.

5. جيلالي شرفي، "**دراسة قياسية لمحددات البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006–2007.

6. رهام حسن عبد الحكم، "**اثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة –دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل–**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2000.

7. الزويتر الطاهر، "**إشكالية التشغيل في الزراعة (دراسة حالة الجزائر)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الخروبة جامعة الجزائر، 1996–1997.

8. سليم عقون، "**قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية –حالة الجزائر–**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس –سطيف–، 2009–2010.

9. شلالي فارس، "**دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر الفترة 2001 –2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2000–2005**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 2004–2005.

10. عبد القادر بابا، "**سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004.

11. عبد القادر جلال، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة –حالة الجزائر-**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

12. عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008.

13. عز الدين القينعي، "**اثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي –الشلف-، 2012-2013.

14. علي عبد الوهاب إبراهيم نجا، "**مشكلة البطالة في مصر وتقييم اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية)**"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر،2004.

15. فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والمملكة العربية السعودية**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الجزائر، غير منشورة، مارس 2004.

16. فطيمة بن عبد العزيز،"**فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية –حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.

17. كاميليا عبد الحليم أحمد، "**اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة على الطلب على العمالة في مصر**"، ماجستير في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، مصر، 2003.

18. كريمة ميغاري، "**دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا باستعمال نماذج بيانات بانيل (1990-2009)**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2013-2014.

19. كمال بوصافي، "**حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

20. ليندة كحل الراس، "**سياسات التشغيل وسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2010**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر، 2013-2014.

21. محمد دحماني ادريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر**"، رسالة ماجستير .في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2005-2006.

22. محمد دحماني ادريوش، "**إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-، 2012-2013.

23. محمد قويدري، "**تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004 -2005.

24. مليكة يحيات، "**إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970–2005)**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

25. وسام عمر كامل العماوي، "**دور الاستثمارات العربية البينية في خلق فرص عمل في الدول العربية**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية –جامعة الأزهر- غزة، 2013.

26. يحي سعيدي، "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،غير منشورة، السنة الجامعية 2006 – 2007.

III- المجلات والدوريات:

1. إبراهيم أديب إبراهيم الجلبي، "**محددات النمو الاقتصادي في البلدان العربية –دراسة قياسية مقارنة مع بلدان جنوب شرق آسيا**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73.

2. احمد زكريا صيام، "**آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة (الأردن كنموذج)**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2005.

3. احمد سلطان محمد، "**اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشات الصناعية الكبيرة في العراق**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 70.

4. احمد عباس عبد الله، احمد محمد جاسم، " **دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والعشرون 2012.

5. إيهاب إبراهيم محمد، "**انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (دراسة قياسية)**"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة علمية ربع سنوية تصدر عن كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، المجلد الأول، 2011.

6. بن علي بلعزوز، احمد مداني، "**دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، – دراسة حالة للمنطقة الحرة بلارة –** "، الملتقى الدولي، "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13 – 14 نوفمبر 2006.

7. حاكمي بوحفص، "**البطالة بين التحدي والاحتواء –دراسة حالة الجزائر–**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010.

8. حسين الطلافحة،"**التخطيط والتنمية في الدول العربية**"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 113، ماي 2012.

9. حسين عبد المطلب الأسرج، "**إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**" كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، مصر، العدد 213 ، أوت 2005.

10. حسين عبد المطلب الأسرج، "**سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**" رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005.

11. خليل، خليل محمد، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية**"، مجلة مصر المعاصرة، العددان 427، 428، 1995.

12. رسلان خضور، "**سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية (النموذج السوري)**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 06، 1996.

13. رضا عبد السلام، "**الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل، دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية**"، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، الكويت، ماي 2006.

14. سامية عمار، "**محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري**"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، العددان 453، 454، جانفي / افريل، 1999.

15. سعيد النجار، "**سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية**"، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، الكويت 11-13 ديسمبر، 1989.

16. طارق محمد خليل، عماد عبد السميح شحاتة، "**دراسة قياسية للنماذج الديناميكية مع تطبيقها على التنبؤ بالعمالة في مصر**"، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، 2004.

17. عابد بن عابد العبدلي، "**محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 16، العدد 1، 2010 .

18. عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، "**دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

19. عبد الكريم البشير، "**تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

20. علي عبد العال خليفة، محسن محمود البطران وآخرون، "**دراسة قياسية لسوق العمل في مصر باستخدام نموذج التوازن العام**"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية في القطاع الريفي، جامعة القاهرة، كلية الزراعة قسم الاقتصاد، مصر 24-25 سبتمبر 2003.

21. عيسى شقبقب، "**النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية الإنسانية، العدد 6 – 2011.

22. فلاح ثويني، وحيدة جبر، "**دراسة في مشكلة البطالة**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،المجلد (3) العدد: 11، 2006.

23. مجدي الشوربيجي، "**اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

24. محمد ادم، "**التكنولوجيا والاقتصاد في خدمة التنمية**"، مجلة النبأ، العدد 22 بيروت، 2000.
25. محمد السيد سعيد، "**الشركات عبر القومية ومستقبل القومية**"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1986.
26. محمد طالبي، "**اثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، سنة النشر.
27. محمد عبد الكريم المرعي، عماد الدين احمد المصبح، "**العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990–2011**"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02، 2010.
28. مصطفى محمد عز العرب، "**الاستثمارات الأجنبية – دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي**"، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988.
29. مفيد ذنون يوسف، دينا احمد عمر، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية مختارة**"، مجلة بحوث مستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء، العدد الخامس عشر 2006.
30. منذر الشرع وآخرون، "**الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني**"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد1، العدد3، 1994.
31. منور اوسرير ونذير عليان، "**حوافز الاستثمار الخاص المباشر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 02، ماي 2005.
32. ناجي بن حسين، " **تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.
33. ناجي بن حسين، "**تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر**"، مجلة علوم الإنسانية، سبتمبر، العدد 24، 2005.
34. نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000–2010**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد الثاني عشر، 2012.
35. ندوة هلال جودة، رجاء عبد الله عيسى، "**العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda–Yamamoto**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد 3، 2010.
36. هيل عجمي جميل، "**الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية – الحجم والاتجاه والمستقبل –**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 32.
37. وهبي غربال، "**الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادي**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، "التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية " القاهرة، 25–27 مارس 1976.
38. يحيي زكريا الجمال، "**اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية (21)، 2012.

IV- المؤتمرات والملتقيات

1. بدون مؤلف،"**نظرة تحليلية لمشكلة البطالة بدولة الكويت**"، دراسة استشارية مقدمة إلى قطاع التخطيط واستشراف المستقبل، وزارة التخطيط – دولة الكويت-، فيفري 2006.
2. تصريح خاص من السيدة عائشة مباركي؛ رئيسة الجمعية الجزائرية لمحو الأمية في اليوم العربي لمحو الأمية "اقرأ" في ندوة حول دور وأهمية قانون المنفعة العامة في تعزيز قدرات الحركة الجمعوية، قصر الثقافة، مفدي زكريا، 08 جانفي 2015.
3. الحبيب بن باير، محمد عبد العزيز بن كاملة، "**التشغيل في الجزائر: مدخل لتطوير وعصرنة البرامج والآليات لتفعيل التنمية –عرض نتائج الفترة 2006-2010-**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 افريل 2011.
4. رحيم حسين، "**سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم**"، ملف: موضوعات في الاقتصاد الجزائري، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 / شتاء- ربيع 2013.
5. سرير عبد الله رابح، "**سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة**"، الملتقى الوطني: "سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية"، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، يومي 13 و14 افريل 2011.
6. سليمان أحمية، "**السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقى العلمي حول "السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع"، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، يومي 26 و27 افريل 2009.
7. الطاهر لطرش،"**الإطار المؤسسي لسوق العمل وسياسة التشغيل في الجزائر، خصائصه الأساسية وأثره على ديناميكية التشغيل**"، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول: "إستراتجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
8. عبد الرحيم شيبي، محمد شكوري، "**البطالة في الجزائر، مقارنة تحليلية قياسية**"، المؤتمر الدولي حول: "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة، مصر، يومي 17-18 مارس 2008.
9. عبد الكريم البشير، "**الأبعاد النظرية والميدانية للزكاة في مكافحة البطالة والفقر**"، الملتقى الدولي حول: "مؤسسات الزكاة في الوطن العربي: دراسة تقويمية لتجارب مؤسسات الزكاة ودورها في مكافحة ظاهرة الفقر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 6-7 جويلية 2004.
10. مجدي الشوربجي،"**أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**"، الملتقي الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير بالإشراف العلمي لمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر 13-14 ديسمبر 2011.

V- التقارير والمنشورات:

1. احمد جاد كمالي، "**نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر**"، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، مصر، جوان، 2004.
2. الاونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) "، تقرير الاستثمار العالمي 2015، "**إصلاح حوكمة نظام الاستثمارات الدولي**"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف 2015.
3. الاونكتاد، الأمم المتحدة، "تقرير الاستثمار العالمي 2015"، مؤتمر للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2015.
4. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2005، "الشركات عبر الوطنية والبحث والتطوير 2005".
5. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2009، الأمم المتحدة.
6. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012.
7. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2015.
8. بدون مؤلف، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة**"، من إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، الطبعة الأولى، 2004.
9. البنك الدولي، "**الاستثمارات الأجنبية وتمويلات العمال يتجاوزان الديون كمصدر لتمويل البلدان النامية**"، منشورة 2003.
10. بيانات صندوق النقد الدولي (FMI).
11. تقرير التنافسية العربية 2012، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الرابع.
12. تقرير التنمية البشرية 2009، "**التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية**" الملحق الإحصائي، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.undp.org
13. تقرير منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد يعزز العلاقة بين الفقر والفساد، 2006.
14. صندوق النقد الدولي تقرير 2014.
15. صندوق النقد الدولي"**دليل ميزان المدفوعات**"، الطبعة الخامسة، الجزء 18، الفقرة 359، 1993.
16. صندوق النقد الدولي، "**آفاق الاقتصاد العالمي**"، تقرير ماي 1995.
17. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1997، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 1997.
18. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، الفصل الثاني، 2009.
19. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة، أراء، توصيات، تقارير ودراسات، 25-27 افريل 1995.
20. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**"، السداسي الأول من سنة 2004.

21. منشورات المعهد العربي للتخطيط، "**تحديات سوق العمل**"، نقلا عن الموقع: http://www.arab-api.org/course3/c3-2-2htm

22. منظمة العمل العربية، التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية –قضايا ملحة–، المحور الرابع حول إنتاجية العمل في الدول العربية، 2010.

23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011)، الصفاة، الكويت، 2011.

24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2008.

25. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية –مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**"، التقرير السنوي 2015، الكويت،2015.

26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**"، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، 1999.

27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "نشرة ضمان الاستثمار"، العدد الفصلي 4، ديسمبر 2007.

28. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004، الكويت، 2004.

29. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009.

30. المؤسسة العربية لضمان وائتمان الصادرات، الكويت 2012.

31. نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

32. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، "مجموعة النصوص التشريعية والتنظيمية لجهاز دعم تشغيل الشباب"، جانفي 2004.

VI– القوانين والمراسيم:

1. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 2001/08/20) والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادر في 22 أوت 2001

2. الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادر في 27 أوت 2003.

3. الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 جويلية 2006 ،المعدل والمتمم للأمر رقم 05-07 ،المتعلق بالمحروقات، المؤرخ في 28 أفريل 2005 ،الجريدة الرسمية، العدد 48 الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006.

4. الأمر رقم 08-04 المؤرخ في 01 سبتمبر 2008، يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية العدد 42 الصادر في 3سبتمبر 2008.

5. الأمر رقم 95-05، المؤرخ في 21. 01. 1995، الجريدة الرسمية، العدد 7، الصادر يوم 15. 02. 1995.

6. القانون 63-277، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53 الصادر يوم 1963/08/02.

7. القانون 82-11 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني، المؤرخ في 1982/08/21، الجريدة الرسمية، العدد34.
8. القانون 86- 13 المؤرخ في 1986/08/19 الخاص بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 35، الصادر في 27 اوت 1986.
9. القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16 الصادر في 1990/04/18.
10. القانون رقم 66-284، المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 80، الصادر بتاريخ 1966/09/17.
11. القانون رقم 82-13، المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 35 الصادر يوم 1982/08/31.
12. القانون رقم 88-18، المؤرخ في 1988/07/12، المتضمن الانضمام إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10 جويلية 1958 والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر يوم 1988/07/13.
13. القانون رقم 91-11 المؤرخ في 27 افريل 1991، المتضمن تحديد القواعد المتعلقة بترع الملكية من اجل المنفعة العمومية، الجريدة الرسمية العدد 21 الصادر في 08 ماي 1991.
14. المرسوم التشريعي 93-12 الصادر 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 10 اكتوبر 1993.
15. المرسوم التنفيذي 06-355، المؤرخ في 9اكتوبر 2006، والمتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64 الصادر في 11 أكتوبر 2006.
16. المرسوم التنفيذي 06-356 الصادر في 09 أكتوبر 2006، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادر في 11 أكتوبر 2006.
17. المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 20 جوان 2010، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر في 23 جوان 2010 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188.
18. المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية، العدد 09، الصادر في 19 فيفري 2006، الذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل، تنظيمها وسيرها.
19. المرسوم التنفيذي رقم 07-08، المؤرخ في 11 جانفي 2007، يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في الأمر 01-03، الجريدة الرسمية ، العدد 04، الصادر في 14 جانفي 2007.
20. المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 افريل 2007 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادر في 25 افريل 2007.
21. المرسوم التنفيذي رقم 08-126 المؤرخ في 19 افريل 2008، الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادر في 30 افريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني.
22. المرسوم التنفيذي رقم 09-86 المؤرخ في 17 فيفري 2009، المتضمن إنشاء مديريات الولاية للصناعة وترقية الاستثمارات وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية العدد 12، الصادرة في 22 فيفري 2009.

23. المرسوم التنفيذي رقم 90-259 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990، الجريدة الرسمية، العدد 39، الصادر في 12 سبتمبر 1990، المتضمن تنظيم المكتب الوطني لليد العاملة وتغيير تسميته.
24. المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 06 جويلية 1994، الجريدة الرسمية العدد 44، الصادر في 07 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة.
25. المرسوم التنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في 1994/10/17، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، في 1994/10/19.
26. المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996، الجريدة الرسمية العدد 40، الصادر في 30 جوان 1996، يتضمن إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية ويحددها قانونها الأساسي.
27. النظام رقم 05-03 المؤرخ في 28 ربيع الثاني 1426 الموافق ل 06 جويلية 2005 المتعلق بالاستثمارات الأجنبية، الجريدة الرسمية ، العدد 53، الصادرة في 31 جويلية 2005.

VII- المحاضرات والجرائد

1. إيمان كيموش، "**لهذه الأسباب يرفض الجزائريون المغامرة بأموالهم في البورصة**"، جريدة الفجر، العدد 3505، المنشورة بتاريخ 2012/04/06.
2. سمية يوسفي ،"**سوناطراك تستعد لتسديد 95 مليون أورو لشركة اسبانية**"،جريدة الخبر ،العدد 6653 ،الموافق لـــ 2012/03/13.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. LIVRES:

1. Badi H. Baltagi, **"Econometrics"**, fourth edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008.
2. Alain Beitone et autres, « **dictionnaire de la sciences économiques** », ARMAND COLIN, Paris, 2iem édition, 2007.
3. Badi H. Baltagi, **"Econometrics"**, fourth edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 2008.
4. Bertnard Raymond, « **Économie Financière internationale** », édition p.u.f, paris, 1979.
5. Bertrant Bellon et ridaha Gouia, « **investissements directs étrangers et développement industrielle méditerranéen** », édition Economica, paris, 1998.
6. Blanchard. O et Cohen. D, "**Macroéconomie**", Pearson Éducation, France, 4 ieme édition, 2007.
7. Chris Brooks, **"Introductory econometrics for finance**", 2nd édition, Cambridge university, new yourk, 2008.
8. Damodar N. Gujarati, "**Basic Econometrics**", forth the McGraw-Hill companies, 2004.
9. Damodar N. Gujarati, **«Économétrie »,** traduction de la 4e édition américaine par Bernard Bernier, Edition de Boeck université, 1re édition, Bruxelles, 2004
10. David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, « **Macro économie** », 2 ème édition, Dunod, Paris, 2002.
11. Denis Tersen / Jean-Luc Bricout, "**l'investissement international**", Edition Armond Colin 1995.

12. Gautier François , "**analyse macro-économique** ",paris ,1982.
13. HESS.p. and c.Ross, «**Economic development: theories, Evidence and policies** », the Dryden press, Harcourt brace collage publishers, USA, 1997.
14. Isabelle Cadoret et all, "**économétrie appliquée**", boeck université, Paris, 1ier édition, octobre 2004.
15. Jean charlhall , **"choix des investissements dans l'entreprise**", paris,1973.
16. Jean–Paul Tsasa V. Kimbambu, «**Macroéconomie1, Résumé & Manuel d'exercices** », UNIVERSITE PROTESTANTE AU CONGO Centre Congolais-Allemand de Microfinance, 2011
17. Lindert Peter, Thomas, A, Pugel,"**Économie international**", 10ieme édition, Economica, 1996.
18. Muriel Maillefert, « **L'économie du travail –concepts, débats et analyses**-»,Studyrama, France, 2ieme édition, 3ieme Trimestre, 2004
19. N.Hood and S.Young, "**the economics of multinational enterprise**", Essex, U.K, Longman Group Lid, 1982.
20. Régis Bourbonnais, **"Économétrie –manuel et exercices corrigés-**", DUNOD, Paris, 8e édition, 2011**.**

II. THÈSES:

1. Ali SOUAG, "**L'impact de flexibilité du marché du travail sur la compétitivité des entreprises au Maghreb Central**", mémoire de magistère en économie et statistique appliquée, Institut National de Planification et de la Statistique, (INPS), 2006-2007.

III. REVUES:

1. "Développement et promotion des investissements en Algérie ,"revue Nawafid sur le Maghreb, Janvier 2007.
2. Alain Trognon, « **L'économétrie des panels en perspective** », Revue d'économie politiaue, 113 (6), Nov/Déc 2003.
3. Bureau International du Travail (BIT), « **La normalisation du travail**», Nouvelle série 53. Genève, 1953.
4. Christophe Hurlin, Valérie Mignon, "**Une Synthèse des Tests de Racine Unitaire sur Données de Panel** », HAL Id: halshs-00078770, Archive ouverte HAL 2006.
5. Christophe Hurlin, Valérie Mignon, "**Une Synthèse des Tests de Racine Unitaire sur Données de Panel** », HAL Id: halshs-00078770, Archive ouverte HAL 2006, **P05, P06**, Disponible sur l'URL suivant: https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00078770
6. Durand. J et Huchet. M, (2003), "**La loi d'Okun comme indicateur de dispersion des pays européens : Peut-on parler de convergence des structures?**", Communication, in Journée des l'Association françaises des sciences économiques, Lille 26-27 Mai, 2003.
7. Gilles FERREOL, Philippe DEUBEL,"**Économie du Travail**", Armand colin, Paris, 1990.
8. Imad A.Moosa, "**Economic growth and Unemployment in Arab countries: Is Okun's low valid**", Journal of Development and Economic Policies, Vol.10.No.2, 2008.
9. Kareem Abdulla, "**The Relationship between Economic Growth and Unemployment in Iraq**", Iraqi Jornal for Economic Sciences, N°-32, year 10- 2012.

10. Okun. Arthur. M. "**Potential GNP, its measurement and significance**", Cowles Foundation", Yale university, 1962.
11. Pedroni, P., "**Panel, Cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis",** Econometric Theory, 20, 2004
12. Ridha Gouia, "**Un Siècle d'IDE dans le Monde**", Colloque sur les investissements directs étrangers et développement industriel méditerranéen, université Tunis III, Economica, 1998.
13. Sanjaya Lall, "**Employment and Foreign Investment; policy options for developing countries**", international labour review Vol 134, N° 4-5, 1995.

IV. Rapports:

1. Ahmed Benbitour,"**l'expérience Algérienne de développement, 1962-1991, leçons pour l'avenir**", Édition Techniques de l'entreprise, Alger (sans année).
2. ANIMA, investment network, « **Investissements directs étrangers et partenariats vers les pays MED en 2009 »**, étude N° 14, Avril 2010
3. CNES, Rapport sur "**évaluation des dispositifs d'emploi**", Juin 2002.
4. Guide d'investir en Algérie, Alger, novembre, 2006 .
5. l'agence nationale de l'emploi, note de conjoncture annuelle de marche de l'emploi 2005.
6. ONS, ACTIVITE, EMPLOI & CHÔMAGE EN SEPTEMBRE 2014, N° 683.
7. ONS**,** Activité, Emploi et chômage, 4eme trimastre 2013, N°653.
8. ONS, collections Statistiques N° 185, Série S: Statistiques Sociales, "Enquête Emploi Auprès des Ménages 2013.
9. ONS, Office National des Statistiques, "**activité, emploi et chômage en avril 2016"**, rapport N° 748, sur le site: http://www.ons.dz/IMG/Emploi_Avril_2016.pdf
10. UNCTAD, World Investment Report 1998: "Trends and Determinant overview", New York and Geneva, 1998.
11. UNCTAD, World Investment Report 2007, **"Transnational Corporations: Extractive Industries and Development"**, New York, 2007.
12. UNCTAD, World Investment Report 2012.
13. UNCTAD, World Investment Report 2013, "**Global value chains, investment and trade for development** ", United Nations, New York and Geneva 2013.
14. UNCTAD, World Investment, Report 2005,"**Transnational Corporation and internationalization of R &D**", UN, New York, 2005.
15. United Nations," **economic and social commission of western Asia, ESCWA: comparative study of national strategies and polices with regard to foreign direct investment in the escwa region**" , New York ,October 2001.
16. Wilson, N et J, Cacho, "**relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale**", document de travail de L'OCDE sur la politique commerciale, N° 50, édition OCDE, 2007.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. WWW.ANDI.DZ
2. http//:www.heritage.org/index/ranking 29
3. http://arabic.doingbusiness.org/data-exploreconomie/Algeria
4. www.transparency.org
5. http://www.weforum.com
6. http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc chart.asp
7. http://cpi.transparency.org/cpi2013/results
8. http://www.unctad.org/fdistatistics
9. www.animaweb.org
10. www.ons.dz
11. http://localhost/aps-ouest/spip.php?article1764
12. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.ansej.org.dz
13. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، نقلا عن الموقع الالكتروني: www.angem.dz
14. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، نقلا عن الموقع الرسمي: www.cnac.dz
15. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، نقلا عن الموقع: www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/index.htm
16. index of economic Freedom: http//:www.heritage.org/index/ranking 29
17. http://arabic.doingbusiness.org/data-exploreconomie/Algeria
18. مؤشر الشفافية: www.transparency.org.
19. World Economic Forum, "**the Global Competitiveness Reports**", trouver dans le site: http://www.weforum.com
20. مؤشر الاستقرار السياسي http://info.worldbank.org/governance/wgi/mc chart.asp
21. التقرير السنوي 2013 المتضمن مؤشر الفساد، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، نقلا عن الموقع: http://cpi.transparency.org/cpi2013/results
22. http://www.unctad.org/fdistatistics
23. www.animaweb.org

الملاحق

الملحق رقم (01): لمحة عن بعض الإحصائيات حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

وجه الاختلاف	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
من حيث الاستخدام	يكون في الأصول الحقيقية	يكون في الأسهم والسندات
من حيث الإدارة	يكون بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة	يكون عن طريق الأشخاص الطبيعيين المقيمين في دولة ما
من حيث المدة	طويل الأجل	قصير الأجل
من حيث الإدارة	تكون للطرفين الأجنبي والدولة	تكون للمستثمر الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة

الجدول رقم (02): الدول العربية الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية حسب القطاع والنشاط الاقتصادي

الدول/الوصف	انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الموازنات والصادرات	انخفاض التحويلات وعائدات السياحة	انخفاض الاستثمارات	انخفاض أسواق المال	انخفاض الصادرات	أسواق العمل	التأثير على الصناديق السيادية
الدول الأكثر تأثرا	**الجزائر**، السعودية، اليمن، الإمارات، عمان، السودان، العراق، ليبيا	مصر، المغرب، تونس، الأردن، اليمن، السودان	الإمارات، **الجزائر**، الكويت، المغرب	البحرين، السعودية، قطر، الكويت، الإمارات.	تونس، ليبيا، المغرب ومصر	زيادة معدلات البطالة بعد الأزمة في كل الدول العربية، خاصة بطالة الشباب في كل من **الجزائر**، السعودية، مصر والسودان	الكويت، قطر، الإمارات، السعودية

الجدول رقم (03): الاتفاقيات الثنائية العربية المصادق عليها من طرف الحكومة الجزائرية حتى نهاية 2010

الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية تاريخ التوقيع	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
الأردن	01 أوت 1996	16 سبتمبر 1997
الإمارات	24 أفريل 2001	24 أفريل 2001
البحرين	11 حوان 2000	11 حوان 2000
تونس	16 فيفري 2000	09 فيفري 1985
السودان	24 أكتوبر 2001	-
سورية	14 سبتمبر 1997	12 سبتمبر 1997
المغرب	-	25 جانفي 1990
سلطنة عمان	09 افريل 2000	09 افريل 2000
قطر	24 اكتوبر 1996	01 أوت 1998
الكويت	03 سبتمبر 2001	-
لبنان	-	29 أوت 2002
ليبيا	06 أوت 2001	19 جوان 1988
مصر	29 مارس 1997	17 فيفري 2001
اليمن	25 نوفمبر 1999	29 جانفي 2002
معلومات أخرى ذات الصلة		
العضويات الدولية ذات الصلة حتى ديسمبر 2010	عضو في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)	
	عضو في الرابطة العالمية لوكالات ترويج الاستثمار (WAIPA)	
	مراقب في منظمة التجارة العالمية (WTO)	

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم (04): أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015

الدولة	عدد المشاريع	قيمة المشروع (التكلفة) (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
اسبانيا	7	2232.1	2880	3
قطر	2	2150.0	3089	2
تركيا	2	1737.3	3342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
المملكة المتحدة	7	408.7	2659	6
فرنسا	15	376.6	1631	13
جنوب إفريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1360	6
ميانمار (بورما)	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3858	39
الإجمالي	87	9378	20702	77

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم (05): أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2011 وديسمبر 2015

الشركة	البلد	عدد المشاريع	قيمة المشروع (التكلفة) (مليون دولار)
Grupo Ortiz Construction y Servicios Del Mediterrano	اسبانيا	5	2209
Qatar Petroleum (QP)	قطر	1	2000
Taypa Tekstil	تركيا	1	900
Arcelor Mittal	لوكسمبورغ	1	837
Tosyali Holding	تركيا	1	837
Pretoria Portland Cement (PPC)	جنوب إفريقيا	1	350
LafargeHolcim	سويسرا	1	277
Shwe Taung	ميانمار (بورما)	1	160
Clarke Group	المملكة المتحدة	1	156
Ooredoo (Qatar Telecom)	قطر	1	150
Other Companies		73	1502
الإجمالي		87	9378

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الجدول رقم (06): ابرز معوقات الاستثمار في البلدان العربية حسب الدول لسنة 2012

	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	سوريا	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المعدل
البيروقراطية الحكومية	12.8	7.4	10.9	12.2	18.4	10.2	14.4	8.2	6.2	21	15.4	16.4	9.1	10	4	6.8	**11.46**
صعوبة التمويل	12.6	22.8	11.9	11.9	19.2	18.9	8	9.7	22.3	11.3	3.5	8.8	10.6	18.6	23.4	13	**14.16**
الفساد	10.2	1.9	3.4	7.1	16	2.5	15.8	2.6	0	10.3	15.3	20.9	7.3	17.7	9.2	13.6	**9.61**
الكفاءة العلمية للعمال	7.5	12.8	11.4	5.1	7.7	17	15.4	19.6	10.6	7.8	2.9	10.9	13.4	5.7	6.8	14.9	**10.59**
استقرار السياسات	4.9	4.7	6.7	10.8	3.8	1.2	1.4	3.2	3	9.6	9.4	12.3	13.6	1	8.9	12	**6.66**
كفاءة البنية التحتية	2.9	3.7	9.8	8.2	2.7	8.8	4.6	3.8	8.2	7.2	16	10.4	5.5	11.6	8.7	8	**7.51**
أخلاقيات العمل للعمال	9.1	8.6	13	5.3	4.3	6.1	10.7	17.9	2.1	6.7	4.6	4.5	71	3.5	4.5	6.2	**7.14**
نظم العملة الأجنبية	0.7	9.4	1.2	4.8	3.8	3.2	3.5	1.1	7	2.4	0.4	0.9	4	1.3	6.5	2.3	**3.28**
معدلات الضريبة	12.1	3	0.5	4	6.9	3.6	6.4	0.7	0.4	0.4	1.3	0.2	2.3	9.4	4.9	4.8	**3.81**
نظم الضريبة	9.6	0.7	0	5.1	5.5	3.1	5.9	0.7	0.6	0	1.5	1.2	3	9.3	2.8	4.5	**3.34**
الجريمة والسرقة	0.9	1	0.1	1.4	1.7	0.9	0.7	0	0	1.1	0.4	0	3.6	1.6	0.4	0.6	**0.90**
تشريعات العمل	5.6	13.4	15.9	10.4	2.2	22	10.7	26.2	27.7	17.1	2.1	7.1	8.2	4.7	2.4	7.1	**11.43**
الاستقرار الحكومي	3.4	0.3	8.4	11	1.9	0.1	0.2	0.8	0.4	4	22.8	3.3	13.6	0.6	11.6	2.3	**5.29**
التضخم	7.3	7.1	5.8	2.7	1.5	1.9	2.1	5.4	6.8	0.8	2	0	4.6	3.8	4.5	2.8	**3.69**
تردي الصحة العامة	0.4	3.3	1	0.1	0.2	0.6	0.2	0.2	4.8	4.8	2.2	3.1	1.3	1.3	1.3	1	**1.34**
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	**100**

المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة للبلاد العربية، "**أوضاع الاستثمار العربية نحو سياسات استثمارية عربية فاعلة في مواجهة وطأة الانعطاف الإقليمي والعالمي والصعوبات الهيكلية**"، جويلية 2012، ص 27.

الملحق رقم (02): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة باللوغاريتم

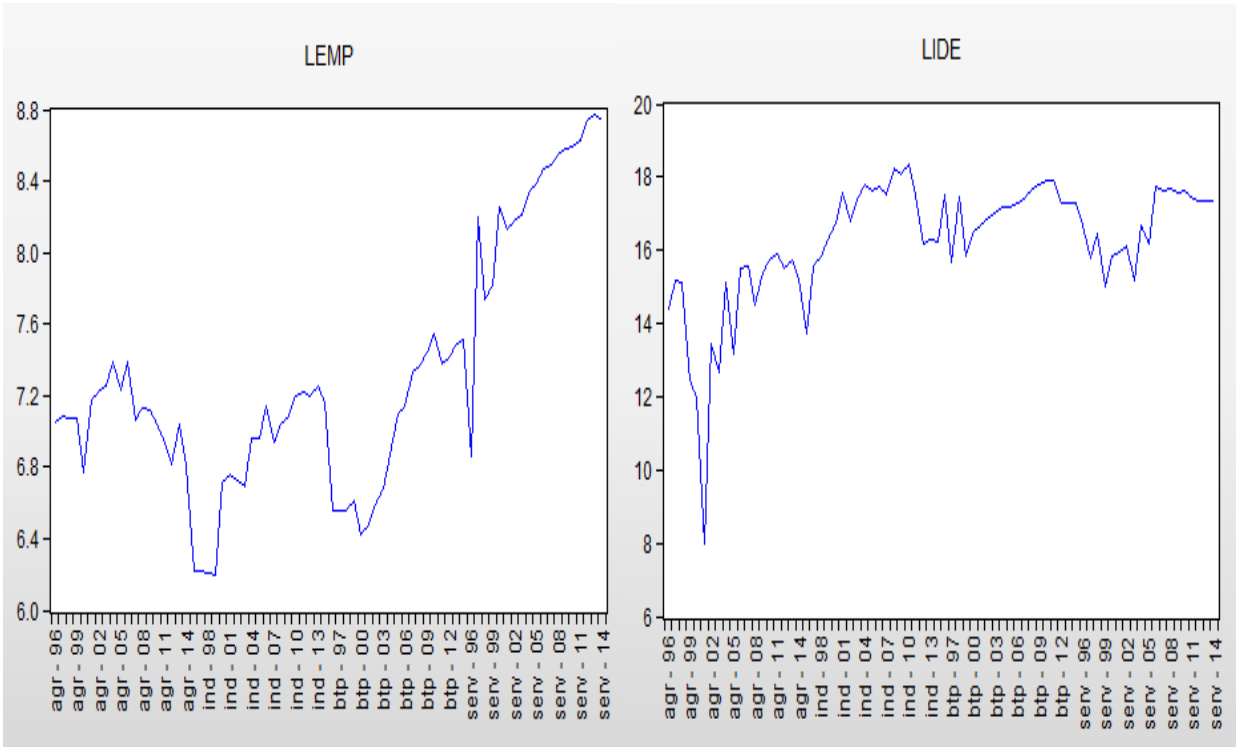

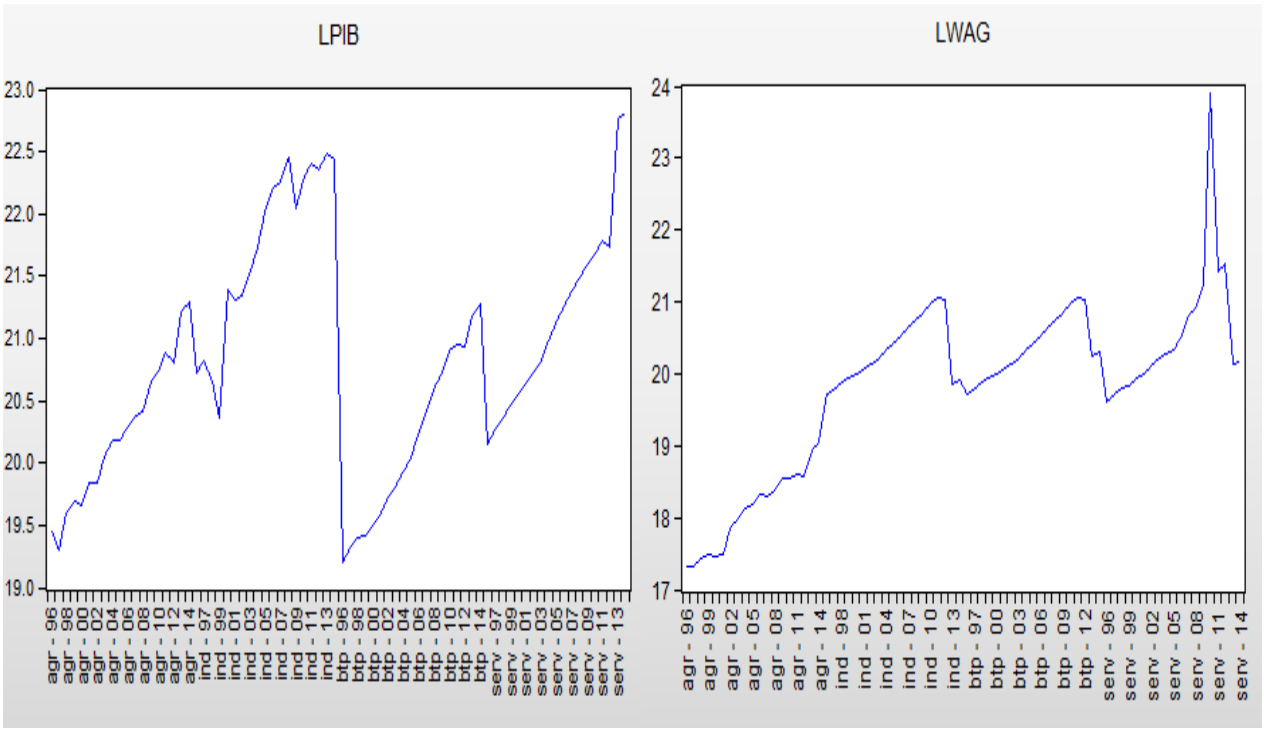

الملحق رقم (03): نتائج تقديرات النماذج الثلاثة لبانل الساكن

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: LEMP
Method: Panel Least Squares
Date: 10/28/16 Time: 00:42
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 76

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.063930	1.715689	0.037262	0.9704
LIDE	-0.093783	0.066549	-1.409225	0.1631
LPIB	0.216470	0.091531	2.364984	0.0207
LWAG	0.214692	0.099595	2.155642	0.0345

R-squared	0.203158	Mean dependent var	7.306085
Adjusted R-squared	0.169956	S.D. dependent var	0.688534
S.E. of regression	0.627301	Akaike info criterion	1.956416
Sum squared resid	28.33248	Schwarz criterion	2.079086
Log likelihood	-70.34380	Hannan-Quinn criter.	2.005441
F-statistic	6.118877	Durbin-Watson stat	1.903032
Prob(F-statistic)	0.000912		

الجدول رقم (02): نتائج اختبار تجانس التباين

Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 11/04/16 Time: 01:09
Sample: 1996 2014
Included observations: 19
White heteroskedasticity-consistent standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.32E-40	3.23E-40	-1.027209	0.3196
LEMP	8.56E-41	8.33E-41	1.027888	0.3193
LEMP^2	-5.45E-42	5.30E-42	-1.028044	0.3192

R-squared	0.039367	Mean dependent var	2.10E-42
Adjusted R-squared	-0.080712	S.D. dependent var	8.34E-42
S.E. of regression	8.67E-42	Sum squared resid	1.20E-81
F-statistic	0.327843	Durbin-Watson stat	2.267191
Prob(F-statistic)	0.725203	Wald F-statistic	0.528464
Prob(Wald F-statistic)	0.599450		

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة (نموذج الأثر الثابت للأفراد)

Dependent Variable: LEMP
Method: Panel EGLS (Cross-section weights)
Date: 10/28/16 Time: 01:09
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 76
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.483551	0.820578	-4.245240	0.0001
LIDE	0.142004	0.059083	2.403471	0.0188
LPIB	0.472635	0.041239	11.46085	0.0000
LWAG	0.047434	0.053772	0.882121	0.3808

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.915261	Mean dependent var	8.685757
Adjusted R-squared	0.907892	S.D. dependent var	2.803946
S.E. of regression	0.231392	Sum squared resid	3.694429
F-statistic	124.2103	Durbin-Watson stat	1.866422
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics

R-squared	0.871633	Mean dependent var	7.306085
Sum squared resid	4.564199	Durbin-Watson stat	1.743516

الجدول رقم (04): نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت للزمن (السنوات)

Dependent Variable: LEMP
Method: Panel EGLS (Period weights)
Date: 10/28/16 Time: 01:25
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 76
Linear estimation after one-step weighting matrix

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.036933	2.081682	1.458884	0.1504
LIDE	0.197635	0.065142	3.033903	0.0037
LPIB	0.014937	0.114282	0.130702	0.8965
LWAG	0.361592	0.069010	5.239680	0.0000

Effects Specification

Period fixed (dummy variables)

Weighted Statistics

R-squared	0.457343	Mean dependent var	8.058201
Adjusted R-squared	0.246310	S.D. dependent var	3.379191
S.E. of regression	0.683323	Sum squared resid	25.21420
F-statistic	2.167162	Durbin-Watson stat	1.969559
Prob(F-statistic)	0.011739		

Unweighted Statistics

R-squared	0.252594	Mean dependent var	7.306085
Sum squared resid	26.57474	Durbin-Watson stat	1.974952

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج التاثيرات العشوائية (الاثر العشوائي للافراد)

Dependent Variable: LEMP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/28/16 Time: 01:58
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 76
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.636142	0.580199	2.819966	0.0063
LIDE	-0.003665	0.017338	-0.211406	0.8332
LPIB	0.276063	0.031960	8.637623	0.0000
LWAG	-0.004329	0.051183	-0.084577	0.9328

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.214991	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.199777	Mean dependent var	7.306085
Adjusted R-squared	0.169956	S.D. dependent var	0.688534
S.E. of regression	0.627301	Sum squared resid	28.33248
F-statistic	3.628081	Durbin-Watson stat	0.182092
Prob(F-statistic)	0.017182		

Unweighted Statistics

R-squared	0.203158	Mean dependent var	7.306085
Sum squared resid	28.33248	Durbin-Watson stat	0.182092

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج الاثر العشوائي للزمن

Dependent Variable: LEMP
Method: Panel EGLS (Period random effects)
Date: 10/28/16 Time: 02:05
Sample: 1996 2014
Periods included: 19
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 76
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.063930	1.904164	0.033574	0.9733
LIDE	-0.093783	0.073860	-1.269739	0.2083
LPIB	0.216470	0.101586	2.130896	0.0365
LWAG	0.214692	0.110536	1.942275	0.0560

Effects Specification	S.D.	Rho
Period random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.696213	1.0000

Weighted Statistics

R-squared	0.203158	Mean dependent var	7.306085
Adjusted R-squared	0.169956	S.D. dependent var	0.688534
S.E. of regression	0.627301	Sum squared resid	28.33248
F-statistic	6.118877	Durbin-Watson stat	0.182092
Prob(F-statistic)	0.000912		

Unweighted Statistics

R-squared	0.203158	Mean dependent var	7.306085
Sum squared resid	28.33248	Durbin-Watson stat	0.182092

الملحق رقم (04): اختبار التكامل المتزامن لـــــ pedroni

الجدول رقم (01): النموذج الأول: اختبار التكامل المتزامن لـــــ **pedroni** بوجود الثابت

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LEMP LIDE LPIB LWAG
Date: 02/13/17 Time: 09:28
Sample: 1996 2014
Included observations: 76
Cross-sections included: 4
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	1.231694	0.1090	0.656838	0.2556
Panel rho-Statistic	-1.962918	0.0248	-0.976277	0.1645
Panel PP-Statistic	-7.363100	0.0000	-3.790149	0.0001
Panel ADF-Statistic	-0.322331	0.3736	-0.195332	0.4226

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-0.606078	0.2722
Group PP-Statistic	-5.630257	0.0000
Group ADF-Statistic	-0.111636	0.4556

الجدول رقم (02): النموذج الثاني: اختبار التكامل المتزامن لـــــ **pedroni** بوجود الاتجاه والثابت

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LEMP LIDE LPIB LWAG
Date: 02/13/17 Time: 09:21
Sample: 1996 2014
Included observations: 76
Cross-sections included: 4
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.780117	0.2177	0.017612	0.4930
Panel rho-Statistic	-1.351418	0.0883	-0.085780	0.4658
Panel PP-Statistic	-8.499837	0.0000	-3.368140	0.0004
Panel ADF-Statistic	-0.425666	0.3352	0.618896	0.7320

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.184387	0.5731
Group PP-Statistic	-5.144395	0.0000
Group ADF-Statistic	0.082193	0.5328

الجدول رقم (03): النموذج الثالث: اختبار التكامل المتزامن لـــــ **pedroni** بدون اتجاه ولا ثابت

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LEMP LIDE LPIB LWAG
Date: 02/13/17 Time: 09:25
Sample: 1996 2014
Included observations: 76
Cross-sections included: 4
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic intercept or trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.466333	0.3205	-0.326734	0.6281
Panel rho-Statistic	-0.470329	0.3191	0.539950	0.7054
Panel PP-Statistic	-3.258023	0.0006	-0.150706	0.4401
Panel ADF-Statistic	1.431252	0.9238	1.377816	0.9159

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	0.887712	0.8127
Group PP-Statistic	-2.239702	0.0126
Group ADF-Statistic	1.998651	0.9772